

# دليل تنظيم الاتصالات

تأليف

هانك إنتفين

مكارثي تيترو

.....  
إنفودف



# دليل تنظيم الاتصالات

تم تمويل إعداد هذا الدليل بواسطة برنامج إنفودف  
التابع للبنك الدولي



وتم تقديم تمويل إضافي بواسطة

## مكارثي تيترو

مستشارون ومحامو اتصالات

تمت ترجمة هذا الكتاب بالتعاون مع  
شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية

يعترف المؤلفون بفضل الدعم والمساعدة المقدمين  
في إعداد هذا الدليل من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

وحدات هذا الدليل متاحة إلكترونياً على الموقع:

[www.infodiv.org/projects/314regulationhandbook](http://www.infodiv.org/projects/314regulationhandbook)

البنك الدولي ٢٠٠٠

1818H Street  
Washington, DC 20433  
USA

طبع أول مرة في نوفمبر ٢٠٠٠

يتمتع البنك الدولي بحقوق المؤلف طبقاً للملحق الثاني من اتفاقية حقوق المؤلف العالمية . إلا أنه على الرغم من ذلك يمكن استنتاج هذه المادة لأغراض الأبحاث والأغراض التعليمية والمدرسية فقط في الدول الأعضاء في البنك الدولي . وتعتبر النتائج والتفسيرات والاستنتاجات في هذه الوثيقة بالكامل عن آراء مؤلفيها ولا يجب نسبتها إلى البنك الدولي ، أو لمنظماته التابعة ، أو لأعضاء مجلس المنراء التنفيذيين أو للدول التي يمثلونها .

تم توزيع هذا الكتاب بمفهوم أنه إذا احتاج الأمر لمساعدة قانونية أو مساعدة خبير آخر في أي حالة خاصة ، فلا يجب على القراء الاعتماد على البيانات الواردة في هذا الكتاب ، ولكن يجب طلب خدمات شخص محترف مختص . لا يتحمل كل من مكارثي تيترو والبنك الدولي المسؤولية المترتبة على الأفعال التي لقرؤها القراء الذين لم يطلبوا الاستشارات الضرورية من الأشخاص المحترفين المختصين بشأن الموضوعات القانونية والموضوعات الأخرى التي تحتاج إلى مشورة خبير .

ISBN O-9697 1 78-7-3



المؤلفون الرئيسيون :

هاتك إنتفين

جيريمي أوليفر

إدجاردو سيبولفيدا

من

مكارثي نترو

مستشارون ومحامو اتصالات

[www.mccarthy.ca](http://www.mccarthy.ca)

رقم الايداع لدى دائرة  
المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٢/٧/١٨٤٤)

٣٨٢،٣

إنت

إنتفين، هانك

دليل تنظيم الاتصالات/ هانك إنتفين، مكارني تيرو؛

ترجمة شركة ابو غزالة وشركاه الدولية، عمان: المترجم، ٢٠٠٢

( ) ص.

ر.ل.: ٢٠٠٢/٧/١٨٤٤.

الواصفات: الاتصالات/ الاتصالات الإدارية/ الاتصالات

الحاسوبية/ الاتصالات للتنمية/ بث المعلومات/

التجارة الدولية.

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) 0 - 00 - 429 - 9957 ISBN

## ملخص المحتويات

ملاحظة : توجد جداول تفصيلية بالمحتويات في بداية كل وحدة

الوحدة ١	نظرة عامة على تنظيم الاتصالات	١-١
الوحدة ٢	ترخيص خدمات الاتصالات	١-٢
الوحدة ٣	الربط بين الشبكات	١-٣
الوحدة ٤	تنظيم الأسعار	١-٤
الوحدة ٥	سياسة المنافسة	١-٥
الوحدة ٦	الخدمة الشاملة	١-٦

### الملاحق

أ	الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية	١-أ
ب	اقتصاديات الاتصالات بالأسعار والتكلفة	١-ب
ج	معجم	١-ج
د	مصادر منتقاة	١-د



إيه من دواعي سرورتنا تقدم هذا الدليل لتنظيم الاتصالات .

تم تحويل إعداد هذا الكتاب حزيناً بواسطة منحة من برنامج إنفودف من مجموعة البنك الدولي . ضوينا هذا الكتاب نقر بالأهمية القصوى لوجود بيئة تنظيمية ملائمة للتسهيل بتحقيق الاتصال والوصول إلى خدمات المعلومات . إن هدف برنامج إنفودف من تدعيم هذا المشروع هو تزويد الهيئات التنظيمية والأشخاص الآخرين المعنيين بالعملية التنظيمية بمصدر مرجعي عملي يتعلق بالطرق المستخدمة لتنظيم قطاع الاتصالات حول العالم مع التركيز على أفضل التطبيقات .

لقد نجح المؤلفون في تقديم وصف واضح ومباشر للتطبيقات التنظيمية الرئيسية في قطاع الاتصالات حول العالم . كان التركيز على التطبيقات التي تعزز الإمداد الفعال بخدمات الاتصالات في سوق تشغل فيه المنافسة .

يتزايد استخدام تنظيم الاتصالات بشكل ثابت ولا ريب فإنه متوجّد وجهات نظر مختلفة بشأن أي مدخل يتم استخدامه في سوق معين في أي فترة زمنية . وفي حين لا تعكس الضرورة التوصيات والآراء الواردة في هذا الكتاب وجهات نظر إنفودف أو مجموعة البنك الدولي ، فإننا نعتقد أن هذا الكتاب يقدم إسهاماً قيماً في فهم تنظيم الاتصالات حول العالم .

محسن أ. خليل

مدير ، قسم المعلومات المالية وتقنيات الاتصالات

بمجموعة البنك الدولي

كارلوس إيه بركو براجا

مدير برنامج ، برنامج إنفودف

بمجموعة البنك الدولي

يثير إل . سميت

مدير مشروع برنامج إنفودف

أخصائي اتصالات رئيسي

بمجموعة البنك الدولي

وإيه من دواعي سرورتنا تقدم هذا التمهيد لدليل تنظيم الاتصالات.

لقد تعاون طاقم من الاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد هذا الدليل ، ونحن نوصي بقراءته من قبل الهيئات التنظيمية والأشخاص الآخرين المعنيين بقطاع الاتصالات حول العالم .

يقدم الكتاب تجميعاً مفيداً ، في جزء واحد ، لوصف وتحميل التطبيقات وللدائل التنظيمية المطبقة في مجموعة كبيرة من الدول .

سوف يكون هذا النوع من المعلومات ذي أهمية خاصة لأعضاء هيئة موظفي الهيئات التنظيمية المنفصلة الجديدة والتي قد تم إنشائها في أكثر من ٩٠ دولة حول العالم في العقد الأخير . إلا أنه سيكون مفيداً أيضاً بالنسبة لوضعي السياسات ولأولئك الأشخاص في القطاع الخاص المعنيين بالسمات السياسية والتنظيمية لقطاع الاتصالات .

تم إعداد الكتاب بواسطة مساهمات ومساعدات من مكتب تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات ووحدة سياسات واستراتيجيات الاتحاد الدولي للاتصالات . إلا أن وجهات النظر المعر عنها في هذا الكتاب خاصة بالمؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الدولي للاتصالات أو أعضائه .

بن إيه . بترازيني

مستشار سياسات ، مكتب السكرتير العام للاتحاد الدولي للاتصالات

دورين بوجنان - مارتين

معاون تنظيم ، قسم السياسات ، والاستراتيجيات ، والتحول

مكتب تطوير الاتصالات

الاتحاد الدولي للاتصالات

# أعضاء لجنة

## تحرير دليل تنظيم الاتصالات

أستاذ دكتور جنيس . مي أرنيك  
رئيس لجنة OPTA  
لأماي ، هولندا

الأستاذة دورين يوجان - مارتن  
مستشار تنظيم  
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)  
جنيف ، سويسرا

المسيد دافيد كولفيل  
نائب الرئيس للاتصالات  
CRTC  
أونتاريو ، كندا

المسيد سولابو إيدي فوند  
نائب الرئيس SATRA  
رئيس TRASA  
مارابورو ، جنوب أفريقيا

المسيد ليونج كنج ثاي\*  
مدير عام  
IDA  
سنغافورة

المسيد جورج كنججاسي  
رئيس OSIPTEL  
ليما ، بيرو

دكتور يوسيف منصور\*  
مدير عام ، للجنة الأردنية  
لتنظيم الاتصالات  
عمان ، الأردن

المسيد ويليام إتش . ميلودي  
أستاذ الاقتصاديات البني التحتية  
جامعة دلفت للتكنولوجيا  
دلفت ، هولندا

دكتور إريك ميلروز  
لجنة الهندسة للتكنولوجيا  
COFETEL  
حي مكسيكو الاتحادي ، المكسيك

المسيد ديجو إي . مولانو فيجا\*  
مستشار لجنة تنظيم الاتصالات  
بوجوتا ، كولومبيا

الأستاذة إيزابيث إم . نزالجي  
مستشار قانوني  
لجنة الاتصالات التلفزيونية  
دار السلام ، تنزانيا

المسيد بن بتراليني  
مستشار سياسات  
مكتب المسكرير العام في الاتحاد الدولي  
للاتصالات  
بوينس آيريس ، الأرجنتين

الأستاذ الدكتور جيولا سالاي  
نائب الرئيس للتنفيذي لبيئة الاتصالات  
بودابست ، المجر

الأستاذ الدكتور روهان ساماراجيفا\*  
مدير عام  
لجنة المريكبات لتنظيم الاتصالات  
كولومبو ، سريلانكا

المسيد ونستون راجبير  
الرئيس التنفيذي  
تحداد الاتصالات لدول الكاريبي  
بورت أوف سبين ، ترينيداد

المسيد دافيد إي . سالولا  
مستشار رئيسي  
البنك الدولي  
واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

دكتور هارشا منج  
المسكرير المساعد للمجلس الهندي لتنظيم  
الاتصالات (TRAI)  
نيودلهي ، الهند

المسيد بيتر إل . سميت  
أخصائي اتصالات رئيسي  
البنك الدولي  
واشنطن العاصمة  
الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذة سوزان شور  
مستشار تنظيمي، وحدة إصلاح القطاع  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
جنيف ، سويسرا

الأستاذة ميني ستيليانو  
مستشار  
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير  
لندن ، المملكة المتحدة

المسيد لي توهيل  
مستشار رئيسي  
منظمة التجارة العالمية  
جنيف ، سويسرا

دكتور هيريت أوتجير\*  
رئيس وحدة DG IV  
المجلس الأوروبي  
بروكسل ، بلجيكا

المسيد بيرون ويلنيوس\*  
مستشار اتصالات  
البنك الدولي

واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

المسيد ديمتري بيسبالتي  
رئيس قسم الاتصالات في  
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
(OECD)  
باريس ، فرنسا

المسيد بي . كيه . زونشي\*  
نائب الرئيس  
المجلس الهندي لتنظيم الاتصالات  
(TRAI)  
نيودلهي ، الهند

## مقدمة وشكر

الستابع للبنك الدولي جمويله لإنتاج الكتاب . ونقدم بشكر خاص للسيد بيتر إل . سميت الذي عمل كمدير للمشروع ، والسيد كارلوس برانجا الذي يرأس برنامج إقنودف .

ونود أيضاً أن نشكر بمثل مكتب تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات ووحدة التخطيط والاستراتيجيات لدعمهم ومساعدتهم ونخص بالذكر دورين بوجدان - مارتن ، ودون ماكلي ، وبين بترافيني وسوزان شوسر . ولقد سهلت إلى حد كبير ملاحظاتهم بالإضافة إلى توفير تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات ، والبيانات ، ومصادر المعلومات الخاصة ، مهمة كتابة هذا الكتاب .

ونستوجه بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة تحرير النماذج ، والتي تضمن بعضاً من المشاركين الرئيسيين في تنظيم الاتصالات وإصلاح القطاع حول العالم . ونحن ممنون لأعضاء اللجنة الذين أرسلوا إلينا رسائل عبر الوسائل الإلكترونية ، بما ملاحظات نقدية بناءة ، ومعلومات ومراجعات للنص حسنت نوعية الكتاب بدرجة كبيرة . هذا وقد تم إدراج أسماء أعضاء لجنة التحرير في الصفحة السابقة .

أخيراً ، لابد من الاعتراف ببعض مواطن الضعف في الكتاب . مع أخذ الوقت واللياقة في الاعتبار فإننا لم نشرع في إنتاج نص شامل لكافة مظاهر تنظيم الاتصالات . ولقد تم إغفال بعض المجالات الهامة في التنظيم إلى حد كبير وعاصمة تنظيم وترقيم النطاق . ولم نستطع تطبيقاً للمعامل إلى تنظيمات جميع الدول والأقاليم . بدلاً من ذلك ، حاولنا التركيز على "أفضل التطبيقات" . وبلا شك فقد أعطانا في بعض الحالات . بالإضافة إلى ذلك ، فقد تسلك إلى النص بعض الأخطاء المتصلة بالوقائع والأخطاء الأخرى المراجعة القديمة . لذلك أقدم باختصري ، وأتمنى كمحرر المسؤولية الشخصية . وستكون أي تصحيحات أو ملاحظات موضع ترحيب .

إنما ليست بالمهمة السهلة لأتأس مهينين مشغولين أن يكتبوا كتاباً في مجال تخصصهم . تنطوي المهمة على العديد من التحديات والمكاسب . أثناء كتابة هذا الكتاب ، أوصت مجموعة العمل التابعة لنا بمخصصة شركة اتصالات رسمية في دولة واحدة ، وحل الواضات المتعلقة بالربط في ٣ دول ، وباترخيص ، أو بتأسيس ، أو تمويل مؤسسات جديدة للاتصالات في ٦ دول ، وكذلك مشاريع اتصالات أخرى في القارات الخمس .

كان التحدي هو إيجاد الوقت اللازم لكتابة الكتاب . وكان المكسب هو الإثراء للتبادل المتواصل للأفكار والخبرات بين ممارستنا العملية للاتصالات وعملنا في الكتاب . وغالباً ما نضيف أفكاراً نتيجة ممارستنا العملية في الكتاب وبالعكس ، لذلك يجب أن نتوجه أولاً بالشكر إلى عملائنا : شركات الاتصالات ، والمستثمرين ، والمهيات التنظيمية ، والحكومات ، ومؤسسات التمويل الدولية ، ضمن آخرين . ولقد تعلمنا منهم جميعاً .

المؤلفون الرئيسيون لهذا الكتاب هم جيري أوليفر وإدجارو سبيرانلندا وأنا . إلا أننا قد تلقينا الكثير من المساعدة من أعضاء آخرين من مجموعة خبرة مكافئي ترو للاتصالات في كندا وأوروبا . فالبعض منهم كتب أنفسهم في هذا الكتاب والآخرون أبدوا ملاحظات قيمة وزودونا بمعلومات وأسئلة النص . ولقد قدم كل من جرانت بوكاتان ، وجوليو مونتيرو ، وستيف راوسون إسهامات رئيسية . ضمن الأعضاء الآخرين من مجموعتنا الذين تقدموا بملاحظات وقاموا بالدعم تيم إيلام ، وبيتر جرانت ، وتوني كينلي سايد ، ومونيكا لافوتين ، وتشارلز مورجان ، وميشيل راسيكوت ، وجورج راسين ، ولورن سائزمان ، وإلزابيث ويليامز . وأخيراً لم يكن الكتاب ليكتمل بدون الجهود غير العادية لماري ريكورين . ونقدم بالشكر والعرفان للدم الذي قدمه برنامج إقنودف .

هاتك انتفين

تورنتو ، كندا

نوفمبر ٢٠٠٠

[hintven@mccarthy.ca](mailto:hintven@mccarthy.ca)





## الوحدة الأولى

نظرة عامة على تنظيم الاتصالات



## الوحدة الأولى - نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

١-١	الأهداف التنظيمية	١-١
١-١-١	لماذا يتم تنظيم الاتصالات ؟	١-١-١
٢-١	لتوسيع في تنظيم الاتصالات	٢-١-١
٤-١	تطبيق الإصلاحات في قطاع الاتصالات	٣-١-١
٥-١	هيئات التنظيم	٧-١
٥-١	دور الهيئات الحكومية الوطنية	١-٧-١
٦-١	الهيئة التنظيمية الوطنية	٧-٧-١
٧-١	استقلالية الهيئة للتنظيمية	١-٧-٢-١
٧-١	تمويل العملية للتنظيمية	٣-٧-٢-١
٨-١	الهيئات للتنظيمية الفردية والمجالس الجماعية	٣-٧-٢-١
٩-١	الهيئات للتنظيمية متعددة القطاعات	٤-٧-٢-١
١٢-١	هيكل موظفي للتنظيم	٥-٧-٢-١
١٣-١	للمؤسسات الدولية	٣-٧-١
١٣-١	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)	١-٣-٧-١
١٦-١	الهيئات لدولية الأخرى	٢-٣-٧-١
٢٣-١	العملية التنظيمية	٣-١
٢٦-١	مبادئ التنظيم الفعال	٤-١
٢٦-١	تقليل للتدخل التنظيمي إلى أدنى حد بعد فتح باب المنافسة	١-٤-١
٢٧-١	للتوافق مع المعايير التنظيمية الإقليمية والعالمية	٧-٤-١
٢٩-١	فتح باب المنافسة	٣-٤-١
٣٠-١	للتنظيم وفقاً لمبادئ أساسية	٤-٤-١
٣٠-١	إقامة كفاءات تشغيلية	٥-٤-١
٣١-١	استراتيجيات للتنظيم الفعال في الاقتصاديات النامية	٦-٤-١

### الإطارات والأشكال والجداول

## الإطارات

٢-١	الأهداف التنظيمية التي تلي قبولاً واسعاً	إطار ١-١
١٠-١	مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات	إطار ٢-١
٢٥-١	مبادئ اتخاذ القرار الصحيح	إطار ٣-١
٣١-١	الملاحم البارزة لخطة عام ١٩٩٩ لإصلاح المجلس الاتحادي للتصاريح (FCC)	إطار ٤-١

## الأشكال

شكل ١-١      تزايد أعداد الهيئات التنظيمية

## تجدد اول

٤-١	الإصلاحات الرئيسية الشاملة في قطاع الاتصالات وأهدافها
٦-١	الهيكل المؤسسي، القليمي، في الصناعات سوق متطور
١٧-١	منظمات دولية منتقاة معينة بتنظيم الاتصالات
٣١-١	جدول فحوص الاستراتيجية التنظيمية

## نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

### ١-١ الأهداف التنظيمية

١-١-١ لماذا يتم تنظيم الاتصالات ؟

« تطور التجارة الدولية في خدمات الاتصالات والتي يتم تقديمها بشكل متزايد من قبل مقدمي الخدمات العالميين ومتعددي الجنسية .

مع تبني أساليب تستند إلى متطلبات السوق في التسميات فإن عدد الهيئات التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات زاد من ١٢ إلى أكثر من ٩٠ هيئة حول العالم. قد يبدو ذلك للبعض أمراً يدعو للدهشة ألا يجب أن يصلح توفير الاتصالات وفقاً لمتطلبات السوق تدخلات تنظيمية لكل بدلا من أن تكون تلك التدخلات التنظيمية أكثر ؟

إن الإجماع الدولي للإجابة على هذا السؤال هو نعم على المدى البعيد ، ولكن لا على المدى القريب . فإن نجاح تحويل أسواق الاتصالات الاحتكارية إلى أسواق تنافسية يتطلب تدخلات تنظيمية، وبدون ذلك ليس من المتوقع حدوث منافسة حقيقية . في حقيقة الأمر فإن الوقت الذي تتحقق فيه الخصخصة وتحدث فيه منافسة حقيقية سيكون هو الوقت الأكثر نشاطاً في دورة حياة أي هيئة تنظيمية .

إن للتدخل بالتنظيم مطلوب لعدد من الأسباب . فعادة ما تفرض الهيئات التنظيمية أو تمنح ترخيصاً لعاملين جدد في مجال ما . كما أنها كثيراً ما تزيل الحواجز والعقبات التي تحول دون دخول مؤسسات اتصالات جديدة في الأسواق كما أن على هذه الهيئات التنظيمية أن تراقب العلاقة بين الدخلاء الجدد في الأسواق وقدامى العاملين فيها .

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات غير مسبوقة في صناعة الاتصالات على المستوى العالمي . ولقد تم خصخصة العديد من هيئات الاتصالات المملوكة للدولة، واجتاحت العالم موجة من السياسات التي تنادي بفتح باب المنافسة وتقليص عدد التنظيمات الخاصة بالاتصالات. كما تم اتباع أنظمة جديدة للإمداد بخدمات الاتصالات استرشاداً بقواعد السوق في العديد من البلدان .

كان الدافع وراء تحرير أسواق الاتصالات عدة عوامل تتضمن :

« تزايد الأدلة على أن أسواق الاتصالات الأكثر تحراً تنمو وتتطور أسرع وتقدم خدمات أفضل لعملائها .

« الحاجة لجذب رؤوس أموال القطاع الخاص للتوسع في شبكات الاتصالات وتحديثها وكذلك لتقديم خدمات جديدة .

« نمو شبكة الإنترنت مما أدى إلى أن تتجاوز حركة تدفق المعلومات حركة تدفق الاتصالات الصوتية في العديد من البلدان، كما أدى إلى ظهور الكثير من مقدمي تلك الخدمة الجديدة .

« نمو خدمات الهاتف المحمول وموائل الاتصال اللاسلكية الأخرى والتي وفرت بديلاً للشبكات الثابتة كما مهدت لدخول مقدمي خدمة جدد لأسواق الاتصالات .

قد يكون التدخل التنظيمي مطلوباً أيضاً لضمان عدم فشل الأسواق التنافسية في توفير الخدمة في المناطق عالية التكلفة أو للمشاركين ذوي الدخل المنخفضة .

إن أهداف تنظيم الاتصالات تختلف من دولة إلى أخرى. فالحكومات في معظم الدول ما تزال تعتبر أن خدمات الاتصالات هي إحدى الخدمات العمومية الضرورية . فعلى الرغم من أن شبكات الاتصالات لم تعد تديرها الحكومات، فإن الحكومات مازالت تعمل على أن يكون لها دور تنظيمي لضمان أن يتم تقديم خدمات الاتصالات بطريقة يراعى فيها الحس الوطني لتحقيق المصلحة العامة.

مع للتوسع في تبني اقتصاديات السوق عند توفير خدمات الاتصالات ، هناك إجماع متزايد على ألا يكون للثلاثين على التنظيم دور في "الإدارة" التفصيلية لهذا القطاع . وبدا من ذلك، يجب أن يقتصر دور الهيئات التنظيمية على الحفاظ على مناخ تنظيمي يؤدي إلى توفير خدمات الاتصالات للجمهور بشكل فعال . وعادة ما يكون مقدمو

الخدمات من العاملين في القطاع الخاص .

إن الاتجاه العام في الوقت الحاضر يتجه نحو تقليص التنظيمات، حيث أن بعض الأشكال التقليدية لتنظيم الاتصالات أصبحت تعتبر الآن أكثر ضرراً بدلاً من أن تكون أكثر نفعاً لتنمية البنية التحتية الوطنية للاتصالات وخدماتها . واليوم مع اقتراح إجراءات تنظيمية جديدة أو مراجعة الإجراءات التنظيمية القائمة يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية التأكد من التالي:

(١) وجود حاجة واضحة وملحة للتنظيم .

(٢) اتخاذ التدابير الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف

للتنظيمية المرجوة .

في حين أن الإجراءات التنظيمية تختلف من بلد إلى آخر إلا أن أهداف التنظيم الأساسية للاتصالات عادة ما تكون مماثلة.

يبين الإطار ١-١ بعض الأهداف التنظيمية التي تلقى قبولاً واسعاً حول العالم .

#### إطار ١-١ : الأهداف التنظيمية التي تلقى قبولاً واسعاً

- « تعزيز المشاركة الدولية لتوفير خدمات الاتصالات الأساسية .
- « تشجيع الأسواق للتنافسية على :
- « توفير خدمات الاتصالات بكفاءة .
- « توفير خدمات عالية الجودة .
- « تقديم خدمة متطورة .
- « توفير الخدمة بأسعار معقولة .
- « في حالة عدم وجود الأسواق للتنافسية أو فشلها يجب منع قوى السوق من ممارسة سوء الاستغلال، مثل المبالاة في الأسعار وإتباع الشركات المسيطرة لسياسات قمع المنافسة .
- « خلق أجواء مناسبة لتشجيع الاستثمار بهدف للتوسع في شبكات الاتصالات .
- « تنمية ثقة الجمهور في أسواق الاتصالات من خلال إجراءات تتميز بالشفافية في أعمال التنظيم والترخيص .
- « حماية حقوق المستهلكين بما في ذلك حقهم في الخصوصية .
- « تشجيع تحقيق المزيد من الاتصالات لكافة المستخدمين من خلال ترغيبات ربط فعالة .
- « ترشيد استخدام الموارد للندارة مثل تطلق الراديو (الإرسال والاستقبال اللاسلكي) والأرقام وحقوق الطريق .

## الوحدة الأولى - نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

### ١-٢ التوسع في تنظيم الاتصالات :

لشامل من إنشاء هذه الهيئات التنظيمية الجديدة هو ضمان استمرار تحقيق أهداف السياسات العامة لهذا القطاع . ففي حين أنه ليس من المعتقد أن الاحتكارات الحكومية في حجة إلى تنظيم ، فإن الاحتكارات الخاصة في حجة إليه بصفة عامة . علاوة على أن دخول متنافسين في عديد من الأسواق للمخصصة حديثا أدى كذلك إلى زيادة الحاجة لوجود هيئات تنظيمية جديدة للفصل في الخلافات، بين الدخلائين الجدد والعاملين القدامى في تلك الأسواق .

لقد بدأ التنظيم الحكومي لمؤسسات الاتصالات من القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أواخر القرن التاسع عشر، غير أن شبكات الاتصالات في غالبية دول العالم كانت ما تزال تعمل تحت إدارات حكومية طوال الجزء الأكبر من القرن العشرين . أدارت الحكومات في أغلب البلدان أعمال الاتصالات بنفس أسلوبها في إدارة البريد الحكومي أو خدمات للسكك الحديدية أو للنقل على الطرق السريعة، غير أن هذا الوضع تغير بشدة خلال الأعوام العشر الأخيرة بعد أن عملت العشرات من الدول على خصخصة أعمال الاتصالات.

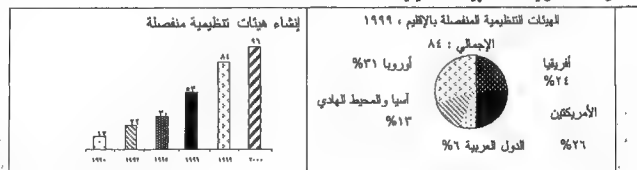
وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) إلى أنه في عام ١٩٩٠ كان لأكثرية عشرة دولة مؤسسات لتنظيم الاتصالات تعمل مستقلة عن مؤسسات الاتصالات. بصفة عامة يشير تعبير "هيئات تنظيمية منفصلة" عادة إلى المؤسسات التي تعمل منفصلة عن الوزارات الحكومية أو هيئات البريد والهاتف والمسئولة أيضا عن توفير خدمات الاتصالات . وبحلول أغسطس ١٩٩٩ زاد هذا العدد إلى ٨٤ دولة . كما أضيفت تسع هيئات تنظيمية جديدة ما بين منتصف عام ١٩٩٨ ومنتصف عام ١٩٩٩. وفي أواخر عام ٢٠٠٠ وصل العدد إلى ما يقرب من ٩٦ هيئة تنظيمية مع استمرار هذا العدد في الازدياد .

ولقد زاد عدد الهيئات العاملة في سن تشريعات لتنظيم الاتصالات بسرعة خلال الأعوام القليلة الماضية، وأدت عدة عوامل إلى هذه الزيادة في التنظيمات، وكان العامل الرئيسي المؤدى لذلك هو تطبيق الإصلاحات في مجال الاتصالات والذي أدى بدوره إلى الفصل بين وضع السياسات والتنظيم والوظائف العملية المتعددة للاتصالات.

ولقد تم إنشاء الهيئات التنظيمية في نفس توقيت خصخصة هيئات الاتصالات للحكومة، حيث كان الهدف

ويوضح الشكل ١-١ رسما بيانيا لزيادة إنشاء هيئات تنظيمية منفصلة

### الشكل ١-١ : تزايد أعداد الهيئات التنظيمية



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات - ITU - (١٩٩٩) و (٢٠٠٠)

## ١-٣-١ تطبيق الإصلاحات في قطاع الاتصالات

في حين أن المسؤولين عن وضع السياسات الحكومية هم المنوط بهم إنجاز الإصلاحات في قطاع الاتصالات فإن القائمين على التنظيم هم المنوط بهم سن تشريعات التنظيم التي بحق تنفيذ الكثير من تلك الإصلاحات ، حيث يجب أن يكون التنظيم جيداً لضمان نجاح الإصلاحات في القطاع .

يبين الجدول ١-١ الإصلاحات الرئيسية التي تم إدخالها والتي يتم تبنيها في مختلف دول العالم كما يبين الجدول كذلك الأهداف الرئيسية من وراء تطبيق هذه الإصلاحات .

في حين تزايد إنشاء الهيئات التنظيمية بدرجة ملفتة للنظر ، إلا أن هذا التزايد يجب ألا يخذعنا وأن يبقى في إطاره الصحيح . ففي الكثير من الحالات حلت هيئات التنظيم الجديدة محل هيئات البريد والبرق والهاتف أو محل الوزارات المعنية القائمة . لذلك فإن إنشاء هيئات تنظيم منفصلة في بعض البلدان لا يجب بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة في أعداد موظفي الحكومة المنوط بهم وظائف التنظيم ، علاوة على أنه مع احتمال تزايد النشاط التنظيمي مع زيادة حالات الخصخصة وفتح باب المنافسة ، فإن مستوى التدخل التنظيمي يمكن توقع انخفاضه بشدة بمجرد قيام الأسواق التنافسية .

جدول ١-١ الإصلاحات الرئيسية الشاملة في قطاع الاتصالات وأهدافها

الإصلاحات	الأهداف الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>خصخصة إدارات البريد والبرق والهاتف . . . . .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>اجتذاب التمويل للتنوع في البنية التحتية للاتصالات .</li> <li>زيادة كفاءة قطاع الاتصالات وتقديم خدمات جديدة .</li> <li>خلق مصادر دخل حكومية من عائدات الخصخصة .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>الترخيص لمؤسسات اتصالات منافسة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التنوع في مجال الخدمات ، وتوفير الخدمة للمشترك المحرومة منها .</li> <li>زيادة كفاءة القطاع من خلال المنافسة .</li> <li>خفض الأسعار وتحسين الخدمات وتوفيرها .</li> <li>تشجيع الابتكار وتقديم خدمات متطورة .</li> <li>خلق مصادر دخل حكومية نتيجة لمنح التراخيص .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تطبيق إجراءات تنظيمية ذات شفافية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة نجاح أعمال التراخيص ومصدقية الحكومة .</li> <li>زيادة لعوائد الحكومية نتيجة لترخيص بخدمات جديدة .</li> <li>زيادة الثقة في السوق ولجذاب المزيد من الاستثمارات .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>الإلزام بتبادل الربط مع تسعير شبكات الهاتف العمومية PSTN</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إزالة المعوقات من أمام المنافسة .</li> <li>تشجيع المنافسة في تقديم الخدمات المتطورة (مثل الإنترنت بالحزمة العرضية)</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تطبيق نظم تحديد أقصى سعر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>حواجز أفضل مقابل توفير الشركات المصغرة للخدمات أفضل .</li> <li>تحقيق أسلوب لوسط لإقرار معدل العائد (ROR) لمنع المغالاة في تحديد الأسعار .</li> <li>تقليل العبء التنظيمية مع ضمان تحديد الأسعار في الترتيب المناسب .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>توجيه موارد للإكثة الشاملة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>رفع كفاءة وتكثيف سياسات الإكثة الشاملة .</li> <li>تغيير نظام الدعم للشامل الأقل شفافية والذي قد يؤدي لقمع المنافسة .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>إزالة المعوقات المفروضة على التجارة الدولية في الاتصالات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة الاستثمارات في قطاع الاتصالات .</li> <li>تحسين المنافسة في أسواق الاتصالات .</li> <li>تحسين الاتصالات الدولية</li> </ul>





جدول ١-٢ : الهيكل المؤسسي القياسي في الاتصالات سوق متطور

الوظيفة	المنظمة المسؤولة
تطوير السياسة	وزارة حكومية أو شعبة تنفيذية
التنظيم	هيئة تنظيمية منفصلة
تشغيل الشبكات / تقديم الخدمة	مؤسسات اتصالات صومية (PTOs) (تدار بواسطة القطاع الخاص أو تجارياً)

المتناظرة للهيئة العامة المناهضة والهيئة التنظيمية النوعية لقطاع الاتصالات بالتفصيل في الوحدة ٥) . قد تلعب هيئات أخرى دوراً كبيراً في تحديد البيئة الاقتصادية للكلية لقطاع الاتصالات وتشمل وزارات المالية ووزارات التخطيط بالإضافة إلى الهيئات المسؤولة عن التخصصية والضرائب . يمكن لكل هذه المؤسسات أن تلعب أدواراً هامة بشكل خاص عند بدء التخصصية . إلا أنه بمجرد انتهاء التخصصية فإنها تلعب دوراً ثانوياً ويقتصر الدور الرئيسي على الكيانات الثلاثة المذكورة في "الصيغة القياسية" .

#### ١-٢-٢ الهيئة للتنظيم الوطنية .

طور صعداً متزايداً من الحكومات هيكلًا مؤسسيًا من النوع الموضح في الجدول ١-٢ والذي يشمل على هيئة تنظيم وطنية منفصلة . وتم تطوير مجموعة من المدخل لتأسيس وتشغيل هذه الهيئات التنظيمية . في الأقسام التالية سنضع في اعتبارنا خمسة مواضيع رئيسية تظهر للعنان باستمرار :

- استقلالية الهيئة للتنظيمية .
- تمويل العملية التنظيمية
- الهيئات التنظيمية الفردية والمجالس الجماعية .
- الهيئات للتنظيمية متعددة القطاعات .
- الهيكل التنظيمي لموظفي الهيئة التنظيمية .

« على سبيل المثال ، تحتفظ عادة بعض إدارات البريد والبرق والهاتف بقوة عاملة ضخمة لأسباب سياسية أو لأسباب غير اقتصادية أخرى . ينتج عن هذا عدم كفاءة ويزيد للتكلفة على العملاء . في معظم الحالات، تؤدي تخصصية عمليات الاتصالات إلى توفير المزيد من خدمات الاتصالات وخفض التكلفة . ويؤدي أيضاً تشغيل مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة على أساس تجاري إلى زيادة الحصانة ضد تدخل الحكومة مقارنة بإدارات البريد والبرق والهاتف التقليدية . إلا أن درجة الحصانة تعتمد على درجة الاستقلالية الممنوحة لمؤسسات اتصالات الدولة التي يجري تشغيلها على أساس تجاري .

فسي حين توجد باستمرار وجهات نظر مختلفة بشأن الهيكل المؤسسي الأفضل لقطاع الاتصالات في الدول المختلفة فإن النموذج المذكور من قبل أصبح للنموذج القياسي . وتعتبر غالباً النماذج الأخرى انتقالية مع معرفة أن النموذج القياسي سيتم تبنيه في النهاية .

في بعض الدول ، قد تلعب وزارات أو مؤسسات حكومية أخرى أدواراً رئيسية في قطاع الاتصالات . على سبيل المثال قد تكون هيئة مناهضة أحد المكونات الهامة في الهيكل المؤسسي (تمت مناقشة الأدوار

فسي بعض الدول ، يوفر أيضاً فصل الهيئات التنظيمية عن الإدارات الحكومية العامة فرصة لدفع رواتب أعلى إلى موظفي التنظيم . قد يكون ذلك مهماً في الاقتصاديات السنامية والانتقالية حيث تجعل جداول الرواتب الحكومية المستكنة جداً من الصعب اجتذاب الطاقم المؤهل تأهيلاً عالياً والنزاهة والاحتفاظ به . إذا لم يكن جدول رواتب المنظمين مرتفعاً فيمكن بسهولة تسرب لفضل المنظمين في هذه الدول إلى القطاع الخاص .

أخيراً يجب أن يكون واضحاً أن استقلالية الهيئة التنظيمية لا تعني الاستقلالية عن قوانين وسياسات الدولة . يجب أن يُلصق بوضوح في القوانين الوطنية على التفويض الممنوح للهيئة التنظيمية المستقلة . يجب أن تكون الهيئات التنظيمية مسؤولة أمام الهيئات التشريعية والهيئات الحكومية الأخرى . وتشمل هذه المسؤولية آليات مثل التقارير السنوية وجلسات الاستماع التنظيمية، والتي توضح فيها الهيئة التنظيمية بأسلوب يتسم بالشفافية أنها تمارس التفويض الممنوح لها بطريقة صحيحة .

#### ١-٢-٢-٢ تمويل الصلابة التنظيمية

من المهم توفير تمويل مناسب للعملية التنظيمية . يعد التمويل ضرورياً لاستخدام طاقم محترف من الموظفين والمستشارين المهرة يمكنهم تنفيذ الأهداف التنظيمية . وبدون التمويل المناسب ، أن يكون عادة التنظيم فعالاً ، ومن المحتمل ألا تتحقق الأهداف التنظيمية المتعلقة بفتح أسواق تنافسية وبتأسيس مجال تنافسي متكافئ .

يمكن تمويل الهيئات التنظيمية المنفصلة بعدد من الطرق . تقليدياً يتم تمويل المهام التنظيمية من مخصصات الميزانية العامة للحكومة وخاصة عندما يتم تنفيذ المهام داخل وزارات الاتصالات أو إدارات البريد والبرق والهاتف . ويتم أيضاً استخدام مخصصات

كما هو موضح بالجدول ١-٢ ، يحتوي الهيكل المؤسسي القياسي لقطاع الاتصالات حول العالم اليوم على هيئة تنظيمية منفصلة . أهم شيء بهذا الخصوص هو فصل الهيئة التنظيمية عن مؤسسات الاتصالات الموجودة في السوق . يوحي هذا الفصل بالثقة في السوق ويعزز التوافق مع التزامات التجارة العالمية .

يسأى على نفس القدر من الأهمية في عيون الكثير من خبراء الاتصالات المتمرسين استقلالية الهيئة التنظيمية عن الحكومات ، وصلاً تختلف درجة هذه الاستقلالية إلى حد كبير من دولة إلى أخرى . فهي تعتمد على النظام القانوني والسياسي والمؤسسي لكل دولة . تتمتع الهيئات التنظيمية في قليل من الدول باستقلالية كاملة عن الحكومات . حيث تقوم الحكومات بتعيين معظم أعضاء الهيئة التنظيمية ودفع رواتبهم، في حين ترصد الهيئات التنظيمية ميزانيتها أو ترافقها .

هناك أسباب وجيهة لزيادة درجة استقلالية الهيئات التنظيمية عن الحكومات . تزيد هذه الاستقلالية من الحياد الملموس والبقاء بمعزل عن الضغوط السياسية والتشغيلية . يعد هذا الفهم للاستقلالية هاماً بشكل خاص عندما تحتفظ الحكومة بملكية مؤسسة الاتصالات العمومية .

بشكل عام ستكون ثقة مؤسسات الاتصالات والمستثمرين أكبر في أن الهيئة المستقلة سوف تشرع للسوق بموضوعية وبشفافية . يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار في القطاع وزيادة المكاسب التي تعود على الاقتصاد . إلا أن هذه الثقة سوف تعتمد على مصداقية الهيئة التنظيمية ، فوجب أن يكون لديها القدرة على التنظيم بأسلوب محترف ونزيه .

الميزانية لتمويل الكثير من الهيئات التنظيمية المنفصلة .  
إلا أن رسوم الترخيص ورسوم السطاق التي تدفع  
بواسطة مؤسسات الاتصالات تمثل وسائل شائعة متزايدة  
 لتمويل المهام التنظيمية .

المدخل النمطي لفرض رسوم ترخيص هو توزيع تكلفة  
إدارة المهام التنظيمية على كافة مؤسسات الاتصالات  
 المرخصة بنسبة عائدات الاتصالات الإجمالية لكل منها .  
وهكذا ، في السنوات الأولى ، يمكن لمؤسسة الاتصالات  
 القديمة (مثلاً إدارة البريد والبرق والهاتف السابقة ) دفع  
 ٩٠% من تكاليف الهيئة التنظيمية لأنها تستحوذ على ٩٠  
 % من عائدات الاتصالات في القطاع . ومع مرور  
 الوقت سوف تتناقص رسوم الترخيص التي ستدفعها  
 مؤسسة الاتصالات القديمة ، حيث ستأخذ مؤسسات  
 اتصالات أخرى نصيباً من السوق .

توجد مميزات لتمويل هيئة تنظيمية من خلال رسوم  
 الترخيص ورسوم السطاق بدلاً من المخصصات  
 الحكومية . توفر رسوم الترخيص طريقة لاستعادة  
 تكاليف الخدمات الحكومية على أساس "مدفوعات  
 المستخدم" . يمكن أن توفر رسوم ترخيص قطاع  
 الاتصالات مصدراً ضخماً بما فيه الكفاية للمعادات  
 لضمان تنفيذ المهمة التنظيمية بأسلوب محترف ، وهذا ما  
 لا يمكن تأمينه بواسطة الحكومات التي تعاني من نقص  
 السيولة النقدية في الاقتصاديات اللازمة . لا يتم تحميل  
 قطاعات أخرى من المجتمع ومن الاقتصاد بتكاليف  
 التنظيم . هناك بعض المسؤولية وكذلك ضرورة وجود  
 شفافية أكبر لتحديد ما إذا تم الإنفاق الرشيد للميزانيات  
 التنظيمية أم لا . وقد تم مناقشة مسألة رسوم الترخيص  
 مرة أخرى في الوحدة ٢.

٢-٢-١ الهيئات التنظيمية الغربية والمجالس الجماعية  
 ظهرت هيئات تنظيم الاتصالات أولاً في الولايات  
 المتحدة وكندا في نهاية القرن التاسع عشر . تمت هيكلة

هذه الهيئات التنظيمية كهيئات أو مجالس شبه قضائية .  
وفي حين يترأس هذه الهيئات التنظيمية رئيس ، فإنها في  
 الأساس هيئات جماعية . ويتم اتخاذ القرارات عادة  
 بالإجماع ، وفي حالة وجود معارضة ، تتخذ بأغلبية  
 الأصوات . ومع تزايد تعقيد التنظيمات ، فإن هذه  
 الهيئات التنظيمية خفت من بعض القيود القضائية ،  
 واستخدمت عدداً متزايداً من أطقم الفنيين والمهنيين  
 والمساعدين .

عند تأسيس هيئات تنظيمية جديدة للاتصالات حول العالم  
 في التسعينات ، ترأس الكثير منها مدير عام واحد ، أو  
 مسئول رسمي آخر . وكان هذا الهيكل مشابهاً للنماذج  
 للتنظيمية للحكومة الأخرى المستخدمة في بعض الدول  
 التي تم تأسيس الهيئات التنظيمية الجديدة بها . من  
 النماذج الأولى أوفتيل (OfTel) - الهيئة التنظيمية في  
 المملكة المتحدة التي تأسست في ١٩٨٤ - عندما تمت  
 خصخصة مؤسسة الاتصالات البريطانية . بالنسبة  
 لنموذج المجلس ، يترأس الهيئات التنظيمية مسئول واحد  
 يعاونه عادة طاقم من الفنيين والمهنيين والمساعدين  
 بالإضافة إلى مستشارين خارجيين .

في أواخر التسعينات ، أصبح اتجاه المجلس أكثر شعبية  
 مرة أخرى . أوضح تقرير الاتجاهات للاتحاد الدولي  
 للاتصالات أن ستة من الهيئات للتنظيمية التسعة الجديدة  
 التي تم تأسيسها بين يوليو ١٩٩٨ وأغسطس ١٩٩٩  
 كانت كيانات جماعية ، مكونة من خمس إلى أحد عشر  
 عضواً ، وتعتبر مجموع الهيئات التنظيمية الجديدة  
 المؤسسة في ألبانيا ، وبلغاريا ، ومصر ، واليونان ،  
 وكينيا ، وملاوي ، وماليزيا كيانات جماعية .

توجد مميزات وعيوب لكل من الاتجاهات المتكررة  
 والاتجاهات الجماعية . ولا يمكن القول بأن أي منها  
 متفوق في كل الأحوال . إلا أنه توجد ملاحظات عديدة :

التنظيمية الهامة في يد الهيئة التنظيمية الفردية أو المجلس ، اعتماداً على النموذج المستخدم، فإن الكثير من عمل الطاقم واتخاذ القرارات الروتينية سيكون متشابهاً للغاية في كل من للنموذجين .

#### ١-٢-٢-٤ الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

هيئة تنظيم الاتصالات لها عادة مهام تنظيمية مخصصة لقطاع معين . وفي معظم الأحوال فإنها مسؤولة فقط عن تنظيم أسواق الاتصالات . في بعض الأحوال ، يكون لها أيضاً مهام تنظيمية في أسواق قريبة . تشمل الأمثلة هيئة الإذاعة (مثلاً في كندا والولايات المتحدة) وخدمات المعلومات عموماً (مثل سنغافورة وماليزيا) . ولقد أسست جنوب أفريقيا هيئة تنظيمية موحدة للاتصالات والإذاعة (ICASA) في ١ يوليو ٢٠٠٠ .

هناك مدخل مختلف جدير بالاعتبار يتضمن تأسيس هيئة تنظيمية متعددة القطاعات . تقوم مثل هذه المؤسسة منطوقاً بتخظيم الاتصالات بالإضافة إلى قطاعات الصناعات الأخرى التي لها خصائص اقتصادية وقانونية شبيهة . تشمل أمثلة هذه القطاعات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، وخطوط أنابيب النفط والغاز والخدمات البريدية ، ومرافق النقل والمياه .

يُشار غالباً إلى الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات بمجالس الخدمة العمومية ، ولقد وجدت لأغرام كثيرة في مقاطعتي كندا وولايات الولايات المتحدة . ولقد تم أيضاً تأسيسها في بعض الدول ذات الاقتصاديات النامية ، مثل بوليفيا ، والمالفور ، وجامايكا ، وبما . ولقد تم أخذ مدخل الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات مأخذ الجد ، ولكن تم رفضه حديثاً في المملكة المتحدة . يوضح الإطّار ١-٢ بعض مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات .

« يمكن للهيئات التنظيمية الفردية أن تعمل أسرع وبحجم أكثر من الكيانات الجماعية .

توفر الكيانات الجماعية مراجعات ، ومقارنات ، ودعم جماعي لمتخذي القرار . لذلك تتم مناقشة ودراسة القرارات بدقة أكثر .

« يمكن أن تؤدي الكيانات الجماعية الكبيرة إلى تمسك ونفاق أقل من الكيانات الصغرى ومن الهيئات التنظيمية لفردية .

٤٠ قللت بعض الدول التي بها كيانات جماعية كبيرة حجمها لزيادة فعالية اتخاذ القرار (مثل الولايات المتحدة).

« بعض الكيانات الجماعية ، وخاصة الكبيرة منها بها أعضاء يعملون بدون تفرغ . يجد عادة هؤلاء الأعضاء صعوبة أكثر في متابعة التطورات في أسواق الاتصالات سريعة التغير .

« الكيانات الجماعية أفضل عرضة للسيطرة عليها بواسطة الشركات الخاضعة للتنظيم . إلا أن الهيئات التنظيمية من كلا النوعين غير الموثمة ماليًا قد يتم تحفيزها بواسطة التوقعات المهنية المستقبلية في الصناعة . إلا أن سيطرة الحكومة أو الأشكال الأخرى من التأمين قد تخفف من هذا الأمر .

عملياً ، يعتمد كل من الهيئات التنظيمية الفدرية والمجالس الجماعية بشدة على طاقم مهني ومستشارين لجمع الحقائق ، والتحليل ، واتخاذ التوصيات . في بعض الحالات ، يتم تزويد الطاقم التنظيمي بالسلطة لاتخاذ بعض القرارات التنظيمية . هذه هي الحالة على سبيل المثال ، بالنسبة لطاقم رؤساء مكتب المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) في الولايات المتحدة . وهكذا ، في حين سيكون القرار النهائي بشأن الأمور والتوجيهات

والطاقة والمياه ، وقد يكون من غير العملي تأسيس مؤسسات تنظيمية متعددة القطاعات ، على سبيل المثال ، حيث قد تمت خصخصة صناعة الاتصالات ، ولكن يستمر الإمداد بالطاقة والمياه بواسطة الإدارات الحكومية.

توجد بعض الاعتبارات ذات صلة بتقرير ما إذا كان الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات تتجح في أي دولة بعينها. فسي معظم الدول يحدث الإصلاح في أوقات مختلفة في قطاعات صناعية مختلفة مثل الاتصالات

## إطار ٢-١ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

المميزات الرئيسية :	العيوب الرئيسية :
<p>« تقلل خطر "سيطرة للصناعة" لأن تخصص الهيئة التنظيمية للمسئولة عن أكثر من قطاع واحد يساعد على تجنب السيطرة على عملية صنع القرار بواسطة مجموعات مصالح خاصة بالصناعة .</p> <p>« تقلل خطر "السيطرة للسياسة" لأن الهيئة للتنظيمية المسؤولة عن أكثر من قطاع سوف تكون بالضرورة أكثر استقلالية عن الوزارات ذات الصلة . وكلما كان عدد الكيانات التي تشرع لها تلك الهيئة للتنظيمية أكبر كيان الأكثر احتمالاً أن تقوم للتدخل السياسي في قرار يجري اتخاذه بشأن تنظيم تسعير في أحد القطاعات مثلاً، حيث يمكن اتخاذه قاعدة قانونية بالنسبة للقطاعات الأخرى .</p> <p>« إنشاء سوابق قانونية أكثر وذلك يكون عدم الوضوح أقل بالنسبة للمستثمرين لأن قرار الهيئة للتنظيمية متعددة القطاعات بشأن مسألة تنظيمية شائعة في القطاعات الأخرى (مثل تطبيق تنظيم تحديد أقصى سعر أو قواعد حساب التكلفة) يضع سابقة قانونية بالنسبة للمستثمرين المحتملين في تلك القطاعات الأخرى .</p> <p>« يمكن للتخصصات الكبيرة للهيئة استخدام مجموعة واحدة من المهنيين ذوي الخبرة العالية (مثل اقتصاديون، ومحامون، ومحللون ماليون). حيث تعد</p>	<p>« تزيد من خطر "سيطرة للصناعة" بواسطة المؤسسة المهيمنة على الصناعة ليس فقط على الهيئة للتنظيمية ذات القطاع الواحد ولكن على كامل كيان الهيئة للتنظيمية متعددة القطاعات .</p> <p>« تزيد من خطر "السيطرة للسياسة" بواسطة الوزارات المهيمنة ليس فقط على الهيئة للتنظيمية ذات القطاع الواحد ولكن على كامل كيان الهيئة للتنظيمية متعددة القطاعات .</p> <p>« تزيد من خطر تطبيق سابقة قانونية في أحد القطاعات بطريقة قد تكون غير ملائمة في قطاع آخر (ولكن يمكن تخفيف هذا للتكثير بإشياء أقسام قوية تحت رئاسة كيان مركزي لاتخاذ القرارات عبر القطاعات) .</p> <p>« التقليل من الخبرة الفنية المتعلقة بالقطاع المطلوبة ، حيث تكون مهارات خبير التعريف في أحد القطاعات غير قابلة للتطبيق على مسائل مشابهة متعلقة بالتعريف في قطاع آخر ، أو على سبيل المثال ، على مهندس ترددات .</p>

إطار ١-٢ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

هذه الاتصاليات هامة بشكل خاص أثناء المراحل المبكرة لتحرير وخصخصة الاقتصاد في الدول التي تعاني من العجز في ميزانها التجاري (TDC) عندما تكون هناك ندرة محتملة في الخبرة التنظيمية .

مميزات أخرى :

عيوب أخرى :

- « تعدد لقطصاليات الوفرة ذات أهمية خاصة في الخدمات الإدارية والخدمات للمعونة (مثل الحاسبات ، والسعة المكتبية ، وطاقم المعونة) ، حيث يكون لتكاليف التنظيم تأثير فعلي على إمكانية تحمل تكاليف تقديم الخدمات الأساسية .
- « المرونة في التعامل مع فترات "الحمل المكثف" مثل مراجعات التسعير الدورية حيث يتم الاحتياج إلى خبرة تنظيمية مكثفة يتم نشرها عبر القطاعات إذا تم تبني مدخل هيئات متعددة القطاعات .
- « أثناء تطوير وتنفيذ المؤسسة التنظيمية في الاتصاليات الوفرة، يمكن على سبيل المثال أن تمتد لقواعد الموحدة بشأن منح الترخيص ، أو إجراءات تصوية النزاعات إلى أكثر من قطاع ، ولذلك لا تكون هناك حاجة إلى "إعادة اختراع العجلة" في كل قطاع .
- « نقل المعرفة التنظيمية بين الهيئات للتنظيمية المسؤولة عن القطاعات المختلفة ، ويعد ذلك مهما في الدولة التي لها خبرة محدودة في التنظيم .
- « وسائل فعالة للتعامل مع القطاعات المتغيرة (مثل الاتصالات والإذاعة حيث توجد صعوبة متزايدة في تقرير ما هي خدمة الاتصالات وما هي خدمة الإذاعة ، في حالة الفيديو تحت الطلب مثلاً ، أو خدمة الاتصالات وخدمة البريد، في حالة البريد الإلكتروني والفاكس ) .
- « إخفاق المستويات التنظيمية في القطاعات الأخرى .
- « صعوبة الحصول على موافقة الوزارات ذات الصلة على أن يكون لها هيئة تنظيمية متعددة القطاعات .
- « صعوبة بالتالي في الحصول على موافقة الوزارات ذات الصلة بشأن نوع الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات المطلوب إنشائها .
- « السعي للكبير في تأسيس إطار عمل قانوني للهيئة التنظيمية متعددة القطاعات ، يشمل مستوى للاستقلالية وتخصيص المهام بين الوزير والهيئة التنظيمية .
- « للتأخيرات المحتملة في عملية الإصلاح بسبب العيوب المذكورة مسبقاً .
- « دمج المؤسسات القديمة قد يؤدي إلى مشاكل .

## إطار ٢-١ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

« وسائل فعالة للتعامل مع تشابك للخدمات (مثل الإمداد بكل من الاتصالات والكهرباء بواسطة نفس الشركة) وللتعامل مع متطلبات التنسيق بين القطاعات (مثلاً عندما تحتاج شركات من قطاعات مختلفة إلى نفس الطرق لإنشاء شبكتها) .

« تجلب اضطرابات السوق بسبب تطبيق قواعد مختلفة على القطاعات المتنافسة (مثل للكهرباء والغاز ، أو الطرق والسكك الحديدية) .

المصدر : شوارتز تي وساتولا دي . (٢٠٠٠)

لا يوجد مدخل واحد فقط مثالي . سوف يعتمد الكثير على الهيكل المؤسسي والثقافة السائدة في سوق العمل في الدولة . على سبيل المثال ، سوف تتم هيكلة المجالس الجماعية بشكل مختلف عن منظمة ترفع تقاريرها إلى مدير عام واحد ، ولكن ليس دائماً . سوف يكون للهيئات التنظيمية متعددة القطاعات هيكل تختلف عن الهيئات التنظيمية ذات القطاع الواحد ، حيث سيتعامل الطاقم المهني مثل الاقتصاديين ، والمحامين ، والمحاسبين والمدققين مع مواضيع خاصة بالاتصالات في أحد الأيام، ومواضيع خاصة بالتنظيم للطاقة الكهربائية في اليوم التالي .

العوامل الرئيسية المحددة للاختلافات للتنظيمية هي مهام وأهداف المؤسسات للتنظيمية المختلفة . بعض هيئات تنظيم الاتصالات مسؤولة عن إدارة النطاق (حيز الترددات)، وترخيص مؤسسات الاتصالات الجديدة وتنظيم الإذاعة والخدمات الأخرى المطلوبة ، والهيئات الأخرى غير مسؤولة عن ذلك . فالبعض عليه إصدار تعليمات تنظيم .

وأخيراً يمكن إجراء تغييرات كثيرة تحت عنوان لتنظيمات متعددة القطاعات . الاختيار ليس على هذا القدر من البساطة بين هيئة تنظيمية واحدة متعددة القطاعات وسلسلة من الهيئات للتنظيمية ذات قطاع واحد . وكما ذكر من قبل يشرع المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات CRTC لقطاعين منفصلين متباينين هما الاتصالات من جانب والإذاعة والتلفزيون من جانب آخر دون سواهم . وكان مجلس النقل الكندي الذي سبق CRTC يشرع لمجموعة من الصناعات ، تشمل الاتصالات (وليس الإذاعة) ، والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية . إلا أنه ، في ذلك الوقت ، كانت خطوط أنابيب الغاز ، والطاقة الكهربائية ، وصناعات البنية التحتية الأخرى تقع تحت سلطة هيئات تنظيمية مختلفة . ومن الممكن إجراء توليفات أخرى .

## ٢-١-٥ هيكل موظفي التنظيم

هناك طرق كثيرة لتنظيم السلطة العليا (متخذي القرار)، والإدارة ، والموظفين، والمستشارين الآخرين في مؤسسة تنظيمية .



« يجب أن يوضع في الاعتبار إمكان إجراء التعاقد الخارجي من أجل مهام تنظيمية محددة ، بدلاً من بناء هيئات بها مجموعة كبيرة من الموظفين الدائمين. تتم التوصية بهذا المدخل بواسطة مؤلفي جدول فحص الاستراتيجية التنظيمية (جدول ١-٤) . وقد قدموا الأمثلة التالية . يمكن لشركات التدقيق مراقبة التوافق مع ظروف الترخيص المستخدمة . في الأرجنتين ، يراقب مقاول من القطاع الخاص التوافق مع قواعد نطاق التردد اللاسلكي . ويمكن أيضاً لخبراء خارجيين حل نزاعات مؤسسات الاتصالات، تاركين القرارات النهائية للهيئات التنظيمية . وتوجد أمثلة أخرى كثيرة.

#### ١-٢-٣ المؤسسات الدولية

تذكر الأقسام التالية تنظيم ومهام الهيئات الدولية المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في تنظيم الاتصالات .

#### ١-٣-٢-١ الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

نظرة عامة على الاتحاد الدولي للاتصالات

تم تأسيس الاتحاد الدولي للاتصالات في باريس عام ١٨٦٥ كاتحاد دولي للبرق . ولقد تغير اسمه إلى الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ١٩٣٤ ، وأصبح مؤسسة متخصصة للأمم المتحدة في ١٩٤٧ .

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عالمية بها مشاركون من القطاعين العام والخاص في مجال الاتصالات . تغطي مهمة الاتحاد الدولي للاتصالات المجالات التالية :

« المجال الفني : لتعزيز التطوير والتشغيل الفعال لتقنيات الاتصالات ، وتحسين كفاءة خدمات الاتصالات ، وفوقها ، وإمكانية إتاحتها بشكل عام للجمهور.

الأسعار بفعالية . والآخرين مسئولون فقط عن التأكد من التوافق مع نظام تحديد أقصى سعر المنصوص عليه في الرخصة طويلة الأمد ، أو تضيق معلم الإنتاجية (X-factor) في نظام تحديد أقصى سعر كل بضع سنوات، وتحتاج المهام والأهداف المختلفة إلى أنواع ومستويات مختلفة من المساعدة المهنية .

لهذه الأسباب ، لن يكون مفيداً التوصية بنموذج مثالي للهيئة التنظيمية . إلا أنه يمكن إيداء بعض الملاحظات العامة :

« يحتاج متخذو القرار التنظيمي إلى مهارات في مجالات متعددة . حيث تحتاج بعض الأنواع المحددة من القرارات التنظيمية إلى اقتصاديين ، ومهندسين ، ومحامين ، ومحاسبين ، ومحللين ماليين مؤهلين . إلا أنه توجد قرارات أخرى كثيرة تستفيد من وجود تصدد لمهارات المهنية المختلفة وجهات النظر المقدمة . وعندما لا تكون المهارات المهنية العالية متاحة حالياً في داخل الخدمة العمومية فيجب الاستعانة بخبراء خارجيين ، ويمكن أن تكون قيمة الخبراء ذوي الخبرة الفعلية في الهيئات التنظيمية القائمة مرتفعة . ويمكن استبدال الخبراء الخارجيين عندما يتم استخدام طاقم جيد من الموظفين الدائمين وتدريبهم .

« تتغير بيئة الاتصالات بسرعة . وعلى ذلك ، يجب ألا ترمس الهيئات التنظيمية هيكلًا وظيفيًا ثابتاً ، بل يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف . يستخدم الكثير من الهيئات التنظيمية الفعالة "قوة عمل" أو "مجموعة عمل" لتوظيف مجموعات تقدم المشورة بشأن القرارات التنظيمية الهامة . تنتخب عادة قوى العمل هذه من أفرع مختلفة من الهيئات التنظيمية . وعادة ما يتم تجميعهم فقط من أجل مشروع محدد .

استراتيجيات وسياسات الاتحاد تستجيب لبيئة الاتصالات المستغيرة باستمرار . ويكون المجلس ممثلاً أيضاً عن ضمان للتنسيق الفعال لعمل الاتحاد وللتصديق على ميثاقاته .

« **المؤتمرات العالمية بشأن الاتصالات الدولية** ، والتي تعد دورياً لمراجعة وتنقيح تنظيم الاتصالات الدولية. التنظيمات هي معاهدة دولية تغطي توفير خدمات الاتصالات العمومية وتشغيلها ، بالإضافة إلى وضع البنى التحتية المستخدمة لتوفير هذه الخدمات . توفر التنظيمات إطاراً أساسياً شامل لإدارات ومؤسسات الاتصالات بشأن توفير خدمات الاتصالات الدولية .

« **قطاع الاتصالات اللاسلكية (ITU-R)** وهو مسئول عن وضع الخصائص الفنية وإجراءات التشغيل للخدمات اللاسلكية ، ويلعب القطاع أيضاً دوراً أساسياً في إدارة نطاق الترددات اللاسلكية . ولتأهله أدائه لدوره كنسق عالمي للنطاق يقوم قطاع الاتصالات اللاسلكية بوضع التنظيمات اللاسلكية ، وهي مجموعة ملزمة من القواعد الدولية التي تحكم استخدام النطاق اللاسلكي بواسطة حوالي ٤٠ مقدم خدمة اتصالات لاسلكية مختلفة حول العالم . ويعمل أيضاً للقطاع من خلال مكتبه كمسجل مركزي للاستخدام الدولي للترددات . فهو يسجل ويحافظ على السجل الرئيسي للترددات الدولية والذي يتضمن حالياً حوالي ١,٢٦٥,٠٠٠ تخصيص تردد أرضي ، و ٣٢٥,٠٠٠ تخصيص تردد بخصم ١,٤٠٠ شبكة أقمار صناعية ، و ٤,٢٦٥,٠٠٠ تخصيص تردد آخر متعلق بالمحطات الأرضية للأقمار الصناعية .

بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع الاتصالات اللاسلكية مسئول عن تنسيق الجهود التي تضمن وجود الأقمار الصناعية للاتصالات ، والإذاعة ، والأرصاد الجوية معاً بدون حدوث تدخل ضار بين خدمات بعضها

« **مجال التطوير** : لتعزيز وتقديم المعاونة الفنية للدول النامية في مجال الاتصالات ؛ وتعزيز تعبئة الموارد البشرية والمالية للالتزام لتطوير الاتصالات ؛ ولتعزيز مد فوائد تقنيات الاتصالات الجديدة إلى الشعوب في كل مكان .

« **مجال السياسة** : تعزيز تبني مدخل أشمل لمواضيع الاتصالات في اقتصاد ومجتمع المعلومات العالمي ، على المستوى الدولي .

يوجد بالاتحاد الدولي للاتصالات منذ ١ يوليو ٢٠٠٠ ، ١٨٩ دولة عضو ، وأكثر من ٦٠٠ أعضاء قطاعات . يشتمل المدد الأخير على شركات علمية وصناعية ، ومؤسسات اتصالات عامة وخاصة ، وهيئات إذاعة ، وهيئات إعلامية / دولية .

#### هيكل الاتحاد الدولي للاتصالات

وفقاً لقانونه يشتمل الهيكل التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات على العناصر الآتية :

- « **المؤتمر الأعلى** وهو أعلى سلطة في الاتحاد . ويجتمع كل أربع سنوات لكي :
- (أ) يضع الخطة الاستراتيجية والسياسات الأساسية للمنظمة ؛
- (ب) يعدل القانون الأساسي والميثاق حسب الحاجة ؛
- (ج) يضع الخطة المالية لفترة الأربع سنوات التالية .

« **المجلس** ، والذي يتكون من ٤٦ دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات (تمثل نسبة ٢٥% من الأعضاء) . ويعمل المجلس بالنيابة عن المؤتمر الأعلى ويجتمع سنوياً للنظر في مواضيع تتعلق بالسياسة الرئيسية للاتصالات لكي يضمن أن

« قطاع تطوير الاتصالات (ITU-D) وهو يقوم بصيرف مسؤوليات الاتحاد الدولي للاتصالات كمؤسسة متخصصة للأمم المتحدة كمؤسسة تنفيذية لتنفيذ المشروعات تحت نظام تنمية الأمم المتحدة أو ترفيحات تمويل أخرى .

يعتقد الاتحاد الدولي للاتصالات أن النقص في توفير خدمات الاتصالات الأساسية بوفرة يؤثر على حوالي ثلثي الدول الـ ١٨٩ الأعضاء . إن مهمة قطاع تطوير الاتصالات هي المساعدة على إصلاح هذا الخلل بواسطة تعزيز الاستثمار وتنفيذ بني تحتية للاتصالات في البلاد النامية في جميع أنحاء العالم .

يحفظ قطاع تطوير الاتصالات بتواجد إقليمي عن طريق ١١ مكتب تقع في أفريقيا ، والدول العربية ، وآسيا ، ودول الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية . وتناقش مجموعتي بحث لقطاع تطوير الاتصالات مواضيع وسياسات رئيسية تتعلق بتطوير الاتصالات ، وهي تضع أيضاً أفضل الممارسات التجارية لنشر وإدارة ، وصيانة الشبكات والخدمات . مع توجيه عالية خاصة لاحتياجات واهتمامات الدول الأقل نمواً طبقاً لمفهوم الأمم المتحدة .

تتألف أنشطة القطاع بين تقديم النصص بشأن السياسة والتنظيم ، ويشأن تمويل الاتصالات ، وكذلك بشأن الخيارات للتكنولوجية منخفضة التكاليف ، والمساعدة في إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى تقديم المبادرات التي تستهدف تطوير الريف والاتصال الشاملة . ويؤكد قطاع تطوير الاتصالات على الشراكة مع القطاع الخاص .

ينتج أيضاً قطاع تطوير الاتصالات مجموعة من موارد المعلومات والتي توفر تحليلاً لاتجاهات في لقطاع العالمي للاتصالات تدعمها الإحصائيات

البعض . وفي هذا الصدد ، يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتسهيل عقد الاتفاقيات بين مؤسسات الاتصالات والحكومات ويوفر الأدوات العملية والخدمات لمساعدة مديري ترددات النطاق على تنفيذ أعمالهم اليومية .

ويتم إنجاز المهام التنظيمية والمتعلقة بسياسات قطاع الاتصالات اللاسلكية بواسطة المؤتمرات العالمية للاتصالات اللاسلكية ، والتي تضع ، وتتفق للتنظيمات اللاسلكية بواسطة المؤتمرات الإقليمية للاتصالات اللاسلكية ، وبواسطة تجمعات الاتصالات اللاسلكية التي تدعمها مجموعات البحث .

« قطاع التوحيد القياسي للاتصالات (ITU-T) وهو ينسق أنشطة وضع المواصفات الدولية للاتصالات والتي ينتج عنها توصيات قطاع التوحيد القياسي للاتصالات . ويواصل قطاع التوحيد القياسي جهود التوحيد القياسي للاتحاد الدولي للاتصالات والتي استمرت لأكثر من ١٣٠ سنة ، وتشمل هذه الجهود الآن تطوير المواصفات القياسية لشبكات بروتوكولات الإنترنت ، والأنظمة التي تعتمد على بروتوكولات الإنترنت .

« يشكل القطاع الخاص أغلبية أعضاء قطاع التوحيد القياسي للاتصالات . وبسبب الإيقاع السريع للسلطورات الفنية ، وتطورات السوق ، فإن للتحدي الرئيسي لقطاع التوحيد القياسي للاتصالات هو تقليل الوقت اللازم لأخذ بتوصياته المتعلقة بتقديم السوق . ويتم تنفيذ المهام التنظيمية والمهام المتعلقة بسياسة قطاع التوحيد القياسي من خلال لتجمعات العالمية للتوحيد القياسي للاتصالات والتي تدعمها مجموعات البحث .

### ٢-٣-٢-١ الهيئات الدولية الأخرى الهيئات المعنية بتنظيم الاتصالات

يلعب عدد ضخم من الهيئات الدولية دوراً في التنظيم والإصلاح التنظيمي للاتصالات . بالنسبة للبعض ، يعتبر لتنظيم للاتصالات جزءاً رئيسياً من مهامها . بينما يتعامل البعض مع التنظيم للاتصالات على أنه موضوع إضافي . من أمثلة الهيئات الأخيرة منظمة التجارة العالمية ، والتي تتعامل مع التنظيم للاتصالات على أنه وسيلة لتعزيز هدفها المحوري لتسهيل التجارة الدولية .

تختلف بؤرة اهتمام الهيئات المذكورة لاحقاً إلى حد بعيد. فالبعض له تفضيلات عالمية أو إقليمية لتطوير التنظيمات أو لتنفيذ مهام تنظيمية محددة . والبعض يعزز الإصلاح التنظيمي . وهيئات أخرى تقدم المساعدة الفنية، وتمول الهيئات الاستشارية، والدراسات، وورش العمل والأنشطة الأخرى لزيادة المعرفة التنظيمية . وتعمل بعض الهيئات كذلك كمراكز محورية لتبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية والمشاركين الآخرين في عملية التنظيم للاتصالات .

تم إدراج الهيئات الدولية ذات الدور الرئيسي في التنظيم للاتصالات في جدول ٣-١ .

الرسمية من المصدر العالمي الأول لمعلومات الاتصالات . وتشمل الأمثلة على ذلك ، التقرير العالمي لتطوير الاتصالات (WTDR) والذي يقدم نظرة عامة شاملة عن التحول في صناعة الاتصالات ، والاتجاهات المتوقعة في إصلاح الاتصالات (Trends) ، ويستند تقرير (Trends) بشكل كبير على المعجم المنوي لتنظيم الاتصالات الذي يجري بواسطة مكتب تطوير الاتصالات . يراقب المكتب الإصلاح العالمي للاتصالات ويحفظ بقاعدة بيانات تنظيمية للحكومات التي تقوم بإصلاح قطاعات الاتصالات .

ويتم تنفيذ المهام المتعلقة بسياسات قطاع التطوير عن طريق عقد المؤتمرات العالمية والإقليمية لتطوير الاتصالات والتي تدعمها مجموعات البحث .

«المسكترارية العامة» : وهي تدبر الجوانب الإدارية والمالية لأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات ، بما فيها توفير خدمات المؤتمرات ، وإدارة البنية التحتية وتطبيقات تقنية المعلومات ، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى ، والمهام المشتركة (الاتصالات) ، والمشورة القانونية، والتمويل ، والخدمات العامة والأفراد) .

والمسكترارية العامة مسئولة أيضاً عن تنظيم معارض ومنتديات اتصالات (تليكوم) العلمية والإقليمية .

الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
بنك التنمية الأفريقي (AFDB) <a href="http://www.afdb.org">http://www.afdb.org</a>	يوفر بنك التنمية الأفريقية مثال نظيره الآسيوي ونظيره العامل بين الأمريكتين ، للمعونة المالية والفنية لإنشاء ، وتوسيع ، وتحسين ، وتكامل أنظمة الاتصالات العمومية في أفريقيا . ويستهدف برنامجه تطوير البنية التحتية ، وزيادة توفير خدمات الاتصالات ، وتحسين مهابطة قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي لأعضائه . ويستهدف أيضاً تحسين تنافسية صناعة الاتصالات الأفريقية ، ويهيئ ظروف مشاركتها في اقتصاد المعلومات . ويدخل ضمن أنشطتها الرئيسية للبنك تقديم الدعم للخصخصة وتقوية الإطار المؤسسية .
الاتحاد الأفريقي للاتصالات (ATU)	ينسق الاتحاد الأفريقي للاتصالات تطوير شبكات الاتصالات الأفريقية . ويحزز تطوير الاتصالات في أفريقيا بوصفه منتدى إقليمياً للمنقشة ، و(كان يطلق عليه في السابق اتحاد الاتصالات غير الأفريقي) .
اتحاد الاتصالات لحول الكاريبي (CTU) <a href="http://www.ctu.org">http://www.ctu.org</a>	يعزز اتحاد الاتصالات لحول الكاريبي التطوير والإصلاح التنظيمي بوصفه منتدى إقليمياً للمنقشة ، وهو يعزز أيضاً تنسيق السياسات الدولية بين أعضائه الثلاثة عشر من دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية .
السوق المشتركة لحول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) <a href="http://www.comesa.org">http://www.comesa.org</a>	تخدم السوق المشتركة لحول شرق وجنوب أفريقيا للأنتم شرق وجنوب أفريقيا الناطقة بالإنجليزية . يقدم اسم النقل والاتصالات للكوميسا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة في مجالات جديدة تشمل ربط الشبكة والتعريفات .
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) <a href="http://www.ebrd.org">http://www.ebrd.org</a>	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تمويل دولية تدير تقريباً على نفس خطوط مجموعة البنك الدولي ، خاصة وأن أحد أعضائها - مؤسسة التمويل الدولية - (انظر وصف البنك الدولي أسفل هذا الجدول) . يدعم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خصخصة الاتصالات في وسط وشرق أوروبا وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق (FSU) من خلال تقديم التمويل بغرض قلة الفائدة أو طويلة الأجل إلى الشركات المستهدفة جدياً لتقديم التمويل اللازم للإعداد للخصخصة . ويقدم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير التمويل لمشاريع البنية التحتية لخدمات الاتصالات الحديثة ، مثل إنشاء وتجهيز الشبكات ، وخدمات الهاتف المحمول ، وهو يدعم أيضاً الإصلاح التنظيمي من خلال تقديم المشورة الفنية ، والتي تشمل المحاولة لتسهيل الربحية ، وتحسين مستوى الخدمات القابلية للتنظيم للاتصالات .

## الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

الأنشطة	المنظمة
تعزز لجنة الاتصالات للمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (ECTRA) التعاون بين الإدارات الأعضاء والكيانات المسؤولة عن التنظيم والسياسات المتعلقة بالاتصالات . وتشمل أنشطتها التوافق بين ظروف الترخيص ، وإدارة وترقيم النطاق .	المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) <a href="http://www.cept.org">http://www.cept.org</a>
يشكل الاتحاد الأوروبي للتوطين والسياسات في أوروبا من خلال أجهزة إلزام قانوني وتهدف توجيهاتها بشأن المظاهر المختلفة لتحرير الاتصالات إلى تطوير سوق مشتركة لخدمات ومعدات الاتصالات على امتداد أوروبا . وتنفذ المديرية العامة لمجمع المعلومات (DGIS) سياسات المجلس الأوروبي في المجال وتضع الخطط الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية التي تستند إليها هذه السياسات . وتدعم المديرية العامة لمجمع المعلومات إصلاح قطاع الاتصالات من خلال برامج ومبادرات ، تشمل مراقبة الأنشطة والمساعدة في تأسيس إدارات تنظيمية متوافقة مع سياسات المجلس . ويقدم الاتحاد الأوروبي دعم إصلاحي للإصلاح الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا من خلال برنامج تنمية مثل برنامج مساعدة بولندا والمجر لإعادة الهيكلة الاقتصادية (PHARE) وبرنامج المساعدة الاقتصادية لدول الكومنولث المستقلة (TACIS) .	المجلس الأوروبي للمديرية العامة لمجمع المعلومات (DGIS) <a href="http://www.europa.eu.int">http://www.europa.eu.int</a>
يدعم المكتب الأوروبي للاتصالات هيئات تنظيمية جديدة لتحرير أسواق الاتصالات وتعزيز التوافق مع التنظيمات الموجودة ، وهو يعزز وضع إجراءات مشتركة للترخيص والترقيم . يوفر أيضاً المكتب الأوروبي للاتصالات منتدى لمناسبة وتحليل المواقف الوطنية ويقوم بدراسات بشأن الجوانب الموضوعية . تغطي الدراسات الحديثة للمكتب الأوروبي للاتصالات مجالات الترخيص ، والتسعير ، والترقيم ، وخاصة التجوال بالهاتف المحمول .	المكتب الأوروبي للاتصالات (ETO) <a href="http://www.eto.dk">http://www.eto.dk</a>
قد ساعد قسم الاتصالات في مجلس التعاون الخليجي دول الخليج العربي الأعضاء على تنسيق تعريفات خدمات الاتصالات ، وتبني مواصفات للنظام العالمي للهاتف المحمول (GSM) وتوافق المناهج التعليمية في المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي . وهو يعمل أيضاً مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتعزيز صلاحيات للتوافق والتوحيد القياسي .	مجلس للتعاون الخليجي (GCC)

الجدول ١-٣ : هيئات دولية متخصصة بتنظيم الاتصالات

الأنشطة	المنظمة
يقدم بنك التنمية عبر الأمريكتين المساعدة المالية لتأسيس ، وتوسيع ، وتحسين ، وتكامل أنظمة الاتصالات العمومية . وهو يقدم أيضاً المساعدة الفنية في جميع مراحل المشروعات ، ويمول ويدعم دوله الأعضاء في أثناء تطبيق الأساليب العلمية على أنشطة الاتصالات بها ، مع التركيز بشكل خاص على الإصلاح المؤسسي وتقوية القدرات التنظيمية ، وتشمل مجالات عمله الشبكات المحلية والخدمة للهاتفية في الريف .	بنك التنمية عبر الأمريكتين (IADB) <a href="http://www.iadb.org">http://www.iadb.org</a>
باعتبارها الكيان الاستشاري الرئيسي لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في المواضيع المتعلقة بالاتصالات ، فإن الأهداف الرئيسية لمجلس الاتصالات عبر الأمريكتين هي تسهيل وتعزيز تطوير الاتصالات في الأمريكتين ، لكي تساهم في التنمية الكلية للإقليم .	مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين (CITEL) <a href="http://www.citel.oas.org">http://www.citel.oas.org</a>
عضو في مجموعة البنك الدولي (انظر الوصف المفصل أسفل هذا الجدول) . تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع البنك الدولي من خلال مجموعة تقنية الاتصالات والمعلومات الجديدة (GICT) لتعزيز تطوير قطاع الاتصالات في الاقتصاديات الناشئة وخاصة من خلال مساهمة القطاع الخاص . وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بتمويل عدد ضخم من مشروعات الاتصالات في العالم النامي في مجالات مثل الخدمات الأساسية للخطوط السلكية ، وخدمة الهاتف الخليوي ، والتمويل منخفض الفائدة لمقدمي خدمة الاتصالات وصانعي المعدات ، بالإضافة إلى الأكرار الصناعية ، والدوائر السلكية المحلية ، وعمليات التليفزيون الذي يعمل بالكابل .	مؤسسة التمويل الدولية (IFC) <a href="http://www.ifc.org">http://www.ifc.org</a>
المؤسسة الدولية للاتصالات هي منظمة متعددة الأنظمة تجمع بين صانعي السياسات ، والهيئات التنظيمية ، والهيئات الأكاديمية والصناعية . وهي توفر منتدى لتبادل الأفكار بشأن موضوعات تتعلق بالاتصالات وتأثيراتها التجارية ، والثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية . وهي تتفق على برنامج مطبوعات نشط ، وتستضيف مؤتمر سنوي وتنظم ملتقيات دولية دورية .	المؤسسة الدولية للاتصالات (IIC) <a href="http://www.iicom.org">http://www.iicom.org</a>
انظر الوصف المفصل للاتحاد الدولي للاتصالات قبل هذا الجدول .	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) <a href="http://www.itu.int">http://www.itu.int</a>

## الجدول ٣-١ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

الأنشطة	المنظمة
يشجع منتدى أمريكا اللاتينية للهيئات التنظيمية على التعاون وتمسيق الجهود بين ١٦ مؤسسة تنظيمية أمريكية لاتينية ويعزز تطوير الاتصالات في الإقليم . وهو يوفر منتدى للمناقشة وتبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بسياسات وتنظيم الاتصالات .	منتدى أمريكا اللاتينية للهيئات التنظيمية للاتصالات (REGULATEL) <a href="http://www.regulatef.org">http://www.regulatef.org</a>
تدعم السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية تحرير الاتصالات بين أعضائها (الأرجنتين ، والبرازيل ، وباراجواي ، وأوروغواي) . وتعزز السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية من خلال لجنة خدمات الاتصالات العمومية تطوير الاتصالات الإقليمية ، وللتوافق بين إدارة النطاق وإجازة وإقرار المعدات بالإضافة إلى تبادل المعلومات بشأن موضوعات الاتصالات .	السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية (Mercosur) <a href="http://www.mercosur.org.uy">http://www.mercosur.org.uy</a>
تتشر منظمة التعاون الدولي والتنمية لدراسات عن أسواق الاتصالات ، وهي تعزز إصلاح الاتصالات كاسلوب لتحقيق نمو وتوظيف طويل الأمد يساهم في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى التوسع في التجارة العالمية .	منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD) <a href="http://www.oecd.org">http://www.oecd.org</a>
تشمل عضوية مجلس اتصالات دول المحيط الهادي الأفراد ، ومؤسسات الأعمال ، والكيانات غير المستهدفة للربح . وهو يوفر منتدى للمناقشة وتبادل المعلومات بشأن الاتصالات في منطقة المحيط الهادي . وهو يعزز الإصلاح التنظيمي والوعي العام لقطاع الاتصالات في المنطقة . وينظم مجلس اتصالات دول المحيط الهادي مؤتمرات وحلقات دراسية ويتفاعل مع الهيئات الوطنية ، والإقليمية ، والدولية الممنولة عن سياسات وتنظيم الاتصالات .	مجلس اتصالات دول المحيط الهادي (PTC) <a href="http://www.ptc.org">http://www.ptc.org</a>
من الأهداف الرئيسية للمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات بالأقمار الصناعية تحسين الاتصالات فيما بين المناطق الحضرية في دولها الأعضاء من خلال تأسيس وصلات مباشرة عبر الأقمار الصناعية بين الدول الأفريقية . وهي تعزز أيضاً تزويد المناطق الريفية والفلاحية بخدمات الاتصالات .	المنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات بالأقمار الصناعية (RASCOM) <a href="http://www.rascom.org">http://www.rascom.org</a>
يتمنى الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات تطوير أنشطة الشبكات والموصلات الفنية ، وإدارة النطاق في دول الكومنولث المصنفة (CIS) ، وهو يتعاون أيضاً مع أعضائه في تطوير النماذج التي تحكم سياسة وضع التعريفات بالإضافة إلى ربط الشبكات وإتاحتها للصل فيما بينها ، بالإضافة إلى ذلك ، يشترك الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات في الأبحاث المشتركة وبرامج التطوير ، وفي تدريب أخصائيي الاتصالات .	الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC)



الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية (TRASA) <a href="http://www.trasa.org">http://www.trasa.org</a>	الهدف الرئيسي لاتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية هو زيادة الاتصالات والتنسيق بين السلطات التنظيمية للاتصالات في إقليم أفريقيا الجنوبية . يشجع اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية الاستثمار في قطاع الاتصالات بواسطة تدعيم إنشاء بيئة مواتية مشتركة . وتتعهد الدول الأعضاء في جماعة التطوير الجنوب أفريقية (SADC) بالالتزام بمبادرات تحسن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها من خلال إصلاح قطاع الاتصالات .
اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لغرب أفريقيا (WATRA)	تشكل اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لغرب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٠ بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات الغرب أفريقية ، كمظنة إقليمية مشابهة لاتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية (TRASA) .
مجموعة البنك الدولي <a href="http://www.worldbank.org">http://www.worldbank.org</a>	انظر الوصف المنفصل أسفل هذا الجدول . قدم أعضاء مجموعة البنك الدولي قروض ، وحقوق محب خاصة ، وضمانات للدول لنامية ، وكنمو أيضاً للمعلومات ، وللصنع ، وللمساعدة بشأن إصلاح قطاع الاتصالات والاستراتيجيات الوطنية للبنية التحتية والمعلومات .
منظمة التجارة العالمية (WTO) <a href="http://www.wto.org">http://www.wto.org</a>	منظمة للتجارة العالمية هي الكيان الدولي المسئول عن إدارة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ، والتي تشمل ملحقاً عن الاتصالات وملحقاً يتعلق بخدمات الاتصالات الأساسية . هذا البروتوكول المعروف رسمياً بالملحق الرابع لاتفاقية الجاتس ويشار إليه خلال هذا الدليل باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية (انظر الملحق (أ) والملحق (ج) : للمعجم) . توفر منظمة التجارة العالمية منتدى عالمي للمفاوضات التجارية وتسوية المنازعات . وترقب أيضاً المياديات التجارية الوطنية وتوفر المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية والمبتغلة بتنفيذ التزاماتها قبل منظمة التجارة العالمية ، بما فيها الإصلاح التنظيمي المطلوب .

يعزز تطوير قطاع الاتصالات ويصاحبه حدوث تنمية اقتصادية عامة .

هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف

تقدم عموماً هذه الهيئات للمساعدة الفنية للحكومات والهيئات التنظيمية لتعزيز تطوير هيكل تنظيمي مرموق . يمكن أن تشمل هذه المساعدة الفنية إبداء النصيح من هيئة مستشارين ، والدفع إلى مستشاري اتصالات مستقلين (اقتصاديين ، ومحامون ،

يهتم عدد من هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف بتنظيم الاتصالات وتركز هذه الهيئات على الدول ذات الاقتصاديات النامية والانتقالية . وبشكل عام تهدف هيئات التنمية هذه إلى المعاونة في تأسيس إطار تنظيمي

نشطاً في مجال الاتصالات منذ سنين طويلة ، ويوضح وصف دوره المتغير اتجاهاً شائعاً بين بعض هيئات التنمية الرئيسية الأخرى .

### البنك الدولي

لقد لعبت مجموعة البنك الدولي دوراً هاماً في إصلاح قطاع الاتصالات ، بما فيه الإصلاح التنظيمي في الاقتصاديات النامية والانتقالية .

في الماضي ، قدم البنك مصدراً كبيراً للتمويل المباشر للتوسع في البنية التحتية للاتصالات بواسطة إدارات البريد والبرق والهاتف . فمذ منتصف التسعينات أقرض البنك مؤسسات مملوكة للدولة بشروط الالتزام الصارم من حكوماتها بإصلاح القطاع ، ولقد اشتملت هذه الالتزامات على استراتيجية واضحة لخروج الحكومات من ملكية وإدارة مؤسسات الاتصالات . وبالتسليم مع ذلك ، اشتملت هذه الالتزامات على حدوث تقدم محدد في الإصلاح يهدف إلى تشغيل القطاع على أساس تجاري وخصصته ، وتسهيل الدخول إليه وجعله أكثر كفاءة .

ولقد كان البنك عاملاً مساعداً في تعزيز الخصخصة وتبني الحلول المرشحة بالمسوق لتطوير قطاع الاتصالات ، ولقد كان هدف البنك خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة المطلوبة لتعجيل تطوير القطاع للخصص وتدعيمه . وفقاً لذلك ، أيدت سياسة البنك استخدام الموارد المالية الرسمية للاندرة بشكل رئيسي في دعم إصلاحات القطاع ، بما فيها الإصلاح التنظيمي ، والتي من المحتمل أن تعبئ رأس المال الخاص والإدارة لتطوير القطاع .

في مفهوم الإطار التنظيمي ، يدافع البنك عن فصل سياسة الحكومة والمهام التنظيمية عن عمليات الاتصالات . وهو يدعم (أ) تقوية قدرة الحكومة على صياغة السياسات والإشراف عليها ، و(ب) تنفيذ نظام

واستشاريون آخرون ) ، وبرامج تدريب ، وحلقات بحث ، وورش عمل ، وتبادل العاملين .

تم إدراج بعض الهيئات متعددة الأطراف الرئيسية النشطة في تعزيز إعادة هيكلة قطاع الاتصالات والإصلاح التنظيمي في جدول ١-٣ . تشمل هذه الهيئات:

« مجموعة البنك الدولي وتشمل :

« البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ؛

« اتحاد التنمية الدولي (IDA) ؛

« مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ؛ و

« اتحاد ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA).

« البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ؛

« بنك التنمية الآسيوي ؛

« بنك التنمية الأفريقي ؛

« بنك التنمية عبر الأمريكيتين ؛ و

« مؤسسة التنمية لدول الإنديز .

تسلحِب أيضاً الكثير من هيئات التنمية ثنائية الأطراف دوراً في تعزيز التطور التنظيمي . تشمل هيئات التنمية الوطنية هيئة المساعدات الأمريكية (US AID)، مؤسسة التنمية الدولية الدنمركية (DANIDA) ، و مؤسسة التنمية الهولندية (CIDA) . وتشمل أيضاً البرامج الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز تطوير الاتصالات مثل برنامج المفاوضات الأوروبية لمساعدة بولندا والمجر لإعادة الهيكلة الاقتصادية (PHARE) .

تعتبر المراجعة الشاملة لدور هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف في التنظيم لقطاع الاتصالات خارج نطاق هذا الدليل . وسوف نصف بتفصيل كبير مؤسسة واحدة رئيسية هي البنك الدولي ، لقد كان البنك الدولي

### ١-٣ العملية التنظيمية

تستخدم الهيئات التنظيمية مجموعة من الإجراءات التنظيمية . واعتماداً على الإطار القانوني قد تصدر الهيئات التنظيمية أنواعاً مختلفة من "الأدوات التنظيمية" مثل التنظيمات ، والقرارات ، والأوامر ، والمراسيم ، والقواعد ، والسياسات ، والإخطارات ، والقرارات التي تتخذها هيئات تنظيمية أعلى . يكون تأثير هذه الأدوات هو اتخاذ قرارات "تنفذ السياسات التنظيمية ، أو تحل المنازعات ، أو تتعامل مع مواضيع أخرى تقع داخل تفويض الهيئة التنظيمية . في هذا القسم ، سوف نركز على العملية العامة المستخدمة في صنع القرارات التنظيمية . وتتجنب المناقشة في هذا القسم الصيغة القانونية التي تأخذها القرارات في بلد معين .

قد يكون اتخاذ القرارات التنظيمية صعباً ، بالنسبة للكثير منها فقد تضغط الأطراف المعنية بشدة وتكون جماعة ضغوط للحصول على نتائج مختلفة في صالحها . في معظم الحالات ، سوف تكون بعض الأطراف سعيدة بالقرارات التنظيمية ، وأخرى لن تكون كذلك . وبالضرورة ستخلق الهيئات التنظيمية الحاسمة فائزين وخاسرين في بعض المواقف . وقد تحاول الهيئات التنظيمية غير الحاسمة تحاشي مهاجمة أي هيئة بتأخير للقرارات أو إصدار حلول وسط غير عملية . ويمكن أن يدمر عدم الحسم وكذلك الحلول الوسط تطوير القطاع ولا يساعد أي أحد في النهاية .

وتعتبر مبادئ اتخاذ القرارات التنظيمية الجيدة معروفة جيداً وهي تشمل :

« الشفافية ؛

« الموضوعية ؛

« الحرفية ؛

تنظيمي ومؤسسات تنظيمية تشدد على المنافسة مع تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد .

ومتشياً مع أهدافه لتقليص الفقر ، يشجع البنك الحكومات على تطوير استراتيجيات تمتد خدمات الاتصالات بين أفراد المجتمع ، بما فيها المجموعات الأقل ثراءً .

يقود البنك الآن الطريق لتدعيم الحلول التي تخفف تأثيرات الفجوة الرقمية . ويهدف البنك إلى تشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى إصلاح السياسات والتنظيمات لخلق بيئة متحررة تعزز تنمية البنية التحتية للاتصالات ، ويجب أيضاً أن تعزز هذه البنية للوصول إلى واستخدام الاقتصاد العالمي الناشئ المبني على المعرفة في المعركة ضد الفقر .

ويعتبر البنك نشيطاً أيضاً في تطوير ونشر مصادر المعلومات لتعزيز الإصلاح التنظيمي وتقوية القدرات التنظيمية . على سبيل المثال ، فإن إنفونيف وهو مصدر لمنح متعددة المصادر يدار بواسطة البنك ، يقدم التمويل للمشروعات الإبداعية التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية ، والوطنية ، والإقليمية ، والعالمية .

يوفر إنفونيف من خلال شبكاته مع الحكومات ، والهيئات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ، والقطاع الخاص ، والهيئات التي لا تستهدف الربح ، وسائل للاتصال بالخبرة الفنية ، والخبرات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات المتاحة حول العالم .

ولقد قدم البرنامج التمويل لتدعيم المؤتمر التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات والمبادرات الأخرى لنشر المعرفة والخبرة التنظيمية ، بما فيها إعداد دليل تنظيم الاتصالات هذا .

توفر القوانين وفلسفة التنظيم في معظم الدول توجيهات وقيود على عملية اتخاذ القرارات التنظيمية ، وتختلف للقواعد الإجرائية من دولة إلى أخرى ومن نظام قانوني إلى آخر ، إلا أنه توجد اتجاهات مشتركة .

ويجدر ملاحظة اثنتين من "القواعد الأساسية" للعدالة الإجرائية في الدول ذات القانون العام . فعلى الرغم من أنها غير ملزمة قانوناً للهيئات التنظيمية في دول أخرى كثيرة ، غير أنها تحترم على نطاق واسع . وسوف يخفف غالباً التقيد بهما المشاكل السياسية والمشاكل المتعلقة بالعلاقات العامة بالإضافة إلى الاعتراضات القانونية . وهذه القواعد هي :

(١) تزويد كافة الأطراف المعنية بفرصة لإبداء ملاحظاتهم أو عرض قضيتهم ، قبل اتخاذ قرار يؤثر عليهم . في بعض الأحيان يعبر عن هذه القاعدة بالحكمة اللاتينية "audi alteram partem" أو "استمع إلى الجانب الآخر" . سوف يؤدي انتهاك هذه القاعدة الإجرائية بالمحكّم إلى إلغاء القرارات التنظيمية في بعض الأنظمة القضائية لسقانون العام . في أنظمة قضائية أخرى ، تعتبر هذه القاعدة جزءاً من قانون غير مكتوب للعدالة الإجرائية الأساسية تطبقه الهيئات التنظيمية . والقاعدة لها أساس عملي بالإضافة إلى أساس قانوني . وما لم تؤخذ وجهات نظر جميع الأطراف المعنية في الحسبان ، فإن الهيئات التنظيمية تخاطر باتخاذ قرارات تتجاهل عوامل هامة . يمكن أن يؤدي أخذ هذه العوامل في الحسبان إلى قرارات متعددة أفضل . يعزز تطبيق هذه القاعدة شفافية اتخاذ القرار .

(٢) "لا تكن قاضياً في قضيتك" . تستند هذه القاعدة

إلى الحكمة اللاتينية "nemo iudex in sua causa debet esse" ، ولقد تم تفسير القاعدة لتعني أن على الهيئات التنظيمية أن تتجنب التحيز بالإضافة إلى الميل إلى التحيز ، وعلى الهيئات التنظيمية عدم اتخاذ قرارات بشأن مواضيع لها فيها منفعة شخصية ، ولا يجب عليها اتخاذ قرارات بشأن مواضيع حيث يوجد شخص حكيم ، عليم بكافة الحقائق ، يدرك الاحتمال القوي الحقيقي للتحيز . وباستخدام كلمات لفقه التنظيمي "لا يجب فقط تحقيق العدالة ، ولكن يجب أن تُرى لكي تتحقق" . ويمكن أن ينشأ التحيز التنظيمي من أي عدد من العوامل تتراوح بين المصلحة المالية للأكابر في الموضوع ، إلى منصب شغل في السابق أحد أعضاء الهيئة التنظيمية في مؤسسة للاتصالات العمومية تكون هي المستفيدة من القرار التنظيمي

يمرّز تطبيق هذه القاعدة موضوعية ومصداقية العملية التنظيمية .

ففي حين أن هذه القواعد المتعلقة بالقانون العام غير إجبارية ولا تغطي كل قواعد اتخاذ قرار جيد ، فإنها سوف تعزز اتخاذ القرارات الجيدة الموثوق بها والليزية . ولقد أعطت هيئات تنظيمية مختلفة عن قواعد ومبادئ أخرى متنوعة لاتخاذ قرار تنظيمي جيد . ولقد تم وضع أحد الأمثلة الجيدة لهذه المبادئ بواسطة هيئة للتنظيم الأسترالية . وقد تم تلخيص هذه المبادئ في الإطار ٣-١ .

توجد مجموعة متاحة من الإجراءات لمعاونة الهيئات التنظيمية لاتخاذ قرارات تنظيمية أفضل . ولسوف يختلف لاختيار الإجراءات وفقاً لأهداف عملية اتخاذ القرار . واعتماداً على الظروف ، فإن للمدخل التالية

« أنشر كل التطورات التنظيمية الهامة على موقع إنترنت تنظيمي . يمكن أيضاً استخدام الموقع لدعوة رجال الصناعة والأعضاء الآخرين من الجمهور لإبداء ملاحظاتهم بشأن القرارات التنظيمية قيد النظر . أنشر للقرارات ، ولقواعد ، والإجراءات ، والإخطارات ، وأوراق الاستشارات على موقع الإنترنت . وفر وصلات إلى المواقع الأخرى النافعة للأطراف الراغبة في المشاركة في العملية التنظيمية . أطلب من مؤسسات الاتصالات الرئيسية توفير معلومات عمومية مفيدة ، مثل جداول الأسعار ، وخيارات الخدمة وإجراءات الشكاوي ، على مواقعها للإنترنت . »

« قدم طلبات معلومات مكتوبة إلى مؤسسات الاتصالات الرئيسية بشأن الموضوعات المعقدة . ولزمهم بتزويد الهيئة التنظيمية بالمعلومات الفنية ، والمالية ، والاقتصادية الضرورية لاتخاذ قرارات مبنية على هذه المعلومات . »

يجب أن تساعد الهيئات التنظيمية على تحقيق خصائص اتخاذ القرار الجيد ، أي ، الشفافية ، والموضوعية ، والحرافية ، والفعالية ، والاستقلالية :

« استخدم عمليات عمومية ، طالما يسمح الوقت . أصدر إخطارات عامة تشجع إبداء الملاحظات بشأن القواعد أو المداخل المقترحة للتنظيم للصناعة وبشأن القرارات الرئيسية الأخرى . أنشر إعلانات في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى لكي يعلم للرأي العام بهذه الفرص . »

« صمم إجراءات عمومية تعسن نوعية الإضافات من الجمهور . وفر المعلومات الأساسية والخيارات لكي يمكن اتخاذ قرار ، في الإخطارات والوثائق الاستشارية . يساعد هذا التدخل على تركيز ملاحظات الصناعة وتوفير مُدخل أكثر نفعاً بشأن المسائل الواجب تحديدها بواسطة الهيئة التنظيمية ، ولقد استخدم هذا التدخل بنجاح في مجموعة كبيرة من الدول ، مثل الأردن ، وجنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وكولومبيا . »

#### إطار ١-٣ : مبادئ لاتخاذ القرار الصحيح

- ١- يجب أن تكون القرارات في جنود السلطة القانونية للهيئة التنظيمية .
  - ٢- يجب أن تضع الهيئة التنظيمية في اعتبارها كافة الموضوعات ذات الصلة وتهمل الموضوعات التي ليس لها صلة .
  - ٣- يجب لاتخاذ القرارات بأمانة ومن أجل الأهداف الحقيقية .
  - ٤- يجب أن تستند الدوافع الواقعية للقرارات على دليل .
  - ٥- يجب أن تكون القرارات معقولة .
  - ٦- يجب أن تمنح العدالة الإجرائية لأولئك الذين تأثروا بقرار ما (بما فيها حق الرد على الحجج التي أشرت بهم وكذلك بتقديم الأدلة التي قد تؤخذ في الاعتبار ) .
  - ٧- يجب تطبيق السياسات الحكومية بطريقة صحيحة .
  - ٨- لا يجب أن تعمل الهيئات التنظيمية المستقلة لصالح أشخاص آخرين .
- ملاحظة : تم اقتباس هذه المبادئ من تلك المبادئ الموضوعية بواسطة هيئة الاتصالات الأسترالية .

وأطلب منهم تقديم حجج تفصيلية وأملة بشأن الأعمال التي أخذتها الهيئة التنظيمية في اعتبارها .

« شجع الإيداع الإلكتروني للمطالبات ، والملاحظات ، وكافة المواد الأخرى التي تودع بواسطة الأطراف المعنية . إذا كان من الضروري حماية المعلومات السرية الحساسة تزود بالإيداع الإلكتروني الآمن . في حالات أخرى ، شجع الإيداعات العمومية التي يمكن الوصول إليها وتوفر الشفافية للصناعة وللأطراف الأخرى المعنية .

« استخدم أساليب حل نزاعات بديلة لحل المواضيع المعقدة ، وتشمل هذه الأساليب الوساطة والتحكيم . ضاع في اعتبارك استخدام خبراء مستقلين كوسطاء ومحكمين ، ويمكنهم رفع التقارير إلى الهيئة التنظيمية للتوجيه أو لاتخاذ قرار نهائي، حسب الموقف .

« اتبع الخطوات الأساسية لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات ، وقرر ما هو نوع المعلومات التي سيكون لها صلة وثيقة باتخاذ القرار، وحدد أفضل الوسائل لجمع المعلومات المناسبة (مثل أبحاث الموظفين ، ودراسات المستشارين ، وطلبات المعلومات من مؤسسات الاتصالات ، الخ) . وفر فرصة للتطبيق على الأدلة بواسطة الأطراف المعنية والجمهور ، واتخذ قراراً يستند إلى السجل العام ، كلما كان ذلك ممكناً .

« نظم اتخاذ القرارات عندما يكون ذلك ممكناً . ضاع توقيتات لمصليات اتخاذ القرار والتزم بها .

#### ١-٤ مبادئ التنظيم الفعال

على الرغم من أن أسواق الاتصالات حول العالم في حالة انتقالية ، فإن الاتجاه الرئيسي للتغيير متشابه في معظم الدول ، لذلك ليس من المفاجئ أن تتقارب مبادئ التنظيم

للفعال حول العالم ، إلا أن ، تطبيق هذه المبادئ سوف يختلف إلى حد كبير ، اعتماداً على هيكل سوق اتصالات محدد وحالة تطوره ، وموارد الدولة ، وهيكلها القانوني ، وقدراتها التنظيمية .

في الأقسام التالية ، سوف نستعرض المبادئ الأساسية للتنظيم الفعال التي يمكن تطبيقها في ظروف مختلفة .

#### ١-٤-١ تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد بعد فتح باب المنافسة

يجب أن يظل التدخل التنظيمي عند أدنى قدر ، وخاصة في الأسواق التنافسية . توضح الشواهد من جميع أنحاء العالم أن الأسواق التنافسية الحرة قادرة على تلبية طلبات العملاء بشكل أفضل من الأسواق التي تحكم فيها الحكومات . يمكن أن تضع مميزات الخصخصة والتحرير أو يتم تقليلها بشدة بواسطة التدابير التنظيمية المرهقة .

يجب أن يتكيف المدى التنظيمي مع حالة تطور السوق وخاصة مستوى المنافسة . فكلما زادت المنافسة يجب أن يقلص التدخل التنظيمي .

إلا أنه ، يلزم غالباً تدخل تنظيمي حاسم في المراحل المبكرة من تحرير السوق ، لكي تضمن إتاحة الفرصة لنشوء منافسة فعالة . سوف تنشط القرارات الواضحة لإزالة معوقات المنافسة ، من عملية المنافسة منذ المراحل الأولى للعملية وتسمح بإزالة القيود والتنظيمات إلى حد كبير ، في حين تكون الأسواق مفتوحة للمنافسة، فإن التنظيمات يجب أن تركز عادة على مؤسسات الاتصالات القديمة ، والتي يجب أن تكون شبكاتها مفتوحة لسربط وغير مقيدة لكي تسمح بدخول أعضاء جدد فاعلين .

الأهداف لها ما يبررها ، إذا كانت كذلك ، هل التدابير هي لكل الوسائل الجبرية لتحقيق هذه الأهداف ؛

تقدم حالة أوروبية حديثة مثالاً لذلك حيث مثلت هذه الأسئلة ، وقد تم تبني اتجاه تقليل التدخل التنظيمي. لسنوات طويلة تولت الحكومات في دول كثيرة إدارة برامج الاختيار والإجازة للمعدات الطرفية المتصلة بشبكات الاتصالات . تمت مراجعة هذا الاتجاه بواسطة الاتحاد الأوروبي في جهد لتقليل التنظيم غير الضروري . ونتيجة لذلك ، قرر الاتحاد الأوروبي حديثاً التخلي عن التدخل السابق للتنظيم بشأن المعدات الطرفية لصالح الأخذ بالتقارير الذاتية للصناعة . يطلب فقط توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المعدات الطرفية للاتصالات لعام ١٩٩٩ إقرارات من الصانعين بتطبيق هذه المعدات مع المتطلبات الأساسية . يجب أن يسمح هذا النوع من الأنظمة بإدخال تقنيات جديدة بشكل أسرع ، مع حدوث تأخيرات لكل لأسباب تنظيمية أو لمعوقات أخرى .

قد لا يكون هذا المثال الأوروبي صالحاً للتطبيق في الدول السنمية ، حيث لا توجد ، على سبيل المثال ، مراقبة فعالة للطاقة للتردد ، إلا أنه ، في جميع الدول ، يجب تقييم التدابير التنظيمية الجديدة بحذر لضمان أنها توفر أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الأهداف القانونية .

#### ١-٤-٢ التوافق مع المعايير التنظيمية الإقليمية والعالمية

تعتبر التقنيات والاقتصاديات الأساسية لصناعة الاتصالات واحدة في جميع أنحاء العالم . فالأيوم تعد مجموعة صغيرة من الصانعين مسؤولة عن إنتاج معظم تسهيلات التحويل ، والابث ، والنهايات ، والبرمجيات ، والتسهيلات الأخرى المتعلقة بالشبكة المستخدمة في كل مكان تقريباً . وحتى إذا وجدت اختلافات في التقنية

ويوجد ميل لدى الهيئات التنظيمية الجديدة لأن تكون "منصفة" وأن تعامل مؤسسات الاتصالات القديمة والأعضاء الجدد على قدم المساواة . يزيد هذا التدخل فعلياً من التدخل التنظيمي على المدى الطويل . ويمكن له أن يضع أعباء غير ضرورية على الأعضاء الجدد ، ويمنع تنفيذ المبادرات التنظيمية "غير المتماثلة" التي سوف تفتح شبكات الهوائيات العمومية المنافسة .

لقد استغرق هذا الدرس بعض الوقت لتعلمه . في البداية ، على سبيل المثال ، تجنبنا الكثير من الهيئات التنظيمية التدخل بحسم في النزاعات الخاصة بالربط ، واقتصرنا أن "تفاوض بحرية" الأعضاء الجدد ومؤسسات الاتصال القديمة بشأن شروط الربط مع شبكة الهوائيات العمومية ، ولقد استغرق الأمر سنوات من بعض الهيئات التنظيمية لكي تعرف أن معظم مشغلو شبكات الاتصال العمومية القدامى كانت لديهم حوافز قليلة للتفاوض من أجل اتفاقيات ربط مرضية مع منافسيهم في المستقبل ، وبدلاً من تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد ، فإن هذا الاتجاه بحسم التدخل يؤدي إلى تدخل تنظيمي متكرر بشأن مواضيع الربط على مدى فترة طويلة من الزمن .

ومع مرور السنين ، أقيمت الكثير من الهيئات التنظيمية أن التدخل التنظيمي الحاسم مطلوب لتنفيذ ترتيبات الربط التي ستزيد المنافسة بشكل جوهري . ويشمل هذا التدخل التنظيم الفعال الذي يقدم توجيهات متطورة ، بالإضافة إلى حل المنازعات ، وهذا ويتزايد التفكير التنظيمي بشأن هذا الموضوع .

يمثل التنظيم بشأن الربط واحداً من عدد قليل من الاستثناءات للقاعدة العامة ، وفي معظم الأحوال يمكن ، بل يجب ، تقليل التدخل التنظيمي إلى أقل حد . ويجب دائماً تقييم التدابير التدخلية مقابل الهدف منها . هل

أو في الاستخدامات المحلية ، فإنه يتم استخدام نفس البنية الأساسية للشبكة ، ويتزايد الاتجاه إلى التوافق بين تقنيات الاتصالات .

وتعتبر أيضاً الاقتصاديات الأساسية لأسواق خدمات الاتصالات واحدة في معظم الدول ، فجميع مؤسسات الأعمال وكافة المستهلكين يطلبون خدمات اتصالات لها سمات متطورة بشكل متزايد ، بأقل الأسعار الممكنة ، في حين تتسوى الأمور الأخرى ، وسوف ينجح مقدمو الخدمة الذين يلبون هذا المطلب على الوجه الأمثل . وسوف يتم تجاهل أولئك الذين يفشلون في التنافس بنجاح من قبل العملاء وكذلك من منافسيهم ، وفي حين تختلف قدرة مؤسسات الأعمال والمستهلكين على الدفع مقابل الخدمات إلى حد كبير ، فإن هذا الاختلاف لا يوضع في الاعتبار بسبب الاختلافات الكبيرة في الأساليب للتنظيم حول العالم . غالباً ما تتبنى الدول المتساوية في الغنى أساليب تنظيمية مختلفة جداً ، وكذلك تفعل الدول المتساوية في الفقر .

غالباً ما تعزى الاختلافات التنظيمية إلى الاختلافات في الأطر القانونية ، أو المؤسسية ، أو السياسية ، أو الثقافية في الدول المختلفة . وتعتبر هذه الاختلافات هامة ولكنها لا تبرر ، عموماً الاختلافات الجوهرية في السمات الفنية أو الاقتصادية للتنظيم .

يتزايد تحول أسواق الاتصالات لتصبح أسواقاً إقليمية أو أسواقاً عالمية ، وفي حين سيرتبط دائماً مقدمو خدمة الاتصالات للناجحين بشكل لصيق بفعاليتهم فإن عليهم التفكير بمنظور عالمي من وجهة نظر استراتيجياتهم التجارية والتنافسية ، وعلى الهيئات التنظيمية أن تفعل المثل .

يمكن للهيئات التنظيمية التي تعرض أعباء تنظيمية محلية لا نظير لها ، أو تفرض متطلبات أكثر تكلفة من الدول

الأخرى ، أن تعيق المشاركين في أسواقهم الوطنية . وبالمثل فإن الهيئات التنظيمية التي تحمي مؤسسات الاتصالات الوطنية من هجمات التنظيم المطبقة في دول أخرى لا تسدي إليهم معروفاً . سوف تعوق هذه الهيئات التنظيمية من المنافسة ، والتطوير في تأدية الخدمة ، وربما النمو الاقتصادي وذلك بواسطة الإخفاق في تنفيذ الأنظمة التنافسية المتقدمة المماثلة كالذول للقريبة .

بمرور الوقت ، نشأت معايير تنظيمية عالمية أو أفضل التطبيقات ، وللبعض من تلك المعايير واضحة من قائمة الإصلاحات العالمية الرئيسية لقطاع الاتصالات في جدول ١-١ ، وتمت مناقشة معايير أخرى في هذا الدليل . من أمثلة هذه المعايير تنظيم وتحديد أقصى سعر والاعتمادات المالية المستهلكة للخدمة الشاملة (كمقابل للدعم الشامل للخدمة البينية بواسطة مشغلي شبكة الهواتف العمومية القنماء) ، وهناك بعض الأساليب التنظيمية الأحدث ، مثل للداخل المختلفة التي تتطلب عدم تقييد الحلقة المحلية .

قد تم تبني بعض المعايير التنظيمية أو الأساليب في اتفاقيات التجارة وفي لتفاقيات دولية أخرى ، ومن أمثلتها الرئيسية الهيئات التنظيمية في الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (انظر ملحق أ) .

في هذا السياق ، من المدهش ملاحظة أنه في أواخر يوليو عام ٢٠٠٠ ، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستطلب تشاور منظمة التجارة العالمية مع المكسيك بشأن الإخفاق المزعم لتلك الدولة في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية بشأن الاتصالات الأساسية . وكانت هذه هي المرة الأولى التي عرضت فيها دولة نزاعاً بشأن موقوفات المنافسة على منظمة التجارة العالمية . وكانت الموضوعات الثلاثة المقدمة بواسطة الولايات المتحدة



وكانت معظم خدمات الاتصالات في أوروبا احتكارية في بداية هذا العقد ، وبحلول نهاية العقد ، فإن أكثر من ٩٦% من سوق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مقسمة بالعائدات الإجمالية للاتصالات ، كانت مفتوحة للمنافسة .

ولقد حدث أيضاً تحرير كبير لأسواق الاتصالات في اقتصاديات أخرى في الأمريكيتين ، وأوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي السابق ، وأفريقيا ، وإقليم آسيا والمحيط الهادي ، واستناداً إلى بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ١٩٩٩ . كانت أسواق الاتصالات الأكثر انفتاحاً على مستوى العالم هي خدمات التليفون الخليوي (٦٧%) وخدمات الإنترنت (٧٢%) ، وظلت أسواق خدمات الاتصالات الأساسية مغلقة تماماً ، وظل حوالي ٧٣% من الأسواق العالمية للاتصالات الأساسية محتكراً في بداية ١٩٩٩ . إلا أنه لا يوجد شك حول الاتجاه ، فقد تم فتح أسواق الاتصالات الأساسية للمنافسة في كافة القارات ، وفي هذا المجال سيواجه هيئات التنظيم أكبر التحديات .

وعصوماً فإن التدخل التنظيمي مطلوب لضمان خلق منافسة فعالة . وليس الحال كذلك في كل الصناعات . إلا أن هيكل صناعة الاتصالات وطبيعة شبكتها تتطلب ذلك للتنظيم . وللتدخل التنظيمي مطلوب لتحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بفتح باب المنافسة ، والأهداف الرئيسية التي نوقشت فيما بعد بالتفصيل في الدليل هي :

« لترخيص للمنافسين الجدد ومؤسسات الاتصالات للقائمة بشروط ولحكام توفر أسس واضحة ومحددة لكل منهم لجذب الاستثمار (انظر الوحدة ٢) .

« ضمان ربط الشبكات والخدمات ، وحل النزاعات الناشئة عن الربط (انظر الوحدة ٣) .

للتساؤل بشأنها هي : (١) الافتقار إلى أنظمة فعالة تنفوق على المحتكر السابق ، تلمكس ، لقادر على استخدام موقعه المسيطر في السوق لإعاقة المنافسة ؛ (٢) الإخفاق في ضمان الربط المعتمد على التكلفة في توقيت مناسب والذي سيسمح لمؤسسات الاتصالات المنافسة بالربط مع عملاء تلمكس لكي توفر لهم خدمات مكالمات محلية ، وخارجية ، ودولية ؛ (٣) الإخفاق في السماح ببدائل لمنظم عتيق يتقاضى من مؤسسات الاتصال الأمريكية أجوراً مبالغاً فيها لتوصيل المكالمات الدولية إلى المكسيك .

يجب على الهيئات التنظيمية المهمة بالمحافظة على التنافس في أسواق الاتصالات المحلية مراقبة الاتجاهات التنظيمية الدولية وأن تصبح من أوائل الهيئات التي تنبئ اتجاهات ستؤدي إلى زيادة الفعالية والمنافسة في أسواقهم. يمكن لتنظيم الاتصالات أن تكون معقدة بدون "إعادة اختراع للعجلة" في كل سوق . وفي معظم الأحوال، سوف تعمل في بعض الأسواق الأساليب التنظيمية الاقتصادية والذنية التي أثبتت وجودها في أسواق أخرى مشابهة، وبالتأكيد سوف تتحسن التنظيمات نتيجة لزيادة الاتصالات بين المشرعين وهيئات التنظيم لمواصلة المداخل التنظيمية .

#### ١-٤-٣ فتح باب المنافسة

من المعروف على نطاق واسع أن فوائد المنافسة في تقديم خدمات وتسهيلات الاتصالات تفوق بكثير أية عيوب ، والآن ، قد تم فتح أسواق الاتصالات للمنافسة بدرجات مختلفة في معظم الدول في جميع أنحاء العالم .

وعلى مدى العقد الأخير ، حدث أقصى تقدم مثير في تحرير أسواق الاتصالات في أوروبا وفي الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،

« منع مؤسسات الاتصالات القديمة من إساءة استخدام وضعها المسيطر لإخراج المنافسين الجدد من أسواق الاتصالات (انظر الوحدة ٥) .

« منع مؤسسات الاتصالات المهيمنة من تقاضي أسعاراً مبالغاً فيها للخدمات ليصبح لها عن طريقها قوة في السوق ، واستخدام العائدات لدعم المشترك لخدماتها في أسواق منافسة (انظر الوحدة ٤) .

« ضمان تحقيق عالمية الأهداف في بيئة تنافسية (انظر الوحدة ٦) .

بدون التدخل التنظيمي لتحقيق تلك الأهداف ، يوجد توقع صحيح بأن المنافسة سوف تخفق في تحقيق المكاسب التي تم تحقيقها في أكثر الأسواق تنافسية في العالم .

#### ١-٤-١ التنظيم وفقاً لمبادئ أساسية

تميل هيئات التنظيم إلى التنظيم "بناءً على الوقائع"، وفي بعض الأحيان يرغبون في تجنب التدخل التنظيمي، وفي أحوال أخرى يكونون غير متأكدين من التدخل الصحيح الذي يستخونه بشأن مسألة تنظيمية موضع خلاف، وفي بعض الأحوال لا تتوافر لديهم الموارد والخبرة المهنية اللازمة للحكم الموثوق به على قضايا معقدة .

يمكن أن يعوق التأخير في صمم قضايا تنظيمية رئيسية التنمية في القطاع ، وتعتبر قضايا الربط أمثلة رئيسية . إذا لم تقدم الهيئات التنظيمية توجيهاً واضحاً مسبقاً بشأن مبادئ الربط ، فقد تتفاوض الأطراف لشهور أو لسنوات ، وسوف يتأخر إدخال الخدمة .

مسوف يرغب المنظمون في أن يكونوا حذرين لتحاشي اتخاذ قرارات بشأن قضايا معقدة بدون دراسة دقيقة . إلا أنه ، في كثير من الأحوال يمكنهم إرساء المبادئ للواجب

تطبيقها بواسطة الصناعة بدون تبديد قدر غير مناسب من الوقت بشأن تفاصيل التنفيذ ، ويمكن في معظم الأحيان ترك تلك التفاصيل للصناعة . وغالباً ما يؤدي إعلان المبادئ مسبقاً إلى تسهيل دراسات الصناعة . وتشأ الممارسات الدولية الجيدة على مبادئ للتعامل مع أنواع كثيرة من القضايا التنظيمية . ومن أمثلة ذلك تسعير تسهيلات الربط غير المقيدة تسعيراً مستقلاً ، وقد يكون حساب تكاليف الاتصالات معقداً جداً ومستهلكاً للوقت بالمسبة للهيئة التنظيمية . إلا أن اتخاذ قرار من حيث المبدأ بأنه يجب تسعير تسهيلات الربط عند مستوى يساوي تكاليف LRIC المقدرة (التكاليف المتزايدة للتشغيل على المدى الطويل) بالإضافة إلى هامش ربح من أجل التكاليف للعادية المنتظرة ، ليس صعباً إلى هذا الحد . ولقد تم تبني المبادئ والممارسات العامة لقرارات حساب التكلفة والتسعير في الكثير من الدول . وغالباً ما يتم تحديد أفضل التطبيقات بوضوح ، ولا يوجد خطر من تبنيها .

يجب دائماً اتخاذ القرارات التنظيمية بأسلوب يشتمل بالشفافية بما فيها تلك التي تتبنى المبادئ العامة . سوف تتحسن عموماً نوعية القرار وكذلك مصداقية العملية التنظيمية بتوفير الفرص لتعليق الجمهور بشأن وجوب تبني مبدأ تنظيمي من عدمه .

#### ١-٤-٥ إقامة كفاءات تشغيلية

يؤدي غالباً تبادل الخبرات مع هيئات تنظيمية أخرى إلى كفاءات في التشغيل . يمكن بوضوح للعمليات التنظيمية أن تكون أكثر فعالية الآن عن أي وقت مضى ، ولقد حصلت إلى حد كبير الإنترنت ، والإبداع الإلكتروني للتطبيقات التنظيمية ، والنشر الإلكتروني للقرارات التنظيمية ، فعالية وشفافية التنظيم . ولقد تقلصت تكاليف تأسيس موقع تنظيمي على الإنترنت ، والترتيبات من

## الوحدة الأولى - نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

ولقد تبنت الهيئات التنظيمية مدخل كثيرة مختلفة لتحسين الفعالية التشغيلية . ومن إحدى أمثلتها اتجاه الهيئة التنظيمية الموضح في الإطار ٤-١ والذي يحتوي على الملامح البارزة لخطة المجلس الاتحادي للاتصالات لتسهيل عملياته الداخلية في الولايات المتحدة .

٤-١-٦ استراتيجيات التنظيم الفعال في الاقتصاديات النامية

في حين أن مبادئ التنظيم الفعال متشابهة في معظم الدول ، فإن البعض منها يتم تطبيقه بطريقة مختلفة في الاقتصاديات النامية . توجد اختلافات كبيرة في الموارد وكذلك قيود أخرى في الاقتصاديات النامية عن تلك الموجودة في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ومن الواضح أن لهذا تأثيرات على التنظيم . تستلزم حاجة الهيئات التنظيمية في الاقتصاديات النامية والانتقالية إلى معالجات عالية ومباشرة.

أجل الإبداع الإلكتروني للاستقرار ، والطلبات ، والاتصالات التنظيمية الأخرى إلى المستوى الذي يمكن فيه لكل من هيئة تنظيم استخدام هذه المدخل لزيادة الفعالية التنظيمية .

### إطار ٤-١ : الملامح البارزة لخطة ١٩٩٩ لإصلاح المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC)

- ◀ استلام ٧٠% من الطلبات إلكترونياً في ظرف سنتين ، ونسبة ١٠٠% منها خلال خمس سنوات .
- ◀ خفض المتأخرات من البنود التي لم يتم البت فيها بنسبة ٦٠% خلال سنتين ، ونسبة ١٠٠% خلال خمس سنوات .
- ◀ خفض أعداد الموظفين بالتصريح بتوظيف العمالة الزائدة في المجلس الاتحادي للاتصالات في هيئات أخرى .
- ◀ التصريح باستخدام "خبراء واستشاريين من خارج المؤسسة".

جدول ٤-١ : جدول فحص الاستراتيجية التنظيمية : مكاسب رئيسية (●) ومكاسب ثانوية (✓)

الإجراء	تقليل الحاجة إلى قرارات المؤسسة	تعزيز المصداقية التنظيمية	استخدام الموارد بكفاءة
التعجيل بالمناقشة	●	✓	✓
قواعد تنظيمية جاهزة	●	✓	✓
وضع قواعد للربط	●	✓	✓
جعل التزامات مؤسسة الاتصالات معقولة	●	✓	✓
تخصيص الترخيص على مؤسسات الاتصال الرئيسية	●	✓	✓
إعادة موازنة الأسعار مبركاً	●	✓	✓



## الوحدة الثانية

### ترخيص خدمات الاتصالات





## الإطارات ، والأشكال ، والجداول

### الإطارات

١-٢	إطار	قواعد الترخيص الواردة في الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية	٨-٢
٢-٢	إطار	أهداف تراخيص الاتحاد الأوروبي	٩-٢
٣-٢	إطار	قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط التفويض العلم	١٠-٢
٤-٢	إطار	قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط لتراخيص فردية	١١-٢
٥-٢	إطار	سمت المزايا متعددة الجولات : النموذج للكندي	١٩-٢
٦-٢	إطار	للمزايا والتقييمات النسبية : دراسة حالة لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل	٢٠-٢

### الأشكال

١-٢	شكل	الترخيص لمؤسسات الاتصالات المتنافسة	٤-٢
-----	-----	-------------------------------------	-----

### الجداول

١-٢	جدول	أنواع أنظمة التراخيص	١٢-٢
٢-٢	جدول	توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالتراخيص: أنواع تنظيمات هيئات شبكات الهاتف العمومية المتنافسة	١٤-٢
٣-٢	جدول	معايير التأهل للممكنة	٣٢-٢
٤-٢	جدول	معايير الاختيار الممكنة	٣٣-٢
٥-٢	جدول	محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)	٣٤-٢



## ترخيص خدمات الاتصالات

١-٢ مقدمة

تزايد المستثمرين بدرجة من اليقين عن نوعية النشاط التجاري الذي يستثمرون فيه . يزداد الترخيص كل ذوي المصلحة بما في ذلك المستهلكين والمناضين والحكومة بفهم واضح عن المطلوب وغير المطلوب والمسموح به وغير المسموح به لمؤسسة الاتصالات .

إن للترخيص أهمية خاصة في نطاق الاقتصاديات السامية والانتقالية . تزداد الترخيص بدرجة من اليقين للمستثمرين والمقرضين وتقرن بذلك الثقة المطلوبة لاستثمار ملايين أو مليارات من الدولارات المطلوبة لتكوين أو تحديث بنية الاتصالات في هذه الاقتصاديات . لا يوجد للترخيص نفس الأهمية في جميع الدول . في العدد المحدود من الدول حيث تم منذ فترة طويلة تملك مؤسسات الاتصالات الاحتكارية بواسطة القطاع الخاص وبصفة خاصة الولايات المتحدة وكندا لم تتواجد بصورة تقليدية ترخيص خاصة بالاتصالات . وبدلاً من ذلك فإن الأحكام والشروط التنظيمية تم الإلزام بها عن طريق القرارات أو الأوامر أو عمليات الموافقة على التعريفات من خلال سلطة تنظيمية حكومية . في بعض البلدان الأخرى بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية تم منح مؤسسات الاتصالات ذات الملكية الخاصة بصورة تقليدية حقوق الانتفاع أو حقوق الامتياز .

بينما قد يتم تعريف التعبيرات " ترخيص " و "حق الانتفاع " و "حق الامتياز " بصور مختلفة في قوانين البلدان المختلفة فإن هذه التعبيرات تشير بصفة عامة إلى نفس المفهوم الأساسي . في سياق تنظيم الاتصالات فإن

١-١-٢ ترخيص الاتصالات

يفوض ترخيص الاتصالات كيان ما للتزويد بخدمات الاتصالات أو تشغيل مرافق وتسهيلات الاتصالات كما تحدد للترخيص أيضاً بصفة عامة شروط وأحكام هذا التفويض وتصف الحقوق والالتزامات الأساسية لمؤسسة الاتصالات .

كثيراً ما تمنح ترخيص القادمين للجدد لأسواق الاتصالات عن طريق عملية ترخيص تنافسية تشمل اختيار واحد أو أكثر من المشغلين من بين مجموعة المتقدمين . في حالات أخرى يتم إصدار تفويضات عامة . تمنح هذه التفويضات العامة لأي كيان يلتزم بالشروط والأحكام الأساسية للتفويض الخاصة بالتزويد بخدمات الاتصالات دون الحاجة لترخيص منفرد .

إن الترخيص تطور حديث نسبياً في العديد من أسواق الاتصالات . تاريخياً قامت مؤسسات الاتصالات القديمة المملوكة للحكومة بالتزويد بخدمات الاتصالات بصورة احتكارية في غالبية الأسواق . وتم التعامل مع عمليات الاتصالات كجزء من الإدارة للعامة الحكومية وذلك ارتباطاً مع الخدمات البريدية والنقل على الطرق والخدمات الحكومية الأخرى وكان ينظر للترخيص على إنها أمر غير ضروري .

في العديد من الحالات تم إعداد الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة كجزء من عملية خصخصتها . أمكن عن طريق تحديد الحقوق والالتزامات لهذه المؤسسات

(أ) عملية تنظيم التزويد بخدمة عامة أساسية- تعتبر خدمات الاتصالات الأساسية خدمة عامة أساسية في العديد من الدول . وبينما توجد اتجاه لا يقاوم اتجاه التخصص والاعتماد على قوتي السوق ، فإن غالبية الحكومات مازالت مستمرة في فرض بعض وسائل التحكم والقيود لضمان أن خدمات الاتصالات الأساسية يتم التزويد بها من أجل الصالح العام . التراخيص أداة هامة لممارسة وسائل التحكم هذه في غالبية الدول .

(ب) للتوسع في الشبكات والخدمات وأهداف الخدمة الشاملة الأخرى \_ هذا أحد الأسباب الرئيسية للترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة في غالبية الدول . كثيراً ما تكون التزامات التوسع في الشبكات والتغطية بالخدمة مدرجة في التراخيص . وهذه هي الحالة بصفة خاصة حينما تتم خصخصة مؤسسة اتصالات قديمة مملوكة للدولة مثل هيئة البريد والبرق والهاتف ( PTT ) أو عند منح درجة معينة من الحصرية على سبيل المثال ( احتكار قاصر على اثنين خاص بالترخيص لخدمات خلوية مع الحق في استخدام نطاق نادر ) . إن التراخيص أداة هامة للتوسع في الاستثمار في البنية التحتية ولتحفيز تجاه أهداف توجد خدمة شاملة وإتاحة شاملة في البلدان النامية ( يتم في الوحدة ٦ مناقشة أهداف الخدمة الشاملة بالتفصيل )

(ج) الخصخصة أو المتاجرة - إن التراخيص ضروري حينما تتم خصخصة هيئة بريد وبرق وهاتف ( PTT ) مملوكة للدولة . يحدد التراخيص حقوق و التزامات مؤسسة الاتصالات وهو مستند رئيسي في عملية الخصخصة . فهو يحدد ما يشتره المستثمر وما الذي تتطلبه الحكومة من مؤسسة الاتصالات والمستثمر .

هذه التعبيرات جميعاً تشير لمستند قانوني ممنوح أو تمت الموافقة عليه من قبل هيئة التنظيم أو سلطة حكومية أخرى يحدد حقوق و التزامات المؤسسة المزودة بخدمة الاتصالات . من أجل السهولة فإننا سوف نستخدم فقط التعبير " ترخيص " في هذه الوحدة . ولكن في غالبية الحالات فإن ما يقال عن التراخيص ينطبق بنفس الدرجة على حقوق الانتفاع وحقوق الامتياز .

يتم أحياناً القيام بعملية الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة والجديدة بواسطة هيئات تنظيم مستقلة للاتصالات وأحياناً تتم هذه العملية مباشرة بواسطة الحكومات أو للوزراء . في هذه الوحدة ولسهولة المرجعية سوف نشير بصفة عامة إلى هيئة الترخيص باستخدام تعبير "هيئة للتنظيم" . كما أن هذا التعبير سيضمّل سلطات الترخيص الأخرى مثل الوزراء .

بصرف النظر عن السلطة الحكومية المسؤولة بفإن عملية الترخيص واحدة من أهم العمليات " للتنظيمية " التي يتم القيام بها في نطاق إصلاح قطاع الاتصالات . تكون عملية الترخيص مرتبطة بصورة متكاملة ببنية أسواق الاتصالات وعدد ونوعية المؤسسات القديمة للخدمات ودرجة التناقص فيما بينها والإيرادات التي تحصل عليها الحكومات نتيجة لتشغيل الأسواق وفي النهاية فاعلية توريد خدمات الاتصالات إلى الجمهور .

## ٢-١-٢ أهداف الترخيص

عادة ما تكون للحكومات ولهيئات التنظيم أهداف متعددة مختلفة للترخيص لمؤسسات الاتصالات . الأهداف الشائعة للترخيص مدرجة فيما يلي :

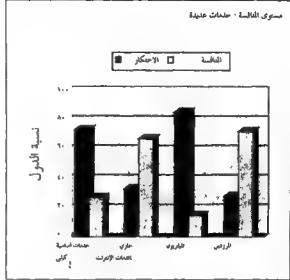
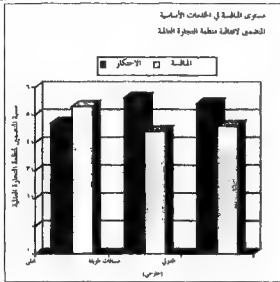
الحكومات قد قبلت هذا الوضع على أنه مشكلة " انتقالية " بغرض الحصول على سيولة من أجل أغراض مثل خفض الحجز . في هذه الحالات فإن الخصخصة بصفة عامة تتم على عدة مراحل .

(ه) إنشاء إطار تشافسي - كثيراً ما تتضمن التراخيص شروطاً خاصة بإيجاد " تكافؤ للفرص " بالنسبة للمنافسة وكذلك الحد من احتمالات سوء استغلال مؤسسات الاتصالات القديمة لوضعها المهيمن في أسواق الاتصالات . يشار لهذه الشروط في التراخيص عادة بأنها " إجراءات وقائية ضد قمع المنافسة " أو " شروط المنافسة العادلة " . ( يتم في الوحدات ٣ و ٤ و ٥ مناقشة أمثلة هذه الشروط بتفصيل أكبر ) .

(و) توزيع الموارد النادرة \_ إن الموارد المحدودة المطلوبة لتشغيل خدمات الاتصالات ( مثل النطاق التاملكي والأرقام وحقوق المرور ) يجب أن توزع بين مؤسسات الاتصالات بصورة عادلة وكفاءة ومع مراعاة الصالح العام . كثيراً ما يتطلب هذا التوزيع توازن المصالح والأولويات المتنافسة . يمكن على سبيل المثال توزيع ( تخصيص ) النطاق عن طريق المزاد لمقدم أعلى عطاء أو توزيعه بتكلفة منخفضة لخفض الأسعار أو لتشجيع انتشار خدمات جديدة . يمكن أن تكون إتاحة حق المرور مصدر للإيرادات الحكومية أو المرافق العامة ولكن القيود الاقتصادية أو القيود الأخرى للإتاحة قد تؤدي إلى تأخير انتشار الخدمات وكذلك أسعار أعلى للمستهلكين

(د) تنظيم بنية السوق \_ إن أحد جوانب التنظيم الأساسية هي تحديد بنية سوق قطاع الاتصالات وبصفة خاصة عدد مؤسسات الاتصالات المرخص لها بالتزويد بخدمات الاتصالات. في العديد من الدول تكون زيادة المنافسة سبباً رئيسياً للترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة. لقد جعل الترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة "المنافسة" هي الصيغة المهيمنة للتزويد بالخدمة في بعض أسواق الاتصالات . على سبيل المثال (الخدمات الخلوية والتزويد بخدمة الإنترنت) ولكنها ليست كذلك في أسواق أخرى بما في ذلك أسواق الخدمات الأساسية . يوضح الشكل ١-٢ المستويات المختلفة للمنافسة في أسواق الاتصالات المتعددة على مستوي العالم . إن الهدف الأساسي لعملية الترخيص في العديد من الأسواق هو ضمان استمرارية ومصالح كيان منافس جديد وعلى الجانب الآخر فيينا يمكن أن تزيد مبادرات الترخيص من المنافسة فإن متطلبات الترخيص يمكن أيضا أن تزود بوسيلة للحد من فتح الأسواق . وهذا هو هدف سلطات الترخيص في بعض الدول حيث تم منح ترخيص أو الاحتفاظ باحتكار أو باحتكار مقتصر فقط على اثنين أو حقوق حصرية أخرى . يتم الاحتفاظ بهذه الحقوق لأسباب سياسية أو مالية . على سبيل المثال فإن الحكومات في عدد من الدول قد زادت من عقوبات الخصخصة إلى خريضة الحكومة وذلك بمنح حقوق احتكارية إلى مؤسسة الاتصالات المخصصة حديثاً لمدة محدودة، رغم أن الاحتفاظ بالاحتكارات يقل بصفة عامة من الكفاءة في أسواق الاتصالات فإن العديد من

## شكل ١-٢ الترخيص لمؤسسات الاتصالات المتنافسة



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (١٩٩٩)

والمساعدة بواسطة عامل الهاتف و خدمات الطوارئ)  
(ط) **الوضوح التنظيمي** - إن التحديد الدقيق لحقوق  
والالتزامات كل من مؤسسة الاتصالات ومؤسسة التنظيم  
بالنسبة للترخيص يمكن أن يزيد بدرجة ملموسة من الثقة  
فسي للتنظيم . إن الوضوح التنظيمي عامل حرج في  
عمليات الترخيص حيث يكون الهدف هو جذب مؤسسات  
اتصالات واستثمارات جديدة هذا صحيح بصفة خاصة  
في حالة الرغبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى  
لقتصاديات نامية أو انتقالية يكون عنصر المخاطرة فيها  
أكبر .

## ١-٢-٣ الترخيص ووسائل التنظيم الأخرى -

في غالبية الدول تشمل التراخيص على عنصر واحد  
فقط من الإطار التنظيمي تتواجد للقواعد الأخرى التي  
تحكم مؤسسات الاتصالات في قوانين الاتصالات  
وسياسات القطاع والتنظيمات والقرارات والأوامر و  
الأحكام والتوجيهات والمستندات الأخرى ذات التطبيقات  
العامة .

(ز) **تحقيق إيرادات حكومية** - يمكن أن يؤدي الترخيص  
لمؤسسات الاتصالات والنطاق الأسلاكى إلى تحقيق  
إيرادات كبيرة للحكومات . قد يولد مزايا للتراخيص  
الجديدة إيرادات لمرة واحدة . بالإضافة إلى ذلك فإن  
رسوم التراخيص السنوية كثيرا ما تزود بمصدر مستمر  
من الإيرادات لتمويل عمليات مؤسسة التنظيم أو  
لأغراض أخرى . بالإضافة إلى ذلك فإن الترخيص  
لمؤسسات اتصالات جديدة يمكن أن يزيد للحجم الكلي  
لأسواق الاتصالات وبالتالي ينتج عنه إيرادات ضريبية  
أكبر للحكومات

(ح) **حماية المستهلك** - كثيراً ما يتم إدراج الشروط  
المتعلقة بحماية المستهلكين في تراخيص الاتصالات. قد  
تتعلق هذه الشروط بأمور مثل تنظيم الأسعار وطرق  
الفوترة وآليات شكاوي المستهلكين وتسوية المنازعات  
وتحديد المسؤولية القانونية عن التقصير في الخدمة  
والخدمات الإلزامية التي يجب تقديمها للمستهلكين (على  
سبيل المثال خدمات الدليل

كما تم توضيحه أعلاه فإن بعض الدول وبصفة خاصة في أمريكا الشمالية لا يوجد بها تقليد إصدار تراخيص شاملة تسرد مجموعة أحكام تنظيمية تفصيلية، يتم في الولايات المتحدة وكندا بصفة نموذجية تضمين القواعد التنظيمية المفصلة عن طريق التنظيمات أو القرارات أو الأوامر أو التعريفات التي تصدر أو يتم الموافقة عليها بواسطة هيئة التنظيم، وبالتالي فعندما طبقت كندا مجموعة قواعد وأحكام لبعض مؤسسات الاتصالات لأول مرة في عام ١٩٩٨ فإن هيئة التنظيم أصدرت تراخيص قصيرة للغاية (صفحتين) لمشغلي الخدمة الدولية. ثم وضع بقية القواعد التي تحكم هؤلاء المشغلين في مستندات تنظيمية أخرى.

سوف تحتاج الدول التي لا يوجد بها إطار تنظيمي واضح والتي تنوي الترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة أو جذب استثمارات بالبنية لمؤسسات الاتصالات القديمة لأن تطور تراخيص تكون بدرجة كبيرة شاملة. لقد عانت بعض الدول التي بدأت للخصخصة والتحرير الاقتصادي بدون تراخيص واضحة ومفصلة أو مستندات تنظيمية أخرى من مشاكل خطيرة بسبب عدم الوضوح التنظيمي.

تم في بلدان أخرى لا يتوافر بها إطار تنظيمي واضح الوصول إلى الوضوح واليقين التنظيمي في مرحلة مبكرة عن طريق استخدام التراخيص الشاملة. تشمل الأمثلة المجر وأوغندا والمغرب والأردن. لقد ساهمت التراخيص المفصلة في نجاح الخصخصة ودخول منافسين جدد إلى السوق. يزداد الجدول ٥-٢ بمثل على المحتويات الشاملة لترخيص شبكة الهاتف العمومية (PSTN) في دولة نامية لا يتواجد بها إطار تنظيمي واضح.

مع زيادة المنافسة في أسواق الاتصالات فإنه يجب أن يصبح من الممكن التقليل من تفاصيل الإطار التنظيمي

يحدد عاملان ما إذا كانت الحقوق والالتزامات لمؤسسة الاتصالات المذكورة في الترخيص أو عن طريق وسيلة أخرى :

متطلبات القانون المحلي

مستوى تطور الإطار التنظيمي المحلي .

يتم التعامل مع بعض الأمور التي يتم إدراجها في التراخيص في بعض من البلدان في هيئات معينة بينما يتم في هيئات أخرى في بلدان أخرى. ففي المكسيك على سبيل المثال تم إدراج معيير للخدمات والأهداف لشركة (TelMex) في الترخيص (الامتياز) والذي تم إعداده لـ TelMex قبل خصصتها. بينما في كندا تم تحديد جودة الخدمات والمعايير والأهداف في قرارات وأوامر مؤسسة التنظيم وهو المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC) .

حدثت للخصخصة والتحرير الاقتصادي أولاً في أوروبا في المملكة المتحدة في بدايات ثمانينات القرن العشرين. في ذلك الوقت كانت فكرة التنظيم للاتصالات جديدة بالنسبة للمملكة المتحدة. لم يتولد إطار تنظيمي ولذلك تم تحضير التراخيص الصادرة لـ British Telecom (BT) على أنها قوانين قائمة بذاتها إلى حد بعيد. نظمت هذه القوانين غالبية الجوانب التنظيمية لمعاملات (BT) وملحت العديد من الحقوق الحصرية مثل احتكار محدود لخدمات الصوت الأساسية وتقييد على إعادة البيع البسيط. وبصفة مشابهة فإن ترخيص (Mercury) أول منافس تعتبر في مجال خطوط الاتصال الثابتة في المملكة المتحدة احتوى على مجموعة قوانين تنظيمية لذلك المنافس شاملة بدرجة كبيرة.

تم تبني نموذج مشابه في عدد من الدول الأخرى في أوروبا وغيرها حيث تم خصخصة مؤسسات الاتصالات القديمة وتم الترخيص لمشغلين جدد.

## إطار ١-٢ قواعد الترخيص الواردة في الورقة التنظيمية للمرجعية لمنظمة التجارة العالمية

### الورقة التنظيمية للمرجعية لمنظمة التجارة العالمية- الالتزامات الخاصة بعملية الترخيص

#### ٤- إتاحة معايير الترخيص للجمهور

عندما تدعو الحاجة لترخيص فإن ما يلي سوف يتاح للجمهور .

( أ ) جميع معايير الترخيص و الفترة الزمنية المطلوبة بصفة عامة للوصول إلى قرار بخصوص طلب الترخيص

( ب ) قواعد وشروط للتراخيص الفردية

سوف يتم الإفصاح للطلاب عن أسباب رفض الترخيص عند طلبه معرفة الأسباب

#### ٦- توزيع ( تخصيص ) الموارد للندرة

يتم تنفيذ جميع إجراءات تخصيص واستخدام الموارد للندرة بما في ذلك الترددات و الأرقام و حقوق المرور بطريقة موضوعية ولسي وقت معقول وبشفافية وبدون تحيز . سوف يتاح للجمهور الوضع الحالي لميز (مناطق) الترددات المخصصة ولكن التحديد المفصل للترددات المخصصة لاستخدامات حكومية محددة غير مطلوب

التراخيص الفردية . يتم وصف هذه الشروط في الإطار ٢-٤ . يتم لاحقاً في هذه الوحدة مناقشة بنود محددة من التوجيه تتعلق بشكل ومحتوي التراخيص .

في اقتراحه المؤرخ يوليو ٢٠٠٠ و الخاص بتوجيه جديد خاص بالتراخيص جدد المجلس الأوروبي جهوده من أجل تجانس وخفض المتطلبات الأوروبية للتراخيص . ورغم أن توجيه عام ١٩٩٧ الخاص بالتراخيص يعطي أولوية للتراخيص (التفويضات) العامة فإن المجلس الأوروبي قرر أن ذلك التوجيه ما زال يعطي حرية أكبر من اللازم للدول الأعضاء لاستخدام التراخيص الفردية . في الحقيقة وجد المجلس الأوروبي أن التراخيص الفردية أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء في غالبية أنظمة

التراخيص الوطنية الأوروبية . لكي يتم المزيد من الترويج للدخول إلى الأسواق فإن اقتراح المجلس الأوروبي بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ سوف يغطي جميع الخدمات والشبكات تحت نظام ترخيص (تفويض) شامل وسوف يقصر استخدام التراخيص الفردية على نقل ملكية

أهداف الاتحاد الأوروبي من تبني التوجيه محددة في الإطار ٢-٢ .

يشجع التوجيه استخدام تفويضات عامة والتي يشير إليها البريطانيون كتراخيص نوعية ( class licenses ) . يكون الاستخدام المقترح للتراخيص الفردية قاصراً على التسايفونات الصوتية العامة والخدمات التي تستخدم موارد نادرة . يجب أن تكون شروط التراخيص ( التفويضات ) العامة قاصرة على الشروط المتعلقة بالمتطلبات الأساسية. سيتم وصف محتوى هذا النوع من الشروط في الإطار (٢-٣) . يجب أن يتم نشر شروط الترخيص ومعايير السأهل للتراخيص العامة بواسطة السلطة المانحة للتراخيص . سوف يرخص لأي كيان يستوفي المعايير بأن يقوم بالتزويد بالخدمة بدون أي عملية اختيار إضافية أو قرار تنظيمي أو متطلبات فردية للتراخيص.

طبقاً للتوجيه الخاص بالتراخيص لعام ١٩٩٧ فإنه تم أيضاً وضع قيود على الشروط التي يمكن تطبيقها على

## الوحدة الثالثة - ترخيص خدمات الاتصالات

تهدف مقترحات المجلس الأوروبي بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ إلى ضمان عدم طلب معلومات كشرط مسبق للدخول للأسواق كما تضع كذلك حدوداً على الإثبات اللاحق للالتزام بالشروط . بالإضافة إلى ذلك فإن التوجيه المقترح سوف يخفض بدوره كبيرة الرسوم الإدارية كما سوف يتطلب من هيئات التنظيم نشر موجز سنوي للتكاليف والرسوم . إذا زالت الرسوم التي تجمعها هيئات التنظيم عن تكلفتها الإدارية فإن هيئات التنظيم سوف يطلب منها تعديل مستوى الرسوم في العام التالي .

### ٢ - ٢ أنواع أنظمة التراخيص .

يوجد بصفة عامة ثلاثة أساليب للترخيص لمؤسسات الاتصالات وخدمات الاتصالات:

١- تراخيص فردية لمؤسسات الاتصالات

٢- تراخيص ( تقويضات ) عامة

عدم وجود متطلبات للترخيص ( أي دخول مفتوح ) .

تنعكس هذه الفئات الثلاثة في الإطار التنظيمي لعدد من الدول . يتم استخدام هذه الفئات في توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧ الخاص بالترخيص في حين أن الإطار القانوني لائق لجميع الدول لا يعكس التقسيم إلى هذه الفئات .

الترددات اللاسلكية و الأرقام فقط . كما سوف يقوم التوجيه المقترح أيضاً بمزيد من الحد لعدد الشروط التي يمكن فرضها على المزددين بالخدمة . يتطلب التوجيه فصلاً واضحاً بين للشروط الدائنة طبقاً للقانون العام ( المنطبقة على كل المشغلين ) والشروط طبقاً للترخيص العام والشروط المرتبطة بالتراخيص الفردية .

### إطار ٢ - ٢ : أهداف تراخيص الاتحاد الأوروبي

أهداف توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧ الخاص بالتراخيص

توسيع المنافسة في أسواق الاتصالات عن طريق مجموعة أحكام وقواعد للترخيص :

« يستبعد جميع الحواجز للدخول للأسواق ماعدا القيود الموضوعية والمتعلقة بالشفافية والغير مبنية على التحيز والمتناسبة المتعلقة بتوافر الموارد للادارة مثل الأرقام والناطق وحقوق المرور .

« تبسيط والعمل على تناغم عمليات إصدار التراخيص من خلال الاتحاد الأوروبي .

« تحديد شروط للترخيص تنتم بالشفافية والتي تمثل أبسط وأخف للتعليمات الممكنة للمتولدة مع تنفيذ المتطلبات المطبقة »

إطار ٢ - ٣ : قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط الترخيص للعالم

يجب أن تخضع أية شروط ملحقه بالتراخيص لمبدأ التناسب وتتوافق مع قواعد المنافسة للاتحاد الأوروبي للشروط التي يمكن أن تلحق بجميع التراخيص العامة :

١-٢ الشروط التي يكون الغرض منها الالتزام بالمتطلبات الأساسية ذات الصلة

٢-٢ للتزويد بالمعلومات المطلوبة بصورة معقولة للتأكد من الالتزام بالشروط المالية وللأغراض الإحصائية

٣-٢ للشروط التي يكون الغرض منها منع التصرفات للقائمة للمنافسة في أسواق الاتصالات بما في ذلك الإجراءات والتدابير لضمان أن التعريف لا تنقسم بالتحيز ولا تؤدي إلى إعاقة المنافسة .

٤-٢ للشروط المتعلقة بالاستخدام المؤثر والكلف . نسعة الترخيم .

الشروط المحددة التي قد تلحق بالتراخيص العامة للتزويد للجمهور بخدمات الاتصالات والشبكات.

١-٣ شروط متعلقة بحماية المستخدمين والمستهلكين وبصفة خاصة فيما يتعلق بـ :

« الموافقة المبقة بواسطة الكيان التنظيمي الوطني على عقد المُشترك المُطعي .

التزويد بغواتير مفصلة ودقيقة

التزويد بإجراءات لفض المنازعات .

« النشر والإخطار بصورة كافية عن أي تغيير في ظروف الإتاحة بما في ذلك التعريف وجودة وإتاحة الخدمة

٢-٣ المساهمات المالية للتزويد بخدمة شاملة طبقاً لقوانين المجموعة

٣-٣ تبادل معلومات قاعدة بيانات للعملاء الضرورية للتزويد بمعلومات دليبيه شاملة .

٤-٣ للتزويد بخدمات التطوير .

٥-٣ ترتيبات محبة للأشخاص المعالين .

٦-٣ شروط تتعلق بربط الشبكات وتبادل تقديم الخدمات طبقاً لتوجيه والالتزامات الربط للاتحاد الأوروبي بموجب قوانين المجموعة .

المصدر : لجنة المجموعة الأوروبية (١٩٩٧)

والضرورة في بعض الولايات والمقاطعات) .

يتم في الجدول ٢- ١ التحديد باختصار للسمات الرئيسية لكل واحد من الأساليب الثلاثة للتزخيص.

يعتمد الشكل القانوني للتزخيص على القواعد والأحكام القانونية لكل بلد . إن الشكليات لا تؤثر بدرجة كبيرة على ممارسات التزخيص الجيدة فالأكثر أهمية أن تكون شروط التزخيص واضحة ومتناسبة وقابلة للتطبيق.

لعله يكون من المفيد الوضع في الاعتبار متطلبات الترخيص . (مرة أخرى نكرر أن الوضع في أمريكا الشمالية مختلف . لم تتواجد بصفة عامة أية متطلبات للتزخيص لمؤسسات الاتصالات أو للخدمات ما عدا تراخيص النطاق وشهادات تسجيلات القسم ٢١٤ للمجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) وتراخيص الخدمات الدولية للمجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC) وتاريخياً شهادات الصالح العام



إطار : ٢-٤: قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط التراخيص الفردية

تشمل الشروط المحددة التي يمكن إلحاقها بالتراخيص الفردية :

« شروط محددة مرتبطة بتخصيص حقوق الترخيم (الالتزام بخطط الترخيم الوطنية) .

« شروط محددة مرتبطة باستخدام الفعّال والإدارة بكفاءة للترددات اللاسلكية .

« متطلبات بيئية محددة ومتطلبات محددة خاصة بتخطيط المدن والأقاليم بما في ذلك الشروط المرتبطة بإتاحة الأراضي ذات الملكية العامة أو الخاصة والشروط المرتبطة بالتخصيص المشترك والمشاركة في التسهيلات .

« المدة القصوى والتي يجب ألا تكون قصيرة بصورة غير موضوعية وبصفة خاصة لضمان الاستخدام الفعّال للترددات اللاسلكية أو الأرقام أو الإتاحة للأرض ذات الملكية العامة أو الخاصة دون الإخلال بالقواعد الأخرى المتعلقة بسحب أو تعليق التراخيص .

« التزامات الخدمة الشاملة .

« الشروط المنطبقة على مؤسسات الاتصالات التي لها قوة سوق مملومة والتي يكون الغرض منها ضمان الربط أو التحكم في قوة السوق للملومة المذكورة .

« شروط تتعلق بالملكية والتي تلتزم بقانون المجموعة الأوروبية والقرارات المجموعة تجاه الدول الأخرى

« متطلبات تتعلق بجودة وإتاحة واستمرارية خدمة أو شبكة .

« شروط معينة تتعلق بإتاحة خطوط موزعة

المصدر : لجنة المجموعة الأوروبية (١٩٩٧)

من التفصيل ويتم توزيعها بواسطة كلا الطرفين . هذه للصيغة " المتعادلة " للتخصيص هي الأكثر شيوعاً ونفعاً في الدول التي يكون فيها الإطار القانوني والتنظيمي أقل تطوراً.

بمرور الوقت سوف تتلاشى الحاجة لتراخيص فردية في العديد من الأسواق المتحررة اقتصادياً . في الأسواق عالية للتنافس يكون الترخيم الرئيسي للتراخيص الفردية

هو الحاجة للتخصيص بعدالة للموارد النادرة مثل النطاق. وهذا هو أحد الأسباب لفصل ترخيص النطاق عن الجوانب الأخرى للترخيم .

في العديد من الدول يكون منح تراخيص الاتصالات إجراء من طرف واحد من قبل الكيان التنظيمي . يتم منح التراخيص لواحد أو أكثر من المرخص لهم طبقاً لأحكام وشروط محددة في التراخيص . ويكون منح التراخيص مجرد عمل إداري .

وفي بلدان أخرى فإن التراخيص يمثل عقداً بين هيئة التنظيم ومؤسسة الاتصالات . يستخدم هذا الأسلوب حينما يتم منح التراخيص عن طريق " حق الاستغلال " التقليدي. عادة ما تحدد التراخيص بهذه الصورة حقوق و التزامات كل من هيئة التنظيم ومؤسسة الاتصالات بشيء

بصرف النظر عن الشكل القانوني و عملية الترخيص فإن أساليب الترخيص الجيدة يكون لها سمات مشتركة .

يتم فيما يلي مناقشة خمسة أنواع شائعة لمعاملات الترخيص .

وتشمل هذه السمات للوضوح وللشفافية وتفادي الشروط التي تكون بدون ضرورة مرهقة . تتم المناقشة الإضافية لهذه السمات في القسم ٢-٤ من هذه الوحدة .

## ٢-٣ عملية الترخيص

ناقش القسم الأخير أنواعاً مختلفة من أنظمة الترخيص . وفي هذا القسم سوف تتم مناقشة العمليات المختلفة التي تصدر عن طريقها التراخيص . سوف تعتمد العملية على سياسات القطاع والقوانين وهيكل السوق في بلد معين .

٢-٣-١ الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة  
تشمل عملية الإصلاح الخاصة بالاتصالات في غالبية الدول خصخصة هيئات البريد والبرق والهاتف (PTTs) ومنح تراخيص تنافسية في أقسام السوق المختلفة . أتمت بعض الدول هذه العملية وما زال الآخرون يملكون بمرحلة التطبيق بينما لم تبدأ بعض الدول حتى الآن.  
إن خطوة أساسية في عملية الخصخصة والتحرير الاقتصادي في العديد من الدول هي إصدار تراخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة .

جدول ١-٢ أنواع أنظمة للترخيص		
نوع متطلبات الترخيص	السمات الرئيسية	أمثلة
تراخيص فردية  (تراخيص مخصصة لمؤسسة اتصالات محددة)	<p>« حادة ما يكون ترخيصاً محد طبقاً لشروط محددة ومصلحه</p> <p>« كثيراً ما يمنح من خلال عملية ما اختيارية تنافسية</p> <p>« يكون مفهوماً حينما :</p> <p>(أ) يختص الترخيص بأحد المولد أو الحقوق الفادرة (على سبيل المثال للناطق)</p> <p>(ب) تكون هيئة التنظيم مهتمة بدرجة كبيرة بضمان أن يتم توريد الخدمة بصورة معينة (على سبيل المثال حينما يكون لمؤسسة اتصالات قوة سوق كبيرة)</p>	<p>« خدمات أساسية لشبكة الهاتف العمومية في سوق احتكاري</p> <p>« الخدمات للاتصالات المستمرة والثابتة</p> <p>« أية خدمات تتطلب النطاق</p>
توضيات عامة  (تراخيص عامة)	<p>« مفسدة حينما لا يوجد مبرر لتراخيص فردية ولكن تتواجد أهداف تنظيمية عامة يمكن تحقيقها بتحديد شروط عامة .</p> <p>« عادة تحتوي على شروط تتعلق بحماية المستهلك ومتطلبات أساسية أخرى .</p> <p>« عادة ما تمنح بدون عملية اختيارية تنافسية ويرخص لكل</p>	<p>خدمات نقل البيانات</p> <p>خدمات إعادة البيع</p> <p>الخدمات الخاصة</p>

جدول ١-٢ أنواع أنظمة التراخيص		
نوع متطلبات الترخيص	السمات الرئيسية	أمثلة
	تلك التي الموهلة بتقديم الخدمة أو تشغيل للتسهيلات	
الخدمات التي يمكن للتزود بها بدون ترخيص (خدمات محرة تماماً)	<p>« لا توجد عملية ترخيص أو متطلبات تأهل .</p> <p>« مفيدة عندما يكون النشاط من الناحية التقنية في نطاق تعريف الأنشطة الخاصة للتنظيم (على سبيل المثال تقديم خدمة اتصالات للجمهور) ولكن لا يوجد مبرر لوضع متطلبات للترخيص .</p> <p>« متطلبات عامة ( على سبيل المثال التسجيل مع مؤسسة التنظيم) يمكن فرضها عن طريق تنظيم أو أمر عام .</p>	<p>« المزودين بخدمات الإنترنت</p> <p>« الخدمات ذات القيمة المضافة</p>

تراخيص فردية . بينما تدعو مقترحات المجلس الأوروبي الخاصة بالتراخيص بالابتعاد عن التراخيص الفردية في الأسواق التنافسية للناضجة فإنه مازالت توجد أسباب جيدة للتراخيص الفردية لمؤسسات الاتصالات القديمة في الأسواق الأكثر تنافسية والتي لها إطار تنظيمي أقل تطوراً .

لا يشمل هذه الخطوة بصفة عامة اختيار تنافسي أو عملية عامة رسمية أخرى . كثيراً ما تفوض قوانين الاتصالات الجديدة أو تعديلاتها بالتراخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة . تستلزم عملية الترخيص التحديد المفصل للحقوق والالتزامات القائمة والجديدة لمؤسسة الاتصالات . في بعض الحالات يتم منح مؤسسة الاتصالات القديمة تراخيص (تقويضات) عامة . ولكن آخرين بما في ذلك هيئات البريد والبرق والهاتف عادة ما يحصلون على

جدول ٢ - ٢ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالترخيص: أنواع التنظيمات لهيئات شبكات الهوائيات العمومية المتنافسة	
الصيغة القانونية للتنظيم	نوع التنظيم
« ترخيص فردية للطلاق صادرة بناء على اختيار تنافسي	تخصيص النطاق
« ترخيص (تفويض) تشغيل عام أو ترخيص فئة متاح لكل مؤسسات الاتصالات المؤهلة.	« متطلبات أساسية
« قوانين وتنظيمات عامة تطبق على جميع مؤسسات الاتصالات في القطاع	« ممارسات قائمة للمنافسة وللخدمة الشاملة

من المهم لهيئة التنظيم (أو سلطة الترخيص الأخرى) التوصل إلى توازن جيد لآراء بالنسبة لمحتوي الترخيص. وفي هذا الشأن فإنه كثيراً ما تتواجد جداول أعمال متنافسة بين مؤسسة الاتصالات العامة (PTO) والتي قد ترغب في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحصرية وقوة السوق وبين أولئك الذين يناصرون سياسة تنافسية لقطاع الاتصالات. إن وزراء المالية ورجال البنوك الاستثمارية الذين يعملون لصالح مؤسسة الاتصالات العامة كثيراً ما يركزون على منح حقوق حصصية ومزايا في الأسواق كوسيلة لزيادة عوائد الخصخصة. ولكن وزراء الاتصالات وهيئات التنظيم كثيراً ما يركزون بصورة أكبر على تعزيز التنافس كوسيلة لزيادة فاعلية أسواق الاتصالات والتزويد بخدمات أفضل للمستهلكين.

للتراخيص المتوازية لمؤسسات الاتصالات العامة وكذلك للقائمين الجدد في بعض الدول تمنح مؤسسات الاتصالات العامة تراخيص لخدمات جديدة (على سبيل المثال الخدمات الخلوية ونقل البيانات والتزويد بخدمات الإنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة) بينما تمنح أيضاً

إن الحقوق والالتزامات المدمجة في الترخيص الجديدة لمؤسسات الاتصالات القديمة يجب بصفة عامة أن يتم تكيفها طبقاً لسياسات وتنظيمات جديدة. وبصفة خاصة فإنها كثيراً ما يجب تكيفها لتتواءم مع حقائق اقتصادية مبنية على آليات السوق وبصفة خاصة حينما تكون مؤسسة الاتصالات موفقة يتم خصصتها وموفقة تولج المنافسة لأول مرة في بعض الأسواق. من المفيد الحصول على مدخلات دقيقة من السوق قبل تحديد أحكام وشروط مثل هذه التراخيص. يمكن تحقيق هذا عن طريق وسائل عامة. رغم أن الأكثر شيوعاً للقيام بذلك عن طريق توظيف مستشارين مهنيين جديدين ذوي خبرة في مجال الخصخصة ولتحرير الاقتصادي في أسواق أخرى.

عالمياً كثيراً ما يستلزم الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة عملية تفاوض بين مؤسسة الاتصالات العامة (PTO) وهيئة التنظيم. تأتي المدخلات الإضافية عادة من المستشارين المهنيين بما في ذلك خبراء البنوك الاستثمارية والمحامين الذين تعينهم مؤسسة الاتصالات العامة أو الحكومة أو هيئة التنظيم.

المكاسب الحفاظ على التزامات انتشار الشبكة أو أهداف خدمة شاملة أخرى محددة .

## ٢-٣-٢ الترخيص لقادمين جدد -

### التراخيص الفردية

يتطلب إصدار تراخيص فردية لمؤسسات الاتصالات الجديدة عملية اختيار معينة . عندما لا تمتلك أية مؤسسة اتصالات قديمة ترخيصاً فإن الأفضل هو تطبيق عملية ترخيص تنافسية وتتم بالشفاقة طبقاً للممارسات التي سوف يتم مناقشتها لاحقاً في هذه الوحدة ( خاصة قسم ٢-٤ )

## ٢-٣-٣ التوقيضات العامة

إن إصدار توقيضات عامة ( تراخيص فئة ) يتضمن تحديد معايير التأهل للترخيص وشروط الترخيص . بصفة نموذجية يفضل أن تشمل كلتا الممثلين على الاستشارة المسبقة للجمهور . يزيد هذا من شفافية عملية الترخيص ويضمن أن المعلومات ذات الأهمية قد تم أخذها في الاعتبار . لا توجد حاجة لعملية اختيار بالنسبة للتوقيضات العامة حيث أن جميع مؤسسات الاتصالات المؤهلة أو المزودين بالخدمة سوف يتم الترخيص لهم .

يكون تطبيق أحكام وقواعد التوقيضات العامة أكثر تعقيداً عندما ترخص التراخيص للفردية القائمة بنفس الخدمات كذلك التي تغطيها التوقيضات العامة . على سبيل المثال فإن التوقيضات العامة كثيراً ما تستخدم لتحديد شروط للزويد بخدمات ذات قيمة مضافة . ولكن العديد من مؤسسات الاتصالات العامة تكون أيضاً مفوضة لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة تحت ترخيصاتهم الفردية .

لضمان المنافسة العادلة فإن هيئات التنظيم يجب أن تتأكد من أن أية اختلافات بين شروط التوقيضات العامة والترخيص الفردية متعادلة تنافسياً . أحد الحلول الجيدة هو توضيح أن التراخيص الفردية لا تقوض بتقديم أية

ترخيص بهذه الخدمات إلى القادمين الجدد . عادة ما تحصل مؤسسات الاتصالات العامة على الترخيص خارج عملية الاختيار التنافسية والتي قد تستخدم لاختيار قادمين جدد مثل مشغلي الخدمات المحمولة ( المتنقلة ) الجدد . هذا ما يحدث بالنسبة لترخيص الخدمات الخلوية ( المتنقلة ) في كل من الدول المتطورة والدول الأقل نمواً .

تثار مواضيع العدالة للتنافسية في هذه العملية كثيراً ما يدفع القادمون الجدد مبالغ كبيرة للترخيص طبقاً لعملية اختيارية تنافسية ولكن مؤسسات الاتصالات القديمة لا تقوم بالدفع . لقد تم في بعض الأحيان التعامل مع هذا الموضوع وذلك بالطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تدفع رسوماً مساوية لمبلغ العطاء الفائز أو نسبة مئوية ثابتة من هذا المبلغ . حدث هذا حديثاً عندما رخصت الأردن لمشغل ثانوي لنظام التشغيل العالمي لهواتف المحمول ( GSM ) . عندما رخصت كولومبيا لمشغلين خلويين آخرين في كل واحدة من أسواق الأقاليم الثلاث فإن مؤسسات الاتصالات القديمة طلب منهم دفع ٩٥ % من قيمة العطاء الفائز في المناطق المعنية .

في دول أخرى لم يطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة دفع رسوم ترخيص رغم أن القادمين الجدد قاموا بالدفع . يجادل البعض بأن مؤسسات الاتصالات القديمة قد منحت الترخيص طبقاً للممارسات السابقة والقانون السابق وسوف تكون مخالفة للعدالة أن يتم فرض رسوم عليها بأثر رجعي . كما أوضح آخرون أن مؤسسات الاتصالات القديمة قد خاطرت وتحملت مصاريف لتطوير وتكمية السوق . من هذا المنظور فإن الفرض بأثر رجعي لرسوم باهظة للترخيص قد يعتبر غير مناسب . بينما لا تتواجد دائماً الإجابة الصحيحة في هذه الأحوال فإنه يجب للحرص على إتاحة تكافؤ الفرص . إذا ملحت معاملة تفضيلية لمؤسسات الاتصالات القديمة فإنه يجب أن تتوفر مكاسب واضحة للجمهور نتيجة لعمل ذلك . قد تشمل هذه

## ٢-٣-٥ المزايدات والاختيار العشوائي وعمليات التقييم النسبية الخاصة بالنطاق

يتم بصورة عامة الاعتراف بأن النطاق اللاسلكي مورد عام ومحدود وبالتالي يخضع للتنظيم الحكومي . لقد أدت التطورات التكنولوجية إلى توسيع الأجزاء القابلة للاستخدام من النطاق وسمحت ببيت المزيد والمزيد من المعلومات في نفس المساحة من عرض النطاق للتردد. رغم هذه التطورات فإن عدداً متزايداً من خدمات و تطبيقات الاتصالات تعتمد على النطاق ولذلك فإن الطلب على النطاق كثيراً ما يزيد عن المتاح . ولذلك فإن هناك حاجة لتطوير سياسات وأساليب لتخصيص النطاق. تتشابه هذه الأساليب مع عمليات الترخيص الأخرى ولكن توجد أيضاً اختلافات معها .

في عصر اختكارات الاتصالات العامة كالت هيلك البريد و البرق والهاتف ( PTT ) في الغالب هي المسؤولة عن تخصيص النطاق وخصصت تلك الهيئات النطاق لاستخداماتها كلما دعت الحاجة لذلك . ومنذ ذلك الحين طورت العديد من الدول أساليب جديدة لتخصيص النطاق لتحل محل تلك الأساليب المستخدمة في زمن الاختكارات العامة . إن الذي حفز على تطوير أساليب جديدة هي الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية . يتطلب القسم السادس من هذه الورقة أن تتم الإجراءات الخاصة بتوزيع واستخدام الموارد النادرة بما في ذلك الترددات بطريقة موضوعية وفي زمن مناسب وأن تتسم بالشفافية وعدم التحيز .

ثم تبني أساليب مختلفة لتخصيص النطاق عندما يزيد الطلب عن المتاح . لا يتوفر إجماع على أفضل الأساليب بالنسبة لكل حالة من الحالات .

خدمة يمكن تقديمها تحت تفويض عام . وبهذه الطريقة فإن هيئات التنظيم يمكنهم التأكد من أن جميع المتقدمين لنفس الخدمة يخضعون لنفس ظروف الترخيص .

## ٢-٣-٤ تراخيص النطاق

تتطلب العديد من خدمات الاتصالات تفويضاً باستخدام ترددات لاسلكية . كثيراً ما يتم منح تراخيص النطاق التي تكون مطلوبة للتزويد بخدمة كجزء من عملية ترخيص فردية . من الضروري على سبيل المثال للتفويض لمشغلي الخدمات الخلوية أن يستخدموا للنطاق المطلوب وكذلك التفويض لهم بتشغيل الشبكات الخلوية .

يجب أن تمنح التراخيص ( التفويضات ) بتشغيل خدمة الاتصالات وكذلك باستخدام النطاق اللاسلكي المطلوب في نفس الوقت . يجب ألا يتولد تأخير أو مخاطر عدم اتساق في المتطلبات التنظيمية بين نوعي التفويضات . إذا تم إصدار ترخيصين منفصلين فيجب أن يصدر في نفس الوقت . أحد الأساليب الجيدة هو إلحاق مسودة ترخيص نطاق وكذلك مسودة الترخيص لمؤسسة اتصالات بطلب عروض للحصول على تراخيص . يتم مناقشة هذا المنهج لاحقاً في هذه الوحدة .

أحد أسباب الاحتفاظ بترخيصين منفصلين هو السهولة الإدارية في إدارة النطاق . في غالبية الدول يتم للتفويض بإدارة النطاق إلى مجموعة إدارية مختلفة عن المجموعة التي تقوم بالتنظيم لجوانب أخرى من عمليات الاتصالات مثل تشييد البنية التحتية والممارسات القائمة المنافسة . يتواجد شكل قانوني متسق ومنفصل لتراخيص النطاق، فإن المتطلبات الفنية والخاصة بالإبلاغ والالتزام يمكن جعلها قياسية لكل مستخدم للنطاق اللاسلكي .

الصلة . يزود التقييم النسبي بأسلوب لاختيار من بين الطلاب المتقدمين الذين يكونون بصفة أساسية متكافئين . كما يسمح أيضاً لهيئات التنظيم بمضاواة أهداف القطاعات المحددة مع مؤسسات الاتصالات الممولة عن تحقيق هذه الأهداف .

هناك أشكال عديدة لأساليب التقييم النسبي . في بعض الحالات يتم منح تراخيص النطاق للطلاب المتوقع أن يقوموا بالاستخدام الأمثل للنطاق للصالح العلم . قد تشمل عمليات التقييم النسبية استخدام العديد من معايير التأهل والاختيار . في غالبية الحالات يتم مسبقاً نشر هذه المعايير ويحتج الطلاب بالإثبات أن طلباتهم تستوفي هذه المعايير بدرجة أفضل من الطلاب الآخرين .

يشتمل الحد الأدنى من المتطلبات بصفة عامة على دليل لتوافر الموارد المالية والقدرة المهنية والجودة الاقتصادية لتطبيقات النطاق المعنية . قد تشمل معايير الاختيار على التعريفات المقترحة والتغطية (جغرافية وبالنسبة للمستخدمين) وأهداف امتداد الشبكة والتزامات جودة ونطاق الخدمة والاستخدام الفعال للترددات . يتم تطبيق بعض المعايير المذكورة أعلاه في بعض الحالات كمعايير تأهل وفي بعض الحالات الأخرى كمعايير لاختيار وذلك اعتماداً على البلد وحتى على فئات الخدمات داخل بلد معين .

لقد وجهت انتقادات عديدة لأسلوب التقييم النسبي . يركز النقد بصفة عامة على نقص الشفافية . مهما كانت معايير التقييم صارمة فإلا يوجد عنصر ذاتي (غير موضوعي) لغالبية عمليات التقييم النسبية . ولهذا فإنها يشار لها أحياناً على أنها "مباقيات جمال" . نتيجة للعنصر الذاتي فكثيراً ما يتولف لشك على أن هيئات التنظيم أو متخذي القرار قد لا يصدر قرارهم بصورة غير متحيزة . في بعض الحالات أدت هذه الشكوك إلى منازعات قضائية . وفي حالات أخرى لم يتخذ إجراء حيال هذه الشكوك ولكنها

بصفة تقليدية فإن الحكومات كثيراً ما كانت تخصص النطاق للطلاب معينين ثم تخصص بعد ذلك أجزاء من النطاق لكيانات للاستخدام في الأغراض المحددة على أساس أن من يطلب أولاً يتم إجابة طلبه أولاً . هذا الأسلوب سريع وعلمي وغير مكلف ولكنه غير مناسب في البيئة التنافسية الحالية . لقد أدت الزيادة في عدد المنافسين والطلب على النطاق إلى تطوير أساليب تنافسية تخصيصية . تشمل هذه الأساليب الاختيار العشوائي وأساليب التقييم النسبية والمزادات . كما تم أيضاً استخدام توليف مختلفة لهذه الأساليب . على سبيل المثال يمكن تخفيض عدد الطلاب باستخدام أسلوب "تقييم نسبي" ثم تتم للمشاركة في مزاد أو عملية اختيار عشوائي للتخصيص النهائي للنطاق .

#### الاختيارات العشوائية

تزود الاختيارات العشوائية بأسلوب سريع وغير مكلف ينصف بالشفافية للاختيار من بين طالبين يكونون بصورة كبيرة متشابهين أو مؤهلين بنفس الدرجة . يجب بصفة عامة أن يسبق الاختيار العشوائي عملية تأهل رسمية لاختيار المشاركين في الاختيار العشوائي . وإلا فإن استخدام الاختيار العشوائي قد يؤدي إلى إعاقة تنمية قطاع الاتصالات . في الولايات المتحدة على سبيل المثال أوضحت الخبرة في هذا المجال أن بعض المشاركين السابقين في الاختيار العشوائي لم تتولد لهم أية نية لتشغيل خدمات اتصالات ولكنهم ببساطة خططوا لإعادة بيع ترخيصهم الخاصة بالنطاق لتحقيق مكسب . كما أن بعض الفائزين الآخرين في الاختيار العشوائي غير قادرين مالياً على بدء تشغيل الخدمة .

#### عمليات التقييم النسبية

طبقاً لأسلوب التقييم النسبي فإن هيئة التنظيم (أو مؤسسة حكومية أخرى) تقرر لمن سوف يتم تخصيص النطاق ذو

برغم ذلك تضعف من مصداقية عملية الترخيص وكذلك مصداقية الحكومة أو هيئة التنظيم .

تركز الاستقادات الأخرى لعملية التقييم النسبية على السرعة . كثيراً ما تكون العملية بطيئة . يمكن أن يستغرق التقييم الدقيق للقرارات المالية وللخطط التقنية وخلافه وقتاً طويلاً . وأخيراً فإن عملية التقييم النسبية يتم أحياناً انتقادها على أساس أنها تشتمل على تدخل تنظيمي غير ملائم أو موضع شك بالنسبة لاختيار الفائزين والخاسرين . كثيراً ما يقال أن المزايدات تمثل بديلاً أفضل للتقييمات النسبية لكونها تعتمد على قوى السوق بدلاً من الأوامر التنظيمية لتحديد نتائج مبنية على المنافسة .

#### المزايدات

تستخدم المزايدات بصورة متزايدة بواسطة هيئات التنظيم لمنح تراخيص النطاق لأعلى مزاد (مقدم عطاء) . في حالة المزايدات فإن السوق في النهاية هو الذي يحدد من سوف يحصل على تراخيص النطاق. ولكن في الكثير من أساليب المزايدات فإن المزايد يتم التأهل المسبق لهم باستخدام معايير شبيهة بتلك المستخدمة في عمليات التقييم النسبية . ونتيجة لذلك فإن المشاركة في بعض المزايدات تكون قاصرة على المزايد الذين أثبتوا قدرات مالية وتقنية .

توضح تجربة مزايدات النطاق في الولايات المتحدة أهمية استخدام معايير دقيقة للغاية تقنية ومالية وتجارية للتأهل المسبق للمزايد . اتضح لاحقاً أن بعض مقدمي العطاءات الناجحين في ذلك البلد غير قادرين على تمويل عطاءاتهم المبالغ فيها . كما اتضح أن آخرين لم يتواجد لهم لا القدرة التقنية ولا الفنية في تشغيل خدمات اتصالات تستخدم الترددات التي زابدوا عليها بنجاح .

توجد أنواع مختلفة لمزايدات النطاق أكثرها شيوعاً هي :  
 < مزايدات ذات جولة واحدة أو بسيطة (مفتوحة أو مغلقة)

< مزايدات متعددة الجولات (متعاقبة أو متزامنة)  
 لقد أصبحت المزايدات المتزامنة متعددة الجولات والتي تم تطويرها أولاً في الولايات المتحدة في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين أكثر أساليب المزايدات استخداماً . وبينما تتواجد تغييرات من بلد لآخر فإن الأسلوب المتبع يكون بصفة عامة مزاداً متزامناً لترخيص نطاق مختلفة تكون هناك "جولات" من تقديم العطاءات أي سلسلة من العطاءات المتعاقبة لكل ترخيص. تستمر العطاءات في الزيادة خلال هذه الجولات حتى يتم تحديد مقدم العطاء الأعلى لكل ترخيص .

يتلقى كل مقدم عطاء في بداية كل جولة معلومات عن تأهله لتقديم عطاء وعن أعلى عطاء قائم لكل ترخيص . عادة يجب أن تكون العطاءات الجديدة أعلى من العطاء القائم على الأقل بمبلغ سابق للتحديد . في بعض الحالات تعطي الفرصة لمقدمي العطاءات بسحب العطاءات التي قدموها في جولات سابقة رغم أن مثل هذا الفعل عادة ما يكون مصحوباً بعزائات . أحياناً تعاقب "قاعدة النشاط" مقدمي العطاءات الغير نشطين (الخاملين) بخفض "نقاط تأهلهم كمقدمي عطاءات". تستمر الجولات إلى أن لا يتم تقديم عطاءات جديدة على أي من التراخيص .

تتم عملية تقديم العطاءات في المزايدات المتزامنة متعددة الجولات عادة عن طريق الحاسب الآلي بحيث يمكن الإعلان عن العطاءات ومعلومات المزايدات الأخرى وإجراء الحسابات بصورة أسرع . يتم بصورة نموذجية تشغيل العطاءات لدواعي السرية وتقديمها إلكترونياً . يتم في الإطار ٢-٥ توضيح بعض السمات الرئيسية للمزايدات المتزامنة متعددة الجولات والذي يصف عملية المزايدات في كندا .

هناك العديد من الحجج المؤيدة لمزايدات النطاق . تزود المزايدات بوسيلة فعالة وتنسج بالشغافية وموضوعية لمنح تراخيص للنطاق لمقدمي العطاءات الذين يقدرون هذه



أقل لاسيما بين المستهلكين منخفضي الدخل . بجانب البعض بأن رأس المال المستخدم يدفع رسوم المزايدات العالية سوف يصبح غير متاح للاستثمار في البنية التحتية للشبكة . ورغم أنه يمكن الادعاء بأن الطالب جيد التمويل يستطيع أن يدفع لكلا الأمرين فإنه لا يمكن منع التخطيط الإستراتيجي لتقديم الطعّات للحصول على النطاق . لقد استندت البنوك وهيئات التقييم والمشاركون الماليون الرسوم العالية الحالية التي تم دفعها لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) في العديد من دول أوروبا . لقد انخفضت أسعار الأسهم وتقييم القروض لبعض مقدمي الطعّات الفائزين نتيجة للشعور الذي يشارك فيه الكثيرون بأنهم قد دفعوا أكثر مما ينبغي في المزايدات .

التراخيص أكثر من غيرها . يمكن أن تضمن عمالة التأهل المسبق المناسبة أن مقدمي الطعّات الناجحين لديهم القدرات التقنية والمالية لتطبيق الخدمة بسرعة وبفاعلية . كما ينظر للاستثمار الكبير المطلوب للفوز بمزاد على أنه حافز للانتشار السريع للبنية التحتية والخدمات حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لمقدم الطعّاء الفائز لاسترداد استثماراته المفوعة كرسوم الترخيص . حجة أخرى لصالح مزايدات النطاق هي أنها وسيلة تروء الجمهور بأعلى "إيجار" لاستخدام الموارد العامة . يمكن أن تستخدم الحكومات عائدات المزايدات لتقليل العجز والأولويات العامة الأخرى .

توجد كذلك حجج ضد مزايدات النطاق . أولاً هناك حجة أن التكلفة العالية التي يدفعها مقدم الطعّاء الفائز يتم عادة تحميلها للعملاء . وبذلك قد تكون النتيجة هي أسعار عالية بصورة مفرطة لمستهلكي الخدمات اللاسلكية واختراق

#### إطار ٢-٥ سمات لمزايدات متعددة الجولات : النموذج الكندي

- ١- لفظة تأهل مقدمي الطعّات : يتم تحديد عدد من النطاق لكل ترخيص في المزايدة بحيث يتناسب هذا العدد مع عرض نطاق التردد وعدد السكان الذين يستطيعون الترخيص . يجب أن يوضح كل مقدم طعّاء ما هي قدر الترخيص وعدد "نطاق" الترخيص التي يرغب في تقديم طعّات بشأنها .
- ٢- مساعدة للناشط : يعتبر مقدم الطعّاء نشطاً بالنسبة لترخيص معين إذا كان هو صاحب أعلى طعّاء حالي من الجولة السابقة أو إذا قدم طعّاءاً مقبولاً في الجولة الحالية . في كل مرحلة من تقديم الطعّات يجب أن يكون مقدم الطعّاء نشطاً بالنسبة لترخيص تكون النطاق المتوفرة لها تصل إلى نسبة مئوية معينة من مستوى نقطة تأهل مقدم الطعّاء .
- ٣- محجب الطعّاء / الطعّات : إذا تم تقديم طعّاء ثم رغب مقدمه في فترة لاحقة في تغييره فإنه يمكن أن يفعل ذلك بشرط دفع غرامة تتأخر الفسرة المحتملة للإيرادات المتوقعة لسحب الطعّاء .
- ٤- التزايد في قيمة الطعّاء : تستخدم الزيادات في قيمة الطعّاء للإسراع في إجراءات المزايدة . يتم دفع هذه الزيادات بنسبة مئوية أو أو قيمة دولارية مضافة ويتم تغييرها خلال دور المزايدة .
- ٥- التزايد الاختياري : تجسي التزايد الاختياري في الطعّات التي يتقدم بها الناشط إلى المزايدة . يمكن أن يكون هذا في حالة الناشط الذي يرغب في الحصول على اتصالات إضافية . ويتم دفع الطعّاء من خلال لفظة التأهل ويجب أن يتغير هذا الطعّاء في كل دورة مزايدة .
- ٦- التزايد الإجباري : عادة ما يتوقف المزايدة عندما تكون الجولة الأخيرة من المزايدة . يمكن أن يكون هذا في حالة الناشط الذي يرغب في الحصول على اتصالات إضافية . ويتم دفع الطعّاء من خلال لفظة التأهل ويجب أن يتغير هذا الطعّاء في كل دورة مزايدة .

المصدر : وزارة الاتصالات الكندية (١٩٩٨)

الأقسام لتتالية باستعراض الممارسات الجيدة التي تساعد على ضمان نجاح عملية الترخيص .

#### ٢-٤-١ الشفافية

إن الشفافية في الإجراءات هي إحدى المتطلبات الرئيسية لعملية ترخيص ناجحة . إن أهمية الشفافية في عملية الترخيص يبرهن عليه تضمينها في الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية (أنظر إطار ٢-١) .

تتطلب الشفافية أن تجري عملية الترخيص بصورة مفتوحة وأن تصدر قرارات الترخيص بناء على معايير تم نشرها مسبقاً . تمرر هذه المتطلبات على كل قرارات الترخيص شاملة تلك الخاصة بمنح أو إلغاء ترخيص معين . تعكس عمليات الترخيص التي سوف توصف لاحقاً في هذه الوحدة مبادئ الشفافية . تشمل السمات الرئيسية لهذه العمليات :

• النشر المسبق عن طلب تقديم طلبات مع قواعد عملية التقدم (المطاء) ومعايير التأهل والاختيار .

وأخيراً فإن رسوم المزايدات المرتفعة قد لا تشجع المؤسسات الصغيرة على الدخول إلى سوق الاتصالات . ولذلك فقد تكون النتيجة هي زيادة التكتل في السوق وفي النهاية أيضاً أسعار أعلى للمستهلك .

لقد استخدمت المزايدات المترامنة متعددة الجولات حديثاً للتخصيص لملزودين بالخدمة للاتسلكية في استراليا وكندا

وأستراليا وهولندا و المملكة المتحدة وألمانيا . تزود عملية الترخيص الحديثة لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) (الجيل الثالث) بدراسات حالة هامة لأساليب ترخيص النطاق المختلفة . وصف الإطار ٢-٦ عمليات ترخيص نظام الاتصالات المتنقلة الشامل المتبانية بدرجة كبيرة والمستخدم في العديد من الدول الأوروبية

#### ٢-٤ ممارسات إصدار التراخيص

بوصلا تتباين أساليب إصدار التراخيص للاتصالات بدرجة كبيرة من بلد لآخر فإن هناك سمات مشتركة لاسيما بين الممارسات الأفضل للتراخيص تقوم

#### إطار ٢-٦ : المزايدات والتقييمات النسبية: دراسات حالة لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل ( UMTS )

ألمانيا : في أغسطس ٢٠٠٠ عرضت ألمانيا عن طريق المزايدة ١٢ مجموعة من نطاقات نظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) . نظرت هيئة التنظيم الألمانية (RegTP) في ١٨ فبراير ٢٠٠٠ القواعد المطبقة على منح تراخيص (UMTS) . نصت القواعد على أن التأهل للمشاركة في المزايدة سوف تحكمه قواعد التأهل الأساسية للقانون الاتصالات، طلب التأهل المتقدمين ، المزايدات ، نتائجها على الذين على الأقل من مجموعة من نطاقات من أجل التأهل للحصول على تراخيص . كما أنشأت لجنة الزيادة في المطاء (١٠٠٠٠) . تم استخدام قواعد إضافية لتحديد المطاءات من التأثير في النتائج . كما أنشأت لجنة المزايدة على مبدأ التأهل . تم جعل مجموعة من معايير كفاءة من معايير المزايدة . من الأمثلة المحددة على الميزة بناء مع المزايدة من المزايدة (RegTP) . مع كل مجموعة من نطاقات المزايدة ، يمكن للمؤسسات المشاركة في المزايدة المزايدة ، أو تقديم طلبات المزايدة . يمكن للمؤسسات المشاركة في المزايدة المزايدة .

استمر مزاد نطاق نظام الاتصالات المتنقلة الشامل الألماني (UMTS) لمدة ١٤ يوماً و ١٧٣ جولة من تقديم العطاءات، في النهاية حصلت ستة من مؤسسات الاتصالات كل واحدة منهم على مجموعتين من النطاق وترخيص لمدة ٢٠ سنة. تطلبت التراخيص من مؤسسات الاتصالات أن تقوم بتغطية على الأقل ٥٠% من السكان الألمان بنهاية عام ٢٠٠٢. انتهى هذا المزاد بعطاءات قياسية لتراخيص (UMTS) بمجموع كلي أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكي. ونتيجة للقيمة فائقة الارتفاع المدفوعة تم التعبير عن القلق بأن بعض مؤسسات الاتصالات قد ينتهي بها الأمر بأن تنفق للحصول على التراخيص أكثر مما سوف تنفق على بناء شبكتها.

المملكة المتحدة وأستراليا وهولندا - كانت حصة مزاد نطاق نظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) الذي عقد في المملكة المتحدة في أبريل عام ٢٠٠٠ هي ٣٢,٥٨ مليار دولار أمريكي. استمرت هذه العملية لأكثر من ١٠٠ جولة لفترة زادت عن أربعة أسابيع. كما باعت هولندا عن طريق المزاد خمسة تراخيص بمبلغ ٢,٣ مليار دولار أمريكي وذلك في يوليو ٢٠٠٠. بينما حصلت أستراليا فقط على ٤٢٥ مليون دولار أمريكي كحصة لبيعها أربعة تراخيص (UMTS) في مارس ٢٠٠٠.

السويد - تم في السويد استخدام عملية تقييم مسببة بدلاً من المزاد لمنح تراخيص (UMTS). طلب من المتقدمين استيفاء حد أدنى من متطلبات التأهل مثل التعمد بتحقيق التزامات محددة خاصة بالتغطية والتوسع والدليل على القوة / القدرة المالية. كان المعيارين الأساسيين هما التغطية (جغرافية وبالنسبة للسكان) والتوسع (الاقتصادي). كانت الجوانب المالية وجودة الخدمة والتأثير البيئي وسابقة الخبرة معايير ثانوية.

كان التركيز بالنسبة لهولندا ليس هو الحصول على أكبر قدر من الأموال من ترخيص أنظمة نطاق الجيل الثالث للأنظمة المتنقلة. ولكن كان الهدف هو تشجيع التطوير السريع للشبكة وزيادة التنافسية الكلية للسويد. في السويد يطلب من مؤسسات الخدمات اللاسلكية دفع رسوم معتدلة إدارية وإدارة للترددات. طلب من مؤسسات الاتصالات التي منحت تراخيص نطاق الجيل الثالث أن يدفعوا رسوم سنوية خاصة قيمتها حوالي ٢ مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك وبشرط موافقة البرلمان فإن المرخص لهم بـ تراخيص الجيل الثالث طلب منهم أن يدفعوا مبلغ إجمالي يدفع مرة واحدة حوالي ١١ مليون دولار أمريكي. إن هذه المبالغ صغيرة للغاية مقارنة بتكاليف مزادات النطاق في المملكة المتحدة وألمانيا.

السويد - مسبقاً، يتم أيضاً في السويد منح تراخيص لأنظمة اتصالات الجيل الثالث المتنقلة باستخدام عملية تقييم مسببة. يلصق بالسويد، السويد، على أن تراخيص النطاق يجب أن تمنح بناء على معايير محددة. وكما هو الحال في السويد فإن المعيارين الأساسيين هما التغطية (جغرافية وبالنسبة للسكان) والتوسع (الاقتصادي). كانت الجوانب المالية وجودة الخدمة والتأثير البيئي وسابقة الخبرة معايير ثانوية.

## ٢-٤-٢ أخذ رأي الجمهور

إحدى الممارسات الجيدة هي أخذ رأي الجمهور قبل وخلال عملية الترخيص كبادرة فائه كثيراً ما يكون من المفيد بالنسبة لهيئة التنظيم أن يطلب من الجمهور التعليق على الأسلوب الذي سيتم اتباعه في عملية إصدار الترخيص المقترحة وذلك قبل بديتها . إن استشارة نوى المصلحة تقوى الشعور بأن العملية تتسم بالشفافية . تسمح هذه الاستشارات لهيئة التنظيم أن تحصل بصورة مباشرة على وجهات نظر المستهلكين ومؤسسات الاتصالات القديمة والطلابين المحتملين بخصوص مبادرة الترخيص المقترحة . يسمح هذا بالتضييق الدقيق للأحكام والشروط والإجراءات المتعلقة بالترخيص وذلك لتعظيم احتمالات إجراء عملية ترخيص ناجحة.

تكون الاستشارات هامة بصفة خاصة حينما تتعلق بإصدار تفويض عام . يزود النشر المبني للشرط المقترحة للتفويض العام بفرصة رئيسية للحصول على رد فعل وملاحظات الجمهور . و بالمقابل فبالنسبة لعملية ترخيص تنافسية فعادة ما تتوافر وسائل أخرى لذوى المصلحة بأن يطلعوا عن وجهات نظرهم مثل مؤتمرات ما قبل تقديم العطاءات وتبادل وجهات النظر المكتوبة عن طريق أسئلة وإجابات . يمكن أن تكون الاستشارات بصورة رسمية أو بصورة غير رسمية . في نطاق أية مبادرة هامة خاصة بإصدار تراخيص فينصح بصفة عامة أن تقوم هيئة التنظيم بتحديد عملية استشارية رسمية وتتسم بالشفافية . أحد الأساليب الجيدة هي أن تقوم هيئة التنظيم بنشر إخطار يعلن فيه عن نيته في بدء عملية إصدار تراخيص ويطلب تعليقات على الأسلوب المقترح . يجب أن يحدد الإخطار بشيء من التفصيل الأسلوب المقترح واه مواضيع محددة مطلوب إبداء الرأي فيها . حينما لا تكون هيئة التنظيم واثقة من أفضل

فصل عملية التأهل عن عملية الاختيار  
<إعادة العطاءات المالية التي لم تفتح للمتقدمين الذين لم يستوفوا معايير التأهل  
<الفتح العلني للعطاءات المالية المغلقة من المتقدمين المتأهلين .

يمكن أن تكون عملية تتسم بالشفافية مختلفة في حالة الطلبات أو المزايدات الإلكترونية . تم مناقشة هذا أعلاه تحت التسمية "المزايدات" .

الأسلوب الأفضل لقياس الشفافية يكمن من وجهة نظر المشاركين في عملية منح التراخيص . تعتبر ممارسة جيدة من قبل هيئة التنظيم أن يقوم باتخاذ كافة الإجراءات المنطقية والمعقولة لضمان أن المشاركين في عملية الترخيص بما من ذلك الطالبيين والمرخص لهم الحاليين والمتنافسين والجمهور بصفة عامة يشعرون أن العملية عادلة.

يسود شعور في بعض الأحيان أن إجراء عملية ترخيص تتسم بالشفافية يستهلك وقتاً أطول ويكون أكثر صعوبة من البدائل الأقل شفافية . على سبيل المثال فإن عملية نشر القواعد الإجرائية ومعايير الاختيار مسبقاً قد تكون صعبة بالنسبة لكيان تنظيمي مشكل حديثاً في دولة تكون فيها الشفافية الإجرائية غير راسخة في الممارسات الحكومية.

ولكن غياب الشفافية يضعف من ثقة المستثمر في عدالة العملية للتنظيمية بالكامل وفي سوق الاتصالات نفسها . يمكن أن يؤدي نقص الشفافية إلى الإبطاء بدرجة كبيرة من عملية التحرير الاقتصادي ويقلل من فوائد الخصخصة.

## الوحدة الثانية - ترخيص خدمات الاتصالات

« رسوم إدارية لتعويض هيئة التنظيم عن التكلفة المحتملة في أداء وظائف تنظيمية أخرى مثل إصدار التراخيص لمؤسسات الاتصالات وضمان الالتزام بشروط الترخيص وحل المنازعات المتعلقة بالربط وتأسيس والإشراف على جوانب أخرى من الإطار التنظيمي وخلافه .

إنها ممارسة جيدة أن يتم التفريق بين أنواع الرسوم المحددة أصلاً . يحسن هذا من الشفافية ويسهل من تحديد أن الرسوم الإدارية المتعلقة باسترجاع التكاليف هي في الحقيقة مبنية على التكلفة . يقوى فصل رسوم الترخيص الإدارية المتعلقة بإدارة النطاق عن الرسومات الإدارية الأخرى من الشفافية ومهولة المحاسبة . يتم عادة إدارة النطاق بواسطة فرع منفصل وأحياناً وزارة أو هيئة منفصلة تماماً عن هيئة تنظيم الاتصالات.

من المصلح به بصفة عامة أن الرسوم الإدارية يجب ألا تحصل قطاع الاتصالات تكاليفاً غير ضرورية . إن أفضل وسيلة تتسم بالشفافية لتحقيق هذا الهدف هي خطة صريحة لاسترداد التكلفة . تشمل خطط استرداد التكلفة على تحديد رسوم للتراخيص مبنية على التكاليف المتوقعة أو الفعلية لهيئة التنظيم . عند تحديد هذا المستوى الشامل لاسترداد التكلفة فمن الضروري تقسيم التكلفة بين المرخص لهم أو المشاركين في السوق . يمكن أن يتم هذا التقسيم بناء على عوامل مختلفة مثل إيرادات الاتصالات أو المناطق التي يغطيها الترخيص أو نوع الخدمات . إن أكثر طرق التقسيم شيوعاً هي المبنية على عامل الإيرادات .

لنقد اقتراح المجموعة الأوروبية في يوليو ٢٠٠٢ المتعلق باستبدال توجيه عام ١٩٩٧ والخاص بالتراخيص " نقص للشفافية والرسوم العالية " للدول الأوروبية الأعضاء . وقدم الاقتراحات التالية :

الأساليب الواجب اتباعها فيمكنها أن تطلب لقرارات بشأن خيارات متعددة .

يجب إرسال الإخطارات التي هي من هذا النوع إلى جميع الأطراف المعنية بما في ذلك اللطالين المحتملين والمرخص لهم الحاليين والمستهلكين ومجموعات الصناعة الذين يهمهم هذا الموضوع . في بعض الحالات يتم عقد اجتماع عام للسماح بتبادل وجهات النظر بصورة علنية بين الأطراف المعنية . يمكن أيضاً نشر نسخ من التعليقات المكتوبة .

تزيد عملية الاستشارات التي تسبق الترخيص من احتمالات أن يكون الأسلوب المتبع من قبل هيئة التنظيم تجاه إصدار التراخيص مبنياً على تفهم جيد لكل الاعتبارات ذات الصلة . يمكن أيضاً أن تساعد الاستشارات على ضمان أنه حتى أولئك الذين قد يخلطون مع أسلوب هيئة التنظيم سوف تكون لديهم قناعة أن وجهات نظرهم قد أخذت في الاعتبار .

### ٢-٤-٣ رسوم الترخيص

في صناعة الاتصالات يستخدم التعبير " رسوم الترخيص " لوصف أشياء مختلفة . قد يعني هذا التعبير واحداً أو أكثر مما يلي :

« الرسوم المدفوعة كمكافأة أو " إيجار " لحكومة أو كيان تنظيمي مقابل الحق في تشغيل شبكة أو التزويد بخدمة أو استخدام موارد محدودة مثل نطاق لاسلكي أو أرقام .

« رسوم إدارية لهيئة التنظيم لتعويضها عن تكاليفها الخاصة بإدارة والإشراف على استخدام النطاق اللاسلكي .

١٥) يمكن فرض رسوم إدارية على المزودين بخدمات الاتصالات الإلكترونية وذلك لتمويل الكيان التنظيمي الوطني في إدارته لنظام التفويض (الترخيص) ولمنع حقوق الاستعمال . يجب أن تقتصر هذه الرسوم على تغطية للتكلفة الإدارية الفعلية لهذه الأنشطة . ولهذا الغرض يجب توليد شفافية بالنسبة لدخل ومصاريف الكيانات التنظيمية الوطنية عن طريق رفع التقارير السنوية عن المجموع الكلي للرسوم للمجموعة والمصاريف الإدارية المتوقعة . سوف يسمح هذا بالتقييم بإجراءات للتأكد من أن التكاليف الإدارية والرسوم متوازنة . يجب ألا تكون الرسوم الإدارية حاجزاً لدخول الأسواق . لهذا فإن هذه الرسوم يجب أن تُوزع بصورة تناسبية طبقاً لحجم أعمال الخدمات ذات الصلة للمشاريع المعنية محسوبة للعام المحاسبي السابق لسنة الرسوم الإدارية . يجب ألا يطلب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة سداد رسوم إدارية .

(١٦) بالإضافة إلى الرسوم الإدارية يمكن فرض رسوم استخدام لاستخدام الترددات اللاسلكية والأرقام وذلك كوسيلة لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الموارد . يجب ألا تحيق هذه الرسوم تطوير خدمات مبتكرة والتنافس في الأسواق .

## ٢-٤-٤ تحديث توازن بين اليقين والمرونة

يجب أن توازن تراخيص الاتصالات بين اليقين التنظيمي والمرونة الضرورية لمواجهة التغيرات المستقبلية في التكنولوجيا وتركيب الأسواق والسياسات الحكومية .

في العديد من الدول يتم الوصول إلى توازن بين اليقين التنظيمي والمرونة باستخدام أنوفات تنظيمية غير

الترخيص كعناصر أساسية للإطار التنظيمي . ولكن حينما يكون التنظيم غير متطور بصورة كافية فكثيراً ما يكون من الضروري تضمين تقنين شامل بدرجة كبيرة للتنظيم الأساسي في الترخيص . يكون هذا ضرورياً للتزويد باليقين المطلوب لجذب قائمين جدد وكذلك الاستثمارات الضخمة في القطاع .

يجب أن تكون شروط الترخيص مرنة بدرجة كافية للسماح بتكاملها في الإطار التنظيمي العام للقطاع مع تطوره . يجب ألا يستبعد الترخيص لمؤسسة اتصالات الإصلاح للتنظيم في المستقبل .

هناك أساليب عديدة للتزويد بهذه المرونة مثل:

« السماح لهيئة التنظيم بتعديل الترخيص من جانب واحد .

« تحديد مدد قصيرة للترخيص

« السماح بإخفاص تعديلات على الترخيص نتيجة للاتفاق المشترك بين المرخص له وهيئة التنظيم .

« السماح بتعديلات من جانب واحد بواسطة هيئة التنظيم فقط فيما يخص شروط معينة للترخيص والتي تشكل جزء من التنظيم العام للدولة شريطة أن تتم هذه التعديلات بصورة عادلة إجرائياً ومتعادلة تنافسياً .

إن الأسلوبين الأوليين لا يتسقان مع اليقين التنظيمي . فهما بصورة عامة سوف يجعلان جذب الاستثمارات والتمويل المطلوب لرخصة رئيسية مثل ترخيص خط ثابت أو ترخيص خلوي صعباً إذا لم يكن مستحيلاً .

« يجب أن تقدم هيئة التنظيم إلى طالبي الترخيص فرصة تكون جذابة مالياً لمؤسسات الاتصالات ذات الخبرة والمؤهلة . بينما لا تكون بعض فرص الترخيص في حاجة للترويج لها فإن البعض الآخر لاسيما تلك المتعلقة بأسواق ناشئة أو في مرحلة انتقالية يجب أن يتم صياغتها بعناية والتسويق لها لجذب طالبيها مؤهلين . أظهرت الخبرة أن أي استدعاء لطلبات ترخيص الاتصالات في غالبية الأحوال سوف يجذب بعض مقدمي العطاءات. ولكن الكثيرين منهم سوف لا يكونون قادرين مالياً أو تقنياً على استيفاء أهداف هيئة التنظيم لتوسيع و تحسين الخدمة.

« إن إجراءات المشتريات الحكومية بصفة عامة غير مناسبة لعملية ترخيص الاتصالات . العديد من البلدان لها إدارات للمشتريات بيروقراطية مركزيه. كثيراً ما يتم تطوير إجراءات مفصلة للمشتريات الحكومية لأسباب جيدة - للحد من الفساد. ولكن تطبيق هذه الإجراءات قد يسبب مشاكل قانونية وإدارية وتأخير وليس بشأن الأهداف الحقيقية لعملية الترخيص . على سبيل المثال عادة ما يرغب مسؤولي المشتريات الحكوميين في معرفة المواصفات التفصيلية لجميع جوانب البضائع والخدمات الجاري شرائها والفحص الدقيق والمراقبة للتركيب والأداء بعد الاختيار والتسليم . إن هذا النوع من الإدارة للتفاصيل الصغيرة غير ملائم لعملية ترخيص الاتصالات. كما سيتم مناقشته فيما يلي فإنه يجب تحديد متطلبات تاهل واضحة. ولكن عادةً ما تكون هيئة للتنظيم مهتمة بصفة عامة فقط

الأسلوب الرابع هو الأكثر جانبية في هذا الخصوص . لتطبيقه يمكن التمييز بين شروط الترخيص ذات الطبيعة التنظيمية والشروط التي يمكن أن تحل فقط بموافقة المرخص له . على سبيل المثال فإن شروط الترخيص المتعلقة باليات الخدمة الشاملة على مستوى الصناعة أو الشروط العامة للربط قد تخضع للتعديل بواسطة هيئة التنظيم. أما الشروط الأخرى ذات الطبيعة التعاقدية البحتة أو التي تكون أساسية للقيمة الاقتصادية للترخيص فإنها قد تخضع للتعديل فقط بموافقة مؤسسة الاتصالات . تتضمن هذه بصفة خاصة شروطاً مثل مدة الترخيص ورسم اكتساب الترخيص الواجب للدفع .

عندما يكون لهيئة التنظيم الحق في تعديل الشروط التنظيمية العامة للترخيص فإن هذه التعديلات يجب أن تتم بصورة تنسم بالشفافية وبطريقة متعادلة تنافسياً . يجب أن تسبق أية تعديلات للتشاور مع المرخص له والأطراف المعنية الأخرى . في بعض الحالات قد يتم ضمان الحق في التنظيم أو المراجعة .

## ٢-٤-٥ تميز الترخيص عن المشتريات الحكومية

إن عملية الترخيص لمؤسسة اتصالات يجب للتمييز بينها وبين عملية المشتريات الحكومية . في العديد من الدول حدث لبس بين هذين النوعين من العمليات مقترن أحياناً بتداعيات ضارة بعملية الترخيص .

عند الترخيص لمؤسسة اتصالات فإن هيئة التنظيم لا تشتري بضائع أو خدمات باستخدام المال العام . يتضمن الترخيص بصفة جوهرية إتاحة فرصة تجارية لمستثمرين مؤهلين يتفقون على الالتزام بشروط الترخيص . تكون هيئة التنظيم بالأمم أكثر منها مشتريّة .

تقود هذا الملاحظة إلى مقترحين هامين لعمليات الترخيص:

بالنتائج. المهم هو ما إذا كانت شروط الترخيص يتم الالتزام بها وليس كيف يتم هذا . ومن هذا المنظور فإن مواضيع مثل الخيارات للتكنولوجيا والهيكل الإداري وإستراتيجيات التسويق يجب ألا تخضع لشروط الترخيص أو معايير الاختيار

يتم التعرض لمشاكل أخرى عند محاولة تطبيق إجراءات المشتريات الحكومية القياسية على عملية الترخيص للاتصالات. الأفضل بصفة عامة الابتعاد عن هذه الإجراءات واستخدام عملية ترخيص تنافسية و تنسم بالشفافية والبساطة مبنية على إجراءات الترخيص للاتصالات المقبولة عالميا .

#### ٢-٤-٦ الامتيازات ونظام بناء - تشغيل - تحويل (نقل) (BOT) والترتيبات المشابهة

الترخيص منحة من كيان عام بالحق في تشغيل خدمة طبقا لاحكام وشروط محددة في الترخيص أو مستندات تنظيمية أخرى . ولذلك فإن إصدار وتنفيذ الترخيص يكون دائما ، ودرجة ما يخاضعاً للقانون العام أو الإداري . كما تم توضيحه أعلاه فإن التراخيص والامتيازات والأنواع الأخرى من التصاريح الحكومية لتشغيل تسهيلات وخدمات الاتصالات توجد بينها أمور مشتركة تكون أكثر من الاختلافات الموجودة بينها .

ولكن في بعض الحالات نخل مستثمرو القطاع الخاص في ترتيبات تجارية مع الحكومات أو مؤسسات الاتصالات المملوكة للحكومة والتي هي بطبيعتها أقرب لكونها مشاريع مشتركة مع الكيانات الحكومية عن كونها حقوق مستقلة لتشغيل تسهيلات للاتصالات أو للتزويد بخدمات.

قبل وصف هذه الترتيبات فإن التعبير " امتياز " يجب أن يتم مناقشته . يستخدم هذا التعبير في غالبية الدول

للإشارة لمستند يحدد اتفاقية تجارية بين حكومة والباقي أو المالك أو المشغل الخاص لمصدر من البنية التحتية العلنية ( مثل طريق يتم سداد رسوم للمرور عليه أو محطة طاقة أو شبكة اتصالات) أو مؤسسة تجارية متواجدة على ملكية عامة يتواجد حلول تعاقدية مثل التعويضات المالية في حالة خرق شروط الامتياز من خلال المحاكم المدنية أو التحكيم . يمكن للحكومات أن تقوم بالصياغة الدقيقة لشروط الامتياز لإيجاد الضمانات والحوافز الضرورية لجذب المستثمرين ولضمان حسن الأداء من قبل مالك الامتياز .

تشمل بعض التراخيص كل من خصائص تنظيمية وسمات متعلقة بالامتيازات . من المهم التمييز بين الاثنين، وسيلة جيدة لذلك هي التعامل مع خصائص وسمات الامتياز في عقد امتياز بين الحكومة المضيفة (وليس هيئة التنظيم) والمستثمر . باستخدام تعابير تمويل المشاريع تسمى هذه الاتفاقية باتفاقية مساندة حكومية .

يجب إدراك أن التعبير امتياز له معاني مختلفة في الدول المختلفة . على سبيل المثال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل المكسيك فإن التعبير "امتياز" يستخدم للإشارة إلى مستند ( على سبيل المثال امتياز Telmex) والذي هو بصفة أساسية ترخيص وليس اتفاقية تجارية ، رغم أنه موقع بواسطة كل من الحكومة وحائز الامتياز . ملحت بعض الدول ، وبصفة خاصة في آسيا ، امتيازات هي بطبيعتها اتفاقيات مشاريع مشتركة بدلا من منح تراخيص كاملة لتشغيل شبكات اتصالات بصورة مستقلة عن الحكومة .

توجد تغييرات عديدة ممكنة على فكرة " المشاريع المشتركة " بين مستثمري القطاع الخاص من جانب والحكومات أو هيئات البريد والبرق والهاتف (PTT) من جانب آخر . وتشمل هذه بناء - تشغيل - تحويل (BOT)



الخاص في تشغيل الاتصالات دون الإخلال بالقوانين و  
السياسات التي تمنع القطاع الخاص من تملك مؤسسات  
الاتصالات.

ولكن التجارب في لبنان وإندونيسيا وغيرها تقترح أن  
هذه النماذج ليست قابلة للاستمرارية على المدى الطويل.  
يفسّد المستثمرون في أنظمة بناء - تشغيل - تحويل  
(BOT) للأمان على المدى الطويل وحقوق راس المال  
المتوفرة بالنسبة للمرخص له . و لذلك فإنهم يركزون  
على تعظيم الربحية على المدى القصير على حساب  
تطوير الشبكة أو الخدمة على المدى الطويل . لما أن  
ينتهي عقد بناء - تشغيل - تحويل (BOT) مما ينتج  
عنه انسحاب المستثمر الخاص و إما أن يلزم تحويله إلى  
ترخيص حقيقي ، إذا انسحب المستثمر فإن مؤسسة  
الاتصالات قد تكون قادرة على أن تستمر في التوسع و  
إدارة الخدمة بمفردها أو قد لا تستطيع ذلك . إذ تم  
تحويل الامتياز إلى ترخيص فإن أسئلة هامة قد تثار  
بخصوص عدالة وشفافية عملية الترخيص.

## ٢-٤-٧ مناطق الخدمة

إن تعريف مناطق الخدمة الجغرافية التي سوف يغطيها  
ترخيص جديد تمثل تحديات فريدة من نوعها . تم  
استخدام أساليب مختلفة في الدول المختلفة . في بعض  
الحالات تم إصدار تراخيص وطنية بينما تم في حالات  
أخرى التمييز بين الأقاليم أو بين المناطق القروية  
والمدين . في بعض الحالات تم منح تراخيص وطنية  
بالتوازي مع تراخيص إقليمية تنافسها لنفس الخدمة .

و بناء - تحويل - تشغيل (BTO) و بناء - تشغيل -  
تملك (BOO) والعديد من البدائل المحدودة فقط بخيال  
محامين تمويل المشاريع ورجال البنوك . فيما يلي بعض  
أمثلة للدول التي تم فيها تطبيق هذه الاتفاقيات .

« بناء - تحويل - تشغيل (BTO) : تايلاند  
والفلبين.

« بناء - تشغيل - تحويل (BOT) : لبنان والهند  
وإندونيسيا (أساليب التشغيل المشترك) أو (KSO)

« بناء - تشغيل - تملك (BOO) : ماليزيا  
وجزرسولومون

وبصفة عامة فإن هذه جميعا تمثل هياكل تمويل للمشاريع  
الغرض منها جذب الاستثمارات والخبرة في الإدارة  
المطلوبين لتطوير البنية التحتية للاتصالات . يشمل أحد  
التغييرات على هذه الهياكل عقود حيث لا يقوم المستثمر  
ببناء أو امتلاك أية تسهيلات ولكن يقوم بالمشاركة في  
الإيرادات من مؤسسة اتصالات مملوكة للدولة مقابل  
التزويد بالتمويل أو الإدارة أو كلاهما تم الدخول في  
عقود تمويل من هذا النوع في الصين وإندونيسيا . أحد  
أمثلة عقد الإدارة مع المشاركة في الإيرادات هو "عقد  
التعاون التجاري" الفيتنامي.

لاقت غالبية أنواع الهياكل التي تمت مناقشتها في هذا  
القسم نجاحاً مبدئياً في الترويج لتوسيع لشبكات . كان  
هذا جزئياً نتيجة لأن هذه الهياكل لم توصف بأنها  
تراخيص خاصة لمؤسسات اتصالات ولكن بأنها عقود  
يقوم تبعاً لها مقاولون من القطاع الخاص ببناء وتشغيل  
خدمات اتصالات "مملوكة" للدولة أو مؤسسة اتصالات  
مملوكة للدولة . سمح هذا للترتيب بمشاركة القطاع

الكولومبية إلى شركات ( Regional Bell Operating Companies ) الأمريكية . كثيرا ما يكون سبب هذه التحركات هو اقتصاديات الوفرة . قد ترغب هيئات التنظيم في تذكر هذا والقيام بالترخيص لعدة مؤسسات اتصالات وطنية متنافسة منذ البداية بدلاً من عدد كبير جداً من مؤسسات الاتصالات الإقليمية الأضعف مالياً . سوف تكون النتيجة هي تكاليف أقل للصفقات التجارية بالنسبة للقطاع و إنقطاعات أقل نتيجة لتكامل أنظمة التشغيل المختلفة .

« سوف يسمح بالترخيص لمؤسسات الاتصالات بتقديم الخدمة في مناطق أكبر بتحويل الدعم من المناطق الأكثر ربحية إلى المناطق الأقل ربحية . قد يستخدم هذا الأسلوب لمد الخدمة إلى المناطق الأقل ربحية . لكنه قد يؤدي إلى سلوك قمع للمنافسة حيث تحتفظ مؤسسة اتصالات قديمة بالحق في تقديم الخدمة في أسواق المدن ذات الربحية الأعلى وكذلك في الأسواق الريفية الأقل ربحية بينما يسمح للقادمين الجدد بتقديم الخدمة في الأسواق الريفية فقط . يتم مناقشة مشاكل تحويل الدعم القائم للمنافسة بالتفصيل في الوحدة ٥ .

« تتوافق للترخيص الوطنية ومناطق الخدمة الكبيرة مع مصالح المستهلكين في الحصول على خدمة متكاملة من مزود واحد بالخدمة . يكون هذا حقيقةً بصفة خاصة حينما تتواجد حواجز تقنية أو غيرها معوقة للربط أو التجوال الفعال .

لا يوجد أسلوب مناسب واحد لتحديد مناطق الخدمة . لكن يتوقع أن تكون بعض الأساليب أقل نجاحاً من الأساليب الأخرى . أحد الأساليب التي لاقت نجاحاً محدوداً في عدد من الدول هي الاحتفاظ بأسواق المدن المربحة لهيئة البريد والبرق والهاتف ( PTT ) المملوكة للدولة ودعوة مؤسسات اتصالات القطاع الخاص لتقديم الخدمة فقط في المناطق الريفية الأقل قابلية للاستمرارية والنجاح المالي في بعض الحالات استخدم فشل مؤسسات اتصالات القطاع لخاص في تحقيق أداء جيد في هذه المناطق كذريعة لمحاولة الإقناع بالتوقف عن المزيد من التحرير الاقتصادي . النقاط التالية مفيدة عند اختيار مناطق الخدمة المرخص بها :

« يجب أن يكون عامل القابلية للاستمرار والنجاح عامل رئيسي . إذا تم للترخيص بمناطق ريفية أو ذات تكلفة عالية لا تتوافر فيها القابلية للاستمرار والنجاح المالي فيجب تكوين صندوق للخدمة الشاملة أو آلية مشابهة . إن أسلوباً مفضلاً في مثل هذه الحالات هو اختيار مرخص له من بين الطالبين المتنافسين بناء على أقل دعم مطلوب . يتم في الوحدة ٦ مناقشة آليات تمويل الخدمة الشاملة وأساليب قياس القابلية للاستمرارية من الجانب المالي .

« أظهرت التجربة أن المرخص لهم الإقليميين كثيراً ما يندمجون مع أو يتم الاستحواذ عليهم من قبل مرخص لهم إقليميين آخرين وذلك لخدمة أقاليم أكبر أو تكوين مؤسسات وطنية . تتراوح الأمثلة بين مؤسسات الاتصالات الخلوية

## ٢-٤-٨ معايير التأهل

من المهم التمييز بين المعايير المتعلقة بتأهل الطالب للمشاركة في عملية منح التراخيص ومعايير اختيار مرخص له من بين الطالبين المؤهلين .

في حالة التفويض العام تكون معايير التأهل فقط هي ذات الصلة حيث لا يتم أي اختيار . يتم عادة في حالة عملية اختيار لترخيص فردي تطوير كل من معيار للتأهل ومعايير الاختيار . ينصح بصفة عامة بالقول بعملية الترخيص على مرحلتين على الأقل . يتم أولاً إكمال مرحلة التأهل . يشارك الطالبون المتأهلون فقط في الطور الثاني - عملية اختيار المرخص له .

معايير التأهل هي حد أدنى من المتطلبات للمشاركة في عملية الاختيار . تكون معايير التأهل بصفة عامة قاصرة على ضمان أن الطالبين لديهم الموارد المالية والتقنية والخبرة للتشغيل بنجاح للخدمة المرخص بها .

تضع بعض الدول قيوداً على ملكية الأجانب والتي تحدد حداً أدنى من الملكية الوطنية لمؤسسات الاتصالات المرخص لها . القيود الموضوعية على ملكية الأجانب هي بصفة عامة مخالفة لروح اتفاقيات التجارة الأجنبية حتى وإن لم تكن مخالفة لنصوصها بما في ذلك الجائس (GATS) . ولكن العديد من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد سجلت استثناءات تسمح لهم بأن يستمروا في تطبيق قيود على الملكية الأجنبية . يرجح أن يتم مرور الوقت استبعاد هذه القيود تدريجياً . إن أهمية تحديد متطلبات تأهل دقيقة وواضحة يرتبط بمستوى المنافسة في الخدمة المعنية . في حالة المرخص

لهم الفرديين الذين سوف يتمتعون باحتكار أو حقوق حصرية أخرى فائدة في غاية الأهمية التأكد من أن مؤسسة الاتصالات المرخص لها قادرة مالياً وتقنياً على الوفاء بالالتزامات للتخصيص وإلا فإن المرخص له قد يفشل في استيفاء شروط هامة للتخصيص مثل تلك الشروط الخاصة بالتوسع في الشبكة وتغطية الخدمة والجودة . إن عملية الإنفاذ والالتزام بشروط الترخيص أو إلغاء الترخيص وإعادة عرضه في حالة العجز أو التفسير تستهلك الوقت ومكلفة وتسبب أضراراً للمستهلكين . في حالة للخدمات التنافسية فإن المنافسة سوف تقوم بصفة عامة بضبط السوق . إذا كانت الأسواق تنافسية بدرجة كافية فإن المستهلكين سوف ينتقلون من مؤسسة اتصالات تفضل في تقديم خدمة مناسبة إلى مؤسسة اتصالات أخرى تقوم بتقديم تلك الخدمة بصورة مناسبة . وبذلك فإن عملية التأهل تكون أقل أهمية ولكن أظهرت التجربة الحديثة الخاصة بمزادات النطاق أنه حتى في الأسواق التنافسية نسبياً مثل خدمات الاتصالات المحمولة في البرازيل والولايات المتحدة فإنه من المهم تحديد حد أدنى من متطلبات التأهل . سوف تضمن هذه المتطلبات أن النطاق شديد الأهمية والموارد النادرة الأخرى سوف تمنح للطالبين الذين يكونون قادرين مالياً وتقنياً على تزويد الجمهور بالخدمة باستخدام هذه الموارد .

تشتمل بعض عمليات الترخيص على أكثر من مرحلة خاصة بالتأهل . عند إصدار ترخيص فردي كبير فعادة ما يتم تأهل مبدئي . يحد هذا من عدد الطالبين الذي يمكنهم المشاركة في عملية التأهل النهائية . يكون هذا مبرراً ، على سبيل المثال ، عندما يتم تحمل تكاليف عالية

جدول ٢-٣ - معايير التأهل الممكنة		
نوع الترخيص	معايير التخصيص ( التوزيع ) الممكنة	المبرر
شبكة ثابتة تنافسية جديدة أولي (خدمة محلية أو دولية)	< الطالب ليس مرخصاً له حالياً لتقديم خدمة تنافسية و ليس مرتبطاً مع مؤسسة اتصالات قديمة < الطالب له حد أدنى من الخطوط الثابتة في الخدمة في دول / أسواق أخرى (هيئة بريد و برق وهاتف كشريك ) < خبرة ذات صلة في أسواق مشابهة ( مباشرة أو عن طريق عقد ) . < خطاب للفترة المالية من بنك معترف به . < خطة تجارية بما في ذلك بيانات مالية صوريه وخطة تسويقية . < خطة تقنية تشمل على تفاصيل التخطيط للمشبكة والانتشار والاختبارات التقنية	< سوف لا يتواجد تنافس فعال بين الكيانات التي بينها روابط < أن تستطيع سوي مؤسسات الاتصالات ذلك الخبرة التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها مناهل في بدء تشغيل خط خدمة ثابتة . < تزييد الخبرة والصلات في الأسواق المحلية من احتمالات نجاح بدء التشغيل < دليل على توفر القدرة المالية < دليل على توفر القدرة المالية للاستمرار وترجيح نجاح المشروع . العيب أن تجهيز الخطة مكلف . < يمكن أن تدر من خطة تجارية وخطة تقنية على وجود خطط مفصلة وقابلة للاستمرارية لتقديم الخدمة وخبرة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى المحلية
خدمة خلوية تنافسية (للقادم الأول الجديد في سوق ناشئة)	< شبيهه ولكن أقل صرامة من الوضع أعلاه < سوف تتحقق أهداف اقتصادية هامة وأهداف هامة خاصة بتطوير القطاع نتيجة لبدء تشغيل ناجح . < سوف يتم تخصيص النطاق القيم والذات لمؤسسة اتصالات مختارة بصورة حصرية	< يقل تولد المنافسة (ولكنه لا يلغي ) التكلفة العامة للشغل < سوف تتحقق أهداف اقتصادية هامة وأهداف هامة خاصة بتطوير القطاع نتيجة لبدء تشغيل ناجح . < سوف يتم تخصيص النطاق القيم والذات لمؤسسة اتصالات مختارة بصورة حصرية
خدمة بث بيانات في سوق شديدة التنافسية	< لا شيء < لا تتولد موارد نادرة < تجعل المنافسة المتولدة نجاح أو فشل مؤسسة الاتصالات هذه نسبياً غير شديد الأهمية .	< أفضل أسلوب هو التفويض العام . < لا تتولد موارد نادرة < تجعل المنافسة المتولدة نجاح أو فشل مؤسسة الاتصالات هذه نسبياً غير شديد الأهمية .
خدمات لاسلكية واسعة النطاق في سوق عالمي التنافسية	< خطاب مقترحة مالية < دليل على الخبرة في التشغيل للنجاح لأنشطة تجارية مشابهة في أي سوق .	< النطاق مورد نادر وفهم . لهيئة التنظيم دور هام يلعبه به لضمان الاستعداد فعال وتفايدي التخزين .

جدول ٢-٤ : معايير الاختيار الممكنة (تابع)

معايير الاختيار	للمزايا	للعيوب
التقييم النسبي - يعتمد على التقييم والمقارنة الذاتية بواسطة هيئة التنظيم للطلاب بناء على قائمة من المعايير النوعية و / أو الكمية	<p>« أعلى مرونة وحرية تصرف لاختيار الطلاب الأكثر جاذبية</p> <p>« يسمح للطلاب أن يركزوا على العوامل التي يعتقدون أنها هامة وأن يقتعوا هيئة التنظيم وفقاً لذلك .</p>	<p>« لا يتسم بالشفافية</p> <p>« عرضة لاتهامات بالمحاباة أو الفساد من قبل مقدمي الطعوات الخاسرين والتي يصعب تحضها و تؤدي إلى الأضرار بالمصداقية للتنظيمية</p> <p>« خطر حدوث لبس بين مقدمي الطعوات الذين قد لا يفهمون بوضوح الأولويات للتنظيمية</p>
مزايا مطلق - الاختيار من بين مقدمي الطعوات المتأهلين بناء على أعلى عطاء مالي مقدم	<p>« أعلى شفافية</p> <p>« فاعلية السوق - يتم منح الترخيص إلى مقدم العطاء الذي يقدر للتخصيص أعلى تقدير</p> <p>« سوف يكون لمقدم أعلى عطاء حافز لتوسيع الخدمات بسرعة لاسترداد قيمة عطاؤه</p> <p>« مناسب للتخصيص في أسواق تنافسية.</p>	<p>« قد يحول مداد لرموم الموارد المالية من التوريد بالخدمة إلى مداد رسوم المزايا (إيرادات حكومية)</p> <p>« يشجع الطلاب على أن يتقلوا إلى أقصى درجة من الموارد المخصصة لأولويات أخرى هامة (مثل التوسع والتنظية وخلافه )</p>
مزايا مطلق - يكون الاختيار مبنياً على معايير كمية بخلاف السبولة تتعلق بالخدمة ( أي الوقت المطلوب لتحقيق الانتشار المستهدف والائتمات الخاصة بالحد الأقصى للأسعار للمستهلكين ) .	<p>« كما هو أعلاه.</p> <p>« يمكن أن تركز هيئة التنظيم موارد مقدم العطاء على تطوير للخدمة أو أولويات أخرى وليس الإيرادات الحكومية .</p>	<p>« يشجع الطلاب على التنازل إلى أقصى درجة من الموارد المخصصة لأولويات ليست معايير للاختيار إلا إذا كانت ذات فائدة تجارية.</p>
صفة موزونة مجمعة من المزايا / الاختيار المقارن	<p>« حل وسط له العديد من مزايا كل من المزايا والاختيار المقارن .</p> <p>« يتم منح الطلاب نقاط بناء على معايير الاختيار</p>	<p>« يصعب للتوصل إلى صيغة جيدة تقارن " التفاح بالتفاح "</p> <p>« الحل الوسيط له عيوب كل من الاختيار المقارن والمزايا</p> <p>« يتسم بالشفافية أقل من المزايا المطلقة</p>

ضرورية لجميع التراخيص الخاصة بخدمات شبكات الهاتف العامة (PSTN) . في العديد من الدول تكون بعض المواضيع الموجودة في الجدول تغطيتها بالفعل القوانين أو للتنظيمات أو السياسات العامة . تشمل أمثلة ذلك للتنظيمات العامة الخاصة بالخدمة الشاملة أو رسوم التراخيص أو قانون المنافسة أو قواعد عامة خاصة بالممارسات و الإجراءات التي تحكم إخطار المرخص له بالمعلومات أو إنهاء أو تجديد الترخيص، لا يهم بصفة عامه ما هو المستند القانوني المستخدم لتنظيم هذه المواضيع شريطة أن تكون الأحكام القانونية مصاغة بصورة واضحة وقابلة للتنفيذ طبقاً للقانون المحلي .

يبين الجدول ٢-٥ مثال على محتويات ترخيص شامل بدرجة كبيرة . هذا الترخيص مبني على محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامه في اقتصاد ناشئ بدون إطار تنظيمي متطور . تم اختيار هذا النوع من التراخيص كمثال لأنه شامل بدرجة كبيرة . كما أنه يغطي للعديد من المواضيع التي كثيراً ما يتم التعامل معها في تراخيص خدمات أخرى مثل خدمات التليفون المحمول، إلا أن تراخيص هذه الخدمات الأخرى يمكن عادة أن تكون لدرجة كبيرة أقل شمولاً، سوف تكون شروط إضافية ومختلفة مطلوبة في تراخيص خدمات معينة . سوف لا تكون جميع الأمور التي يشتمل عليها الجدول ٢-٥

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN ( مثال لاقتصاد ناشئ )	
المحتوي	الملاحظات
<b>أسم ١- خلفية الموضوع وتحديد الأطراف</b>	
الحجرات	«تتروى بخلفية الموضوع والقوانين الحاكمة وظروف الترخيص وخلافه «هامة للأجيال القادمة وللحاكم والحكومة التي تصدر الترخيص
تسمية الأطراف	«ضمن أن الكيان المرخص له يمتلك مقومات قانونية ومالية
تعريفات	«ضرورة لتوضيح شروط الترخيص «يجب أن يكرر للتعريفات ذات الصلة المأخوذة من القوانين أو للتعليمات وخلافه حيث أنها قد تتغير
<b>أسم ٢- منح الترخيص</b>	
وصف نطاق الترخيص : الخدمات والتسهيلات وترخيص للنطاق	«قد تختلف الأساليب ( على سبيل المثال لترخيص للتسهيلات أو الخدمات ) «كثيراً ما يتم ترخيص للنطاق بصورة منفصلة - أرجع إلى 'ترخيص منفصل' «أحياناً يكون من المفيد تحديد الإستثناءات- أي ما هي الأشياء الغير مخولة للمرخص له «تحديد الخدمات التي لا يمكن للمرخص له تقديمها( على سبيل المثال لتطبيق سياسة تنافسية )
الحقوق الحصرية	«محددة بدقة بما في ذلك الحدود الزمنية واحتمالات مد هذه الحدود الزمنية وأية شروط مسبقة للمد
مدة الترخيص	«مدة الترخيص وشروط التجديد إذا كان للتجديد ممكناً «يشتمل على تاريخ سريان الترخيص
<b>أسم ٣ - رسوم للترخيص</b>	
رسم تملك الترخيص	«عادة يكون مبنياً على عطاء تنافسي أو محدد مسبقاً «رسم يدفع لمرة واحدة «قد يكون قابلاً للسداد على دفعات مع وجود عقوبة الإنهاء
رسم استخدام للترخيص	«رسم دوري ( عادة سنوياً ) «كثيراً ما يكون للعرض مدة استرداد للتكاليف الإدارية للتطبيق «يجب ألا يزيد الرسم عن التكلفة الإدارية الممكنة «يجب أن يكون تعبيراً غير متحيز للرسم عن الصناعة
رسوم النطاق	«يتم عادة النص عليها في ترخيص النطاق «لاسترداد تكلفة إدارة للنطاق «أحياناً تكون الرسوم أعلى ( إذا لم تتوفر رسوم استهلاك )

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN ( مثال لاقتصاد ناشئ )

المحتوي	الملاحظات
<b>قسم ٤ - الشروط العامة للترخيص</b>	
الطلب	« يتضمن المتطلبات الرئيسية و الأمور المتعلقة بالصالح العام التي تنطبق على جميع أو غالبية ترخيص خدمات الاتصالات »
الأهلية	« تسرد متطلبات التأهل للحصول على ترخيص ( إذا توجبمت متطلبات ) »
قواعد الملكية وللتحكم	« تسرد أية قيود على الملكية و التحكم للمرخص له ( على سبيل المثال الملكية المشتركة مع المنافسين الرئيسيين وقيود الملكية للأجانب ) »
التسهيلات والأجهزة	« قواعد خاصة بالأجهزة التي يمكن استخدامها ( على سبيل المثال قواعد الموافقة على النوع ) »
الدفاتر والسجلات والتقارير	« أية قواعد مطبقة (على سبيل المثال التحقق من الأسعار أو تنظيم خاص بحد أقصى للإيرادات ) . « تحديد متطلبات الإخطار وقواعد تزويد هيئة التنظيم بالمعلومات . »
التعاون مع هيئة التنظيم	« الالتزامات المحددة المتعلقة بإتاحة المعلومات أو المباني والمرافق لهيئة التنظيم وللتعاون مع هيئة التنظيم لأغراض تنظيمية محددة »
التعاون مع السلطات الحكومية الأخرى	« تحديد الالتزامات المتعلقة بالتعاون مع السلطات الأخرى (على سبيل المثال قوات الشرطة وقوات الأمن الوطني فيما يتعلق بالتصنيد على الاتصالات وحماية البيئة وقواعد الصحة والسلامة إذا لم يغطيها القانون العام ) »
إتاحة حق المرور والممتلكات العامة الأخرى	« حقوق مؤسسة الاتصالات في الوصول إلي الشوارع والأرصفة ومخصصات الطرق والممتلكات العامة الأخرى وحق المرور لأغراض الإنشاء والتشغيل والصيانة للتسهيلات « ذكر التفويض القانوني لأي من هذه الحقوق « تضمين قواعد الإتاحة إذا لم تكن مذكورة في مكان آخر (على سبيل المثال السداد إذا كان ذلك مطلوباً والسلامة والراحة العامة والنواحي الجمالية والالتزام بالقانون ولجب للتطبيق ) »
إتاحة الممتلكات الخاصة	« أية حقوق خاصة بإتاحة ممتلكات خاصة لمؤسسة الاتصالات (على سبيل المثال حق مرور الكابلات أو طرق الميكروويف ) بما في ذلك حقوق نزع الملكية للصالح العام إذا انطبق ذلك . « سرد التفويض القانوني لأية من هذه الحقوق . »
<b>قسم ٥ - شروط محددة للترخيص</b>	
استخدام النطاق التلاسكي	« كثيراً ما يتم التعامل معه في ترخيص نطاق منفصل « يشتمل على قواعد الاستخدام للفعال للنطاق »
توزيع الأرقام	« تخصيص الأرقام إذا انطبق ذلك « الإشارة إلى خطة وطنية لتوزيع الأرقام إذا انطبق ذلك . »



الوحدة الثانية - ترخيص خدمات الاتصالات

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص امتثل شبكة هواتف عملة PSTN ( مثال لاقتصاد ناشئ )	
المحتوي	الملاحظات
الدليل والخدمات الطارئة	« الحقوق والالتزامات الخاصة بترتيبات قابلية نقل الأرقام . « التزامات بالتزويد بهذه الخدمات وللتعاون مع مؤسسات الاتصالات الأخرى في التزويد بها بصورة مشتركة . انظر الوحدة ٦ - للخدمة الشاملة .
الإتاحة للشاملة و/أو التزامات للخدمة الشاملة	« التزامات محددة (عادة ينص عليها في الملحق بما في ذلك الخرائط وعدد الخطوط المتاحة وخلافه) « انظر الوحدة ٦
انتشار الشبكة و/أو التزامات تغطية للخدمة	« التزامات محددة ( عادة ينص عليها في الملحق بما في ذلك مؤشرات ومعايير محددة يجب الوفاء بها في تواريخ محددة وإجراءات الإخطار وخلافه ) . « يمكن تغطيتها أو تكملتها في مستندات تنظيمية أخرى
ضمان القيام بالالتزامات الترخيص	« تفاصيل مرجعية خاصة بكفالة الأداء أو طريقة أخرى مستخدمة لضمان القيام بالالتزامات الترخيص . « يمكن إلحاق مستندات للكفالة أو لضمان بالترخيص
قسم ٦ - العلاقات مع العملاء	
أحكام وشروط الخدمة	« عادة يتم سرد الأحكام والشروط في مستندات تنظيمية « قد تحتوي على محتويات إلزامية متعلقة بعقدو العملاء . « قد تحتوي على أحكام " حقوق المستهلكين "
شكاوى العملاء	« قواعد للتعامل مع تسجيل الشكاوى « قد يتم سردها في المستندات التنظيمية .
حماية المستهلكين	« يمكن أن تتواجد الأحكام في مستندات تنظيمية أو عقود العملاء التي تم الموافقة عليها ( لكي يتم إخطار العملاء ) « تشمل حماية السرية « كثيراً ما تطبع القواعد في أدلة الهواتف .
تنظيمات الأسعار	« عادة ما يتم تحديد أنظمة تنظيميات الأسعار (التعريفات) ( على سبيل المثال الحد الأقصى للأسعار ) « تحدد الخدمات التي تطبق عليها أنظمة الأسعار « كثيراً ما يتم تحديد فترات المراجعة وقواعد المراجعة « أساسية لاستمرارية الترخيص ماليا « تتواجد التفاصيل في الملحق أو المستندات التنظيمية المرجعية . « انظر الوحدة ٤ - تنظيمات الأسعار
فرض المنازعات	« طريقة لفض المنازعات الخاصة باستخدام الترخيص

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN ( مثال لاقتصاد ناشئ )

المحتوي	الملاحظات
قسم ٧ - العلاقة مع مؤسسات الاتصالات الأخرى :	
الربط	<ul style="list-style-type: none"> <li>« لنظر الوحدة ٣</li> <li>« يشمل حقوق والتزامات الربط</li> </ul>
ممارسات قمع المنافسة	<ul style="list-style-type: none"> <li>« لنظر الوحدة ٥</li> <li>« يتضمن حلول وجراءات إذا لم يتم تحديدها في مواضع أخرى .</li> </ul>
إتاحة للتسهيلات المشتركة (الطلب وكافلات)	<ul style="list-style-type: none"> <li>« لحقوق والالتزامات فيما يخص للمواقع المشتركة و إتاحة الأقطاب والأبراج والكوابل وخلافه</li> <li>« لنظر الوحدة ٣</li> </ul>
إعادة تبيع	<ul style="list-style-type: none"> <li>« لحقوق والالتزامات فيما يخص إعادة البيع بواسطة المرخص له وبواسطة المزودين بالخدمة للآخرين (على سبيل المثال بالنسبة للتليفونات التي تعمل بالعملة وخدمات الإنترنت وخدمات القيمة المضافة وإعادة البيع البسيط ) .</li> </ul>
فض المنازعات	<ul style="list-style-type: none"> <li>« طريقة لفض المنازعات مع المرخص لهم الآخرين على سبيل المثال فيما يخص الربط (نظر الوحدة ٣)</li> </ul>
قسم ٨ - التعديل والتجديد والإنهاء	
التعديل بواسطة هيئة التنظيم	<ul style="list-style-type: none"> <li>« لنظر القسم ٢-٤-٤</li> <li>« للتعديلات التي تتم من طرف واحدة يجب أن تطبق فقط على مواضيع تنظيمية محددة وليس على الشروط التجارية الأساسية للترخيص .</li> <li>« ضمانات إجرائية</li> <li>« يجب الاحتفاظ بالحياد للتنافسي</li> </ul>
التعديل عن طريق الاتفاق المشترك	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يزود باليقين عدد الحاجة إليه .</li> <li>« عادة تخضع الشروط التجارية الأساسية للتعديل فقط بالاتفاق بين المرخص له و هيئة التنظيم .</li> <li>« يجب الاحتفاظ بالحياد للتنافسي .</li> </ul>
الالتزم	<ul style="list-style-type: none"> <li>« تحديد الجزاءات والعقوبات نتيجة الفشل في الالتزام بشروط الترخيص المختلفة (على سبيل المثال الغرامات ومصادرة كفاءة حسن الأداء والإلغاء )</li> </ul>
للتجديد	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يشمل حقوق التجديد (على سبيل المثال إذا تم تحقيق أهداف أداء معينة)</li> </ul>
الإنهاء لأسباب	<ul style="list-style-type: none"> <li>« قد يشمل الإنهاء أو الإلغاء و/أو التعليق</li> <li>« الأسباب ( عادة فقط مخالفات أساسية لم يتم حلها ) .</li> <li>« الإجراءات ( تشمل الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية )</li> <li>« يشمل عقوبات كل ( على سبيل المثال غرامات ) لا تعيق الخدمة .</li> </ul>

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN ( مثال لاقتصاد ناشئ )	
المحتوي	الملاحظات
الإنهاء في حالة عدم التجديد	« توضيح الحقوق الباقية للمرخص له وحقوق الملكية والتعامل مع الأصول والتأثيرات الأخرى لعدم التجديد .
القسم ٩ - علم	
القوة القاهرة	« مبررات الأداء في حالة أنواع محددة من الأحداث خارجة عن تحكم المرخص له
نقل الملكية	« كثيراً ما لا يسمح بنقل الملكية (على الأقل بدون الحصول على موافقة ) « قواعد وفوائد على نقل ملكية للترخيص
أحكام انتقالية	« قواعد وجدول الوصول إلى مرحلة الالتزام الكامل بالترخيص (هام بالنسبة لترخيص شبكات البريد والبرق والتلفون أو مؤسسات الاتصالات القديمة الأخرى ).



## الوحدة الثالثة

الربط بين الشبكات



## الوحدة الثالثة : الربط بين الشبكات

١-٣	مبادئ الربط بين الشبكات	١-٣
١-٣	أهمية الربط بين الشبكات	١-١-٣
٢-٣	مجال اتصال الربط بين الشبكات	٢-١-٣
٣-٣	اتصال الربط بين الشبكات	٣-١-٣
٤-٣	القواعد الإقليمية للربط بين الشبكات	٤-١-٣
٦-٣	أوضاع متعددة الجوانب للربط بين الشبكات	٥-١-٣
٧-٣	مبادئ الربط بين الشبكات	٦-١-٣
١٣-٣	محتويات اتفاقيات الربط بين الشبكات	٧-١-٣
٢٢-٣	إجراءات الربط بين الشبكات	٢-٣
٢٢-٣	وضع ترتيبات الربط بين الشبكات	١-٢-٣
٢٢-٣	التفاوض بشأن ترتيبات الربط بين الشبكات	٢-٢-٣
٢٣-٣	دور الهيئة التنظيمية في مفاوضات الربط بين الشبكات	٣-٢-٣
٢٧-٣	حل النزاع	٤-٢-٣
٢٩-٣	التوجيه التنظيمي المسبق	٥-٢-٣
٣١-٣	الشروط المالية للربط بين الشبكات	٣-٣
٣١-٣	رسوم الربط بين الشبكات	١-٣-٣
٣١-٣	طرق تحديد رسوم الربط	٢-٣-٣
٣٥-٣	تطبيقات على طرق ومناهج مختلفة	٣-٣-٣
٣٨-٣	تكاليف محددة للربط بين الشبكات	٤-٣-٣
٤٠-٣	شكل الرسوم المفروضة على الربط بين الشبكات	٥-٣-٣
٤٣-٣	رسوم الربط بين شبكات الإنترنت	٦-٣-٣
٤٧-٣	الربط مع شبكات المحمول	٧-٣-٣
٥٠-٣	شروط فنية وتشغيلية	٤-٣
٥٠-٣	توفير للمعلومات من قبل مؤسسات للتشغيل لتقديم	١-٤-٣
٥٢-٣	معالجة بيانات المناس	٢-٤-٣
٥٤-٣	معالجة بيانات العميل	٣-٤-٣
٥٥-٣	نقاط الربط بين الشبكات	٤-٤-٣
٥٦-٣	إتاحة مكونات الشبكة بصورة مفصلة	٥-٤-٣
٦١-٣	فصل الحلقة للمطية	٦-٤-٣
٦٩-٣	المشاركة في اللجنة الفنية وفي التنظيم	٧-٤-٣
٧١-٣	الدخول للمكان	٨-٤-٣
٧٥-٣	جودة الخدمة المقدمة لمؤسسات لتشغيل العاملة في مجال الربط	٩-٤-٣
٧٨-٣	لوعية الخدمات المترابطة	١٠-٤-٣

فهرس الاطارات والأشكال والجدول

## الإطارات

١-٣	إطار	بعض القضايا الهامة في مجال الربط بين الشبكات
٢-٣	إطار	قواعد الربط بين الشبكات وفق ما جاء في الوثيقة المرجعية لتواعد منظمة التجارة العالمية (WTO)
٣-٣	إطار	ملخص للمبادئ المقبولة على نطاق واسع في مجال الربط بين الشبكات
٤-٣	إطار	مبادئ ليهيكل مسعرة فعالة في مجال الربط بين الشبكات
٥-٣	إطار	أمثلة لنقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية
٦-٣	إطار	التبادل الإزاعي للمكالمات المحلية في المملكة المتحدة
٧-٣	إطار	بعض المكونات والخدمات المنفصلة والمملكة على الشبكة

### الأنشكال

٦٣	٣	الفصل الكامل - الحلقة المحلية	شكل ١-٣
٦٤	٣	الفصل الكامل - حلقتان محليتان	شكل ٢-٣
٦٥	٣	الاستخدام المشترك للحلقة الحسابية باستخدام أداة الفصل	شكل ٣-٣
٦٧	٣	تأخذه للدخول إلى مجرى البيانات ذو السرعة العالية	شكل ٤-٣

## الجد اول

١٣-٢	محتويات اتفاقية نموذجية للربط بين الشبكات
٢٩ ٣	طرق حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات
٣١ ٣	الطرق الأساسية لتحديد رسوم الربط بين الشبكات
٦٠ ٣	مزايا وعيوب للفصل بين مكونات الشبكة
٦٧ ٣	الحجج للمزيد والمعاداة لفصل الحلقة المحلية
٧٢ ٣	خطوات الدفع بمشاركة البنية التحتية وتنظيمها
٧٧ ٣	بعض القياسات الهامة لخدمة في مجال الربط بين الشبكات



## الربط بين الشبكات

٣-١ مبادئ الربط بين الشبكات

٣-١-١ أهمية الربط بين الشبكات :

كان الربط بين شبكات الاتصال من الأمور الهامة على مدار قرن مضى ، ولكن لم تكن تلك الأهمية تزيد مطلقاً عنها في الوقت الحاضر . وفي الأصل فإن مؤسسات التشغيل مثل PTT وشركة "BELL" في أمريكا الشمالية قد تواصلوا بيناً مع مؤسسات تشغيل أخرى قريبة ، غير أن تلك المؤسسات قد لحقت باحتكاراتها لكافة الشبكات والمعدات في المناطق الجغرافية التي تقدم فيها خدماتها وقد ظهرت أنواع أخرى من الربط بين الشبكات وذلك لفترة تمتد إلى العشرات من السنين .

وبحلول أحوال المبيعات من هذا القرن بدأ العملاء في الربط بين عدد متزايد من المعدات للطرفية وتجهيزات الشبكات الخاصة مع مؤسسات التشغيل القديمة . ومع تحرر أسواق الاتصالات خلال العقود القليلة الأخيرة تم وضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات ، وهذه أصبحت مدخلاً لعمليات تتعلق بمدى واسع من الخدمات . وتشتمل تلك الخدمات على الاتصالات المحلية والخارجية الدولية المحددة وخدمات المحمول والأعمال الصناعية الدولية ، وهي خدمات تقدم كل شيء بدءاً من الهواتف الصوتية ووصولاً إلى الربط بشبكات الإنترنت ذات السرعات العالية ، وإلى شبكات الإنترنت متعددة الوسائط .

ويعتبر التنافس من العوامل الهامة في نمو وابتكاره أسواق الاتصالات القائمة في الوقت الحاضر ، كما يعتبر الربط بين الشبكات عملاً أساسياً في حيوية تلك

المنافسة. وفي جانب كبير من تاريخ الاتصالات تفاوضت مؤسسات التشغيل والإدارات الحكومية مع بعضها البعض بشأن وضع شروط للربط بين الشبكات دون تدخل تنظيمي في هذا الشأن ، ولكن تغير ذلك مع ظهور المنافسة . إن لمؤسسات الاتصال القديمة حافظ قليل لجعل الأمور سهلة لمنافسها الجدد ، كما أن معظم القوى التي تساهم في المفاوضات تعتمد على مؤسسات التشغيل القديمة .

وقد أدى السلوك الإستراتيجي غير التنافسي في ممارسة أصل الاتصال من قبل مؤسسات التشغيل القديمة إلى إعاقة المنافسة أو منعها في الكثير من أسواق الاتصال حول العالم . ويمكن أن تنتهي مؤسسات التشغيل القديمة مدى واسعاً من السلوكيات التي تثبط المنافسة الفعالة . وعلى سبيل المثال يمكنها فرض أسعار عالية على الربط بين الشبكات ، وأن ترفض بناء أو إتاحة قدرات كافية على الربط بين الشبكات ، وأن ترفض فصل عناصر الشبكة أو تقديم الخدمات اللازمة لربطها بشكل فاعل . ولدى المشتركين الجدد في أسواق الاتصال القليل ليقدموه في المفاوضات الخاصة بتكثيف العقوبات التي تقف في طريق المنافسة. وهناك إجماع في الرأي بين خبراء الاتصال وصناع السياسة على أنه يلزم توجيه حاسم ومعلوم من قبل الهيئات التنظيمية من أجل تمهيد الطريق نحو ترتيبات فعالة تتعلق بالربط بين الشبكات .

ويعتبر الربط بين الشبكات من الأمور الهامة للمستهلك ، حيث أنه لا يمكن لمستخدمي الاتصالات أن يتواصلوا كل مع الآخر أو أن يصلوا إلى الخدمات التي يطلبونها دون وضع ترتيبات للربط بين الشبكات . وقد أدى الربط بين

العديد من أنواع الشبكات المختلفة إلى تحقيق فوائد هائلة للمستهلكين وأصحاب الأعمال حول العالم خلال العقد الماضي . وبدون وضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات فإنه لا يمكن تقديم خدمات مثل الاتصال الدولي المباشر والخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت ، وماكينات الصرافة الأوتوماتيكية ، وللتجارة الإلكترونية.

وسوف تبقى الزيادة في الربط بين الشبكات أداة لتحسين ملائمة خدمات الاتصال والانتفاع بها من جانب المستخدمين حول العالم في العقد المقبل . إن الترتيبات غير الكافية للربط بين الشبكات إن تؤدي فقط إلى فرض تكاليف غير ضرورية ومشكلات فنية على مؤسسات التشغيل ، وإنما سوف تؤدي أيضاً إلى التأخير وعدم الملائمة وزيادة التكاليف على كاهل أصحاب الأعمال والمستهلكين ، وأخيراً على الاقتصاديات الوطنية .

ووفقاً لعمليات استبيان قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات " ITU " فإن القضايا ذات العلاقة بالربط بين الشبكات قد شُيئت تصنيفها من قبل العديد من الدول على أنها المشكلة الأكثر أهمية في مجال تنمية أسواق تنافسية لخدمات الاتصال ، وإن القضايا ذات العلاقة بالربط بين الشبكات تعد إلى حد كبير قضايا مؤثرة للنزاع إلى حد كبير في دول أوروبا . لقد أشارت تقريباً نصف دول منطقة آسيا والباسيفيك إلى أن قضايا الربط بين الشبكات كانت على رأس الأولويات للتنظيمية . وعلى الرغم من أن القليل من الدول العربية (٢٠%) والأمريكتين (٣٠%) قد اعتبرت أن للربط بين الشبكات أولوية تنظيمية ، إلا أن المستوى العام للتنافس على الشبكة ظل منخفضاً في تلك المناطق ، وهذا يغير الآن حيث أن أهمية القضايا الخاصة بالربط بين الشبكات سوف تتزايد في كافة المناطق مع تطور التنافس على الشبكات .

وتتناول هذه الوحدة الترتيبات التي يجب وضعها بين مؤسسات التشغيل ، والخطوات الواجب اتخاذها من

الهياكل التنظيمية لتسهيل الربط بين الشبكات بطريقة فعالة .

### ٣-١-٢ مجال قضايا الربط بين الشبكات :

يتم تعريف الربط بين الشبكات بطرق مختلفة في أنظمة وضع السياسات والتنظيم المختلفة التي تتعامل معه . وحيناً تم التوصل إلى تعريف جيد ، وهذا تم إدراجه في تعليمات للجنة الأوروبية المقترحة في ١٢ يوليو من عام ٢٠٠٠ حول إتاحة (الوصول) إلى الشبكات والربط بينها.

ويعني الربط بين الشبكات الوصل بشكل فعلي ومنطقي بين شبكات الاتصالات الإلكترونية العامة المستخدمة من قبل المشروع ذاته أو بواسطة مشروعات مختلفة حتى يتسنى للمستخدمين في إحدى المشروعات الاتصال بأخرين في نفس المشروع أو في مشروع آخر ، أو الوصول إلى الخدمات التي يقدمها ذلك المشروع الآخر . وقد يتم تقديم الخدمات بواسطة الأطراف المعنية أو عن طريق أطراف أخرى داخلية في الشبكة ( العادة -٢- (CEC(٢٠٠٠d) .

ويختلف هذا التعريف عن التعريفات الأخرى في أنه يتضمن الربط بين الشبكات المستخدمة من قبل المشروع ذاته وليس مجرد شبكات لمؤسسات تشغيل مختلفة . وتختلف أيضاً التعليمات المقترحة عن بعض التنظيمات الخاصة بالربط بين الشبكات ، ذلك لأنها تشمل على مفهوم مستقل حول " الدخول إلى الشبكة " والذي جاء تعريفه بشكل مخالف لتعريف الربط بين الشبكات .

ويعني " الدخول إلى الشبكة " إتاحة تسهيلات و/أو خدمات لمشروع آخر وفق شروط معلومة على أسس حصري أو غير حصري ، وذلك بغرض توفير خدمات اتصالات إلكترونية. ويغطي هذا الاصطلاح - ضمن أشياء أخرى - ما يلي :

إلى الاتفاقيات التي تعقد بين مؤسسات التشغيل ذات الخبرة في مجال الربط بين الشبكات .

ولما كان تعريف الربط بين الشبكات إقليمياً أو محلياً فإنه يجب التعامل مع الاصطلاح " دخول " الذي جاء في تعريف اللجنة المقترح وكأنه منهج شامل للربط بين الشبكات . ولذلك فسوف نعامل في هذا الدليل مع هذا النوع من الدخول بين مؤسسات التشغيل بالتفصيل وكأنه جزء متمم للربط الكامل بين الشبكات .

### ٣-١-٣ قضايا الربط بين الشبكات :

يجب العمل على وضع ترتيبات تجارية وفنية تشغيلية لتسهيل الربط بين شبكات المؤسسات التشغيلية . وهناك عدد من القضايا التي يجب الاتفاق بشأنها من جانب مؤسسات التشغيل أو تحديدها من قبل الهيئات التنظيمية وذلك لصياغة تلك الاتفاقات في صورتها النهائية .

ومن القضايا التجارية الأساسية التي تهم المشتركين الجسد تلك التي تتعلق بصفة عامة بكلفة الربط بين الشبكات . وفي أمريكا الشمالية وأوروبا - على سبيل المثال - فإن ما يقرب من ٥٠% أو أكثر من تكلفة بعض مؤسسات التشغيل التي تعمل في مجال الاتصالات قد تم دفعها ضمن الرسوم المستحقة إلى مؤسسات التشغيل المحلية . وتعتبر تلك الرسوم مهمة على وجه التحديد بالنسبة لمؤسسات التشغيل التي تعتمد بشكل أساسي على إعادة البيع ، أو تلك التي يتوجب عليها دفع مصروفات دعم أو مساهمة كجزء من رسوم الربط بين الشبكات . إن الممارسة التي تقضي بالجمع بين مصروفات الدعم وبين الرسوم المستحقة على التكلفة تعد من الممارسات التي لا يتم تشجيعها للأسباب التي وردت في الجزء ٣-٣-٥-٤ . وحتى بدون مصروفات الدعم فإن مستوى الرسوم المفروضة على الربط بين

الدخول إلى عناصر الشبكة وإلى التجهيزات والخدمات المرتبطة بها والتي قد تشمل على الربط بين المعدلات بوسائل سلكية أو لاسلكية .

الدخول إلى البنية التحتية الفعلية بما في ذلك المباني والقنوات وصواري الاتصالات .

الدخول إلى نظم البرامج بما في ذلك للنظم التشغيلية الداعمة .

الدخول إلى المستنترال الرقمي أو إلى نظم أخرى تؤدي وظيفة مماثلة .

الدخول إلى شبكات المحمول وبخاصة للهواتف الجواله .

الدخول إلى النظم الشرطية الخاصة بخدمات التلفزيون الرقمي .

ويعتبر الربط بين الشبكات نوعاً محدداً من الدخول الذي يتم العمل به بين مؤسسات تشغيل الشبكات العامة . وفي هذه التعليمات فإن الاصطلاح " الدخول إلى الشبكة " لا يشير هنا إلى الدخول من قبل المستخدم النهائي .

وتعد العبارة الأخيرة في التعريف عبارة هامة ، ذلك لأنها تميز بين استخدام اللجنة للاصطلاح " دخول " وبين المعنى المعتاد لهذا المصطلح والذي يتعلق بالدخول من قبل المستخدم النهائي كما في الاصطلاحات " خطوط الدخول " و " خدمة الدخول إلى الشبكة " . وعلى الرغم من هذا الارتباك أو التنبؤ المحتمل فإن الدخول إلى الشبكة فيما بين مؤسسات التشغيل وفق تعريف اللجنة يعد مهماً في سياق الحديث عن الربط بين الشبكات .

وتم معاملة أنواع الدخول بين مؤسسات التشغيل وفق ما جاءت في تعريف اللجنة على إنها جزء متمم لمعالجة الربط الكامل أو الفعال بين الشبكات في أحكام قضائية أخرى . وقد تعتبر تلك الأنواع أيضاً أشكالاً تكميلية أو إضافية للربط بين الشبكات ، وهي موجهة بشكل قياسي

الشبكات يعد من العوامل الهامة في تحديد مدى الحيوية المالية في مؤسسة جديدة تتولى خدمة الاتصالات .

ومن المؤكد أن تكاليف الربط بين الشبكات ليست وحدها القضية الأساسية ، فهناك قضايا فنية و تشغيلية متنوعة تعد أيضاً هامة وحيوية بالنسبة لمؤسسات التشغيل القديمة والجديدة. ويوضح الإطار ٣-١ بعض القضايا الأكثر أهمية في مجال الربط بين الشبكات والتي تواجه الكثير من الدول .

#### ٣-١-٤ القواعد الإقليمية للربط بين الشبكات

أدت تنمية مجالات التجارة الإقليمية في السنوات الأخيرة وتنفيذ اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف إلى الإسراع في تحرير سياسات الربط بين الشبكات .

ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الدليل الأوروبي للربط بين الشبكات الصادر في عام ١٩٩٧ (٩٧/٣٣/EC) . ويحتوى الدليل على قواعد تهدف بشكل محدد إلى تحرير النظم الوطنية الخاصة بالربط بين الشبكات . ويحتاج هذا الدليل إلى ترتيبات لجعله متاح للامانة وغير قاصر على فئة معينة . كما يحتاج أيضاً إلى جعل رسوم الربط بين الشبكات تحسب على أساس التكلفة. وقد صدرت تعليمات عن الاتحاد الأوروبي (EU) وهى تعليمات تشتمل على تعهدات حول الدخول الخاص للشبكة (EC/١٠/٩٨) بشأن تكملة وتعديل الإطار التنظيمي لتحليل الربط بين الشبكات الأوروبية ، وهى تعليمات تشتمل على تعهدات حول الدخول الخاص للشبكة (EC/١٠/٩٨) ونصوص تتعلق بسعة الإرسال الموجرة (٩٢/٤٤/EC) .

وتعتبر نصوص التعليمات الأوروبية الخاصة بالربط بين الشبكات نصوص عامة في طبيعتها إلى حد معقول . ويسمح هذا المنهج بلامانة نظم قانونية وإطارات تنظيمية مختلفة للاتحاد الأوروبي EU على المستوى

القومى . وقد اتخذت اللجنة الأوروبية خطوات إضافية غير واردة في التعليمات ، وهذه ترمى إلى تطوير الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات. ومن تلك الخطوات نشر افضل ممارسة حالية تتعلق برسوم الربط بين الشبكات ، وهى رسوم نقل بكثير عن تلك التي تفرضها بعض الدول الأعضاء ، مما يدل على ضرورة أن تتخذ تلك الدول قراراً بشأن الإيفاء بما تقتضى به نماذج للتكلفة الدوائية. وقد كانت هناك خطوة أخرى هامة تتعلق بإتباع أو تبنى القواعد والتنظيم المقترح بشأن فك الحلقة المحلية المقفلة ، وهى تنظيمات ستتم مناقشتها لاحقاً في هذه الوحدة .

وقد قامت اللجنة الأوروبية أيضاً بمراجعة تعليماتها الخاصة بالربط بين الشبكات . وكما أشرنا سابقاً قامت اللجنة بتاريخ ١٢ يوليه من عام ٢٠٠٠ بنشر تعليمات جديدة مقترحة حول الدخول إلى شبكات الاتصال الإلكتروني وتجهيزاتها المرتبطة بها والربط بين تلك للشبكات (٣٨٤ (٢٠٠٠) COM) . وتسعى التعليمات الجديدة المقترحة إلى الاستجابة لظاهرة الانقفاء في نقطة واحدة عن طريق تغطية مجال أوسع من شبكات الاتصالات الإلكترونية وخدماتها ، كما تحتوى تلك التعليمات أيضاً على مبادئ وأسس جديدة ومختلفة. ومع ذلك فإنه وفق التعليمات الجديدة المقترحة تظل للنصوص الأساسية للتعليمات الثلاثة المذكورة عالية ملزمة من الناحية القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حين عمل مراجعة أخرى جديدة .

وهناك هياكل أخرى متعددة الأطراف قامت بوضع إرشادات حول الربط بين الشبكات . وعلى سبيل المثال قامت مجموعة العمل في مجال الاتصالات عن بعد التابعة لهيئة التنسيق الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APBC) بوضع إطار عام للربط بين الشبكات. وخلافاً لمنهج الاتحاد الأوروبي فإن هذا الإطار ليس ملزماً

الأخذ في الاعتبار المناهج غير المألوفة عند نشر أسس ومبادئ الربط من قبل هيئات إقليمية أخرى مثل CITEL في أمريكا اللاتينية .

لأعضاء APEC بل يهدف إلى وضع أسس ونماذج للربط بين الشبكات في النظم الاقتصادية لـ APEC وغير ذلك من المعلومات المفيدة التي تساعد في وضع سياسات وطنية حول الربط بين الشبكات . وبالمثل تم

### إطار ١-٣ : بعض القضايا الهامة في مجال الربط بين الشبكات :

#### الإطار العام والقضايا الإجرائية

- ◀ كفاية التوجيهات التنظيمية الخاصة بمفاوضات الربط بين الشبكات
- ◀ إتاحة الربط مع مؤسسات تشغيل قديمة تقدم أنواعاً مختلفة من الخدمات
- ◀ التوصل إلى شروط قياسية للربط بين الشبكات مع مؤسسات تشغيل قديمة
- ◀ حل النزاعات بشكل مستقل وفي الوقت المناسب
- ◀ الدخول دون محاباة أو تمييز إلى تجهيزات وخدمات الربط بين الشبكات
- ◀ الدخول إلى مواصفات شبكة التليفونات العمومية PSTN ( ويشمل ذلك على التغيرات المزمع إدخالها على الشبكة )
- ◀ رسوم معالجة الخدمة العالمية والدخول عالمياً إلى الشبكة ومعالجة المعجز

#### قضايا تجارية

- ◀ مستوى وشكل رسوم الربط بين الشبكات ، والأسس التي يتم بها حساب تلك الرسوم ( نوعية التكاليف المستخدمة في حساب الرسوم ، والاشتراك في العوائد ، واستحقاق المرمل الأصلي لكافة الرسوم ، الخ )
- ◀ الفصل بين الرسوم المستحقة على المكونات المختلفة للشبكة وخدماتها ذات العلاقة.
- ◀ إعادة بيع تجهيزات الشبكة وخدماتها
- ◀ دفع المصروفات مقابل إدخال تعديلات على الشبكة لتسهيل الربط بين الشبكات .
- ◀ المعالجة السرية للمعلومات التنافسية وذلك التي تخص العملاء .

#### قضايا فنية وتشغيلية

- ◀ معايير الشبكة المفتوحة والموافقة التقنية
- ◀ موضع نقاط الربط بين الشبكات (POI)
- ◀ الدخول إلى النظم الإشارية ، والنظم الرقمية المتقدمة ، ونظم إصدار الفواتير ، ونظم دعم عمليات التشغيل (OSS) ، وقواعد البيانات الخاصة بالمكالمات الهاتفية ، وغير ذلك من برامج الحاسب التي تقدم خدمات متقدمة
- ◀ الدخول إلى عناصر الشبكة المنفصلة بما في ذلك الحلقات المحلية المغلقة .
- ◀ دخول العميل بنفس اليمر إلى شبكات منافسة ( مثل مسارات السلام في الاتصالات الهاتفية )
- ◀ الوصول إلى الأرقام وتفعيل الخطية الرقمية
- ◀ تنظيم البنية التحتية والمساهمة فيها ( مباني ، أعمدة ، ممرات أنبوبية ، قنوات ، أبراج )
- ◀ تحسين نوعية الربط بين الشبكات ، بما في ذلك إتاحة سمة كافية للربط يمكن بها تجنب التزلم والاختناظ ، مع ضمان توفير خدمات وتسهيلات الربط في حينها .

كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٧ حول الاتصالات الأساسية (والمعروفة رسمياً بالبروتوكول الرابع للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو "GATS") هي الاتفاقية الأولى للتجارة متعددة الجوانب التي تم قبولها على نطاق واسع والتي تشمل على قواعد ملزمة تتعلق بالربط بين الشبكات. قد وضعت تلك القواعد فيما يسمى بالوثيقة المرجعية، وهي وثيقة غير رسمية تشمل على مبادئ تنظيمية تم للتفاوض بشأنها بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) وقد أصبحت الوثيقة المرجعية ملزمة من الناحية القانونية لأعضاء WTO ممن ارتبطوا بتلك الوثيقة باعتبارها جزءاً من تعهداتهم الإضافية في جدول أعمال GATS الخاص بتعهدات الدخول إلى أسواق الاتصالات عن بعد. وقد تم التقيد بالوثيقة كلياً أو مع بعض التعديلات القليلة، وذلك من قبل ٥٧ من مجموع ٦٩ ممن قاموا بالتوقيع على البروتوكول الرابع وهناك ستة من الموقعين الإضافيين، وهؤلاء قاموا بإدراج بعض المبادئ في جدول أعمالهم ولكن ليس في الوثيقة بأكملها.

ولجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يختاروا ممارسة تعهدات الوثيقة المرجعية في جدول أعمال GATS حول الربط بين الشبكات، أو مسائل أخرى سواء كانوا مشاركين في البروتوكول الرابع أو غير مشاركين. وبدلية من نهاية عام ١٩٩٩ كانت الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO والبالغ عددها ٦٤ عضواً قد التزمت بتعهداتها الواردة في الوثيقة المرجعية بشأن الربط بين الشبكات. وقد كانت تلك الزيادة عن العدد ٥٧ نتيجة لتعهدات قدمتها ٧ دول أخرى منذ وضع البروتوكول الرابع، منهم ٤ من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO ممن تقيّدوا بالتعهدات التي وردت بالوثيقة المرجعية بشأن الاتصالات بعد انتهاء التفاوض حول البروتوكول، وثلاثة دول

أخرى تقيّد بتلك التعهدات بعد إرفاقها بجدول أعمال GATS التي تم إيداعها بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). وهناك حوالي ٣٠ دولة أخرى تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ويوقع أن تلتزم تلك الدول أيضاً بالوثيقة المرجعية وتعهداتها الخاصة بالربط بين الشبكات.

ويلخص الإطّار ٣-٢ أهم القواعد ذات العلاقة بالربط بين الشبكات والتي تم إدراجها في الوثيقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (WTO). ويتناول للنص الكامل للوثيقة المرجعية تفاصيل أكثر من تلك التي جاءت في الإطّار.

وتكمن المبادئ الأساسية للوثيقة في عدم المحاباة أو التمييز في المعاملة، والشفافية، وفي وضع شروط معقولة للربط بين الشبكات، بما في ذلك معدلات التكلفة والدخول غير المقيد من جانب الموردين الأساسيين. وبصفة عامة يفترض أن يشير مفهوم الموردين الأساسيين السذي جاء بالوثيقة المرجعية إلى مؤسسات التشغيل ذات الوضع المهيمن إزاء البنية التحتية الأساسية أو أسهم السوق. وهكذا فإن الممارسات القديمة الخاصة بالربط بين الشبكات حسبما جاءت في الوثيقة تنطبق هنا بشكل أشمل على مؤسسات التشغيل المحتكرة أو تلك التي كانت لها سابقاً صفة الاحتكار بشكل ثابت.

لقد تم وضع الوثيقة المرجعية وتضمينها في شكل مجموعة من القواعد أو المبادئ العامة للتقيد بها وليست كإرشادات تفصيلية حول كيفية تنفيذ تلك المبادئ. ومن خلال هذا المنهج يمكن اعتبار الوثيقة قابلة للتطبيق مع تزايد إنشاء أسواق للاتصالات وتوفر المرونة في تطبيق بعض الأنظمة القانونية والإطارات التنظيمية العامة الخاصة بالربط بين الشبكات.

بالربط بين الشبكات يمكن بها صقل تعهداتهم الواردة في اتفاقية GATS .

وقبل دراسة للتفاصيل الخاصة بترتيبات الربط بين الشبكات سيتم في الأجزاء التالية من هذه الوحدة استعراض المبادئ الأساسية التي تكمن وراء معظم قواعد الربط بين الشبكات .

### ٣-١-٢ مبادئ الربط بين الشبكات

#### ٣-١-١-١ توجيه إرشادات تنظيمية متقدمة

هناك مناظرة تنظيمية مستمرة حول الفوائد النسبية المترتبة على توجيه الإرشادات السابقة حول الربط بين الشبكات مقارنة بالتنظيمات اللاحقة. وبصفة عامة فإن مقترحات المنهج اللاحق تؤيد هنا التفاوض بشأن اتفاقيات ربط للشبكات بين مؤسسات التشغيل ، مع الاستعانة بحل النزاعات التنظيمية أو الوسائل القانونية الخاصة بالمنافسة في حالة فشل المفاوضات .

منذ بضعة سنوات كان هناك عدد أكبر ممن دافعوا عن المنهج السابق - وبخاصة خارج أمريكا الشمالية - مقارنة بهم في الوقت الحاضر . وقد استند هذا المنهج على الاعتقاد الذي يقضى بأن يكون هناك حد أدنى من التنظيم في الأسواق التنافسية . لقد أدركت العديد من الهيئات التنظيمية أن التفاصيل المالية والفنية والتشغيلية الخاصة بترتيبات الربط بين الشبكات يمكن أن تكون تفاصيل معقدة . وقد اعتبرت تلك الهيئات أن مؤسسات التشغيل القديمة والمشغلين الجدد سوف يتقهمون بشكل أفضل تلك الترتيبات مقارنة بالهيئات التنظيمية ، كما كانت لديهم مخاوف حول التدخل التنظيمي غير الملائم في شئون الربط بين الشبكات وما قد ينجم عنه من زيادة تكلفة هذا القطاع .

### الإطار ٣-٢ : قواعد الربط بين الشبكات وافق ما جاء في الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO)

- يجب ضمان الربط مع الموردين الأساسيين :
- « عند أي من النقاط المقبولة من الناحية التقنية على الشبكات
- « وافق نسق مضبوط من حيث الوقت
- « بشروط تقوم على دعم التمييز وعلى الشفافية ( بما في ذلك شروط اللوجية والرسوم )
- « بشكل مفصل يمكن به تقادي دفع رسوم على مكونات أو عناصر غير ضرورية
- « عند نقاط الربط غير التقليدي بين الشبكات في حالة دفع الرسوم من جانب مقدم الطلب
- الإجراءات :
- « يجب أن تكون إجراءات الربط بالموردين الأساسيين متاحة لدى العامة .
- الشفافية :
- « يجب أن تكون الاتفاقيات أو نموذج العرض الذي يقدمه المورد الأساسي بشأن الربط بين الشبكات متاحاً للعامة

لذلك فإنه من الأمور العملية أن تكون هناك توجيهات أكثر تفصيلاً تتحول بها مبادئ الوثيقة المرجعية إلى ترتيبات أو اتفاقيات أو تنظيمات وطنية أو تعليمات تنظيمية تتعلق بالربط بين الشبكات ويمكن تنفيذها عملياً . ويمكن هنا الأخذ بخبرات وتجارب الدول الأخرى كمساعدة ذات قيمة في هذا الشأن .

وبعد تنفيذ اتفاقية GATS الخاصة بالاتصالات الأساسية في ١٥ فبراير عام ١٩٩٨ لم تكن لدى الكثير من الدول الموقعة على الاتفاقية قواعد تفصيلية تتعلق بالربط بين الشبكات ، وبعض تلك الدول ليس لديها حتى الآن أي من تلك القواعد . ونظراً للسمات للعامة التي تميز مبادئ الوثيقة المرجعية فإن من التحديات التي تواجه الكثير من الدول أن تضع نظم مفصلة على النحو المطلوب تتعلق

المنافسة ، وإلى المزيد من الابتكارية والنمو في قطاع الخدمة .

وسوف تتم مناقشة القضايا الخاصة بالتفاوض حول ترتيبات وطرق التكامل التنظيمي وذلك بشكل تفصيلي في الجزء ٣-٢-٢ من هذه الوحدة .

٣-١-٢-٢ أعضاء على التعدادات الخاصة بالربط بين الشبكات من جانب مؤسسات التشغيل القديمة

من الوسائل المقبولة للحد من التكامل التنظيمي قصر الالتزامات المفروضة على مؤسسات التشغيل المهيمنة القديمة بشأن الربط بين الشبكات. ومن الناحية العملية يعد ذلك وسيلة فعالة للاستفادة من المصادر التنظيمية المحدودة .

ويعرض هذا المنهج للنقد أحياناً من جانب مؤسسات التشغيل القديمة ، حيث تزعم تلك المؤسسات أن هذا المنهج يؤدي إلى إعاقة التنظيم وإلى ظهور مجالات ممارسة غير عادلة ، بينما تقترح مؤسسات أخرى أن فرض التزامات دولية حول الربط بين الشبكات سوف يوفر فرصاً أكبر في هذا المجال لدى جميع مؤسسات التشغيل .

ومع ذلك تمثل وجهة النظر هذه رأى الأغلبية ، حيث أن هناك إجماع في الرأي على أن فرض التزامات الربط على جميع مؤسسات التشغيل القائمة الصغيرة والكبيرة يؤدي عامة إلى الإفراط في إصدار التنظيمات . ومن حيث المبدأ فإن الشركات التي تتمتع بمركز الصدارة في السوق هي فقط القادرة على وضع الشروط الخاصة بالربط بين الشبكات دون الارتباط بالمنافسة . ويصعب على المنافسين من غير ذوي الصدارة المحافظة بشكل مستقل على المعدلات المتزايدة للربط بين الشبكات، أو على شروط المحافظة والتميز في المعاملة . ويمكن للهيئات الأخرى القائمة على تقديم الخدمة والراغبة في

ولهذه الأسباب كان هناك عدد كبير من الهيئات التنظيمية ومن خبراء الاتصالات ممن أيدوا المفاوضات الصناعية كمنهج أساسي لوضع الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات دون تدخل من جانب التنظيمات السابقة ، وكان التركيز هنا على حل النزاعات في حالة أن تفشل مفاوضات الصناعة .

وفي السنوات القليلة الماضية كانت هناك شكوك حول فعالية المنهج اللاحق. ويبدو أن هناك إجماع متزايد في الرأي حول دور التوجيهات التنظيمية المتقدمة أو حتى القواعد المحددة التي تتعلق بالربط بين الشبكات ، وأهميتها في تسهيل إجراء المفاوضات بشكل ناجح . وقد تم التعبير مؤخراً عن وجهة النظر هذه من خلال اللجنة الأوروبية في تعليماتها المقترحة الصادرة في ١٢ يولييه من عام ٢٠٠٠ حول الدخول إلى الشبكات والربط بينها ، حيث ذكرت اللجنة "أن هناك إجماع في الرأي حول استمرار الحاجة إلى قواعد معينة في القطاع الأسبق بالترافق مع القواعد الخاصة بالمنافسة والتي تازم لتفدية الدخول إلى الشبكات والربط بينها إلى أن يجئ الوقت الذي تصبح فيه تلك المنافسة كاملة وفعالة في كافة قطاعات السوق (CEC(٢٠٠٠) .

وقد تم التحفظ طويلاً على وجهة النظر هذه من قبل الهيئات التنظيمية والهيئات المعنية بوضع السياسات في الجالاب الآخر من الأطلسي. وخلال أعوام الثمانينات والتسعينات أصدرت الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة وكندا سلسلة من التوجيهات والقرارات التفصيلية حول معظم جوانب ربط الشبكات مع مؤسسات التشغيل المسيطرة ، وقد اشتملت تلك الجوانب على رسوم للربط بين الشبكات وشروطها الفنية . ويبدو أن المنهج للتخطي الذي تتبعه الهيئات التنظيمية في أمريكا الشمالية قد أدى إلى تفكك الشبكات بشكل أوضح ، وإلى المزيد من





وعند نشر اتفاقيات الربط بين الشبكات وإلحقتها للعامه فإن هناك آليات مختلفة يمكن استخدامها لحماية المعلومات التجارية السرية . وعلى سبيل المثال يلزم القانون الهندي بأن يكون لدى الهيئات التنظيمية سجل لاتفاقيات الربط بين الشبكات ، غير أنه بناء على طلب الأطراف المعنية قد يصدر المشرع توجيهاته بوضع أجزاء من الاتفاقية في الجزء السري من السجل . وفي مثل تلك الحالات يجب إعداد ملخص للأجزاء السرية وجعله متاحاً للعامه .

### ٣-١-٦: عدم التمييز في المعاملة

يعد عدم التمييز في المعاملة هدفاً أساسياً لمعظم سياسات الربط بين الشبكات . وفي الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات يمكن أن يأخذ التمييز في المعاملة أشكالاً متعددة، منها التمييز من جانب مؤسسة تشغيل مهيمه فيما يتعلق بترتيبات ربط الشبكات بين منافسين جدد مستعدين ومختلفين . وعلى سبيل المثال قد يحصل المشترك الجديد (B) على ترتيبات أفضل من المشترك الجديد (C) ، ومثل هذا التمييز قد يسهل اكتشافه إلى حد ما في حالة أن تطن اتفاقيات الربط بين الشبكات على العامة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات قد تختلف بين مناض و آخر دون أن تكون بالضرورة ترتيبات تطوي على التمييز بشكل غير لائق أو غير عادل ، فقد يكون المتنافسين قد اتفقا طواعية على ترتيبات مختلفة لملازمة لوضعهم التشغيلية المختلفة على سبيل المثال . لذلك فإن المقياس الفعلي هنا يجب ألا يكون التمييز في المعاملة من منطلق الاختلافات في ترتيبات الربط بين الشبكات ، وإنما يجب أن يبنى هذا المقياس على أساس التمييز غير العادل أو غير اللائق في المعاملة بمعنى أن يكون المتنافس على الربط

يبين للشبكات قد وضع في موقف يجلب عليه أضراراً كثيرة نتيجة لترتيبات غير موافية في هذا الصدد .

وهناك شكل آخر من أشكال التمييز في المعاملة ، هو شكل يصعب عادة تحديده . ويشتمل هذا الشكل على وضع ترتيبات أكثر مواءمة في مجال الربط بين الشبكات من جانب مؤسسة مهيمه ، مع توفير تلك الترتيبات لمؤسساتها التشغيلية أو لوكالاتها دوناً عن المؤسسات الأخرى المنافسة . وتعد المنازعات أو الشكاوى حول هذا النوع من التمييز في المعاملة من الأمور التي يصعب على هيئات التنظيم تسويتها ، والمثال على ذلك أنه قد يستحيل أحياناً منح الشركة المنافسة نفس الترتيبات الخاصة بالربط والتي يمكن أن تمنح لمؤسسة تشغيل دخلية .

وقد تم التوصل إلى طرق مختلفة للتعرف على حالات النوع الثاني من التمييز في المعاملة وتسوية تلك الحالات، وحيث أنه لا يلزم أن تكون ترتيبات الربط بين الشبكات متماثلة فإن الهدف من منع التمييز غير اللائق يعد هنا بمثابة واحدة من الترتيبات " الفعالة نسبياً " .

إن بعض مؤسسات التشغيل القديمة تتعامل مع منافسها بشكل تمييزي وكأهم عملاء وليسوا نظراء أو شركاء في ممارسة هذا النشاط ، وهو أسلوب يؤدي في النهاية إلى أسعار أعلى وترتيبات أقل مستوى في مجال الربط بين الشبكات . وبصفة عامة يجب أن تصر هيئات التنظيم على أن يعامل الشركاء في النشاط على أسس متساوية ومتبادلة وكأهم نظراء وليسوا بعملاء .

وهذا نوع من التمييز في المعاملة يمكن أن يطيح بمفهوم المنافسة وما قد يترقب عليها من نجاح وربحية ، ويتمثل ذلك في توفير سعة غير كافية للشبكات لدى مؤسسات التشغيل مقارنة بالخدمات المتاحة لدى ذات المؤسسات القديمة . إن ازدهام الشبكة واكتظاظها يمكن أن يكون

ووفقاً لمقياس تجنب الأزواج الضريبي يطالب الموردون ممن تندمج أعمالهم بشكل رسمي بتضمين نفس المبالغ التي تفرض كرسوم على الشركات المنافسة بالنسبة لخدمات الاتصال الدولي وفق معدلات التجزئة الخاصة بها ، وأن يضيفوا مبالغ تكفي لتغطية المصروفات الإضافية المترتبة على الخدمات المحلية. ويتم مناقشة مقياس تجنب الأزواج الضريبي تحت عنوان الحد من الأسعار بشكل رسمي في الجزء ٥-٣-٤ من الوحدة الخامسة .

### ٣-١-٥- توجيه التكلفة

وفقاً لمبدأ الربط بين الشبكات التي نصت عليها الوثيقة المرجعية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO حول الاتصالات الأساسية ، والتعليقات الصادرة بهذا الصدد عن الاتحاد الأوروبي فإن هناك مطالبة بأن تفرض رسوم الربط على أساس التكلفة .

وهناك أسباب مختلفة تحدد وجوب للتقريب بين رسوم الربط وبين للتكلفة ، فبحرر معايير تقوم على أساس التكلفة وتتحدد بها الرسوم التي تفرض على الربط بين الشبكات فإن ظهور مؤسسة تشغيل احتكاري أو مهيمنة سوف يكون دافعاً للمطالبة بأسعار عالية لتوصيل المكالمات التي يتم بثها عبر شبكة تابعة لشركة جديدة منافسة. وبالمثل يكون لدى مؤسسة التشغيل المهيمنة حافز لدفع القليل فقط أو عدم الدفع كلياً للشركة المنافسة مقابل توصيل مكالمات تم بثها عبر الشبكة التابعة لمؤسسة التشغيل المهيمنة . وفي غياب التدخل التنظيمي فإن بعض الشركات المنافسة الجديدة قد لا يكون بوسعها سوى أن ترضى بمثل هذا الاتفاق وإلا ظلت غير قادرة على الربط بالشبكة .

وقد تنشأ مشكلات خطيرة في حالة أن تفرض إحدى للشركات المهيمنة على منافسيها أسعاراً تزيد بكثير عن

حجر عثرة في طريق المنافسة ، وهذا يجب على هيئات التنظيم للتدخل أحياناً لضمان تقسيم الحصص بشكل غير تمييزي فيما يتعلق بالدخول إلى الشبكة وتجهيزات الإرسال. كما يتوجب عليهم أيضاً التأكد من أن مؤسسات التشغيل للتليفونات العمومية PSTN تعمل على تركيب شبكات بقدرة كافية لمواجهة الطلب المتزايد المتوقع في أي من أسواق الاتصالات التنافسية .

وهناك واحدة من الطرق للتنظيمية التي يمكن بها خفض درجة التمييز في المعاملة بين الشركة المهيمنة ومنافسيها أو على الأقل المساعدة في التعرف على وجود مثل هذا التمييز ، وهي طريقة تقوم على الفصل أو التجرد من الناحية الهيكلية أو المحاسبية . في مناهج الفصل الهيكلية تطالب الشركة المهيمنة بنقل مؤسساتها التشغيلية المنافسة إلى شركة فرعية أخرى ذات إدارة ومجلات منفصلة . أما التجرد فيعني بيع الشركة للفرعية المنفصلة بشكل كلي أو جزئي إلى أشخاص آخرين . ويعني الفصل من الناحية المحاسبية عمل سجلات محاسبية منفصلة فقط دون أن يستوجب ذلك بالفعل وضع نظام قانوني منفصل لشركات الأعمال المنافسة . وقد جاءت مناقشة تلك المناهج والطرق في الجزء ٥-٣-٣ في الوحدة الخامسة بعنوان "سياسة المنافسة".

ويعتبر نظام تجنب الأزواج الضريبي من المناهج الأخرى الأقل تداخلاً وهو يستخدم بشكل شائع من قبل الهيئات التنظيمية والتنافسية لمنع التمييز غير الضروري في الأسعار من جانب الشركات للمهيمنة . وينطبق مثل هذا النظام على الموردين ممن تندمج أعمالهم بشكل رسمي ، ومنهم مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمة التجزئة مثل خدمة الدخول إلى الهواتف المحلية على أساس تنافسي ، وأيضاً المؤسسات التي تقدم خدمة الجملة مثل خدمة الاتصالات الدولية على أساس الاحتكار ذاتياً أو لمنافسين آخرين .

ويرعرض الجزء ٣-٣ من هذه الوحدة ، والوحدة الرابعة ، والملحق (ب) من هذا الدليل مناقشة حول الطرق والمناهج المثبتة من قبل خبراء الاقتصاد وهيئات التنظيم في مجال الاتصالات لحساب تكلفة الربط بين الشبكات وتكاليف الاتصالات بوجه عام .

تكلفة الربط بين الشبكات ، فهي أولاً تحول دون الدخول إلى السوق وتنمية المنافسة ، وتؤدي ثانياً إلى أن يدفع عملاء المنافسين تلك الرسوم المتزايدة ، وثالثاً فإن الزيادة في الأسعار يمكن أن ينشأ عنها تجميع للعائدات تستخدمها الشركة المهيمنة للتعويض عن الخسائر التي قد تنتج عن قرار تسعير سلمي تتخذه الشركة المهيمنة لإبعاد المنافسين عن السوق .

#### إطار ٣-٣ : ملخص للمبادئ المقبولة على نطاق واسع في مجال الربط بين الشبكات.

- < يجب ألا تميز شروط الربط بين مؤسسات التشغيل أو بين المؤسسات التشغيلية التابعة لشركة مهيمنة وبين الشركات المنافسة في مجال الربط بين الشبكات
- < يجب أن يسمح بالربط بين الشبكات عدد أي مستوى مقبول من اللامحة الفنية ، ولكن على مؤسسة التشغيل الطالبة أن تتفق لية تكاليف إضافية تترتب على إتمام الربط بهذا الشكل غير النمطي
- < يجب بشكل عام أن تكون الرسوم التي تفرض على الربط بين الشبكات قائمة على أساس التكلفة ( بمعنى أن تنشأ عنها الفضل ممارسة تقضى بأن التكلفة المعيارية هي تكلفة متزايدة على المدى الطويل ، وأن هناك تعويضات تغطي عادة تلك التكاليف الخاصة والمشاركة )
- < إن التكاليف المترتبة على مؤسسات التشغيل القديمة نتيجة عدم الفعالية لا يجب تحميلها من خلال فرض الرسوم على مؤسسات التشغيل
- < في حالة أن تكون هناك توقعات حول توازن الربط بين الشبكات وتكاليفه المتبادلة يكون منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم بديلاً فعالاً للربط بين الشبكات على أساس التكلفة
- < يجب أن تفرض مسبقاً الإرشادات والإجراءات التنظيمية الخاصة بالربط بين الشبكات ، حتى يسهل إجراء المفاوضات بين المؤسسات التشغيلية
- < يجب نشر الشروط والإجراءات التفاضلية بغرض الربط مع مؤسسات التشغيل المهيمنة
- < يجب أن تكون إجراءات وترتيبات الربط بين الشبكات شفافة وواضحة
- < يجب تشجيع للمنافسة للفعالة الدائمة من خلال الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات
- < يجب عدم الجمع بين عناصر الشبكة أو مكوناتها ، وأن تفرض الرسوم عليها بشكل مستقل
- < يجب أن تفرض الرسوم على الخدمة الدولية بشكل منفصل وعدم ضمها إلى رسوم الربط بين الشبكات
- < يجب أن تكون هناك هيئة تنظيمية مستقلة ( أو طرف آخر ) تقوم بحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات وذلك بشكل عاجل ومنصف
- < يجب أن تكون هناك هيئة تنظيمية مستقلة ( أو طرف آخر ) تقوم بحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات وذلك بشكل عاجل ومنصف

والإدارة العليا واضعي السياسات ، وهيئات تجارية. وفي حالات كثيرة توجد اختلافات في الموضوعات ذاتها. يوضح الإطار ٣-٣ مبادئ الربط المنفق عليها.

#### ٣-١-٢-٢ مبادئ أخرى للربط بين الشبكات

هناك عدد من المبادئ الأخرى للربط بين الشبكات ، وهذه تم اقتراحها والأخذ بها من قبل هيئات تنظيمية ،

## الوحدة الثالثة - الربط بين الشبكات

للمعايير والإجراءات الفنية وغير ذلك من البنود التي يمكن تضمينها في الاتفاقية . وفي حالات أخرى يجب أن تكون اتفاقيات الربط بين الشبكات أكثر شمولاً .  
ومع الأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات يعرض جدول ٣ ١- قائمة بالمحتويات التي يمكن أن تشمل عليها اتفاقية نموذجية للربط بين الشبكات .

## ٣-١-٧ . محتويات اتفاقيات الربط بين الشبكات

تختلف محتويات اتفاقيات الربط بين الشبكات اختلافاً كبيراً فيما بينها ، وكثير من تلك الاختلافات يستمد على الإطار التنظيمي ، فهي حالة أن يعطى هذا الإطار تفاصيل كافية حول شروط الربط بين الشبكات تكون الاتفاقيات هنا أقصر . ويعتبر ذلك صحيحاً أيضاً في حالة أن تقوم مؤسسة تشغيل قديمة أو مجموعة صناعية بنشر تفاصيل حول تعريف الربط بين الشبكات أو حول

جدول ٣-١ : محتويات اتفاقية نموذجية للربط بين الشبكات	
المحتويات	التفاصيل وتعليقات
التفسير	
الحيثيات	« تعني عبارات " حيث " سيقاً تاريخياً وقانونياً يساعد في فهم الاتفاقيات من جانب القراء المستقبليين .
تعريف المصطلحات الأساسية	« تختلف المصطلحات بشكل جوهري بين الدول ومؤسسات التشغيل المختلفة « من الضروري أن يكون هناك ضمناً لتوافق المصطلحات المحلية عند اقتباس اتفاقيات الربط بين الشبكات من دول أخرى « يجوز الرجوع إلى التعريفات التي وردت في وثائق أخرى ، مثل التعريفات الموجودة في القوانين أو التنظيمات ، والتوجيهات التنظيمية ، تعريفات الاتحاد الدولي للاتصالات ITU
حدود الربط بين الشبكات	
وصف حدود الربط بين الشبكات وأهدافه	« إن للأشواغ المختلفة من اتفاقيات الربط بين الشبكات أهداف مختلفة ( شبكتان محليتان أو شبكة محلية متصلة بشبكة خطوط خارجية دولية أو هاتف ثابت متصل بهاتف محمول أو هاتف محمول متصل بهاتف محمول أو موافر خدمة إنترنت ISP محلي متصل بموفر خدمة إنترنت ISP رئيسي « إن الهدف من بعض اتفاقيات الربط بين الشبكات هو تقديم خدمات لائقة أو خدمات انتقالية ، بينما تهدف اتفاقيات أخرى إلى تقديم تسهيلات متفرقة « هندسة الربط بين الشبكات ( رسوم بيانية مزودة بحاجلية تفسيرية )

نقاط الربط بين الشبكات وتجهيزاتها	<p>قد تتغير بين الحين والآخر مواقع POI (تحويلات -نقاط التقاء ) الموجودة عادة في الملحق والتي تشمل بشكل قياسي على أنواع التحويلات وعلوین الشوارع</p> <p>مواقع محددة لتجهيزات POI ( إطار للتوزيع الرقمي -صندوق التوصيل المزود بفتحات للدخول )</p> <p>وصف تجهيزات الشبكة المراد الربط بينها ( للنهايات الطرفية لألياف 3-OC الضوئية المزودة بألياف ضوئية رابطة أحادية للامتط )</p> <p>تحديد الاحتياجات الخاصة بسعة و/أو حجم حركة مرور البيانات</p> <p>الإشارة إلى أي الأطراف سيقدم أي التسهيلات (ويشتمل ذلك على رسم بياني يوضح POI والتجهيزات المرتبطة ببنياً )</p> <p>مواصفات فنية مثل :</p> <p>مواصفات CLM الخاصة بتمييز خط المكالمات</p> <p>مواصفات لسمات أخرى رقمية متقدمة مثل تحويل المكالمات ، واسم المتحدث ورقمه ، الخ</p> <p>مواصفات جهاز بياني للتحكم في الاتصالات الأساسية والاتصالات ISDN</p> <p>قابلية الجهاز لحمل أرقام محلية (LNP) ، ومواصفات شبكة ترد على الاستفسارات</p>	<p>نقاط الربط بين الشبكات (POI) ومواصلات التجهيزات ذات العلاقة</p>
الربط بين الإشارات	<p>حدد نوع الشبكات والمعايير الخاصة بالإشارات (CCSV مثلاً )</p> <p>مواقع إشارات نقاط الربط POI المراد تحديدها (نقاط إرسال الإشارة أو STPs )</p> <p>شغرات (كودات) النقطة المراد تحديدها .</p> <p>مواصفات تقنية (الوصلات الإشارية المراد تخصيصها لغرض معين أو تجهيزات B-1 أو DS-1 الخاصة بإرسال الإشارات والتي تعمل بسرعة قدرها 56 كيلو بايت في الثانية )</p> <p>رسم بياني لهيمنة الربط بين الإشارات .</p>	
تغييرات الشبكة وتجهيزاتها	<p>احتياجات الإخطارات المتبادلة بشأن تغييرات الشبكة والخطط الخاصة بالسعة، مثل:</p> <p>خطط حركة مرور البيانات لكن نقطة ربط POI</p> <p>احتياجات أرقام المحلي للتحويل</p> <p>التتبع التتبع والتتبع والتتبع اللازمة لزيادة أعداد الهواتف الرقمية</p> <p>التوثيق الخاصة بالمشروع</p> <p>قد يتم تخصيص تقارير أخرى حول الخطوط الشبكة</p>	<p>لتخطيط الخطوط</p>
إجراءات طلب التسهيلات	<p>حدد حقوق و التزامات كل طرف فيما يتعلق بطلب التسهيلات للربط وتوفيرها ( بما في مكونات الشبكة المنصلة -راجع الجزء أدناه)</p>	

الوحدة الثالثة - الربط بين الشبكات

<p>         &lt; احتياجات السرية والإجراءات اللازمة لضمانها          &lt; المتأكد من عدم الاستخدام غير التفاضلي للمعلومات الخاصة بالطلب ( بمعنى ألا تكون هناك اتصالات مع المستخدمين النهائيين أو مع أقسام الخدمات التفاضلية التابعة لمؤسسة التشغيل التي تستقبل الطلبات)          &lt; حدد نقاط الاتصال (مثل مجموعات خدمة الربط بين الشبكات ، وصلون البريد الإلكتروني ، الخ)          &lt; حدد نموذج الطلب وإجراءاته ( قد تستخدم الأشكال النموذجية للطلب إما على الورق أو في نماذج تبادل المعلومات الإلكترونية EDI )          &lt; الإجراءات اللازمة لتتبع طلبات معينة          &lt; عملية لتتبع انتقال العملاء بين مؤسسات التشغيل (أي تتبع الفترات الانتقالية لمنع تعثر الخدمات التي تصل للمستخدمين النهائيين أو للحد من تلك العثرات)          &lt; إجراءات لمطالبة مؤسسة التشغيل بأن تضع الترتيبات الخاصة بتجهيزات المعدات والتفتيرات التي تدخل عليها في مواقع للمستخدم النهائي          &lt; إجراءات للتأكد على الطلب أو رفضه وعمل الإخطارات في حينها ، والتبليغ عن الرسوم الإضافية ، ... الخ          &lt; المتطلبات الخاصة بالتبليغ عن إكمال الطلب وإعداد التقارير بهذا الشأن       </p>	
<p>قياس حركة مرور البيانات وتحويلها</p>	
<p>         &lt; وصف للطرف المسؤول ، وإجراءات القياس وإعداد التقارير ( راجع إجراءات الفوترة المذكورة أعلاه )          &lt; القواعد الخاصة بتحويل الأنواع المختلفة من حركة مرور البيانات إن وجدت ( منهج لتتقن المرسل الأصلي لكافة الرسوم المفروضة على حركة مرور البيانات المحلية ، وهي الحركة التي يتم إهلاؤها بشكل تبادلي دون رسوم مستحقة على الخطوط الرئيسية لهذا المنهج. وبالنسبة لحركة مرور البيانات التي تمتد على رسوم الإنهاء فإنه يمكن مواصلة على خطوط أخرى رئيسية مثل الخطوط الرئيسية الانتقالية ، أو الخطوط الوطنية لحركة مرور البيانات، الخ )       </p>	<p>         المسؤوليات والإجراءات          الخاصة بقياس حركة مرور          البيانات       </p>

تنظيم وتقسيم البنية التحتية	<p>تقسيم البنية التحتية :</p> <p>الإجراءات والتكاليف</p> <p>« إتاحة الأسمدة والقنوات والأبراج وحق الطريق ، الخ</p> <p>« الإجراءات - إن وجدت - الخاصة بتحديد المساحة ، وتوزيع تلك السعة بين مؤسسات التشغيل المطلوبة ( على أساس أولوية للخدمة وفق ترتيب وصول الطلبات )</p> <p>« طرق لتسجير و/أو حساب التكلفة</p> <p>« توفير وتسجير خدمات تكميلية (قوى كهربائية ، نظم أمان ، صيانة وإصلاح ، الخ )</p> <p>« ترخيص من المبلن لممتلكات أطراف أخرى (أصحاب حق الطريق ، أصحاب الممتلكات البلدية أو غير ذلك من الممتلكات العامة والخاصة التي تقع فيها البنية التحتية ) ، ولتأمين والتعويض عن الضرر</p>
التنظيم	<p>« قواعد تنظيم فعلى أو تصوري ( مثل تسييلات الإرسال في مواقع الاتصال ) ، وقائمة بالعناوين التي يتاح بها هذا التنظيم ، وإجراءات تحديد المساحة المتاحة ، وحجز أماكن التوسع</p> <p>« طرق لتسجير وحساب التكلفة الأمكن الخاضعة للتنظيم</p> <p>« توفير وتسجير خدمات تكميلية (مثل القوى الكهربائية والطاقة الاحتياطية ، والإضاءة ، والتفئة، وتكييف الهواء ، ونظم الأمان والإنذار ، وخدمات الصيانة وخدمات الإصلاح التكوية، الخ )</p> <p>« إجراءات لضمان الدخول إلى التجهيزات الخاضعة للتنظيم وحماية تلك التجهيزات ( الإبلاغ ، و/أو أعمال الإمداد والصيانة ، و/أو المرافق المنفصلة ، الخ )</p> <p>« التفاوض بشأن ترتيبات أخرى تتعلق بالتأجير و/أو الترخيص ، بما في ذلك إصدار ترخيص من المبلن لممتلكات طرف آخر ( مثل أصحاب المباني ، وأصحاب حق الطريق ، وأصحاب الممتلكات المحلية وغيرها من الممتلكات العامة ) ، ولتأمين والتعويض عن الضرر.</p>



إصدار الفواتير	
<p>قد تشمل على ترتيبات مختلفة مثل :</p> <p>« مؤسسات تشغيل تصدر كل منها فواتير للآخرى مقابل خدمات الربط بين الشبكات (مثل الإنهاء) ، والتجهيزات (مثل الحلقات المنفصلة وعناصر أخرى للشبكة) .</p> <p>« أداء مهمة الفوترة من قبل بعض مؤسسات التشغيل لأمر أطراف أخرى (كأن تقوم مؤسسات تشغيل محلية بإصدار الفواتير الخاصة بالمستخدمين النهائيين مقابل مكالمات خارجية أو مكالمات دولية، أو مقابل توفير خدمات إنترنت، ISP، إلخ).</p>	<p>حدود الترتيبات والمسئوليات الخاصة بالفوترة</p>
<p>« الربط بين وسائط الفوترة مثل الأقراص و/أو الشرائط و/أو الأوراق و/أو تحويلات تبادل المعلومات الإلكترونية (EDI) ، وموصفات النمذجة وبرامج الحاسب</p> <p>« إرشادات حول إنتاج المخرجات الخاصة بإصدار فواتير الربط بين الشبكات ، وتشمل على :</p> <p>« معايير صناعية قابلة للتطبيق (مثل نظام الفوترة إلكترونيا CABS وموصفات الفوترة BOS والفوترة الإلكترونية للتعاملات الصغيرة SECABS المستخدمة مع أو بدون تعديلات) .</p> <p>« نموذج بيانات إصدار الفواتير وعناصر الفواتير</p> <p>« الشفرات والعبارة الخاصة للترديد</p> <p>« جدول إصدار الفواتير</p> <p>« توفير سجلات لخدمة العملاء (CSR) تشمل على :</p> <p>« التفاصيل المطلوب توفيرها من جانب مؤسسة تشغيل محلية (مثل سجل العناصر المستخدمة لربط بين الشبكات ويتضمن أرقاماً تميز الدائرة وغيرها من المعدات الأخرى مثل جهاز رقمي مضاعف لإتاحة الخطوط للمشارك (DSLAM) )</p> <p>« الوسائط (مثل الشرائط ، والأوراق ، إلخ) و جدول أعمال للتوصيل .</p> <p>« احتياجات أخرى لتسهيل عمليات التدقيق وإصدار فواتير المستخدم النهائي بشكل فعال من قبل مؤسسة تشغيل غير مدعومة .</p> <p>« فترات حفظ البيانات الخاصة بالمطالبة وإصدار الفواتير.</p>	<p>إجراءات الفواتير</p>
<p>« رسوم الفوترة والمصروفات الأخرى ذات العلاقة</p> <p>« شروط الدفع ، وتشمل على غرامات التأخير في الدفع ، ومبالغ لتعويض المستحقة نتيجة لتعطّل الخدمة ، إلخ</p>	<p>شروط الدفع</p>

<p>اللزاعات المترتبة على المطالبة وإصدار الفواتير ، وإجراءات التصالح</p>	<p>◀ جهات الاتصال للاستفسار عن إجراءات التصالح والمطالبة</p> <p>◀ مسئولية توفير سجلات بديلة</p> <p>◀ الإبلاغ عن اللزاعات التي تنشأ عن المطالبة وإصدار الفواتير</p> <p>◀ إجراءات الحل الابتدائي كتواة للتوصل إلى تسوية المصل (رفع الأمر لمستوى أعلى).</p> <p>◀ الحل النهائي رجوعاً إلى التحكيم أو باللجوء إلى الهيئة التنظيمية أو إلى المحاكم .</p>
<p>جودة الخدمة والإداء والتقرير حول جوانب الخل</p>	
<p>لوعية الخدمة</p>	<p>◀ يمكن تحديد معايير أداء الخدمة في ملحق إضافي يشتمل - مثلاً - على ما يلي :</p> <p>◀ متوسط الوقت اللازم لتوفير دوائر الربط بين الشبكات</p> <p>◀ النسبة المئوية لفترات القطع الخاصة بالربط بين الشبكات في تواريخ مجدولة</p> <p>◀ مقارنة الإجراءات الاحتياطية بالنسبة للمنافسين والشركة ذاتها (أو أفرعها )</p> <p>◀ تحويل ونقل فيلسات الجودة على الدوائر المترابطة (احتمال التعتل في ساعات الذروة ، والتأخير والفقد عند الإرسال - يؤخذ في الاعتبار الرجوع إلى التوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-T</p>
<p>الاختبار والصيانة</p>	<p>◀ الحق في إجراء اختبارات معقولة وفي جدولة الحالات التي تتعرض فيها الخدمة ، وإجراءات للحد من حالات الأرتباك</p>
<p>تقارير حول حالات الخل</p>	<p>◀ إجراءات إصدار تقارير الخل ، فترات الإنذار ، معايير الوقت المحدد للرد .</p> <p>◀ مهمة للتحقق من لشبكة قبل الإبلاغ عن الخل إلى مؤسسة التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات .</p> <p>◀ المسؤولية تجاه التكاليف المترتبة على مؤسسة تشغيل ثالثة عند دراسة حالات الخل التي ثبت لاحقاً إنها موجودة في شبكة مؤسسة لتشغيل الأولى. حساب الرسوم (عمالة .... الخ ) عند التحقق من تقارير الخل .</p>
<p>حماية النظام وإجراءات الأمن</p>	<p>◀ مسئولية الأطراف في الأخذ بالاحتياطات اللازمة لمنع التطفل والتشويش من جانب شبكات أخرى أو عملاء آخرين .</p>
<p>معلومات للتبادل والمعالجة</p>	
<p>نموذج تبادل المعلومات</p>	<p>◀ طريقة ونموذج لتبادل المعلومات بين مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمة الاتصالات المتكاملة بما في ذلك استخدام أجهزة المعلومات البنيوية وبرامج الحاسب ، والنماذج ، الخ .</p>
<p>المعلومات المراد تبادلها</p>	<p>◀ حدد كافة أنواع البيانات والنظم التي يتم بتكديدها تبادل البيانات مثل :</p>

<p>« لطلبات الخاصة بتسهيلات وخدمات جديدة ، والتغيرات وللخطط الخاصة بالشبكة، إعداد الوقت، الخ (انظر عليه) .</p> <p>« تخصيص الأرقام وغيرها من البيانات اللازمة لتوجيه المكالمات ونقل الأرقام المحلية (كما في الحالات التي يتم فيها تشغيل نظام قابلية نقل الأرقام المحلية LNP بواسطة مؤسسة تشغيل قديمة وليس بواسطة طرف مستقل) .</p> <p>« إدراج العملاء في كتب الأسماء والعنوان وفي قواعد البيانات .</p> <p>« للدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بالشبكة من أجل توفير خدمات متقدمة .</p>	
<p>« إجراءات السرية لمعلومات العميل ، وتشتمل على :</p> <p>« عمل مجموعة منفصلة لخدمات الربط بين الشبكات تشتمل على بيانات ومعلومات محفوظة بشكل آمن (حماية كلمة السر والملفات الإلكترونية ، وأرقام لغرف البيانات وخزائن الملفات ، الخ )</p> <p>« نماذج السرية تملاً بواسطة كافة العاملين من ذوي العلاقة (الحقول واللائحات اختيارية )</p> <p>« إجراءات لضمان حماية خصوصية العميل .</p>	<p>الدخول إلى معلومات العميل واستخدامها</p>
<p>« إجراءات السرية ( راجع الإجراءات الخاصة بمعلومات العميل المذكورة عليه )</p> <p>« حقوق الملكية الفكرية</p>	<p>الدخول إلى معلومات مؤسسة التشغيل واستخدامها</p>

الدخول بشكل متماثل وتحويل العملاء	إجراءات الدخول المتماثل
<p>« تعتمد الإجراءات هنا على منح الدخول المتماثل ، وهو منح يقوم على الاختيار المسبق للجهة التي تمارس النشاط ذاته ، وعلى الاختيار العارض. وعادة ما تشمل الإجراءات التفضيلية المصول بها في حالات الاختيار للمسبق على ما يلي :</p> <p>« متطلبات اعتماد العميل (توقيع على نموذج معتمد ، ومتطلبات الاختيار للواضح).</p> <p>« وضع تنظيمات واتخاذ إجراءات لمنع تحويلات العملاء غير المعتمدة .</p> <p>« فرض عقوبات على تحويلات العملاء غير المعتمدة</p> <p>« طرق للتبليغ عن تحويلات العملاء (نقاط الاتصال والمعلومات المراد توفيرها )</p> <p>« إجراءات تأكيد الطلب (نموذج ، وسيط ، الخ )</p> <p>« جدول لتنفيذ التحويلات</p> <p>« إجراءات تنفيذ التحويلات</p> <p>« عملية فض المنازعات ( للتصعيد من خلال إدارة أعلى ، ومحكم وهيئة تنظيمية ) ؛ المعلومات اللازمة لتوفيرها في عملية فض المنازعات .</p> <p>« إجراءات التعامل مع العملاء المتنازعين (أي من مؤسسات التشغيل قد يتصل بالعمل ، وبما هي المعلومات اللازمة لتوفيرها و/أو الحصول عليها من العملاء المتنازعين) .</p>	
الخدمات المساعدة	المساعدة التي تقدمها مؤسسة التشغيل
<p>« أنواع خدمات المساعدة التي تقدمها مؤسسة التشغيل بما في ذلك خدمة الدليل ، وخدمات الترجمة ، وتوجيه البلاغات الخاصة بالخلل ، الخ</p> <p>« إدارة للمكالمات وإجراءات العمليات</p> <p>« إجراءات الرسوم والفوترة</p>	
<p>« إدراج أسماء المشاركين في دليل جهات</p> <p>« إدخال المعلومات وإصدار فواتير المطالبة</p> <p>« خدمات الإصلاح والصيانة</p> <p>« خدمات أخرى تقدمها إحدى مؤسسات التشغيل أو غيرها بفرض زيادة كفاءات التشغيل المتبادلة .</p>	<p>خدمات مساعدة أخرى</p>
الإنهاء	أسس الإنهاء والتقييد
<p>« قد ينصح بالإنهاء طبقاً لبحث فريد معينة (مثل موافقة تنظيمية على إنهاء الربط بين الشبكات)</p> <p>« جانب مؤسسة تشغيل معينة</p> <p>« إنهاء أسس لإنهاء من جانب مؤسسة تشغيل معينة ؛ وهذا يقتل على</p> <p>« كونه متسبباً من سوء التنظيم أو سوء الخدمة</p> <p>« الإخلال ، أو عدم القدرة على الدفع ، أو الخسارة المالية</p> <p>« تصفية الأصول</p>	

الوحدة الثالثة - الربط بين الشبكات

<p>« عدد قليل من القيود - إن وجدت - التي تفرض في الأسواق المنافسة أو من قبل مؤسسات تشغيل غير مهيمنة .</p>	
<p>« متطلبات الإخطار المسبق .</p> <p>« دفع التكاليف غير المستردة للربط بين الشبكات والتي تتركب على انفصال إحدى مؤسسات التشغيل عن الشبكة .</p> <p>« جدول لحساب ودفع تكاليف الانفصال عن الشبكة .</p> <p>« التعاملات مع المستخدمين النهائيين ، وقيود الاتصالات ، الخ .</p> <p>« إجراءات لفترة الانتقالية للانفصال عن الشبكة.</p>	<p>إجراءات الإنهاء</p>
<p>أحكام أخرى</p>	
<p>« قائمة بالشروط التي يمكن بها للتفاوضي عن عدم الإنهاء بالاتزامات الواردة في اتفاقية الربط بين الشبكات .</p>	<p>القوى القاهرة</p>
<p>« حقوق التنازل والقيود المفروضة عليه ( متطلبات الموفقة أو الاعتماد من هيئة تنظيمية )</p>	<p>التنازل</p>
<p>« تم تحكم الاتفاقية وتفسيرها وفق القوانين الصادرة عن جهة الاختصاص ذات العلاقة</p>	<p>القوانين السارية</p>
<p>« حدد للموافقات التنظيمية اللازمة لتفعيل و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إنهاء الاتفاقية</p>	<p>الموافقات التنظيمية</p>
<p>« التوضيحات والجزاءات</p> <p>الالتزامات والتأمينات وحدود المسؤولية</p>	<p>الإخلال بالاتفاقية</p>
<p>« أحكام قياسية لتفسير الاتفاقية من الناحية القانونية وتنفيذها (الاتفاقية الكاملة ، وتأثير الشروط التي لا يمكن تنفيذها ، والحقوق والالتزامات التركمية ، الخ )</p>	<p>لتفسير للقانوني</p>
<p>« إجراءات حل النزاعات وفق الاتفاقية ، وهي الإجراءات التي لم تعرض لها تحديداً أية وثيقة أخرى ، مثل :</p> <p>« المفاوضات الخاصة بحسن نية ، والجدول الزمني لتلك المفاوضات ، وللتصعيد خلال المستويات الإدارية .</p> <p>« الإحالة إلى هيئة تنظيمية أو إلى محكم أو إلى محكمة (أنواع مختلفة من القضايا).</p> <p>« اختيار التحكيم والإجراءات الخاصة به</p>	<p>حل النزاع</p>
<p>« فترة الاتفاقية</p> <p>« حقوق التجديد وإجراءاته</p>	<p>فترة الاتفاقية</p>
<p>« إجراءات المراجعة وإعادة التفاوض</p> <p>« الآثار المترتبة على التغييرات التنظيمية</p>	<p>التعديل</p>

## ٢-٣ إجراءات الربط بين الشبكات

## ٢-٣-١ وضع ترتيبات الربط بين الشبكات

تم استخدام طرق مختلفة لوضع ترتيبات الربط بين الشبكات ، وقد أدرجت أهم تلك الطرق في البيان الموضوع لانهاء . وهناك مجموعات من تلك الطرق تم استخدامها في دول مختلفة وفي أوقات مختلفة

« الوصف التنظيمي ( المسبق ) لترتيبات الربط بين الشبكات

« المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل

« وضع توجيهات تنظيمية عامة لتفاوض مؤسسات التشغيل

« التدخل التنظيمي لتسهيل عقد الاتفاقيات المتفاوض بشأنها بين مؤسسات التشغيل

« الاعتماد التنظيمي ( المسبق ) للترتيبات الخاصة بعمل نموذج للربط بين الشبكات ، ويستند في ذلك - مثلاً - إلى أحكام قضائية أخرى يتم تطبيقها في حالة أن تفشل المفاوضات

« قرارات تنظيمية لحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات .

« تحكم مستقل أو وساطة بشأن النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات

« مراجعة وموافقة تنظيمية للاتفاقيات المختلفة المتفاوض بشأنها

ومن الضروري أن تكون هناك مشاركة صناعية فعالة من أجل وضع ترتيبات عملية للربط بين الشبكات . ومع ذلك فهناك إجماع متزايد في الرأي يقضى بضرورة التدخل التنظيمي لوضع إرشادات متقدمة حول المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل، ولحل النزاعات التي قد تنشأ بينها . وسوف نناقش في الأجزاء

التالية الطرق المختلفة لموازنة المشاركة الصناعية مع التدخل التنظيمي .

## ٢-٣-٢ . التفاوض بشأن ترتيبات الربط بين الشبكات :

في دول كثيرة كان التفاوض الصناعي من أهم الطرق لوضع ترتيبات الربط بين الشبكات ، وكما ذكرنا سابقاً فلن هناك أسباباً قوية تدعو إلى ذلك . وتركز مؤسسات التشغيل احتياجات شبكاتها وعمليات التشغيل الخاصة بها أكثر مما يدرکہا القائمون على من التنظيمات ، كما أن لديهم المعلومات الفنية اللازمة لوضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات .

ومع ذلك يحدون التدخل والتوجيه التنظيمي فإن مفاوضات الربط بين الشبكات قد لا تسير عادة بشكل ناجح . وهناك شكوك تساور مؤسسات التشغيل القديمة حول سعي مؤسسات التشغيل القائمة بالربط بين الشبكات إلى الحصول على دعم للدخول إلى شبكاتهم القديمة واسعة الانتشار . وفي الواقع فإن الربط بين الشبكات بأي سعر يكون أقل تكلفة بالنسبة للمشارك المشترك الجديد مقارنة بتكلفة ازدواج الأجزاء الأساسية في شبكة التليفونات العمومية PSTN . ومع ذلك فإن من أهداف عملية الربط بين الشبكات خفض التكاليف الكلية للشبكة إلى حد ما الأدنى والإسراع في تقديم خدمات جديدة مثل خدمات الدخول إلى الشبكات عريضة النطاق . ويجب دائماً أن نقرض هنا الالتزامات الخاصة بالربط بين الشبكات على مؤسسات التشغيل القديمة سواء رضوا بذلك للالتزامات لم يرضوا ، وذلك من أجل دفع عجلة تنمية هذا القطاع .

كانت تلك المفاوضات أحادية الجانب ومكلفة وغير ذات جدوى ، ومع ذلك فقد قبل أحياناً المشتركون الجدد تلك الاتفاقيات أحادية الجانب باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة لبدء مزاولة الأعمال وتجنب الإقلاس .

ونتيجة لتلك التجربة أدرك العديد من هيئات التنظيم وخبراء الربط بين الشبكات أنه ليس عملياً بوجه عام تحفيز مؤسسات التشغيل القديمة المهيمنة على التفاوض بشأن اتفاقيات الربط مع مشتركين جدد دون أن تكون هناك توجيهات تنظيمية كافية في هذا الصدد . إن التوجيه التنظيمي السابق والمراقبة أو الوساطة الجارية تعد من الأمور اللازمة من جانب مؤسسات التشغيل من أجل التفاوض حول اتفاقيات مناسبة للربط دون إضاعة للوقت .

### ٢-٣ دور الهيئة التنظيمية في مفاوضات الربط بين الشبكات

بعد أن يثبت أن هناك دور يجب أن تؤديه الهيئات التنظيمية في عقد مفاوضات ناجحة للربط بين الشبكات فإن السؤال الذي يبرز هو : كيف يمكن للهيئة التنظيمية التدخل هنا بشكل أكثر فعالية ؟ لدى تلك الهيئات العديد من الوسائل المتاحة للتعبيل بالمفاوضات والمساعدة في إنجاح اتفاقيات الربط بين الشبكات . وفيما يلي بعض تلك الوسائل التنظيمية التي ثبت نجاحها ، وقد تستخدم مجموعات منها في بعض الحالات :

#### « تحديد الخطوط العريضة قبل إجراء المفاوضات -

كما أشرنا في الجزء ٣-٦-١ فإن هناك إجماع في الرأي على أنه من الضروري وجود توجيهات مسبقة حول الربط بين الشبكات باعتبارها وسيلة فعالة للوصول إلى اتفاقيات جيدة بهذا الشأن . وقد

وقد تعمل بعض مؤسسات التشغيل القديمة بشكل إستراتيجي أثناء المفاوضات على تنفيذ الترتيبات التي تمنع بشكل فاعل أو تعوق الدخول للتنافسي . ومن ثم يتعين على الهيئات التنظيمية إيجاد وسائل يمكن بها التغلب على المشكلة التي تكمن في رفض مؤسسات التشغيل القديمة ربط شبكاتها مع شبكات جديدة للمنافسين وفق شروط أساسها الكفاءة والتكلفة .

وعلى الرغم من التشجيع الذي تقدمه الحكومات والهيئات التنظيمية فإن هناك في الواقع القليل من الدافع لدى مؤسسات التشغيل القديمة المهيمنة للدخول طرفاً في الاتفاقيات التي من شأنها التسهيل بالدخول التنافسي من جانب مؤسسات التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات . إن لدى مؤسسات التشغيل القديمة كلفة الصلاحيات التي تؤهلها للمساومة في المفاوضات . أما للمشاركين الجدد فليدهم القليل مما يقدمونه عوضاً عن الشروط الإيجابية الخاصة بالربط ، إذ يمكنهم تقديم وعداً تتعلق بالتوسع في الأسواق بشكل يحقق الفائدة لكافة المؤسسات التشغيلية، ومع ذلك ترى تلك المؤسسات القديمة أن مثل هذه الفوائد تفوقها قيمة خسائر ما في الأسواق القديمة نتيجة وجود المشتركين الجدد.

وقد تلازمت حالات من التأخير والفشل في العديد من المفاوضات التي أجريت بشأن الربط بين الشبكات . وفي بعض هذه المواقف أدركت هيئات التنظيم أنه كان يمكن التغلب على حالات التأخير وحل المنازعات من خلال تدخل تنظيمي مناسب يمكن - على سبيل المثال - في تطبيق النماذج أو أفضل الممارسات من دول أخرى . وفي حالات أخرى فإنه على الرغم مما أسفرت عنه المفاوضات من اتفاقيات تتعلق بالربط بين الشبكات فقد

تم تسهيل مهمة هيئات التنظيم الجديدة في وضع مثل تلك التوجيهات نتيجة لتزايد عدد المطبوعات الخاصة بمبادئ الربط بين الشبكات والإرشادات التي وضعها مشرعون آخرون . كما كان لزيادة الاتفاقيات السابقة المتاحة في مجال الربط مع استخدام أفضل الممارسات والنماذج الخاصة بالربط في الدول الأخرى أيضاً دوراً في تسهيل مهمة وضع تلك الإرشادات من جانب هيئات التنظيم. وفي الأجزاء الباقية من هذا الدليل منقش الطرق التي يمكن استخدامها لتنفيذ التوجيهات المسبقة :

« وضع ترتيبات أساسية للربط بين الشبكات قبل إجراء المفاوضات - عادة ما تكون الإرشادات التنظيمية للربط بين الشبكات عامة إلى حد ما . ونتيجة لذلك تنشأ غالباً نزاعات بين مؤسسات التشغيل حول كيفية تطبيق تلك الإرشادات على نحو أمثل ، مما قد يؤدي إلى حالات من التأخير والتعثر، ويوجب بالتالي للحلجة إلى المزيد من التداخلات التنظيمية . ومن الطرق التي يمكن بها التعامل مع هذه الحالة أن تقوم هيئات التنظيم بنشر ترتيبات أساسية للربط بين الشبكات بالتفرق مع الإرشادات ذات العلاقة. وفي حالة أن تفشل المفاوضات يمكن هنا تطبيق الترتيبات الأساسية، وهي طريقة تم اتباعها في بعض القضايا الخاصة بالربط بين الشبكات من قبل هيئات تنظيمية أمريكية في النظام الأول من نوعه الصادر في عام ١٩٩٦ بشأن الربط بين الشبكات .

لصعب على هيئة التنظيم أن تضع ترتيبات أساسية مناسبة ، حيث يتعين عليها أولاً مراجعة القضايا ذات العلاقة تفصيلاً والحصول على معلومات وطلبات من مؤسسات التشغيل قبل أن تبدأ لها الفرصة لعمل تلك الترتيبات الأساسية . ومع ذلك فإن تلك الترتيبات تكون عادة أبسر في حالة وضعها لاتفاقيات أخرى لاحقة .

وكما هو الحال بالنسبة للإرشادات فإن الاتفاقيات المنشورة حول الربط بين الشبكات ووضع أفضل الممارسات والنماذج الخاصة برسوم الربط في الدول الأخرى تجعل من السهل على الهيئات التنظيمية أن تدرج اتفاقيات أساسية . وقد استخدم أسلوب وضع النماذج بشكل موسع من قبل اللجنة الأوروبية وعلى المستوى الدولي مثلما حدث في المفاوضات ثنائية الأطراف التي جرت بين الولايات المتحدة واليابان حول الاتصالات عن بعد.

وأخيراً فإنه إذا كانت هناك مخاوف تتعلق بملائمة الترتيبات الأساسية تستطيع هيئة التنظيم في هذه الحالة وضع بنود ترمي إلى استبعاد تلك الترتيبات وتحديثها من الاستخدام أو التطبيق . وبمعنى آخر يمكن لهيئة التنظيم هنا أن تشير إلى انتهاء فعالية الترتيبات الأساسية بعد مدة واحدة على سبيل المثال ، وهذا قد يتيح الوقت لمراجعة أكثر تفصيلاً خلال الفترة الواقعة بين فشل المفاوضات وتحية الترتيبات الأساسية .

« تحديد مواعيد أخيرة للمراحل المختلفة من المفاوضات - يجب تحديد مواعيد أخيرة في

وفي الحالة التي تدرج فيها أول اتفاقية للربط بين الشبكات مع مؤسسة تشغيل حالية قد يكون من



التشغيل القديمة والمشتريين الجدد برفع تفاصيل لترتيبات الخاصة بالربط الفني بين الشبكات إلى مجموعات العمل أو إلى اللجان ، غير أنه في بعض الحالات قد يكون ضرورياً القيام بتلك المبادرة من جانب الهيئة التنظيمية لضمان تشكيل اللجنة الفنية المناسبة . وفي أي من تلك الحالات يكون من الجيد تحديد مواعيد نهائية لتقارير تلك اللجان .

وتبعاً لدرجة التعاون بين مؤسسات التشغيل يمكن أيضاً أن يكون لممثلي الهيئة التنظيمية دور مفيد في تلك اللجان ، حيث يمكنهم دائماً تسهيل التواصل إلى اتفاق حول ترتيبات الربط بين الشبكات ، واقتراح طرق بديلة في حالة تعثر تلك الترتيبات ، أو القيام بخلاف ذلك بدور الوساطة في المناقشات الجارية بهذا الشأن . وفي بعض الحالات قد يكون من الضروري أو المفيد وجود خبراء استشاريون لدى الهيئة التنظيمية للمساعدة في أداء هذا الدور ، وبخاصة فيما يتعلق بتقييم كفاءة مؤسسات التشغيل للمتنزعة .

وفي بعض الأحيان قد تمتد أعمال اللجان الفنية للصناعية لشهور أو لسنوات . وفي مثل تلك الحالات يكون هناك في الواقع تأخير من جانب اللجان في الوصول إلى اتفاقيات حول الربط بين الشبكات ، وينتج مثل هذا التأخير عن تشكيل لجان تعمل وفق جدول أعمال غير مرنة ، وعدم المواكبة الكافية مع تقنيات الربط بين الشبكات من جانب المشاركين التنظيميين ، ووجود اهتمامات غير ضرورية للعملية، وعوامل أخرى . إن على

مستهل المفاوضات لإكمال الخطوات أو الإجازات المختلفة ، وعلى مسيل المثال يمكن أن يطلب إلى مؤسسة تشغيل حالية تفعيل اتفاقية مقترحة وذلك خلال فترة قدرها ثلاثون يوماً . وكبدل عن ذلك يمكن الاقتراح بتحديد مواعيد نهائية بمجرد أن تكون هناك حالات للتأخير يتوقع حدوثها . ومن النتائج المترتبة على عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أن تكون هناك تدخلات تنظيمية تفرض من خلالها الاتفاقية مع وساطة أو تحكم مستقل .

وهناك اختيار آخر يقترح أحياناً وهو الاختيار بواسطة المحكم من بين عروض نهائية ، حيث يقوم هذا محكم مستقل باختيار إحدى العروض النهائية المقدمة من قبل طرفين متنازعين . ومن الناحية النظرية فإن ذلك يعد حافزاً للأطراف لأن يقدموا عروضاً معقولة ، غير أنه من الناحية العملية تعد هذه الطريقة غير ملائمة لمفاوضات الربط بين الشبكات ، وذلك نظراً لتعدد جوانب هذه الطريقة والتعقيدات المرتبطة بها ، ونظراً للهدف التنظيمي الذي يقضى بوضع ترتيبات فعالة لا تقوم على المحاباة أو التمييز في المعاملة . إن الهدف التنظيمي هنا ليس فقط عمل ترتيبات بشأن الربط بين الشبكات وإنما الهدف أن تكون تلك الترتيبات جيدة .

« تشكيل لجان فنية صناعية - تعتبر اللجان الصناعية ذات الأطراف الثنائية أو الحدية من أفضل المكنيات لوضع تفاصيل حول الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات . وفي حالة سير المفاوضات بسهولة فقد تبادر كل من مؤسسات

التنظيم للحصول منها على موافقة أو قرارات يمكن أن تؤدي إلى إتمام تلك الاتفاقيات بشكل ناجح.

وهناك مثال لهذا المنهج موجود في كندا . ففي عام ١٩٨٤ تم الترخيص لمؤسسات تشغيل قديمة ( مشغلي الخطوط الملكية ) لتوفير خدمات جديدة لهواتف الخليوي . وفي الوقت نفسه تم إصدار الترخيص لمؤسسة تشغيل حديثة لتقديم خدمة الهاتف الخليوي . ومن قبيل الحافز فقد منعت مؤسسات التشغيل القديمة من مزاوله خدماتها الخلوية إلى حين إتمام الاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات مع مؤسسة التشغيل الحديثة ، وهي ترتيبات تطبق أيضاً على العمليات الخلوية الخاصة بمؤسسات التشغيل الحديثة عملاً بقاعدة " عدم الفوز في بداية السباق " التي ثبتت فعاليتها ، وعلى ذلك فقد أثمرت سريعاً الاتفاقيات التي حازت قبولاً متبادلاً ، ولم تضر مؤسسات التشغيل القديمة ومساءً في تقديم خدماتها الخلوية .

وعند وضع حوافز إيجابية لإتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات من جانب مؤسسات التشغيل القديمة يجب على الهيئات التنظيمية التأكد من أن الحوافز لا تمنح للمشاركين الجدد من أجل تأخير المفاوضات أو وقفها . وفي المثال الكندي الذي ناقشناه عليه فإنه ما لم يكن المشاركون الجدد مستعدين لبدء تقديم خدماتهم فإنهم قد يتسببون في تأخير مؤسسات التشغيل القديمة عن طريق تعطيل إتمام الاتفاقيات ، وهذا يتطلب على هيئات التنظيم

هيئة التنظيم أن تكون مرنة ومستعدة لتبني طرق بديلة لضمان أن تسفر عملية اللجان الفنية الصناعية عن نتائج في توقيتات مناسبة. وكبديل عن ذلك يجب في بعض الحالات التخلي عن تلك العملية واتباع مناهج وطرق أخرى .

وتعتبر اللجان الفنية الصناعية التي تشكلت في كندا تحت رقابة تنظيمية من اللجان الناجحة للغاية. وقد ضمت اللجنة الكندية للإسراع في الربط بين الشبكات (CISC) ولجانها الفرعية مشاركين من المؤسسات الصناعية ذات العلاقة ، كما وضعت أيضاً ممثلين عن الهيئات التنظيمية . وقد تشكلت لجنة CISC بموجب قرار تنظيمي بصح على التوجيهات المسبقة الخاصة بشروط الربط ، غير أن هناك الكثير من الاتصالات ما زالت بحاجة إلى تحديدها من قبل لجنة CISC . وقد استغرق الوصول إلى اتفاق حول القضايا الأساسية نحو عامين ، وكانت هناك حاجة إلى للتدخل التنظيمي بين الحين والآخر ، إلا أن لجنة CISC قد نجحت في الحصول على إجماع في الرأي حول الكثير من القضايا الأساسية الخاصة بالربط بين الشبكات. وتستمر لجنة CISC في التعامل مع القضايا الجارية التي تنشأ - مثلاً - عن ظهور أنواع جديدة من الربط بين الشبكات .

#### ◀ الدوافع إلى إتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات -

إن الرغبة يمكن أن يكون أكثر فاعلية من السهريب، وعلى ذلك يجب أن تكون هناك حوافز ودوافع لإتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات . وتعتمد مؤسسات التشغيل القديمة على هيئات

حالة حدوث تأخير أو عدم وجود تدخل تنظيمي ملائم . وهناك تجسيد متزايد لمنطق "معرفة الكيفية" في مجال الربط بين الشبكات على المستوى الدولي . ويستطيع دائماً الخبراء المستقلين المتمرسون في مجال الربط بين الشبكات إضافة خبرة جديدة وتجارب في هذا المجال ، حيث يمكنهم التعرف على أمور تحدث في دول أخرى ، ووضع خيارات للقضايا التي لم يتم التوصل بشأنها إلى حل ، وأيضاً توفير الوقت ، إضافة إلى أن استخدام خبراء من الخارج يخفف استقلالية الهيئات التنظيمية ومصداقيتها . وتعمل هيئات التنظيم كجهة أخيرة لصنع القرار في حالة أن تفشل عملية الوساطة ، كما يمكنهم أيضاً مراجعة القرار النهائي للمحكم إذا لزم الأمر .

وعادة ما يدعو الأمر إلى استخدام واحدة أو أكثر من الطرق للتنظيمية السابقة لتفعيل نماذج المفاوضات بشأن الربط بين الشبكات. ولما كانت الطريقة المستخدمة فانه يتوجب على الهيئات التنظيمية وضع إجراءات وتوجيهات يكون من شأنها دفع المفاوضات نحو اتفاقيات فعالة في مجال الربط بين الشبكات ، كما يتوجب عليهم في حالة أن تفشل المفاوضات أن يتأهبوا لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاحها .

### ٣-٢-٤ حل النزاع

في معظم الدول يقوم المشرع بدور حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات . وتطلب الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) من الموقعين على اتفاقية الاتصالات الأساسية أن يضعوا آلية مستقلة لحل النزاعات . كما تطلب الوثيقة الاستعانة بهيئة محلية

منح حوافز لكلا الجانبين من أجل إتمام المفاوضات.

وأخيراً فإن مفهوم الحصول على رسوم تعويضية لربط بين الشبكات يمكن أن يكون بمثابة حافز لمؤسسات التشغيل للقيمة لكي تتم الاتفاقيات الخاصة بالربط . وتركز معظم تلك المؤسسات على الخسائر في نصيبهم من السوق والتي يتحملونها بسبب المنافسون ، أما هؤلاء من ذوي بعد النظر والذين يقومون بإنشاء تجهيزات مناسبة للشبكة فيمكنهم الحصول على مردودات هائلة في مجال الربط بين الشبكات نتيجة للحركة الجديدة التي يستحدثها منافسهم .

« تعيين وسطاء أو محكمين - في حالة أن تفشل المفاوضات أو يكون هناك احتمال لفشلها فانه يمكن هنا تحقيق النجاح من خلال تعيين وسيط أو محكم . ويختلف الاثنان عن بعضهما في أن المحكمين تحوّل لهم سلطة إصدار قرارات ملزمة في حالة عدم التوصل إلى اتفاق . أما الوسطاء فيمكنهم فقط تقديم معلومات إضافية ، أو للتقريب بين وجهات النظر ، أو اقتراح وسائل بديلة أو للتخفيف على الاتفاق ، ولكن لا يمكنهم فرض قراراتهم على المفاوضات .

ومن الممكن أن يتعامل المشرعون أو الهيئات التنظيمية بوصفهم وسطاء ومحكمين ، غير أن ذلك لا يعد طريقة مثلى خاصة بالنسبة للمشرعين غير ذوي الخبرة ، حيث إن مجال الربط بين الشبكات يعد من المجالات المعقدة التي قد تكلف باهظاً في

ووفقاً لوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) تُعرف هيئة التنظيم المستقلة كالاتي :

" هيئة التنظيم المستقلة هي هيئة منفصلة وغير خاضعة لأي من موردي ومقدمي خدمات الاتصالات، وأية قرارات أو إجراءات تتخذها هيئات التنظيم تكون حيادية لكافة المشاركين في السوق " .

وكما جاءت مناقشته في الوحدة الأولى تختلف درجة استقلالية هيئات التنظيم من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول تكون هيئة التنظيم عبارة عن وزارة أو مؤسسة حكومية مسؤولة أيضاً عن العمليات التي تقوم بها مؤسسات التشغيل القديمة التابعة للدولة . ويرى الكثير من المراقبين أن هيئات التنظيم غير مستقلة بشأن حل نزاعات الربط بين الشبكات . وعلى الرغم من اعتبار هيئة للتنظيم هيئة مستقلة فنياً عن مؤسسات التشغيل القديمة، إلا أن الاهتمامات والمصالح هنا متشابها حيث أن كل منهم يمثل جزءاً من بيروقراطية الاتصالات الحكومية ، أو يعتبر كلاهما المصالح المالية والتشغيلية لمؤسسات التشغيل القديمة وكأنها من اهتماماتهم الأساسية.

وفي مثل تلك الحالات يمكن الأخذ في الاعتبار هيئات أخرى مستقلة لحل النزاعات ، مستخدمة في ذلك بعض الطرق والمناهج الواردة في جدول ٣-٣ . ويمكن أن نضم تلك الهيئات وسيط أو محكم مستقل مقبول لدى كلا الطرفين . ومن الخيارات المتاحة أن تكون هناك هيئة مستقلة لحل النزاع تتبناها هيئة حكومية رئيسية ذات سلطة تنفيذية أو قضائية . ومن غير الضروري أن تكون تلك الهيئة مكلفة أو تتطوي على بيروقراطية مستتمة ،

مستقلة لحل النزاعات الخاصة بالربط خلال فترة زمنية معقولة ، وهي هيئة يمكن أن تمثلها هيئة التنظيم أو أي هيئة أخرى مستقلة .

ومن الناحية العملية فإن حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات يمكن أن يكون من المهام الصعبة ، حيث أن معظم هيئات التنظيم قد لا تتوافر لديهم التفاصيل الخاصة بالربط بالقدر الذي تتوافر فيه لدى مؤسسات التشغيل ، مما يجعل هؤلاء يعزفون عن التدخل في حل النزاعات خشية اتخاذ قرارات غير مرضية .

ومع ذلك يجب على هيئات التنظيم حل النزاعات بشكل فاعل وحاسم وفي زمن محدد وإلاّ تعثرت المنافسة وحدث تأخر في نمو القطاع وتنميته . وفي حالة عدم كفاية المعلومات حول التكاليف المحلية يمكن هنا استخدام النماذج الدولية أو غيرها من الممارسات الأخرى المستخدمة في الأحكام القضائية الأجنبية والاستفادة منها كمسابق يؤخذ بها، ويمكن تسهيل أداء تلك المهمة من جانب الهيئة التنظيمية وذلك من خلال المناقشات التي تدور مع هيئات تنظيمية أخرى، أو من خلال المساعدات التي يقدمها الخبراء الاستشاريون .

وفي حالة أن نقشل مفاوضات الربط بين الشبكات فقد تلجأ مؤسسة التشغيل التي يمثلها عادة مشترك جديد إلى هيئة لتنظيم لحل النزاع الخاص بالربط. ولا توجد طريقة واحدة مثلى لحل نزاع معقد في مجال الربط بين الشبكات ، ولكن هناك طرق أفضل في هذا الشأن من طرق أخرى. ويوضح جدول ٣-٢ بعض الطرق التي قد يتبعها هيئات التنظيم في حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات .

لقد أدت هذه التجربة إلى غزارة المعلومات والتحليل والآراء الخاصة بقضايا الربط بين الشبكات ، ولكن هناك جهود مطلوبة لوضع مجموعة قواعد تفصيلية للربط، وهي جهود لا يجب التقليل من شأنها . فضلاً عن ذلك فليس تلك الدعاوى القضائية المطولة لعملية الربط بين الشبكات لم تسفر عن كلمة نهائية بهذا الشأن ، ففي كل من الولايات المتحدة وكندا هناك دعاوى قضائية مطولة أمام المشرعين وفي المحاكم . وفي كندا كانت الكثير من التفاصيل الخاصة بترتيبات الربط بين الشبكات قد ترك أمرها لمحدد من اللجان الفنية الصناعية تقومدها هيئة تنظيمية ، وقد نتج عن تلك اللجان ( لجان CISC المشار إليها أعلاه) نتائج مفيدة للغاية ، ولكنها استغرقت نحو عامين لحل معظم القضايا.

ويجب أن نذكر هنا أن الربط بين الشبكات هي قضية ديناميكية تتميز بتغير مستمر في البنية التحتية والخدمات ، ونتيجة لذلك تبقى أيضاً متطلبات الربط بين الشبكات في حالة تغيير مستمر . وعندما تعتمد هيئات التنظيم للترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات فإنه يجب النظر إلى تلك الترتيبات وكأنها قواعد مرنة تواكب شبكات الاتصالات وأسواقها .

وإنما يمكن قياسها على أسس مؤقتة بخبراء محليين ودوليين مستقلين في مجال الاتصال عن بعد . وهناك خيار آخر وهو أن يطلب إلى مؤسسة دولية مسؤولة عن قطاع الاتصالات مثل الاتحاد الدولي للاتصال عن بعد (ITU) أو البنك الدولي أن يعين أو يوصي بتعيين خبير مستقل لحل النزاعات أو هيئة استشارية مستقلة تساعد في عملية حل النزاعات المحلية .

### ٣-٥ التوجيه التنظيمي المسمى

اعتمدت هيئات التنظيم في بعض الدول شروطاً تفصيلية لربط بين الشبكات يجب تحقيقها قبل وضع للترتيبات الخاصة بهذا الشأن . ومن الأمثلة على ذلك القرارات الأمريكية الصادرة عام ١٩٩٦ والكندية الصادرة عام ١٩٩٧ بشأن الربط مع مؤسسات تشغيل مطية منافسة . وفي هذه الدول كانت هناك دعاوى قضائية مطولة قبل إرساء القواعد الخاصة بالربط بين الشبكات ، وتم الحصول على للمخالفات من مؤسسات تشغيل قديمة ومشتريين جدد وأعضاء آخرين من ذوى العلاقة في المجتمع . وفي النهاية تم إصدار القرارات التفصيلية التي تصدد العنيد من الطرق والمناهج والمعدلات للنوعية والشروط التي يجب أن تخضع لها عمليات الربط بين

الشبكات

جدول ٣-٢ : طرق حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات	
تطوير التغطية للمعلوماتية أصبح	تطبيق في التغطية للمعلوماتية أصبح
القرار	القرار
تطوير التغطية للمعلوماتية أصبح	تطبيق في التغطية للمعلوماتية أصبح
القرار	القرار
تطوير التغطية للمعلوماتية أصبح	تطبيق في التغطية للمعلوماتية أصبح
القرار	القرار
تطوير التغطية للمعلوماتية أصبح	تطبيق في التغطية للمعلوماتية أصبح
القرار	القرار

<p>« لزيادة درجة الشفافية يجب أن تكون المبررات المقدمة (وليست المعلومات السرية الخاصة بالأعمال) متاحة للتطبيق من جانب الأطراف الأخرى المعنية ومن عامة الجمهور</p> <p>« يجب النظر في دعوة الأطراف الأخرى ذات العلاقة (مؤسسات تشغيل في مجال الربط بين الشبكات ، ومقمتي الخدمة ، ومجموعات المستخدمين ) إلى الإدلاء بتعليقاتهم حول القضايا قيد البحث</p>	
<p>« الاستعانة بخبير مستقر في مجال الربط بين الشبكات ، وذلك للمساعدة في توضيح القضايا وإعداد طلبات المعلومات وتقديم استشارات عامة لصناع القرار .</p> <p>« الأخذ في الاعتبار تعيين وسيط (أو محكم إذا ما وافقت الأطراف على ذلك )</p> <p>« استخدام أطراف من الخارج لأداء مهمة الوساطة أو التحكم أو جمع المعلومات أو للمشاركة على نحو آخر في المفاوضات . وتظهر أهمية هذه الطريقة تحديداً في الدول التي يؤدي فيها التخلي للتكظيمي إلى فساد الشرعية أو منعها سياسياً من اتخاذ قرار نهائي يخلو من المحاباة أو التمييز في المعاملة .</p>	<p>الحصول على مساعدة الخبير</p>
<p>« للتشاور مع هيئات أخرى تنظيمية حول خبرتهم في حالات مماثلة .</p> <p>« مراجعة القرارات والاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات والتي تم التصديق عليها من قبل هيئات تنظيمية أخرى .</p> <p>« مراعاة توزيع مشروع القرار الخاص بحل النزاع على مؤسسات التشغيل المتنازعة وغيرها من الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، مع نشر التعليق والتصحيح الذي يقومون به على عامة الجمهور، حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة ثقة القرار النهائي .</p>	<p>رفع مستوى الدقة والمصدقية</p>
<p>« للتشاور مع هيئات أخرى تنظيمية حول خبرتهم في حالات مماثلة .</p> <p>« مراجعة القرارات والاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات والتي تم التصديق عليها من قبل هيئات أخرى تنظيمية .</p> <p>« مراعاة توزيع مشروع القرار الخاص بحل النزاع على مؤسسات التشغيل المتنازعة وغيرها من الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، مع نشر التعليقات والتصحيح الذي يقومون به على عامة الجمهور، حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة ثقة القرار النهائي .</p>	<p>رفع مستوى الدقة والمصدقية</p>

٣-٣ الشروط المالية للربط بين الشبكات

٣-٣-١ رسوم الربط بين الشبكات

تمثل رسوم الربط بين الشبكات جزءاً كبيراً جداً من التكاليف الواقعة على مؤسسات التشغيل الجيدة التي تعمل في مجال الاتصالات. وينطبق ذلك بشكل خاص

### ٣-٣-٢ طرق تحديد رسوم الربط

يبحث هذا الجزء الطرق العامة التي استخدمت لتحديد رسوم الربط بين الشبكات . وعلى الرغم من عدم توافق طريقة واحدة صحيحة ، إلا أن هناك إجماع في الرأي بين خبراء الاتصالات والتجارة على أن أفضل الطرق هي تلك التي تعتمد على التكلفة . ومع ذلك فهناك طرق أخرى تستخدم بكفاءة في بعض الظروف. ويوضح جدول ٣-٣ استعراضاً عاماً للطرق الأساسية المستخدمة في تحديد رسوم الربط ، وعلى القراء ممن يرغبون في الحصول على المزيد من التفاصيل حول مفاهيم التكلفة وما تطوي عليه من نظريات اقتصادية الرجوع في ذلك إلى الملحق ب في هذا الدليل .

على المشتركين الجدد ممن لا يملكون شبكات ممتدة من الطرف إلى الطرف . لذلك فإن مستوى رسوم الربط وهيكلك تلك الرسوم يعد من العوامل الرئيسية التي تحدد حيوية مؤسسات التشغيل وقدرتها على المنافسة في سوق الاتصالات .

وقد استخدمت على مر السنوات طرق مختلفة لحساب رسوم الربط بين الشبكات ولتحديد الشروط المالية لعملية الربط. وفي هذا الجزء سنتناول أولاً وبصفة عامة الطرق التي استخدمت لتحديد رسوم الربط بين الشبكات ، ثم نراجع في موضع لاحق في هذا الجزء أنواع محددة من تكاليف الربط والتي يتم التعامل معها بطرق معينة . والأمثلة على ذلك هي : التكاليف الابتدائية ، وتكاليف وصلات الربط ، وتكاليف التنظيم والاشتراك في البنية التحتية .

جدول ٣-٣ : الطرق المختلفة لتحديد رسوم الربط بين الشبكات

الطريقة	الوصف والأمثلة	التعليقات
التكاليف المتزايدة الأجلة	<p>رسموم على التكاليف الأجلة لل تجهيزات والخدمات التي تقدمها مؤسسات لتشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات (وتنصب تلك الرسوم عادة على المدى الطويل أي إنها تكاليف متزايدة على المدى الطويل التكاليف المستزايدة على المدى الطويل (ERIC) .</p> <p>أمثلة : مؤسسات التشغيل المحلية في إسرائيل ؛ جيندا ؛ بروج بروج ؛ جمهورية الصين الشعبية ؛</p>	<p>إن قبولها بوجه عام باعتبارها أفضل معارسة لرسم هذه الطريقة أفضل الإشارات السعرية حين حيث للمالية استناداً على التقنيات القديمة وليس على أساس الأصول والموجودات النظرية المتكاملة .</p> <p>تأثيره يعتبر إيجابياً إلى حد كبير مع التكاليف المتزايدة في بروج بالأساس بشكل كامل .</p>
	<p>مؤسسات التشغيل المحلية في إسرائيل ؛ جيندا ؛ بروج بروج ؛ جمهورية الصين الشعبية ؛</p>	
	<p>مؤسسات التشغيل المحلية في إسرائيل ؛ جيندا ؛ بروج بروج ؛ جمهورية الصين الشعبية ؛</p>	

<p>لشبكات مما يحفز المنافسة ولكن يقلل من عائدات مؤسسات التشغيل القديمة</p> <p>« قد تخرج بشكل ملحوظ عن إطار التكلفة الدفترية الفعلية التي تتحملها مؤسسات التشغيل القديمة غير ذات الكفاءة</p> <p>يمكن أن تكون طريقة غير مناسبة في حالة أن تكون الأسعار التي يدفعها المستخدم النهائي غير متوازنة أي تقل بكثير عن التكاليف أو عن رسوم الربط بين الشبكات</p>	<p>المتزايدة على المدى الطويل LRAIC ، والتكاليف المتزايدة على المدى الطويل الخاصة بالخدمة الكلية TSLRIC ، التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلي TELRIC ، وهي طرق تشتمل على عناصر مختلفة للتكاليف الثابتة والمشاركة (مثل التكاليف العامة وتكاليف الخدمة الثابتة ) وهي تكاليف غير خاضعة لتحليل التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC التقليدي. وقد نالت تلك الجوانب المختلفة قبولاً متزايداً باعتبارها أفضل الممارسات، وهذه جاء وصفها في الملحق ب من هذا الدليل .</p>	
<p>« ممارسة مشتركة تعد اليوم أقل ملائمة بالنسبة لهيئات التنظيم والخبراء</p> <p>« أقل كفاءة ، حيث أن التكاليف التاريخية كانت دائماً تبذل بشكل أقل فعالية مقارنة بالتكاليف التي تقوم على تقنيات وظروف حديثة (مثل الخصخصة )</p> <p>« إن السجلات المحاسبية لا تعبر غالباً عن القيمة الفعلية للأصول والموجودات ، وبالتالي تتماشى مع السياسات المحاسبية والقرارات السياسية الخاصة بالاستثمارات</p> <p>« صيغة من أجل دراسة التكاليف المستحقة في المستقبل</p>	<p>« تفرض الرسوم من واقع السجلات المحاسبية لمؤسسة تشغيل تقدم تسييلات وخدمات الربط بين الشبكات</p> <p>« تشتمل بوجه عام على تحويل التكاليف المشتركة المقددة في السجلات المحاسبية</p> <p>« أمثلة : الملكية المتجددة ، والبنظام المالي عام ٢٠٢٩ ، والعديد</p>	<p>التكاليف المحاسبية التاريخية</p>



### الوحدة الثالثة - الربط بين الشبكات

<p>استحقاق كافة الرسوم للمرسل الأصلي (SKA) "قوتر واحتفظ"</p>	<p>« لا توجد رسوم مستحقة الدفع بين مؤسسات التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات مقابل إنهاء حركة مرور البيانات الخاصة بطرف آخر.</p>	<p>« أفضل ما تتبع في الحالات التي تكون فيها التتبع من مؤسسات التشغيل في مواقع متتالية وتبادل تقريباً نفس كمية الحركة للبيانات الخاصة بمؤسسات تشغيل محلية تعمل في مجال الربط بين الشبكات .</p>
<p>« أمثلة : مؤسسات التشغيل الوطنية في الهند والولايات المتحدة وكندا ، ومؤسسات التشغيل الإقليمية في إندونيسيا</p>	<p>« بصفة قياسية لتحمل كل من مؤسسات التشغيل تكلفة التجهيزات التي تمتلكها وصولاً إلى النقطة التي تتم عندها عملية الربط . إضافة إلى الرسوم المسحقة على أي من التكاليف غير العادية المترتبة على مؤسسات تشغيلية أخرى لاستيعاب حركة مرور بياناتها</p>	<p>« يمكن استخدام كددة الرسوم كأداة للتعويض عن عدم التوازن الحادث في حركة مرور البيانات بين تلك الرسوم في طريقة SKA يمكن أن تتمثل في تمويل وتنمية الخدمات الربطية وغيرها التي حالة أن يكون هناك عدم توازن في حركة مرور البيانات، أي في حالة احتواء تلك الحركة على قدر أكبر من المدخلات</p> <p>« كانت تلك الطريقة هي النموذج الأساسي للربط بين شبكات موربي، فتمثلت الإنترنت ISPS في التي من الأسواق ، ولكن قد تغير هذا المفهوم الآن بعد أن أصبحت هناك شبكات أكبر ذات تجهيزات أساسية تتعامل مع ISPS الأسرع وكلهم علاء وليسوا بظراء .</p>
<p>المشاركة في الممتلكات</p>	<p>« بصفة قياسية يدفع المشاركون الجدد إلى مؤسسة التشغيل القديمة حصّة من ممتلكاتها الناتجة عن شبكات الترابط بين الشبكات (أو من حصة الخدمات)</p> <p>« التي يمكن للزائرين الملتحقين بالتجارة في البنية التحتية الجديدة إضافة مباشرة إلى رسوم الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط</p>	<p>« تتغير الطريقة عبر شفافة بوجه عام التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط</p> <p>« تتغير الطريقة عبر شفافة بوجه عام التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط التي تدفع للمؤسسات التي تمتلك الربط</p>

<p>لأداء أعمال في دولة معينة ، وقد يمثل هذا نواة لمنهج آخر أكثر فعالية .</p>	<p>رسوم إضافية على التكاليف المباشرة المترتبة على الربط بين الشبكات (كما في حالة وصلات النقل وأجهزة الربط لليبية)</p> <p>أمثلة : تايواند ، وإندونيسيا ، والصين</p>	
<p>يصعب تحديد الخصم بدقة، مما قد يؤدي بالتالي إلى عدم الفعالية (بمعنى أن التوسع في الخصم يؤدي إلى تقليص للتسهيلات للمنافسة بينما الخصم على نطاق ضيق يؤدي إلى تقليص للمنافسة وعدم قدرتها على الاستمرار)</p> <p>تم تحديداً رفض هذه الطريقة في بعض السلطات (هولج كونج والصين) وهي نظم تفرق بين الرسوم المفروضة على مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمات اتصالات عامة وبين مجلات التجزئة</p>	<p>رسوم الربط على أساس الأسعار التي يدفعها المستخدم النهائي</p> <p>يملح أحياناً خصم على الرسوم بين مؤسسات التشغيل ، ويحسب على أساس التكاليف التي تتجدها المؤسسة الممولة (فواتير التجزئة وتكاليف التسويق)</p> <p>أمثلة : أسعار إعادة البيع مطبوعاً في الولايات المتحدة ، والطريقة اليابانية ما قبل عام ١٩٩٥</p>	<p>رسوم الربط التي تقوم على أسعار التجزئة</p>
<p>تعتمد فعالية الرسوم على مدى تقاربها مع التكاليف ، وهناك العديد من الرسوم التي تم التفاوض بشأنها، وهذه تشمل على دعم ضمني بين مؤسسات التشغيل والمعلماء</p> <p>في أغلب الأحيان يعتمد مستوى الرسوم التي يتم التفاوض بشأنها على قوى المساومة من جانب مؤسسات التشغيل .</p>	<p>تم التفاوض بشأن رسوم الربط بين مؤسسات التشغيل على أساس طرق أخرى عديدة ، واستناداً إلى بعض المبادئ ونظم للتحكيم الحديثة</p> <p>أمثلة : معدلات محاسبية دولية ، وبعض الاتفاقيات الخاصة بإعادة البيع</p>	<p>رسوم زبط أخرى قيد التفاوض</p>

متوسط للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRAIC :  
وهي عبارة عن طريقة لتقدير للتكاليف على المدى الطويل لتحديد الزيادة باعتبارها خدمة كلية. وتختلف هذه الطريقة عن التقييمات التي تجرى على أساس التكلفة الهامشية أو للمزايدة التقليدية ، وذلك باشتغالها على حدود للتكاليف الثابتة الخاصة بخدمة معينة " للتكاليف الثابتة لخدمة محددة" ، وهي الطريقة التي اتبعتها اللجنة الأوروبية.

للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية ( TSLRIC ) : استحدثت هذه الطريقة من قبل لجنة الاتصالات الاتحادية (FCC) في الولايات المتحدة ، وهي طريقة يتم بها قياس الاختلاف في التكلفة بين إنتاج خدمة معينة وعدم إنتاج تلك الخدمة . وتعتبر للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية ( TSLRIC ) هي متوسط للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) وتعتبر الزيادة هي الخدمة الكلية .

التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلي ( TELRIC ) : وقد استحدثت هذه الطريقة أيضاً من قبل لجنة الاتصالات الاتحادية (FCC) ، وهي تشمل على التكلفة المتزايدة الناتجة عن إضافة أو طرح عنصر معين في الشبكة على المدى الطويل ، مع جزء مخصص من التكاليف المتصلة والمشاركة .

اختلافات أخرى : هناك اختلافات أخرى في طريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) ، ففي كندا - على سبيل المثال- تستخدم الهيئات التنظيمية طريقة للتكلفة المتزايدة (تقدير للتكاليف في المرحلة II) ، مع إضافة قيمة تعويضية بحيث تقارب تلك التكلفة مع

### ٣-٣-٣ تطبيقات على طرق ومناهج مختلفة

عادة ما تتطلب مبادئ الربط المقبولة دولياً أن تكون رسوم الربط بين الشبكات قائمة على أساس للتكلفة أو أن تنحو في اتجاهها ، وهذا ما جاء في مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الاتصالات الأساسية، وفي للعمليات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الربط بين الشبكات. ويتمثل في التمسير على أساس التكلفة لخدمات الربط بين الشبكات مع الممارسات الأفضل التي تتبناها الهيئات التنظيمية في معظم دول العالم، وهي قضية سيتم مناقشتها بتفصيل أكثر في الجزء ٣-١-٦.

### طرق التكلفة الآجلة

هناك عدد غير قليل من الاختلافات في الدوائر التنظيمية بشأن أفضل الطرق المستخدمة لحساب تكاليف الربط بين الشبكات في ظروف مختلفة . ومع ذلك يتفق اليوم هيئات التنظيم والخبراء بوجه عام على أن الطريقة المثلى لحساب مستوى رسوم الربط هي تلك التي تقوم على أساس التكاليف الآجلة الخاصة بإمداد التجهيزات والخدمات ذات العلاقة. ويتحقق ذلك المثالية من خلال بعض المتغيرات في طريقة التكلفة المتزايدة الآجلة (للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC) ، وقد أدرج هذا المنهج في تنظيمات بعض الدول مثل الهند وفي كوالينس بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أهم الاختلافات التي أدرجت في نظام للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC وتم قبولها على نطاق واسع من قبل هيئات التنظيم والخبراء ما يلي :

التكاليف الثابتة والمشاركة الآجلة . وقد قامت هيئات تنظيمية أخرى بوضع مناهج وطرق مختلفة في هذا الصدد .

وهناك منهج جيد يقوم على التكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) ، ويتم بموجب هذا المنهج تقدير التكاليف التي تتحملها مؤسسة تشغيل لأداء أعمال الربط بين الشبكات في سوق تنافسي كامل . وتبدأ عادة حسابات التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC بتقدير التكاليف المباشرة المترتبة على مؤسسة التشغيل لقاء تقديم خدمات الربط المعنية ، وهي تكاليف تصب على المدى الطويل أي لفترة زمنية قدرها عشر سنوات على الأقل حتى يشتمل بذلك حساب متوسط التكاليف الاستثمارية ذات الطابع المعقد والتي تخص بتجهيزات الربط بين الشبكات في السنة التي أدخلت فيها تلك للتجهيزات.

وإضافة إلى التكاليف المباشرة فإنه عادة ما تشمل حسابات التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC على عنصر تكلفة رأس المال ، وهو عنصر يقصد به التعويض عن تكاليف تمويل تجهيزات الربط التي تتحملها مؤسسات التشغيل باعتبارها تكاليف ضرورية لتقديم التسهيلات من جانب تلك المؤسسات .

وكما يتضح من الوصف السابق فإن طرق ومناهج التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC الأكثر قبولاً تشمل على توزيع محوّل للتكاليف العامة والتكاليف المشتركة. ومثل هذه التكاليف يمكن أيضاً حسابها على أسس آجلة ، وذلك للتقريب بين كل من التكاليف المترتبة على مؤسسة تشغيل نشطة ، والتكاليف العامة والمشاركة والتي لا تتجّج مباشرة عن خدمات الربط بين الشبكات وإنما تتحملها مؤسسة التشغيل مقابل تقديم تسهيلات

وخدمات في مجال الربط. ومن الأمثلة على تلك التكاليف للرواتب التي تدفع لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير الإداري أو للمستشار القانوني لدى مؤسسة التشغيل . وعند إضافة تكاليف رأس المال والتكاليف العامة والمشاركة وفق منهج التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC فإنها سوف تقترب هنا مع التكاليف في سوق تنافسي، مع توفير تعويضات كاملة إلى حد ما لمؤسسة التشغيل التي تقدم خدمة الربط بين الشبكات ، على افتراض أن تلك المؤسسة تؤدي دورها بشكل فعال .

وهناك مزيد من الوصف حول الطرق المستخدمة لحساب التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بما في ذلك طريقة متوسط التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRAIC ، وطريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلي TELRIC ، وطريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية TSLRIC ، وقد جاء هذا الوصف في الملحق ب وفي الوحدة الرابعة .

ورغم أن معظم الخبراء يعتبرون أن طرق التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC هي من أفضل الممارسات إلا أن هناك قيود عملية تتعلق بتطبيقها ، وبعض هذه القيود موضح بالجدول ٣-٣ وتعتبر بعض تلك القيود ذات أهمية خاصة في البلدان التي توجد بها قطاعات أقل نمواً في مجال الاتصالات . وعلى سبيل المثال فإنه عند تثبيت أسعار التجزئة المحلية للاتصالات في مستوى أدنى بكثير من التكاليف فإنه وفق طريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC يؤدي تثبيت أسعار الربط إلى عزوف المشتركين الجدد في مجال الخدمات المحلية عن إدارة أعمال حيوية ، حيث أن

عدم التوازن الحادث في حركة مرور البيانات . وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة التشغيل رقم ١- قد تستقبل وتنتهي حركة المرور من مؤسسة التشغيل رقم-٢ أكثر مما ترسل إلى تلك المؤسسة . لذلك تتحمل مؤسسة التشغيل رقم ١- عادة تكاليف أعلى نتيجة للربط بين الشبكات مقارنة بالتكاليف التي تتحملها المؤسسة رقم-٢. وللتعويض عن هذا الخلل في التوازن فإن مؤسسة التشغيل رقم ٢- قد تدفع لمؤسسة التشغيل رقم ١- رسوماً تقرم على تكلفة الربط بين الشبكات ، وذلك عن كل وثيقة ترسل فيها حركة مرور للبيانات زيادة عن زمن الحركة التي يتم استقبالها .

وبكلمة أو كلمتان حول طرق المشاركة في العائدات فإن عنصر المشاركة قد يكون مناسباً في بعض الحالات لتوزيع فائض العائدات بعد دفع رسوم الربط على أساس التكلفة. ومع ذلك فإنه في بعض الحالات تشمل حصص العائدات المدفوعة لمؤسسات التشغيل للخدمة على مدى واسع من العناصر بدءاً من تكاليف الربط بين الشبكات إلى "رسوم ترخيص" للتشغيل ضمن سلطة قضائية أو "تعويض" لمؤسسة تشغيل حالية عن خسائر في الأصول تترتب على مشتركين جدد أو إلغاء للالتزامات تجاه خدمات دولية .

وبصفة قياسية فإن العناصر الثلاثة الأخيرة لا تقوم على أساس التكلفة . وعادة فإن تلك العناصر ليست شفافة ولا يوصى بها في أية سلطة قضائية في حالة أن تسعى هيئة التنظيم إلى تطوير قطاع الاتصالات عن بعد . وقد تخضع تلك الطرق لمساءلة الاستعمال ، فمثلاً تم بشكل موسع فرض الترتيبات الخاصة بالمشاركة في العائدات في بعض الممارسات كمحاولة للحصول على عائدات إضافية من مؤسسات التشغيل أو من الحكومة على المدى القصير مما أدى إلى منع ظهور مناقشة فعالة .

التكاليف التي يدفعها هؤلاء مقابل الربط بين الشبكات قد تزيد عن أسعار التجزئة لعملية الربط. وعلى الرغم من أن إعادة موازنة المعدل قد يوفر حلاً لتلك المشكلة على المدى البعيد ، إلا أنه من الواجب خفض أسعار الربط على المدى القصير حتى تتاح للفرص لظهور المنافسة . وهناك مشكلات أخرى عملية تنشأ عن تطبيق أنظمة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC في بعض البيئات .

### طرق ومناهج أخرى :

تعتمد قابلية التطبيق للمناهج الأخرى خلاف التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC ( جدول ٣-٣ ) على الظروف التي تعيشها الدول المختلفة . وتصف التعليقات الواردة بالجدول مواطني القوة والضعف واعتبارات أخرى ، وترد بعد ذلك تعليقات أخرى متعددة.

وغالباً ما يتم إدخال تعديلات على الطرق والمناهج المختلفة كمحاولة للتعويض بشكل متقارب عن التكاليف التي تتحملها كل من مؤسسة تشغيل لقاء تقديمها لخدمات الربط بين الشبكات ، ومن الأمثلة على ذلك المنهج الذي يعطى فيه المرسل الأصلي الحق في كلفة الرسوم ( Bill and keep ) . وكما أشرنا في جدول ٣-٣ يعد هذا المنهج ملائماً في حالة أن تكون هناك مؤسستان للتشغيل في موضع متماثل وتتبادل مع بعضهما نفس كمية الحركة البيانية تقريباً ، ومن ثم يستخدم هذا المنهج غالباً لربط شبكات لمؤسسات تشغيل محلية في نفس المدينة أو لمؤسسات إقليمية متجاورة .

وقد يتم تعديل منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم ، وذلك بغرض إضافة رسوم جديدة للتعويض عن

## ٣-٤ تكاليف محددة للربط بين الشبكات

## ٣-٤-١ تكاليف التشغيل

إن البنية التحتية لمعظم مؤسسات التشغيل القديمة قد تم تصميمها لتعمل على أساس الاحتكار . وفي المرحلة الانتقالية لمسوق الاتصالات التنافسية فإن هناك بعض التعديلات المطلوبة عادة في تجهيزات التحويل والنقل الخاصة بمؤسسة التشغيل وفي برامج الحاسب ذات العلاقة حيث تتاح بذلك الفرصة للربط الفعال بين مؤسسات التشغيل المتعددة . وعلى سبيل المثال يمكن برمجة المسنخرات لمتابعة مسار حركة مرور البيانات إلى أرقام الهاتف الموجودة على شبكة مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات . وهناك أرقام إضافية يجب توزيعها ، مع توافر معدات محلة للتعامل مع تلك الأرقام . ويشار عادة إلى تلك التعديلات إلى أنها " تكاليف التشغيل " ، حيث أنها مطلوبة في البداية لتسمح بحدوث الربط بين الشبكات .

وقد تعاملت هيئات التنظيم في الدول المختلفة مع تكاليف بدء التشغيل بأساليب متفاوتة ، فبعضهم كان لهم رأى يقضى بأن مؤسسات التشغيل الجديدة هي عبارة عن مؤسسات مستفيدة من الربط ، وعليهم بالتالي أن يدفعوا كافة تكاليف التشغيل . وفي الحدود القصوى يتم تطبيق هذه الطريقة ليس فقط على دوائر النقل الخاصة بعملية الربط وإنما أيضاً على كافة التعديلات اللازم إدخالها على شبكة مؤسسات التشغيل القديمة لتسهيل عملية الربط . وتقبل بعض مؤسسات التشغيل بهذه الطريقة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للربط بين الشبكات وبخاصة في الدول التي تكون فيها PTT مملوكة للدولة ، غير أن لهذه الطريقة عيوب تتمثل في الأعباء المالية الكبيرة التي

ولذا ما كان ضرورياً أن تستخدم خطط المشاركة في العائدات فإن على الهيئات التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار تمييز عناصر المشاركة في العائدات كل على حدة . ويشتمل ذلك - مثلاً - على دفع رسوم الربط على أساس التكلفة مقابل رسوم التنازل أو الخصم ، إلخ . ويضفي هذا المنهج سمة الشفافية ، كما يسمح بالتخلص تدريجياً من عناصر المشاركة في العائدات التي لا تقوم على أساس التكلفة . ويجب أن يتم التعامل مع رسوم الخدمة الدولية على أنها رسوم منفصلة وليست مركبة من رسوم المشاركة في العائدات . وفي الوحدة السادسة سيتم بالتفصيل مناقشة القضايا ذات العلاقة بالخدمة الدولية ورسوم الوصول إليها .

والجدول ٣-٣ لا يعرض قائمة شاملة بطرق حساب رسوم الربط بين الشبكات ، حيث أن هناك طرق أخرى لهذا الغرض . ومن الأمثلة على ذلك قاعدة تسعير العنصر الفعال (ECPR) والتي تعزى فيها رسوم الربط إلى التكلفة المترتبة الصافية إضافة إلى التكلفة الهامشية التي تتحملها مؤسسة تشغيل حالية نتيجة لحركة مرور بيانات "مأخوذة" من جانب المشترك الجديد . وقد تمت مناقشة هذه الطريقة بين الأكاديميين والاستشاريين ، ولكن بوجه عام لم يتم قبول هذه الطريقة من قبل الهيئات التنظيمية كخيار مناسب .

وأخيراً فإن رسوم الربط تكون أحياناً مفهومة أو مقترنة بالأسعار لتحديد ما يطرا عليها من زيادة مستقبلية خلال فترة زمنية قدرها خمس أو عشر سنوات مثلاً . وتصلح هذه الطرق لأطراف الربط على أساس مستواهم أو تكاليفهم المستقبلية أو عائداتهم .

### ٣-٤-٢ وصلات الربط بين الشبكات

لقد اتبعت طرق مختلفة لتوزيع تكاليف الوصلات الفعلية بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات . وتشتمل تلك الوصلات على خطوط الإرسال أو وصلات الراديو التي تحمل دوائر الربط ، كما تشتمل أيضاً على القنوات والأبراج وفتحات الدخول وغير ذلك من أدوات البنية التحتية الداعمة ، وأيضاً التعديلات اللازمة لإدخالها على التجهيزات ذات العلاقة بالإرسال مثل الوصلات البينية وإطارات التوزيع ، وذلك لاستيعاب دوائر الربط بين الشبكات .

وهناك طريقة أخرى تتم فيها مطالبة مؤسسة تشغيل جديدة بأن ترفع كافة التكاليف الخاصة بوصلات النقل والتجهيزات الأخرى ذات العلاقة . وتعتمد تلك الطريقة على النظرية التي تقضى بإضافة تجهيزات النقل والتعديلات التي تطرأ عليها فقط وبشكل مطلق لمصلحة مؤسسة التشغيل الجديدة وصلاتها . وفي حالة اتباع هذه الطريقة فإنه لا يمكن لمؤسسات التشغيل القديمة استرداد أكثر من التكاليف الفعلية التي تحملتها تلك المؤسسات مقابل وصلات الإرسال والتجهيزات ذات العلاقة . إن الأمر لا يحتاج هنا إلى طرق معقدة لتقدير التكاليف ، حيث أنه عادة ما يسهل تتبع التكاليف من خلال فواتير المصروفات وتكاليف العمالة ذات العلاقة والتكاليف العامة . وكبداً عام فإنه لا يجب أن تزيد التكاليف عن تكاليف السوق المعقولة بالنسبة لتكوين الوصلات . وقد يكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة دافع لزيادة رسوم تلك الوصلات ، وهذا يلزم وجود مراقبة تنظيمية لضمان حساب الرسوم على أساس تكاليف السوق .

ومن للطرق المتبعة لضمان عدم زيادة الرسوم المفروضة على وصلات الربط أن تعطى مؤسسة التشغيل الجديدة

يتحملها المشترك الجديد ، وتحول تكاليف تطوير الشبكة من مؤسسات التشغيل القديمة إلى المنافسين ، وأخيراً تقليل الفرصة للدخول في منافسة حيوية ومستمرة .

وهناك طريقة مختلفة ذات طبيعة مؤيدة للمنافسة ، وهذه الطريقة تم اتباعها في عدد من الدول مثل كندا . وتقوم الطريقة على الافتراض القائل بأنه يتم فرض المنافسة لصالح كافة المستخدمين للاتصالات ولصالح الاقتصاد بوجه عام . ويظهر إلى تكاليف التشغيل الخاصة بالربط بين الشبكات باعتبارها نتيجة مباشرة للقرار السياسي الخاص بفتح سوق المنافسة . ومن المفهوم أيضاً أن التكاليف المترتبة على كافة مؤسسات التشغيل سوف يتحملها مستخدمو الاتصالات بوجه عام وفقاً لما تسمح به حالات السوق .

وعلى ذلك فقد تم وضع بعض الأسس لتوزيع التكاليف بين مؤسسات التشغيل القائمة والجديدة على افتراض أنهم يتحملون تلك التكاليف على أساس الأسعار المعمول بها للمستخدم . وقد تؤخذ في الاعتبار رسوم إضافية محددة ، ولكن قد لا تفرض تلك الرسوم لأسباب سياسية . وهناك طريقة لتوزيع التكاليف على أساس الاستخدام للتصوري لخدمات الاتصال بما في ذلك خدمات الربط بين الشبكات مستقبلاً . ويمكن هنا وضع معادلة لضبط التعويض بين مؤسسات التشغيل في حالة اختلاف الاستخدام التصوري للاتصالات أو لخدمات الربط بين الشبكات .

ووفقاً لهذه الطريقة تتحمل مؤسسة التشغيل القديمة عامة نصيباً كبيراً في تكاليف التشغيل . ويرى بعض هؤلاء التنظيم أن هذه الطريقة ضرورية وملائمة لتسهيل المنافسة وإن كانت تلقى بوجه عام معارضة من جانب مؤسسات التشغيل القديمة .

صدداً من العوامل التي تشتمل على اختلافات في البنية التحتية للاتصالات ، واختلافات في السيملة ، وفي مستوى الجهود الرامية إلى وضع هياكل للتكلفة والتسعيرة . وقد لا يكون ضرورياً تعقيد الهياكل السعوية لتكون فعالة ومنصفة ، ففي حالات كثيرة تكون البساطة هي الأفضل . ومع ذلك ، وعند بذل بعض الجهد يمكن وضع هيكل للأسعار لتسهيل الطريق أمام مؤسسات التشغيل ولتسهيل عمليات الربط بشكل أكثر فعالية .

ويعرض الإطار ٣-٤ بعض المبادئ الأساسية لهيكل فعال لتسعير الربط بين الشبكات .

وقد دارت مناقشات طويلة بين هيئات التنظيم ومؤسسات التشغيل وخبراء الاتصالات حول الطريقة المثلى التي يمكن بها إدخال تحسينات على هيكل تسعير الاتصالات لزيادة فعاليتها . والكثير من المبادئ التي يمكن تطبيقها على أسعار الاتصالات الأخرى تنطبق هنا على هيكل رسوم الربط بين الشبكات ، وفيما يلي نماذج عديدة لذلك .

### ٣-٥-١ الرسوم الثابتة والمتغيرة

كمبدأ عام يجب أن تعكس رسوم الربط بين الشبكات الاختلاف بين تكاليف الربط الثابتة والمتغيرة . وعلى سبيل المثال فإن التكاليف الثابتة الخاصة بتوفير خط للدخول إلى شبكة مخصصة لأغراض معينة ( حلقة ) يمكن استردادها بشكل أمثل من خلال رسم ثابت . ومن ناحية أخرى فإنه في حالة أن تكون تكاليف عناصر الشبكة مثل المسنرات الخاصة بالاتصالات عن بعد مستجيبة بدرجة حساسة لحركة مرور البيانات فإنه يمكن استردادها هنا بشكل أمثل من خلال رسوم الاستخدام ، وهي رسوم تفرض عادة على أساس المدة ( بالدقائق ) . وفي حالة

الخيار لتركيبة تلك الوصلات بنفسها ، بما في ذلك العمل في مواقع مؤسسات التشغيل القديمة . وقد تخضع موصفات هذا العمل لمناقشة من قبل اللجنة الفنية المشتركة ، وذلك على أساس الآليات الخاصة بحل النزاع . ويمكن متابعة وتقييم العمل في ذات الموقع من خلال مؤسسة التشغيل القديمة ، وذلك تجنباً لحدوث جدل حول عدم ملائمة العمل أو تعطيله .

وكما هو الحال بالنسبة لتكاليف بدء التشغيل ( راجع مناقشة ذلك في الجزء السابق ) فإن وصلات الربط بين الشبكات تعد من المتطلبات الأساسية اللازمة لتنمية سوق تنافسي . ومن هذا المنطلق قد ترى هيئات التنظيم ذلك ملائماً لتوزيع تكاليف مثل تلك الوصلات بين مؤسسات التشغيل القديمة والمشاركين الجدد على فرض أن هناك فائدة تصم في النهاية على المستخدمين لكافة مؤسسات التشغيل .

إن من أبسط الطرق وربما أكثرها شيوعاً لتوزيع تكاليف وصلات الربط هي أن تدفع كل من مؤسسات التشغيل تكاليف الوصلات الخاصة بها وصولاً إلى نقطة لربط بين الشبكات ( POI ) . وحيث أن POIs تقع غالباً في أو بالقرب من نقطة سنترال تليفونات مؤسسات التشغيل القديمة فإن هذه الطريقة قد تتطوي على تكاليف باهظة تجعلها مؤسسة التشغيل الجديدة . ومع ذلك فإنه وفق هذه الطريقة يمكن لمؤسسة التشغيل الجديدة أن تقرر كيفية تشكيل شبكتها للحد من تكاليفها .

### ٣-٥-٢ شكل الرسوم المفروضة على الربط بين الشبكات

غالباً ما يختلف شكل الرسوم المفروضة على الربط بين الشبكات من دولة إلى أخرى ، وهي اختلافات تعكس



الصحيحة للخاصة بالأسعار. وعلى سبيل المثال فإن هناك حافزاً أقل لفرط استخدام عناصر الشبكة التي تستجيب للاستخدام بشكل حساس في حالة أن يتم تسعير تلك العناصر على أساس الاستخدام وليس على أساس الرسوم التي تنفع شهرياً بطريقة بحتة ، وعلى ذلك فإن وضع هيكل للأسعار يمكن التكاليف الثابتة والمتغيرة يمكن أن يؤدي هنا إلى استخدام تلك العناصر بشكل أكثر فعالية .

الربط بين شبكات لمشغلين أساسيين في مجال الإنترنت أو لمقدمي خدمات الإنترنت غالباً ما تفرض الرسوم هنا على أساس السعة (بنات الحركة) .

وعلى الرغم من أنه ليس عملياً دائماً اتباع هذه الطريقة إلا أن ذلك يتمشى بشكل ثابت مع نظرية التسعير الفعال . ويؤدي التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة في رسوم عناصر الربط بين الشبكات إلى إرسال الإشارات

#### الإطار ٣-٤: مبادئ لهياكل سعرية فعالة في مجال الربط بين الشبكات :

- « يجب أن تكون رسوم الربط بين الشبكات محسوبة على أساس التكاليف (وبشكل أمثل تحسب تلك الرسوم على أساس متوسط التكلفة المستزايدة على المدى البعيد بما في ذلك تكاليف رأس المال ، إضافة إلى رسوم تعويضية لتغطية التكاليف المتصلة والتكاليف المشتركة )
- « في حالة أن تتوفر المعلومات يجب أن تحسب التكاليف على أساس التكاليف للقيمة الخاصة باستبدال الأصول والموجودات (بعد خفضها لتمثلياً مع ما تبقى من العمر الافتراضي لخدمة تلك الأصول والموجودات )
- « يجب أن تكون رسوم الربط بين الشبكات منفصلة بشكل واضح عن بعضها البعض حتى يتسنى لمؤسسة التشغيل التي تسعى إلى الربط أن تنفع فقط للعناصر أو للخدمات التي يطلبها بالفعل
- « في حالة أن تتفاوت تكاليف عنصر معين بشكل جوهري في مواقع مختلفة فيجب هنا ألا تجمع رسوم الربط بين الشبكات إجمالاً ، فقد تكون تكاليف خطوط الدخول أعلى في المناطق الريفية التي تكون فيها تلك الخطوط أطول في الحالات للقياسية مقارنة بها في المدن .
- « ويجب ألا تشمل الرسوم على أي من أنواع الدعم الخفي وبخاصة من النوع غير التنافسي (بمعنى أن الرسوم التي تفرض على عناصر لشبكة التي يتم توفيرها على أساس احتكاري يجب ألا تزيد بشكل كبير عن التكاليف حتى يمكن تمويل عناصر ومكونات تنافسية بأسعار أقل من التكلفة ) . ويتم إدراج هذا المبدأ في الوثيقة المرجعية لتواعد منظمة التجارة العالمية ( WTO ) .
- « يجب أن يعكس هيكل رسوم الربط بين الشبكات التكاليف التي يطوئ عليها هذا الهيكل . ومن ثم يجب أن تتم تغطية التكاليف الثابتة من خلال الرسوم الثابتة ، وتغطية التكاليف المتغيرة من خلال الرسوم المتغيرة، كما يجب ضبط الرسوم الضمنية وغير الضمنية في حالة أن يكون هناك اختلاف كبير في التكاليف .

### ٣-٥-٣ الرسوم المفروضة في ساعات الذروة وفي غير ساعات الذروة

لقد استخدم التسعير التفاضلي في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة وذلك لتقدير تسعيرة للتجزئة بالنسبة لخدمات الاتصال لعدة عقود من الزمن . إن فرض رسوم أعلى للاستخدام في ساعات الذروة يعطى للمستخدم حافزاً لأن يتصل في غير ساعات الذروة . وهناك ميزات لهيكل التسعير في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة ، وهذه تشمل على:

- ◀ تقليل الأرباح والاحتفاظ أثناء ساعات الذروة
- ◀ تقليل الحاجة إلى وضع بنية أساسية تحية جديدة لمواجهة أعباء الحركة أثناء ساعات الذروة
- ◀ زيادة درجة الاستفادة من الشبكة بشكل كامل
- ◀ تحسين نوعية الخدمة

وغالبا ما تطبق نفس مبادئ التسعير في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة على رسوم الربط بين الشبكات. وفي حالة عدم تطبيق تلك المبادئ فإن يكون لدى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط أي حافز لفرض رسوم أعلى على مستخدميهم النهائيين مقابل الاتصال في ساعات الذروة. إن النتيجة التي يمكن أن تقترب على ذلك هي ارتحال حركة الاتصال في ساعات الذروة إلى مشتركين جدد ، وهؤلاء سوف يفرضون تكاليف أعلى على مؤسسات التشغيل القديمة التي يتوجب عليها أن تضاعف هنا بنية تحية جديدة لدعم الأعباء المتزايدة أثناء ساعات الذروة .

وهناك سياسات تنظيمية جيدة مثل تلك المتبعة في هونج كونج والصين تنص بشكل محدد على أن هيكل رسوم الربط بين الشبكات يجب أن يعكس سلوك التكاليف التي

يسنطوي عليها هذا الهيكل. وهكذا فإن المبادئ الخاصة بفرض الرسوم بين مؤسسة تشغيل و أخرى تقدم خدمات الاتصالات العاملة في هونج كونج تشجع على أن تكون رسوم الربط بين الشبكات أداة تعكس الاختلافات بين كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة وبين تكاليف الاتصال في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة .

### ٣-٥-٣ . الرسوم غير المترابطة

في عدد متزايد من الدول تتطلب سياسات الاتصالات أن توفر مؤسسات التشغيل القديمة الفرصة لدخول منافسها إلى مكونات غير مترابطة للشبكة ، وهو منهج تدعاه الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تنص على وجوب الربط بين الشبكات من جانب الموردين الأساسيين على أسس غير مترابطة بحيث لا تكون هناك حاجة لأن يدفع المورد لعناصر الشبكة أو تجهيزاتها التي لا تتطلب تقديم الخدمة .

والتراماً بتمهدهاتهم تجاه منظمة التجارة العالمية (WTO) أو لكون السياسة جيدة بوجه عام فقد أصدرت العديد من الهيئات التنظيمية تعليمات تطالب بالرسوم غير المترابطة. وعلى سبيل المثال أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند (TRAI) عام ١٩٩٩ تنظيمياً يقضى بعدم فرض أي رسوم على مقدم الخدمة مقابل تسهيلات لم يسعى إليها أو يطلبها في مجال الربط بين الشبكات (TRAI ، ١٩٩٨) .

### ٣-٥-٤ الخدمة الدولية ورسوم تغطية تكاليف

#### الدخول للشبكة (ADC)

في كثير من الدول تولج مؤسسات التشغيل القديمة عجزاً عند الإيفاء بالترامات للخدمة الدولية غير الاقتصادية

تفرض الهيئات التنظيمية أي من رسوم USO أو ADC بشكل مستقل عن رسوم الربط بين الشبكات . ووفق ما تم إقراره في الوحدة فإن المفاهيم والصياغات التي تنطوي عليها رسوم الربط بين الشبكات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تنطوي عليها رسوم USO أو ADC .

وفي حالة أن تترسخ رسوم USO أو ADC فإن من الممارسات الجيدة بديهياً التعريف بتلك الرسوم على إنها منفصلة عن رسوم الربط بين الشبكات. إن الخلط بين اثنين من الرسوم يؤدي إلى إزالة الشفافية من عملية الربط ، في حين أن الرسوم المنفصلة تسمح للهيئات التنظيمية بأن تتماشى مع الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO والتي تقضي بوجوب فرض رسوم USO على أسس شفافة تظور من المحاباة أو التمييز في المعاملة ، ووفق أسلوب محايد من الناحية التنافسية (يرجى مراجعة الوحدة السادسة لمزيد من المناقشة الشاملة لقضايا USO و ADC )

### ٣-٣-٦ رسوم الربط بين شبكات الإنترنت

لقد تحول الإنترنت خلال العقد الماضي من مجرد وسيلة معالونة إلى وسيلة لتصالات تجارية ، كما تحول الإنترنت أيضاً من شبكة صغيرة نسبياً ذات بيانات تعتمد على التعليم والبحوث إلى شبكة تعبر خلالها بيانات تزيد عن تلك التي يتم تبادلها اليوم عبر المكالمات الهاتفية في دول متعددة . إن هذا التحول في الإنترنت قد غير الأسس التي تفرض على أساسها رسوم الربط بين شبكات ISPs ، وبين ISPs ومؤسسات التشغيل ذات القدرات العالية فيما يتعلق بشبكات الاتصال الأساسية التي تحمل حركة مرور بيانات الإنترنت .

(USO) أو التزامات الدخول إلى الشبكة العالمية . وبصفة عامة فإن المستفيدين من تلك الالتزامات الاجتماعية هم من مناطق الخدمة ذات التكلفة العالية مثل القرى البعيدة ، أو من العملاء من ذوي الدخول المنخفضة . ومع ذلك فإنه في بعض الدول قد لا تواجه مؤسسات التشغيل القديمة عجزاً عند أدائها خدمة لوعية عالمية ، وإنما يحدث العجز كجزء من سياسة الحفاظ على رسوم دخول منخفضة لكافة العملاء ، وهذه تعرف عادة باسم رسوم تغطية تكاليف الدخول للشبكة (ADCs) لتمييزها عن المدفوعات الخاصة بالترلم الخدمات العالمية (USO) التي تحقق عائدات لأغراض اجتماعية مستهدفة كثيرة .

وفي أي من البنى الاحتكارية يتم دفع ADCs من الخدمات التي تسعر بأعلى من التكاليف (أي المعدلات الدولية أو خدمات الأعمال) حتى يكون هناك تقارب مع التكاليف المسعرة بمعدلات أقل . وفي حالة مؤسسات التشغيل القديمة قد تفرض ADCs صراحة أو ضمناً في المعدلات غير المتوازنة. وغالباً ما تمنع سياسات الاتصالات التقليدية إعادة موازنة الأسعار لتتقارب بشكل أوضح مع التكاليف . وحيث أن مؤسسات التشغيل الجديدة العاملة في مجال الربط بين الشبكات ليست لديها التزامات مماثلة تتعلق بالخدمة الدولية أو بالعجز في تكاليف الدخول إلى الشبكة فإنه غالباً ما تطالب تلك المؤسسات بأن تقي بمدفوعات USO أو برسوم ADCs المستحقة لمؤسسة التشغيل القديمة .

وهناك عدد من الوسائل التي يمكن بها التعامل مع هذه القضية ، وهذه تتم مناقشتها تفصيلاً في الوحدة السادسة. وكما ذكر في تلك الوحدة فإن أفضل ممارسة هي أن

وبصفة أساسية فإن الكثير من ISP يعتبرون أنفسهم متساوين أو نظراء ، وهم يدخلون بصفة عملة ضمن ترتيبات الربط وفق المنهج الذي يقوم على استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم. ووفقاً لترتيبات التناظر أو المساواة تتبادل شبكات الإنترنت حركة مرور البيانات دون رسوم تفرض فيما بينها . إن الأساس الذي تقوم عليه ترتيبات التناظر هو أن لشبكات الإنترنت حجم متساوٍ إلى حد كبير وأن مجموعات حركة مرور البيانات قد استقبلت بشكل متساوٍ تقريباً من عمليات الربط وتشابهت بوجه عام من حيث التكاليف .

ومع مرور الوقت قامت بعض شبكات بروتوكول الإنترنت (IP) بتوسيع نشاطها ليطغى المستويات الوطنية والعالمية . وقد تطورت بعض مؤسسات تشغيل الشبكة وأصبحت مؤسسات أساسية متخصصة تعمل في مجال بروتوكول الإنترنت وتحمل مجموعات لحركة بيانات الإنترنت لمسافات طويلة بين ISPs وبين خدمات الإنترنت التي تمثل نقاط ابتدائية ونهاية لنقل المعلومات . وتقدم تلك المؤسسات الأساسية خدمات انتقالية بوجه عام تشمل على نقل حركة بيانات الإنترنت بين اثنين أو أكثر من ISPs وبين النقاط الابتدائية والنهائية لنقل المعلومات عبر الإنترنت . إن مقدمي خدمات الإنترنت الانتقالية قد يقدموا بأنفسهم أو لا يقدموا أي من محتويات الإنترنت أو خدمات الدخول إلى الشبكة . ونقوم أيضاً بعض من ISPs ذات الشبكات الأكبر بتقديم خدمات انتقالية إلى جانب الترتيبات القياسية الخاصة بالربط بين شبكات الإنترنت .

وترتبط ISPs كل مع الأخرى ومع مقدمي خدمات الإنترنت الأمسجين وذلك عند نقاط تبادل الإنترنت (IXPs) . ويشار إلى تلك النقاط أحياناً بنقاط الدخول إلى الشبكة (NAPs) ، رغم أن هذا الاصطلاح بات أقل شيوعاً. ولنقاط تبادل الإنترنت معدات للتحويل وموجهات تسمح بالربط بين مختلف شبكات الإنترنت باستخدام نقطة التبادل IXP . وكما هو الحال عامة بالنسبة للإنترنت تتطور نقاط تبادل الإنترنت ISPs إلى نقاط متعددة الوظائف وإلى عمليات تشغيلية تتطلب رسوم لتغطية خدمات على نطاق واسع وليست لمجرد تسهيل ربط متحرر لـ ISPs . وهناك الكثير من نقاط تبادل الإنترنت تقدم الآن خدمات تنظيمية مع حيز ومعدات لتوجيه الإنترنت ونقل المعلومات وخدمات نقاط الشبكة الابتدائية والنهائية وخدمات أخرى . وعادة ما يتم فرض رسوم منفصلة تعتمد على حالة السوق مقابل تقديم تلك الخدمات . وكما هو الحال بالنسبة لأغلب الخدمات ذات العلاقة بالإنترنت فإن تلك الرسوم لا تخضع عادة لأية تنظيمات إلّا في حالة أن يتم تقديمها من قبل مؤسسة تشغيل حالية مهيمنة .

إن تحول الإنترنت بدرجة أكبر إلى الأوساط التجارية مع التباين الكبير بين أحجام شبكات الإنترنت ووظائفها قد أدى إلى تغير هيكل رسوم الربط بين شبكات الإنترنت . وفي بعض الحالات فإن ISPs الرابطة لا تزال تتبادل حركة البيانات مع بعضها البعض بوصفهم نظراء وفق منهج استحقاق العرمل الأصلي لكافة الرسوم . وبموجب هذا الترتيب تنفع كل من ISP تكاليف انتقال المعلومات الخاصة بها

وهناك جانب غير مألوف يتعلق بالاتجاه نحو تغيرات الإنترنت القائمة على التكلفة ، وهو جانب ذو صلة بالاعتماد التقليدي وبشكل أساسي على ISPs في الولايات المتحدة وعلى مقدمي خدمات الإنترنت الأساسيين من خلال ISPs في دول أخرى . ونظراً لمركز الصدارة الذي تحتله صناعة الإنترنت في الولايات المتحدة والتركيز الشديد على مواقع جذابة على شبكة الإنترنت هناك فقد دفعت العديد من ISPs في دول أخرى إلى ISPs في الولايات المتحدة مقبل الانتقال من وإلى الولايات المتحدة إلى دولتهم . إن هذا الخلط في التوازن قد أصبح الآن من المواضيع السياسية الساخنة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وفي غيره من الهيئات الدولية الأخرى . ففي APEC على سبيل المثال قدمت استراليا ودول أسيوية مختلفة شكوى حول الارتفاع الباهظ في تكاليف الربط للقيمة مع أمريكا الشمالية ، وأنه من غير المنصف ألا يتم التعويض للشبكات الأسيوية عن التكاليف التي تحملها لاستيعاب حركة البيانات المتولدة من جانب مواطني أمريكا الشمالية .

وفي إبريل عام ٢٠٠٠ تبنت مجموعة الدراسة الثالثة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التوصية الآتية (D.iii) حول الربط الدولي بين شبكات الإنترنت :

" بالنظر إلى النمو السريع للإنترنت وللخدمات الدولية القائمة على بروتوكول الإنترنت يوصى بأن تقوم الإدارات العاملة في مجال الربط بين شبكات الإنترنت الدولية بالتفاوض والاتفاق حول ترتيبات تجارية ثنائية الأطراف تختص بالربط المباشر بين شبكات الإنترنت الدولية ، علماً بأنه سيتم تعويض كل إدارة عن التكاليف

مع تكاليف التوجيه والمعدات الأخرى ، أو تنقسم تلك التكاليف على أسس يتم التفاوض بشأنها .

ومع ذلك فإن مثل تلك الترتيبات الخاصة بالتناظر قد أصبحت الآن أقل شيوعاً مع اختلاف أحجام وأنواع الربط بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الإنترنت ، وهنا تصبح من الأمور العادية أن تفرض رسوم غير متماثلة . وعادة ما تقوم مؤسسة التشغيل للشبكة الأساسية أو ISP الأكبر بفرض رسوم على ISP الأصغر أو على مقدمي خدمات الدخول للشبكة المحلية مقابل خدمات الربط ونقل المعلومات . وغالباً ما تكون الأسس التي تقوم عليها رسوم الربط هذه مشابهة لتلك الموجودة في أجزاء أخرى من صناعة الاتصالات . وبصفة قياسية تفرض الرسوم على أسس واحدة أو أكثر من المتغيرات الآتية :

- « تكلف حركة البيانات أو استخدامها على أساس السعة المتزايدة لموجهات الإنترنت أو غير ذلك من المعدات الأخرى التي تقاس بها حركة البيانات
- « عدم التوازن في تدفق حركة البيانات بين ISPs
- « المسافة أو الموقع الجغرافي الذي تتم تغطيته
- « عدد نقاط الربط
- « رسوم ربط أخرى تصعب على أساس التكلفة

وترتبط كافة تلك المتغيرات الخاصة بفرض الرسوم بالتكاليف التي تتحملها ISP لتقديم الخدمة أو على الأقل وثائق السقوف بنك التكاليف . ويميل هذا الاتجاه نحو رسوم الربط على أساس التكلفة مع التطورات الحادثة في خدمات أخرى في مجال الاتصالات .

المتعلقة من جانب ISPs وذلك لتقديم خدمات سريعة في مجال الإنترنت تقوم على DSL وبشروط ميسرة أكثر منها بالنمذجة للشروط النافذة حالياً في معظم الأسواق.

وفي عدد من الدول تمثل شبكات التلفزيون الذي يعمل بخدمة الكبل شكلاً فعالاً وناجحاً إلى حد بعيد في مجال للدخول بمسيرة إلى شبكة الإنترنت المحلية . وبصفة عامة فإن خدمات "مدمج الكبل" قد تم تقديمها فقط من جانب مؤسسة للتشغيل العاملة في مجال تلفزيون خدمة الكبل . وقد أدى ذلك إلى منح مؤسسة تشغيل الكبل موقفاً متميزاً في أسواق ISP مقارنة بـ ISPs أخرى لا تتمتع بقدرات السرعة العالية . وهناك العديد من الدول التي بحثت في أن تطالب مؤسسات تشغيل الكبل بالربط مع ISPs أخرى ليستسنى لها بذلك الدخول إلى شبكات الكبل ذات السرعة العالية .

وفي كندا وجهت CRTC أوامرها إلى مؤسسات التشغيل الرئيسية العاملة في مجال الكبل بأن تمنح ISPs الأخرى دخولاً إلى شبكتها ذات السرعة العالية بتخفيض عن معدلات الترخيص الخاصة بـ ISP . وفي الولايات المتحدة لم تتخذ FCC أي إجراء مماثل حتى الآن . وقد دخلت بعض مؤسسات تشغيل الكبل الأمريكية طرماً في اتفاقيات مع ISPs للدخول إلى شبكتها ذات السرعات العالية بشكل مطلق ، حتى لا تتيج بذلك فرصة الدخول من جانب المنافسين ، وتبحث FCC الآن مدى ملاءمة مثل تلك للترتيبات المطلقة.

### ٣-٢-٧ الربط مع شبكات المحمول

كما أشرنا في أجزاء مختلفة من هذه الوحدة يجب أن ترتبط مؤسسات تشغيل المحمول مع مؤسسات التشغيل

التي تحملها لاستيعاب حركة مرور البيانات المتولدة عن إدارة أخرى .

وقد اعترضت كل من الولايات المتحدة وكندا على تلك التوصية ، وكانت حجتهن في ذلك أن الاحتياز لأمريكا الشمالية في توجيه الإنترنت سوف يقل بمرور الوقت مع التطورات الحادثة في المنافسة وفي الأسواق ، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة تسهيلات الإنترنت في مناطق أخرى . وبصفة خاصة فقد نالت الولايات المتحدة طويلاً بأن يبقى الإنترنت غير خاضع للتنظيمات في معظم مجالاته . وقد تم بحث القرار المقترح في جلسة للتوحيد القياسي للاتصالات العالمية التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في مونتريال في أكتوبر من عام ٢٠٠٠ . وقد تبنت الجلسة بعد مناقشة طويلة توصية تدعو إلى الاستقواء والاتفاق على أسس تجارية حول الترتيبات اللازمة في حالة أن يتم تثبيت وصلات الإنترنت المباشرة على المستوى الدولي . إن هذه التوصية لا تعتمد أي منهج محدد للتكلفة ، وهكذا تترك لمؤسسات التشغيل حرية تحديد المنهج الذي تستخدمه في تنفيذها . وتعتبر هذه التوصية إطاراً للمناقشات التي ستم مستقبلاً . وقد أفادت كل من الولايات المتحدة واليونان بأنهما لن تعملوا بذلك التوصية في ترتيباتهما الخاصة بغرض الرسوم الدولية .

وتعتبر رسوم الربط المحلية مهمة أيضاً لبقاء ISPs وإستمراريتها . وسوف يكون مقدمي خدمات الوصول إلى الإنترنت المحليين مستفيدين أساسيين من حركة تلك الحلقات المحلية حسبما جاءت مناقشته في الجزء ٣-٤-٦ من هذه الوحدة . ويمكن استخدام الحلقات المحلية

فإن عدد مستخدمي المحمول يزيد الآن في بعض الدول عن عدد مستخدمي الخطوط الثابتة ، ومن هنا لم تعد الكثير من خدمات المحمول ذات طابع بذخ أو ترف وإنما أصبحت الوسيلة الأساسية التي يدخل من خلالها المستخدم إلى PSTN .

« بدأت بعض الدول الآن نمواً تركز اهتماماً أكبر لتشجيع النمو الحادث في خدمة المحمول ، حيث أدرجت تلك الدول أن وضع البنية التحتية للمحمول يمكن أن يكون أكثر سرعة وأقل من حيث رأس المال مقارنة ببناء شبكات الخطوط السلكية الموجودة في معظم الدول المتقدمة .

« أصبحت جميع الدول تقدر الآن العائدات التي يمكن تحقيقها من خلال المزايدة في مجال نطاق ترددات المحمول اللاسلكية ، وهنا يأخذ المزايدون بعين الاعتبار تصميم البنية التنظيمية عند تقديرهم للقيمة التي يربزون عليها.

وعندما أدخلت خدمة المحمول لأول مرة اتبعت معظم الدول ترتيبات تقضي بأن يقوم الطرف الطالب للمكالمة بدفع قيمتها CPP . ووفق ترتيبات CPP فإن الشخص الذي يبدأ للمكالمة هو الذي يدفع قيمتها سواء كان ذلك على تليفون محمول أو على تليفون الخط الثابت . ويدفع الشخص الذي يطلب مكالمة على المحمول أو على الخط الثابت قيمة تلك المكالمة إلى مؤسسة تشغيل المحمول بأسعار التجزئة ، وتبلغ مؤسسة تشغيل المحمول بدورها إلى مؤسسة تشغيل الخط الثابت رسم الربط ، وهو رسم صغير نسبياً عند مقارنته بسعر التجزئة . وعادة ما يكون رسم الربط غير منظور بالنسبة لمستخدم المحمول، ولكن

القديم لـ PSTN لضمان استمرارية وفعالية خدماتها . وبصفة عامة تنطبق مبادئ وممارسات الربط التي جاء وصفها في هذه الوحدة على الربط من جانب مؤسسات تشغيل المحمول مع PSTN ، غير أن هناك اختلافات معينة في الربط مع مؤسسات تشغيل المحمول .

ومن الناحية التاريخية فقد كرست الهيئات التنظيمية اهتماماً بخدمات المحمول يقل بكثير عن الاهتمام الموجه نحو الخدمات الثابتة . لقد كانت تسعيرة خدمة المحمول أعلى بكثير من تسعيرة خدمة الخطوط السلكية ، ونتيجة لذلك اعتبرت خدمة المحمول خدمة كمالية أو تتطوي على السبذخ والتسرف ولا يحتاج فيها للمرء كثيراً إلى حماية تنظيمية. وقد تم أيضاً توفير خدمات المحمول بشكل تنافسي في الكثير من الدول استناداً إلى توقعات بفرض الأسعار من خلال قوى السوق وليس من خلال الهيئات التنظيمية . ولم ينظر إلى مؤسسات تشغيل المحمول على أنها تمتلك قوى السوق بنفس طريقة مؤسسات التشغيل الثابتة .

ومع ذلك فقد تغير دور خدمات المحمول خلال السنوات القليلة الماضية ، وأدى ذلك إلى زيادة الرغبة والاهتمام بها من الناحية التنظيمية :

« انخفضت الأسعار التي يدفعها المستهلك لخدمات المحمول في كل من الدول المتقدمة والدول النامية . إن عوامل الانخفاض في الأسعار ، وإعجاب المستهلكين بالمرونة التي تميز خدمة المحمول ، والسند الحادث في تكنولوجيا المحمول (مثل زيادة فترة عمل البطارية) قد أدت جميعها إلى للزيادة الهائلة في عدد مستخدمي المحمول . وفي الواقع

وهناك عدد من الدول التي لا تأخذ بمنهج CPP قد بدلت الآن تنحو تجاه هذا المنهج أو تحولت بالفعل إليه . وعلى سبيل المثال أدخلت المكسيك منهج CPP في أبريل من عام ١٩٩٩ ، وكان الدافع وراء ذلك هو زيادة عدد المشتركين في خدمة المحمول في الدول التي تأخذ بمنهج CPP . وقد أعلنت سريلاككا عزمها على أن تنحو إلى منهج CPP . إن التغيير إلى منهج CPP يؤثر على كافة الشبكات الموجودة في السوق بما في ذلك المشتركين في PSTN ، حيث تزيد قيمة الفواتير هنا نظراً لفرض الرسوم على المكالمات للمشتركين في خدمة المحمول . وبناء على ذلك فإنه عادة ما يخضع هذا الانتقال إلى رقابة تنظيمية للتأكد - ضمن أشياء أخرى - من أن المشتركين في PSTN قد أخطروا في حينه بشأن الزيادة في الرسوم التي سوف تدرج في فواتيرهم .

وحيث أن المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول تزيد في قيمتها بكثير عن المكالمات من الخطوط الثابتة إلى الخطوط الثابتة في أي من الدول التي تأخذ بمنهج CPP فهناك دول كثيرة تستخدم أرقاماً بادئة مميزة لاستدعاء مكالمات الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول . وبهذه الطريقة يدرك العملاء أن هناك رسوماً إضافية ستفرض عليهم مقابل المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول ، ويكون واضح أمامهم متى ستفرض عليهم مثل تلك الرسوم .

وفي السنوات القليلة الماضية أعرب بعض المراقبين عن قلقهم تجاه مستوى رسوم CPP بالنسبة للمكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول . وفي التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) عام

يختلف الأمر تماماً بالنسبة للمكالمات من الخط الثابت إلى المحمول . ونظراً للزيادة النسبية في رسم الربط الذي تدفعه مؤسسة تشغيل الخط الثابت إلى مؤسسة تشغيل المحمول تسعى مؤسسة تشغيل الخط الثابت إلى استعادة قيمة هذا الرسم من المستخدم الذي يطلب المكالمات . وبناء عليه تفرض تلك المؤسسة رسوماً عالية مقابل المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول ، مع توجيه الرسم الإضافي ( مخصصاً منه الرسوم الإدارية ) إلى مؤسسة تشغيل المحمول . وليس هناك رسم تفرضه مؤسسة تشغيل المحمول على عملائها لقاء المكالمات التي يتم استقبالها من PSTN .

إن ترسيب CPP لم يعمل بها في بلدان مثل الولايات المتحدة وكندا حيث لا يتم قياس المكالمات المحلية على PSTN وإنما تفرض عليها رسوم شهرية . وتعرف تلك الدول بأنها البيئات التي يقوم فيها الطرف المستقبل بالدفع (RPP) أو يدفع فيها الطرف المستخدم للمحمول (MPP). وفي بلدان RPP يدفع عملاء المحمول قيمة كل من المكالمات التي تجرى من المحمول إلى الخط الثابت أو من الخط الثابت إلى المحمول . ومع ذلك يدفع العميل على شبكة الخطوط الثابتة نفس القيمة عندما يتحدث إلى شخص ما سواء على شبكة الخطوط الثابتة أو على شبكة المحمول . وبصفة عامة يجرى الربط بين مؤسسات تشغيل الخطوط الثابتة وخطوط المحمول على أسس تبادلية تقوم إما على منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم ، أو على منهج التعويض المتبادل بنفس الأسعار المعمول بها في ترتيبات الربط بين الخطوط الثابتة والخطوط الثابتة .



المنافسة كما يحدث - مثلاً - في فنلندا حيث تكون لدى مؤسسات تشغيل للمحمول أسعار مخفضة للمكالمات من الخط الثابت إلى المحمول بالتزامن مع أسعار المكالمات من المحمول إلى الخط الثابت . وفي البلدان التي تتم فيها مؤسسة تشغيل الخط الثابت بطابع الاحتكار فإن مثل تلك المؤسسة قد لا يكون لديها دافع يذكر لخفض أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول . وحتى في البلدان التي تعمل بها مؤسسات تتنافس على تشغيل الخطوط الثابتة فإنه لا يوجد هناك دليل واضح على أن تلك المنافسة يمكن أن تؤدي إلى خفض أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول .

« تنشأ اللامبالاة التنظيمية - كما ذكرنا سابقاً - بسبب أن خدمة المحمول كان ينظر إليها وكأنها خدمة كملية تخطوي على البذخ والترف وتحصص في شريحة ضيقة من قطاع المستخدمين . وفي دول كثيرة كانت خدمة المحمول تمنح على أسس تنافسية وكانت أسعارها تتحدد من خلال قوى السوق . وخلافاً لشبكات الخطوط الثابتة لم تتوافر لدى الهيئات التنظيمية بيانات كافية حول تكلفة شبكات المحمول . وبدون تلك البيانات فإنه لا يمكن للمشروع تحديد ما إذا كانت أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول يجب أن تزيد عن الحد اللازم .

ويستج عن هذين العاملين أن تبقى أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول في بعض الدول عالية حتى مع الانخفاض الملحوظ في أسعار المكالمات

والذي يركز على عمليات الربط بين الشبكات كانت هناك إشارة إلى أنه في أوروبا حيث تسود ترتيبات CPP بلغ متوسط سعر الربط بين الخطوط الثابتة وخطوط المحمول ٠,٢١ دولار أمريكي لل دقيقة الواحدة للمكالمة التي تستغرق ٣ دقائق . هذا خلافاً لأسعار الربط بين خطوط المحمول إلى الخطوط الثابتة والتي تبلغ ٠,٠١ دولار أمريكي لل دقيقة بالنسبة للربط المحلي، و ٠,٠١٤ دولاراً للربط الاتصالي المنفرد ، و ٠,٠٢ دولاراً بالنسبة للربط الاتصالي المزوج . وتتلو النسب بين أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول وبين أسعار المكالمات من خطوط المحمول إلى الخطوط الثابتة المحلية ما بين قيمة قليلة قدرها ٨,٧ في النرويج إلى قيمة عالية قدرها ٣٤ في فرنسا . ويقترح التقرير أن التنظيم غير المنظم لمؤسسات تشغيل الخط الثابت والمحمول قد أدى إلى تضخم رسوم إنهاء المحمول وفق منهج CPP .

ويرى بعض المراقبين أن المستوى العالي لرسوم CPP بالنسبة لمكالمات الخط الثابت إلى خط المحمول يرجع إلى مجموعتين من العوامل هما فشل السوق ، واللامبالاة من جانب الهيئات التنظيمية :

« ينشأ فشل السوق عن المنافسة القليلة في أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى الخط للمحمول . وغالباً ما تتنافس مؤسسات تشغيل المحمول بشدة على الاشتراكات وأسعار المكالمات من المحمول إلى الخط الثابت ، وعلى مستوى الخدمة والتنغطية ، ولكنها نادراً ما تتنافس على أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول . وقد تنشأ أحياناً مثل تلك

من المحمول إلى الخطوط الثابتة والذي نتج عن انخفاض التكاليف وعن المنافسة الشديدة .

### ٣-٤ شروط فنية وتشغيلية

على الرغم من أهمية الترتيبات المالية ودورها في وضع ترتيبات للربط بين الشبكات فإن الشروط الفنية والتشغيلية تحدد هنا إلى أي مدى يصل فيه الربط بين الشبكات إلى حد الكفاءة والفعالية من منظور المستخدم . كما تحدد تلك الشروط أيضاً ما إذا كانت المنافسة في سوق معين سوف تنجح أو تفشل .

إن فهم أهم الشروط الفنية والتشغيلية ليس من الأمور المعقدة أو الصعبة . وكحد أدنى يجب على الهيئات التنظيمية أن تضع تصوراً حول الشروط الفنية والتشغيلية الأساسية لكي تخفض بذلك النزاعات التي قد تنشأ في مفاوضات الربط بين الشبكات .

٣-٤-١ توفير المعلومات من قبل مؤسسات التشغيل  
القديمة

٣-٤-١-١ توفير الاتفاقيات أو العروض

لقد جاءت مناقشة مزايا للتربيتات الشفافة الخاصة بالربط بين الشبكات ، وذلك في الجزء ٣-١-٤. إن أيسر السبل لتشجيع الشفافية أن تكون هناك فعالية في نشر الاتفاقيات أو العروض التي تتضمنها مؤسسات التشغيل القديمة . وفي هذا الصدد تطالب الوثيقة للمرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) الموقعين على الوثيقة بأن يضمّنوا قيام المورد الرئيسي إما بنشر الاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات أو بنشر العروض المرجعية لعملية الربط .

إن دراسة أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول والتي تفرض على عملاء مؤسسة تشغيل الخطوط الثابتة تؤدي بنا إلى دراسة رسوم الربط التي تفرضها مؤسسة تشغيل خطوط المحمول على مؤسسة تشغيل للخطوط الثابتة مقابل إنهاء المكالمات على شبكة المحمول . وقد قامت القليل من الدول بدراسة تكاليف إنهاء المحمول واستخدمت تلك التكاليف في تحديد رسوم الربط بين الشبكات. وهناك دولة واحدة قامت مؤخراً بذلك المحاولة ، وهي المملكة المتحدة . وفي التقرير الصادر عام ١٩٩٨ أكدت لجنة المناقشة على أن أسعار إنهاء المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول كانت أعلى بكثير من التكلفة . وفي عام ١٩٩٩ كانت OFTEL بخفض الأسعار بشكل ملحوظ إلى سقف قدره ١١,٧ بنس النيقية مع انخفاض قيمة هذا السقف بواقع ٩% سنوياً ( بعد التضخم ) ولعدة عامين بعد ذلك . وسوف تبحث OFTEL فيما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تسعير آخر بعد انقضاء تلك الفترة .

ويمكن مع مرور الوقت أن تؤدي المنافسة إلى خفض الأسعار العالية للربط بين شبكات المحمول . ومع ذلك فعندما تلحق خدمات شبكة المحمول بخدمات شبكات الخطوط الثابتة يكون هناك احتمال لمزيد من التخصيص للتنظيمي للأسعار العالية المرتبطة بإنهاء المحمول ، وبخاصة عند تحديد تلك الأسعار بمستويات تزيد بكثير عن التكلفة .

والأسباب التي جادت منقشها في الجزء ٣-١-٥-٢ فانه لا يلزم عادة إيداع اتفاقيات الربط بين مؤسسات التشغيل غير المهمة، وتطالب الوثيقة للمرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) بنشر الاتفاقيات مع الموردبن الأساسيين ، أو العروض المرجعية الخاصة بالربط معهم . وذلك عدد من الدول ذات التنظيمات المتقدمة مثل الدانمارك والمملكة المتحدة ، وهذه تطلب فقط نشر اتفاقيات الربط الخاصة بمؤسسات التشغيل لتقديمه .

وعادة فانه لا توجد متطلبات تنظيمية في مجال الاتصالات تقضى بنشر اتفاقيات الربط بين مؤسسات التشغيل الأسغر ، غير أن تلك الاتفاقيات يتم نشرها بشكل متزايد للتراماً بقوانين الضمان في بعض الدول . وفي هذه الدول تطلب هيئات تنظيم الضمان بأن تصدر للشركات اسماً لامة الجمهور للكشف بها عن عقودها الأساسية. وهناك أمثلة على تلك الاتفاقيات موجودة في الموقع EDGAR على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية . وتمثل الاتفاقيات بين المشتركين الجدد نواه للترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات في الأسواق الأقل تنظيمياً .

### ٣-١-٤-٢ موصافات الشبكة

يجب أن تكون للشبكات المترابطة متوافقة من الناحية الفنية . لذلك يجب أن تكون لدى المشترك الجديد دراية بالمواصفات الفنية لشبكة مؤسسة التشغيل القديمة المراد الربط معها . وبالمثل تحتاج مؤسسة التشغيل القديمة إلى معلومات حول الخصائص الفنية لشبكة مؤسسة التشغيل القائمة على عملية الربط . وعلى سبيل المثال فانه من الضروري لكلتا مؤسستي التشغيل أن تكونا على علم بأنواع معدات التحويل والتوجيه والنقل المستخدمة في

وتشتمل معيزات نشر اتفاقيات الربط أو العروض القياسية الخاصة به على ما يلي :

« إن النشر يؤدي إلى تسهيل الربط بين الشبكات بواسطة مشتركين حاليين أو محتملين جدد ، حيث يسمح لهم بالحصول على الشروط الأساسية للربط دون الحاجة إلى مفاوضات مطولة أو إلى أولمر تنظيمية .

« يؤدي النشر إلى تشبيط المحابة والتمييز غير الضروري في المعاملة من جانب مؤسسة تشغيل مهمة ( أو من جانب كلا طرفي الاتفاقية ) ، وهي الحالة التي قد لا تتمكن هيئة التنظيم من كشفها إذا ما تم إيداعها سراً .

« تسهيل مقارنة أسعار وشروط الربط بين مؤسسات التشغيل الأساسية .

« يساعد النشر في وضع المعايير والنماذج والفضل الممارسات في مجال الصناعة .

أما عن مسأوى النشر الإيجابي لاتفاقيات الربط فتتمثل في إنشاء سرية الاتفاقيات التجارية ، غير انه يمكن علاج تلك المسأوى بعدة طرق مختلفة . من هذه الطرق أن يسمح بحذف المعلومات الحساسة من الناحية التجارية ولستبعادها من الاتفاقيات المودعة ، ويشتمل ذلك على شبكة الممتلكات أو معلومات الخدمة والتكاليف ذات العلاقة . وفي مثل تلك الحالات يلزم عادة الإيداع السري بمعرفة الهيئة التنظيمية . وهناك طريقة أخرى وهي أن يطلب فقط إيداع الاتفاقيات أو العروض للقياسية ( أي العروض المرجعية ) بدلاً من إيداع كافة الاتفاقيات التي تم إبرامها .

مؤسسة للتشغيل الأخرى ، وأيضاً البروتوكولات الإشارية وعدد الدوائر واللحم التصوري لحركة المرور المراد تبادلها بين مؤسستي التشغيل .

### ٣-٤-٣ تغييرات الشبكة

تتميز شبكات الاتصالات بالفاعلية المستمرة أو التغير المستمر . وفي معظم الدول تتغير الشبكات بشكل ثابت مع إضافة تجهيزات جديدة تتعلق بالتحويل والنقل ، ومع تركيب برامج وسمات جديدة للحاسب ، ومع تبني واتباع بروتوكولات جديدة ، إن أوضح مثال على ذلك هو التحويل الجاري من نظام الشبكات التي تعمل بدوائر التحويل إلى نظام الشبكات التي تعمل بحزم التحويل مثل شبكات بروتوكول الإنترنت التي تحمل حركة كل من البيانات والصوت معاً . ومع ذلك تتغير خطط الشبكة الخاصة بمؤسسات التشغيل بشكل منتظم استجابة للتطورات التكنولوجية ولاعتبارات تتعلق بالسوق والميزانية .

ومع مرور الوقت ومع التعديلات التي يتم إدخالها على الشبكات فأنه من الممارسات الجيدة أن تطالب الهيئات التنظيمية بتطوير شبكات مؤسسات التشغيل القديمة إلى شبكات أكثر انفتاحاً .

### ٣-٤-٣ معالجة بيانات المنافس

يمكن لمحتكري خدمات الهاتف المحلي ومقدمي تلك الخدمات من نوى الهيمنة أن يجمعوا معلومات قيمة بشكل تنافسي حول منافسهم في مجال الربط بين الشبكات . ومن الحالات القياسية على ذلك أن تكون هناك مؤسسة تشغيل احتكارية محلية تستقبل طلبات من منافس بعيد لتركيب خطوط محلية موجهة تربط مع POP المنافس ، وتدرك المؤسسة المحتكرة هنا أن المنافس قد حدد

وهناك حاجة إلى معلومات كافية تسمح لمؤسسات التشغيل القائمة على عملية الربط بين الشبكات بأن تصمم شبكاتها الخاصة بها للوصول بذلك إلى ربط فعال بين عملاء كل منهم . وعلى الهيئات التنظيمية أن تضمن ألا تحتجز أي من مؤسسات التشغيل القديمة والمشاركين الجدد المعلومات اللازمة لضمان وضع ترتيبات فعالة تتعلق بالربط بين الشبكات لكلا الجانبين .

ويجب ألا يسمح لمؤسسات التشغيل بأن تحتجز المعلومات الأساسية بزعم أن معايير تلك المؤسسات ومواصفاتها هي ملك لها . ويمكن - عند الضرورة - تبادل بعض المعلومات الفنية بموجب اتفاقيات عدم الكشف ، غير أن ذلك لا يعد إجراءً عملياً كما قد يؤدي إلى عرقلة عملية الربط بين شبكات مستقلة . ويتجه قطاع الاتصالات الآن إلى معايير أكثر ليضاحاً وهو اتجاه يجب أن يلقى الدعم والتشجيع من جانب الهيئات التنظيمية . ويتم وضع معايير الانفتاح من خلال لجان الصناعة مع مراقبين أو وسطاء ذوي صفة تنظيمية . وفي إطار تلك الممارسة يجب على هيئات التنظيم أن يشجعوا مؤسسات التشغيل على تشكيل لجان فنية تعمل على تحديد المواصفات والبروتوكولات والإجراءات الخاصة بالربط بين شبكاتها .

وفي حالات كثيرة فإن شبكات مؤسسات التشغيل القديمة لم يتم تضمينها تحسباً للربط مع مؤسسات تشغيلية أخرى . وبناء على ذلك فإنه يلزم غالباً إدخال بعض



وتفرض في بعض الدول - ومنها الولايات المتحدة وكندا - قيود تنظيمية على استخدام معلومات العميل . ونهدف بعض تلك القواعد إلى حماية خصوصية العملاء حيث أنهم وبشكل قياسي لا يرتضون - مثلاً - أن يعرف العالم أرقام الهواتف التي يطلبونها .

وهناك مثال آخر للقيود التنظيمية ، وهو يكمن في التوجيهات الخاصة بحماية المعلومات والصادرة عن الاتحاد الأوروبي ، وفي القوانين ذات العلاقة السارية في الدول الأعضاء في الاتحاد . وتفرض تلك القوانين التزامات محددة على مقدمي خدمات الاتصال تتعلق بالاستخدام الممكن لمعلومات الفوترة وغيرها من المعلومات الأخرى الخاصة بالعميل ، بما في ذلك منع استخدام تلك المعلومات في تسويق خدمات الاتصال للعملاء ما لم يوافق العميل على هذا الاستخدام للمعلومات التي تخصه. وهناك دول أخرى تقيد بالفعل أو تدرس حالياً للتقيد بقواعد مماثلة بشأن حماية المستهلك.

وتوجد قيود أخرى لمنع الاستخدام غير التنافسي لمعلومات العميل التي تقوم بجمعها مؤسسات التشغيل الاحتكارية التي تنفذ عمليات تنافسية أو فروع تلك المؤسسات. وقد تحتاج مثل تلك القواعد إلى وجود مؤسسة تشغيل احتكارية - مثلاً - تكون لها حصة في أي من معلومات العميل التي قد تدعم العمليات التنافسية للمؤسسة أو فروعها من خلال مؤسسات تشغيل تعمل في مجال الربط بين الشبكات، أو من خلال منافسين آخرين يعملون في خط الأعمال ذاتها . وعلى سبيل المثال فانه في حالة أن يقوم قسم خدمات المكالمات الخارجية في مؤسسة تشغيل احتكارية بحماية بجمع معلومات للتعرف

لتصنيف هذا العميل أو لاستمالاته قبل أن يتم تركيب خط الدخول. ويجب أن تشمل الإجراءات الوقائية الخاصة بالسرية على مجموعة مبادئ تتعلق بالملوكيات ، مع وقف إلزامي لأعمال الموظفين أو إنهاء تلك الأعمال في حالة تسريب المعلومات. وهناك إجراءات أخرى تساعد في ضمان سرية معلومات ISG ، ومنها عمل مكان منفصل للمكتب ، ومقصورات ذات أقفال تحفظ بها الملفات ، وتدقيق البيانات للتجارية ، وغيرها .

### ٣-٤-٣ معالجة بيانات العميل

يمكن لمحتكري تقديم خدمات الهاتف المعطى أن يجمعوا المعلومات عن عملائهم. وقد تشمل مثل تلك المعلومات على الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف ، وأيضاً معلومات حول مستويات الفواتير الشهرية ، والأشخاص على الطرف الآخر من المكالمة ، والتمنية المتويزة للمكالمات التي تم الرد عليها ، الخ . ويمكن أن يكون هذا النوع من المعلومات عن العميل ذو أهمية بالغة في تسويق خدمات جديدة. وعلى سبيل المثال فإن عملاء المكالمات لمسافات بعيدة جداً يمكن أن يكونوا من المستخدمين بكثرة للإنترنت، ومن ثم يمكن أن تسوق لهؤلاء العملاء خدمات الإنترنت بنجاح. كذلك فإن المستخدمين ممن يفوتهم تكراراً استقبال المكالمة يمكن أن يكونوا عملاء جيدين لخدمات الرسائل الصوتية . أما المستخدمين الذين يستعملون المكالمات الدولية بكثرة فهم أهداف جيدة يمكن أن تخضع لتعاقدات طويلة الأمد في حالة أن يكون الترخيص لمؤسسة تشغيل تنافسية تعمل في مجال الخدمة الدولية أمراً قريب المال .

المقبولة فنياً أن يتم الربط بين الشبكات عند نقاط مختلفة. لذلك فإنه لا ينبغي أن تفرض اتفاقيات الربط وتنظيماته قيوماً على نقاط الربط التي يسمح بها ، بل يجب أن يكون ذلك متاحاً لدى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات بحيث تعرض إجراء الربط عند نقاط مختلفة مع تطور الشبكات .

وتختلف تكاليف الربط التي تتحملها كلتا مؤسستي التشغيل وذلك تبعاً لنقاط الربط. وتقرّر مؤسسات التشغيل القديمة أحياناً نقاط قياسية لربط شبكاتها مع مؤسسات تشغيل أخرى . وقد تتحدد نقاط الربط القياسية في " عروض الربط المرجعية " التي يطالب بتقديمها الموردون الأساسيون وفقاً للوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) .

وفي بعض الحالات قد يرغب المشتركون الجدد في ربط شبكاتهم عند نقاط تختلف عن النقاط القياسية. وفي مثل تلك الحالات تنص الوثيقة المرجعية على أن يتاح هذا الربط بناء على طلب ، وأن يدفع مقدم هذا الطلب رسوماً تغطي التكاليف اللازمة لعمل التجهيزات الإضافية اللازمة.

وهناك اختلاف في موضوع الربط بين الشبكات عند نقاط غير قياسية ، وهو اختلاف موجود بالقرار التنظيمي الصادر مؤخراً في المملكة المتحدة بشأن الخدمات الخلوية لسجل الثالث . وقد قضت الهيئات التنظيمية مؤخراً بأنه يجب أن تتواصل الشبكات الخلوية للسجل الثالث مع شبكات السجل السابق عند نقاط تقع في جميع أنحاء الدولة، وذلك من خلال ترتيبات إلزامية لخدمات تبادل شبكات الهاتف ، وهذا المثال موضع في الإطار ٣-٦ .

على مستخدمي الإنترنت بكثرة بهدف مساعدة قسم الإنترنت على تسويق خدمته فإن الأمر هنا يحتاج إلى توفير نص المعلومات لمقدمي خدمات الإنترنت للتلفازية.

وتقوم تلك القيود على الافتراض الذي يقضى بأن لمقدم الخدمة المحلية بحكم موقعه الحق في جمع المعلومات نظراً لصفته الاحتكارية . ويتم توزيع هذا النوع من المعلومات من خلال مجموعة خدمة الربط بين الشبكات ( راجع الجزء ٣-٤-٢ ) .

### ٣-٤-٤ نقاط الربط بين الشبكات

تطالب ميسات الربط بين الشبكات في كثير من الدول بأن تسمح مؤسسات التشغيل القديمة بالربط مع شبكاتها عند أي من النقاط المقبولة من الناحية الفنية. وقد تم تفعيل تلك السياسة من خلال الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تطلب الدول الموقعة على الاتفاقية بأن يكون هناك ربط للشبكات مع مورديها الأساسيين عند أي من النقاط المقبولة من الناحية الفنية .

لقد وضعت الاتفاقيات والقرارات التنظيمية الخاصة بالربط بين الشبكات نقاط مختلفة للربط في مختلف الدول. ويوضح الإطار ٣-٥ نماذج من نقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية والتي تم اعتمادها من قبل الهيئات التنظيمية وإدراجها في اتفاقيات الربط بين الشبكات.

إن وضوح نقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية ليست ثابتة أو مستقرة ، وذلك نظراً لاستمرار تطور شبكات الاتصالات . وحيث أن التقنيات الحديثة مثل تلك التي تقوم على بروتوكول الإنترنت والحلقات الرقمية المشترك هي تقنيات متصلة ومتلاحقة فقد أصبح من الأمور

إطار ٣-٥ : أمثلة لنقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية

- « نقاط ربط المراكز التليفونية التي يتم فيها تبادل المكالمات للاتلافية المحلية والوطنية (نقطة نقاط الربط شيوياً أو POI)
- « نقاط ربط الدوائر الوطنية والدولية التي يتم فيها تبادل المكالمات في إطار دولي
- « المراكز التليفونية الفرعية التي يتم فيها تبادل المكالمات المحلية
- « الخط الفرعي لتبادل المكالمات المحلية (إطار للتوزيع الأساسي MDF أو إطار للتوزيع الرقمي DFF)
- « نقاط الربط المقاطع لأي تبادل في المكالمات
- « نقاط الالتقاء التي توافق عليها مؤسسات التشغيل على الربط بين شبكتها
- « نقاط تحويل الإشارات (STF) ونقاط أخرى تقع خارج قناة أو حزام الاتصال، حيث يلزم هذا ربط CCSV أو غيرها من الاتصالات حتى يمكن تبادل حركة مرور البيانات بشكل فعال والدخول إلى قواعد البيانات ذات العلاقة بالمكالمات الهاتفي (مثل قاعدة بيانات نظية الأرقام المحلية "LNP")
- « نقاط لإتاحة مكونات للشبكة بصورة منفصلة
- « محطات للكوابل الأرضية .

٣-٤-٥ إتاحة مكونات الشبكة بصورة منفصلة

الحاسب مثل قواعد البيانات التي تدعم تقديم خدمات الاتصال بشكل فعال . ومن الأمثلة على ذلك الدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بدليل المعلومات ، وقوائم بخدمات مؤسسات التشغيل، وأسماء المشتركين في دليل للتليفونات .

وسوف نستخدم في هذه الوحدة الاصطلاح " مكونات الشبكة " للإشارة إلى كل من التجهيزات المادية للشبكة والسمات والوظائف والخدمات غير المادية. ويعرض الإطار ٣-٧ أمثلة على مكونات الشبكة المنفصلة .

ويعتبر لفصل الحلقة المحلية حالة خاصة للانفصال السخي يتم الآن توجيهه من قبل الهيئات التنظيمية في الكثير من الدول ، وهذا ما سوف نتناوله بتفصيل أكثر في الجزء التالي .

تطالب سياسات الاتصالات في عدد متزايد من الدول بأن تتيح مؤسسات التشغيل الفرصة لدخول منافسيها إلى مكونات الشبكة بصورة منفصلة . وبصفة عامة يعنى الفصل إتاحة مكونات الشبكة كل على أساس مستقل وقائم بذاته . ويسمح الفصل لمؤسسات التشغيل للعملة في مجال الربط بين الشبكات بأن تدخل إلى أي من مكونات الشبكة بصورة منفصلة دون التزام منها بشراء مكونات أخرى كجزء من خدمة الربط .

وهناك أنواع عديدة ممكنة لمكونات الشبكة المنفصلة وتطالب سياسات بعض الدول بتوفير سمات ووظائف وخدمات معينة على أساس غير مترابط ، مع توفير تجهيزات مادية معينة أيضاً . وقد ترتبط مثل تلك السمات والوظائف والخدمات مع التجهيزات الخاصة بعمليات النقل والتمويل ، كما قد ترتبط أيضاً بتجهيزات برامج



### إطار ٣-٦ : التبادل الإلزامي للمكالمات المحلية في المملكة المتحدة

خلفية :

جزء من العملية التي يتم بها التوصل إلى ترخيص الشبكات اللاسلكية الخلوية " الجيل الثالث " في المملكة المتحدة فقد تناولت كل من OFTEL ووزارة التجارة والصناعة DTI قضية التبادل الإلزامي للمكالمات، وترى هيئة التنظيم أن أي من مؤسسات التشغيل القديسة التي تعمل في مجال الشبكات اللاسلكية والتي تشترك في مزاد للحصول على مجال لخدمات شبكة الجيل الثالث ينبغي عليها قبول أي تعديل في الرخصة يُلزم مؤسسة التشغيل بأن تتفاوض بشأن اتفاقية الربط لتضمن بذلك دخول المشتركين للجدد لخدمة تبادل المكالمات الوطنية . ولقد كان الهدف من ذلك هو منع مؤسسات التشغيل القديمة من أن تستخدم شبكاتها اللاسلكية المتاحة للمستهلكين على مزايا تنافسية بشكل غير عادل أو منصف بعد أن ينشئ المشتركون الجدد شبكاتهم ويضطرون بها فاعلمهم المحلية . وترى كل من " OFTEL " و " DTI " أن الدخول إلى شبكات الجيل السابق كان من التسهيلات اللازم توفيرها للمنافسين من المشتركين الجدد (سنتأتي مناقشة مفهوم للتسهيلات الأساسية في الجزء التالي ) .

طبيعة تبادل المكالمات :

بعد تبادل المكالمات بمفهومه القياسي اتفاق بين مؤسسات تشغيل الشبكة اللاسلكية أو مقدمي الخدمات يسمح بموجه أن يدخل أحد عملاء مقدمي الخدمة إلى شبكة أو خدمات هيئة أخرى تقدم الخدمة وتقع خارج المنطقة التي تقدم فيها الهيئة الأولى خدماتها . وتحتاج الترتيبات الخاصة بتبادل المكالمات إلى عمل نظم للفترة واعتماد المشترك . كما تحتاج تلك الترتيبات أيضاً إلى إجراءات فنية مناسبة وسعة لاستيعاب جميع نقاط الدخول بواسطة عملاء مؤسسات التشغيل العاملة في مجال تبادل المكالمات.

متطلبات تبادل المكالمات الوطنية :

سعت كل من " OFTEL " و " DTI " إلى عمل النظام الذي تتبع سابقاً في الربط المتفاوض عليه بين مؤسسات التشغيل اللاسلكية غير المتنافسة والذي يقضي بوضع ترتيبات إلزامية بين مؤسسات التشغيل القديمة والمشاركين الجدد . ويجب أن يتاح تبادل المكالمات الوطنية على أسس لا تقوم على المحاباة أو التمييز في المعاملة . وسوف تعتبر " OFTEL " أن التكاليف التي تتحملها مؤسسة التشغيل القديسة مقابل خدمات تبادل المكالمات تتساوى هنا مع أسعار خدمات التبادل التي تفرض على المنافسين . وسوف تدرج OFTEL بعد ذلك تلك التكاليف الاعتبارية عندما تقرر ما إذا كانت رسوم خدمة مؤسسات التشغيل القديمة تكفي لتغطية التكاليف وتحقيق عائدات كافية . وسوف لا يتاح خدمات تبادل المكالمات لأي هيئة منافسة ما لم تغطي شبكات تلك الهيئة ٢٠% على الأقل من سكان المملكة المتحدة ، وهذه قد تنتهي في أي وقت بعد الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ٢٠٠٩ . ولتحدد رسوم تبادل المكالمات على أساس قيمة نقل عن سعر للتجزئة بدلاً من تحديدها على أساس قيمة إيراد عن سعر التكلفة (يطلق ذلك أن تحصل رسوم تبادل المكالمات من رسوم المستخدم النهائي بعد خصم عناصر التكلفة غير المدرجة في تقديم خدمة تبادل المكالمات بدلاً من قيمة المستخدم النهائي) .

عدد محدود من المواقع . ويمكن -- إذا ما سمح الهيكل التنظيمي -- أن يحصل المنافسون بعد ذلك على مكونات أخرى للشبكة مثل قدرات التحويل وخطوط الدخول إلى مواقع أخرى من مؤسسة التشغيل القديمة ، حيث إن ذلك يسمح للمشاركين الجدد بأن يخلطوا وبشكل فعال بين مكونات شبكتهم المقامة ذاتياً وبين مكونات الشبكة الخاصة بتلك المؤسسة .

إن القسرة على الخلط بين مكونات الشبكة المقامة ذاتياً وبين مكونات شبكة مؤسسة التشغيل القديمة سوف تؤدي إلى زيادة نشاط الأعمال واستمرارها بالنسبة للدخول التنافسي في الكثير من الدول ، ومن هنا تبرز المنافسة التي قد لا تنشأ من دون ذلك . وغالباً فإن استخدام مكونات الشبكة الخاصة بمؤسسة التشغيل القديمة من قبل المؤسسات المنافسة يكون استخداماً أصلياً ، حيث أنه مع مرور الوقت يقوم المنافس ببناء التجهيزات الخاصة به ويصبح بذلك مؤسسة تشغيل تعمل بإمكانياتها الذاتية الكاملة .

إن الكثير من مؤسسات التشغيل القديمة ليست لديها الرغبة في أن توفر لمنافسيها دخولاً إلى مكونات الشبكة بشكل منفصل ما لم يطلب إليهم ذلك من قبل الهيئة التنظيمية . ورغم أن هذه القضية لا تزال موضع خلاف في بعض الدول وبين بعض الخبراء إلا أن فصل مكونات الشبكة أصبح الآن أكثر شيوعاً.

وتخضع أحياناً القرارات الخاصة بفصل مكونات الشبكة وكيفية إجراء عملية الفصل للمفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل . ووفقاً لمياسة الربط اليابانية - على سبيل المثال - يجب التحفيز بقدر الإمكان على التعامل بشكل منفصل مع مكونات الشبكة من خلال عملية تأخذ بعين الاعتبار آراء مؤسسات أخرى غير مؤسسات التشغيل القديمة التي تقدم خدمات الاتصالات العامة . ومع ذلك تشير المياسة اليابانية أيضاً إلى وجوب تدخل الهيئات التنظيمية في حالة أن تفشل المفاوضات . ومن الناحية العملية ولأسباب التي ستأتي مناقشتها أدناه فإن ترتيبات الفصل المتفاوض عليها هي ترتيبات غير مرضية على المدى البعيد بوجه عام ، ذلك لأن مؤسسة التشغيل القديمة ليس لديها ما يكفي من الدوافع لأن تتصل شبكتها بشكل فعال بحيث تسمح لمؤسسات التشغيل المنافسة بأن تعمل بكفاءة عالية .

#### أسس ومبادئ الفصل بين مكونات الشبكة :

إن الهدف من مياديات الفصل هو تقليل الحواجز الاقتصادية والفنية للدخول بشكل تنافسي إلى الشبكة . وتمثل تكاليف رأس المال الكبيرة اللازمة لعمل شبكات مزدوجة حاجزاً هاماً أمام عملية الدخول ، ذلك لأن المنافسين قد لا تكون لديهم الرغبة أو القدرة على تمويل بناء شبكات كاملة ، بل أن تلك الرغبة قد تكمن في بناء أجزاء فقط من تلك الشبكات مثل منترالات معينة وتجهيزات الإرسال التبادلي وخطوط معينة للدخول إلى

إطار ٣-٧ : بعض للمكونات والخدمات المنفصلة والممكنة على الشبكة

- « خطوط الدخول إلى الشبكة ( حلقات محلية والوظائف ذات العلاقة ) .
- « وظائف التحويل المحلي .
- « وظائف التحويل الترانزي .
- « انتقال للتغير البيئي ( بين التحويل المحلي والتحويل الترانزي ) .
- « الدخول إلى الوصلات الخاصة بإرسال الإشارة وإلى نقاط انتقال الإشارة (STPs) .
- « الدخول إلى قواعد البيانات ذات العلاقة بالمكالمات الهاتفية ( مثل مطومات الخط والمكالمات المجانية وقواعد البيانات الخاصة بنقل العدد ) .
- « شفرات الموقع للمركزي (الكود) .
- « قوائم المشتركين ( في دليل الهاتف وفي قواعد بيانات الدليل )
- « خدمات عامل السنترال .
- « وظائف مساعدة الدليل .
- « وظائف نظم دعم عمليات التشغيل (OSS) .

سياسات الفصل

لقد نال اتجاه الفصل قوة دافعة كبيرة في الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO). وتنص الوثيقة المرجعية على أنه من الواجب أن يقدم الموردون الأساسيون خدمات للربط بين الشبكات على أساس الفصل بدرجة كافية بين مكونات الشبكة ، بحيث لا يحتاج المورد إلى أن يدفع مقابل مكونات أو تجهيزات الشبكة غير ذات العلاقة بالخدمة التي يتم تقديمها . وعلى الرغم من كون تلك العبارة دافعة لسياسات الفصل إلا أنها عبارة عامة جداً وتحمل القليل فقط من التوجيهات الخاصة بوضع سياسات فصل قومية ، وهي السياسات التي لا تزال في مراحلها الأولى في الكثير من الدول . وقد نشأت سياسات الفصل في الولايات المتحدة ، وكندا ،

واستراليا ، وسنغافورة ، وهونج كونج ، ودول أخرى ، واشتملت مؤخراً على دول من الاتحاد الأوروبي (EU). ويحمل الهيكل التنظيمي الجديد لخدمات الاتصالات الإلكترونية المقترح من قبل اللجنة الأوروبية في ١٢ يولي من عام ٢٠٠٠ قوى دافعة جديدة لتنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالفصل بين مكونات الشبكة . ومن التنظيمات الهامة في هذا الصدد على وجه التحديد التنظيم الجديد الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الفصل بين الحلقات المحلية . والذي تم العمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٠٠ .

وقد تمت أيضاً المطالبة بالفصل في وثائق تنظيمية أخرى صادرة عن الاتحاد الأوروبي ، حيث تنص المادة ٧ (٤) من تعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن الربط بين الشبكات على أنه يجب الفصل بين الرسوم

## مزاياء وعيوب الفصل بين الشبكات

هناك بعض المسائل لمياسة الفصل الكامل الإلزامية. على وجه التحديد تعد تلك المياسة عاملاً مثبطاً لبناء مكونات تنافسية للشبكة ولخلق منافسة تقوم على تجهيزات حقيقية . ومع ذلك فإن تلك المسائل قد تعرضها للمزاياء ، فضلاً عن إمكانية تجنب حدوث تلك المسائل بوجه عام في حالة أن يتم تحديد التسعيرة ووضع الشروط الأخرى لتجهيزات الفصل بشكل لائق . ويلخص الجدول ٣-٤ أهم مزاياء وعيوب سياسة الفصل الإلزامي بين مكونات الشبكة .

المفروضة على عمليات الربط بحيث لا يطلب المتقدم بطلب الربط بأن يدفع أية رسوم أخرى لا ترتبط بشكل مباشر مع الخدمة قيد الطلب. وبالمثل فإن المادة ٧ (٤) في التعليمات المعدلة الخاصة بالمكالمات الهاتفية الصوتية (EC/١٠/٩٨) تنص على ما يلي :

"يتم بموجب قانون المجموعة الأوروبية فصل التفرقات التي تفرض على التجهيزات الإضافية لخدمات الربط مع الشبكة العامة لهاتف الخطوط الثابتة ، بحيث لا يطلب للمستخدم بدفع رسوم مقابل تجهيزات غير ضرورية للخدمة قيد الطلب " .

جدول ٣-٤ : مزاياء وعيوب الفصل بين مكونات الشبكة :

المزاياء	العيوب
<p>« تقليل الحواجز الاقتصادية للدخول إلى الشبكة عن طريق السماح لمشاركين جدد بإنشاء بعض مكونات شبكاتهم والحصول على مكونات أخرى من مؤسسة لتشغيل القديمة</p> <p>« تشجيع الابتكار ، حيث يمكن للمشاركين الجدد الجمع بين التقنيات الحديثة (مثل تحويل المعلومة والصوت وفق نظام ADSL ونظام IP ) وبين الشبكات القائمة حالياً (خطوط الدخول )</p> <p>« تجنب حدوث ازدواج غير ضروري بين المكونات (مثل خطوط للدخول من المناطق البعيدة ، وحيز برج الإرسال)</p> <p>« تسهيل إتاحة حق الطريق والأبراج لدى المشاركين الجدد ( في كثير من الدول يعد الحصول على تلك الحقوق من الأمور التي تستغرق وقتاً طويلاً للغاية ، فضلاً عن زيادة تكاليفها )</p>	<p>« تقليل الدافع لبناء تجهيزات لشبكة تنافسية (اعتماداً على مدى إتاحة المكونات المنفصلة ، وأسعار تلك المكونات ) .</p> <p>« يمكن أن تشرى المشترك الجديد على حساب مؤسسة لتشغيل القديمة (في حالة أن تتحدد أسعار المكونات المنفصلة بأقل من التكاليف )</p> <p>« تحتاج إلى تدخل تنظيمي مفصل وإلى تنسيق من اللحية الفنية</p>

### الطرق التنظيمية للفصل بين مكونات الشبكة :

نظراً للمساوئ التي تكمن في سياسة الفصل الإلزامي بين مكونات الشبكة فقد تبنت الهيئات التنظيمية طرقاتاً معينة لتلك السياسة ، وذلك لتحقيق بعض المزايا ولتجنب بعض المساوئ المرتبطة بالسياسات التي تتأدى بالفصل بين مكونات الشبكة . ويمكن تلخيص بعض تلك الطرقات على النحو الآتي :

#### < المتطلبات الانتقالية للفصل :

قد يكون الدخول إلى أنواع معينة من مكونات الشبكة المنفصلة مطلوباً لفترة زمنية محددة . ويمكن تطبيق هذه الطريقة - مثلاً - على خطوط الدخول (الحلقات) في المناطق الحضرية . وقد يكون الفصل بين خطوط الدخول مطلوباً طوال الخمس سنوات الأولى بعد فتح السوق ، وهكذا يمكن للمنافسين استخدام خطوط الدخول الخاصة بمؤسسات التشغيل القديمة كنقطة لانطلاق المنافسة ، ولكن يتعين عليهم إنشاء خطوط الدخول الخاصة بهم في السنة الخامسة للحفاظ بذلك على ربط الشبكة بالمعلاء . ومن الساحة النظرية تؤدي هذه الطريقة إلى تشجيع المنافسة على المدى القصير ، كما تلعب في نفس الوقت بتنمية التنافس الكامل القائم على التجهيزات على المدى المتوسط وال المدى البعيد . ويتم وصف عملية فصل الحلقة المحلية بتفصيل أكثر في الجزء التالي من هذه الوحدة .

#### < المتطلبات الانتقالية للفصل :

تتميز بعض سياسات الفصل بين مكونات الشبكة ، حيث تطالب بفصل بعض تلك المكونات دون غيرها . وقد يكون الدخول بشكل منفصل مطلوباً فقط لأنواع معينة من المكونات ، كما في الحالات التي يؤدي فيها إنشاء مكونات مزدوجة مثلاً إلى حدوث أضرار بيئية أو عدم

التكيف أو الملاءمة من جانب الجمهور . وهكذا فقد يطلب إلى مؤسسات التشغيل القديمة أن تتيح الدخول إلى الأبراج والأعمدة والأنابيب والقنوات والخطوط الهوائية والأسلاك الداخلية في حالة أن يؤثر تطور تلك التجهيزات على البيئة أو يؤدي إلى عرقلة الطرق العامة أو غير ذلك من الصور التي تعود بالضرر وعدم الملاءمة على الجمهور . وقد ينطبق ذلك أيضاً على خطوط الدخول أو تجهيزات التحول في المناطق الهامة من الناحية المعمارية أو الثقافية ، وهنا يكون الدخول إلى مكونات الشبكة مطلوباً على المدى البعيد وأيضاً على المدى القصير .

وهناك العديد من الدول التي لا تزال تضع السياسات الخاصة بالفصل بين مكونات الشبكة ، وهي سياسات تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لحالات أسواق الاتصال المحلية . ويمكن القول بأن سياسة الفصل الإلزامي بين مكونات الشبكة يكون مرغوباً بدرجة أقل في الدول التي تكون فيها البنية الأساسية لشبكة الاتصالات محدودة للغاية مع طلب متزايد عليها . وفي مثل تلك الدول الأكل نمواً فإن للفصل الإلزامي قد يقلل من الدافع لبناء بنية تحتية جديدة مطلوبة إلى حد كبير . ومن ناحية أخرى وفي بعض الدول الأكل نمواً قد لا تبقى حالة العمل في وضع حيوي في مجال الدخول لمجالات جديدة على الشبكة مما لم يكن هناك فصل إلزامي بين مكوناتها . ويجب أن يجرى بحناية تقييم كل من أسواق الاتصالات لتحديد الدور الذي تؤديه سياسات الفصل في تنمية القطاع .

#### ٣-٤-٢ فصل الحلقة المحلية

يستخدم الفصل الإلزامي للخدمات المحلية بشكل متزايد الآن كأداة تنظيمية لدفع المنافسة في أسواق الدخول

تحتاج نظم فصل الحلقات المحلية بشكل قياسي إلى أن توفر مؤسسات التشغيل لمنافسها دخلاً إلى حلقاتهم المحلية . وقد تحصل أيضاً أطراف أخرى مثل العملاء على خدمة الدخول بشكل منفصل إلى مكونات الشبكة أحياناً . ويحدث الدخول إلى الحلقات المحلية عند نقطة للربط تقع تقريباً ما بين نقطة الإنهاء الموجودة على مواقع العميل وبين الجانب الخطي لسنترال التليفونات المحلي الذي تستخدمه مؤسسة التشغيل في الدخول إلى الشبكة . ومن نقطة الربط هذه يحصل المنافس على دخول محدد أو مشترك إلى الحلقة المحلية . وهكذا يكون في استطاعة المنافس أن يستخدم الحلقة كأداة للإرسال المباشر بين شبكتها وبين مواقع العميل .

وهناك خيارات فنية مختلفة متاحة للفصل بين مكونات الحلقة المحلية . وفي وقائع المؤتمر الذي عقد بشأن الدخول بشكل منفصل إلى مكونات الحلقة المحلية في أوائل عام ٢٠٠٠ ركزت اللجنة الأوروبية DGIS على ثلاثة خيارات أساسية للدخول إلى الحلقات المحلية ، هي :

- « الفصل الكامل بين مكونات الحلقة المحلية (دخول بشكل منفصل إلى زوج من الحلقات النحاسية لتوفير خدمات متقدمة وبشكل تنافسي من جانب أطراف أخرى)
- « الاستخدام المشترك لخط النحاس (دخول بشكل منفصل إلى حلقة محلية ذات مجال عالي التردد ، وذلك لتوفير نظم وخدمات الحلقة الرقمية المشتركة DSL " من جانب أطراف أخرى ) .
- « دخول بسرعة عالية إلى مجرى الثبات (توفير خدمات DSLx من جانب مؤسسة التشغيل القديمة) .

المحلية . وفي جميع أنحاء العالم تطورت المنافسة في مجال شبكة الاتصالات ، وكان هذا للتطور أسرع ما يكون في أسواق الاتصالات الخارجية والاتصالات الدولية . وتعتبر أسواق الدخول المحلية هي الأقل من حيث القدرة التنافسية بوجه عام ، حيث تمثل الخدمات للاتصالات الآن وسيلة بديلة لشبكات الدخول ذات النطاق الضيق في الكثير من الأسواق ، كما تبدأ المنافسة الآن على الشبكات عريضة النطاق . ومع ذلك فلا تزال الخطوط المحلية تمثل الآن وسيلة أساسية للدخول المحلي حول العالم ، غير أن ارتفاع تكلفة الدخول هنا قد أدت إلى تثبيط المنافسة .

وبشكل متزايد ينظر الآن إلى المنافسة في الدخول المحلي وكأنها هدف سياسي هام . إن إحدى الأسباب لذلك هو الحاجة السببية لتوفير المزيد من المنافسة في أسواق الدخول بالسرعة العالية من أجل النهوض بخدمات الإنترنت والتجارة الإلكترونية والفيديو . ويرى الكثير من هيئات التنظيم ولقائمين على وضع السياسات أن مثل تلك المنافسة تعد مهمة للحفاظ على زيادة للتنافسية في اقتصادياتهم الوطنية .

لقد فرضت الهيئات التنظيمية الآن دخلاً بشكل منفصل إلى الحلقات المحلية في عدد من الاقتصاديات المختلفة . ومن الدول التي تحصل على الدخول من نطاق الترددات تشمل تلك الدول على الولايات المتحدة وكندا ومنغوليا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . كما فرض أيضاً الدخول بشكل منفصل إلى الحلقات في عدد من الدول ذات الدخول المتوسط مثل المكسيك وجمهورية سلوفاكيا ، وأيضاً في دول الدخول المنخفض مثل ألبانيا وجواتيمالا وكرجستان وباكستان .

### أنواع الفصل بين الحلقات المحلية

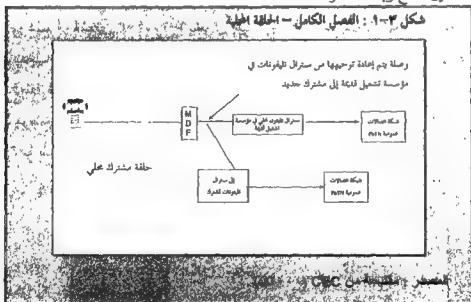
بمستترال للتليفون الخاص بالمستترك الجديد الذي يواصل بعد ذلك عملية تشغيل الحلقة المحلية .

ويوضح شكل ٣-١ هذا النوع من الفصل الكامل بحلقة محلية . ونفترض الحالة الموضحة بالشكل أن العميل قد قرر تغيير موردي خدمة الاتصالات . وقد تم إعادة توجيه الحلقة المحلية التي ربطت مسبقاً بين العميل ومستترال التليفونات الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ، وذلك بغرض الوصول مع مستترال تليفون لمستترك جديد . ويستخدم المستترك الجديد بعد ذلك الحلقة المحلية المنفصلة للتوصل إلى خدمة بديلة للدخول المحلي ، وهي الخدمة التي قدمتها مسبقاً مؤسسة التشغيل القديمة .

ورغم إمكانية استخدام طرق أخرى إلا أن تلك الطرق الثلاث تعتبر الطرق الأساسية المستخدمة اليوم ، وسوف يأتي أثناء وصف كل منها بتفصيل أكثر .

### الفصل الكامل ( تأجير الحلقة النحاسية )

أن الفصل الكامل يمكن أن يهيئ للمستركين الجدد دخلاً إلى حلقات السحابس الخام المحلية (إنهاء النحاس عند مسترال التليفون المحلي) ، وإلى الحلقات الفرعية (إنهاء السحابس من المجمع البعيد أو عند أي من لتجهيزات الأخرى المكافئة). وفي حالة الفصل عند مسترال التليفون المحلي يتم إعادة توجيه الوصلة بين إطار للتوزيع الرئيسي (MDF) وبين معدات مسترال التليفون الموجود على مواقع مؤسسة التشغيل ، مع ربط تلك الوصلات



للمطريقة في حالة أن تكون هناك ثلاث حلقات أو أكثر في مواقع العميل . وفي كل من تلك الحالات يستطيع العميل أن يقرر عدد الحلقات المطلوب ربطها مع مؤسسات التشغيل المختلفة . ويستخدم المنهج الموضح في شكل ٣-٢ في الحالات التي يرغب فيها العميل في الاحتفاظ بخدمة الهاتف الأساسية مع مؤسسة التشغيل القديمة . ويستطيع العميل أن يفعل ذلك وفي نفس الوقت

ويوضح شكل ٣-٢ عملية للفصل الكامل في حالة أن تكون هناك اثنتان من الحلقات المحلية على مواقع العميل . ويتم فصل إحدى الحلقات بواسطة مؤسسة التشغيل القديمة وإعادة تشكيلها لربط العميل بشبكة المستترك الجديد . وتستمر الحلقة الأخرى في ربط العميل بشبكة للمستترك الجديد ، وتستخدم نفس هذه

### الاستخدام المشترك للحلقة النحاسية

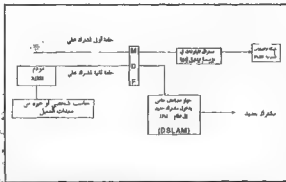
هناك طريقة بديلة للدخول إلى الحلقة المحلية ، وهذه تشتمل على للدخول المشترك دون الدخول المطلق من جانب المشترك الجديد ، وفي هذا الشكل من أشكال الفصل يقدم كل من مؤسسة التشغيل القديمة و المشترك الجديد خدماتهم من خلال نفس الحلقة .

ويوضح شكل ٣-٢ إحدى صور تقاسم الحلقة المحلية. وفي هذه الحالة يستمر العميل في استقبال خدمات PSTN الأساسية من مؤسسة التشغيل القديمة، وفي الوقت نفسه يستقبل خدمات الدخول إلى DSL من المشترك الجديد . وكما هو مبين بالشكل تقع أداة الفصل بين MDF وبين سنترال التليفونات المحلي الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ، وترتبط مع كل من سنترال التليفونات الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ومع المضاعف DSLAM الخاص بخدمات الدخول DSL ، والذي يرتبط بدوره مع شبكة المشترك الجديد ذات السرعة العالية .

تكون له - مثلاً - وصلة نوعية لخدمات DSLx الخاصة بالمشارك الجديد والدخول إلى خدمة للمعلومات ذات السرعة العالية (مثل خدمات الإنترنت والفيديو) .

وبصفة قياسية فإن الفصل الكامل من النوع الموضح في شكل ٣-١، وشكل ٣-٢ يشتمل على تأجير حلقة نحاسية من مؤسسة التشغيل للقيمة إلى المشترك الجديد، إن مثل هذا التأجير للحلقة النحاسية يوفر للمشارك الجديد دخلاً مباشراً للحلقة النحاسية واستخدامها ، مما يتيح للمشاركين الجدد تشغيل نظم النقل الخاصة بهم من الطرف إلى الطرف . وتكمن أهمية هذا التحكم التشغيلي في ضمان تكامل واندماج خدمات السرعة العالية وأداء تلك الخدمات بشكل جيد. ورغم أن الشكلين ٣-١ ، ٣-٢ يشير إلى وجود نقطة الربط على إطار التوزيع الذي تنتهي عنده للحلقة النحاسية ، إلا أنه من الممكن هنا أيضاً ضبط موضع نقطة الربط على وحدة المجمع للبعد (وحدة الخط البعيد) .

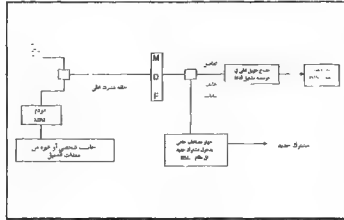
شكل ٣-٢ : الفصل الكامل - حلقان محليتان



المصدر : مؤسسة من CEC (١٩٩٦)



شكل ٣-٣ : الاستخدام المشترك للحلقة للنحاسية باستخدام أداة الفصل



المصدر : مقتبسة من CEC (٢٠٠٠)

للتشغيل القديمة إلى المشتركين الجدد، ولكي يتم ذلك تقوم مؤسسة التشغيل القديمة بتركيب وصلة للدخول المربع إلى مواقع المعمل وإتاحتها لمؤسسات تشغيل أخرى لتمكينها من تقديم خدمات عالية السرعة، ويحتاج تقديم خدمات الدخول إلى مجرى البتات إلى كل من وسط النقل (كبلات نحاسية، والكبلات المحورية المشتركة، وكبلات الألياف الضوئية ) ، وإلى نظام النقل (النقل الرقمي) المتزامن على ألياف ضوئية، والنقل بنظام DSL على الكبلات النحاسية ) .

وفي حالة الدخول بسرعة عالية إلى مجرى البتات فإن نقطة الربط سوف تقع عادة في سنترال التليفون المحلي الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ، ولكن قد ترتحل الدوائر خلفاً إلى نقاط أخرى لربط تطبيقات التحويل . ويمكن من الناحية الفنية إتاحة الدخول إلى مجرى البتات لأي من نظم النقل حيث أن ذلك يتطلب فقط الحفاظ على عرض محدد للنطاق دون الحاجة إلى حلقة فئوية. إن تلك الترتيبات الخاصة بإتاحة الدخول لا تستوجب فصل أي من الأزواج النحاسية ، وإنما الأرجح أنها تستخدم

وكما أشرنا فإن أداة الفصل تقوم هنا بفصل الهاتف عن حركة مرور البيانات ، وهكذا يستمر استخدام الترددات الصوتية للحلقة من جانب مؤسسة التشغيل القديمة، وتتم إتاحة الترددات غير الصوتية للمشارك الجديد ليحصل منها على خدمات عالية السرعة ، وهي ترتيبات توفر الدخول بشكل منفصل إلى مجال عالي التردد في الحلقة المحلية بحيث تكون هناك خدمات تنافسية لحلقة المشترك الرقمي يقدمها المشتركون الجدد .

إن الاستخدام المشترك للخط النحاسي يمكن أن يوفر حلاً ذو جدوى من الناحية الاقتصادية لبعض العملاء . وعلى سبيل المثال فإن ذلك يسمح للمعمل بأن يحتفظ بمؤسسة التشغيل القديمة بوصفها مؤسسة تقدم له خدمات الهاتف ، وفي نفس الوقت يختار المعمل مشتركاً جديداً يقدم له خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية على نفس الحلقة .

الدخول السريع إلى مجرى البتات

تشتمل الطريقة الثالثة لإتاحة الدخول إلى الحلقة المحلية على توفير مجرى بتات عالي السرعة من قبل مؤسسة

الترددات الأعلى للحلقة للنحاسية المحلية مثلما يحدث في حالة الاستخدام المشترك للخط النحاسي .

إن توفير خدمة مجرى البتات ذات السرعة العالية يمكن أن يكون جذاباً لمؤسسات التشغيل القديمة ، حيث أنها لا تشتمل على دخول فعلي إلى أزواج النحاس ، ومن ثم فهي لا تعوق عملية تحديث شبكة للدخول المحلية عن طريق استبدال للنحاس بالألياف.

ويوضح شكل ٣-٤ عملية الدخول بسرعة عالية إلى مجرى البتات بواسطة مؤسسة تشغيل حالية . وفي هذا المثال يحصل اثنان من العملاء على خدمات معلوماتية بسرعة عالية من اثنين من موردي الخدمة المختلفة وهما مؤسسة التشغيل القديمة والمشارك الجديد. وفي الوقت نفسه تستمر مؤسسة التشغيل القديمة في تقديم خدمات PSTN الأساسية لكلا العميلين .

ومن غير الضروري أن تكون الوسائل الثلاث للخدمة بالدخول إلى الحلقة المحلية المشار إليها عليه وسائل مقصورة على الأطراف بشكل متبادل ، ففي حالة أن تفرض الهيئات التنظيمية دخولاً إلزامياً للحلقة المحلية فهي قد تسمح بذلك لمؤسسات التشغيل القديمة بأن توفر واحداً أو أكثر من الأشكال البديلة للدخول .

#### مزايا وصعوب فصل الحلقة المحلية

إن الهدف الأساسي الذي دفع الهيئات التنظيمية لأن تتطلب من مؤسسات التشغيل القديمة فصل حلقاتهم المحلية هو تمييز المنافسة والابتكارية في خدمات الدخول والخدمات المتقدمة ذات السرعة العالية . ومع ذلك تستمر المراقبة النشطة حول مزايا الفصل الإلزامي للحلقة ، وتبقى المناقشة ضدها ومعها أيضاً . ويخلص جدول ٣-٥ الحجج المضادة والمؤيدة للفصل الإلزامي للحلقة.

#### تنفيذ الفصل الإلزامي للحلقة المحلية

قد تستخدم طرق مختلفة لفرض عملية فصل الحلقة المحلية وتنظيمها . ويعتمد اختيار الطريقة الملائمة على حالة المنافسة في الأسواق ذات العلاقة بالدخول المحلي ، وتشتمل الطرق الممكنة على ما يلي :

« الدخول الإلزامي للحلقة دون مواصفات تتعلق بنوعية الإجراءات أو الترتيبات الخاصة بالدخول . وفي هذه الحالة يحتمل أن تعرض العديد من مؤسسات التشغيل القديمة الدخول إلى مجرى البتات الخاص بها، مما يتيح لهم قدرأ أعلى من الرقابة الإدارية ، مع إمكانية الحصول على قدر أعلى من الرسوم التي تفرض على الدخول من جانب المنافسين. ومن عيوب هذه الطريقة أنه قد يحدث تأخير في المنافسة ، وفي هذه الحالة يكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة القليل من الدوافع للتعميل بالإجراءات والترتيبات الخاصة بالدخول إلى مجرى البتات ، وذلك لحين وصولهم إلى المستوى الذي يقدمون من خلاله خدمات منافسة.

« تتطلب الدخول فقط إلى مجرى البتات (راجع البند السابق ، وتسمى هنا أيضاً نفس الاعتبارات )

« تتطلب جميع الأشكال الثلاثة للدخول والتي جاء وصفها عليه ، باستثناء الحالة التي تستطيع فيها مؤسسة التشغيل القديمة أن تبرهن على وجود مشكلات جوهرية تتعلق بتأجير الحلقة

« تتطلب جميع أشكال الدخول الثلاثة في بعض الأسواق الوطنية في جميع تلك الأسواق. هذا وتوجد طرق أخرى لتنظيمية متعددة يمكن اتباعها لتنفيذ عملية الفصل .



<p>« قد تؤدي إلى ضعف الاستثمار في شبكات دخول بديلة (خطوط ملكية ولا ملكية)</p> <p>« قد تؤدي إلى عرقلة تحديث الشبكات الخاصة بمؤسسات التشغيل القديمة (في حالة أن تتاح بعض حافلات الدخول للاستخدام من قبل المنافسين)</p> <p>« تحتاج إلى تخطات تنظيمية مطولة ومفصلة مقارنة بالتنافس على التسهيلات</p>	<p>« الإسراع في المنافسة وليتفاديه الخدمة والنهوض بمستوى الخدمات ذات السرعة العالية ، بما في ذلك :</p> <p>« خدمات الإنترنت</p> <p>« خدمات فيديو (بما في ذلك الخدمات التبادلية)</p> <p>« التجارة الإلكترونية</p> <p>« خدمات معلومات أخرى</p>
<p>« تحتاج إلى درجة أعلى من التنسيق الفني بين مؤسسات التشغيل مقارنة بالمنافسة على التسهيلات .</p>	<p>« منع ازدواج شبكات الدخول وزيادة كفاءة تشغيل الشبكة.</p>
	<p>« توفر تيارات جديدة من المعادلات لمؤسسات التشغيل القديمة ( التي قد تزيد أو لا تزيد عن المعادلات القديمة من الحافلات حسب التمريرة )</p>
	<p>« التقليل من إعاقة الشوارع والبيئة نتيجة لبناء شبكات دخول جديدة .</p>

١٩٩٧ ، بينما قدمت مؤسسات التشغيل القديمة ٣٨٦,٠٠٠ خطاً من خطوط DSL مقارنة بـ ٣٢,٠٠٠ خط في نهاية عام ١٩٩٨ . وقد قام المنافسون بتركيب ما يزيد عن ١٤٠٠ مفتاحاً من مفاتيح تحويل البيانات ، وهي قيمة تمثل خمسة أضعاف العدد في عام ١٩٩٧ . وتشير التقديرات الحديثة إلى أن حوالي ٦٠% من سكان الولايات المتحدة يمكنهم الدخول إلى DSL مع بداية عام ٢٠٠٠ ، وأن ٢٥% من تلك الخطوط تقع في المدن

واعتباراً من شهر يونيو عام ١٩٩٩ كان هناك نحو ٦٨٥,٠٠٠ حافلة تم توفيرها للمنافسين في الولايات المتحدة في شكل عناصر منفصلة للشبكة ، وقد مثل ذلك زيادة قدرها ١٨٠% عن العام السابق . وإضافة إلى ذلك فقد تبادل المنافسون للترتيبات الخاصة بالتنظيم ، وأدى ذلك إلى تغطية ٦٠% من مجموع الخطوط في الولايات المتحدة (مقارنة بنسبة قدرها ٣٢% في العام السابق ) . وبنهاية عام ١٩٩٩ قام المنافسون بتوفير ١١٧,٠٠٠ خطاً من خطوط DSL مقارنة بـ ١,٥٠٠ خط في عام

بنفس القدر الذي توفر به تلك التسهيلات لنفسها أو لشركاتها الفرعية ، ووفق نفس الشروط والفترات الزمنية. ويحق للهيئات التنظيمية هنا أن تتدخل في قضايا التسعير وحل النزاعات التي تنشأ عن التنظيم .

ومن تجارب السلطات الأخرى يقترح أن يكون هناك توجيه تنظيمي عند تحديد سعر (أو تكلفة ) الحلقات المحلية المنفصلة ، حيث أن المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل ، أو من جانب واحد بواسطة مؤسسات التشغيل القديمة يمكن أن يؤدي إلى تسعير غير تنافسي. وفي الحالات التي لا يتم فيها وضع إرشادات تنظيمية متقدمة فله غالباً ما يلزم هنا وجود تدخل تنظيمي لاحق، وهي نقطة توضحها الحالة التي حدثت مؤخراً في أستراليا في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ ، حيث وجدت الهيئة التنظيمية الأسترالية " ACCC " أن الأسعار التي تفرضها مؤسسة التشغيل المهيمنة (Telstra) على المنافسين في الدخول إلى الحلقة المحلية كانت أسعار عالية للغاية .

#### ٣-٤-٧ المشاركة في البنية التحتية وفي التنظيم

هناك حاجة إلى بنية تحتية مكثفة لبناء شبكات للاتصالات. ومن هياكل البنية التحتية للداعمة الأساسية: الأعمدة، والقنوات، والألياف، والخنادق، والحفر، والأبراج . إن المشاركة في مثل تلك العناصر للبنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى زيادة هائلة في كفاءة توفير الاتصالات في البنية الاقتصادية . ويسرى ذلك أيضاً على الحالات التي تتم فيها المشاركة في حيز المباني ليستثنى لاثنتين أو أكثر من مؤسسات التشغيل أن يحدوا بشكل مشترك موقع الكابل أو تجهيزات الانفصال اللاسلكي أو غير ذلك من معدات الأخرى ذات العلاقة.

ويقدم بتوفيرها ٤ أو أكثر من مقدمي خدمات خطوط DSL .

وفي يولييه عام ٢٠٠٠ ، تبنى الاتحاد الأوروبي تنظيمات الدخول بشكل منفصل إلى الحلقة المحلية ، وسوف تكون تلك التنظيمات ملزمة لمؤسسات التشغيل المهيمنة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ، وذلك اعتباراً من ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٠. ويعتمد إصدار التنظيم على الاستراض الذي يقضى بأن إتاحة الدخول إلى الحلقة المحلية بالنسبة للمشاركين الجدد سوف يؤدي إلى زيادة مستوى المنافسة والابتكار التكنولوجي في شبكة الدخول المحلية ، ومن ثم يؤدي إلى تحفيز الإثابة التنافسية لمدى واسع من خدمات الاتصال بدءاً بالهاتف الصوتي وفتحها بخدمات الشبكة عريضة النطاق . ويهدف التنظيم جزئياً إلى ضمان عدم تأخر دول الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة في مجال نشر الدخول السريع إلى الشبكة والخدمات المتقدمة التي يتبناها هذا الدخول .

ويطالب التنظيم الأوروبي بأن توفر مؤسسات التشغيل المهيمنة دخلاً فعلياً لأطراف أخرى عدد أي من النقاط المقبولة من الناحية الفنية في الحلقة للنحاسية المحلية . ويستطيع الطرف الآخر أن يحدد موضع معدات وتجهيزات شبكته وأن يربطها عند تلك النقاط (أي عدد سنترال التليفونات المحلي ، أو المجمع ، أو أي من التجهيزات الأخرى المناظرة ) بحيث يمكن توصيل الخدمات إلى العميل. وتطالب مؤسسات التشغيل المهيمنة بأن تتيح الدخول بشكل منفصل إلى الحلقة من جانب أطراف أخرى وفق شروط تقوم على الشفافية والإنصاف وعدم المحاباة أو التمييز في المعاملة . وإضافة إلى ذلك ينص التنظيم أيضاً على أن تقوم مؤسسات التشغيل المهيمنة بتوفير التسهيلات لمنافسيها

إن التنظيم هنا يسمح بالدخول المباشر (أو شبه المباشر) إلى المسترالات وإلى خطوط الدخول المحلية .

إن إتاحة المشاركة والتنظيم في مجال البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى إزالة العوائق أمام الدخول التنافسي ، حيث أن حيازة حقوق الطرفين وغيرها من التصاريح اللازمة لبناء خطوط الأعمدة أو الأبراج ، أو لحفر الخنادق ، أو لتكوين قنوات وألبيب يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً جداً ويكون مكلفاً للغاية . وفي بعض الدول تكون للهيئات الحكومية فقط مثل مؤسسات التشغيل القديمة سلطة تنظيمية واضحة في أن تحصل على حقوق الطريق ، أو أن تشغل إحدى الممتلكات العامة أو في أن تصدر إحدى الممتلكات الخاصة. إن المشاركة في البنية التحتية والتنظيم يمكن أن يؤدي إلى خفض التكاليف التي يتحملها المشترك الجديد ، ويؤدي في الوقت نفسه إلى توفير المزيد من العائدات لمؤسسات التشغيل القديمة .

وهناك فائدة مضافة وهي انخفاض مستوى التأثير البيئي وعدم مضايقة عامة الجمهور. لقد أدى الدخول التنافسي إلى أسواق الاتصالات إلى تزايد الأبراج الخلوية وأبراج الميكروويف ، وإلى تزايد خطوط الأعمدة الهوائية وحفر الطرق في بلدان كثيرة ، وهي نتيجة أصبحت تمثل الآن موضعاً لنقل متزايد من جانب العديد من الهيئات البلدية وغيرها من الإدارات المحلية .

وتطالب بعض الهيئات التنظيمية بأن تسمح مؤسسات التشغيل القديمة بمشاركة وتنظيم البنية التحتية لمؤسسة تشغيل جديدة وتجهيزاتها الخاصة بالإرسال في مواقعها. وكثيراً ما تُطالب مؤسسات تشغيل أخرى - بما في ذلك المشتركين الجدد- بأن تتعاون في مجال مشاركة البنية

التيحية ، على الأقل بالنسبة للهيكل التي تبدو متداخلة من الناحية البينية مثل الأبراج . وفي بعض الدول يتم تحفيز الأطراف الأخرى التي تمتلك بنية تحتية داصة مثل مرافق للقوى الكهربائية لكي تشارك في الترتيبات الخاصة بتقاسم البنية التحتية .

وفي بعض المسائل تحدث عملية التقاسم في البنية التحتية دون تدخل تنظيمي ، وتستطيع كل من الأطراف المشاركة الاستفادة من تلك الترتيبات. وفي تلك السلطات يتم النظر إلى المشاركة في البنية التحتية على أنها من الأمور التي يتم بشأنها التقاضي بحرية بين مؤسسات التشغيل. ومع ذلك ، وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى ذات العلاقة بالربط بين الشبكات ، فهناك دائماً حالة من عدم التأخر في أوضاع السوق. وفي بعض الحالات تقاوم مؤسسات التشغيل القديمة عملية التشارك في عناصر البنية التحتية الخاصة بها ، وفي هذه الأسواق يلزم التدخل التنظيمي لتنفيذ الترتيبات الخاصة بالتقاسم والتنظيم على نحو فاعل .

ويعرض الجدول ٣-٦ الخطوات التي تتبعها الهيئات التنظيمية لدفع عملية التقاسم والتنظيم في مجال البنية التحتية .

وبمجرد أن يكون هناك توجيه تنظيمي واضح بشأن السماح بتقاسم البنية التحتية وتنظيمها تكون لدى مؤسسات التشغيل في هذه الحالة القدرة على التفاوض أحياناً حول ترتيبات المشاركة المقبولة بشكل متبادل ، غير أنه في حالات أخرى كثيرة كانت هناك حاجة إلى توجيه تنظيمي أو حل للنزاعات قبل وضع الترتيبات النهائية للمشاركة. إن الهيئات التنظيمية التي تسعى إلى التعجيل بترتيبات للمشاركة قد يلزمها هنا تقديم توجيهات مسبقة حول مثل

وأصحاب الممتلكات البلدية وغيرها من الممتلكات (العلمة) ، والتأمين ، والتعويض عن التلف .

### ٣-٤-١ الدخول المتكافئ

يستطيع مستخدم الاتصالات في حقل تنافسي مهده أن يصلوا إلى خدمات المشتركين الجدد بنفس السهولة التي يصلون بها إلى خدمات مؤسسات التشغيل القديمة . وقد يصعب على المشتركين الجدد اجتذاب عملاء ما لم تكن هناك سهولة متكافئة في الوصول إليهم . ورغم أن الوصول لا يحتاج لأن يكون متكافئاً تماماً فإن الوصول إلى العملاء يجب ألا يكون صعباً بدرجة كبيرة .

وفي بداية المنافسة على الاتصالات الخارجية في كندا والولايات المتحدة - مثلاً - كان على العملاء أن يطلبوا ما يقرب من ٢٠ أو أكثر من الأرقام الإضافية من أجل توجيه مكالماتهم إلى شبكات المشتركين الجدد . لقد كان هذا الاختلاف الجوهرى في الدخول راجعاً إلى التصميم التاريخى لـ PSTN . وقد تمت برمجة سنترالات التليفونات الخاصة بمؤسسة التشغيل لتتكيف مع البيئة الاحتكارية ، ومن هنا كانت الحاجة إلى الأرقام الإضافية حتى يتسنى ابراج السنترالات الخاصة بمؤسسة التشغيل أن تميز المشترك الجديد لمراد توجيه المكالمة إليه ، وأيضاً لتزويد العميل بالتفاصيل الخاصة بالفوترة . وليس مستغرباً هنا أن يجد المشتركون الجدد صعوبة في تشجيع العملاء على تحويل الخدمات من مؤسسات التشغيل القديمة .

ومع مرور الوقت قامت العديد من مؤسسات التشغيل القديمة والهينات القائمة على تصنيع معدات الاتصالات بإعادة تصميم السنترالات وغيرها من البرامج ذات العلاقة . لقد أصبحت تلك التجهيزات الآن أكثر تكيفاً مع

تلك الترتيبات ، بعد الأخذ في الاعتبار آراء مؤسسات التشغيل القديمة والمشاركين الجدد .

وفيما يلي بعض القضايا الأساسية التي نشأت عن مشاركة البنية التحتية وتنظيمها .

١- التوزيع المنصف للأماكن لتستوعب الاحتياجات المستقبلية لمؤسسات التشغيل القديمة والاحتياجات الحاضرة والمستقبلية لمختلف المشتركين الجدد ، مع مراعاة حفظ أماكن للتوسع المستقبلي لكل من مؤسسات التشغيل .

٢- تسعير التجهيزات ووضع أسس لتقدير تكاليفها

٣- ترتيبات الدخول والأمان لمختلف المعدات الخاصة بمؤسسة التشغيل . وعادة ما تكون مواقع التنظيم الخاصة بمؤسسات التشغيل المختلفة منفصلة عن بعضها من الناحية الفعلية (بواسطة شبكة ملكية مثلاً) ومغلقة .

٤- عملية تحديد ومراقبة الفترات الانتقالية المتبادلة ، والأعمال التي يتم فيها استخدام أكثر من أداة تجهيز واحدة من تجهيزات مؤسسة التشغيل ، والمدفوعات والأسعار أو المعدلات الخاصة بتلك التجهيزات .

٥- توفير وتسعير خدمات مساعدة مثل القوى الكهربائية الأساسية والاحتياطية ، والإنارة ، والتدفئة ، وتكييف الهواء ، ونظم الأمان والإنذار ، وخدمات الصيانة ، وخدمات الحراسة ، الخ .

٦- التفاوض حول ترتيبات التأجير والترخيص ، بما في ذلك قضايا الترخيص من الباطن لممتلكات أطراف أخرى (مثل ملاك المباني ، وأصحاب حق الطريق ،

التنظيمية من أجل تسهيل الوصول المتكافئ في بيئة احتكارية مابقة.

متطلبات البيئة التي تتعدد فيها مؤسسات التشغيل. ويمكن بسهولة تحقيق المساواة في طلب المكالمات من خلال مجموعة مناسبة من البرامج ، وقد أدى ذلك إلى تنفيذ الدخول المتكافئ بشكل أكثر سهولة ، ولكن يلزم أيضاً تغييرات في إجراءات مؤسسة التشغيل للخدمة وفي البيئة

جدول ٣-٦ : خطوات الدافع بمشاركة اللجنة التنظيمية وتنظيمها .

<p>◀ نشر سياسة تنظيمية تشجع مشاركة اللجنة التنظيمية وتنظيمها.</p> <p>◀ تشجيع الهيئات المحلية مثل الحكومات البلدية على دعم وتسهيل المشاركة في اللجنة التنظيمية</p> <p>◀ تشجيع المشاركة في اللجنة التنظيمية بشكل متبادل ( بمعنى أن يطلب إلى المشتركين الجدد تقنين حجم وبناء تجهيزاتهم ليتسنى مشاركتها مع مؤسسات تشغيل أخرى).</p> <p>◀ يطالب إلى مؤسسة التشغيل القديمة أن تنشر عرضاً قياسياً وقائمة بأسعار الدخول إلى المكونات الهامة للبيئة التنظيمية مثل الأعمدة والقنوات والألياف و هيذ الأبراج ، الخ</p> <p>◀ يجب مطالبة مؤسسات التشغيل القديمة بأن تقدم معلومات حول موقع اللجنة التنظيمية والسعة المتاحة لتقاسمها ( السعة الإضافية في القنوات والأبراج ، الخ )</p> <p>◀ يجب تشكيل لجنة تضم مؤسسات التشغيل ، وذلك لتخطيط سعة اللجنة التنظيمية ، ولتسيق التصاريح للصارة عن الهيئات المحلية ، وتطوير الكفاءة المتبادلة لعملية توفير اللجنة التنظيمية .</p> <p>◀ يجب أن تكون لدى مؤسسات التشغيل لفترة على حفظ السعة مقدماً وبشروط معقولة.</p>	<p>وضع سياسة تنظيمية</p>
---	--------------------------



<p>يجب أن تشجع الهيئات التخطيطية وضع توجيهات واضحة بشأن التسعير (لتوجيهات الآتية هي فقط توجيهات إرشادية):</p> <p>« يجب بصفة عامة أن تكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة والمؤسسات الأخرى القدرة على استرداد التكاليف المتزايدة المباشرة على الأقل ، إلى جانب بعض التكاليف العامة المعقولة ذات العلاقة بمشاركة البنية التحتية</p> <p>« قد تخضع عناصر إضافية للسعر للمفاوضات ولحل النزاعات بوسائل تنظيمية</p> <p>« يجب أن يكون هناك فصل بين أسعار تنظيم البنية التحتية ومشاركتها ، بحيث يُطلب إلى مؤسسة التشغيل صاحبة طلب الدخول أن تدفع فقط قيمة الخدمات التي تستخدمها .</p> <p>« يجب أن يتم تقاسم تكلفة البنية التحتية الجديدة بين ٢ أو أكثر من مؤسسات التشغيل كل نسبة استقدمه للبنية التحتية (مثل عدد الهواتف الواقعة على برج الميكروويف ) .</p> <p>« يجب أن يتم تقاسم التكاليف المترتبة على زيادة السعة وإعادة ضبط مواقع البنية التحتية ، وذلك بين مؤسسات التشغيل المستفيدة من مثل تلك الأعمال . وفي حالة إلا تحصل مؤسسة تشغيل حالية على أية استفادة من الأعمال المطلوبة لاستيعاب مشترك جديد فعلى هذه المؤسسة ألا تدفع أية تكاليف حتى تحصل على استفادتها من تلك الأعمال . وهناك طريقة أخرى بديلة وهي أن يتم توزيع التكاليف على مؤسسات التشغيل المتنافسة على أساس الاستخدام، مع فرض رسوم إضافية على مؤسسة التشغيل التي تطلب العمل .</p> <p>« يجب أن يقوم المساهمون في المستقبل بتعويض المشتركين السابقين عن المصروفات التي استبقوا منها .</p>	<p>من المشاركة في البنية التحتية وتنظيمها</p>
<p>« يجب أن يحتاج هياكل البنية التحتية المتنافسة لكافة مؤسسات التشغيل وفق أسس يتم على أساسها التمييز في المعاملة ، بما في ذلك صاحب</p>	<p>إجراءات وقائية تنظيمية</p>

<p>البنية التحتية . ويجب إتاحة القدرة أو السعة على أساس مبدأ أولوية الخدمة لمن يصل أولاً . وعلى الهيئة التنظيمية هذا أن تعتمد خطط التوزيع بالنسبة للسعة المحدودة.</p> <p>« بالنسبة للمشتركين الجدد ( أو مؤسسات للتشغيل الأخرى ) الذين لا يستخدمون السعة المطلوبة للبنية التحتية خلال فترة زمنية محددة فيجب أن يطلب إليهم إعادتها ، وقد يكون من الملائم أيضاً فرض غرامة على الطلبات المتزايدة.</p> <p>« يجب على مؤسسات التشغيل التي تقدم بنية تحتية متقاسمة أن تسجل الأوقات التي تقوم فيها بتنفيذ أعمالها ، وأسماء المالكين ، وأن تجعل تلك المعلومات متاحة للمراجعة والتفتيش من قبل الهيئات التنظيمية .</p> <p>« يمكن - إذا لزم الأمر - إجازة الفصل للمادي بين أجزاء البنية التحتية (بواسطة جدران أو أسوار ملكية ) وذلك لمنع تعطيل العمل ، على أن يتم تشجيع مؤسسات التشغيل على المشاركة بأسلوب أكثر فعالية .</p>	
---	--

« خطة للتزقيم تقوم بتوزيع أرقام متكافئة على مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد (على سبيل المثال شفرات دخول متشابهة بالنسبة لمتكافسي توفير الخطوط الطويلة والدولية، ومجموعات متكافئة من أرقام الدخول بالنسبة لمؤسسات التشغيل المحلية ومؤسسات تشغيل المحمول ) .

« توفير خدمات إشارية أساسية بواسطة مؤسسات التشغيل القديمة إلى المشتركين الجدد ، بما في ذلك تمييز خط المكالمات (CLI) والرقابة على الرد وفك الاتصال .

« ترتيبات ملائمة للفوترة والتفتيش بحيث يمكن بها إصدار الفواتير مباشرة من مؤسسة تشغيل إلى أخرى ، وعلى سبيل المثال يمكن لمؤسسة التشغيل المحلية أداء كافة أعمال الفوترة وتدبير

وهناك بصفة أساسية طريقتان لإتاحة الدخول المتكافئ :

« اختيار العمل لمؤسسة التشغيل لكل مكالمات - يختار العملاء مؤسسة تشغيل لكل مكالمات ، وعادة ما يتم ذلك عن طريق طلب رقم كودي قصير أو بادئة لمؤسسة التشغيل التي وقع لاختيارهم عليها. وعلى سبيل المثال يطلب العملاء في كولومبيا الرقم " ٠٩ " لتوجيه المكالمات الوطنية خلال شبكة TELCOMÉ ، والرقم " ٠٥ " لتوجيه المكالمات خلال شبكة Orbitel ، والرقم " ٠٧ " بالنسبة لشبكة ETB وفيما يلي أهم المتطلبات لإتاحة هذا النوع من الدخول المتكافئ على أساس فعال .

« ربط للخطوط الأساسية بواسطة مشتركين جدد مع السنترالات الخاصة بمؤسسة تشغيل حالية .

بينما لا يحتاج حتى الآن في دول أخرى . وبعد الدخول المتكافئ أكثر شيوعاً بالنسبة للخدمات الدولية والمحلية ، ولكن أقل شيوعاً بالنسبة لخدمات مكالمات الخطوط الطويلة . وفي بعض الدول قد لا يحتاج للدخول المتكافئ نظراً للقيود المفروضة على تجهيزات التحويل والبرامج التي يتم تركيبها لهذا الغرض ، بينما في بلدان أخرى قد لا تحتاج تلك الخدمة نتيجة لتأخير تنفيذ خطة التقييم التي يتم بها توزيع الأرقام المتكافئة على المنافسين . وفي بعض الدول لم يعطى للدخول المتكافئ أولوية من جانب الهيئات التنظيمية .

وفي الأسواق الأكثر انفتاحاً تؤكد خبرات السوق وتجاربها على أن هناك حالة من الكسل و الجمود الهائل بين عملاء الاتصالات . ولذلك تسعى الهيئات التنظيمية إلى العمل بمنهج الدخول المتكافئ باعتباره من المناهج التي يمكن الاستفادة منها للإسراع في تطوير الأسواق ذات الطابع التنافسي للكامل .

### ٣-٤-٤ جودة الخدمة التي تقدمها مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط

من السياسات التنظيمية الجيدة أن تُطالب مؤسسات التشغيل القديمة بتقديم خدمات وتسهيلات بدرجة معقولة من الجودة في مجال الربط بين الشبكات . وبدون تلك السياسة سوف يكون في مقدور مؤسسة التشغيل القديمة أن تكبح قدرات المنافس في توفير خدمات تنافسية جذابة . وعلى سبيل المثال إذا قامت مؤسسة تشغيل محلية بربط دوائرها الخاصة لعميل جديد خلال أيام ولكن تأخرت في ربط دوائر عملاء المؤسسة المنافسة لعدة أشهر فإن العملاء الذين يطلبون الخدمة على عجل سوف يختارون هذا الخدمات التي تقدمها مؤسسة التشغيل القديمة .

رسوم مكالمات الخطوط الطويلة لمؤسسات التشغيل الأخرى .

« الاختيار المسبق لمؤسسة التشغيل - بموجب هذه الطريقة يختار العملاء مؤسسة تشغيل لبعض أو جميع المكالمات التي يطلبونها . وعلى سبيل المثال يمكن اختيار مؤسسة التشغيل لخلاف المؤسسة القديمة وذلك لجميع مكالمات الخطوط الطويلة والمكالمات الدولية . وبعد عملية الاختيار يتم توجيه كافة المكالمات من هؤلاء العملاء إلى مؤسسة التشغيل التي وقع عليها الاختيار إلى أن يتم تغيير ذلك الاختيار . وفيما يلي أهم المتطلبات لإتاحة هذا النوع من الدخول المتكافئ :

- « ربط الخطوط الأساسية بواسطة مشتركين جدد مع سنترال التليفون الخاص بمؤسسة تشغيل محلية .
- « برامج سنترال يتم بها التعرف على اختيارات العميل وتوجيه وفرة المكالمات بشكل مناسب لمؤسسة التشغيل التي يقع عليها الاختيار .
- « ترتيبات ملائمة للفرة والتتقيق بحيث يمكن بها إصدار الفواتير مباشرة من مؤسسة تشغيل إلى أخرى . وكما هو الحال في نظام اختيار العميل لمؤسسة التشغيل لكل مكاملة يمكن هذا أداء كافة أعمال للفرة وتصديد رسوم مكالمات الخطوط الطويلة لمؤسسات التشغيل الأخرى .

لقد تم حتى الآن تنفيذ الدخول المتكافئ بشكل غير منتظم حول العالم ، حيث يحتاج - مثلاً - في الأرجنتين واستراليا وكندا وتشيلي وهونج كونج والولايات المتحدة

ويجب على مجموعة (ISG) قياس نوعية الخدمة التي تقوم بها مؤسسات التشغيل في مجال الربط بين الشبكات، مع مقارنتها بالخدمات الذاتية التي تقوم بها المؤسسات القديمة. وعلى سبيل المثال فإن على هذه المجموعة أن تضمن توفير الدوائر الجديدة التي تم طلبها بواسطة مؤسسات التشغيل خلال نفس العدد من الأيام التي يتم فيها توفير تلك الدوائر بطلبات داخلية .

ويعرض للجدول ٣-٧ نماذج لطرق قياس نوعية الخدمة في مجال الربط بين الشبكات . وفي حالة أن تكون مشكلات خدمة الربط خطيرة إلى الحد الذي يجيز الرقابة التشريعية فإن الهيئات التنظيمية يمكنها هنا تقييم تلك الإجراءات ومتابعتها . كما يمكن للهيئات التشريعية أيضاً وضع نظام مسبق للتقييم والمتابعة لمنع المشكلات . وقد يتطلب هذا النظام تقارير من مؤسسات التشغيل القديمة حول نوعين من أنواع أداء جودة الخدمة :

١- الأداء المطلق ، ويقوم على معايير ثابتة أو نماذج دولية

٢- الأداء النسبي لمؤسسة تشغيل حالية فيما يتعلق بتوفير تسهيلات الربط لنفسها ولمؤسساتها التشغيلية العاملة في مجال الربط بين الشبكات

وقد تطلب سياسة الربط في بعض الدول أن تقدم مؤسسة التشغيل القديمة في بعض الظروف خدمات فائقة في مجال الربط إلى مؤسسات التشغيل. وعلى سبيل المثال قد يكون مفيداً أن تُطالَب مؤسسة تشغيل حالية بتقديم خدمة ربط عالية المستوى إلى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط مقارنة بالمستوى الذي توفره لخدماتها الخاصة بها ، وذلك في حالة أن تكون مؤسسة التشغيل

وتتناول الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) نوعية ربط الشبكات مع موردين أساسيين في الدول الموقعة على الاتفاقية . وتطلب الوثيقة بأن يتم ضمان الربط وفق شروط لا تقل من حيث الملائمة عن الشروط التي يتم بها تقديم خدمات مماثلة لتلك الدول . كذلك يجب ألا يقل الربط من حيث الملائمة عنه في حالة تقديم تلك الخدمة لموردين أساسيين أو لموردي خدمات فرعية أو غير فرعية .

وهناك أنواع مماثلة من السياسات في كثير من الدول تطالب بنظام للربط بين الشبكات يقوم على عدم المحاباة أو التمييز في المعاملة من جانب مؤسسات التشغيل القديمة. ومن الناحية العملية فله من الصعب جداً تنفيذ مثل تلك السياسات ، حيث أن هناك الكثير من التظلمات التي تقدم بها مشتركون جدد تتطرق بعدم المساواة في الربط بين خدمات مؤسسة التشغيل القديمة وخدمات أولئك المشتركين .

وفيما يلي الوسائل العملية المتاحة لدى الهيئة التنظيمية لتحفيز عملية الربط بدرجة عالية من الجودة :

< تحديد المتطلبات الخاصة بتقييم ومتابعة جودة الخدمة التي يتم تقديمها في مجال الربط.

< تقييم الشكاوى ومتابعتها بجد ، مع فرض غرامات كبيرة في حالة أن يكون هناك عدم تكافؤ واضح في جودة الخدمة .

< تشكيل مجموعة مستقلة لخدمات الربط ضمن مؤسسة التشغيل القديمة .

ويمكن تقييم ومتابعة جودة خدمات الربط من خلال مجموعة خدمات الربط (ISG) (راجع الجزء ٣-٤-٢) .

مستعدة لدافع قيمة الفرق. ولهذا المنهج تطبيقه في الدول الصناعية التي تسعى إلى النهوض بمستوى خدمات الاتصال التي تقدمها .

جدول ٧-٣ : بعض القياسات الهامة لنوعية الخدمة في مجال الربط بين الشبكات	
<p>قياسات تقديم الخدمة</p> <p>متوسط الوقت اللازم لتوفير دوائر الربط بين الشبكات وغيرها من تجهيزات وخدمات الربط الأخرى (بما في ذلك مكونات الشبكة المنفصلة)</p> <p>النسبة المئوية لمواعيد التركيب التي تم الإيفاء بها بالنسبة لتزكيت خدمة المؤسسة المناقصة</p> <p>متوسط وقت معالجة تغيير العملاء من مشغل قديم إلى منافس (في نظام إنتاج متساوي) .</p> <p>نسبة مواعيد الإصلاح المحققة للمناقصين .</p> <p>الأداء المقارن في مجال توفير الخدمة بالنسبة لـ (١) المؤسسات المناقصة (٢) المؤسسات الفرعية (٣) للتوفير الذاتي للخدمة (بما في ذلك القياسات المذكورة في النقاط السابقة) .</p>	
<p>تحويل ونقل قياسات الجودة</p> <p>احتمال حدوث إعاقة لدوائر الربط بين الشبكات في ساعة الذروة .</p> <p>تأخير في الإرسال (المراجع: توصية الاتحاد الدولي للاتصالات رقم G114) .</p> <p>التفقد الحادث في الإرسال (المراجع: توصية الاتحاد الدولي للاتصالات- صفحة ٧٦)</p> <p>لصوضاء والتشويش (المراجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ، بما في ذلك Q ٥٥٤-٥٥١ ، G1٢٣ ، G٢٣٢ ، G٧١٢ ، P١١) .</p> <p>معايير أخرى لجودة النقل (بالنسبة للخدمات الرقمية : المراجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات G٨٢١ ، والتوصية بشأن توقيت وأخطاء البث، والمراجع G١١٣ بشأن مشكلات التشفير الصوتي . وبالنسبة للخدمات المشابهة والخدمات الرقمية : المراجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات G١٢٢ ، والمراجع الخاص بالتفد في البث، و P١٦ ومراجع آخر في مجال المكالمات التلقائية).</p>	

ومؤسسات التشغيل القديمة ، وفي هذه الحالات يتوجب على الهيئات التنظيمية العمل على النهوض بمستوى الخدمة التي تقدم للمشاركين الجدد ما دام هؤلاء المشتركين يدفعون المقابل لها . وعلى سبيل المثال قد يكون المشترك الجديد رغبة في أن يدفع قيمة دوائر

ويمكن أيضاً الاستفادة من هذا النوع من الميكنات في الدول الأقل نمواً ، حيث أنه في الكثير من تلك الدول نقل جودة الخدمة التي تقدمها مؤسسات التشغيل القديمة عن مستواها وفق المعايير الدولية . ويرجع مثل هذا الهبوط في نوعية الخدمة إلى القيود المالية المفروضة على

مراكز التبادل التليفوني الواسلة بين نقاط التبادل مزودة الخدمة وبين النقاط ذات الخدمة الترافقية .

وقد تحقق مثل تلك المدفوعات موقفاً راجحاً لكل من مؤسسة التشغيل القديمة والمشاركين الجدد . والأفضل هنا أن يستمر التفاوض بشأن تلك الترتيبات بين مؤسسات التشغيل القديمة وبين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات ، غير أن هذا الأمر قد يتطلب بعض الرقابة التنظيمية التي تضمن ألا يدفع المشترك الجديد رسوماً زائدة . وبالمثل قد تحتاج الهيئة التنظيمية أن تضمن عدم مطالبة مؤسسة التشغيل القديمة لمدفوعات من المشتركين الجدد مقابل بناء تجهيزات لتحسين العيزة التنافسية لمؤسسة التشغيل كشرط لتقديم خدمة على مستوى لائق من الجودة .

#### ٣-٤-١٠ نوعية الخدمات المترابطة

تمت في الجزء السابق مناقشة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التشغيل القديمة لمؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات. وفي معظم الدول تهتم الهيئات التنظيمية أيضاً بالقضية الأعم التي تختص بنوعية الخدمة المقدمة لعملاء الجمهور. وقد وضعت العديد من الهيئات التنظيمية نظم للتبليغ عن جودة الخدمة خلال الأوقات التي تقدم فيها الخدمات على أسس احتكارية في بلدانها . وللتعامل مع ظهور المنافسة فقد قامت بعض الدول بتوزيع مسؤولية توفير الجودة المعتمدة للخدمة بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات. ففي المملكة المتحدة - على سبيل المثال- اعتمدت

الهيئات التنظيمية حداً أقصى للتأخير من جانب مؤسسات التشغيل ، وكان الهدف من ذلك ضمان إيفاء المكالمات بين مؤسسات التشغيل للمعايير الوطنية الخاصة بسرعة النقل . وقد خصص لمعدات PBX العميل عند نهاية كل مكالمات مدة ٥ ملي ثانية (ms) لبدء وإنهاء الشبكة المحمية خلال ٣ ملي ثانية لكل منهما . وفي حالة المكالمات على الخطوط البعيدة تزيد تلك الفترة إلى ٧ ملي ثانية ويكون الحد الأقصى لإجمالي التأخير ٢٣ ملي ثانية .

وهناك دول أخرى انتهجت طرقاً تتقلص فيها التنظيمات بدرجة أكبر ، حيث لم تفرض فيها متطلبات على المشتركين الجدد تتعلق بنوعية الخدمة. وتقوم هذه الطريقة على الافتراض الذي يقضى بعدم مقدرة المشتركين الجدد على اجتذاب العملاء والاحتفاظ بهم ما لم تكن الخدمة التي يقدمونها ترقى من حيث الجودة إلى مستوى الخدمة التي تقوم بها مؤسسة التشغيل القديمة أو تفوقها. ووفق هذه الطريقة ذاتها يمكن إعفاء مؤسسات التشغيل القديمة من المتطلبات الخاصة بجودة الخدمة بمجرد أن تكون هناك منافسة تنفذ بها تلك المؤسسات سيطرتها على الأسواق .

ومع ظهور المنافسة يمكن للمزيد والمزيد من الهيئات التنظيمية العمل بالطريقة الأخيرة ، وهنا يكون تنظيم جودة الخدمة متروكاً لحالة السوق وليس للهيئات التنظيمية .

## الوحدة الرابعة

تشريعات التسعير







### الإطارات والأشكال والجداول

الإطار	الوصف
١-٤	نقاط ضعف تنظيم معدل العائد
٢-٤	معادلة أقصى سعر لأسبعية مبسطة
٣-٤	استخدام مؤشرات الأسعار - الحساب المبسط لمؤشر السعر الفعلي (API)
٤-٤	معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام المؤشرات
٥-٤	معايير اختيار معامل التضخم
٦-٤	معاملات التضخم بديلة
٧-٤	معامل التضخم للتغيرات في أسعار صرف النقد الأجنبي
٨-٤	معامل الإنتاجية الكلي
٩-٤	كيف تقيّد سلطات الخدمات مرونة السعر - مثال
١٠-٤	أمثلة لتغيرات غير متوقعة في أسعار المدخلات خارج سيطرة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتظيم
١١-٤	ما هي تغيرات التكلفة الخارجية ؟
١٢-٤	منهج مقارنة تعريفات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

## الأشكال

شكل ١-٤	مؤشر إعادة مؤزنة تعريفية منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) طبقاً للمسافة بما فيها المكمّلات المحلية	٤-١
شكل ٢-٤	مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لرسم وكثافة الاتصالات	٤-٥
شكل ٣-٤	خطة لقصى سعر لامتزاقا تايكوم من ١٩٨٩ - ١٩٩٢	٤-٣٧
شكل ٤-٤	خطة للقصى سعر لامتزاقا تايكوم من ١٩٩٥ - ١٩٩٢	٤-٣٧
شكل ٥-٤	مئة تعريفات مؤسست الأعمال لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٤-١٦
شكل ٦-٤	مئة للتعريفات المئزلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٤-١٧
شكل ٧-٤	مؤشر إعادة مؤزنة تعريفية منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية ، بالسنة - "إلغاء المسافات"	٤-١٧
شكل ٨-٤	مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للرسم المئزلية وكثافة الاتصالات	٤-١٨
شكل ٩-٤	إعادة مؤزنة الأسمار - المينلويو الأسلمي	٤-٥١

## الجدول

١-٤	النتيجة النمطية لتحديد الأسعار التقديري	جدول ١-٤
٢-٤	تقديرات مختارة لمعامل الإنتاجية الكلي في الولايات المتحدة	جدول ٢-٤
٣-٤	ملخص خطط أقصى سعر إيريش تاككوم	جدول ٣-٤
٤-٤	معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر وطنية منتقاء	جدول ٤-٤
٥-٤	معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر في ولايات منتقاء في الولايات المتحدة الأمريكية.	جدول ٥-٤
٦-٤	ملخص التقديرات المرجعية لتحديد معامل الإنتاجية	جدول ٦-٤
٧-٤	الخدمات المغطاة بخطط تنظيمات أقصى سعر وطنية منتقاء	جدول ٧-٤
٨-٤	الخدمات المغطاة بخطط تنظيمات أقصى سعر منتقاء في الولايات المتحدة الأمريكية	جدول ٨-٤
٩-٤	مثال معامل الجودة (Q) - مخطط رود أيلاند	جدول ٩-٤
١٠-٤	التقديرات المستخدمة في نموذج إعادة موازنة الأسعار في مؤسسة تلسترا - السيناريو الأساسي	جدول ١٠-٤
١١-٤	نتائج سيناريوهات إعادة موازنة الأسعار	جدول ١١-٤



## الوحدة الرابعة

### تنظيم الأسعار

#### ١-٤ المقدمة

يمكن تجميع أهداف تنظيم الأسعار في ثلاثة فئات رئيسية :

- ◀ أهداف تمويلية ؛
- ◀ أهداف متعلقة بالفعالية ؛
- ◀ أهداف متعلقة بالعدالة .

#### الأهداف التمويلية :

من الأهداف الهامة لتنظيم الأسعار ضمان تحقيق مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيمات لعائد كافي لتمويل العمليات الجارية والاستثمارات المستقبلية . يشار غالباً إلى الحد الأدنى من العائدات المتعلقة بالهدف التمويلي بـ"المطلب الأساسي من العائد" لمؤسسة الاتصالات، ولمحاكاة تأثير السوق التنافسي، فإن المطلب الأساسي من العائد يجب أن يتساوى بشكل مثالي مع الكمية المطلوبة من مؤسسة اتصالات فعالة لتمويل عملياتها واستثماراتها. يمكن اعتبار أن هذه السمة للهدف التمويلي تضع حد أدنى من العائدات لمؤسسات الاتصال الفعالة .

لا تسمح بعض الأشكال التقليدية من تنظيم الأسعار، بما فيها تنظيمات معدل العائد لمؤسسات الاتصالات بأن تحقق عائدات تزيد عن المطلب الأساسية منها . وتتعلق هذه السمة المتعلقة بالهدف التمويلي بالعائدات الكبيرة المصاحبة للاحتكار أو المراكز المسيطرة على السوق، وقد تمت مناقشتها بتفصيل أكبر في الأقسام ١-١ ، و ١-٢ من الملحق (ب) للدليل . وهذه السمة للهدف التمويلي ، والتي يمكن اعتبارها كحد أعلى للعائد قد تم التغاضي عنها تحت بعض الظروف المحددة في أشكال أخرى من تنظيم الأسعار وخاصة تنظيمات أقصى سعر .

تناقش هذه الوحدة تنظيم الأسعار في قطاع الاتصالات، وقيل قراءة الوحدة قد يرغب القارئ في مراجعة القسم المتعلق بعرض مبادئ تنظيم الأسعار في قطاع الاتصالات والموجود في الملحق (ب) من الدليل، وكما هو موضح في القسم ١-١ من الملحق (ب) يتم عادة تبرير تنظيم الأسعار عندما تنقل أسواق الاتصالات في وضع أسعار تنافسية .

في هذه الوحدة، سوف نبحث عن كتب الأهداف المحددة لتنظيم الأسعار كذلك المدخل للتنظيمية المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، ولقد نشأت المدخل الأساسية لتنظيم الأسعار مع تحول قطاع الاتصالات من الاحتكار إلى المنافسة. ومع المعرفة المتزايدة للهيئات التنظيمية للوائح المنافسة، قامت بتكييف تنظيم الأسعار لاستغلال تلك الفوائد .

والآن ، تعتبر تنظيمات أقصى سعر هي الشكل الأكثر قبولاً من تنظيم الأسعار في القطاع ونظراً لتفوقها ، فقد تم تركيز الجزء الرئيسي من هذه الوحدة لتنظيمات أقصى سعر إلا أنه ، وقبل للتعامل معها ، سوف نناقش أهداف تنظيم الأسعار ونستعرض المدخل الأخرى لتنظيم الأسعار ، وخاصة تنظيم معدل العائد (ROR) والأشكال المختلفة له .

#### ١-١-٤ أهداف تنظيم الأسعار

يحاكى تنظيم أسعار الجودة نتائج المنافسة للفعالة . إلا أن تنظيم الأسعار يجب أن تكون له أهداف إضافية .

من المقبول عموماً أنه يجب أن تعزز نظميات الاتصالات فعالية الإمداد بخدمات الاتصالات. إلا أنه، يمكن قياس الفعالية بطرق مختلفة، وسيتم فيما بعد مناقشة ثلاثة سمات رئيسية للفعالية .

**فعالية تخصيصية** يتم تحقيقها عندما تعكس أسعار الخدمات ندرتها النسبية، في سوق فعال، سوف تتساوى الأسعار مع التكلفة الحدية لإنتاج كل خدمة، وفي قطاع الاتصالات، تحدد تقليدياً أسعار الخدمات الدولية والخارجية بأعلى من تكلفتها بشكل كبير بينما تحدد أسعار المكالمات المحلية بأقل من تكلفتها . ينظر إلى هذا على أنه مثال لعدم الفعالية التخصيصية . لا يشجع تحديد التكلفة السابق للخدمات الدولية على استعمال تلك الخدمات، ومن ناحية أخرى، فإن تسعير المكالمات المحلية بأقل من التكلفة يساعد على استهلاكها فوق الحد الذي يمكن به توفيرها بشكل اقتصادي . تم تقديم دراسة أكثر تفصيلاً عن الفعالية التخصيصية في القسم ٢-١ من الملحق (ب) للدليل .

**الفعالية الإنتاجية** لها سمتان متعلقتان بها . تتعلق إحدى السمات بالخليط الأكثر فعالية من المداخلات (رأس المال، العمالة ، إلخ) لمستوى محدد من الخرج . يمكن أن تقل بعض أشكال تنظيم الأسعار من الفعالية الإنتاجية . وينظر عامة إلى نظميات محل المعائد (ROR) على أنها تشجع مؤسسات الاتصالات على استخدام قدر كبير من رأس المال بدون فعالية لتحقيق مسؤواها من الخرج . وتتطلب سمة أخرى للفعالية الإنتاجية أن تنتج الخدمات بأعلى فعالية ممكنة ، وذلك بتقاييل جميع المداخلات إلى أدنى حد . ويوصف المفهوم المتعلق بالفعالية الإنتاجية موقفاً لا يتم فيه تقليل تكاليف مؤسسة الاتصالات إلى أدنى حد لأن الخرج القطني من مداخلات محددة أقل مما يمكن تحقيقه .

**الفعالية المتحركة** يتم تحقيقها عندما تتحرك الموارد مع الوقت إلى أعلى قيم لاستعمالها. تشمل هذه الاستعمالات الاستثمار للفعال، والإنتاجية المحسنة، والأبحاث والتنمية، وانتشار الأفكار والتقنيات الجديدة. وتتضمن الفعالية المتحركة الانتقال من أحد أنواع الاستخدام الفعال للموارد إلى نوع آخر من الاستخدام للفعال لها .

#### الأهداف المتعلقة بالعدالة

تحفز الأهداف المتعلقة بالعدالة قرارات الكثير من الهيئات التنظيمية بشأن أسعار الاتصالات. وتتعلق عموماً الأهداف المتعلقة بالعدالة بالتوزيع العادل لمكاسب الرفاهية بين أعضاء المجتمع. وتهتم الهيئات التنظيمية للاتصالات بشكل رئيسي بسمتين مختلفتين للعدالة في تنظيم الأسعار :

تتعلق **العدالة بين مؤسسة الاتصالات والمستهلك** بتوزيع المكاسب بين المستهلكين ومؤسسات الاتصالات الخاصة للتنظيم. على سبيل المثال، سوف يعتبر الكثير من الناس أنه ليس من العدل تحقيق مؤسسات الاتصالات المحنكة لأرباح عالية لفترة طويلة من الزمن بدون تحسين الخدمة أو التوسع فيها، وفي هذا الصدد، فإن هدف الكثير من الهيئات التنظيمية هو ضمان أن الوفورات الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية المحسنة يتم اقتسامها بعدالة بين مؤسسة الاتصالات والمستهلكين. وتحتوي نظميات أقصى سعر على آلية تتيح للمستهلكين اقتسام مكاسب الإنتاجية هذه .

تتعلق **العدالة بين المستهلكين** بتوزيع المكاسب بين الفئات المختلفة لمستهلكي الاتصالات . فعلى سبيل المثال ، في كولومبيا ، يدفع المستهلكون من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا مقابل نفس خدمات اشتراك الهاتف الممتلأ أقل من المستهلكين في الفئات الأعلى .

الاتصالات في دول كثيرة غير متوازنة إلى حد كبير ، حيث يتم تسعير بعض الخدمات أعلى من تكلفتها بشكل مرض ويتم تسعير خدمات أخرى أقل من التكلفة . وسيتم بحث تقدير تكلفة الاتصالات بالتفصيل في القسم ٤-١ من الملحق (ب) للدليل .

يتم تقليدياً تسعير الربط الهاتفي، والاشتراكات الشهرية ، والمكالمات المحلية أقل من التكلفة في الكثير من الدول . ويتم دعم العجز الناشئ بواسطة أسعار المكالمات الخارجية والدولية الأعلى من التكلفة . وقد تمت مناقشة بعضاً من الأسباب التاريخية لهيكل التسعير هذه في القسم ٤-٢-٢ .

لا يمكن لهيكل الأسعار غير المتوازنة أن تصمد في البيئة التنافسية . سوف يدخل منافسون جدد تلك الأسواق حيث هولموش الربح أعلى ما يمكن ، مثلما في المكالمات الخارجية والدولية . لذلك ستكون مؤسسات الاتصالات القديمة تحت ضغط لتقليل الدعم أو المخاطرة بفقد العملاء في الأجزاء الأكثر ربحية من السوق. وتعتبر أيضاً هيكل الأسعار التقليدية غير المتوازنة غير فعالة لأن الأسعار الأعلى من التكلفة تشجع على الدخول غير الاقتصادي بواسطة مؤسسات الاتصالات عالية التكلفة ولا تشجع الأسعار الأقل من التكلفة على الدخول الاقتصادي، حتى بواسطة مؤسسات الاتصالات منخفضة التكلفة .

لقد تقلصت تكاليف خدمات الاتصالات المختلفة بمعدلات مختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي . ولقد أدى هذا أيضاً إلى عدم توازن أسعار الاتصالات، وحيث تكون أسواق الاتصالات مفتوحة للمنافسة ، سوف تميل أسعار الخدمات المختلفة للتحرك في اتجاه تكلفتها . إلا أنه في البيئات الاحتكارية وغير التنافسية فيها لا تتحرك في اتجاه تكلفتها ، وعلى الهيئة التنظيمية اتخاذ خطوات لضمان أن الأسعار سوف تتوافق بشكل متقارب مع

بحق هذا المدخل سياسة للحكومة تهدف إلى تحسين العدالة بين المستهلكين .

#### الموازنة بين أهداف تنظيم الأسعار

تتضمن التحديات الرئيسية لتنظيم الأسعار تخطيط وتنفيذ مداخل تنظيمية فعالة ومنخفضة التكلفة تحفز مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم على تحقيق الأهداف المرغوب فيها اجتماعياً والمذكورة من قبل. تضع التنظيمات عبئاً على الاقتصاد في شكل تكاليف مباشرة تتحملها مؤسسات الاتصالات لتنفيذ التنظيمات وللتوافق معها . وقد تضع أيضاً أعباءً غير مباشرة على المستهلكين في شكل حرمانهم من اختيار مؤسسات الاتصالات و/أو للخدمات . ويجب أن يكون الهدف العملي من تخطيط مداخل تنظيم الأسعار هو فرض أقل عبء ضروري لتحقيق أهدافها ، وكحد أدنى يجب أن تبرز مكاسب تنظيم الأسعار تكلفتها .

عملياً يوجد غالباً اختلاف بشأن تنظيمات تسعير الاتصالات لأن الأهداف الثلاثة الرئيسية ، للتمويلية ، والمتعلقة بالفاعلية ، والمتعلقة بالعدالة تتعارض مع بعضها البعض . سوف يعلق بعض الناس أهمية أكبر على أحد الأهداف . ويعني هذا أن الهيئة التنظيمية عليها غالباً المفاضلة بين هذه الأهداف أثناء تنفيذ تنظيم الأسعار .

#### ٤-١-٢ إعادة موازنة الأسعار

يحتوي هذا القسم على دراسة مختصرة لإعادة موازنة المعدل ، أو إعادة موازنة الأسعار كما يدعى غالباً . وقد تم التعامل مع هذا الموضوع الهام بتفصيل أكبر في الملحق ٤-١ في هذه الوحدة .

يشير المصطلح "إعادة الموازنة" إلى تحريك أسعار خدمات الاتصالات المختلفة بشكل متوافق عن قرب مع تكاليف توفير كل خدمة . وحالياً ، فإن هيكل أسعار

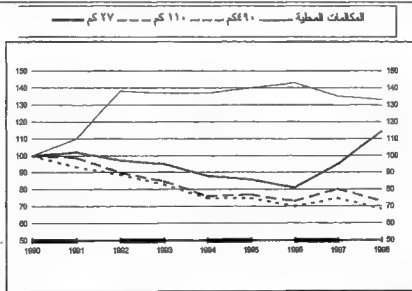
التكاليف ، تمت مناقشة التسعير الفعال للخدمات المحترقة والمواضيع المتعلقة بها ، مثل تسعير رمسي في الأقسام ١-١ ، و ٢-١ من الملحق (ب) للدليل .

يوضح شكل ٤-٢ تأثير إعادة الموازنة على الأسعار لخدمات مؤسسات الأعمال . وعلى مدى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ زادت الرسوم الثابتة (الربط والاشتراك بأكثر من ٢٠% وانخفضت رسوم الاستعمال بأكثر من ٢٠% مع خفض إجمالي مقداره ١٢% تقريباً . ولوحظ أن كثافة الاتصالات الإجمالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زادت باطراد ، على الرغم من إعادة التوازن . وتمت مناقشة العلاقة بين إعادة الموازنة ورفاهية المستهلك علوة على ذلك في الوحدة ٦ .

يوضح هذان الشكلان وكذلك الأشكال الموجودة في الملحق ٤-١ أن إعادة موازنة الأسعار نتج عنه أسعار إجمالية أقل بالنسبة لمعظم المستهلكين في غالبية الدول التي شملها المسح . إلا أن ، هذا ليس هو المكسب الوحيد لإعادة الموازنة . سوف تزيد أيضاً إعادة موازنة الأسعار من الرفاهية الاجتماعية بتحريك الأسعار لتتقارب مع التكاليف .

وقد حدث قدر كبير من إعادة موازنة الأسعار في الكثير من الدول الصناعية في السنوات الأخيرة . وقد تم إجراء مقارنات أسعار شاملة بواسطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دولها الأعضاء التسعة والعشرون ، منذ عام ١٩٩٠ ، وتم تمثيل تأثيرات إعادة التوازن بين المكالمات في الدول الأعضاء في الشكل ٤-١ ، وكما يوضح هذا الشكل فإنه منذ ١٩٩٠ قد ارتفع متوسط سعر المكالمات المحلية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأكثر من ٣٠% ، وعلى النقيض من ذلك ، فقد انخفض متوسط سعر المكالمات الخارجية (مكالمات للمسافات ١١٠-٤٩٠ كيلو متر) حوالي ٣٠% في نفس الفترة .

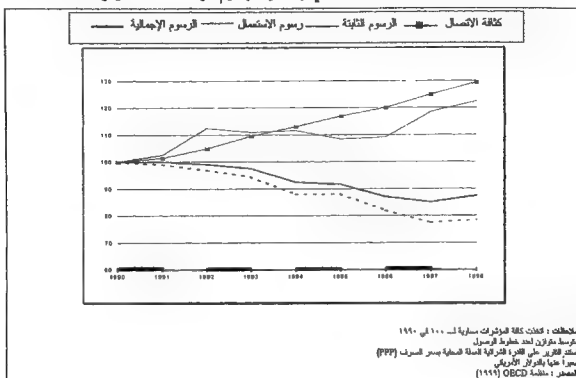
شكل ٤-١: مؤشر إعادة موازنة تعريفية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طبقاً للمسافة بما فيها المكالمات المحلية



ملاحظة : كانت كافة الفواتير بسعر واحد في ١٩٩٠  
متوسط متوازن لعدد خطوط الهاتف  
استناداً لتقرير على فترة فترات الفترات المحلية بسعر مصرف (٢٢٢)  
سعرها بالدينار الأردني  
المصدر : منظمة OECD (١٩٩٩)



شكل ٤-٢ : مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسم مؤسسات الأعمال وكثافة الاتصالات



يبدأ هذا القسم بمناقشة لمخاضين تقليديين للتفسير: وضع الأسعار التخديري التقليدي وتنظيمات معدل العائد. ويأتي هذا القسم دراسة حول التنظيمات المحفزة. ونحن نأخذ في اعتبارنا في تحليلنا كيف ستحقق المداخل الثلاثة الأهداف الرئيسية لتنظيمات الأسعار: أي الأهداف التوزيعية، والمصلحة بالفعالية، والمتعلقة بالعدالة.

#### ٤-٢-٢ وضع الأسعار تقديرياً

في الكثير من الدول ، تركز بشدة تنظيمات الأسعار تقليدياً على الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف المالية والاقتصادية وكان هذا حقيقياً خاصة عندما تقوم الحكومة بتشغيل شبكة الاتصالات، وتحت تلك الظروف، كان يتم وضع الأسعار لتعزيز الأهداف المتعلقة بالعدالة بين المستهلكين. وفي الكثير من الدول كان هناك تحليل بسيط أو لا يوجد تحليل للتأثيرات الاقتصادية لهذه السياسات .

تم توضيح هذا بتفصيل أكبر في الملحق ٤-١ ، وفي دراسات أخرى تم فحص إعادة الموازنة في دول مختلفة. سوف تحقق إعادة الموازنة مكاسب للاقتصاد بالإضافة إلى أسعار إجمالية أقل . ولذلك ، هناك حجة قوية لعمل إعادة موازنة الأسعار ، مع أو بدون فتح الباب للمنافسة.

#### ٢-٤ المداخل إلى تنظيم الأسعار

٤-٢-١ مقدمة

لقد تم وضع مداخل كثيرة على مدى سنوات لتنظيم أسعار الاتصالات . ويتضمن بعضها مداخل تستند إلى قواعد ، تم تصميمها لتوفير الثبات والشفقة ، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التنظيمية . والمداخل الأخرى الخاصة والتقديرية .

الاتصالات وكذلك الهدف الحالي من التنظيمات في بعض الأحيان .

وفي بعض الأنظمة تتم معاملة عائدات مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة كجزء من العائدات الحكومية العامة. وتدرج نفقات مؤسسة الاتصالات المملوكة للدولة، بما فيها تلك المخصصة للاستثمارات في الميزانية العامة للحكومة . وتجعل الإدارة المالية للحكومة السيئة، من المستحيل تلبية المتطلب الأساسي من العائد لهيئات البريد والبرق والهاتف . ويحرم هذا الإجراء مؤسسة الاتصال من رأس المال المطلوب لتحصين شبكتها، ويمكن أيضاً أن يقلل من حافز مؤسسة الاتصالات للإبداع وتخفيض التكاليف ، مما يضر بهدف الفعالية المتحركة . وعملياً يكون غالباً أداء مؤسسات الاتصالات تلك سيئاً وبها عالة زائدة ، مما يعنى أيضاً عدم تحقيق هدف الفعالية الإنتاجية .

يجب أن تغطي استثمارات رأس المال طويلة الأمد جزءاً كبيراً من تكاليف مؤسسة الاتصالات . إلا أن الحكومات التي تنظر إلى السيولة النقدية تسحب السيولة النقدية من مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة لتحويل أولويات حكومية أخرى . ولقد كان هذا أكثر شيوعاً عندما لا يوجد تنظيم واضح يستند إلى قواعد تتطلب أن تحدد الأسعار لتحقيق متطلبات العائد محسباً بحيث يشمل على استثمارات رأس المال طويلة الأجل .

وقد تترك سيولة كافية لمؤسسة الاتصال لمواجهة التزامات التشغيل اليومية ، ولكنها لا تكون كافية لتحديث وتوسيع الشبكة .

وعندما يحدث هذا، تكون النتيجة نقص في خدمات الاتصالات ووجود قوائم انتظار للخدمة. في بعض الدول، قد زادت أسعار الاتصالات لتحقيق بالكاد المتطلبات للحكومة العامة من العائد، بدون اعتبار للمتطلب النوعي من العائد لمؤسسة الاتصالات، وبدلاً

وحيث كانت توجد تنظيمات أسعار تقديرية ، أو مازالت موجودة ، فإنها تتميز بأسعار أقل من التكلفة للربط ، والاشتراك ، والمكالمات المحلية . وكان يمد العجز بواسطة أسعار المكالمات الدولية الأعلى من التكلفة ، وفي بعض الأحيان أيضاً بواسطة أسعار المكالمات الخارجية .

والهدف المعان غالباً لهذا النوع من التسعير هو تعزيز القدرة على تقديم الخدمات الهاتفية الأساسية وقد يجسد أيضاً هذا النوع من التسعير قيمة مبدأ الخدمة، وببساطة، يفترض هذا المبدأ أن المشتري المحتمل سوف يدفع سعراً له علاقة بالقيمة المستمدة من الخدمة ولأن تلك الخدمة الهاتفية أكثر قيمة لبعض فئات المستهلكين من البعض الآخر . وفقاً لذلك فإنه غالباً يتم تقاضي رسوماً أكبر من مؤسسات الأعمال من مستهلكي المنازل مقابل نفس خدمات الربط والاشتراك، ويفترض أن مؤسسات الأعمال هي المستخدم الرئيسي للخدمات الدولية والخارجية ، وأنهم يقرون هذه الخدمات بتقدير شديد . وفقاً لذلك يتم تقاضي أسعاراً أعلى مقابل هذه الخدمات .

وكانت مداخل تنظيمات الأسعار التقديرية في الكثير من الدول جبرية . وغالباً ما تتدخل الحكومة أو الوزير المسئول في الهيكل التسعيري لهيئات البريد والبرق والهاتف، مما يقلل بشدة قدرتها على العمل كمؤسسة أعمال عادية، وفي بعض الأحوال ، تتم زيادة أسعار الخدمة الهاتفية لتعويض العجز في ميزانية الحكومة ، بدون دراسة موسعة للتأثيرات الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه الزيادات .

وفي بعض الدول، تفشل تنظيمات الأسعار التقديرية التقليدية في تحقيق عائد كافٍ لدفع تكاليف تشغيل مؤسسة الاتصالات القديمة أو لدعم الشبكة وتوسيعها . ونتيجة لذلك ، لم يتم تحقيق المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة

#### ٤-٢-٣ تنظيم معدل العائد

يعتبر تنظيم معدل العائد (ROR) شكلاً يستند إلى قواعد تنظيم الأسعار . وخلافاً لتحديد الأسعار تقديرياً فإن للتنظيم وفقاً لمعدل العائد يزود مؤسسة الاتصالات بثقة نسبية أنه يمكنها تلبية المتطلب الأساسي من العائد وفقاً للأسس الحالية . ويعتبر جوهر تنظيمات معدل العائد بسيطاً، أولاً يتم حساب المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم، وبعد ذلك يتم تحديد أسعار للخدمات المنفصلة لمؤسسة الاتصالات بحيث تغطي العائدات المجمعة لها للمتطلب الأساسي من العائد للمؤسسة .

لثاء حساب المتطلب الأساسي من العائد، فإن الهيئة التنظيمية تراجع أولاً تكاليف التشغيل وتكاليف التمويل (مثل، خدمة الدين). ونمطياً يوجد بعض من التدقيق التنظيمي لضمان أن التكاليف كانت ضرورية وتم تحملها بحكمة لتقديم الخدمات الخاضعة للتنظيم. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن للتكاليف ستكون مستبعدة من "قاعدة المعدلات". وإن تخول مؤسسة الاتصالات في زيادة أسعارها أو معدلاتها لاستعادة هذه التكاليف المستبعدة .

والخطوة التالية في حساب المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات هو تحديد معدل العائد لها. ولكي يسمح لمؤسسة الاتصالات بأن تظل مربحة مالياً، وتجذب رأس مال جديد من أجل عملياتها، فإن تنظيم معدل العائد تسمح لمؤسسة الاتصالات باستعادة ليس فقط تكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف التمويل، ولكن أيضاً عائداً مناسباً على قاعدة أسعارها. وتحدد الهيئة التنظيمية معدلًا مناسباً للعائد على رأس المال

من تحسين خدمة الاتصالات فإن حصة زيادة أسعار الخدمة الهاتفية قد استخدمت أحياناً لتلبية مجموعة كبيرة من الأولويات الحكومية الأخرى ، تتراوح بين دعم الخدمات البريدية إلى الإنفاق على القوات المسلحة .

في بعض الأحوال ، يقال أنه تم إبقاء أسعار الخدمات الهاتفية المحلية عند مستويات منخفضة لتسهر إمكانية تقديم الخدمة إلى المشتركين ذوي الدخل المنخفض (أي لتحقيق هدف العدالة بين المستهلكين) . إلا أنه ، في الحقيقة ، فإن مستخدمي الخدمة الهاتفية الأوائل في معظم الاقتصاديات الناشئة ليسوا هم الفقراء، ومع الأسعار المنخفضة فإن المجموعة الموسرة نسبياً من مستخدمي الهاتف تنفق في النهاية أقل بكثير مما يمكن أن تتحمله . وفي نفس الوقت ، لا يمكن لمؤسسة الاتصالات توسيع الشبكة لتوفير الخدمة لمستخدمين آخرين، وهذا يقوض أهداف العدالة بين مؤسسة الاتصال والمستهلك والعدالة بين المستهلكين، ونتيجة لذلك ، فإن معظم الأسر الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية ، لا يتلقون دعماً بالكلية لأنهم لا يتمتعون بالخدمة أصلاً . وبإيجاز ، فقد أظهرت الخبرة أن مداخل تحديد الأسعار تقديرياً قلما تحقق أهدافها الاجتماعية أو الاقتصادية ، على المدى الطويل على الأقل .

قد ينتج عن المدخل للتقليدية لتحديد الأسعار تقديرياً هيكل تسعير غير فعالة. ويخلص الجدول ١-٤ الاختلافات الرئيسية بين الأسعار التي تنتج نمطياً من تحديد الأسعار تقديرياً ومن أنواع الأسعار المرتبطة بالتكلفة والتي سوف تنتج عن المنافسة .

تم تقديم دراسة مستفيضة لتكاليف الاتصالات في القسم ١-٤ من الملحق (ب) .



الخدمة	تحديد الأسعار تقديرياً	التسعير وفقاً للتكلفة للفعالة
		الكاملة المحلية من خمسة إلى واحد أو أقل . هناك ميل إلى أسعار لا ترتبط بالمسافة أو أسعار موحدة .
المكالمات الدولية	عسوماً عالية جداً، وخاصة بين البلدان النائية. تنظر معدلات المحاسبة عالية ويظل عدد الدوائر المستخدمة قليل لحساب مدفوعات المبدأ الصافي.	تتم المحاسبة عن المكالمات بالدقيقة مع إمكانية حدوث تخفيضات وفقاً لمدة المكاملة . تجرى خصومات في حين أولئك الذروة. وتكون عملياً الصيغة بـ ١ : ٢ : ٣ ، ولكنها تنخفض بسبب إصلاح أسعار المحاسبة .

المصدر : مقتبسة من ITU (١٩٩٨)

#### نقاط ضعف تنظيم معدل العائد

تم تلخيص نقاط ضعف تنظيم معدل العائد في الإطار ٤-١ . وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في أنها لا تقدم لمؤسسات الاتصالات حافزاً قوياً لتعمل بكفاءة بواسطة تخفيض تكاليف تشغيلها . فهي يمكنها عادة استعادة معظم إن لم يكن كل التكاليف التي تتحملها من خلال زيادة معدلات الأسعار ، ولا يسمح لها باحتجاز أرباح إضافية تم اكتسابها بواسطة خفض تكاليفها . نتيجة لذلك،

فإن تنظيم معدل العائد لا تعزز الأهداف المتوقعة بالفعالية لتنظيم الأسعار بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التنظيمات .

يجب أن نضع في اعتبارنا السبلات المتوقعة لتنظيم معدل العائد، وواقع الأمر ، أن مؤسسات الاتصالات في بعض الدول الصناعية كان أدلواها مرضياً نسبياً في ظل تنظيم معدل العائد لمدة قرن من الزمان تقريباً ، مستغلة ميزة المكاسب التكنولوجية واقتسام المكاسب مع

يتم تصميم تنظيم معدل العائد لمساواة المعادلات للكلية لمؤسسة الاتصالات مع تكلفتها الإجمالية . ولا يتم عسوماً تصميمها لمساواة العائد من أي خدمة محددة بتكلفة تلك الخدمة. ونتيجة لذلك، فهي لا تنصب تحديداً على هيكل الأسعار، وعملياً عندما تستخدم تنظيم معدل العائد فإن هيكل الأسعار يميل عسوماً إلى أن يقع في مكان ما بين الأسعار المرتبطة بالتكلفة والأسعار الناتجة عن التحديد التقديري لها .

نشأ الاهتمام بسبيليات تنظيم معدل العائد في الدول للصناعة بعد أن تم إنشاء الشبكات الواسعة . يعتبر بناء بنية تحتية للشبكة لمواجهة الطلب هو أهم هدف في الكثير من الدول النامية .

علائها في شكل أسعار منخفضة . وبرغم ذلك ، وبسبب نقاط الضعف التي تم تحديدها ، فقد أدخلت الكثير من الهيئات التنظيمية في الدول الصناعية أشكالاً من التنظيمات المحفزة بدلاً من تنظيم معدل العائد .

#### إطار ٤-١ : نقاط ضعف تنظيم معدل العائد

##### الانتقال إلى الحافز لتقليل التكاليف إلى أدنى حد

« يتم تحديد أسعار مؤسسة الاتصال في تنظيم معدل العائد عند مستوى يكفى لتغطية تكاليفها . ولهذا غالباً ما يشار إلى تنظيم معدل العائد على أنها تنظيمات للتسعير فوق التكلفة الفعلية» . لذلك ومن منظور ديناميكي ، يكون لدى مؤسسة الاتصالات حافز بسيط لخفض قاعدة أسعارها أو لتكاليف تشغيلها . وفي الأسواق التنافسية ، حيث يحدد السوق مستويات الأسعار ، فإن الزيادة في التكاليف سوف تقلل الأرباح . ولذلك تعتبر معادلة التكلفة هدفاً رئيسياً لمؤسسات الاتصال في سوق تنافسية .

##### الانتقال إلى التحسينات الإبداعية / الإنتاجية

« مع مرور الوقت ، سوف يؤدي تنظيم معدل العائد لمؤسسة اتصالات محفزة إلى تحسين أقل لمعدل الإنتاجية مما سوف يحدث في ظل المنافسة الفعالة . ولا يوفر تنظيم معدل العائد حافزاً قوياً لمؤسسة الاتصالات لزيادة إنتاجيتها .

##### الحيز رأس المال - تأثير إيريش - جونسون

« يقدم تنظيم معدل العائد حوافز لزيادة كمية رأس المال الذي تستثمره مؤسسة الاتصالات ، وكلما كان اتفاق رأس المال أكبر ، كلما كانت قاعدة الأسعار أعلى ، وكلما كان العائد الإجمالي الذي تحققه مؤسسة الاتصالات أكبر . ولذلك فهي تشجع مؤسسة الاتصالات على استخدام خليط غير فعال من المدخلات . وسيكون لدى مؤسسة الاتصالات حافزاً لاستخدام نسبة عالية من رأس المال / العمالة بدون فعالية لتحقيق مستواها من الخرج . ويشار غالباً إلى هذه النتيجة على أنها تأثير إيريش - جونسون ، والذي ثبت تسميته بأسماء الاقتصاديين الذين وصفوه ، ويعد التأثير مؤشراً على أنه لم يتم تنظيم الفعالية الإنتاجية .

##### تكلفة التنظيمات

« يتطلب تنظيم معدل العائد من مؤسسة الاتصالات والهيئة التنظيمية إنشاء نظام جديد من الوقت والجهد . ويجب حساب قاعدة الأسعار بشكل محقق . وبمجرد مواءمة الاتصالات مع متطلبات الهيئة التنظيمية ، ويجب إعداد حساب تكلفة رأس المال ، وهكذا . ويجب أيضاً مراعاة التكاليف للمعدات التي تعد جزءاً أساسياً من النظام . بالإضافة ، الذي يشكل تكاليف على الهيئة التنظيمية ، ومؤسسة الاتصالات ، والمشاركين الآخرين في العملية .

### الطبيعة للتدخلية لتنظيم معدل العائد

« يتطلب من الهيئة التنظيمية مراجعة سمات كثيرة لتشغيل وإدارة الشركة بأسلوب تفصيلي . ويشمل هذا التحقق لمنع تضخم قاعدة الأسعار . ويمرور الوقت ، قد يضع هذا النوع من التنظيم للتصليبي عبئاً تنظيمياً على الشركة يعيق قدرتها على العمل كمؤسسة أعمال عادية .

### عدم ملائمة الانتقال إلى المنافسة

« يعمل تنظيم معدل العائد ببطء نسبي ، وهو لا يسمح عموماً لمؤسسات الاتصالات بمنزلة التفسير التي يحتاجونها للاستجابة لأعمال المتنافسين .

« يعني إبطال المنافسة في بعض أجزاء قطاع الاتصالات بالاشتراك مع استمرار تنظيم معدل العائد في الأجزاء المحكرة ، أن مؤسسات الاتصالات المتكاملة رأسياً لديها حافز للاشتراك في ممارسات مضادة للتنافسية (مثل تحويل الدعم المضاد للتنافسية) .

التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد بشعبية محدودة في أجزاء أخرى من العالم .

وتقدم للتنظيمات المحفزة دوافع وعيوب تشجع مؤسسة الاتصالات على تحقيق الأهداف التنظيمية .

وتشارك الأنواع المختلفة للتنظيمات المحفزة عامة في العناصر التالية :

« غالباً ما تشارك مؤسسة الاتصالات في تحديد الأهداف أو معدلات الأداء المستهدفة .

« تعطي مؤسسة الاتصالات مرونة أكبر منها في حالة تنظيم معدل العائد التقليدية . ونمطياً لا تصف الهيئة التنظيمية أفعالاً محددة تتعلق بالإدارة . فعلى سبيل المثال ، قد تكافؤ مؤسسة الاتصالات لخفضها تكاليف تشغيلها ولكن لا يتم إخبارها كيف يمكنها بالضبط خفض هذه التكاليف .

سوف يحتاج هذا نمطياً إلى استثمار رأس مال كبير جداً ونتيجة لذلك ، فإن الاهتمام بتنظيم معدل العائد يؤكد أن استثمار رأس المال ليس على هذا القدر من الأهمية في الدول النامية، ونقل البيانات السياسية والاقتصادية في كثير من الدول النامية إلى أقل حد الاختلافات بين تنظيم معدل العائد والتنظيمات المحفزة . وفي الواقع ، فإنه سيتم تفضيل أي شكل يمكن دعمه اقتصادياً من تنظيم الأسعار المستندة إلى قواعد من الأشكال الخاصة لتحديد الأسعار تقديرياً والتي تتم ممارستها حالياً في بعض الدول النامية .

### ٤-٢-٤ : للتنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد

يستخدم عامة المصطلح التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد لوصف الاختلافات بشأن تنظيم معدل العائد التي تم وضعها في ولايات أمريكية مختلفة استجابة لنقاط الضعف المميزة في تنظيم معدل العائد التقليدية . وتتمتع

« تفقد الهيئة التنظيمية بعض أنشطة مؤسسة الاتصالات .

« تحفز المكافآت والعقوبات المحددة بواسطة الهيئة التنظيمية مؤسسة الاتصالات على الأداء بفعالية .

#### ٤-٢-٥ أنواع التنظيمات المحفزة وفقاً لمحل العائد

في هذا القسم ، إذ لخصنا بعضاً من المخططات التنظيمية المرتبطة بالحافز والتي قد تم تنفيذها في صناعة الاتصالات بالولايات المتحدة . وتحل هذه الأشكال من للتنظيمات نمطياً محل تنظيم محل العائد .

#### تنظيم محل العائد المحدد

تحت هذا الشكل من التنظيمات المحفزة ، تحدد الهيئات التنظيمية مدى (أو حدود) المكاسب المرخص بها . ويتم تحديد الأسعار لتحقيق مكاسب تقع ضمن المدى المرخص به . وعندما يسمح فقط بحدود ضيقة من المكاسب فإن حوافز مؤسسة الاتصالات تكون مشابهة لتلك الحوافز التي تنشأ بواسطة تنظيم محل العائد التقليدي . ويمكن أن ينشأ عن الحدود العريضة من المكاسب حوافز أقوى لمؤسسة الاتصالات لخفض تكاليف التشغيل وتحسين العمليات ، فعلى سبيل المثال ، بدلاً من تحديد معدل العائد بـ ١٢% ، فيجب السماح لمؤسسة الاتصالات بمعدل عائد بين ١٠% و ١٤% .

#### تأجيل قضية المعدلات

يمكن تنفيذ تأجيل قضية المعدلات بواسطة اتفاقيات بين هيئة تنظيمية ومؤسسة اتصالات لتطبيق المحاسبة والتفريق التنظيمي لمكاسب مؤسسة الاتصالات لمدة محددة . ويستخدم غالباً هذا الشكل من التنظيمات المحفزة عند بداية الانتقال إلى تنظيمات أقصى سعر . وهو يعطى مؤسسة الاتصالات للخاصة بالتنظيم حافزاً

لخفض تكاليف التشغيل ، بحيث يمكنها تحقيق مكاسب أعلى أثناء الفترة الانتقالية .

#### لقسام المكاسب

تحت خطة لاقتسام المكاسب ، يمكن لمؤسسة الاتصالات تحقيق مكاسب أعلى . إلا أن المكاسب داخل مدى محدد يتم تقسمها مع المستهلكين . ونمطياً ، يتم وضع هذه الخطة بحيث تكون ذات كميات اقسام مختلفة استناداً إلى محل العائد المفروض . ويمكن أن تختلف كميات الاقسام هذه بشكل جوهري من خطة إلى أخرى . وفي أحد أمثلة هذا النوع من الخطط تحتفظ مؤسسة الاتصالات للخاصة بالتنظيم بـ ١٠٠% من المكاسب حتى نسبة ١٠% ، وتقسام مؤسسة الاتصالات والمستهلكين المكاسب فيما بينهما بين نسبة ١٠% ونسبة ١٤% . ويحدد الحد الأقصى لربح مؤسسة الاتصالات بنسبة ١٤% .

#### ٤-٣-٣ تنظيمات أقصى سعر

##### ٤-٣-٣-١ نظرة عامة

يتم هذا القسم نظرة عامة لتنظيمات أقصى سعر ، وهي الشكل المفضل من تنظيم الأسعار المرتبطة بالقواعد حول للعالم الآن .

تستخدم تنظيمات أقصى سعر معادلة لتحديد أقصى زيادة سعرية مسموح بها لخدمات مؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم لعدد محدود من السنوات . وتم تصميم المعادلة لتسمح لمؤسسة الاتصالات باستعادة الزيادات الحتمية في التكلفة (مثل ، التضخم ، وزيادة الضرائب ، الخ) من خلال زيادة الأسعار . إلا أنه بخلاف تنظيم محل العائد ، لا تسمح المعادلة لمؤسسة الاتصالات بزيادة المعدلات لاستعادة كافة التكاليف . وتتطلب المعادلة أيضاً من مؤسسة الاتصالات تخفيض أسعارها دورياً لتعكس



التنظيمية فترة لتكاليف في نهايتها يجب أن تصل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم إلى مستويات الأسعار المستهدفة (انظر القسم ٤-٥). ويعتمد الأداء المالي المستقبلي لمعادلات أقصى سعر لمؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم إلى حد كبير على مستويات الأسعار الابتدائية، ولذلك يعد أمراً حليماً للجهة التنظيمية أن تضمن أن المستويات الابتدائية للأسعار متسقة مع المتطلب الأساسي من المعاد لمؤسسة الاتصالات .

#### ٤-٣-٢ المعادلة الأساسية لأقصى سعر

هناك عدد من الطرق للتعبير عن معادلة أقصى سعر، وفي أبسط صورها ، تسمح معادلة أقصى سعر لمؤسسة الاتصالات بزيادة أسعارها سنوياً بكمية تساوي نسبة التضخم مطروحاً منها كمية تساوي المعدل المفترض لزيادة الإنتاجية . وقد تم توضيح معادلة أقصى سعر أساسية جداً وبمبسطة في الإطار ٤-٢ .

ومن هذا المثال البسيط يمكن رؤية أن مؤسسات الاتصالات قد تزيد أسعارها لتشمل تأثيرات التضخم ، ليس إلا . ويمكن تمرير زيادة في التكلفة نتيجة للتضخم مقدارها ٥% لأنه يفترض أن مؤسسة الاتصالات لا يمكنها التحكم في ذلك . إلا أن المثال يفترض أيضاً أن إنتاجية صناعة الاتصالات ستزيد بنسبة ٣% . ونتج هذه الزيادات في الإنتاجية عن التحسينات التكنولوجية وتكاليف التحويل والإرسال الأقل ، وعوامل أخرى كثيرة . ولذلك ، في المثال السابق ، يجب أن تمرر مؤسسة الاتصالات مكسب إنتاجية إلى عملائها بتخفيض أسعارها لعام ٢٠٠١ بنسبة ٣% .

في هذا المثال ، قد تجلئ مؤسسة الاتصالات المكاسب من أي تدابير تتخذها لخفض تكلفتها تحت نسبة الـ ٣%.

الزيادات في الإنتاجية المتوقع تحقيقها بواسطة مؤسسات اتصالات فعالة .

لتنظيمات أقصى سعر مميزات عديدة تفوق تنظيم معدل العائد :

- « فهي تقدم حوافز لتحقيق فعالية أكبر ؛
- « تحقق فعالية أكبر للعملية التنظيمية ؛
- « توفر مرونة تسعير أكبر ؛
- « تقلل إمكانية التدخل التنظيمي وتدخل مستويات الإدارة الصغرى .
- « تسمح للمستهلكين ومؤسسات الاتصالات بتقاسم المكاسب الإنتاجية المتوقعة ؛
- « تحمي المستهلكين والمنافسين بواسطة الحد من زيادة الأسعار ؛ و
- « تحد من فرص تحويل للدعم .

ومن أجل تحقيق هذه المزايا ، يجب تنفيذ تنظيمات أقصى سعر بأسلوب فعال ومتناسق داخلياً . ولقد ناقشنا بعضاً من تحديات التنفيذ هذه في الأقسام اللاحقة .

تعلى تنظيمات أقصى سعر تقديم حوافز مشابهة لقوى السوق التنافسية. تتطلب القوى التنافسية من مؤسسات الاتصالات تحسين الإنتاجية، ويعد حساب الزيادات الحتمية في تكاليف مدخلاتها، تمرر هذه المكاسب إلى عملائها في شكل أسعار أقل، ولمعادلة أقصى سعر تأثيراً مشابهاً .

وتعتبر تنظيمات أقصى سعر وسيلة لتنظيم الأسعار مع الوقت . تتحدد معادلة أقصى سعر معدل للتغير في الأسعار عن مستوى ابتدائي . ويمكن تحديد مستوى الأسعار الابتدائي بواسطة هيئة تنظيمية (انظر للقسم ٤-١)، وبدلاً لذلك ، يمكن أن تحدد الهيئة

وإذا كانت مؤسسة الاتصالات فعالة جداً ، فيجب أن تخفض تكاليفها بنسبة ١٠ % .

لتخفيضات الإضافية في الأسعار لن تطلبها الهيئة التنظيمية . تتحدد معادلة أقصى سعر أقصى تخفيضات مطلوبة في السعر .

#### ٤-٣-٢-١ مؤشرات وأوزان الأسعار

يعد مثال معادلة أقصى سعر في إطار ٤-٣-٢ مبسطاً للخلاصة. وعملياً، لا تقدم مؤسسات الاتصالات خدمة واحدة بسعر واحد. وهي تقدم مجموعة من الخدمات المختلفة بأسعار مختلفة. لذلك، تستخدم عموماً معادلة أقصى سعر نمطية مؤشراً للأسعار التي تنقاضيها مؤسسة الاتصالات وليس لسعر واحد. وفي هذه الأحوال، سوف يطلب من مؤسسة الاتصالات أن تبقى أسعارها الفعلية أقل من مؤشر أقصى سعر (PCI) .

في أثناء وضع مؤشرات لمعادلة أقصى سعر ، يتم وزن الخدمات المختلفة بحيث تعطي أسعار الخدمات الرئيسية أوزاناً أكبر متناسبة معها . إليك مثالاً بسيطاً ، حيث تقدم مؤسسة الاتصالات خدمتين فقط ، خدمة محلية ، وخدمة دولية . يمكن إعطاء مؤشر للأسعار الفعلية لمؤسسة الاتصالات (مؤشر السعر الفعلي (API)) هذه باستخدام عائدات الخدمة كأوزان . على سبيل المثال ، افترض أن الخدمة المحلية تمثل ٧٥ % من عائدات مؤسسة الاتصالات وأن الخدمة الدولية تمثل ٢٥ % منها . سوف تستخدم نفس النسب ("الأوزان") لتحديد ما إذا كان مؤشر السعر الفعلي (API) يتجاوز مؤشر أقصى سعر (PCI) .

دعنا نستخدم نفس الافتراضات للزيادة في السعر كما تكررت في الإطار ٤-٣ . في عام ٢٠٠١ يسمح بزيادة الأسعار من ١٠٠ إلى ١٠٢ ، لذلك دعنا نفترض أن ١٠٢

#### إطار ٤-٣ : معادلة أقصى سعر أساسية مبسطة

الزيادة المسموح بها في السعر في السنة =  
سعر الابتدائي + X - I

#### ملاحظات :

(١) I = معامل للتخفيض للسنة

(٢) X = معامل الإنتاجية

(٣) تمت مناقشة هذه العوامل بتفصيل أكبر في الأقسام التالية من هذه الوحدة .

#### مثال :

في عام ٢٠٠٠ كان السعر = ١٠٠

I = ٥

X = ٣

لذلك تكون الزيادة المسموح بها في السعر لسنة

٢٠٠١ = ١٠٠ + ٣ - ٥ = ١٠٢

في هذه الحالة ، قد تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً من تخفيض تكاليفها بزيادة معامل الإنتاجية المقرض من ٣ % إلى ١٠ % . ويمكن تخصيص المكاسب الإضافية الناتجة عن هذه العمليات للفعالة كإرباح لحملة الأسهم أو استخدامها في أغراض أخرى ، مثل استثمار جديد . ويمكن أيضاً استخدام المكاسب لخفض الأسعار أكثر ، على سبيل المثال ، لمواجهة المنافسة . إلا أن ، هذه



## إطار ٤-٣ : استخدام مؤشرات الأسعار - الحساب المبسط لمؤشر السعر الفعلي (API)

قاعدة أقصى سعر الأساسية :  $PCI \geq API$ 

أي أن مؤشر السعر الفعلي (API) لسنة ٢٠٠١ يجب أن يساوى أو يقل عن مؤشر أقصى سعر (PCI) لنفس السنة .  
 الفرض من هذا المثال هو حساب مؤشر السعر الفعلي لعام ٢٠٠١ وتحديد ما إذا كانت تغيرات الأسعار المقترحة تتوافق مع قاعدة أقصى سعر الأساسية . يكون مؤشر السعر الفعلي (API) للعام ٢٠٠١ هو حاصل ضرب (API) لسنة ٢٠٠٠ والمتوسط الموزون للتغير في الأسعار من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ .

## ملاحظات :

- (١) صنع مؤشر API ، ومؤشر PCI ، وكافة الأسعار تساوى ١٠٠ في عام ٢٠٠٠ .
- (٢)  $PCI$  لسنة ٢٠٠١ = ١٠٢ ( أي زيادة ٢ % عن عام ٢٠٠٠ ) .
- (٣) يتم وزن المؤشرات بنسبة للعائدات .
- (٤) تقدم مؤسسة الاتصالات خدمتين فقط .
  - (أ) خدمات محلية = ٧٥ % من العائدات .
  - (ب) خدمات دولية = ٢٥ % من العائدات .
- (٥) المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار هو مجموع الحسابات التالية لكل خدمة : للتغير في الأسعار ( معبراً عنه بقسمة سعر عام ٢٠٠١ على سعر عام ٢٠٠٠ ) مضروباً في وزن العائد المناظر ( معبراً عنه بقسمة عائد الخدمة على العائد الكلي ) .

## مثال (أ) :

تغيرات الأسعار المقترحة : يزيد سعر الخدمة المحلية بنسبة ١ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ ( ١٠٠ إلى ١٠١ )  
 يزيد سعر الخدمة الدولية بنسبة ٤ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ ( ١٠٠ إلى ١٠٤ ) .

المتوسط الموزون للتغير

$$\begin{aligned} \text{في الأسعار:} & \text{الخدمة المحلية: } ١,٠١ \times ٠,٧٥ = ٠,٧٥٧٥ \\ & \text{الخدمة الدولية: } ١,٠٤ \times ٠,٢٥ = ٠,٢٦٠٠ \\ & \text{الإجمالي: } ١,٠١٧٥ = \end{aligned}$$

وحيث أن API لسنة ٢٠٠٠ هو ١٠٠ ، و API لسنة ٢٠٠١ هو حاصل ضرب ١٠٠ في المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار ، أي  $١,٠١٧٥ \times ١٠٠ = ١٠١,٧٥$  . ولذلك فإن  $PCI > API$  أي (أي أن  $١٠١,٧٥ > ١٠٢$  ) . وحيث أن الأسعار المقترحة لسنة ٢٠٠١ أقل من PCI ، فإن تطلب الهيئة التنظيمية تخفيضات أسعار إضافية .

## مثال (ب) :

إطار ٤-٣ : استخدام مؤشرات الأسعار - الحساب المبسط لمؤشر السعر الفعلي (API)

تغيرات الأسعار المقترحة : يزيد سعر الخدمة المحلية بنسبة ٤ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠٤)

يزيد سعر الخدمة الدولية بنسبة ١ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠١)

المتوسط الموزون للتغير في الخدمة المحلية :  $0,75 \times 1,04 = 0,7800$

الأسعار :

الخدمة الدولية :  $0,25 \times 1,01 = 0,2525$

الإجمالي :  $1,0325 = 0,7800 + 0,2525$

وحيث أن API لسنة ٢٠٠٠ هو ١٠٠ ، و API لسنة ٢٠٠١ هو حاصل ضرب ١٠٠ في المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار ، أي  $100 \times 1,0325 = 103,25$  . ولذلك فإن  $PCI < API$  أي (أي أن  $103,25 < 104$ ) . وحيث أن الأسعار المقترحة لسنة ٢٠٠١ أعلى من PCI ، فإن الأسعار المقترحة لن يتم التصديق عليها بواسطة الهيئة التنظيمية . وسوف تطلب الهيئة التنظيمية وجوب تخفيض الأسعار إلى أقل من ذلك .

إطار ٤-٤ : معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام المؤشرات

تتطلب تنظيمات أقصى سعر :

$$PCI^t \leq API^t \text{ لكل قيم } t$$

أي أن مؤشر API لفترة زمنية محددة يجب أن يكون أقل من مؤشر PCI لتلك الفترة أو يساويه . من سنة إلى أخرى يتم تحديد مؤشر PCI وفقاً للمعادلة التالية :

$$PCI^t = PCI^{t-1} \times (1 + I^t - X)$$

أي أن مؤشر PCI لسنة معينة (t) سوف يكون مساوياً لمؤشر PCI لسنة السابقة (t-1) مضافاً في I زائد معامل تضخم السنة t (I) ناقص معامل الإنتاجية (X) .

ملاحظات :

(١) API<sup>t</sup> تعني مؤشر السعر الفعلي في السنة t . مؤشر API هو المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار التي

تتلقاها فعلاً مؤسسة الاتصالات .

(٢) PCI<sup>t</sup> تعني مؤشر أقصى سعر في السنة t . مؤشر PCI هو المتوسط الموزون للتغيرات في أقصى أسعار

مسموح بها لمؤسسة الاتصالات .

(٣) I<sup>t</sup> هو معامل التضخم عند الزمن t .

## إطار ٤-٤ : معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام المؤشرات

(٤) X هو معامل الإنتاجية .

(٥) من الشائع التعبير عن  $I^t$  و X بالنسب المئوية وخاصة عند الإشارة إليها خارج سياق حسابات أقصى سعر الفعلية . ومع ذلك ، لاحظ ، أنه في معادلات أقصى سعر يتم التعبير عنهما بالكسور العشرية ، وليس بالنسب المئوية .

## مثال :

يستخدم نفس افتراضات مؤشر PCI كما ذكرت في الإطار ٤-٢ والإطار ٤-٣ ، في فترة زمنية يكون معامل التضخم فيها ٥ ٪ ومعامل الإنتاجية ٣ ٪ ، فإن أقصى مقدار للمتوسط الموزون للتغير في الأسعار سوف يسمح بزيادته بمقدار ٢ ٪ . أي أن المعادلة  $PCI^t = PCI^{t-1} \times (1+I^t-X)$  سوف تنتج النتيجة التالية  $1.02 = 1.00 \times (1.03 - 0.05 + 1)$  .

٤-٣-٣ حساب متغيرات أقصى سعر: النظرة إلى المستقبل أو إلى الماضي

تحتوي معادلة أقصى سعر الأساسية على عدد من المتغيرات التي يجب حسابها . لمحاكاة عمل الأسواق التنافسية ، يجب أن تكون صيغة أقصى سعر مستقبلية بشكل مثالي . ويجب تحديد متغيرات مثل معامل التضخم (I)، ومعامل الإنتاجية (X)، والأوزان المستخدمة لحساب المؤشرات بشكل مثالي استناداً إلى قيم متوقعة في المستقبل .

إلا أنه ، عملياً ، تحدد معظم الهيئات التنظيمية معامل الإنتاجية فقط استناداً على قيم مستقبلية . ويتم تحديد معامل التضخم وأوزان المؤشرات استناداً إلى البيانات الماضية الأكثر حداثة .

وهناك عدد من الأسباب العملية لتحديد معامل التضخم وأوزان المؤشرات استناداً إلى بيانات ماضية .

قد توجد أيضاً قيود على الحركة المطلقة أو النسبية لأسعار الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر . ويجب أن تغير مؤسسات الاتصالات أسعار الخدمات المنفصلة داخل السلات طالما يتوافق مؤشر API للخدمات في السلة مع معادلة أقصى سعر ، وطالما لم تنتهك أي قيود على تسعير خدمة منفصلة .

من أمثلة القيود على تسعير خدمة منفصلة قاعدة عدم زيادة سعر خدمة منفصلة أكثر من ١٠ ٪ سنوياً .

ويجب تطبيق هذا القيد على سبيل المثال ، للحد من تأثير إعادة موازنة الأسعار على مستهلكي المنازل . وقد تمت أيضاً مناقشة مفاهيم سلات الخدمات والقيود على الخدمات المنفصلة في الأقسام ٤-٣-٧ و ٤-٣-٨ من هذه الوحدة . يمكن أيضاً استخدام سلات الخدمات للحد من أو منع تحويل الدعم لخدمة مفتوحة للمنافسة (مثل المكالمات الخارجية والدولية) بواسطة خدمات محكرة (مثل الإتاحة والمكالمات المحلية) .

يوجد مدخل آخر هو تحديد أوزان ثابتة لا تختلف من فترة إلى أخرى . وهذا المدخل أبسط إدارياً ويحد من احتمال تلاعب مؤسسة الاتصالات بمعادلة أقصى سعر بواسطة تحديد الأسعار استراتيجياً . وتحت هذا المدخل يعتبر تحديد أوزان مبنية على معايير التكلفة المستقبلية بديلاً محتملاً .

#### ٤-٣-٤ معمل التضخم

تحتوي معادلة أقصى سعر على معمل للتضخم لحساب التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة الاتصالات . فعلى سبيل المثال ، سوف يسمح معمل تضخم مقداره ٥% لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم بزيادة متوسط أسعارها بنسبة ٥% مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة .

#### ٤-٣-٤-١ معايير الاختيار

في معظم الاقتصاديات ، يتم استخدام عدد من المؤشرات المختلفة لقياس التضخم . على سبيل المثال ، يقيس مؤشر سعر المستهلك أو مؤشر سعر للتجزئة (CPI أو RPI) للتغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة بواسطة المستهلكين العاديين (مثل الطعام، ونقل المسافرين، والطاقة الكهربائية المستهلكة بالمنزل، الخ). وقياس مؤشر سعر المنتج (PPI) التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة بواسطة أنواع مختلفة من الصناعات الإنتاجية (مثل أسعار العمالة، ونقل البضائع، والطاقة الكهربائية المستهلكة في الصناعة، الخ) .

إنشاء وضع معادلة أقصى سعر ، يجب أن تختار الهيئات التنظيمية معمل تضخم مناسب ( I ) . يمكن الاختيار من بين مؤشرات تضخم موجودة أو معمل تضخم جديد

« في اقتصاديات كثيرة ، تعتبر معدلات التضخم الماضية وسيلة تنبؤ جيدة للتضخم في المستقبل .

« تعتبر عملية التنبؤ بمتغيرات التضخم ، والطلب ، والعائد اللازمة للتنبؤ بالأوزان معقدة ، و مستهلكة للوقت ، وتخضع لاختلافات طبقاً لطريقة المعالجة .

« إن استخدام مدخل التنبؤ يستلزم تصحيح لموازنة تأثيرات أخطاء التنبؤ ، وهكذا يزداد التعقيد والفوضى التنظيمي .

يعتبر أيضاً استناد معمل التضخم والأوزان إلى البيانات الماضية له عيوب . فعلى سبيل المثال ، قد يختلف التضخم في المستقبل بدرجة كبيرة عن التضخم في الماضي . ويمكن تخفيف آثار هذا العيب بزيادة معدلات ضبط معامل التضخم أو بواسطة إنشاء آليات ملزمة . سيتم مناقشتها فيما بعد .

من حيث المبدأ ، يمكن أن تركز أوزان المؤشرات على التكاليف أو العائدات . وتعتبر الأوزان المبنية على التكاليف بشكل عام الاختيار النظري الأكثر صحة ، ولكن بيانات تقدير للتكاليف المستقبلية التي يمكن الاعتماد عليها ليست متوفرة في الغالب . ولذلك ، تختار عالياً معظم الهيئات التنظيمية الأوزان المبنية على للعائدات لحساب المؤشرات الكلية في معادلة أقصى سعر . يجب أن تحترس الهيئات التنظيمية في اختيار الأوزان عندما تكون الأسعار غير متوازنة ويوجد تبادل دعم كبير . في هذا النوع من السيناريو قد توجد اختلافات كبيرة بين الأوزان المبنية على التكلفة والأوزان المبنية على للعائد ويؤدي استخدام الأخيرة إلى انحراف حساب مؤشر السعر الفعلي .

واحد محتمل للتضخم على جميع معايير الاختيار . وفي النهاية يجب أن يستند الاختيار إلى قرار للجهة التنظيمية مبني على المعلومات .

يتم حسابه . ولقد عرفت الهيئات التنظيمية التي قد نفذت تنظيمات أقصى سعر عدداً من المعايير لاختيار مؤشر تضخم يتم استخدامه كعامل للتضخم . تم توضيح المعايير المستخدمة غالباً في الإطار ٤-٥ .

قد تملأ ظروف وطنية خاصة وجوب أخذ قياسات أخرى في الاعتبار . ومن غير المحتمل أن يتفوق أي قياس

#### إطار ٤-٥ : معايير اختيار معامل للتضخم

##### الانعكاس للتغيرات على تكاليف مؤسسة الاتصالات

« لكي يكون معامل التضخم مستقيماً دائماً ، فيجب عليه أن يعكس التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة الاتصالات . ويعد هذا حاسماً في مواقف عدم الاستقرار الاقتصادي ، عندما يجب على معامل للتضخم أن يسيطر على التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسعار صرف عملة للدولة . ويعتبر ذلك مهماً بشكل خاص لمؤسسة الاتصالات التي تشتري نسبة كبيرة من مدخلاتها بالعملة الأجنبية .

##### إمكانية الحصول عليه من مصدر موثوق به ، ومعلن ، ومستقل

« ويعتبر ذلك هاماً إذا لم يكن لتنظيمات أقصى سعر مصداقية لدى جميع الأطراف المشتركة . يجب أن يتفق المشاركون من القطاع الخاص بالإضافة إلى المستثمرين للدوليين في القطاع في مصدر للبيانات .

##### إمكانية الحصول عليه في توقيت مناسب

« لكي تستجيب معادلة أقصى سعر بسرعة لأي تغيرات في تكاليف المدخلات ، يجب أن يكون معامل للتضخم متاحاً بشكل مثالي بتأخير لا يزيد عن ٦ شهور ويفضل من ٢-٤ شهور .

##### القابلية للفهم

« توجد فائدة كبيرة من استخدام معامل تضخم يمكن فهمه بسهولة ليس فقط بواسطة جميع الأطراف في قطاع الاتصالات ، ولكن بواسطة الجمهور على نطاق واسع .

##### التهبات

« تخضع قيم بعض المؤشرات الإحصائية للمراجعة بعد إصدارها أول مرة . فعلى سبيل المثال ، في مارس ٢٠٠١ كان مؤشر CPI ليناير ٢٠٠١ هو ١٢٣,٤٧ ؛ إلا أن هذه القيمة قد عُدلت إلى ١٢٣,٥٨ في يونيو ٢٠٠١ . إذا كان ممكناً يجب اختيار معامل التضخم الذي لا يتعرض لتعديلات كبيرة متكررة .



#### إطار ٤-٥ : معايير اختيار معامل التضخم (تابع)

التوافق مع معامل الإنتاجية التلكى للاقتصاد

يسوكن لاختيار مؤشر السعر تكثيراً مباشراً على أسلوب حساب معامل الإنتاجية (X) لأن مكاسب الكفاءات في بقية الاقتصاد تؤثر على مؤسسة الاتصالات من خلال هذا المؤشر . وكما سيتم مناقشته فيما بعد ، فإن تضمين متغيرات محددة في معادلة أقصى سعر سوف يعتمد على ما إذا تم استخدام مؤشر سعر اقتصادي شامل أو مؤشر سعر للمدخلات الرئيسية لمؤسسة الاتصالات . وتمت مناقشة هذه المسألة بتفصيل أكثر في القسم ٤-٣-٥.

على تكلفة نفس السلة بالأسعار الثابتة. ومن ثم يمكن مؤشر الانكماش ليس فقط للتغيرات في الأسعار بمفردها ولكن أيضاً للتغيرات في الأوزان المتصلة بمكونات الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) إذا وجدت.

تستند مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) ومؤشرات الانكماش على أسس عريضة . وهي تعكس التغيرات في الأسعار التي تؤثر على سلة كبيرة من السلع والخدمات . ولقد اخذت هيئات تنظيمية كثيرة في الولايات المتحدة وكندا هذه المؤشرات الاقتصادية الشاملة مثل معامل للتضخم لتضمينها في معادلتها لأقصى سعر .

وتعتبر مؤشرات أخرى ذات مجالات أضيق . فعلى سبيل المثال ، يقيس مؤشر سعر المستهلك (CPI) أو مؤشر سعر التجزئة (RPI) التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون . وهي تقيس نمطياً تكلفة سلة محدودة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون في سنة أساس محدودة ، ويتم تحديثها على فترات دورية . ويعد هذا المجال الضيق هو أكبر عيوبها لأن مؤسسات الاتصالات تستهدف فقط جزءاً من تكلفتها في أسواق مستهلكي التجزئة . ومن ثم فإن مؤشرات CPI أو RPI قد تكون مؤشرات متواضعة للتضخم المؤثر على هيكل تكلفة مؤسسات الاتصالات .

#### ٤-٣-٤ مؤشرات التضخم المفيدة المحتملة

مع أخذ معايير الاختيار تلك في الاعتبار ، فإن الخطوة التالية هي فحص مقاييس التضخم الموجودة المتاحة في الدولة . ويتم عادة نشر عدد من المؤشرات أو للحصول عليها من مكتب الإحصاء الحكومي (إذا كان موجوداً) ، و/أو البنك المركزي للدولة . وفي بعض الدول ، فإن هذه الإحصائيات يتم إعدادها بواسطة الوزارات الحكومية ، مثل وزارات المالية ، أو الإحصاء ، أو التخطيط ، أو للتنمية الاقتصادية . ويمكن تصنيف مقاييس التضخم النافعة المحتملة إما كمؤشرات أسعار اقتصادية شاملة أو مؤشرات أسعار اقتصادية غير شاملة . وتم تصميم بعض مقاييس للتضخم لتعكس التغيرات في أسعار النواتج الوطنية أو المحلية . فعلى سبيل المثال ، فإن مؤشر سعر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يقيس تكلفة سلة محددة من السلع والخدمات التي تكون الناتج المحلي الإجمالي في سنة أساس محددة . ويتم تحديث هذا على فترات دورية . وبالمثل يغطي مؤشر سعر الناتج القومي الإجمالي (GNP) الاقتصاد بكامله .

ويوجد مؤشر ذو علاقة هو مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر انكماش للناتج القومي الإجمالي . و نمطياً يتم تحديد مؤشر الانكماش بواسطة قسمة تكلفة سلة السلع والخدمات التي تكون الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) بالأسعار الحالية

خياراً مجيداً لأن معدلات التضخم تميل إلى الانخفاض نسبياً والثبات في تلك الدول .

إلا أنه، يتعرض للكثير من الدول النامية إلى عدم استقرار اقتصادي أكبر . ومن ثم فإن الفترة الدورية المالية للتحويل تكون أقل من سنة، مثلاً ٣ أو ٦ شهور. تقلل الفترات القصيرة نسبياً بين التحديث من تأثير تسارع أو تباطؤ التضخم على نفقات مؤسسة الاتصالات. ويجب أن نزن الهيئة التنظيمية بين مكاسب التعديلات المتكررة والنفقات الإدارية لتغيير ونشر الأسعار الجديدة على أسس دورية ، وعلى آجال قصيرة .

#### ٣-٤-٥-٤ آلية تعديل معامل التضخم

أحد المداخل التي تم وضعها للتعامل مع عدم الاستقرار الاقتصادي هو تضمين آلية تعديل لمعادلة أقصى سعر. وتحت هذا المدخل، يجب أن تختار الهيئة التنظيمية مؤشر تضخم قومي قياسي كمعامل تضخم لها على أن يتم تعديله على فترات طويلة نسبياً . إلا أنه كبديل، قد يتم عمل تعديل فوري لمعامل التضخم في حالة حدوث تطورات اقتصادية كبيرة وغير متوقعة .

وكمثال فقد بحثت للتعديل عندما يزيد أو ينخفض مؤشر التضخم القومي المختار بمقدار كبير . وفي الدول ذات التاريخ الطويل في التضخم المنخفض الثابت نسبياً فإن هذا المقدار يمكن أن يكون في حدود ١٠-٢٠ % .

وتوجد مجموعة أخرى من مقاييس التضخم ذات مجال أضيق هي مؤشر سعر المنتج، أو مؤشر السعر الصناعي، أو مؤشر سعر الجملة. وهي تقيس عموماً التغيرات في الأسعار التي تنفعا الشركات في عموم الاقتصاد، أو في قطاعات محددة من الاقتصاد .

ولقد اختار عدد من الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة وأوروبا مؤشرات أسعار للتجزئة كمعامل للتضخم يتم تضمينه في معدلاتهم لأقصى سعر . وفي الواقع ، تتم الإشارة في بعض الأحيان إلى تنظيمات أقصى سعر على أنها تنظيمات " مؤشر التجزئة - معامل الإنتاجية " ( RPI-X ) ، إشارة إلى مبادرة المملكة المتحدة في تنفيذ هذا التنظيم لأول مرة في أوائل الثمانينات ، عندما تمت خصخصة بريتش تليكوم .

#### ٣-٤-٣ معاملات تضخم أخرى

استناداً إلى المعايير العامة المذكورة من قبل وكذلك على فحص المؤشرات الموجودة، يجب أن ندرس الهيئة التنظيمية عيوب ومميزات كل مؤشر متاح على أنه معامل تضخم محتمل. من المحتمل أن تقرر الهيئة التنظيمية أن أي من المؤشرات الوطنية الموجودة لا يصلح. ويقدم الإطار ٤-٦ معاملات التضخم البديلة المحتملة .

#### ٣-٤-٤ فترة للتعديل

يجب أن تقرر الهيئة التنظيمية كيف ستستخدم غالباً التغيرات في مؤشر التضخم الذي تم اختياره لتعديل معادلة أقصى سعر، وكم مرة سيسمح لمؤسسة الاتصالات بتعديل أسعارها . يشار إلى هذا بدورية تعديل معادلة أقصى سعر . وفي الدول الصناعية ، فإن دورة للتعديل تكون مرة واحدة في السنة . ويعتبر هذا

#### إطار ٤-٦ : معاملات تضخم بدولة

- « أحد الخيارات هو استخدام مؤشر تضخم من دولة أخرى (أو مقاييس تضخم تم إعدادها بواسطة منظمات الأمم المتحدة و / أو مؤسسات التمويل الدولية ، أو بنوك للتنمية الإقليمية ، أو البنك الدولي ، أو صندوق النقد الدولي (IMF) ، إلخ) .
- « على سبيل المثال ، في الأرجنتين تستخدم بعض المرافق للخاصة بالتنظيم مؤشر سعر المنتج في الولايات المتحدة . وبعد ذلك يتم تحويله إلى العملة الوطنية . تم تصميم هذا الاختيار للتأكيد للمستثمرين الأجانب بربط عائداتهم بالعملة الصعبة .
- « يوجد خيار آخر هو بناء مقولس جديد للتضخم يعكس بدقة أكثر هيكل تكلفة مؤسسة الاتصالات . وهذا للمؤشر " المركب " الجديد يجب أن يكون توليفة موزونة من مؤشرات عديدة موجودة .
- « في كولومبيا ، على سبيل المثال ، يتم ثوبيب أسعار الوصول إلى الربط المنفوعة بواسطة مؤسسات الاتصالات اللاسلكية ومؤسسات الاتصالات الخارجية إلى مؤسسات الهاتف المحلية على أسس شهرية لعمل مؤشر مركب يتكون مما يلي :
- « مؤشر سعر الصرف بين عمليتي الولايات المتحدة / كولومبيا ومتوسط الرسوم الجمركية ؛ الوزن : ٠,٣٨ .
- « مؤشر الحد الأدنى من الأجور للصناعة في كولومبيا ؛ الوزن : ٠,٢٩ .
- « مؤشر سعر المنتج في كولومبيا ؛ الوزن : ٠,٣٣ .
- « وبالمثل في شيلي يتم تحديد قيم أسعار الوصول المنفوعة بواسطة مؤسسات اتصال الهاتف المحمول لإتهاء المكالمات على شبكات الهاتف العمومية لمؤسسات الاتصالات (PSTN) على أسس شهرية لعمل مؤشر كلي موزون يتكون مما يلي :
- « مؤشر لمكونات السلع والخدمات المستوردة الذي يعد جزء من مؤشر سعر الجملة في شيلي ؛ الوزن : ٠,٢٦٣ .
- « مؤشر سعر الجملة في شيلي ؛ الوزن : ٠,٤٥٢ .
- « مؤشر سعر المستهلك في شيلي ؛ الوزن : ٠,١٩٥ .
- مصدر مثال الأرجنتين : جرين ويلردينا (١٩٩٩) .

التحويل ، إلخ . هذا وقد تم تقديم آلية تعديل للتعامل مع هذا النوع من التغيير في الإطار ٤-٧ .

#### ٤-٣-٥ معامل الإنتاجية

تحتوي معادلة أقصى سعر على معامل للإنتاجية يستند إلى تقدير للزيادات المتوقعة في إنتاجية مؤسسة الاتصالات على مدى فترة معينة من الوقت . يضمن هذا

يمكن أيضاً ربط آلية تعديل معامل التضخم بتغييرات رئيسية أخرى تؤثر بجدية على تكلفة تشغيل نظام للاتصالات . وفي دول كثيرة ، فإن التغيير المحتمل الأكثر خطورة هو تخفيض العملة الوطنية ، وفي حين قد يقلل هذا تكاليف العمالة ، فإنه يرفع بدرجة كبيرة تكاليف المعدات ، والخدمات الاستشارية الأجنبية ، ونقلت

غالباً اختيار معامل الإنتاجية أكثر سمة مثيرة للجدال عند تطبيق تنظيمات أقصى سعر. ويجب تحديد معامل الإنتاجية بحيث يمثل تحدياً لمؤسسة تشغيل الاتصالات، ويجب أن يعد المستهلكين بمكاسب أعلى بالقياس إلى الأنظمة للتنظيمية البديلة. وإذا تم اتخاذ معامل إنتاجية منخفض جداً، سوف تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً زائدة وقد يتعرض التنظيم لفقدان سمعته، وإذا تم اختيار معامل إنتاجية كبير جداً، فقد لا يسمح لمؤسسة الاتصالات بتحقيق المطلوب الأساسي من العائد.

المغير، والذي يشار إليه عادة "بالمعامل-X" أو "تعويض الإنتاجية"، أن المستهلكين يتلقون جزئياً أو كلياً مكاسب إنتاجية مؤسسة الاتصالات المتوقعة في شكل أسعار أقل. على سبيل المثال، إذا ظلت جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف يؤدي معامل إنتاجية ٣% إلى تخفيضات سنوية في متوسط أسعار المستهلك مقدارها ٣%.

ويعد الاختيار الصحيح لمعامل الإنتاجية حساساً لتقلبية أي خطة أقصى سعر للتطبيق على المدى الطويل، ويختبر

#### إطار ٤-٧: معامل التضخم للتغيرات في أسعار صرف النقد الأجنبي

قد تؤدي تغيرات كبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي (FX) إلى إطلاق آلية لتعديل معامل التضخم في معادلة أقصى سعر. من الممكن ألا تعدل مقياس التضخم الوطنية بسرعة كافية لتعكس التأثير الحقيقي للتغيرات الكبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي. فعلى سبيل المثال، حدث هذا في إندونيسيا عام ١٩٩٧، عندما سببت الأزمة الاقتصادية في آسيا انخفاض الروبية الإندونيسية بسرعة من ٢٤٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكي إلى ١٤,٠٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكي. وعند المقارنة ظلت مؤشرات التضخم الإندونيسية ثابتة، وحيث أن مؤسسات الاتصالات تدفع بالعملة الأجنبية مقابل شراء المعدات، ونقلت للتمويل، إلخ، فقد ترجم الانخفاض في الروبية إلى زيادة ضخمة في نفقات التشغيل، والتي لم تعكس على مؤشرات التضخم الوطنية.

ولمواجهة هذه التغيرات الكبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي، يمكن توفير آليات سابقة الإعداد لتعديل معامل التضخم، على سبيل المثال، إذا كانت النسبة المئوية للتغير في المتوسط الشهري لسعر صرف النقد الأجنبي أعلى من النسبة المئوية للمنظرة للتغير في معامل التضخم بمقدار معين (مثلاً ٢٠-٣٠%) خلال أي فترة زمنية محددة.

على سبيل التوضيح، دعنا نفترض ٢٥% كحد أدنى. فإذا انخفضت الروبية الإندونيسية بنسبة ٣٥% خلال الفترة المعنية (أي حدثت زيادة مقدارها ٣٥% في كمية الروبيات اللازمة لشراء دولار أمريكي). ولكن زاد مقياس التضخم الوطني بنسبة ٣٠%، فسوف لا تطبق آلية التعديل، وإذا زاد مقياس التضخم بنسبة ٥٠% فقط فسوف تطلق آلية التعديل.

يمكن تقسيم معامل الإنتاجية إلى " التعويض الأساسي " وعوامل التعديل . ويجب أن يعكس التعويض الأساسي الإنجازات الماضية المتعلقة بنمو الإنتاجية لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . فإذا كان تضخم سعر مدخلات مؤسسة الاتصالات في الماضي أكثر انخفاضاً من الشركات الأخرى في الاقتصاد ، فيجب أن ينعكس ذلك على التعويض الأساسي. يتم إدخال معاملات التعديل لكي تؤخذ في الاعتبار التغيرات في بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . على سبيل المثال، يجب أن يعكس معامل التعديل إدخال تنظيمات أقصى سعر، أو إدخال المنافسة، أو خصخصة مؤسسة الاتصالات.

هناك مدخلان رئيسيان لتحديد معامل الإنتاجية. أحد المدخل، والذي سيتم الإشارة إليه بطريقة الإنتاجية التاريخية، والتي تعتمد على المعلومات التاريخية حول الأداء الإنتاجي للشركة الخاضعة للتنظيم لتحديد التعويض الأساسي . بمجرد حساب التعويض الأساسي، يجب إضافة بعض عوامل التعديل أو طرحها لأخذ التغيرات في بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات في الحسبان، وتركز عوامل التعديل هذه على المعايير التنظيمية أو المنهجيات التوكيدية الأخرى ويستند هذا المدخل على فهم أن الإنتاجية في الماضي، مع التعديلات، هي مؤشر جيد للإنتاجية في المستقبل. ويخضع تنفيذ هذا المدخل لإمكانية إتاحة بيانات معينة . قد تحتاج الحسابات إلى بيانات كثيفة جداً وتتطلب بيانات ذات طبيعة خاصة موثوق بها ومتناسقة بتفصيل مناسب لمدة مناسبة من الزمن .

والمدخل الآخر، الذي سوف نشير إليه بالطريقة للتنظيمية المرجعية يقر أنه في بعض الأحوال، لا يكون الأداء التنظيمي في الماضي مؤشراً جيداً للأداء المتوقع في المستقبل. قد تكون هذه هي الحالة عندما خضع

القطاع للتنظيم في الماضي بواسطة تحديد الأسعار تقريباً (أو لم يخضع لأي تنظيم على الإطلاق) . وقد تكون هذه هي الحالة أيضاً حيث لا يتم تشغيل القطاع بكفاءة في ظل الملكية العامة أو يتعرض لتغير هيكله كبير ، مثل التجريد من السلطات، وفي هذه الأحوال ، قد يكون تأثير عوامل التعديل أكبر بكثير من تأثير التعويض الأساسي لمصوب، ويحتمل أن يكون معامل الإنتاجية المرجعي هو البديل العملي الوحيد في الكثير من الدول النامية . فهناك لا يحتمل أن يكون لدى الهيئة التنظيمية سبيلاً إلى بيانات إنتاجية تاريخية يعتمد عليها ومتوافقة لتحديد معامل الإنتاجية في الماضي .

#### ٤-٣-٢-٥ طريقة الإنتاجية للتاريخية

يمكن استخدام عدد من الطرق التجريبية لمساعدة الهيئة للتنظيمية في تحديد معامل الإنتاجية. وقد تم وضع معظم هذه الطرق في الدول التي طبقت أولاً تنظيمات أقصى سعر (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، إلخ). الطريقة المفضلة لتحديد معامل الإنتاجية هي إجراء دراسة لمعامل الإنتاجية الكلي (TFP) باستخدام البيانات التاريخية عن مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم و/أو عن القطاع. يقدم الإطار ٤-٨ نظرة عامة عن معامل الإنتاجية الكلي وكيف يمكن تطبيقه على قطاع الاتصالات .

#### الإنتاجية التاريخية - التعويض الأساسي

الفرض من تنظيمات أقصى سعر هو الالتزام بنظام قوي السوق التنافسية . تطلب هذه القوي من مؤسسات الاتصالات تحسين الإنتاجية وتمرير مكاسبها إلى عملائها في شكل أسعار أقل، بعد أخذ زيادة أسعار المدخلات في الاعتبار. وإذا كانت جميع قطاعات الاقتصاد تنافسية تماماً، سوف تزيد أسعار المخرجات في الاقتصاد بمعدل يساوي للفرق بين معدل زيادة أسعار المدخلات ومعدل زيادة الإنتاجية .

## إطار ٤-٨ : معامل الإنتاجية الكلي

الإنتاجية هي مقياس لكيفية استخدام كيان للمدخلات بغاوية لإنتاج مخرجات . وهي قياس للكفاءة التشغيلية . أحد مقاييس الإنتاجية السطحية ولكن الجزئية في صناعة الاتصالات هو عدد الخطوط ( مخرج واحد) لكل موظف ( مدخل واحد ) . كما نذكر من قبل فإن عدد الخطوط لكل موظف بعد مقياساً جزئياً فقط باعتبار أنه يمكن للمرء زيادة عدد الخطوط بزيادة استثمار رأس المال أو المواد . وفي نفس الوقت ، تنتج مؤسسة الاتصالات مخرجات كثيرة أكثر من مجرد عدد الخطوط . يقيس معامل الإنتاجية الكلي ( يعرف أيضاً بالإنتاجية متحدة المعاملات ) كيف تستخدم بغاوية مؤسسة اتصالات ، أو صناعة ، أو اقتصاد جميع المدخلات لإنتاج جميع المخرجات . ويمكن القول بأنه يجب زيادة معامل الإنتاجية الكلي إذا أنتجت مؤسسة اتصالات مخرجات أكثر بنفس كمية المدخلات ، أو إذا أنتجت نفس المخرجات بكمية مدخلات أقل . يسلوي معمل الإنتاجية الكلي نسبة حجم المخرجات إلى حجم المدخلات . ويمكن التعبير جبرياً عن مؤشر معامل الإنتاجية الكلي كالآتي :

$$TFP=Q/Z$$

حيث Q هي مؤشر حجم المخرجات الكلي و Z هي مؤشر حجم المدخلات الكلي . لاحظ أنه بالنسبة لتنظيمات لخصي سرعة نحن معنيون بالتغيرات في مؤشر معامل الإنتاجية الكلي ، بدلاً من مقداره ، فإذا أشرنا إلى التغيرات بالرمز  $\Delta$  ، فيمكن التعبير عن التغير في مؤشر معامل الإنتاجية الكلي بالأسلوب التالي :

$$\Delta TFP = \Delta Q / \Delta Z$$

مثال:

إذا زاد مؤشر حجم المخرجات بنسبة ٥ % ( أي أن  $\Delta Q = ١,٠٥$  ) وإذا ذات مؤشر حجم المدخلات بنسبة ٢ % ( أي أن  $\Delta Z = ١,٠٢$  ) فيكون التغير في مؤشر معامل الإنتاجية الكلي ٢,٩٤ %

$$١,٠٢٩٤ = ١,٠٢ / ١,٠٥ = \Delta TFP$$

لاحظ أنه من أجل التبسيط فإن الهياكل التنظيمية والمحلين غالباً ما يقربون العلاقة الضربية بين TFP، و Q، و Z بواسطة علاقة إضافية . في هذه الحالة ، إذا زلت المخرجات بنسبة ٥ % وزلت المدخلات بنسبة ٢ % فيمكن القول بأن TFP قد زاد بنسبة ٣ % .

$$\Delta Z - \Delta Q \approx \Delta TFP$$

$$\% ٢ - \% ٥ \approx$$

$$\% ٣ \approx$$

ويجب التركيز على أنه في حين أن هذا النوع من التقريب شائع إلا أنه ليس دقيقاً دائماً . وفي حين أنه في المثال السابق كان تقريب ( ٢,٩٤ % ) قريباً جداً من الرقم الفعلي ( ٣ % ) فإن الحالة ليست دائماً هكذا . وخصوصاً كلما كان التغير في TFP أكبر كانت عم الدقة في التقريب أكبر .

إذا تمكنت مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم من تحقيق زيادة إنتاجية أسرع أو تمتعت بتضخم سعر مدخلات أقل من الشركات الأخرى في الاقتصاد، عندئذ يجب أن يطلب من مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم تمرير المكاسب للمصاحبة لذلك إلى العملاء في شكل أسعار أقل .

علي سبيل المثال ، افترض أن المعدل السنوي لزيادة الإنتاجية لمؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم هو ٣ % وأن معدل الزيادة المناظرة في أماكن أخرى في الاقتصاد هي ١ % ومن المتوقع أن تزيد أسعار المدخلات في الصناعة الخاضعة للتنظيم بنسبة ٠,٥ % سنوياً ، وأن معدل الزيادة المناظرة في أسعار المدخلات في أماكن أخرى من الاقتصاد هي ٢,٥ % . في هذه الحالة يجب تحديد معامل الإنتاجية بنسبة ٤ % تقريباً  $(-1-3) \div (0,5-2,5)$  . لاحظ أنه للتبسيط قد تم تقريب معامل الإنتاجية بواسطة إضافة وطرح المتغيرات المختلفة . وكما ذكر في إطار ٤-٨ ، فإنه بالنسبة للأعداد الصغيرة فإن هذا التقريب يعتبر منصفاً بشكل عام للصاب الضربي الصحيح حسابياً .

يقدم جدول ٤-٢ نتائج بعض دراسات معامل الإنتاجية الكلي لصناعة الاتصالات في الولايات المتحدة ، وأداء معامل الإنتاجية الكلي للمناظر للاقتصاد الأمريكي ككل . استناداً إلى جدول ٢-٤ ودراسات أخرى (تشمل تلك التي أجريت علي صناعة الاتصالات الكندية)، يبدو أنه قد تحققت زيادة إنتاجية علي المدى الطويل في صناعة الاتصالات في أمريكا الشمالية أعلى بنسبة من ٢-٢,٥ % تقريباً من زيادة الإنتاجية في الاقتصادات

وكما ذكرنا في برنشتاين وسلاينجتون (١٩٩٨)، إذا كانت مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيم مثل شركة نمطية فإن الهيئة التنظيمية للاتصالات يمكنها الالتزام بنظام السوق بواسطة تقييد الزيادات في أسعار مؤسسة الاتصالات بالمعدل الاقتصادي الشامل لتضخم الأسعار . سوف يتطلب هذا التقييد من مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم تحقيق نفس مكاسب الإنتاجية مثل تلك التي تحققها الشركة النمطية ، وتمرير هذه المكاسب إلى عملائها بعد تعديلها وفقاً للمعدل النمطي لتضخم أسعار المدخلات . إذا واجهت مؤسسة الاتصالات نفس معدل تضخم أسعار المدخلات مثل الشركات الأخرى في الاقتصاد فإن معامل الإنتاجية يجب تحديده بصفر .

ولذلك ، فإن معامل الإنتاجية يجب أن يعكس عموماً المدى الذي:

« تكون فيه مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم قادرة علي زيادة إنتاجيتها أسرع من الشركات الأخرى في الاقتصاد .

« تزيد فيه أسعار المدخلات المستخدمة بواسطة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم ببطء أكثر من أسعار المدخلات التي تولجها للشركات الأخرى في الاقتصاد (يشير إلى هذا غالباً بالفرق في أسعار المدخلات أو IPD) .

يجب عادة أن تتمتع مؤسسات الاتصالات بزيادة إنتاجية أسرع من الشركات الأخرى بسبب المعدل السريع للتغير للتكنولوجيا في صناعة الاتصالات . ويجب أن يكون لمؤسسات الاتصالات أيضاً تضخم أسعار مدخلات أقل بسبب تخفيض تكلفة الوحدة في المعالجة، والتحويل، والإرسال .

المناظرة . وبعض هذه الدراسات قيمة وقد تغيرت الفروق الإنتاجية حديثاً .

المصوب للاتصالات . ويشار إلى هذا بالمنخل المباشر . واستناداً على هذا المنخل فإن الأشكال في جدول ٤-٢ توصي بتعويض أساسي بين ٣٠ % و ٣٥ % .

#### تعديلات الإنتاجية التاريخية

عادت الكثير من الهيئات التنظيمية التعويض الأساسي بواسطة معاملات أخرى لتأخذ في الحسبان التغيرات الكبيرة في بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . وسوف نستعرض بعضاً من معاملات التعديل الرئيسية فيما بعد . ويتم تحديد معاملات التعديل هذه استناداً إلى الطرق المرجعية أو للتنبئية، مثل المتواليات الزمنية ، أو عينة من دراسات الاقتصاد القياسي .

#### معامل التنظيمات المحفزة

بعد أن تحل تنظيمات قصي عائد محل تنظيم معدل للعقد ، أو الأكثر احتمالاً ، عندما تصبح هي الشكل الأول لتنظيم الأسعار المستندة إلى القواعد المتنبئة ،

سيكون لاختيار معامل التضخم تأثيراً على اختيار متغيرات حساب التعويض الأساسي . إذا تم اختيار مؤشر تضخم عام لمعامل التضخم ، ( مثل مؤشر سعر مرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP-PI) ، أو مؤشر سعر المستهلك (CPI) ، أو مؤشر سعر التجزئة (RPI) ، إلخ ) ، فيجب حساب تعويض الإنتاجية الأساسي كما في المثال الوارد بالفقرتين السابقتين . استناداً إلى هذا المنخل توصي الأشكال في جدول ٤-٢ بتعويض أساسي بين ٢ % و ٥ % . إلا أنه ، إذا تم اتخاذ مؤشر نوعي لمؤسسة اتصالات أو قطاع اتصالات فإن التعويض الأساسي المناسب هو ببساطة معامل الإنتاجية الكلي

جدول ٤-٢ : تقديرات مختارة لمعامل الإنتاجية الكلي في الولايات المتحدة

الجهة محل الدراسة	الفترة الزمنية	COM	US	DIFF
نايري - شانكرمان	١٩٧٦-١٩٤٧	٤,١	٢,٠	٢,١
جورجنسون	١٩٧٩-١٩٤٨	٢,٩	٠,٨	٢,١
كريستينين	١٩٧٩-١٩٤٧	٣,٢	١,٩	١,٤
AT&T	١٩٧٩-١٩٤٨	٣,٨	١,٨	٢,٠
A.P.C	١٩٨٧-١٩٤٨	٤,٠	١,٧	٢,٣
كريستينين	١٩٨٧-١٩٥١	٣,٢	١,٢	١,٩
كراندال	١٩٨٧-١٩٦٠	٣,٤	١,٣	٢,١
DRI	١٩٩١-١٩٦٣	٢,٠	٠,٧	٢,٨
كريستينين	١٩٩٣-١٩٨٤	٢,٤	٠,٣	٢,١

ملاحظة: صناعة الاتصالات في الولايات المتحدة (COM)، اقتصاد الولايات المتحدة (US)، والفروق (DIFF %)

المصدر: تالور (١٩٩٧)



إنتاجية أعلى ، خاصة إذا لم يتم فرض حصة إنتاجية مستهلك (CPD) .

من ناحية أخرى ، يمكن للقوى التنافسية المتزايدة أن تنقل حصة السوق من مؤسسات الاتصالات القديمة إلى مؤسسات اتصالات جديدة ، وقد تكون النتيجة خفض لا يمكن تجنبه في معدل زيادة مخرجات مؤسسات الاتصالات القديمة. وقد يكون هذا الخفض - خاصة على المدى القصير - لمعدل الزيادة في مخرجات مؤسسات الاتصالات القديمة أكبر من أي خفض مصاحب لمعدل زيادة مخلفاتها ، ويؤدي هذا إلى معدل زيادة إنتاجية أقل بالنسبة لمؤسسة الاتصالات القديمة التي تطالب بمؤشر إنتاجية أقل ، ويسقطون الدليل التجريبي بشأن تأثير المنافسة على زيادة الإنتاجية . لم تبين عدد من المسؤوليات الزمنية الحديثة ، وعينت من دراسات الاقتصاد القويسي أي علاقة بين المنافسة وزيادة الإنتاجية ، بعد أخذ المعاملات الأخرى في الحسبان .

#### معامل الخصخصة

تقترح المراجع للنظرية أن الخصخصة يجب أن تزيد نمو الإنتاجية . وقد دعمت النظرية بواسطة دراسات الاقتصاد القويسي الحديثة التي وجدت أن الخصخصة تزيد الإنتاجية بنسبة من ٠,٥ - ١,٠% في السنة على الأقل .

#### ٤-٣-٣ طريقة المرجعية للتنظيم

في بعض الحالات ، لا يعتبر أداء الإنتاجية في الماضي مؤشراً جيداً للأداء المتوقع في المستقبل . قد تكون هذه هي الحالة عند ما يكون للقطاع غير خاضع لتنظيم

فيمكن أن تتوقع مؤسسات صناعة الاتصالات تحقيق معدل زيادة إنتاجية أكبر مما كانت تحقق في الماضي.

في تلك الظروف ، تضيف بعض الهيئات التنظيمية إلى التعويض الأساسي ما يسمى أحياناً بحصة إنتاجية المستهلك (CPD) . بحث عدد من دراسات الاقتصاد القويسي تأثير خطط التنظيمات المحفزة على إنتاجية مؤسسات الاتصالات . وقد استنتجت هذه الدراسات في جملتها أن للتنظيمات المحفزة تأثيراً إيجابياً على زيادة الإنتاجية .

من حيث المبدأ ، فإن حصة إنتاجية المستهلك (CPD) يجب أن تعكس أفضل تقدير في معدل زيادة الإنتاجية في القطاع الخاضع للتنظيم والذي سيتم تحقيقه بواسطة الحوافز المشجعة المتأصلة في التنظيم الجديد. يسمح بتغير هذا المتغير - الذي يشار إليه أيضاً بمعامل المرونة - على مدى عمر خطة أقصى سعر . على سبيل المثال ، قد يكون المتغير أعلى في بداية الخطة و يقل قرب نهايتها . وعموماً فإن حصص إنتاجية المستهلك (CPDs) المتبناة في الولايات المتحدة وكندا كانت أقل من ١% في السنة .

#### تعديل المنافسة

يعتبر ظهور المنافسة القوية تغيراً هيكلياً آخر يمكن أن يؤثر على قيمة معامل الإنتاجية في ظل تنظيمات أقصى سعر ، إلا أن تأثير المنافسة المتزايد ليس واضحاً .

من ناحية فإن المنافسة المتزايدة ، مثل للتغير في التنظيم ، يمكن أن ترفع مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم على العمل بفاعلية أكبر ، وبهذه الوسيلة يتحقق معدل زيادة

الأسعار ، أو لا يعمل بكفاءة ، أو خاضع لتغير هيكلي كبير جداً .

في هذه الظروف ، أو عندما يحدث تغير عنيف في مؤسسة الاتصالات أو بينتها التشغيلية ، يجب وضع معامِل الإنتاجية استناداً إلى قرار للجهة التنظيمية ومستشاريها يستند إلى معلومات . يمكن أن توفر الخبرة الدولية بتنظيمات أقصى سعر معايير مفيدة في هذه الحالات . ولهذا نشير إلى هذه الطريقة بالمرجعية التنظيمية .

علاوة على ذلك ، قد يكون هذا المدخل هو البديل العملي الوحيد في الكثير من الدول النامية بسبب الافتقار إلى البيانات التاريخية للتصنيعية الدقيقة على مدى فترة مناسبة من الزمن لحساب معامِل الإنتاجية الكلي (FTP)، وبشكل أعم قد تكون الطريقة التاريخية أقل قابلية للتطبيق في الاقتصاديات النامية للأسباب التالية :

« من المتوقع أن يؤدي مستوى كثافة الاتصالات المنخفض ، وخصخصة مؤسسات الاتصالات الحكومية السابقة إلى تحسينات إنتاجية كبيرة .

« قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، والافتقار إلى هيكل قانوني وتنظيمي واضح على مستويات الإنتاجية ، و

« أوضحت الشواهد الحديثة أن للحاق بالتكنولوجيا وإحداثيات السمو الكبير للقطاع في الدول النامية تعني أن زيادة الإنتاجية يجب أن تكون أعلى منها في اقتصاديات الدول الصناعية . يوحي هذا بوجود تحديد معامِل الإنتاجية عند مستويات عالية نسبياً . ومن ناحية أخرى، توجد بعض قطاعات الاتصالات الفعالة جداً في العالم النامي قد لا تتعرض لظاهرة "الحاق بالتكنولوجيا" تلك .

ترفع عموماً الدول التي لديها عدد من خطط أقصى سعر معامِل الإنتاجية مع الوقت . أحد الأمثلة على ذلك بريتش

تليكوم (BT) في المملكة المتحدة (UK) ، حيث قد تم زيادة معامِل الإنتاجية من ٣% في الفترة من ٨٤ - ٨٩ إلى معاملات أعلى بكثير في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ٤ - ٣) . ولقد كان هذا "التضييق" التنظيمي نتيجة لأداء أفضل مما كان متوقعاً لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . وتعكس أيضاً الزيادات الكبيرة في معامِل الإنتاجية من قيمة ابتدائية متواضعة درجة من الحذر التنظيمي مع انحياز ابتدائي تجاه ضمان تلبية المطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم .

أن تكون هناك خطة أقصى سعر مثالية أو دائمة، بصرف النظر عن دقة تصميمها . ومن طبيعة التنظيمات الجيدة أن تتطور مع السوق والتطورات في السياسات . وربما يتم توضيح الطبيعة المتطورة لتنظيمات أقصى سعر في أفضل صورة بواسطة التغيرات في خطط أقصى سعر المختلفة التي تم تطبيقها على بريتش تليكوم . وكانت بريتش تليكوم هي أول مؤسسة اتصالات خضعت لتنظيمات أقصى سعر . وظلت خاضعة لهذا النوع من التنظيمات ، ولكن كما هو موضح في الجدول ٤ - ٣ ، فقد كانت هناك تغييرات كبيرة على مدى السنين .

ويجب أن تشعر الهيئات التنظيمية التي تعزّم إدخال تنظيمات أقصى سعر بالثقة من التجربة البريطانية .

كان القرار المهم عند خصخصة بريتش تليكوم هو تبني تنظيمات أقصى سعر وبدون تحديد معامِل إنتاجية محدد لها، ولا التصنيعات الأخرى لها ، وكان الشكل الفعلي للتنظيمات ليس قالياً جامداً، وكما هو الحال في دول أخرى تبنت تنظيمات أقصى سعر ، فقد استمر إجراء التعديلات مع زيادة خبرة الهيئة التنظيمية بهذا الشكل من

الهيئة المنتقاة، عندما تم تضمين معظم خدمات مؤسسة الاتصالات في تنظيمات أقصى سعر، فقد اختارت الكثير من الهيئات التنظيمية معامل إنتاجية يتراوح بين ٣,٥-٤,٥% كمعامل إنتاجية ابتدائي، ويتوافق هذا المدى عموماً مع المدخل التفاضلي لحساب معامل الإنتاجية .

التنظيمات، وبالتحديد فيما يتصل بتحديد معامل الإنتاجية.

تقدم الجداول ٤ - ٤ ، و ٤ - ٥ أمثلة لمعاملات الإنتاجية الحالية المتبعة بواسطة الهيئات التنظيمية حول العالم، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في معاملات الإنتاجية التي حددتها الهيئات التنظيمية، استناداً إلى هذه

جدول ٤-٣ : ملخص خطط أقصى سعر لبريتش تليكوم

الفترة	معامل الإنتاجية	الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر	قيود التمييز الرئيسية الأخرى	الخدمات الرئيسية غير الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر
٨٤-٨٩	٣,٠	الاشتراك ، والمكالمات المحلية والخارجية	الاشتراك المنزلي (RPI+2)	الخدمات الاجارية ، والمكالمات الدولية، وخدمات عامل التحويل، ورسوم الربط ، ومكالمات الهواتف العمومية
٨٩-٩١	٤,٥	الاشتراك ، والمكالمات المحلية والخارجية	الاشتراك (RPI+2)؛ الربط (RPI+2)؛ الدوائر الخاصة (RPI+0) .	الخدمات الاجارية ، والمكالمات الدولية ، ومكالمات الهواتف العمومية.
٩١-٩٣	٦,٢٥	الاشتراك ، ورسوم المكالمات المحلية والخارجية ، للمكالمات الدولية ؛ الخصومات الكبيرة .	الاشتراكات المنزلية والاشتراك خط مفرد (RPI+2)؛ اشتراك في خطوط متعددة (RPI+5)؛ الربط (RPI+2)؛ الدوائر الخاصة (RPI)؛ متوسط الفاتورة المنزلية (RPI) .	خدمات تأجير خطوط الهاتفية، مكالمات الهواتف العمومية .
٩٣-٩٧	٧,٥	الاشتراك ؛ والمكالمات المحلية والخارجية ؛ والمكالمات الدولية ؛ ورسوم الربط	جميع الاشتراكات (RPI+2) ؛ جميع الأسعار المنفصلة في سلة والمقيدة بمؤشر RPI وتشمل رسوم الربط ، وسلة القدرة الخاصة (RPI) .	مكالمات الهواتف العمومية
٩٨-٢٠٠١	٤,٥	رسوم خدمات التجزئة؛ اشتراك الربط المنزلي؛ والمكالمات المحلية والخارجية والدولية ؛ استناداً إلى نماذج الإنفاق وجد أن ٨٠% من صلاء المنازل يمثلون أقل إنفاق	حزمة تأمين العمل ، وتشمل الاشتراك (RPI) ، والدوائر الخاصة للتطورية (RPI) .	مكالمات الهواتف العمومية
	٨,٠	رسوم الشبكة ؛ خدمات الوصول غير التفاضلية (بذرة ونهابة المكالمات، والإرسال لمرة واحدة ، ونقل الملكية الموضوعي إلى شخص آخر) وللخدمة النوعية للربط .	تقسم الخدمات إلى ثلاث سلات ، كل سلة تخضع لأقصى سعر	

المصدر : مقبوس من منظمة OECD (١٩٩٥) و Ofel (٢٠٠٠) .

قطاع الاتصالات بمعدل أعلى بدرجة كبيرة من الاقتصاد.

قد تساعد التوجيهات الأكثر تفصيلاً والتي سيتم مناقشتها فيما بعد في القرارات التنظيمية التي تحدد معامل الإنتاجية .

جدول ٤-٥: معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر في ولايات منتقاة في الولايات المتحدة الأمريكية .

الولاية	معامل الإنتاجية
كونيكتيكت	٥,٠
ديلاور	٣,٠
جورجيا	٣,٠
إيلينوى	٤,٣
مين	٤,٥
ماساشوسيتس	٤,١
ميتشيجان	١,٠
نيويورك	٤,٠
كارولينا الشمالية	٢,٠
أوهايو	٣,٠
رودايلاند	٤,٠
ويسكونسين	٣,٠

جدول ٤-٤: معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر وطنية منتقاة

الدولة	معامل الإنتاجية
الأرجنتين	٥,٥
أستراليا	٧,٥
كندا	٤,٥
شيلي	١,١
كولومبيا	٢,٠
الدانمارك	٤,٠
فرنسا	٤,٥
أيرلندا	٦,٠
المكسيك	٣,٠
النرويج	٤,٠
المملكة المتحدة	٤,٥
الولايات المتحدة	٦,٥

ويقبل عموماً أن يكون فرق سعر المدخلات التاريخي على المدى الطويل (IPD) بين قطاع الاتصالات والاقتصاد موجباً ، ولكن أقل من ١% ، ويمكن تخفيض فرق IPD إذا كلفت ، على سبيل المثال ، تنمو أجور عمال الاتصالات أسرع من أجور العمال المتوسطين . وعلى العكس ، يجب رفع فرق IPD إذا زاد معدل

المرجعية التنظيمية

« المدخل التفاضلي

يقبل عموماً أن يكون فرق الإنتاجية التاريخي على المدى الطويل بين قطاع الاتصالات والاقتصاد من ٢-٧,٥% أو أعلى . ولقد ناقشنا هذا المدى في القسم السابق . وقد تكون هذه العلامة المرجعية أكبر عندما يتوقع أن ينمو

يمكن عمل تعديلات من أجل تأثيرات إدخال تنظيم الأسعار المحفزة ، والمنافسة ، والخصخصة ، عندما تنطبق هذه الشروط . وقد تمت مناقشة هذه العوامل وتأثيراتها من قبل . يقدم الجدول ٤ - ٦ ملخص عددي لتقديرات مرجعية نوقشت في هذا القسم ، وهي ذات طبيعة عامة . ويوصي بأن تنفذ كل دولة معاملاً إنتاجية كلى (TFP) مناسب أو دراسة مرجعية تستند إلى الظروف الوطنية للنوعية .

الإنتاجية المحسنة للتطورات التكنولوجية في صناعة الاتصالات .

#### < المدخل المباشر

يقبل عموماً أن يكون أداء الإنتاجية للتاريخي على المدى الطويل لقطاع الاتصالات من ٣-٣,٥% أو أعلى . ولقد ناقشنا هذا المدى في القسم السابق . ويمكن لهذه العلامة المرجعية أن تكون أعلى إذا توقع نمو الإنتاجية في قطاع الاتصالات بمعدل أعلى إلى حد كبير من معدل نمو الاقتصاد .

#### تعديلات المرجعية التنظيمية

جدول ٤-٦ : ملخص التقديرات المرجعية لتحديد معاملاً الإنتاجية (%)

المدخل المباشر	المدخل للتفاضلي	التعويض الأساسي
٣,٥ - ٣,٠	٢,٥ - ٢,٠	١,٥ - ١,٠
		١,٥ - ١,٠
		١,٥ - ١,٠
		١,٥ - ١,٠

ملاحظة : يمكن زيادتها حتى ٥,٥ إذا اقترنت المنافسة مع الخصخصة .

المصدر : استناداً إلى مقالة مكاشي ترو بشأن المراجع والخبرة المتعلقة بتنظيمات أقصى سعر في الدول الصناعية . قد تكون التقديرات أقل قابلية للتطبيق في الدول النامية ، وهذه التقديرات ذات طبيعة عامة . يوصي بأن تنفذ كل دولة معاملاً إنتاجية كلى (TFP) مناسب أو دراسة مرجعية تستند إلى الظروف الوطنية للنوعية .

في أسواق كثيرة ، يتم التمييز بين "الخدمات الأساسية" والتي يتم تحديد أقصى سعر لها ، والخدمات الأخرى التي لا تخضع لأقصى سعر . وتستثنى عادة الخدمات المقدمة في الأسواق التنافسية بشكل كامل من خطط أقصى سعر . ويوجد في بعض الأحيان خط رمادي بين للفئات ، وقد عالجت الهيئات التنظيمية نفس أنواع الخدمات بشكل مختلف . تذكر الجداول ٤-٧ ، و ٤-٨ أنواع الخدمات المغطاة بخط أقصى سعر في نفس السلطات حول العالم كما في الجداول ٤-٥ ، و ٤-٦ .

٤-٣-٦ الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر والخدمات غير الخاضعة لها

القرار الأساسي الذي يجب اتخاذه في تنظيمات أقصى سعر هو اختيار الخدمات التي تخضع للتنظيم عموماً ، تطبيق الهيئات التنظيمية تنظيمات أقصى سعر على الخدمات التي تقدمها على أساس احتكاري أو مسيطر عليه ، وتمت مناقشة مبادئ تنظيم الأسعار في الملحق (ب) لهذا الدليل .

هذه المرونة هامة بشكل خاص عندما يتطلب الأمر إعادة تولزن أسعار بشكل كبير ضمن خطة أقصى سعر . وتعتبر مهمة أيضا عندما تواجه مؤسسة الاتصالات منافسة وعليها أن تستجيب بسرعة لتحديدات الأسعار التنافسية . وعلى الرغم من ذلك ، يوجد عدد من الأسباب لدى الهيئة التنظيمية لتقييد مرونة التسعير .

أحد الأسباب هو تقييد قدرة مؤسسة الاتصالات على الاشتراك في دعم شامل غير مناسب . يمكن تنفيذ هذا التقييد من خلال إنشاء مجموعات من الخدمات ، أو سلات الخدمات، داخل خطة أقصى سعر. تم تقديم مثال لكيفية تقييد سلات الخدمات للمرونة في الإطار ٤ - ٩ .

ومن الممارسات الشائعة وضع خدمات لها أقصى سعر في أكثر من سلة واحدة . على سبيل المثال ، يوضع للشكلان ٣-٤ ، و ٤-٤ سلات الخدمات لخطة أقصى سعر لاستراليا تليكوم .

في بعض الأحيان يتم وضع الخدمات في سلات أقصى سعر لتعزيز المنافسة ولحماية العملاء . ويوجد مثال لذلك في حالة رسوم الربط . يمكن تضمين رسوم إتاحة الربط في أقصى سعر عالمي والذي يشمل خدمة "التجزئة" للمستهلك وخدمة "الجملة" للإتاحة، وسوف يجعل هذا من الممكن تمرير مكاسب الإنتاجية المتوقعة أثناء تقديم خدمات الإتاحة إلى المنافسين لتنعكس في النهاية على أسعار التجزئة . ويمكن أيضا وضع خدمات الإتاحة في سلة منفصلة عن خدمات التجزئة لمنع المورد المسيطر من تقييد أسعار منافسيه من خلال تحكمه في كل من تسعير خدمات التجزئة والجملة .

#### ٣-٤-٧ سلات الخدمات

بعد اختيار الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر، يجب تحديد هيكل خطة أقصى سعر . وإحدى سمات تنظيمات أقصى سعر هي احتفاظ مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم ببعض المرونة في التسعير . وتعتبر

#### جدول ٤-٨: الخدمات المغطاة بمخططات تنظيمات أقصى سعر متنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية .

الولايات	الخدمات المغطاة
كونيكتيكت	الخدمات الأساسية والخدمات غير التنافسية
ديلاور	الخدمات الأساسية
جورجيا	الخدمات التنافسية والخدمات الأخرى
إيلينوي	الخدمات غير التنافسية*
مين	كافة الخدمات
ماساشوسيتس	الخدمات غير التنافسية*
ميتشيجان	الخدمات غير التنافسية
نيويورك	الخدمات الأساسية
كارولينا الشمالية	الخدمات الأساسية
أوهايو	الخدمات الأساسية*
رودايلاند	الخدمات الأساسية
ويسكونسن	الخدمات الأساسية والخدمات الأخرى

ملاحظة : \* باستثناء الخدمات المنزلية الأساسية

#### جدول ٤-٧: الخدمات المغطاة بخطة تنظيمات أقصى سعر وطنية متنافسة

الدولة	الخدمات المغطاة
الأرجنتين	الخدمات الأساسية
أستراليا	الخدمات الأساسية وخدمات الهاتف المحمول
كندا	الخدمات المحمية الأساسية
شيلي	الخدمات المحلية وخدمات الوصول
كولومبيا	الخدمات المحلية
الدانمارك	الخدمات الأساسية وخدمات ISDN
فرنسا	الخدمات الأساسية
أيرلندا	الخدمات الأساسية وخدمات ISDN
المكسيك	الخدمات الأساسية
النرويج	الخدمات الأساسية وخدمات الطوط للوجرة
السعودية	الخدمات الهاتفية الأساسية
الولايات المتحدة	خدمات الإتاحة بين الولايات

سوف تتناسب أقصى زيادة سعرية مسموح بها للخدمات المنفصلة عكسياً مع وزن الخدمة المنفصلة داخل سلة الخدمات. نتيجة لذلك، ستزيد بدرجة كبيرة أسعار الخدمات ذات الأوزان الصغيرة نسبياً إذا سارت الزيادة المسموح بها في اتجاه واحد لهذه الخدمات وكان هناك نقص موازن أقل في رسوم الخدمات ذات الأوزان الأكبر نسبياً. وعلى العكس، سوف تخضع الخدمة ذات الوزن الثقيل نسبياً داخل سلة الخدمات المقترحة لزيادة سعرية معتدلة فقط إذا سارت الزيادة المسموح بها في اتجاه هذه الخدمة، حتى لو حدث نقص موازن في الخدمات ذات الأوزان الأقل نسبياً.

وهناك بديلان للقيود المنفصلة، يمكن تطبيق كل منهما لتقييد النقص و/أو الزيادة في الأسعار.

يحدى هذه الطرق، والتي يشار إليها عادةً بـ"التضييق"، تحد حركة سعر خدمات محددة بالنسبة لمتغير آخر، عادةً هو معامل التضخم. على سبيل المثال، إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بالزيادات في سعر الاشتراك المنزلي، فإن الحد الأعلى للتقييد يمكن أن يوفر زيادة في السعر لا تتعدى معدل أكبر من معامل التضخم زائد ٥% (CPI+٥%). إذا تم تحديد معامل الإنتاجية عند ٤% وكان معامل التضخم المناظر ٧%، فإن المتوسط الموزون للأسعار يمكن أن يزيد تقريباً بنسبة ٣% (٧% - ٤%). إلا أن سعر الاشتراك المنزلي، يمكن أن يزيد بحيث يصبح حدة الأقصى ١٢% تقريباً (٧% + ٥%). وفي حالة استراتيجيا تليكوم الموضحة في شكل ٤-٣، خضع كل من الاشتراك المنزلي والمكالمات المحلية لتقييد منفصل لمؤشر CPI.

النوع الآخر من التقييد مطلق. على سبيل المثال، إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بأن تخفف أسعار المكالمات الخارجية بسرعة كبيرة، فيجب ألا يحقق التقييد في اتجاه

يتم تجميع الأنواع المختلفة من الخدمات في سلات مختلفة، ويتم تجميع الخدمات ذات الخصائص المشتركة داخل سلة واحدة.

ولقد وضعت هيئات تنظيمية كثيرة "مجموعات أقصى سعر فرعية" للسلات المختلفة. وتستخدم فعلياً هذه القيود على تسعير السلات بواسطة الهيئات التنظيمية لتقييد بأسلوب أكثر مرونة التسعير لمؤسسة الاتصالات. على سبيل المثال، في شكل ٤-٤، سوف تخضع خدمات الاشتراك إلى مؤشر CPI - ٢% من أقصى سعر فرعي لسلة خدماته وأيضاً إلى أقصى سعر كلي يمازى مؤشر CPI-٥,٥%.

يقصد من التخصيص إلى سلات مضاعفة تأثيرات المنافسة. وفيما يلي المعايير العامة لتخصيص الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر في سلات الخدمات:

- « درجة المنافسة في كل سلة خدمات ؛
- « تجانس الخدمات (وتشمل التشابه في مظاهر المرونة في سعر الطلب) ؛ و
- « درجة قابلية كل خدمة للاستبدال .

#### ٤-٣-٨ القيود على تسعير الخدمات المنفصلة

يمكن وضع القيود على الحركة النسبية و/أو المطلقة لأسعار الخدمات المنفصلة، بالإضافة إلى وضعها على سلات الخدمات. يمكن عمل هذا، على سبيل المثال، إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بأن يرتفع معدل الاشتراك المنزلي بشكل سريع جداً كنتيجة لإعادة موازنة الأسعار.

الخفض نقساً في متوسط سعر هذه المكالمات بكثير من 20% في السنة .

واعبرت بشكل عام القيود القسبية أفضل من القيود المطلقة لأنها تقدم للجهة التنظيمية يقيناً أكبر بالنسبة لحركة الأسعار الحقيقية (المحلة وفقاً للتضخم) للخدمات.

قد تكون القيود لأعلى أو لأسفل ، وليس بالضرورة أن تكون متماثلة .على سبيل المثال ، إذا تضمن أقصى سعر أسعار الإتاحة، فيمكن أن تخضع لقيود نسبية ذات حدود عليا وحدود سفلى (مثلا معامل للتضخم  $\pm 5\%$ ) .

لقد تم تنفيذ قيود على مرونة تسعير مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم بواسطة معظم الهيئات التنظيمية. ويجب توخي الحذر بتصميم قيود متوافقة دليلاً ولا تقيد مؤسسة الاتصالات بإلزام. ومطلوب قرار لتحديد القيود التي توفر مرونة كافية للسماح بإعادة توازن الأسعار الضروري، في حين يحمي المستهلكين من الزيادات الكبيرة في الأسعار ويحمي المنافسين من الدعم المضاد للمنافسة. سوف تلغى القيود الزائدة عن الحد مرونة التسعير، وهي واحدة من الفوائد الرئيسية لتنظيمات أقصى سعر .

#### ٤-٣-٩ استمرار ومراجعة خطط أقصى سعر

كلما كانت مدة خطة أقصى سعر أطول ، كلما كان حافظ مؤسسة الاتصالات لتحسين أدائها أقوى ، ونظرياً يجب أن تستمر خطة أقصى سعر لمدة غير محددة ، بحيث لا تتدخل الهيئة التنظيمية في تحديد الأسعار في المستقبل .

إلا أنه ، من الناحية العملية ، فإن هذا النوع من نظام أقصى سعر يعتبر غير مجدي وغير مرغوب فيه . فلا يمكن للجهة التنظيمية تحديد نمو الإنتاجية في المستقبل بدقة ، ولا يمكنها تحديد معامل الإنتاجية عند المستوى الصحيح لمدة غير محددة . عندما يحدد معامل الإنتاجية خطأ ، فلها أن تحقق مؤسسة الاتصالات عائدات غير كافية ، أو أن تحقق أرباحاً عالية غير مقبولة .

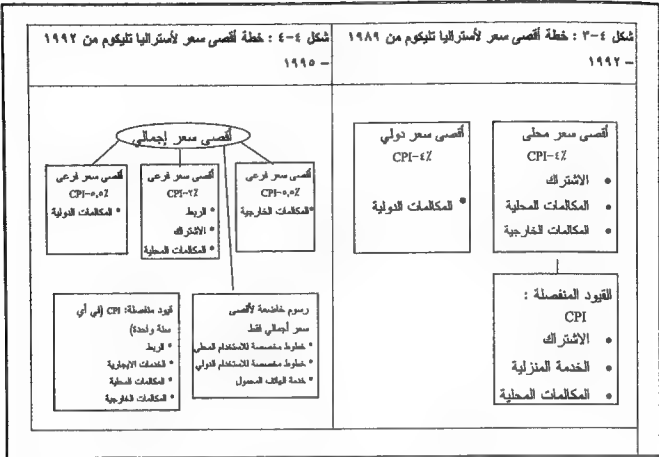
#### إطار ٤-٩: كيف تقلد سلطات الخدمات مرونة السعر - مثال.

افترض خطة أقصى سعر ذات سلة واحدة. تشمل هذه السلة الخدمات الدولية وخدمات الاشتراكات المنزلية. افترض أن لهما نفس الوزن في مؤشر أقصى سعر. مع تثبيت الأسعار الأخرى، يمكن أن يعوض نقص أسعار المكالمات الخارجية (30% مثلاً) بواسطة زيادة كبيرة (أيضاً 30% ، بفرض نفس أوزان للعائدات) في أسعار الاشتراك المنزلي .

لتقييد هذا النوع من تعويض إعادة توازن الأسعار، يمكن وضع خدمات الاشتراك المنزلية، والخدمات الدولية في سلات منفصلة. إذا تم ذلك، فلا يمكن للنقص في أحد الخدمات أن يعوض بواسطة زيادة مكلفة في سعر الخدمات الأخرى.

بالطبع، من الناحية العملية، لا يجب على الهيئات التنظيمية أن تمنع مؤسسات الاتصالات من تنفيذ إعادة توازن الأسعار الضروري . يمكن استخدام قيود أو نطقات الأسعار المنفصلة للحد من زيادة أسعار الخدمات الصلابة بشكل خاص ، مع حدوث تأثير أقل على المرونة الكافية للتسعير لمؤسسات الاتصالات.





هو معامل الإنتاجية، وسوف تكون هذه هي البؤرة الأساسية للمراجعة، وهي تتضمن بعض الجوانب المحفزة للمعقدة التي على الهيئة التنظيمية أن تتمسك بها. إذا تجاوزت تحسينات الإنتاجية التي تحققت بواسطة مؤسسة الاتصالات معامل الإنتاجية بكمية جوهرية، وسوف تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً كبيرة. وقد يوجد ضغط على الهيئة التنظيمية لتعديل قيمة معامل الإنتاجية إلى أعلى. يتم عموماً استخدام معدل العائد أو مؤشرات الربح الأخرى لإعادة تحديد معامل الإنتاجية. سوف تقلل آلية المراجعة هذه حافز مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم للاستمرار في زيادة إنتاجيتها. وسوف تميل الحوافز لعمل تحسينات فعالة أخرى إلى الانخفاض مع اقتراب المراجعة، وخاصة إذا عرفت مؤسسة الاتصالات أن أي وفورات إضافية في التكلفة سينتج عنها معامل إنتاجية أعلى ينشأ عن عملية المراجعة. في

كلتا النقيضين غير فعالين ولا يمكن للتحويل عليهما. نتيجة لذلك، في خطة أقصى سعر حقيقية، تحدد الهيئة التنظيمية عموماً أدنى فترة لا يتم خلالها تعديل معامل الإنتاجية، وفي نهاية الفترة، يتم عمل مراجعة. تختلف نمطياً الهيئات التنظيمية فترات من ٣ - ٥ سنوات.

يجب أن يكون استمرار الخطة طويلاً إلى حد يكفي لتفعيل الحوافز بفعالية. إلا أنه يجب ألا يكون طويلاً جداً بحيث تقوض تطورات السوق للنظام. في قسم المرجعية التنظيمية السابق ذكره، تم اقتراح أن المدخل الحكم سوف يحدد معامل إنتاجية ابتدائي بحذر. في مثل هذه الحالة، يجب مراجعة للخطة بحكمة على وجه السرعة، لتقليل التأثير السلبي للأخطاء الحسابية أو الأخطاء في قرار تحديد معامل الإنتاجية إلى أدنى حد. ويجب تصميم عملية مراجعة خطة أقصى سعر بعناية، والمتغير الرئيسي الواجب مراجعته وربما إعادة تحديده

هذه الحالة ، سوف تقترب تنظيمات أقصى سعر من تنظيم معدل العائد (ROR) أثناء فترة المراجعة .

أخيراً سوف يعتمد الاختيار الأنسب للحوافز /المعوقات على القرار التنظيمي .

وسوف يعتمد المدخل لإعادة تحديد معدل الإنتاجية على كيفية تقييم الهيئة التنظيمية لحاجة مؤسسة الاتصالات لتحقيق أرباح أعلى لزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات ، مقارنة مع استفادة المستهلك من الأسعار المنخفضة (هدف تحقيق العدالة بين المستهلك ومؤسسة الاتصالات) ، وسوف يعتمد أيضاً على الأهمية النسبية للإنتاجية والفعالية الديناميكية ، وكلما كان الوزن المعطى لمكاسب المستهلك بالنسبة للأرباح على المدى القصير أعلى، كلما مالت الهيئة التنظيمية إلى تقليل الأرباح في المستقبل بتحديد معدل إنتاجية أعلى في وقت المراجعة .

#### ٤-٤ اختلافات معادلة أقصى سعر

##### ٤-٤-١ مقدمة

يدرس هذا القسم بعض التغيرات التي قد تم إدخالها على معادلة أقصى سعر الأساسية . واعتماداً على ظروف السوق الوطنية للاتصالات قد تدخل الهيئات التنظيمية بعضاً من هذا التغيرات في خطط أقصى سعر الخاصة بها .

##### ٤-٤-٢ المعدل الخارجي

كما ذكر من قبل ، يعتبر معدل التضخم مبرراً للتغيرات في أسعار مدخلات مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم. إلا أنه ، قد توجد حالات، تولج فيها مؤسسة الاتصالات تغييراً كبيراً في أسعار المدخلات خارج نطاق سيطرتها ولا يمكن التحكم فيها بواسطة معدل التضخم . وقد تم عرض مثال لذلك في الإطار ٤-١٠ . ويجب أن نقر

الهيئات التنظيمية ما إذا كان عليها إدخال متغير لتحميل التكلفة في معادلة أقصى سعر (ويشار إليه أيضاً بالمتغير "الخارجي" أو معامل Z) ، لمواجهة هذا الاحتمال.

لا يكون إدخال المعامل الخارجي في معادلة أقصى سعر مبرراً دائماً . لم تدخل هيئات تنظيمية في العديد من الولايات الأمريكية المعامل الخارجي في خطط أقصى سعر الخاصة بها . فقد اعتبروا أنه توجد إحداث خارجية قليلة جداً لا تدخل في معامل التضخم .

**إطار ٤-١٠ : أمثلة لتغيرات غير متوقعة في أسعار المدخلات خارج سيطرة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم**

فرضت زيادة في الرسوم الجمركية من ٢٠% إلى ٤٠% على المعدات الرأسمالية المستوردة ، بما فيها معدات الاتصالات . وتولج مؤسسة الاتصالات زيادة كبيرة في أسعار المدخلات . وفرض أن مشتريات المعدات الجديدة تسال ٢٠% من التكلفة السنوية لمؤسسة الاتصالات ، فإن الزيادة في الرسوم الجمركية ترفع التكلفة الإجمالية بنسبة ٤% . قد لا يلحظ هذا التغير بالكامل في معامل التضخم . وفرض أن مشتريات المعدات الأجنبية الجديدة تسال ٥% من التكلفة الاقتصادية الشاملة ، فإن معامل التضخم الاقتصادي الشامل سوف يرتفع بنسبة ١% فقط . ونتيجة لذلك ، يجب أن تمتص مؤسسة الاتصالات نسبة ٣% الباقية من الزيادة في التكلفة

وفي معظم الدول النامية لا تحتوي خطط أقصى سعر على معامل خارجي . إلا أن ، الموقف قد يكون مختلفاً في الأسواق الناشئة حيث تكون الأحداث الخارجية الهامة أكثر شيوعاً .

إذا قررت الهيئة التنظيمية إدخال تعديل المعامل الخارجي ، فإن معادلة أقصى سعر المعدلة ستكون كالآتي :

$$PCI = PCI^{t-1} \times (1 + I^* - X \pm Z^*)$$

واستناداً إلى الاعتبارات المذكورة في الإطار ٤ - ١١ ، يجب أن تحدد الهيئة التنظيمية المعامل الخارجي لتعزيز الثقة في تنظيمات تسعير القطاع . وأثناء إعداد هذا لتحديد، يجب أن تكون المعايير عامة بشكل كاف لاحتواء تأثير حالات معينة بدون تقليل حافز مؤسسة الاتصالات للتحكم في تكاليفها .

ويجب أن يكون معلوماً أن التطبيق العملي لتحديد المعامل الخارجي قد يكون تحدياً إدارياً ومصدراً للخلاف. ويمكن إزالة بعضاً من الغموض بواسطة تعريف أنواع التغيرات في التكلفة التي يغطيها المعامل الخارجي بدقة .

#### إطار ٤ - ١١ : ما هي تغيرات التكلفة الخارجية ؟

الاعتبارات التالية هامة في تحديد ما هي زيادات التكلفة التي يجب أن يغطيها المعامل الخارجي :

« عموماً يجب أن تؤخذ في الاعتبار الإجراءات التنظيمية ، أو القضائية ، أو الإدارية التي لها تأثير كبير على مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم، وأن تكون هذه القرارات خارج سيطرة مؤسسة الاتصالات . وفيما يخص "كبير" فئود ميزة في تحديد حد أسفل لا تؤخذ التعديلات في الاعتبار بعده . وقد يكون حداً يتراوح بين ١ - ٢% من المعادلات معقولة .

« ويجب أن تأخذ الهيئات التنظيمية في اعتبارها فقط الأحداث التي لا تمثل مخاطر عمل عالية . وفي أثناء تقييم ما هي التكاليف التي يجب إدخالها في المعامل الخارجي ، يجب على الهيئة التنظيمية أن تأخذ في اعتبارها ما إذا أمكن لمؤسسة الاتصالات أن تتخذ تدابير معقولة للتخفيف من نتائج الأحداث التي ترفع التكلفة .

« لا يجب أن تنعكس التكاليف التي يغطيها للمعامل الخارجي بطريقة أخرى في معادلة الكسب/الخسارة ويجب أن تكون بحيث تؤثر تأثيراً محدداً أو متفاوتاً على مؤسسة الاتصالات . ويجب أن يقع عبء الإثبات على مؤسسة الاتصالات لتوضيح أن الحدث المقترح لم يؤخذ في الاعتبار من قبل في معامل التضخم وأنه سوف ينعكس على الأسعار التي تتقاضاها مؤسسات الاتصالات العاملة في الأسواق التنافسية .

« لن تؤخذ عموماً في الاعتبار أحداث مثل الانكماش الاقتصادي ، والتي تؤثر على الاقتصاد ككل ، لإنتاج زيادات تكلفة خارجية خاضعة للمعاملة الخارجية . وفي حين يكون لهذه الأحداث تأثيراً سلبياً على طلب خدمات مؤسسة الاتصالات ، وتنقص من قدرتها على استعادة التكاليف ، إلا أن الفرض من المعامل الخارجي ليس ضمان معدل للعائد لمؤسسة الاتصالات . لن يكون هذا الضمان متوافقاً مع هدف استخدام تنظيمات الكسب/الخسارة كوسيلة لتحقيق ظروف سوق تنافسية .

« يجب تحديد التكاليف الخاضعة للمعامل الخارجي وأن تكون معروفة ويجب أن تكون مؤسسة الاتصالات قادرة على تقدير التكاليف المحددة بمنلول نقدي .

تطلب النظر في الحدث الذي أدى إلى رفع تكلفتها . إلا أنه ، عندما يوجد حدث يخفض تكلفة مؤسسة الاتصالات ، فإن يوجد لديها حافز لطلب النظر في الحدث . إذا وجد معامل خارجي ، فعلى الهيئة التنظيمية أن تضمن أن الوفورات قد تم استفادة المستهلكين منها .

#### ٤-٣-٤ جودة الخدمة

مثل الخدمات الأخرى ، فإن لخدمات الاتصالات مكون جودة ومكون سعر . ونظرياً ، فإن مؤسسة الاتصالات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر يمكنها زيادة الربح بواسطة خفض جودة خدماتها . هذا المنظور ذو أهمية بالغة عندما تكون مؤسسة الاتصالات محتكرة ، أو مهيمنة بحيث لا يتعرض مستوى خدماتها لضغط منافسة مؤثر من مؤسسات اتصالات أخرى .

نظرياً ، يجب تعيين تأثير الحدث الخارجي عبر خدمات خاضعة لأقصى سعر أو غير خاضعة له مع إدخال التأثير المعين لخدمات خاضعة لأقصى سعر فقط في معادلة أقصى سعر . عملياً يمكن للهيئة التنظيمية استخدام حصص المعائد أو أوزان أخرى لتعيين التأثير على الخدمات الخاضعة فقط لأقصى سعر .

عموماً ، سوف تصمم الهيئة للتنظيمية المعامل الخارجي بحيث يجب أن تطلب مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم إدخال تغييرات تكلفة خارجية في معادلة أقصى سعر . ثم وضع العبء على مؤسسة الاتصالات لتقديم طلب بحث هذا الموضوع . وعلى الهيئة للتنظيمية أن تتخذ للقرار متى تم التقدم بطلب إليها .

قد يرفع أو يخفض الحدث الخارجي تكاليف مؤسسة الاتصالات . وقد يكون في صالح مؤسسة الاتصالات أن

#### جدول ٩-٤ : مثال لمعامل الجودة (Q) - مخطط رود أيلاند

تشمل خطة تنظيم الأسعار لمؤسسة الاتصالات القديمة في رود أيلاند ، نيكس (NYNEX) ، معامل تعديل جودة الخدمة " SQAF" . وقد تمت إضافته إلى معادلة أقصى سعر الأساسية بالأسلوب التالي :

$$PCI^t = PCI^{t-1} \times (1 + I^* X \pm SQAF^b)$$

في كل شهر تقدم نيكس تقارير إلى الهيئة للتنظيمية عن جودة الخدمات (QoS) . وكما هو موضح في الجدول بأسفل فإن للقيمة العظمى لمؤشر جودة الخدمة (SQI) هو ٤٢ نقطة . ولقد حددت الهيئة للتنظيمية أن الحد الشهري للنجاح هو ٢٥ نقطة . ويتم تعديل معادلة أقصى سعر مرة واحدة سنوياً . وعند ذلك الوقت سوف تتم زيادة مؤشر SQAF بنسبة ١٧٪ ، لأحدث كل اثنتا عشر شهراً لم تحقق فيه نيكس حد النجاح في مؤشر جودة الخدمة (SQI) ، ومن ثم إذا لم تحقق نيكس حد النجاح في ٦ شهور فسوف يكون مؤشر SQAF ٢٥٪ ، وسوف تنخفض الأسعار بذلك للفترة في الفترة القادمة لموازنة أداء جودة الخدمة للمتلقي .

النقاط	أداء نينكس	
٢	١٢ >	عدم إكمال طلبات التركيب الجديدة في ظرف ٥ أيام عمل (%)
١	١٣,٩٩ - ١٢,٠	
٠	١٤,٠ ≤	
٢	٢,٥ >	موايد تركيب لم يتم الوفاء بها (%)
١	٣,٤٩ - ٢,٥	
٠	٣,٥ ≤	
٤	٤٠ >	خطوط خارج الخدمة ≤ ٢٤ ساعة (%)
٢	٤٤,٩٩ - ٤٠	
٠	٤٥ ≤	
٢	١١ >	تقارير الإصلاح المتكرر (%)
١	١٣,٩٩ - ١١,٠	
٠	١٤ ≤	
٤	١٤,٠ >	زمن الرد على خدمة الإصلاح (ثانية)
٢	١٦,٩٩ - ١٤	
٠	١٧ ≤	
٢	٤,٠ >	زمن رد خدمة اللبيل (ثانية)
١	٥,٩٩ - ٤,٠	
٠	٦,٠ ≤	
٢	٢,٥ >	متوسط زمن الاستمرار - وصول خالص ١,٥ ميجابايت / ثانية (ساعات)
١	٤,٤٩ - ٢,٥	
٠	٤,٤٩ ≤	
٢٢		المجموع (الحد الأقصى المتاح)
٢	٤,٠ >	تقارير مشاكل العملاء لكل ١٠٠ خط لكل مركز اتصالات (CO)
١	٤,٩٩ - ٤,٠	
٠	٥ ≤	
٢٠		المجموع (الحد الأقصى المتاح بفرض مراجعة ١٠ مراكز اتصالات)
٤٢		إجمالي للنقاط المحتملة / شهر

التالية كيفية إدخال معامل الجودة في معادلة أقصى سعر الأساسية :

$$PCI^1 = PCI^{1-1} \times (1 + I^1 \times X \pm Q^1)$$

مثل :

الهدف من إدخال معامل الجودة هو أن انخفاض الجودة يجب أن ينتج عنه أسعار أقل للمستهلكين . وعلى العكس فإن ارتفاع الجودة ينتج عنها أسعار أعلى . إذا كان هناك احتمال بأن تقل الجودة إلى مستويات غير مقبولة ، فيجب على الهيئة التنظيمية تحديد أدنى معايير للجودة مشابهة للحد الأدنى للأسعار . ويجب أن يكون معلوماً أن تضمين معامل الجودة قد يكون معقداً ويمثل تحدياً إدارياً . ولقد أجرت هيئات تنظيمية قليلة تكاملاً بين جودة الخدمات وتنظيمات أقصى سعر بهذا الأسلوب .

#### 4-4-4 الخدمات الجديدة

الهدف للرئيسي من إصلاح قطاع الاتصالات هو تعزيز الابتكار ، وبخاصة إدخال خدمات جديدة . يجب أن تحدد الهيئة التنظيمية ما إذا كانت الخدمات الجديدة ستخضع لتنظيم الأسعار أم لا . إذا كان القرار إيجابياً ، فإن تنظيمات أقصى سعر يجب أن تكون مرنة بشكل كاف لاستيعاب معظم الخدمات الجديدة .

في الأسواق الخاضعة للمنافسة ، قررت هيئات تنظيمية كثيرة أنه ليس من الصالح للعام إخضاع معظم الخدمات الجديدة للتنظيمات . تقدم هذه القرارات حافزاً إضافياً لمؤسسات الاتصالات لإدخال خدمات مبتكرة ، وتعد خدمات الهاتف المحمول مثلاً شائعاً .

عندما يتخذ ذلك القرار ، فمن المهم للجهة التنظيمية أن تضمن أن الخدمة الجديدة لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم هي جديدة حقاً . سيكون لدى مؤسسات الاتصالات حافزاً لكي تحاول إعادة تقديم الخدمات

لجودة خدمات الاتصالات (QoS) سمات عديدة، ويتم قياسها تقليدياً بواسطة عدد من مؤشرات جودة الخدمة

- < معدل إكمال المكالمات .
- < التأخير في نفمة طلب الرقم .
- < دقة التوصيل .
- < معدل إخفاق المكالمات .
- < نسبة الأخطاء المسموح بها .
- < الشكوى
- < دقة عمل الفواتير (الفوترة) .

إذا قررت الهيئة التنظيمية أن تخضع جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات خاضعة لتنظيمات أقصى سعر للتنظيم، فيمكنها أن تتبنى مدخلات عديدة . للمدخل التقليدي هو أن تحدد سلسلة من أهداف أو معايير جودة الخدمة لكل مؤشر . يمكن للتعامل مع الأداء الأكل من المعايير على أساس كل حالة على حدة ، أو بواسطة عقوبات سبق تحديدها (مثل غرامات أو جزاءات نقدية تنفع بواسطة مؤسسة الاتصالات .

أحد المدخلات المبتكرة هو تكامل متغير جودة الخدمة ، ويشار إليه غالباً بمعامل جودة الخدمة في معادلة أقصى سعر . ويعتبر هذا مدخلاً جديداً . ويجرى تنفيذه في ولايات قليلة بالولايات المتحدة الأمريكية . يقدم جدول ٤ - ٩ ملخصاً لهذا المدخل في ولاية رود آيلاند الأمريكية. وقد تم حديثاً تبني مدخلاً مشابهاً في كولومبيا على المستوى القومي . ويتوافق هذا المدخل مع أهداف التنظيمات المحفزة . بالإضافة إلى ذلك فإن له ميزة ربط جودة الخدمة بآلية التسعير ، وهكذا تحاكي مفاضلة الجودة بالسعر في الأسواق التنافسية . توضح المعادلة

ومن المحتمل أن تولج الهيئة التنظيمية الجديدة بضرورة إعادة موازنة الأسعار وإخلال شكل من أشكال تنظيم الأسعار لأول مرة . وباعتبار الفوائد التي تحققها إعادة الموازنة وتنظيمات أقصى سعر فلا يجب تأخير أيًا منهما. ولذلك ، قد لا توجد فرصة لإجراء أي إعادة موازنة قبل تنفيذ تنظيمات أقصى سعر . ويجب إجراء إعادة الموازنة ضمن خطة أقصى سعر . وقد تحدد الهيئة التنظيمية أهدافاً محددة أو مجموعة أهداف لبعض أو كل أسعار للخدمات الخاضعة للتنظيمات . وتحدد بعض الهيئات التنظيمية أهداف نهاية الفترة فقط بينما تحدد جهات أخرى الأهداف المتوسطة أيضاً . بهذا الأسلوب يجب أن تضمن الهيئة التنظيمية أنه بعد الفترة الانتقالية سوف تحرك مؤسسة الاتصالات الأسعار في الاتجاه المطلوب . إذا حدث هذا، يجب أن تعطى مؤسسة الاتصالات مرونة تسعير كافية لتحقيق إعادة الموازنة .

يعتبر تحديد فترة الانتقالية لإعادة الموازنة قبل تنفيذ خطة أقصى سعر خياراً عملياً وحيداً عندما يكون هناك شكل آخر من تنظيم الأسعار مطبقاً. في كندا ، كانت مؤسسات الاتصالات القديمة خاضعة لتنظيم معدل المعاد أثناء الفترة الانتقالية . من الواضح ، عندما تكون مؤسسة الاتصالات احتكراً مملوكة للقطاع الخاص أو مؤسسة اتصالات مهيمنة ، فإنها تفضل بعض أشكال تنظيم الأسعار بدلا من لا شيء على الإطلاق . في بعض الدول عندما تكون تنظيمات أقصى سعر هي أول شكل يجب إخلاله من تنظيم الأسعار ، فإن لخيار المرغوب فيه أكثر هو تنفيذ إعادة موازنة للأسعار من خلال نظام تنظيمات تسعير .

الحالية بأسلوب مختلف كخدمات جديدة لكي تجنب تنظيم الأسعار . لتجنب التوضي في الصناعة ، يجب على الهيئة التنظيمية أن تأخذ في اعتبارها نشر تعريف للخدمة الجديدة يستند إلى معايير مثل ما يلي :

« هل تشمل الخدمة تقنية جديدة أو قدرة وظيفية ؟

« هل تحل الخدمة الجديدة محل خدمة حالية وبالتالي لن توسع نطاق الخدمات المتاحة ؟

٤-٤-٥ إعادة موازنة الأسعار وتنظيمات أقصى سعر

تمت مناقشة إعادة موازنة المعدلات أو الأسعار في قسم ٤-١-٢ وفي ملحق ٤-٢ . وهي تشير إلى تعديل مستويات الأسعار للخدمات المختلفة لتعكس تكاليف توفير كل خدمة بشكل أكثر دقة . ويمكن تحقيق إعادة للتوازن في ظل معظم أشكال تنظيم الأسعار .

يجب على الهيئة التنظيمية التي تنفذ خطة أقصى سعر أن تأخذ في اعتبارها تحديد فترة انتقالية لإعادة الموازنة، إما قبل سريان الخطة أو تكون جزءاً من الخطة . يجب أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة قدر الإمكان ، ويعتمد ذلك على مستوى عدم التوازن بين التكلفة والسعر، ويجب ألا تستمر لأكثر من ٥-٧ سنوات . سوف يضمن هذا أن تكون الأسعار في بداية خطة أقصى سعر أكثر توازناً مع التكاليف عنها في حالة عدم وجود فترة انتقالية. وفي عدد من الدول سمحت الهيئات التنظيمية لمؤسسات الاتصالات بفترة عدة سنوات لتحقيق إعادة موازنة محدودة . يعتمد هذا القرار على الاختناق بأن فوائد تنظيمات أقصى سعر تكون أكبر عندما تتم إعادة موازنة الأسعار . وتكون الأسعار التي تمت إعادة موازنتها أقرب بشكل واضح إلى تلك الموجودة في سوق تنافسي .

## ٤-٤-٦ أسعار المحاسبة على المكالمات الدولية

تصنع التطورات التكنولوجية وتحرير أسواق الاتصالات ضغوطاً على أسعار المحاسبة على المكالمات الدولية . أسعار المحاسبة هي الرسوم التي تدفع لمؤسسات الربط الدولية في ظل اتفاقات نسوية تقليدية لتنفيذ التوصيل المتبادل بين الشبكات . في معظم الدول ، أثناء العقود الأخيرة من القرن العشرين كان مستوى أسعار المحاسبة أعلى من تكلفة تقديم خدمة تنفيذ المكالمات الدولية بشكل جيد .

توفر الأرباح المحققة من أسعار المحاسبة العالية مصدراً كبيراً للدعم الشامل ، وخاصة في الدول النامية . وهي تؤدي إلى خلل رئيسي في مدفوعات أسعار المحاسبة في الدول التي يصدر عنها مكالمات أكثر مما تتلقى . ولقد كان هناك ضغط قوى من الولايات المتحدة ودول أخرى والتي بها خلل كبير في أسعار المحاسبة لتقليل أسعار المحاسبة . ولقد أدى هذا الضغط، واستجابة الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنافسة في تقديم للخدمات الدولية، والتطورات التكنولوجية إلى انخفاضات كبيرة في أسعار المحاسبة .

أحد التطورات التكنولوجية التي فوضت نظم أسعار المحاسبة هي إجراء المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت ، ويشار إليها أيضاً بتقنية "التحدث عبر الإنترنت" أو "التحدث عبر بروتوكولات الإنترنت" (VOIP) . يتخطى عموماً إجراء المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت نظم أسعار المحاسبة ، ومن ثم تسمح لمقدمي خدمات VOIP بتسعير خدماتهم أقل من أسعار مؤسسات الاتصالات التي لها شبكات هوائيات عمومية .

ويمكن رؤية الاتجاه الهابط لأسعار المحاسبة للمكالمات الدولية كشكل دولي من إعادة موازنة الأسعار بين الخدمات الدولية والوطنية . سوف تحتاج مؤسسات الاتصالات في عدد من الدول لزيادة عائدها من المكالمات الوطنية لتعويض الخسائر المحتملة من التسويات الدولية .

يعتبر الطلب على المكالمات الدولية عموماً مرناً سريعاً، وخاصة عند الأسعار العالية. ولذلك ستؤدي التخفيضات في أسعار المكالمات الدولية إلى زيادات في عددها، ومن ناحية أخرى، تعتبر الإتاحة المحلية والمكالمات المحلية، عموماً أقل مرونة سريعاً. ولذلك تكون نتيجة إعادة للموازنة هذه عبارة عن عقدات إجمالية أعلى لمؤسسات الاتصالات التي تقدم كل من الخدمتين .

للحاجة إلى إعادة موازنة الأسعار الدولية والوطنية لها تأثيرات هامة على تنظيمات أقصى سعر . بالنسبة لدول كثيرة ، قد تكون كمية كبيرة من إعادة موازنة الأسعار مرغوباً فيها وضرورية . وفقاً لذلك ، فإن القيود على التسعير لا يجب أن تحرم مؤسسة الاتصالات من مرونة للتسعير الكافية لتنفيذ إعادة الموازنة . قد تجعل التقلبات المحتملة لأسعار المكالمات الدولية ، والغموض في رد فعل العميل ، من المفيد للجهة التنظيمية أن تتخذ مخططاً ذي أوزان محددة لمعادلة أقصى سعر ، حتى تحدث معظم إعادة الموازنة على الأقل .



و ١٩٩٨ . في عام ١٩٩٠ كان متوسط سعر المكالمات عند مسافة ٤٩٠ كم أكبر ٢٠ مرة من سعر المكالمات المحلية عند مسافة ٢ كم . وفي عام ١٩٩٨ انخفض الفرق إلى حوالي ٧ أضعاف .

هناك عدد من الأسباب لاستخدام الأسعار المحددة وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية، حيث تميل، مؤسسات الاتصالات القديمة لتخفيض عدد نطاقات المكالمات الخارجية استجابة للدخول في المنافسة. ويوجد سبب آخر هو نقشي خطط الخصومات والتي تتطلب من المستهلك للتعامل مع مؤسسة لتصالات معينة، وغالباً ما يجب عليه دفع رسوم. وفي المقابل يتلقى العملاء الأوفياء خصومات كبيرة على الأسعار القياسية المعلقة . يوضح شكل ٤ - ١ في السياق الرئيسي لهذه الوحدة أن إعادة موازنة الأسعار واضحة أيضاً في اتجاهات أسعار المكالمات عند مسافات مختلفة .

لقد كانت إعادة الموازنة أبداً بالنسبة لملة التعريفات المنزلية ، كما هو موضح في شكل ٤ - ٨ من ملة تعريفات مؤسسات الأعمال ، والتي تم توضيحها في شكل ٤ - ٢ في السياق الرئيسي لهذه الوحدة . إلا أنه عندما حدثت إعادة الموازنة في ١٩٩٤ تم تحقيق وفورات كبيرة في تكلفة كل من مستهلكي المنازل والمستهلكين من مؤسسات الأعمال . الرسوم الثابتة الآن أقل بدرجة طفيف من الرسوم الثابتة عام ١٩٩٠ . وعدد إضافتها إلى نفقات الاستخدام ، تكون التخفيضات في حدود ٢٥% ، وقد تم خفض السعر الإجمالي للملة بنسبة ١٥% تقريباً . لاحظ أن كثافة الاتصالات الكلية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زادت باستمرار على الرغم من إعادة الموازنة .

ملحق ٤ - ١ : إعادة موازنة الأسعار لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يقدم هذا الملحق نظرة عامة لمنهجية مقارنة التعريفات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتحليلاً حديثاً لاتجاهات إعادة موازنة الأسعار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

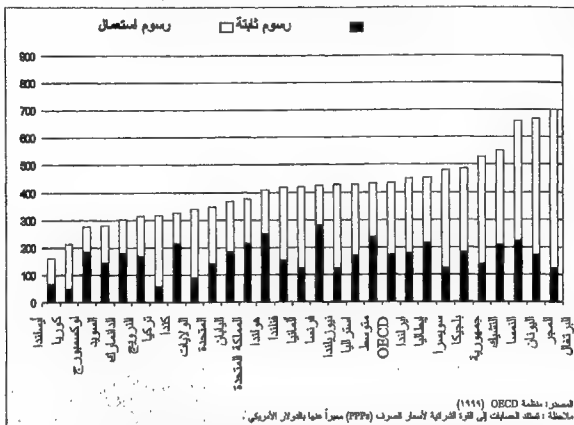
توضح الأشكال ٤ - ٥ و ٤ - ٦ أحدث مقارنات لملة تعريفات مؤسسات الأعمال وملة التعريفات المنزلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . لاحظ أن هذه الملات تستند إلى أسعار معلقة قياسية بدلاً من العدد الضخم لمخططات الخصومات المتاحة عموماً في الأسواق التنافسية .

في طبعها لعام ١٩٩٩ ، وجهة نظر بشأن الاتصالات Communications Outlook ، لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إعادة موازنة أسعار كبيرة في دولها الأعضاء التسعة والعشرين . على سبيل المثال ، فقد لاحظت أن الاتجاه الرئيسي هو تحديد الأسعار وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية على المستوى الوطني . التحديد وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية هو المصطلح الذي يعطى لاتجاه تحديد أسعار جبرية بالنسبة للمكالمات الخارجية بصرف النظر عن المسافة . بتعبير آخر ، تشمل خدمة المكالمات الخارجية مثل للخدمات البريدية ، والتي يتم تسعيرها عادة بنفس الأسعار بغض النظر عن المسافة . وقد تم الإشارة إلى ذلك في الصناعة بإلغاء المسافة .

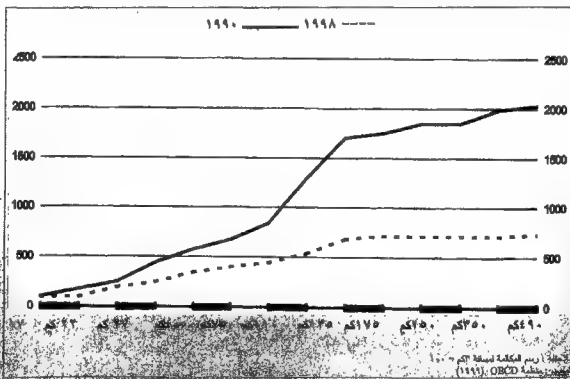
على سبيل المثال ، يوضح شكل ٤ - ٧ الفرق بين تكلفة المكالمات الخارجية والمكالمات المحلية فيما بين ١٩٩٠



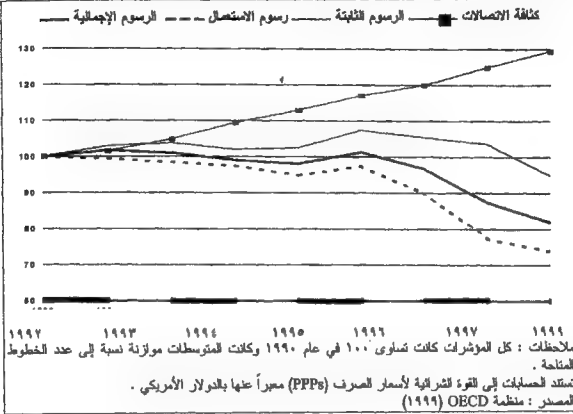
شكل ٤-٦: سلة التعريفات المنزلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



شكل ٧-٤: مؤشر إعادة موازنة تعريفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالصلة - "إلغاء المسلفات"



شكل ٤-٨: مؤشر منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للرسوم المزاوية وكثافة الاتصالات



يقدم الجدول ٤ - ١٠ ملخصاً للتقديرات الرئيسية المستخدمة في النموذج . على سبيل الشرح ، تكون وحدة قياس الإلتاحة هي الاتصالات. بالنسبة للمكالمات المحلية، هي عدد المكالمات، وبالنسبة للمكالمات الخارجية والدولية، هي الدقائق. العائد الصافي هو الفرق بين السعر والتكلفة (LRIC) مضروباً في الكمية . على سبيل المثال، فإذا كانت الخسارة في العائد الصافي للإلتاحة المنزلية ٦١٤ مليون دولار أمريكي تساوى الفرق بين السعر ١٣٩,٨٠ دولار أمريكي والتكلفة المتزايدة على المدى الطويل ٢٣٥,٠٠ دولار أمريكي مضروباً في ٦,٤٥ مليون اتصال . لاحظ أن مجموع العائد الصافي هو ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي والذي تم افتراضه فيما بعد مطلباً أساسياً من العائد الصافي .

استندت مرونة سعر الطلب على مراجعة التقديرات المتاحة التي اعتبرت ملائمة للظروف الوطنية . مع استثناء مرونة سعر المكالمات المحلية ، فإن التقديرات تقع داخل فواصل تمت مناقشتها في الملحق (ب) من الدليل .

يحتاج مفهوم الخسارة المتوقعة بالكفاءة إلى بعض الشرح. وهو يستند إلى نظرية أن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية هو الأنسب ، فهو يحظم مجموع فائض المستهلك وفائض المنتج . (تمت مناقشة هذا المفهوم في الملحق (ب) من الدليل) . عندما لا تساوى الأسعار التكاليف الحدية ، فإن هناك خسائر تتعلق بالكفاءة لأن فائض كلا من المستهلك والمنتج قد انخفض .

## ملحق ٤-٢ : مكاسب الرفاهية الناتجة عن إعادة

### موازنة الأسعار

يقدم هذا الملحق نظرة عامة عن المكاسب المحتملة للرفاهية العامة التي يمكن توقعها من إعادة موازنة الأسعار .

توضح دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن اتجاهات أسعار الاتصالات (ملحق ١-٤) أن أعاده موازنة الأسعار توفر لمعظم المستهلكين أسعاراً أقل من معظم الدول التي شملها البحث . وليس هذا هو المكاسب الوحيد لإعادة موازنة الأسعار ، وسوف نريد أيضاً إعادة موازنة الأسعار من الرفاهية بواسطة تحريك الأسعار لتكون قريبة من التكلفة . سوف يقدم هذا مكاسب للاقتصاد بالإضافة إلى تلك المكاسب التي ينتج عنها أسعاراً إجمالية أقل، لذلك ، يجب عمل إعادة موازنة للأسعار سواء أخذت المنافسة في الاعتبار أم لا.

قد يطلب من الهيئات التنظيمية تبرير إعادة موازنة الأسعار. وقد يكون النموذج الحديث لإعادة موازنة الأسعار الذي نفذ في استراليا مفيداً في هذا الصدد. تم إعداد النموذج لمؤسسه الاتصالات القديمة في استراليا ، لتسترا، لتقدير المكاسب المحتملة المتعلقة بالكفاءة من سيناريوهات إعادة موازنة أسعار مختلفة . كما تم إجراء تحليلات مشابهة في دول أخرى . يستخدم هذا المثال عدداً من المفاهيم تشمل التكلفة المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) ، والمرونة في الطلب ، والمتطلب الأساسي من العائد ، وينود تسعير راسمي والتي تمت مناقشتها في الملحق (ب) من الدليل .

جدول ٤ - ١٠ : التفسيرات المستخدمة في نموذج إعادة موازنة الأسعار في مؤسسة التستر-السيناريو الأساسي

الأسواق	السعر (دولار أمريكي للوحدة)	تكلفة LRIC (دولار أمريكي للوحدة)	الكمية	العائد الصافي (مليون دولار أمريكي)	الخسارة المتوقعة بالكفاءة (مليون \$)	مرونة سعر الطلب
الإتاحة المنزلية	١٣٩,٨٠	٢٣٥,٠٠	٦,٤٥ مليون	٦١٤-	٨	٠,٠٤-
إتاحة مؤسسات الأصناف	٢٤٠,٠٠	٢٣٥,٠٠	٢,٧٦ مليون	١٤	٠	٠,٠٠-
المكالمات المحلية	٠,٢٣٢	٠,٠٩٩	١١,٢٠ مليون	١٤٩٢	٢٦	٠,٠٠٦-
المكالمات الخارجية	٠,٣١١	٠,١٢٤	٩,٥١ مليون	١٧٨٢	٣٢٢	٠,٦٠-
المكالمات الدولية	١,١٢٩	٠,٧٥٩	٦٣٨,٠٠ مليون	٢٣٦	٤٦	١,٢٠-
المجموع				٢٩٠٩	٤٠٢	

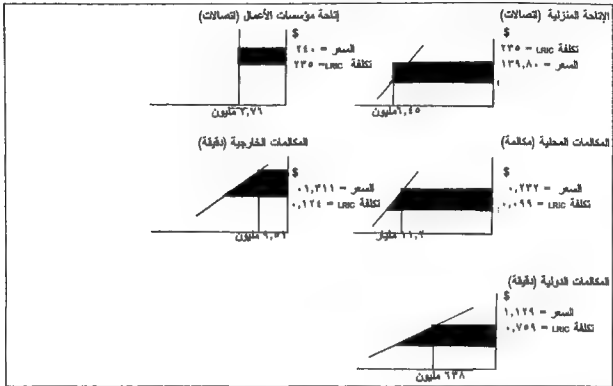
المصدر : مركز الإنقاجية الأسترالي (١٩٩٧)

% من العائدات الكلية لمؤسسة الاتصالات . إلا أنه ،  
تلاحظ أنه في حين أن التمييز وفقاً للتكلفة الحدية قد  
أزال هذه الخسارة في الكفاءة الاقتصادية ، فإنه لم يلبى  
المتطلب الأساسي من العائد الصافي لمؤسسة تيسرا ،  
والمفترض أن يساوى ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي .  
وكما نوقش في الملحق (ب) من الدليل ، فإن حل هذه  
المعضلة هو حساب أسعار Ramsey المنخفضة ، أي  
مجموعة من الأسعار التي تقال إلى أدنى حد الخسائر  
المتعلقة بالكفاءة وتلبي المتطلب الأساسي من العائد .

يقدم شكل ٤ - ٩ تمثيلاً بيانياً للتكاليف الرئيسية المستخدمة في التحليل . تمثل المصاحف السوداء الخصائص المتعلقة بالكفاءة المصاحبة لكل حالة لم يستخدم فيها التسمير وفقاً للتكلفة الحدية . لاحظ أن للخصائص المتعلقة بالكفاءة تردد عندما يكون التفاوت عن التكلفة الحدية أكبر وعندما يكون الطلب أكثر مرونة . (لاحظ أن المساحات المظلمة بلون فاتح تمثل العائد الصافي لكل خدمة) .

نتيجة للفجوة بين السعر - التكلفة عند الظروف الابتدائية (السيناريو الأماسي) تحققت خسائر في الكفاءة الاقتصادية ٤٠,٢ مليون دولار أمريكي ، أو حوالي ١٥

شكل ٤ - ٩ : إعادة موازنة الأسعار - السيناريو الأساسي



ملاحظة : الأشكال ليست وفقاً لمقياس الرسم

المصدر : مركز الإنتاجية الأسترالي (١٩٩٧)

يُقدم جدول ٤ - ١١ نتائج خمسة سيناريوهات لإعادة الموازنة ، مع مساهمة العائد الصافي المناظرة والخسائر المتعلقة بالكفاءة وتقلص هذه السيناريوهات مع السيناريو الأساسي .

السيناريو رقم ٢ ، يثبت سعر إتاحة مؤسسات الأعمال عند ٣٥٠ دولار أمريكي ويحسب أسعار رامسي المقيدة. السيناريوهات رقم ٣ ، و ٤ ، و ٥ هي تعديلات أخرى تضع قيوداً أكثر على الأسعار . لاحظ أنه كلما ازدادت القيود التي توضع على أسعار رامسي كلما قلت المكاسب المتعلقة بالكفاءة . إلا أنه ، تلاحظ أيضاً أنه حتى تحريك الأسعار لليسيط تجاه تكلفة (LRIC) يمكن أن ينتج عنه زيادة كبيرة في المكاسب المتعلقة بالكفاءة . ويحتمل أن تكون هذه المكاسب أكبر في الدول النامية بسبب التفاوت الكبير بين الأسعار وللتكلفة بشكل عام .

السيناريو رقم ١ ، والذي يزيل كلية الضريبة المتعلقة بالكفاءة ، سوف يبدو كحالة متطرفة ، تطلب أسعار رامسي أعلى سعر من خلال رفع تكلفة الخدمة الأقل تأثراً بالسعر . في هذه الحالة يتم رفع إتاحة مؤسسات الأعمال إلى ١,٢٨٧ دولار مما يحقق عائد صافي إجمالي ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي لأن مرونة السعر المقيدة هي صفر .

جدول ٤ - ١١ : نتائج سيناريوهات إعادة موازنة الأسعار

الإجمالي	المكالمات الدولية	المكالمات الخارجة	المكالمات المحلية	إتاحة مؤسسات الأصناف	الإتاحة المنزلية	المتغير	
	٠,٧٥٩	٠,١٢٤	٠,٠٩٩	٢٢٥,٠٠	٢٢٥,٠٠	LRIC \$	السيناريو
	١,١٢٩	٠,٣١١	٠,٢٣٢	٢٤٠,٠٠	١٢٩,٨٠	السعر (\$)	السيناريو
٢٩٠٩	٢٣٦	١٧٨٢	١٤٩٢	١٤	٦١٤-	العائد الصافي (مليون \$)	الأساسي
٤٠٢	٤٦	٣٢٢	٢٦	٠	٨	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	
	٠,٧٥٩	٠,١٢٤	٠,٠٩٩	١٢٨٧,٠٠	٢٢٥,٠٠	السعر (\$)	سيناريو رقم
٢٩٠٩	٠	٠	٠	٢٩٠٩	٠	العائد الصافي (مليون \$)	١ : تسعير
٠	٠	٠	٠	٠	٠	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	رامسي غير مقيد
	٠,٨٠٤	٠,١٤٨	٠,٢٣٥	٢٥٠,٠٠	٣٥٤,٠٠	السعر (\$)	سيناريو رقم
٢٩٠٩	٣٨	٣٠١	١٥٢٩	٣١٨	٧٢٣	العائد الصافي (مليون \$)	٢ : تسعير
٤٥	٠	٥	٢٧	٠	١٣	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	رامسي مقيد
	٠,٨٢٢	٠,١٥٨	٠,٢٩١	٢٥٠,٠٠	٢٣٥,٠٠	السعر (\$)	سيناريو رقم
٢٩٠٩	٥٣	٤١٨	٢١٢٠	٢١٨	٠	العائد الصافي (مليون \$)	٣ : تسعير
٦٥	١	١٠	٥٤	٠	٠	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	رامسي مقيد
	٠,٩١٩	٠,٢٠٩	٠,٢٣٢	٣٥٠,٠٠	٢٢٥,٠٠	السعر (\$)	سيناريو رقم
٢٩٠٩	١٢٤	٩٧٥	١٤٩٢	٣١٨	٠	العائد الصافي (مليون \$)	٤ : تسعير
١٠١	٨	٦٧	٢٦	٠	٠	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	رامسي مقيد
	١,٠٣٦	٠,٢٧٢	٠,٢٣٢	٣٥٠,٠٠	١٤٠,٠٠	السعر (\$)	سيناريو رقم
٢٩٠٩	١٩٤	١٥٢٠	١٤٩٢	٣١٨	٦١٤-	العائد الصافي (مليون \$)	٥ : تسعير
٢٦٢	٢٥	٢٠٣	٢٦	٠	٨	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون \$)	رامسي مقيد

المصدر : مركز الإنتاجية الأسترالي (١٩٩٧)



## الوحدة الخامسة

### سياسة المنافسة



## الوحدة الخامسة : سياسة المنافسة

١-٥	مبادئ عامة	١-٥
١-٥	أسباب سياسة المنافسة	١-١-٥
٥-٢	التدخل الحكومي لتطبيق سياسة تنافسية	٢-١-٥
٣-٥	تفاعل المنافسة وسياسات الاتصالات	٣-١-٥
٨-٥	الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة في مجال الاتصالات	٤-١-٥
١٢-٥	المفاهيم الأساسية لسياسات المنافسة	٢-٥
١٢-٥	تعريف للسوق	١-٢-٥
١٣-٥	الحولج ضد التدخل للسوق	٢-٢-٥
١٣-٥	قوة السوق والهيمنة	٣-٢-٥
١٥-٥	للتسهيلات الأساسية	٤-٢-٥
١٧-٥	علاج الممارسة القمعية للمنافسة	٣-٥
١٧-٥	سواء استخدام الهيمنة	١-٣-٥
٢٠-٥	رخص للتزويد بالتسهيلات الأساسية	٢-٣-٥
٢١-٥	تحويل الدعم	٣-٣-٥
٣١-٥	الضغط الرأسي للأسعار	٤-٣-٥
٣٤-٥	لتسعير الافتراسي	٥-٣-٥
٣٥-٥	سواء استخدام المعلومات	٦-٣-٥
٣٦-٥	"احتجاز" العملاء	٧-٣-٥
٣٦-٥	البيع المرتبط والتخزيم	٨-٣-٥
٣٩-٥	الأنواع الأخرى لسوء استخدام الهيمنة	٩-٣-٥
٣٩-٥	الافتقالات المقيدة	١٠-٣-٥
٤٢-٥	الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات	٤-٥
٤٢-٥	المخاوف بخصوص الدمج	١-٤-٥
٤٣-٥	تطيل الاندماج	٢-٤-٥
٤٥-٥	علاج الاندماج	٣-٤-٥
٤٩-٥	للمشاريع المشتركة	٤-٤-٥

## الإطارات ، والجداول

١٥-١	إطار	الخفض الكبير للمنافسة : الأسلوب المالي المقترح	١٥-٧
١٥-٢	إطار	دراسة حالة : تحليل الامتناع عن التشريع بواسطة المجلس الفكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC)	٥-٨
١٥-٣	إطار	دراسة حالة: التفويض الخاص بالاتصالات للجنة الأسترالية للمنافسة والمستهلكين (ACCC)	٥-٩
١٥-٤	إطار	همنة السوق : تعريف المجلس الأوروبي	٥-١٦
١٥-٥	إطار	التصهيلات الأساسية - تعريف منظمة التجارة العالمية	٥-١٦
١٥-٦	إطار	سوء استخدام الوضع المهيمن بواسطة مؤسسة اتصالات : أمثلة عامة	٥-١٩
١٥-٧	إطار	بعض السلطات لمعالجة سوء استخدام الوضع المهيمن	٥-٢٠
١٥-٨	إطار	مثال لضغط راسي للأسعار بواسطة مؤسسة اتصالات قديمة	٥-٣٢
١٥-٩	إطار	العناصر الأساسية لمنطوق إسناد تكلفة خدمات الجملة	٥-٣٢
١٥-١٠	إطار	دراسة حالة- اختبار الإسناد للمجلس الفكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC)	٥-٣٣
١٥-١١	إطار	ما هو للتصوير الاقتصادي ؟	٥-٣٤
١٥-١٢	إطار	دراسة حالة- تحري مكتب الاتصالات OfTel عن خدمات الإنترنت	٥-٣٥
١٥-١٣	إطار	دراسة حالة- تدخل المدير العام المعفص بالمنافسة في "حبس وحدة تحديد المشترك SIM"	٥-٣٧
١٥-١٤	إطار	دراسة حالة : شروط الخدمات المحزومة المفروضة بواسطة مجلس CRTC	٥-٣٩
١٥-١٥	إطار	تشكال أخرى من سوء استخدام الوضع المهيمن	٥-٤٠
١٥-١٦	إطار	أمثلة للتأثيرات التقييدية	٥-٤١
١٥-١٧	إطار	دراسة حالة- لاندماج ثاليو/ تيليور (Telia/Telenor)	٥-٤٦
١٥-١٨	إطار	دراسة حالة- مراجعة المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) لاندماج بيل ثلاثتك / ناينكس وإس بي سي/ لمريكس	٥-٤٧
١٥-١٩	إطار	دراسة حالة- المشروع المشترك بي تي / إيه تي & تي	٥-٥٠

## الجداول

١٥-١	جدول	الخلافات النموذجية بين السلطة المعنية بالمنافسة ومشروع لقطاع محدد	٥-٥٠
١٥-٢	جدول	سيناريو (أ) : لا منافسة في خدمات الهاتف الأساسية والمنافسة في الخدمة للخطوية والخدمات ذات القيمة المضافة (على سبيل المثال إتاحة الإنترنت وخدمة للتجارة الإلكترونية)	٤-٢٤
١٥-٣	جدول	سيناريو (ب) : لا منافسة في خدمة الإتاحة المحلية والمنافسة في الخدمات الخارجية والخدمات الدوائية الخطوية ذات القيمة المضافة (على سبيل المثال خدمات إتاحة الإنترنت وخدمات للتجارة الإلكترونية)	٥-٢٥
١٥-٤	جدول	سيناريو (ج) : (إنفس الافتراضات كسيناريو (ب)) لا منافسة في خدمة الاتصالات المحلية والمنافسة في الخدمات الخارجية والخدمات الدوائية الخطوية ذات القيمة للمضافة (على سبيل المثال خدمات إتاحة الإنترنت وخدمات للتجارة الإلكترونية)	٢-٢٦

## الوحدة الخامسة

### سياسة المنافسة

#### ٥-١ مبادئ عامة

##### ٥-١-١ أسباب سياسة المنافسة

عندما تستوافر المنافسة في الاقتصاد مبني على أليات السوق فإن اثنين أو أكثر من الموردين يتنافسون مع بعضهم البعض لبيع بضاعتهم أو خدماتهم للعملاء . قد يقدم الموردون المتنافسون أسعارا أقل أو كميات أكبر أو أفضل و مجموعات أو جودة أفضل للخدمة لجذب العملاء. تكون المنافسة في صالح الجمهور لأنها تحفز الموردين على أن يصبحوا أكثر كفاءة وأن يقدموا اختيارات أكبر من المنتجات وخدمات بأسعار أقل .

في الأسواق التنافسية يفتقد الموردون متفردين " قوة السوق " فلا يمكنهم فرض شروطهم على الأسواق بل يجب عليهم أن يستجيبوا لمنافسة منافسيهم كي يستمروا في ممارسة أعمالهم التجارية. يتم بصفة عامة تعريف قوة السوق بأنها القدرة بصورة منفردة على تحديد والاحتفاظ بالأسعار أو الظروف والشروط الأخرى الرئيسية للبيع أي بدون الاسترشاد بالسوق أو تصرفات المنافسين الآخرين .

#### المنافسة غير المثالية

في الأسواق التنافسية المثالية يكاد لا يتولد أو لا يتولد على الإطلاق أي سبب للتدخل الحكومي لتطبيق سياسة تنافسية. تشمل مثل هذه الأسواق بصورة نموذجية على عدد كبير من الموردين للمنتجات أو الخدمات وكذلك عدد كبير من المستهلكين . يتاح للمستهلكين معلومات وحرية تامة للتعامل مع أي مورد يختارونه. ولا تتولد أية قوى خارجية سلبية مرتبطة بسلوكيات المورد أو المستهلك . ولا يمكن لأي مورد

متفرد أن يشوه التشغيل الفعال للسوق أو تحديد شروط الأسعار أو العرض .

ولكن في الحقيقة لا توجد أسواق تنافسية بصورة كاملة. العديد من الأسواق ليست تنافسية بصورة حقيقية ولكن يسيطر عليها عدد صغير من الشركات الكبيرة أو العريقة. كثيرا ما تتوافر للمنتجين أو الموردين في هذه الأسواق قوة سوق يمكنهم استخدامها ضد مصلحة كل من المستهلك والأداء في الصناعة بصورة شاملة .

إن المنافسة الغير مثالية تؤدي إلى توزيع غير فعال للموارد وهي مصدر هام " لفشل السوق " . تفشل الأسواق عندما يتم توزيع الموارد بصورة غير سليمة أو يتم تخصيصها بصورة غير فعالة. تكون النتيجة هي قيمة مهدرة أو مفقودة .

#### الاحتكار

يمكن أن يكون الاحتكار نتيجة لفشل السوق . كثيرا ما ترتبط للسوق الاحتكارية بالمنتجات المسعرة بصورة عالية بدرجة مبالغ فيها أو مستويات عرض منخفضة أو سلوكيات أخرى تضر بمصالح المستهلكين . الاتفاقيات بالتواطؤ بين الموردين هي مثال آخر لفشل السوق . يمكن أن يوجه لتواطؤ المورد لزيادة الأسعار أو الحد من الإنتاج وهو سلوك مشابه لممارسة قوة احتكارية.

لقد تطورت الاتصالات في غالبية الدول في بيئة احتكارية. وعند إنخراط المنافسة إلى أسواق الاتصالات يظهر بصورة نموذجية قلق من استمرارية ممارسة قوة سوق بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة . إن هذه الممارسة لقوة السوق تشكل صورة خاصة من فشل السوق التي يجب للتعامل معها بواسطة هيئات التنظيم والمطلات المسئولة عن المنافسة في العديد من الدول.

## الأهداف

تتدخل الحكومات في تشغيل الاقتصاد المبني على آليات السوق للعديد من الأسباب المختلفة. في حالة قانون ومياملات التنافس فإن الأهداف الرئيسية من تدخل الحكومة هي للتعامل مع فشل الأسواق و للحد من سوء استخدام قوة السوق و لتحسين الفاعلية الاقتصادية. سوف تركز هذه الوحدة على قوتين ومياملات المنافسة التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف .

يمكن أن يكون للتدخل العام أهداف أخرى . على سبيل المثال يمكن أن تتبنى حكومة ما قواعد ومياملات تحد من مشاركة راس المال الأجنبي أو للشركات الأجنبية من أجل إيجاد أو تشجيع الصناعة الوطنية . قد يؤدي مثل هذا التدخل بصورة مقصودة إلى الحد من المنافسة ويضرر بالفاعلية الاقتصادية من أجل مصالح عامة أخرى.

يستلزم تاريخ طويل للتدخل الحكومي للحفاظ على وتنشيط عمليات الأسواق التنافسية . لقد تطورت العديد من السوابق المفيدة للسياسات التنافسية في الولايات المتحدة حيث يستخدم التعبير " مكافحة الاحتكار " للإشارة إلى ما يطلق عليه كثيراً " سياسة تنافسية " في بلدان أخرى . إن مصدر هذا للتعبير " مكافحة الاحتكار " هو شكل قديم من المناقصات القائمة للمنافسة التي كان يمارسها ملاك شركات مختلفة كانت لهم القدرة على التحكم في السوق بصورة مشتركة ( على سبيل المثال القولاذ أو للقل من خلال المسكك الحديدية ) . سلم هؤلاء الملاك غالبية أسهمهم إلى كيان رئيسي والذي احتفظ بهذه الأسهم " مؤتمنة " لصالح الملاك . تم حينئذ استخدام التحكم في الائتمان لتوجيه تصرفات الشركات المختلفة. شملت أهداف مثل هذا لتوجيه المشترك رفع الأسعار في جميع شركات الصناعة وتقييد الإمداد والقيام بإجراءات أخرى لخفض المنافسة .

## أنواع للتدخل الحكومي

يتم بصفة عامة تطبيق السياسات التنافسية من خلال نوعين مختلفين من التدخل الحكومي .

النوع الأول سلوكي . في هذا النوع من التدخل تحاول سلطة عامة أن تحد من سلوكيات شركة أو مجموعة شركات معينة من خلال التنظيم لسلوكياتها . التنظيمات المتعلقة بالأسعار هي مثال للتدخل السلوكي . تشمل الأمثلة الأخرى الأوامر المتعلقة بمنع الممارسات أو الاتفاقيات بالتواطؤ والأوامر الملزمة بربط شبكات المنافسين .

الشكل الثاني للتدخل هيكل . يؤثر هذا التدخل في تركيبة السوق بالنسبة للصناعة . على سبيل المثال قد تتدخل الحكومات لمنع اندماج لشين من مشغلي شبكات الاتصالات الرئيسيين في السوق . وبصورة مشابهة فإن مورد مهمين قد يطلب منه أن يفصل عملياته إلى شركات منفصلة أو أن يجرّد نفسه بالكامل من بعض النشاطات التجارية . يبين مثال تخلص AT&T في عام ١٩٨٤ من بعض أصولها في الولايات المتحدة بمثل معروف جيداً للشكل الأخير .

## المرونة

يتطلب تدخل الحكومات في الأسواق بصفة عامة مرونة وقدرة لتصميم القواعد والمبادئ طبقاً لظروف محددة . في بعض الحالات يمكن صياغة قواعد التنافس على هيئة منع مطلق ( على سبيل المثال ضد اتفاقيات التواطؤ لتحديد الأسعار ) . ولكن في العديد من الحالات تم صياغة القواعد المشجعة على التنافس بحيث تتواجد سلطة تقديرية في تطبيقها . على سبيل المثال فإن التمييز السعرى لا يكون دائماً غير مناسب ولذلك فإن الأشكال القامعة للمنافسة أو الأشكال الأخرى الضارة منه هي التي تمنع بصفة عامة .

## هياكل التنظيم الخاصة بقطاع معين والسلطات المعنية بالمنافسة

يمكن مقارنة وإظهار التباين بين أدوار هيئة التنظيم الخاصة بقطاع الاتصالات والسلطات المختصة بقانون المنافسة للعام بعدة طرق .

يتضمن التنظيم لقطاع معين بصورة نموذجية كل من الأنشطة المستقبلية واستعراض الأنشطة الماضية. وعلى سبيل المثال فإن هيئة تنظيم الاتصالات كثيراً ما تصدر قرارات بتحديد شروط للشركات المشاركة في خدمات أسواق الاتصالات مثل الموافقة على الأسعار وأحكام وشروط الربط بين مؤسسات الاتصالات . يكون لهذه الشروط تطبيقات مستقبلية. بصفة نموذجية تكون هيئات تنظيم الاتصالات أيضاً مخولة للتصرف بناء على شكاوي معينة أو لعلاج سلوكيات قائمة أو ماضية تتعارض مع سياسات أو قوانين الاتصالات . وفي المقابل فإن السلطات المعنية بالمنافسة تميل لممارسة سلطاتها على أسس استعادة الأحداث الماضية من أجل تصحيح المشاكل التي تنتج من تصرفات شركات معينة والتي تضر بالمنافسة .

بصفة نموذجية يمكن أيضاً أن تتباين أنواع السياسات التي يتبناها هيئات تنظيم قطاع معين مع تلك الخاصة بالسلطات المعنية بالمنافسة . كثيراً ما تكون التنظيمات لقطاع معين لا تتعلق بـ ( وحتى لا تتسق مع ) أهداف السياسات التنافسية الرئيسية والخاصة بتسهيل المنافسة وتحسين الفاعلية الاقتصادية . تتوجه السياسات الخاصة بالمنافسة بصفة نموذجية لمنع المشاركين في الأسواق من التدخل في عمليات السوق التنافسية . وعلى الجانب الآخر فإن تنظيمات الاتصالات التقليدية كثيراً ما قلقت بالتأثير في ظروف ولجوء السوق التنافسية لتحقيق أهداف عامة أخرى .

يتم تطبيق السياسات التنافسية لمنع سوء استخدام قوي السوق ولمنع شركة علاقة من إخراج المنافسين من السوق . ولكن يتولد نوع من التوتر بين هدف حماية المنافسة والممارسات الأكثر صعوبة وللخاصة بحماية منافسين معينين . يظهر هذا التوتر بوضوح بصورة خاصة عند التنظيم لصناعة الاتصالات خلال الفترة الانتقالية من فترة بدء إدخال المنافسة إلى الوقت التي تصبح فيه المنافسة قادرة على حماية نفسها بنفسها .

لا تحتوي سياسات المنافسة بصفة عامة على قواعد صارمة يجب تطبيقها بصرامة في جميع الأحوال . بل يجب تطبيق هذه السياسات بمرونة لتتأقلم ظروف الأسواق المختلفة.

### ١-٣-٥ تفاعل المنافسة وسياسات الاتصالات

يوجد في بعض الدول سلطة عامة خاصة بالمنافسة وكذلك هيئة تنظيمية خاصة بقطاع الاتصالات . عندما تتواجد سلطتين أو أكثر فمن المهم عدم إخضاع صناعة معينة لتدخل متكرر أو غير متسق .

لا يوجد لجميع الدول هيئة تنظيمية للاتصالات منفصلة عن السلطات الخاصة بالمنافسة . فعلى سبيل المثال كان نيوزيلاند ولفترة طويلة قانوناً للمنافسة شاملاً الاقتصاد ككل ولكن لم يوجد بها هيئة تنظيمية خاصة بصناعه محسنة . وبرغم أن نيوزيلاند تعتبر شاذة في هذا الخصوص فإن دولاً أخرى لها هيئات تنظيمية خاصة بقطاع الاتصالات ولكن لا تتوافر لديها سلطات أو قوانين خاصة بالمنافسة على مستوى الاقتصاد بكامله . وبعض الدول ليس لها أي من الاثنين. وعلى أية حال فإنه من المهم بالنسبة للذين يشتغلون بالتنظيم أو الإشراف على قطاع الاتصالات أن يدركوا وإن نتاح لهم الأدوات التي يزود بها قانون أو سياسات للتنافس

مثال على ذلك هو الأسعار التي يوافق عليها هيئات تنظيم الاتصالات . وافق غالبية هيئات تنظيم الاتصالات بصفة تقليدية على هيكل للأسعار كانت مختلفة بصورة جزئية عن الأسعار التي كانت يجب أن تسود في سوق تنافسية . كثيرا ما ساند هيئات تنظيم الاتصالات هذه الهياكل للأسعار في محاولة للزيادة من إنتاج خدمات الاتصالات الأساسية. تشمل الأمثلة الأنواع العديدة من تحويل الدعم الشامل إلى الخدمات المحلية من خدمات المكالمات الخارجية والتي الاشتراكات المنزلية من الاشتراكات التجارية والتي الاشتراكات الريفية من الاشتراكات في المدن . تم تطوير هذه الهياكل السعريّة بصورة نموذجية في فترة التزويد بالخدمة بصورة احتكارية. لا يمكن الاحتفاظ بهذه الهياكل في سوق تنافسية. تتطلب هذه الهياكل التضييق مع تطور المنافسة ( انظر الوحدة (٤) لمزيد من المناقشة لتسعير الاتصالات ) ويحد للجدول ١-٥ الفرق للنموذجي بين سلطة مختصة بالمنافسة وهيئة تنظيم لقطاع محدد .

#### أسباب وجود هيئة تنظيم لقطاع الاتصالات

قد تلعب السلطة المختصة بالمنافسة على مستوى الصناعة بالكامل دوراً مفيداً في الإشراف على صناعة الاتصالات. ولكن توجد أسباب جيدة لإنشاء والاحتفاظ بكيان تنظيمي خاص بقطاع الاتصالات على الأقل حتى تصبح الأسواق المعنية تنافسية بدرجة كافية تشمل هذه الأسباب :

- « الحاجة لخبرة تقنية خاصة بالقطاع للتعامل مع بعض المواضيع الأساسية في مرحلة الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة ( على سبيل المثال ربط الشبكات و تحويل الدعم للقائم بالمنافسة )
- « الحاجة لقواعد متطورة لتحديد الدقيق للبيئة الحادثة على توليد المنافسة وليس لمجرد

التطبيق بعد حدوث أحداث معينة، لعلاج "تقلب" الملوكنات القائمة بالمنافسة أو لإعادة هيكل الصناعة

« الحاجة لتطبيق سياسات غير السياسات المتعلقة بالمنافسة والتي تعتبرها الحكومات الوطنية هامة ( على سبيل المثال سياسات الخدمة الشاملة والأمن القومي وسياسات التحكم).

« الحاجة إلى إشراف وقرارات مستمرة خاصة بمواضيع مثل الربط وجودة الخدمة وتحديد وتطبيق شروط التراخيص وبصفة خاصة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المهيمنة .

تقترح هذه العوامل وغيرها أنه حتى في حالة تواجد سلطة معينة بالمنافسة على مستوى الاقتصاد بالكامل فإن هيئة تنظيم مختصة بالاتصالات يمكن أن تلعب دورا هاما.

« وكموضوع منفصل فإنه قد يزيد من الكفاءة تجميع التنظيم لقطاع الاتصالات مع قطاعات أخرى مثل خطوط الأنابيب والطاقة الكهربائية والتزويد بالماء تجاريا وخلافه في كيان واحد يتم في الوحدة (١) مناقشة مزايا وعيوب هيئة التنظيم الواحدة للقطاعات المتعددة.

#### تطبيق السياسة التنافسية بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات

كثيرا ما تطبق هيئات تنظيم قطاع الاتصالات قانون أو سياسات المنافسة وذلك في ضوء قيامهم بتكليفاتهم . يتم توضيح أربعة أمثلة في المملكة المتحدة وماليزيا وكندا وأستراليا فيما يلي :



جدول ٥-١ : الخلافات النموذجية بين السلطة المعنية بالمنافسة وهيئة تنظيم قطاع محدد:

السمة	السلطة المعنية بالمنافسة	هيئة تنظيم قطاع محدد
التوقيت / العملية	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يقوم بصفة نموذجية بتطبيق العلاج بصورة لاحقة ( بعد حدوث الحدث )</li> <li>« يتحرك بناء على شكوى أو تحقيق معين</li> <li>« تحقيق رسمي أو إجراءات أخرى</li> <li>« نطاق ضيق للتدخل العام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يتحرك بصورة مستقبلية وكذلك بصورة لاحقة</li> <li>« قرارات أو إجراءات أخرى ذات تطبيقات عامة وكذلك إجراءات خاصة بموضوع محدد.</li> <li>« خليط من إجراءات رسمية وإجراءات لكل رسمية</li> <li>« بصفة نموذجية نطاق أكثر اتساعا للتدخل العام</li> </ul>
تركيز السياسات	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يكون الهدف هو الحد من الممارسات التي تعوق المنافسة</li> <li>« يركز على فاعلية التوزيع والتخصيص/ منع سوء استخدام قوة السوق أو الممارسات والملوكيات السيئة الأخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>« يطبق بصورة نموذجية سياسات محددة الأهداف</li> <li>« تنظيم تقليدي ( احتكاري) يرجح أن يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية بدلاً من كفاءة التوزيع (على سبيل المثال الخدمة الشاملة)</li> <li>« تنظيم انتقالي قد يركز على منع سلوكيات مع المنافسة عندما تصبح السوق تكافسية ( بصورة نهائية قد يصبح الابتعاد عن التنظيم هدفاً للسياسات عندما تصبح المنافسة كلية لحماية الجمهور )</li> </ul>
النطاق	<ul style="list-style-type: none"> <li>« شامل كل الاقتصاد والصناعات المتعددة</li> <li>« تميل السلطات المخولة للتدخل والعلاج لأن تكون محدودة في نطاق ضيق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>« عادة خاص بصناعة معينة (عادة ما يطور خبرة قطاع كبير)</li> <li>« تميل السلطات لأن تكون محدودة بصورة أوسع (منظرة لانتشاع أهداف السياسات والإجراءات)</li> </ul>

نشرت Ofel إرشادات عامة خاصة بتطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات . تتعامل هذه الإرشادات العامة مع مواضيع مثل تعريف السوق ومعايير قوة السوق وتقييم الاتفاقيات والممارسات الفردية . وتشير هذه الإرشادات العامة للأصاليب التقليدية لقواعد المنافسة من العديد من المصادر والسلطات وتتوقع كيف سوف يتم تطبيق هذه الأدوات القياسية في قطاع الاتصالات .

#### المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة لمكتب الاتصالات (Ofel) حالياً السلطة للتعامل مع الأمور التي تنشأ تحت قانون المنافسة. يجب أن تلتصق Ofel مع المدير العام للمنافسة العادلة والذي هو المسئول بصورة أساسية عن تطبيق قانون المنافسة . Ofel مسئولة أيضاً عن تنفيذ شروط المنافسة العادلة الخاصة بالمرخص لهم بخدمات الاتصالات في المملكة المتحدة بما في ذلك بريتش تليكوم BT.

أصبحت اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة إرشادات عامة مشابهة . توضح هذه الإرشادات العامة كيف سوف تطبق اللجنة مفاهيم قانون المنافسة مثل " التقليل بدرجة كبيرة من المنافسة " و "الوضع المهيمن" أثناء ممارسة سلطاتها طبقاً للقانون الماليزي للاتصالات والوسائط المتعددة لعام ١٩٩٨ . تحدد هذه الإرشادات العامة المفاهيم والعمليات التحليلية التي سوف تستخدمها اللجنة في تقييم تصرفات معينة . تستعير الإرشادات العامة أدوات ومفاهيم تقليدية من نظرية المنافسة وتوضح كيف سوف تستخدم هذه الأدوات والمفاهيم في نطاق صناعة الاتصالات المحلية.

يحدد الإطار ١-٥ العمليات التحليلية المقترحة بواسطة اللجنة الماليزية لتحديد ما إذا كان تصرفاً معيناً يمثل ثقلاً كبيراً للمنافسة .

كندا:

يبين القانون الكندي بتغييرات في نطاق للتنظيمات الخاصة بقطاع الاتصالات اعتماداً على مستوى المنافسة في أسواق معينة للاتصالات .

طبقاً لقانون الاتصالات الكندي فإن هيئة التنظيم المختصة بقطاع الاتصالات وهي للمجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات ( CRTC ) يجب عليها الامتناع عن التنظيم عندما تكون خدمات الاتصالات خاضعة لمنافسة كافية لحماية مصالح المستخدمين . كما يسمح أيضاً بالامتناع في ظروف معينة أخرى . يجب ألا يصدر أمر الامتناع بواسطة الـ CRTC عندما يرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى إعاقة توليد أو استمرار سوق تنافسية

للخدمة . يتم وصف الأسلوب الكندي للامتناع في الإطار

٢-٥

استراليا:

يمكن الحصول على مثال أكثر عمومية للتداخل بين سياسة التنافس وتنظيمات قطاع الاتصالات في استراليا. طبقت الحكومة الأسترالية في يوليو ١٩٩٧ صفقة شاملة من الإصلاحات القانونية خاصة بكل من قوانين المنافسة والاتصالات الأسترالية . غيرت هذه الإصلاحات قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ (القانون الرئيسي للمنافسة ) وأدخلت قانوناً جديداً للاتصالات.

نتيجة لهذه الإصلاحات فإن اللجنة الأسترالية للمنافسة وللمستهلكين ( ACCC ) قد تم منحها دوراً متنامياً بصورة كبيرة في التنظيم للاتصالات . لقد أصبحت مسئولة عن كل من (١) تطبيق قواعد وسياسات المنافسة في قطاع الاتصالات (٢) للتنظيم الاقتصادي لمؤسسات الاتصالات بما في ذلك مؤسسة الاتصالات القديمة Telstra.

يبين الإطار ٣-٥ بتفاصيل عن نطاق وأداء المسؤوليات التنظيمية الخاصة بالاتصالات لـ (ACCC) .

توضح هذه الأمثلة الأربعة لتجارب أربعة دول مختلفة تشابه سياسات الاتصالات والمنافسة . توضح الأمثلة كيف يطبق بعض هيئات تنظيم الاتصالات سياسات وتحليل منافسة قياسية وكيف يجب أن تستوعب السلطات المسئولة عن المنافسة ، التنظيمات الخاصة بقطاع الاتصالات . يتم مناقشة مفاهيم المنافسة المستخدمة في هذه الأمثلة بتفصيل أكبر فيما يلي ( في القسم ٢-٥ ) .

تحديد النطاق	تعريف السوق	تقييم الممارسات
<p><b>الهدف</b> ضمان أن اللجنة لها السلطات المناسبة للقيام بمهامها.</p> <p><b>العملية</b> الأخذ في الاعتبار أية قسم من القانون يتم عمل التقييم بناء عليه.</p> <p>تحديد الظروف التي أدت إلى بدء التقييم .</p> <p>تحديد الأطراف الأساسية ذات المصلحة في العملية.</p>	<p>تحديد حدود السوق المعنية .</p> <p>تحديد جميع بدائل الطلب على الخدمة .</p> <p>تحديد جميع بدائل التوريد بالخدمة.</p> <p>تحديد سوق المنتج المعني .</p> <p>تحديد السوق الجغرافي للمعني</p> <p>تحديد السوق المؤقت المعني.</p>	<p>تحديد ما إذا كان هناك ( أو احتمال تولد ) خفض كبير للمنافسة في السوق المعنية .</p> <p>تقييم للتغيرات المتوقعة في درجة التنافسية في حالة عدم تدخل اللجنة في ضوء معايير الاختيار .</p> <p>تقييم للتغيرات المتوقعة في درجة التنافسية في حالة قيام اللجنة بالتدخل في ضوء معايير الاختيار.</p> <p>تقييم للفرق في مستوي التنافسية بين الحالتين .</p> <p>تقييم مما إذا كان الفرق كبيراً في ضوء أهداف القانون وأهداف السياسة الوطنية .</p>

حينما ينطبق هذا للدفاع فإن مؤسسة الاتصالات التي تمارس أنشطة مخصص بها بواسطة هيئة تنظيم الاتصالات سوف لا تتحمل بصفة عامة للمسؤولية القانونية طبقاً لقوانين المنافسة عن هذه الأنشطة . ولكن قد تثار أسئلة عما إذا كانت أنشطة معينة قادمة للمنافسة قد خضعت لتنظيم فعلي . على سبيل المثال فإن قوانين المنافسة التي لا تطبق بصفة عامة على أنشطة مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيم قد تصبح منطبقة حينما تقرر هيئة التنظيم الامتناع عن التنظيم.

نفاذ الملوك المصرح به طبقاً للتنظيم نقطة أخيرة للأخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالتدخل بين هيئات تنظيم قطاع الاتصالات والسلطات المعنية بالمنافسة على مستوى الصناعة بصورة شاملة هي دفاع السلوك المصرح به طبقاً للتنظيم . إن العديد من السلطات تقرر هذا للدفاع . يمكن أن يحمي هذا للدفاع الشركات التي يتم التنظيم لها من تطبيق قوانين المنافسة عليها في ظروف معينة . إن جوهر هذا للدفاع هو أن الأنشطة المصرح بها طبقاً لتنظيم ساري المفعول تعتبر في الصالح العام.

## إطار ٥-١: دراسة حالة : تحليل الامتناع عن التنظيم بواسطة المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC)

قد يتوقف (يمنع) CRTC عن التنظيم لأسواق أو خدمات الاتصالات عند توافر منافسة كافية . في القرار ٩٤-١٩ Telecom Decision CRTC حدد CRTC المعايير لقرارات الامتناع عن التنظيم طبقاً للقسم ٣٤ . يمكن معايير الامتناع عن التنظيم مفاهيم ومبادئ قياسية لمياملة المنافسة يمكن تلخيصها فيما يلي :

« يجب أن يمنع CRTC عن التنظيم عندما تصبح السوق تنافسية بصورة عملية

« لا يمكن أن تكون السوق تنافسية بصورة عملية إذا امتلكت شركة مهيمنة قوة سوق بصورة كبيرة

« يتم تقييم قوة السوق من خلال ثلاثة عوامل :

(أ) حصة السوق التي تمتحوز عليها للشركة المهيمنة

(ب) ظروف الطلب التي تؤثر على ردود فعل العملاء للتغير في سعر المنتج أو للخدمة المعنية

(ج) ظروف العرض التي تؤثر على قدرة الشركات الأخرى المتواجدة في الأسواق للاستجابة للتغيير في أسعار

المنتج أو الخدمة

« الحصة المرتفعة من السوق شرط ضروري ولكنه ليس كافياً لتواجد قوة السوق، يجب توافر عوامل

أخرى لتتمكن شركة مهيمنة من التصرف بصورة قاسية بالمنافسة.

تبدأ طريقة CRTC لتقييم تنافسية السوق بتحديد " السوق المعنية " . تعرف CRTC السوق المعنية بأنها " أصغر مجموعة من المنتجات والمساكن الجغرافية التي تستطيع فيها شركة لها قوة سوق أن تفرض زيادات كبيرة في الأسعار لتحقيق ربحاً ثمناً لذلك " .

ثم ينتقل CRTC لتقييم حصة السوق التي تمتحوز عليها أكبر الشركات وكذلك الشركات الأخرى في السوق المعنية . بالإضافة إلى تقييم حصة السوق فإن CRTC تقيم الجوانب الأخرى لقوة السوق بما في ذلك توافر البدائل وما إذا كان منتج أو خدمة معينة هي مدخل أو نقطة اختراق أساسية ومدى توافر عوائق للدخول للسوق . يقع ضمن المؤشرات الأخرى التي يتم التركيز عليها بواسطة CRTC توافر دليل على سلوكيات تنافسية ( نكاس معرعي وأنشطة تسويق فعالة على سبيل المثال ) .

قررت CRTC في القرار ٩٤-١٩ الامتناع عن التنظيم فيما يخص بيع أو تجار أو صيانة بعض أنواع المعدات التي تتواجد في مباني أو منشآت العملاء . تلي ذلك تطبيق CRTC للقسم ٣٤ بالامتناع عن التنظيم لعدد من الخدمات الأخرى بما في ذلك الخدمات للاتصالات وخدمات المكالمات الخارجية التي تزود بها مؤسسات الاتصالات الغير مهيمنة وبعض خدمات المكالمات الخارجية التي تقدمها شركات الهاتف القديمة . كما امتنعت CRTC أيضاً عن التنظيم لخدمات أخرى بما في ذلك خدمات التجزئة التي تقدمها مؤسسات الاتصالات المحلية المتنافسة والتزويد بخدمات التجزئة المتعلقة بالإنترنت

التحديات من الطريقة المحددة التي تستطيع بها بعض مؤسسات تشغيل الشبكات القديمة أن تستمر في الهيمنة على أسواقها بعد إدخال للمنافسة.

من المرغوب فيه بصفة عامة تقليص تدخل الحكومة إلى أقل درجة في الأسواق التنافسية . ولكن يوجد إجماع عام أن التدخل التنظيمي مطلوب لتطبيق انتقال ناجح من

## ٥-١-٤ الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة في مجال الاتصالات

يجب أن تأخذ سياسة فعاله للمنافسة في الاعتبار للخصائص والسمات المميزة للسوق الذي تطبيق عليه هذه السياسة . تطرح أسواق خدمات شبكات الاتصالات تحديات منفردة خاصة بتطبيق سياسة المنافسة . نشأ هذه

الاحتكار إلى أسواق اتصالات تنافسية . لقد كان لإخفال منافسة فعالة إلى أسواق الاتصالات على مستوى العالم بصفة عامة أكثر صعوبة ولتقلها من حالة غالبية الأسواق الأخرى .

إطار ٣-٥ : دراسة حالة : لتفويض الخاص بالاتصالات للجنة الأسترالية للمنافسة والمستهلكين ( ACCC ) :

يتم تنفيذ تفويض ACCC's الخاص بالاتصالات بواسطة مجموعة الاتصالات والتي تعتبر جزء من كل من قسم الشؤون التنظيمية لـ ACCC ( للتنظيم الاقتصادي ) وقسم الالتزام بتنفيذ القوانين ( تطبيق المنافسة ) .  
يشمل قانون الممارسات التجارية المعدل ( TPA ) لعام ١٩٧٤ جزئين يتعلقان بأمور خاصة بالاتصالات على وجه الخصوص .  
يطبق الجزء XIP لـ ACCC ( السلطة ) في إصدار إخطارات خاصة بالمنافسة في حالة حدوث ممارسات قلمة للمنافسة .  
يمكن إنفاذ الإخطارات الخاصة بالمنافسة عن طريق المحكمة الاتحادية . كما يحكم الجزء XIB أيضاً متطلبات الإخطار بالتعريفات ومتطلبات حفظ السجلات ( يعزز الأخير من تطبيق لـ ACCC للفصل المحاسبي في الحالات الملائمة ) .  
يحدد الجزء XIC من قانون الممارسات التجارية المعدل ( TPA ) إطار عمل لإثبات الشبكات لمؤسسات الاتصالات المنافسة .  
ويكون لـ ACCC السلطة للإعلان عن كيان معترف به كمتحدى لإثبات الاتصالات " TAF " (أو كيان لتسهيل ترتيبات الإثبات ) للموافقة على أية " نظم إثبات " يتم إعدادها بواسطة لـ (TAF) أو للموافقة على " تعديلات الإثبات " أو لصياغة الأحكام والشروط التي تقدمها مؤسسات الاتصالات بصفة منفردة وللتحكم في المنازعات الخاصة بالإثبات .  
ACCC لها سلطات تكميلية طبقاً لقانون الاتصالات وقانون الاتصالات للاتسكة لعام ١٩٩٢ ولقانون Telstra لعام ١٩٩١ .  
وبالتحديد فإن ACCC لها السلطة التنظيمية :

« للإشراف على تصرفات مؤسسات الاتصالات الدولية

« لإصدار توجيهات خاصة بمواضيع فنية مثل تطبيقات قلبية الأرقام للانتقال والربط

« للتحكم في عدد من النزاعات بين مؤسسات الاتصالات ( أي بالإضافة إلى منازعات الربط )

« لإدارة تنظيم الأسعار مثل الحدود القصوى للأسعار لخدمات Telstra التي ما تزال خاضعة لتنظيم الأسعار

« لتقييم الاستحواذ على نطاق التردد اللاسلكي بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة وذلك لتحديد احتمالات أن يكون لهذا الاستحواذ تأثيرات قلمة للمنافسة .

كما أن ACCC لها سلطة مراقبة أسواق الاتصالات عن بعد وأنشطتها لتحديد ما إذا كانت للقواعد العامة لقانون الممارسات التجارية TPA يجب تطبيقها لتعزيز المنافسة والتجارة الحرة .

مزايا مؤسسات الاتصالات القديمة :

إن طسيعة شبكات الاتصال تزود بميزة كبيرة لمشغلي الشبكة الذين لهم وجود واسع . كثيراً ما تستلزم هذه المزايا إجراءات معززة للمنافسة تكون نميبيا خاصة بقطاع الاتصال . يتم خلال هذه الوحدة وفي الوحدة (٣)- الربط منقشة هذه الإجراءات . بدون هذه الإجراءات فإن مؤسسات الاتصالات للجديدة قد لا تستطيع أبداً للتغلب على " مزايا التوليد القديم " لمؤسسات الاتصالات القديمة . إن للمؤسسات القديمة في أنواع أخرى من الأسواق (على سبيل المثال القولا

والكيماويات ومنتجات الأغذية) لا تتمتع بصفة عامة بمزايا شبيهة وبالتالي فإن الأنواع الأخرى من الأسواق تتطلب بصفة نموذجية تنظيمات خاصة بقطاعها تكون أقل من حيث التفاصيل .

يتم فيما يلي سرد بعض المزايا الرئيسية لمؤسسات الاتصالات القديمة . يتم في الأقسام التالية لهذه الوحدة مناقشة للتعبيرات الفنية المستخدمة في القائمة .

المتحكم في التسهيلات الأساسية \_ كثيراً ما تمتلك المؤسسات القديمة " تسهيلات أساسية " تم بناءها ودفع

تمهنا بناء على نظام تملك حكومي أو ضمن معدل العائد. يستمر مناقشة مفهوم المنشآت الأساسية بالتفصيل في القسم ٥-٢-٤ أنشاء. بالنسبة لأسواق شبكات الاتصالات فإن التسهيلات الأساسية قد تشمل حقوق المرور العامة والتسهيلات المساندة مثل الأقطاب والقنوات والدوائر المحلية وأرقام الهواتف ونطاق التردد. تحتاج مؤسسات الاتصالات الجديدة بصفة نموذجية إلى إتاحة هذه التسهيلات من أجل أن تصبح المنافسة قابلة للاستمرار. يكون تكرار هذه التسهيلات إما صعب تقنياً أو في أحيان أكثر غير فعال اقتصادياً.

يمكن أن يعطي التحكم في التسهيلات الأساسية لمؤسسات الاتصالات القديمة مزايا عديدة على مؤسسات الاتصالات الجديدة وبصفة خاصة عند غياب تنظيمات قوية داعمة للمنافسة. على سبيل المثال فإن إحدى مؤسسات الاتصالات القديمة يمكن أن تستخدم تحكمها في التسهيلات الأساسية لزيادة تكلفة المنافسين وجعل خدماتهم أقل جذباً للعملاء. يمكن زيادة التكلفة بالنسبة للمنافسين بزيادة أسعار التسهيلات الأساسية. يمكن أن تحمي مؤسسة الاتصالات القديمة عملائها من تأثير أسعار التسهيلات الأساسية الأعلى إما بعدم "تحصيل نفسها" هذه الزيادات في الأسعار أو بمعادلتها بتحويل الدعم من خدماتها الاحتكارية أو الأقل تنافسية.

يمكن أيضاً أن تميز إحدى مؤسسات الاتصالات القديمة في التزويد بالتسهيلات الأساسية لجعل خدمات منافسيها أقل جذباً للعميل النهائي. في أقصى الحالات فإنها قد ترفض إتاحة التسهيلات الأساسية لمنافسيها. كما أنها قد تميز نفسها بالتزويد بتسهيلات أساسية أقل جودة للمنافسين. على سبيل المثال فإنها قد تتيج دوائر (شبكات) محلية لعملائها خلال أسبوع ولكننا تؤخر التزويد بالدوائر المحلية لعملاء المنافسين لمدة شهور. قد يتخذ

الستحيز القامع للمنافسة بالنسبة للتزويد بالتسهيلات الأساسية لشكالا عديدة بعضها يصعب اكتشافه.

وفورات الشبكات الوطنية المتواجدة فعلاً \_ إن مؤسسات تشغيل الشبكات القديمة قد تتمتع " بوفورات الحجم والنطاق الكبير " التي لا يمكن مضاهاتها بواسطة مؤسسات التشغيل الجديدة لسنوات طويلة (أو عقود). بالنسبة لبعض عناصر الشبكة (على سبيل المثال شبكة (دائرة) إتاحة محلية وطنية) تكون تكلفة عمل نسخة أخرى من تسهيلات مؤسسة الاتصالات القديمة ذات تكلفة عالية بدرجة تمنع من إقامتها. في نفس الوقت فإن التسهيلات قد يكون لها سعة كافية بدرجة تسمح لواحد أو أكثر من المنافسين أن يشاركوا في استخدام هذه التسهيلات مع مؤسسة الاتصالات القديمة بدون فرض أية تكاليف ازدحام.

بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من مؤسسات الاتصالات القديمة لراسخة لها تاريخ طويل في التزويد بخدمة الاتصالات المحلية بأسعار مدعومة. يزود هذا مؤسسة الاتصالات القديمة بمزايا فيما يخص وفورات الكثافة والحجم والنطاق. عند التنافس على عميل جديد فإن مؤسسة الاتصالات القديمة كثيراً ما تستطيع تحديد سعر منخفض نسبياً والذي يعكس "خدمة شاملة" ذات تكلفة متزايدة على المدى الطويل تكون أقل من تلك المقدمة من مؤسسات الاتصالات الجديدة وكذلك يمكنها توزيع "تكاليفها المشتركة والعادية" خلال قاعدة أوسع من العملاء. بينما يجب على مؤسسات الاتصالات الجديدة في كثير من الحالات تغطية تكلفة متزايدة للخدمة الشاملة على المدى الطويل تكون أعلى بكثير حيث أنها يجب أن تستردوا من قاعدة أصغر من العملاء.

الوفورات الرأسمانية \_ العديد من مؤسسات الاتصالات القديمة لها تسهيلات إنتاج ذات المستوى الأعلى و أيضاً

سبيل المثال خدمات الهاتف المحمول أو خدمات إتاحة الإنترنت ( أقل من تكلفتها على أن يتم دعمها بواسطة خدمات احتكارية أو أقل تنافسية مثل الخدمات الدولية.

**خمول العملاء** - كثيرا ما تتميز أسواق شبكات الاتصالات بدرجة عالية من خمول العملاء . قد تجد مؤسسات الاتصالات الجديدة صعوبة كبيرة في إقناع العملاء بالتحول من مؤسسة اتصالات قديمة قامت بخدومتهم لعدة سنوات . هذا صحيح بصفة خاصة للمستخدمين الصغار (على سبيل المثال العملاء المنزليين) حينما تكون تكلفة التحويل وتكلفة تحويل العملاء والمصاعب عالية ( على سبيل المثال طلب رقم إضافي للوصول لشبكة مؤسسة الاتصالات الجديدة أو التعامل مع فاتورتين للهاتف أو تغيير أرقام الهاتف وخلافه ) . في بعض الحالات قد تقوم مؤسسات الاتصالات القديمة عن قصد " بالاحتجاز " عملائها وجعل تحولهم إلى منافسهم أكثر صعوبة وتكلفة .

إن للمزايا " الطبيعية " لمؤسسات الاتصالات القديمة (على سبيل المثال وفورات الحجم الكبير والنطاق وخمول العملاء ) يمكن زيادتها بممارسات قائمة بالمنافسة من جانب مؤسسات الاتصالات هذه . وهنا كثيرا ما يواجه هيئات تنظيم الاتصالات ( والهيئات المعنية بالمنافسة ) تحديات كبيرة . حيث يكون هدفهم هو تعزيز المنافسة دون أي " إعاقة " لمؤسسات الاتصالات القديمة بصورة غير عادلة .

قبل التعرض لأنواع محددة من الممارسات القائمة بالمنافسة سوف نصف بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة بصورة كبيرة في قانون وسياسات المنافسة .

ذات المستوى الأدنى . على سبيل المثال يمكنها أن تشمل شبكات الاتصالات المحلية وشبكات المكالمات الخارجية الوطنية والشبكات الدولية . سوف تستمتع مؤسسات الاتصالات القديمة هذه بوفورات رأسية . على سبيل المثال فإن التكلفة تكون أقل عند تنسيق الاتصالات المحلية والمكالمات الخارجية والدولية في نطاق شركة واحدة مقارنة بالمفاوضات والعمليات للتجارة مع مؤسسات اتصالات مختلفة غريبة ( كثيرا ما تكون منافسة). يمكن أيضاً أن تستفيد مؤسسات الاتصالات القديمة بوفورات رأسية تتعلق بالتخطيط والتصميم والتشغيل المتكامل للشبكات . ( على سبيل المثال تجميع الحركة ) والصيانة.

**السيطرة في معايير وتطوير الشبكة** - عادة ما يكون لمؤسسة الاتصالات القديمة ميزة كبيرة في أن تكنولوجياتها الحالية وتركيبها شبكتها تصبح بسلطان الواقع معايير للشبكة يجب أن يتبناها كل المنافسين في شبكتهم . ما عدا في حالة إخطار المنافسين بفترة طويلة سابقة فإن مؤسسة الاتصالات القديمة قد تحصل على سبق أولي كبير في مجال نشر الخدمات أو السمات الجديدة للشبكة والتي تعتمد على التحويل أو النقل أو تحديث البرمجيات والتي تم تركيبها بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة .

**تحويل الدعم** - كثيرا ما تكون مؤسسات الاتصالات القديمة قادرة على تحويل الدعم إلى بعض الخدمات من خدمات أخرى . العديد من أشكال تحويل الدعم ممكنة . في غالبية الدول تم دعم خدمات الاتصالات المحلية بصورة تقليدية عن طريق تحويل الدعم من الخدمات الدولية . تم استخدام الأرباح من الخدمات الأخيرة للحفاظ على تعريفات أقل من التكلفة في الخدمات الأولى . لا يتوافر لمؤسسات الاتصالات الجديدة بصفة نموذجية هذا النطاق من الخدمات لتحويل الدعم . قامت بعض مؤسسات الاتصالات القديمة ببعض الممارسات القائمة بالمنافسة حيث تم تبخير بعض الخدمات التنافسية ( على

## ٢-٥ المفاهيم الأساسية لمعاملات المنافسة

### ٢-٥-١ تعريف السوق

إن تعريف السوق موضوع أساسي في سياسات وتحليل المنافسة . من الضروري تعريف " السوق المعنية " لكي يستمر تقرير ما إذا كان لشركة ما وضع مهمين في هذا السوق . وبصورة مشابهة فعند تحليل ما إذا كانت اتفاقية مقيدة بين الشركات لها تأثير ملموس على خفض المنافسة في سوق معين فمن الضروري تحديد السوق المعنية ثم بعد ذلك تقييم تأثير الاتفاقية على هذا السوق . تحديد السوق خطوة أولية في تحليل المنافسة . فهي تزود بالناطق التي يتم فيه تقييم مستوى المنافسة وتأثير الممارسات القائمة للمنافسة.

هناك وجهان لتعريف السوق - أولاً المنتج بما في ذلك الخدمة، وثانياً المساحة الجغرافية التي يتم فيها بيع المنتج . عند تحديد المنتج فإن البدائل القريبة من المنتج يتم تضمينها بصفة عامة . يتم عمل تحليل لتواجد البدائل بصفة عامة من جانب الطلب ، أي من منظور المشتري للمنتج .

على سبيل المثال فإن تعريف السوق لخدمة الهاتف الدولي في بلد ما قد تشمل خدمات الإنترنت عن طريق الهواتف المتوفرة عن طريق شبكة للهواتف العمومية (PSTN) بطلب رقم أو كود إتاحة محدد . ولكن التعريف سوف يستبعد بصفة عامة خدمات الإنترنت عن طريق الهاتف من حاسب إلى حاسب آخر والتي تتطلب برامج خاصة وحواسيب آلية عند طرفي المكالمات وأوقات اتصال مبالغ في التحديد وخلافه بالنسبة لمستخدم خدمات الاتصالات الدولية الخارجية . الخدمات من حاسب إلى حاسب إلى آخر وسوف لا تمثل بديلاً شديداً للشبه بخدمة الهاتف الدولية.

### سوق المنتج

أن أسلوباً مقبولاً بدرجة واسعة لتعريف السوق يبدأ بفرض أن هناك محتكراً في السوق المعنية . ثم يتم بعد ذلك طرح السؤال : هل يمكن لهذا المحتكر الافتراضي رفع سعر المنتج بقدر بسيط ولكن ملموس ولفترة غير مؤقتة ؟ إذا تحول عدد كافٍ من المشتريين إلى منتجات أخرى بحيث تصبح الزيادة في السعر غير مربحة للاحتكاري فإن هذه البدائل سوف يتم تضمينها في تعريف جديد للسوق. سوف يتم تكرار هذا التحليل حتى يتم تحديد الحدود بحيث لا تجعل البدائل من زيادة السعر استراتيجياً غير مربحة .

### السوق الجغرافي

السبب الثاني هو تحديد النطاق الجغرافي للسوق . عند تحديد الحدود الجغرافية لسوق منتج يكون الهدف هو تحديد النطاق الذي عنده يمكن أن يفرض قرب الموردين المنافسين قيوداً تنافسية على المحتكر الافتراضي أو المشاركين الفعليين في السوق . مرة أخرى فإن تعريف النطاق الجغرافي للسوق يكون مبنياً على توافر البدائل كرد فعل لتغيير سعر المنتج .

تكون المناطق الجغرافية أكثر أهمية بالنسبة لتحديد بعض أسواق الاتصالات عن البعض الآخر . على سبيل المثال فإن سوق الاتصالات المحلية في بومباي لا تتأثر بدرجة المنافسة في سوق الاتصالات المحلية في جوهانسبرج . هناك بالتأكيد موقيان منفصلتين . ولكن الجغرافيا تصبح أقل أهمية في تحديد مستوى المنافسة في أسواق المزودين بخدمة البريد الإلكتروني أو حتى خدمات الاتصالات الدولية حيث تتوجه أسواق هذه المنتجات بسرعة لأن تصبح أسواق عالمية . لنأخذ اختبار الاستعاضة الموصوف مسبقاً في هذا القسم . سوف يكون صعباً أن لم يكن مستحيلاً لمزود بخدمة البريد الإلكتروني في بومباي أن يرفع الأسعار لخدمة البريد الإلكتروني الخاصة به إذا أتيح للعلاء في بومباي محلياً مزودين بدلاء بخدمة البريد



قد تتوفر حواجز متعددة ضد الدخول إلى سوق واحدة للاتصالات . على سبيل المثال فإن الشبكات المحلية تتميز بصورة نموذجية بوفورات الحجم الكبير . كما يتطلب تشييد شبكة محلية أيضاً استثمارات كبيرة في تكاليف ثابتة . كثيراً ما تحتاج مؤسسات الاتصالات المحلية لتراخيص حكومية والتي قد تمنح بناء على أسس حصرية أو أسس مقيدة أخرى كما يقيد ندرة النطاق اللاسلكي أيضاً الدخول إلى الشبكات اللاسلكية المحلية . قد تعمل بعض خدمات الاتصالات اللاسلكية المحلية على تصميمات شبكة لها حماية براءة أو حق مؤلف (مما يصعب أو يمنع بدء خدمة منافسة).

بالإضافة إلى هذه العوائق ضد الدخول للأسواق فإن شركة مهيمنة يمكنها أيضاً أن تمارس سلوكيات ينتج عنها حواجز إضافية معينة للدخول للسوق . رفض التزويد بالتسهيلات الأسفلية ورفض ربط الشبكات هما مثالان تقليديين لممارسات قائمة بالمنافسة قد تستخدمهما مؤسسة اتصالات قديمة لإحباط أو منع دخول منافس جديد للسوق. ينتم في القسم (٥-٣) مناقشة هذين المثالين وغيرهما من أمثلة قمع المنافسة.

### ٥-٣-٣ قوة السوق والهيمنة

كصورة عملية فإن غالبية اهتمامات السلطات المعنية بالمنافسة (وهيئات تنظيم الاتصالات الساعين إلى تواجـد أسواق تنافسية) تتركز على مؤسسات تشغيل الاتصالات القديمة التي تتوفر لها قوة السوق . ببساطة لا تستطيع الشركات التي لا تتوفر لها قوة السوق أن تحدث مشاكل كبيرة في الاقتصاد أو القطاع المعني . إذا رفعت هذه الشركات على سبيل المثال أسعارها فوق مستوي السوق فإنها ببساطة سوف تخسر عملاء وأرباح .

يناقش هذا القسم للمفاهم المرتبطة بقوة السوق وقوة السوق المؤثرة والهيمنة على السوق.

الإلكتروني ( على سبيل المثال البريد الملخن Hotmail ) متواجدين في مناطق جغرافية أخرى .

بعد ما سبق قوله فإن تعريف أسواق المنتج والأسواق الجغرافية تظل وثيقة الصلة جداً بالخدمات التي تظل الأكثر تعرضاً لهيمنة السوق وبصفة خاصة الخدمات المحلية وخدمات المكالمات الخارجية الوطنية .

### ٥-٢-٢ الحواجز ضد الدخول للأسواق

كثيراً ما يركز تقييم الأسواق التنافسية وسلوكيات السوق على المدى الذي تستطيع شركة واحدة أو أكثر أن تدخل زيادة في الأسعار وتحافظ على استمرارية هذه الزيادة. إذا كان من السهل على مورد جديد أن يدخل سوقاً ويزود بمنسج بديل فإن الموردين القدماء سوف يترددون في تطبيق زيادات سعرية ملموسة طويلة المدى . سوف تستتطلب هذه الزيادات في الأسعار دخول أطراف جديدة للسوق مما سوف يزيد من المنافسة .

إن تواجـد حواجز ضد الدخول إلى السوق سوف تحد من الاستجابة للتنافسية . هناك العديد من أنواع الحواجز ضد الدخول إلى الأسواق المختلفة . ضمن أكثر الحواجز المتعارف عليها الشائعة ما يلي:

« القيود الحكومية مثل الامتيازات الاحتكارية أو ممارسات الترخيص المقيدة .

« وفورات الحجم الكبير ( أي عندما تنخفض تكاليف إنتاج الوحدة بزيادة الناتج فإن مورداً كبيراً في السوق يمكنه أن ينتج بتكلفة الوحدة أقل من المؤسسات الجديدة ) .

« تكاليف ثابتة مرتفعة / راس مال مرتفع .

« حقوق الملكية الفكرية مثل حماية حق المؤلف والبراءات (والتي قد تؤثر على توافر المدخلات أو المخرجات الأساسية لمورد منافس) .

## تعريف قوة السوق :

يتم بصفة عامة تعريف قوة السوق بأنها قدرة شركة على رفع الأسعار بصورة مستقلة فوق مستويات السوق لفترة غير مؤقتة بدون فقد مبيعات بدرجة تجعل هذا السلوك غير مربح .

تشمل العوامل التي كثيراً ما تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان لشركة ما قوة سوق :

- « حصتها من السوق
- « الحواجز المتولدة ضد دخول السوق
- « سلوكيات التسعير
- « الربحية
- « للتكامل الراسي

يمكن قياس حصة السوق بطرق عدة بما في ذلك القيمة المالية ووحداث البيع ووحداث الإنتاج وسعة الإنتاج . يمكن أن تكون حصة السوق وحدها مقياساً غير دقيق لقوة السوق . ولكن من غير المرجح أن شركة بدون حصة سوق كبيرة يمكن أن يكون لها قوة سوق كافية بحيث يمكنها التصرف بمفردها بصورة قلمية للمنافسة . وهكذا فإن حصة السوق تكون بصفة عامة نقطة بداية في تحديد قوة السوق .

كما أن تقييم حواجز الدخول للسوق مهم أيضاً. إن مدى تقييد مؤسسات الاتصالات القديمة باحتمالات دخول مؤسسات جديدة إلى السوق هو عامل أساسي في تحديد ما إذا كانت مؤسسات تقديم الخدمات المتأصلة لها قوة سوق. التسعير والربحية هي عوامل أخرى مرتبطة بتحديد قوة السوق . إن تواجد تنافس سعري حقيقي لا يتسق مع تولد قوة السوق . أن المنافسة السعرية التي تشمل على سلوك " استباح القائد " تتسق مع ممارسة قوة السوق بواسطة قائد تحديد الأسعار .

يمكن أيضاً أن تكون ربحية المؤسسات للخدمة القديمة في السوق مؤشراً على مدى تواجد منافسة سعرية حقيقية. بصفة نموذجية تشير الربحية الكبيرة إلى عدم تواجد تنافس سعري كافٍ واستخدم قوة السوق لتحديد الأسعار. وأخيراً فلأن التكامل الرأسي وثيق الصلة بتقييم ما إذا كانت شركة معينة لها قوة سوق في سوق معينة فائزاً على توسيع قوتها إلى أسواق ذات نشاط أعلى أو نشاط أقل . في مجال الاتصالات كثيراً ما تستطيع مؤسسات الاتصالات القديمة المتكاملة رأسياً (على سبيل المثال التي تزود بخدمات محلية وكذلك المكالمات الخارجية أو الخدمات الدولية ) أن تستخدم قوتها في سوق الاتصالات المحلية كميزة تنافسية في أسواق المكالمات الخارجية والاتصالات الدولية . قد تسعى هذه المؤسسات استخدام قسوة السوق الخاصة بها ، على سبيل المثال بتضخيم أسعار الاتصالات المحلية ( بما في ذلك أسعار الربط ) واستخدام الإيرادات للفائضة لدعم خفض أسعار خدمات المكالمات الخارجية والدولية التنافسية الخاصة بها.

## قوة سوق فعالة

مفهوم وثيق الصلة هو " قوة السوق الفعالة " ( SMP ) وهو مقياس اختياري نسبياً لقوة السوق يستخدم بواسطة المجلس الأوروبي في تحليل المنافسة . يسمح عدد من توجيهات المجلس الأوروبي الخاصة بالتزويد المفتوح بالشبكات ( ONP ) بوضع التزامات إضافية على مؤسسات الاتصالات التي لها قوة سوق فعالة . في مجموعة إصلاح السياسات المقترحة بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ اقترح المجلس تغيير أسلوبه وأن يركز بصورة أكبر على الإجراءات التقليدية المتعلقة بالهيمنة على السوق . وبالرغم من ذلك وحيث أن أسلوب قوة السوق الفعالة ( SMP ) كثيراً ما يشار إليه ضوفاً يتم مناقشته هنا. تنص المادة (٤) من توجيه المجلس الأوروبي للربط على "سوف يفترض أن منظمة ما لها قوة سوق فعالة إذا كان لها حصة أكبر من ٢٥٪ من سوق معين للاتصالات".

( بصفة عامة لا تقل عن ٣٥% وكثيرا ما تكون ٥٠% أو أكثر ) . ثانيا يجب بصفة عامة أن تتواجد عوائق أساسية ضد الدخول إلى الأسواق المعنية والتي تستحوذ عليها الشركة المهيمنة .

تتعلق بعض التعاريف أكثر بالجودة عنها بالكم . انظر الإطصار (٥-٤) والذي يحدد التعريف الذي حددته أحكام المجلس الأوروبي .

هناك تعريفات أخرى فقد حدد مكتب المملكة المتحدة للتجارة الداخلية أن وصف مؤسسة خدمية بأنها مهيمنة يقترب عليه التلميح بأنها تمتلك قوة سوق أكبر من أي من منافسيها لقد حكمت محكمة العدل الأوروبية بتواجد قرينة هيمنة على السوق في غياب دليل على عكس ذلك إذا توفرت للشركة حصة في السوق تكون بصفة مستمرة أكبر من ٥٠% . كما هو الحال بالنسبة لقوة السوق بصفة عامة فإن الهيمنة على السوق ليست موضوع حصة السوق فقط . ولكن بعض المعطيات اقترحوا أن حصة سوق تزيد عن ٦٠% من المرجح أن تكون دليلاً على وجود هيمنة .

#### ٥-٢-٤ التسهيلات الأساسية

إن مفهوم التسهيلات الأساسية هام لتطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات . في هذا القطاع يتم بصفة عامة تعريف التسهيلات الأساسية بان لها الخصائص التالية :

« يتم للتزويد بها على أساس احتكاري أو تخضع لدرجة معينة من التحكم الاحتكاري .

« تكون مطلوبة بواسطة المنافسين ( على سبيل المثال مؤسسات الاتصالات الخاصة بالربط ) لكي تتمكن من المنافسة .

« لا يمكن عمليا تكرارها بواسطة المنافسين لأسباب تقنية أو اقتصادية .

تفرض هذه المادة التزاما على الهيئات التي لها قوة سوق فعالة بان " تستجيب لجميع الطلبات المعقولة الخاصة بابتاحة الشبكة بما في ذلك الاتصال عن طريق نقاط غير النقاط الطرفية للشبكة المتاحة لغالبية المستهلكين النهائيين " .

إن مستوي ٢٥% من قوة السوق الفعالة ليست نسبة منقوشة على الحجر . يسمح التوجيه لسلطات التنظيم الوطنية أن تقرر أن الهيئات التي لها أقل من ٢٥% من حصة السوق لها قوة سوق فعالة وإن تقرر أن الهيئات التي لها حصة سوق أكبر من ٢٥% ليس لها قوة سوق فعالة . عند اتخاذ هذا التحديد فإن هيئات التنظيم يتم توجيهها لأخذ عوامل معينة في الحسبان مثل :

« قدرة المنظمة على التأثير في ظروف السوق

« حجم الأعمال بالنسبة لحجم السوق

« التحكم في وسائل الوصول إلى المستخدم النهائي

« توافر الموارد المالية

« الخبرة في التزويد بالمنتجات والخدمات في السوق

إن وصف منظمة بان لها قوة سوق فعالة لا يؤدي بالضرورة إلى وجود قوة سوق أو هيمنة من جانب هذه المنظمة . إن تصنيف قوة سوق فعالة هو ببساطة منه لتطبيق المزيد من الالتزامات طبقاً للتوجيهات المحددة الخاصة بالتزويد المفتوح بالشبكات .

#### الهيمنة على السوق

إن الهيمنة على السوق هي صورة أكثر تطرفا من قوة السوق . يتغير تعريف الهيمنة على السوق بدرجة واسعة في قوانين وقضاء الدول المختلفة . ولكن بصفة عامة فإن هناك عاملين أساسيين في تحديد هيمنة السوق . أولا يجب بصفة عامة أن تتوافر حصة سوق عالية نسبيا

**إطار ٥-٤ : هيمنة السوق : تعريف المجلس الأوروبي**

"إن وضع قوة اقتصادية تتمتع به مؤسسة تجارية والذي يمكنها من منع تواجد منافسة فعالة في السوق المعنية وذلك باستخدام قوة لجعل السوق تنصرف بدرجة ملحوظة بصوره مستقلة عن منافسي هذه المؤسسة والمعلماء وأخيراً المستهلكين".  
(يونيتد برانكز ضد المجلس - تقرير المحكمة الأوروبية ٢٠٠٧)

لقد طورت العديد من المؤسسات التنظيمية الوطنية والمؤسسات متعددة الأطراف تعريفات للتسهيلات الأساسية ويشتمل الإطار (٥-٥) على تعريف مرجعي للتسهيلات الأساسية تم تضمينه في الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية.

يشتمل الملحق (أ) على نسخة كاملة من الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية.

توضح الورقة المرجعية متى وكيف يجب أن تتأكد الدول الموقعة من أن التسهيلات الأساسية متاحة للمنافسين. أحيانا يستخدم التعبير "تسهيلات ضيقة" كمرادف لـ "تسهيلات أساسية" ولكن التعبير "ضيقة" يركز على كون التسهيلات جزء أساسي من وصلة الاتصالات والتي يتم تقييد التوريد بها وليس على قدرة المنافسين على عمل نسخة أخرى من التسهيلات.

**إطار ٥-٥ : التسهيلات الأساسية - تعريف منظمة التجارة العالمية**

تعني التسهيلات الأساسية تسهيلات شبكة أو خدمة عامه للنقل الاتصالات:

- (أ) يتم التوريد بها بصورة حصرية أو بصورة غالبية بواسطة مورد واحد أو عدد محدود من الموردين  
(ب) لا يمكن بصورة اقتصادية أو تقنية وجود بديل لها لكي يمكن التوريد بالخدمة.

الأمثلة الشائعة للتسهيلات الأساسية هي خطوط اتصال الشبكة (دوائر محلية) وسنترالات التحويل المحلية. الدوائر المحلية هي الدوائر المتواجدة بين مكان إقامة العميل و"العقدة" أو السنترال الأول الذي يوصل العميل مع شبكة الهاتف العمومية (PSTN). يمكن إدراك أنه في العديد من الدول فإن الدائرة المحلية تقع في نطاق تعريف للتسهيلات الأساسية لأنها:

(١) مطلوبة بواسطة المنافسين من أجل أن يكونوا قادرين على المنافسة على الخدمات التجارية للمعلماء النهائيين.

(٢) يتم بصورة غالبية التوريد بها بواسطة مؤسسة الاتصالات للخدمة.

(٣) يصعب تقنيا أو اقتصاديا وجود بديل لها على الأقل على نطاق واسع.

وبالتالي فإن هيئات التنظيم في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وفي أماكن أخرى قد طلبوا من مؤسسات الاتصالات القديمة تسهيل المنافسة بتأاحة الدوائر المحلية للمنافسين. إذا توافرت مصادر بديلة لدوائر محلية ثابتة ولاسلكية فإن هذه لا تصنف حينئذ بأنها تسهيلات أساسية. تتوافر المزيد من الأمثلة للتسهيلات الأساسية ومناقشات إضافية في القسم ٣-٤-٥ من الوحدة (٣) تحت التسمية "إتاحة مكونات الشبكة بصورة منفصلة".

إن مؤسسة الاتصالات التي تتحكم في تسهيلات أساسية كثيرا ما يكون لها الحافز والوسائل للحد من إتاحة التسهيلات لمنافسيها. ولهذا يقتضي الصالح العام ضمان أن تكون للتسهيلات الأساسية متاحة للمنافسين بشروط معقولة. بدون هذه الإتاحة سوف تعاني المنافسة وسوف يعمل القطاع بأكمله من الكفاءة المتاحة له.

بينما تتواجد تعريفات مختلفة لمصو الاستخدام للهيمنة فهناك أفكار مشتركة في التعريفات . تشمل الخصائص الأساسية لمصو استخدام الهيمنة :

- (أ) شركة لها وضع مهيم في السوق المعنية
- (ب) تستخدم الشركة هذا الوضع للقيام بممارسات "تصفية" والتي هي أو يرجح أن تكون ضارة بالمنافسة .

يفطسي مفهوم للتصف في استخدام الهيمنة الحديد من الأنواع المحددة من السلوكيات . يتم اليوم إدراك أشكال جديدة من السلوكيات التي تمثل تصفاً . يمكن إيجاد أمثلة حديثة في المنازعات للقانونية الخاصة بميكروسوفت في الولايات المتحدة أو في المناطق الأخرى من تراخيص الملكية الفكرية . بعض الأعمال الأخرى التي كانت في الماضي تعتبر تصفاً أصبحت الآن مقبولة تماماً للظروف . يصف هذا القسم والأقسام للتالية بعض الأنواع المحددة من الممارسات التي تم اعتبارها تصفاً في استخدام الهيمنة في صناعة الاتصالات . يجب عدم اعتبار هذه الأوصاف حصرية .

قبل مناقشة الأنواع المختلفة من الممارسات التصفية سوف نستعرض مفهوم هيمنة السوق .

متي تهيم شركة على السوق ؟

تمت مناقشة مفاهيم قوة السوق والهيمنة سابقاً في هذه الوحدة . تشمل الخطوة الأولى في تقييم ما إذا كانت شركة تهيم على السوق تحديد (تعريف) السوق المعنية التي حدث فيها التصف المحتمل . كما تمت مناقشته سابقاً يجب الأخذ في الاعتبار المنتج والسوق الجغرافية المعنيين . يمكن حينئذ تقييم درجة الهيمنة التي مارسها للشركة في السوق المعنية .

لنستذكر على سبيل المثال كم سوف تكون الأوضاع ذات كفاء أكبر بكثير إذا استخدم العديد من المزدوين بخدمات الإنترنت ومؤسسات الاتصالات الدولية والمزدوين الآخرين بخدمات الاتصالات نص خطوط الاتصال للشبكة ونفس المستنرات للوصول إلى المشتركين في منطقة محلية معينة . هذا أكثر كفاء بكثير من أن تقوم كل مؤسسة اتصالات بتصميم خطوط الاتصالات للشبكة لخدمة نص المنطقة المحلية .

إن تحديد مكونات شبكات الاتصالات التي تمثل تسهيلات أساسية له أهمية عملية كبيرة . إن التعريف المحدود أكثر من اللازم يمكن أن يعيق المنافسة وذلك بمنع المنافسين من الحصول على مكونات أساسية للشبكة بشروط مناسبة . كما أن تعريفاً واسعاً أكثر من اللازم يمكن أن يشجع دخول غير الاقتصادي إلى السوق أو يزود بحوافز غير كافية للمنافسين للاستثمار في وتطوير بنية تحتية بديلة للشبكة .

يتم في القسم ٣-٤-٥ من الوحدة (٣) مناقشة أساليب عديدة لتحديد وتعريف للتسهيلات الأساسية . يناقش هذا القسم ما هي للتسهيلات التي يجب أن تلتزم مؤسسة الاتصالات القديمة بفصلها وإتاحتها للمنافسين . توضح بقية هذه الوحدة (٥) استخدام مفهوم للتسهيلات الأساسية في سياسات المنافسة فيما يخص تطبيقها على قطاع الاتصالات .

### ٣-٥ علاج الممارسة القائمة للمنافسة

#### ١-٣-٥ مصو استخدام الهيمنة

إن مفهوم مصو استخدام الهيمنة يشمل نطاقاً واسعاً من الممارسات القائمة للمنافسة منصووس عليها في قوانين وسياسات الحديد من لدول . وهي شبيهة ولكنها أومع نطاقاً من مفهوم "الاحتكار" الموجود في بعض القوانين .

أمثلة شائعة لأشكال السلوكيات التي تمثل سوء استغلال إذا تمت بواسطة مؤسسة اتصالات مهيمنة .

تستخدم العديد من الأساليب لتحديد الممارسات التي تمثل سوء استخدام للوضع المهيمن . تركز جميع هذه الأساليب على الممارسات التي تكون ضارة بالمنافسة في السوق .

يتم أحياناً تقسيم سوء الاستخدام إلى " سوء استخدام استغلالي استغلالي " و " سوء استخدام إقصائي " . يمكن وصف الممارسات مثل فرض أسعار مفرطة في الارتفاع أو تقديم خدمة رديئة بأنها سوء استخدام استغلالي . يستغل هذا النوع من الممارسات الوضع المهيمن التي تتمتع به شركة ما في السوق ويقلل من مدى انتفاع المستهلك . على الجانب الآخر فإن التسعير الإقصائي أو رفض إتاحة التسهيلات الأساسية يمكن أن يوصف بأنه سوء استخدام إقصائي . يكون للفرض من هذه الأنواع من الممارسات هو منع الدخول إلى السوق أو فرض الخروج من السوق . تتواجد أساليب أخرى لتصنيف سوء الاستخدام للوضع المهيمن في العديد من القوانين وكذلك في الأبحاث والدراسات للقانونية والاقتصادية .

يتم مناقشة الأنواع الرئيسية من سوء الاستغلال للوضع المهيمن التي تمت مواجهتها في صناعة الاتصالات بالتفصيل فيما يلي . وهي تشمل رفض إتاحة التسهيلات الأساسية ونقل الدعم القامع للمنافسة وضغط السعر الراسي والتسعير الإقصائي والمبيعات المشروطة والتشابك .

الموانع القانونية ضد سوء استخدام الوضع المهيمن .  
تشتمل القوانين الوطنية والدولية والمعاهدات على موانع ضد سوء استخدام الوضع المهيمن . بعض الموانع واسعة وعملة بينما البعض الآخر محدد .

إن تحديداً دقيقاً للسوق المعنية سوف يقرح بصفة عامة حصة أكبر من السوق لشركة معينة ويظهر هيمنة أكبر . وعلى العكس فإن تحديد واسعاً للسوق سوف يقرح حصة أقل من السوق وهيمنة أقل . ولهذا فكمثال ما يكون تحديد السوق المعنية بالغ الأهمية في تقييم الهيمنة على السوق .

عندما يتم تحديد السوق المعنية فإن تقييم ما إذا كانت شركة ما تحتل وضعاً مهيمناً سوف يعتمد بصفة نموذجية على عاملين رئيسيين (أ) حصة السوق للشركة المعنية و(ب) مدى نطاق الحواجز المانعة لدخول السوق.

إن الوصول إلى تقرير وجود هيمنة يجب أن يبنى على فرائض وملازمات السوق المعنية . من الصعب التزويد بإرشادات عامة لتحديد قياس معين لحصة السوق التي سوف تؤكد الوصول إلى قرار وجود هيمنة . يقرح العديد من المعلقين أن حصة سوق أقل من ٣٥% من غير المرجح أن ترتبط بوضع مهيمن بينما يرجحون أن حصة سوق أكبر من ٦٥% تكون مرتبطة بهيمنة . من المنطق عليه على نطاق واسع أن حصة سوق عالية جداً قد لا تؤدي إلى هيمنة على السوق . هذا هو الوضع بصفة خاصة حينما تكون الحواجز لدخول السوق منخفضة بدرجة كبيرة بحيث تجعل الزيادة في الأسعار أو خفض الناتج لشركة ذات حصة سوق كبيرة حافزاً لدخول فلاحمين جدد وللمزيد من المنافسة .

متى تسمى شركة ما استخدام وضعها المهيمن ؟

إذا تم تحديد أن شركة ما لها وضع مهيمن في سوق معينة فإن السؤال التالي يكون : هل تسمى للشركة استخدام هذا الوضع ؟ في أسواق الاتصالات يمكن أن يتم سوء استعمال الهيمنة بالعديد من الطرق . يحدد الإطار (٥-٦)

الكيان المهيمن على الكشف عن المعلومات والمستندات. إذا أوضحت التحريات أن سلوك سوء الاستخدام قد حدث بالفعل فإن إطاراً قانونياً فعالاً يزود بصفة عامة السلطات لمعالجة هذا الوضع. يحدد الإطار ٥-٧ أمثلة لأنواع السلطات الممنوحة لعلاج سوء استخدام الوضع المهيمن. قد تمنح بعض هذه السلطات إلى هيئة تنظيم الاتصالات والبعض الآخر إلى السلطة المسؤولة عن المنافسة والبعض الثالث للمحاكم.

**إطار ٥-٦: سوء استخدام الوضع المهيمن وينتج عنه من سياسة**  
**اتصالات : أمثلة عامة**

- « رفض أو تأخير إتاحة تسهيلات أساسية للمنافسين
- « إتاحة الخدمات أو التسهيلات للمنافسين بأسعار كبيرة أو بشروط مميزة .
- « تسعير التفاضلي أو التسعير التفاضلي إلى خدمات مماثلة من إيرادات تم الحصول عليها من خدمات خاضعة لنفسه أقل .
- « تجميع ( تجميع ) الخدمات الذي يكون الغرض منه إعطاء الشركة المهيمنة مزايا حصرية في أسواق المشتركين أو إجبار منافس على الحصول على خدمات أو تسهيلات لا يحتاجها.

مثال جيد لموانع العامة ضد سوء استخدام الوضع المهيمن موجود في المادة ٨٢ من اتفاقية المجموعة الأوروبية ( سابقاً المادة ٨٦ ) . تزود هذه المادة بمافع عام على مستوى قانون الاتحاد الأوروبي : تنص المادة ٨٢ على :

" أي سوء استخدام بواسطة مشروع تجاري واحد أو أكثر دخل السوق المشتركة أو أي جزء كبير منها يكون محظوراً لكونه متضارباً مع السوق المشتركة بالدرجة التي قد يؤثر بها على للتجارة بين الدول الأعضاء " .

تم إجماع الموانع العامة لاتفاقية المجموعة الأوروبية في قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . بالإضافة لكونهم ملزمين بمتطلبات اتفاقية المجموعة الأوروبية فإن مؤسسات الاتصالات العامة في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تخضع بصفة عامة لموانع قانونية وطنية إضافية و أكثر تحديداً ضد سوء استخدام الوضع المهيمن.

**سوء استخدام الوضع المهيمن \_ العلاج**

تم اتخاذ العديد من الأساليب لمنع أو تصحيح أو عقاب سوء استخدام الوضع المهيمن . للتحري والعلاج بصورة ملائمة لشكاوي سوء استخدام الوضع المهيمن فإن سلطة تنظيمية أو مسؤولة عن المنافسة يجب أن يكون لها سلطات كافية للقيام بالتحريات المناسبة . على الأقل فإن سلطات التحري تشمل بصورة نموذجية القدرة على إجبار

تتطلب السياسات التنافسية لعدد من الدول من الشركات المهيمنة أن تتيح للمنافسين التسهيلات الأساسية التي تحكم فيها الشركات المهيمنة . يرتبط ما يسمى " مبدأ التسهيلات الأساسية " بشدة مع مفهوم " رفض التعامل " مع المنافسين والذي هو جريمة طبقاً لقانون المنافسة في بعض وليس جميع الأحوال .

حذر بعض الخبراء هيئات تنظيم الاتصالات والسلطات المعنية بالمنافسة من تبني مبادئ واسعة بصورة كبيرة تتطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة إتاحة تسهيلات الشبكة لمنافسيهم . وهم يوضحون أن هذه المبادئ سوف لا تشجع المنافسين على بناء التسهيلات الخاصة بهم . ولكن يتفق غالبية خبراء الاتصالات على أنه يمكن الإسراع في إدخال المنافسة عن طريق الطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة إتاحة نطاق محدد بصورة واسعة من التسهيلات الأساسية للقادمين الجدد . من أجل التزويد بخدمات الاتصالات لعموم الجمهور فإن الربط بشبكات الهاتف العمومية ( PSTN ) والسنترالات وإرسال الإشارات بها وأنظمة مساعدة التشغيل (OSS) وأنظمة قواعد البيانات المرتبطة بها الخاصة بمؤسسات الاتصالات القديمة يمكن على سبيل المثال أن يعجل بدرجة كبيرة بإدخال خدمات جديدة منافسة .

يتعلق غالبية النقاش حول التسهيلات الأساسية في نطاق الاتصالات بتسهيلات الربط . يتم مناقشة المواضيع المرتبطة بالإتاحة وعدم تشابك التسهيلات الأساسية بتفصيل أكبر في الوحدة ٣ - الربط .

#### إطار ٥-٧: بعض السلطات لعلاج سوء استخدام للوضع للمهيمن

- « السلطة لإصدار قرارات قابلة للتنفيذ ضد الكيان المهيمن (١) لإيقاف السلوك التي يمثل ملوكاً تصفياً .
- (ب) الحكم بتعويضات محددة في السلوكيات للحد من الجوانب التي تمثل سوء استخدام (تصفياً) .
- « السلطة لإلغاء ترخيص الكيان المهيمن (ملاحظة: صلباً هذه السلطة لها تطبيقات محدودة حيث أنه لا توجد سلطة تنظيمية تريد حرمان الجمهور من الخدمة)
- « السلطة لتفريم الكيان المهيمن والأفراد المسؤولين شخصياً عن السلوك التصفى .
- « السلطة لإصدار أمر بدفع تعويضات للمشاركين أو المنافسين المضارين بالسلوك التصفى
- « السلطة لإعادة هيكلة الكيان المهيمن (مثل تجريده من بعض خطوط النشاط التجاري أو الفصل الهيكلي لهذه الخطوط إلى شركة منفصلة ولكن تابعة ) .
- « السلطة لتسهيل والموافقة على تسوية غير رسمية ( ودية ) في حالات سوء استخدام الهيمنة (على سبيل المثال دفع تعويضات أو إصدار الهيكلة أو الإيقاف الاختياري أو تغيير الممارسات ) ..

يتم مناقشة السؤال الخاص بإنشاء إطار قانوني فعال بما في ذلك سلطات لتحرير والعلاج في الوحدة الأولى - نظرة عامة على تنظيمات الاتصالات . يتم في الأقسام التالية تحديد علاج محدد لأنواع المختلفة من سوء استخدام الهيمنة والأشكال الأخرى من الممارسات للقائمة بالمنافسة .

٥-٣-٢ رفض التزويد بالتسهيلات الأساسية  
 تم في القسم ٥-٢-٤ أعلاه تقديم مفهوم " التسهيلات الأساسية " ومناقشته بتفصيل أكبر في القسم ٣-٤-٥ للوحدة ٣. سوف نتناول الموضوع هنا فقط باختصار .



تسهيلات شبكة أساسية تعتبر في وضع هيمنة في نطاق تعريف قانون الاتحاد الأوروبي لسوء استخدام الهيمنة ( بصفة خاصة المادة ٨٢ من اتفاقية المجموعة الأوروبية - سابقا المادة ٨٦ ) .

استنتج المجلس أن سوء استخدام الهيمنة قد يحدث حينما ترفض مؤسسة تشغيل الشبكة إتاحة شبكتها أو تحجب الإتاحة أو تزود بالإتاحة طبقا لتأخير غير مبرر أو أسعار كبيرة . حدد المجلس سلوكيات أخرى قد تكون تصفية بما في ذلك ربط أو تحريم أو تشابك عناصر الشبكة دون تبرير كافي أو تشكيل الشبكة بحيث يصبح إتاحتها للمنافسين أكثر صعوبة أو التمييز بدون مبرر بالصفة لشروط الإتاحة المقدمة لمؤسسات الاتصالات المنافسة أو الإقراط في رفع الأسعار وذلك " لضغط " هامش ربح المنافسين . تمت مناقشة هذه المفاهيم في هذه الوحدة .

### ٥-٣-٣ تحويل الدعم:

توجد مخاوف في بعض أسواق الاتصالات الرئيسية من أن مؤسسات الاتصالات القديمة سوف تسعى استخدام وضعها المهيمن بممارسة تحويل الدعم القامع للمنافسة . تتمثل المخاوف في أن مؤسسة الاتصالات التي تهيمن على أحد الأسواق قد ترفع أو تحفظ بأسعارها فوق التكلفة في هذا السوق . يمكنها حينئذ أن تستخدم هذه الإيرادات الزائدة من السوق الذي تهيمن عليه لدعم أسعار أكثر انخفاضاً في أسواق أخرى أكثر تنافسية . ونتيجة لذلك فإن حصة كبيرة بدرجة غير متناسبة من تكلفة أوصال مؤسسة الاتصالات بالكامل يتم استردادها من الأسواق التي تهيمن عليها مؤسسة الاتصالات .

سوء استخدام الهيمنة والتسهيلات الأساسية للشبكة المحلية \_ مثال الاتحاد الأوروبي :

إن " إخطار (إعلان) الإتاحة " لعام ١٩٩٨ للمجلس الأوروبي يزود بمثال جيد لمعالجة تسهيلات الشبكة الأساسية في قانون وسياسة المنافسة والاتصالات الحاليين ( إخطار خاص بتطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات الإتاحة في قطاع الاتصالات ) .

يوضح إخطار الإتاحة كيف أن مؤسسة اتصالات قائمة لتشغيل الشبكات يمكن أن تسعى استخدام وضعها المهيمن بالتحكم في تسهيلات إتاحة الشبكة . يحدد الإخطار كيف يجب تطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات إتاحة شبكات الاتصالات في نطاق (١) توجيهات محددة خاصة بتحرير سوق الاتصالات و(٢) تدخل السلطات بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وبين السلطات المعنية بالمنافسة والسلطات التنظيمية لقطاع محدد ، يقوم إخطار الإتاحة بالبناء على الإرشادات العلمية السابقة للمجلس الخاصة بتطبيق قواعد المنافسة في قطاع الاتصالات .

يتبنى الإخطار أسلوباً تقليدياً بالنسبة لتحديد السوق فهو يستخدم مفهوم وجود بديل للطلب والزيادات الغير مؤقتة في الأسعار على أنها الأدوات الأساسية لتحديد أسواق المنتجات المنفصلة . بناء على هذا التحليل فإن المجلس يستنتج أن إتاحة شبكة الاتصالات يمثل سوقاً منفرداً عن سوق خدمات المستخدم النهائي .

غالبية الأخطار موجه تجاه تقييم الهيمنة على السوق وتطبيق مبادئ سوء استخدام الهيمنة على سوق إتاحة الشبكة . المبدأ الأول هو أن شركة ما تتحكم في إتاحة

ينتج عن هذا " تحويل للدعم " بين الخدمات ومجموعات المشتركين . يتم دعم الخدمات الأكثر تنافسية بواسطة الخدمات الأقل تنافسية . يمكن أن يمثل تحويل الدعم هذا عوائق هامة ضد المنافسة .

بدون القدرة على تحويل الدعم لخدماته التنافسية فإن مؤسسات الاتصالات الجديدة قد لا تستطيع مطابقة الأسعار المنخفضة لمؤسسات الاتصالات القديمة في الأسواق التنافسية . قد يمنع هذا دخول قادمين جدد إلى أسواق مؤسسات الاتصالات القديمة الأقل تنافسية . وبصورة بديلة فإن هذا قد يفقد القادمين الجدد أنشطتهم التجارية أو يمنعهم من تجميع رأس مال كافي للتوسع إلى الأسواق التي تهيمن عليها مؤسسات الاتصالات القديمة .

تعمد المعالجة التنظيمية لتحويل الدعم القامع للمنافسة في أسواق الاتصالات نتيجة لنماذج تحويل الدعم "الاجتماعية" والتي ميزت الفترة لزمونية الاحتكارية لخدمات الاتصالات في كثير من الأماكن .

في زمن الاحتكارات رخصت الحكومات بصورة نموذجية بتحويل الدعم إلى الخدمات المحلية والسكانية والريفية من خدمات أخرى كالخدمات الدولية وخدمات المكالمات الخارجية والخدمات التجارية . مهما كانت فوائد تحويل الدعم الاجتماعي في الفترة الاحتكارية فإنه يتولد الآن اعتراف واسع أنه يجب إلغاء ذلك الدعم . يتم تدريجياً إلغاء تحويل الدعم هذا وذلك بتطبيق سياسات إعادة السوازن للأسعار . الفرض من سياسات إعادة السوازن للأسعار هو ضبط أسعار الخدمات المختلفة بصورة أقرب مع تكلفتها . إعادة التوازن للأسعار هو أقرب لأنواع التسعير " للفعالة " الموجودة في الأسواق التنافسية .

ليس معنى ذلك أن الأهداف الاجتماعية مثل الحفاظ على إتاحة متوفرة للخدمة للقراء أو المشتركين البعيدين يتم تجاهلها الآن . ولكن يتفق غالبية صانعو سياسات الاتصالات وهيئات التنظيم وخبراء هذا القطاع على أن تحويل الدعم الضمني بين الخدمات يجب استبداله بدعم واضح الغرض منه تحقيق أهداف اجتماعية محددة . يتم بتفصيل أكبر في الوحدة ٦ مناقشة المواضيع الخاصة بالدعم الموجه لتحقيق أهداف اجتماعية .

### الموانع ضد تحويل الدعم

تم إجماع الموانع ضد تحويل الدعم القامع للمنافسة في القوانين والأطر التنظيمية للعديد من الدول . الدول التي لم تفعل هذا من قبل أوجدت هذه الموانع كجزء من التزاماتها طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٨ وبخاصة بالاتصالات الأساسية .

تتطلب اللورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية (انظر الملحق أ ) من الدول الموقعة أن يكون لها إجراءات منغية لمنع الموردين الرئيسيين من ممارسة أو الاستمرار في ممارسات قامعة للمنافسة . تشمل قائمة الممارسات القامعة للمنافسة بالتحديد " ممارسة تحويل الدعم القامع للمنافسة " .

يمكن أن تتواجد الموانع الوطنية ضد تحويل الدعم في العديد من المستويات بما في ذلك القوانين أو اللوائح والإرشادات التنظيمية والقواعد والأوامر والترخيص .

كثيراً ما تستخدم شروط الترخيص لمنع تحويل الدعم . يوجد أحد أمثلة موانع الترخيص في ترخيص الاتصالات للعلم المملوك من مكتب مدير تنظيمات الاتصالات في أيرلندا . يسمح الشرط ١٤ من الترخيص للمدير أن يتحرى عن الشكوكي الخاصة بتحويل الدعم بواسطة المرخص له وأن يصدر توجيه ملزم يطلب من المرخص له التوقف عن هذا التحويل للدعم . يتواجد هذا الشرط في

يتولّد أحد الأمثلة في المادة ٨ من توجيه الربط للاتحاد الأوروبي . فهي تفرض التزاماً على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تتأكد من أن مؤسسات تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي لها قوة سوق كبيرة تحتفظ بحسابات منفصلة لأنشطتها المتعلقة بالربط وكذلك لأنشطتها التجارية الأخرى .

ينطبق هذا الالتزام إذا كانت مؤسسات الاتصالات القديمة هذه تقدم خدمات للمستخدم النهائي وكذلك خدمات الربط للاقابمين الجدد . بالإضافة إلى ذلك فإن سجل الأنشطة المتعلقة بالربط يجب أن يشمل على كل من خدمات الربط المزود بها دولياً وكذلك خدمات الربط التي يتم التوريد بها الآخرين . يشترط للتوجيه الجديد المتعلق بالربط المقترح من المجلس الأوروبي في يوليو ٢٠٠٠ أن هيئات التنظيم يجب أن تكون لها السلطة لفرض الفصل المحاسبي فيما يتعلق بأنشطة محددة تتعلق بالربط وإتاحة الشبكة ( مادة ١١ ) .

يتطلب العديد من هيئات التنظيم الوطنية أساليب فصل محاسبية أكثر تفصيلاً . في بعض الحالات يجب فصل الحسابات العديد من الخدمات المختلفة . طورت أساليب أكثر تفصيلاً في كندا والولايات المتحدة .

إن حذف الفصل المحاسبي هو تقسيم تكاليف مؤسسة اتصالات بين الخدمات المختلفة التي تقدمها من أجل تحديد تكاليف تقديم كل خدمة . يتم حينئذ مقارنة تكلفة كل خدمة مع الإيرادات الناتجة من هذه الخدمة لتحديد ما إذا كانت الخدمة تسترد تكاليفها أو تخسر . تعتبر الخدمات التي لا تغطي تكاليفها مدعومة من خدمات أخرى والتي تزيد إيراداتها عن تكلفتها . وعلاياً يتطلب الفصل المحاسبي من مؤسسة الاتصالات أن تقدم حساباً عن

الجزء ٣ من الترخيص والذي يتضمن الشروط التي تطبق على أي مرخص له يكون له قوة سوق ملموسة) انظر التعريف في القسم ٥-٢-١ ) . كما يتطلب هذا الترخيص أيضاً من المرخص لهم أن يحتفظوا بسجلات محاسبية مناسبة للسماح للمدير بأن يقيم ما إذا كانت ممارسة ما تصل إلى مستوى تحويل غير منصف للدعم .

مثال آخر للموانع الواسعة يوجد في الترخيص الصادر إلى شركة الاتصالات الأردنية من المجلس التنظيمي للاتصالات في الأردن . ينص المانع على ما يلي :

"يجب ألا يقوم المرخص له بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بممارسة أو الاستمرار في أو بالقبول عن علم بأية ممارسات قابعة للمنافسة وبصفة خاصة فإن المرخص له سوف ..... لا يقوم بأي تحويل للدعم القابع للمنافسة " .

تكون مثل هذه الموانع الواسعة متضمنة في التراخيص أوفسي شروط تنظيمية أخرى مفروضة على مؤسسات الاتصالات القديمة في دول أخرى عديدة . رغم أن هذه الموانع ترسل إشارة قوية لمؤسسات الاتصالات القديمة بأنها بصفة عامة لا تكون فعالة إلا إذا رافقتها إجراءات أكثر تحديداً لتحديد ومنع تحويل الدعم القابع للمنافسة . سوف نتناول الآن عدة تدابير وإجراءات محددة : الفصل المحاسبي والفصل الهيكلي واختبارات إلقاء المسؤولية .

#### الفصل المحاسبي :

يمكن استخدام الفصل المحاسبي لتحديد تولّد تحويل لمدعم . لقد طورت هيئات التنظيم الفصل المحاسبي أو طلبوا من مؤسسات الاتصالات القديمة القيام بهذا الفصل في العديد من السلطات السياسية .

الخدمات المختلفة كما لو كانت عمليات قائمة بذاتها .  
وحيث أن مؤسسات الاتصالات تقدم نطاقاً واسعاً من  
الخدمات فإن الكثير من الفصل المحاسبي الذي يتم للقيام  
به لأغراض تنظيمية لا يحاول أن يفصل تكاليف كل  
خدمة منفردة . بدلاً من ذلك فإنه يتم فصل تكاليف الفئات  
الرئيسية للخدمة .

يكون تركيز هيئات التنظيم عادة على فصل تكاليف فئات  
الخدمة التي يكون لمؤسسة الاتصالات هيمنة فيها عن  
تكاليف تقديم الخدمات الأكثر تنافسية . يسمح هذا الفصل  
لهيئات التنظيم أن تحدد ما إذا كانت الخدمات الاحتكارية  
( أو الأقل تنافسية ) تدر إيرادات كبيرة وما إذا كانت هذه  
الإيرادات تستخدم لدعم الخدمات الأكثر تنافسية . يمكن  
أن يضيف الفصل المحاسبي شفافية لعمليات تقدير  
للتكاليف والتسعير لمؤسسات الاتصالات القديمة .

#### الفصل المحاسبي - فئات التكلفة والإيرادات :

سوف يعتمد تحديد الفئات المحاسبية التي يجب إنشاؤها  
على حالة المنافسة في سوق الاتصالات الوطني .  
وبصفة عامة كلما زادت تنافسية السوق كلما صبحت  
عملية الفصل المحاسبي .

عندما تعمل جميع أجزاء السوق بصورة تنافسية فإن  
تستمر ضرورة القيام بالفصل المحاسبي أو المخاوف

بخصوص تحويل الدعم . عند هذه النقطة فإن تحتفظ أي  
شركة بوضع مهيمن في أي من أجزاء السوق . وبالتالي  
فإن تستطيع أي شركة أن ترفع الأسعار أعلى من  
المستويات التنافسية وأن تستخدم الأرباح الكبيرة لتحويل  
الدعم إلى الجوانب الأكثر تنافسية .

فيما يلي توضيحات مبسطة لأنواع من الفصل المحاسبي  
التي يمكن أن تستخدم في الأسواق الناشئة التي يتواجد بها  
درجة محدودة من المنافسة . يتم تدارس ثلاث  
سيناريوهات مبسطة في الجداول ٥-٢ و ٥-٣ و ٥-٤ .  
يمكن إيداء العديد من الملاحظات حول هذه السيناريوهات  
المبسطة . في سيناريو ( ١ ) يبدو أن مؤسسة الاتصالات  
تحويل الدعم للدخول إلى خدمات تنافسية وذلك من  
خدماتها الاحتكارية . تكون عدة عوامل هامة في تحديد  
مدى هذا التحويل للدعم . سوف نتكبد أي شركة تكاليف  
ببدء التشغيل في السنين الأولى لإدخال خدمة جديدة وإذا  
كان العجز في الخدمات التنافسية للفترة (٢) قصير الأجل  
فقد لا تتواجد مشكلة خطيرة خاصة بقمع المنافسة . ولكن  
إذا استمر تحويل الدعم أو زاد فإن ذلك سوف يصعب  
بشدة المنافسة على القادمين الجدد في أسواق الخدمات  
الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة . وقد يضطرون  
لترك نشاطهم التجاري .

جدول ٥-٢: سيناريو (أ) : لا منافسة في خدمات الهاتف الأساسية والمنافسة في الخدمة الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة ( على سبيل المثال إتاحة الإنترنت وخدمة التجارة الإلكترونية ) .			
فئة المحاسبة ١- للخدمات الاحتكارية		فئة المحاسبة ٢- للخدمات التنافسية	
الإيرادات	٥٠٠٠	الإيرادات	١٠٠
التكاليف		التكاليف	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٥٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
خدمات شبكة المكالمات الخارجية	١٠٠٠	الخدمات ذات القيمة المضافة ( بما في ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية )	٢٠٠
خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠		
التكلفة الكلية	٣٩٠٠	التكلفة الكلية	٥٠٠
الفاصل	١١٠	العجز	(٤٠٠)

جدول ٥-٣ : سيناريو ب : لا منافسة في خدمة إتاحة الاتصالات المحلية والمنافسة في خدمات الاتصالات الخارجية والخدمات الدوائية الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة ( على سبيل المثال خدمات إتاحة الإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية ) .			
فئة المحاسبة ١- للخدمات الاحتكارية		فئة المحاسبة ٢- للخدمات التنافسية	
الإيرادات	٢٥٠٠	الإيرادات	٢٦٠٠
التكاليف		التكاليف	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٥٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
		الخدمات ذات القيمة المضافة ( بما في ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية )	٢٠٠
		خدمات شبكة الاتصالات الخارجية	١٠٠٠
		خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠
التكلفة الكلية	٢٥٠٠	التكلفة الكلية	١٩٠٠
الفاصل / العجز	صفر	الفاصل	٧٠٠

جدول ٥-٤: سيناريو (ج) (بفرض الافتراضات سيناريو ب) لا منافسة في خدمات الإتاحة المحلية والمنافسة في الاتصالات الخارجية والخدمات الدولية الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة (على سبيل المثال إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية)			
فئة للمحاسبة ١- الخدمات الاحتكارية		فئة للمحاسبة ٢- الخدمات التنافسية	
إيرادات من المستخدمين النهائيين	١٧٠٠	إيرادات	٢٦٠٠
إيرادات الاتصالات المحلية من المنافسين	٨٠٠		
الإيرادات الكلية	٢٥٠٠		
التكاليف		التكاليف	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٤٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
تكاليف إنتاج خدمات الاتصالات المحلية للمنافسين	١٠٠	الخدمات ذات القيمة المضافة (بما في ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية)	٢٠٠
		خدمات شبكة المكالمات الخارجية	١٠٠٠
		خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠
التكلفة الكلية	٢٥٠٠	التكلفة الكلية	١٩٠٠
الفاصل / العجز	صفر	الفاصل	٧٠٠

السيناريو (ج) يفصل التكاليف والإيرادات لمؤسسة الاتصالات القديمة و الخاصة بالتزويد بخدمات اتصالات محلية ( على سبيل المثال إنهاء المكالمات المستقبليين ) للمنافسين. وبعمل هذا فإن السيناريو (ج) يوضح ما يبدو كممارسات تحويل للدعم قائمة المنافسة من قبل مؤسسة تشغيل الاتصالات .

يبدو أن مؤسسة الاتصالات تنقاضي من المنافسين ثمانية أضعاف تكلفة تزويدهم بخدمات الاتصالات المحلية ( إيرادات الاتصالات المحلية من المنافسين ٨٠٠ وتكلفتها ١٠٠ ) . قد يزيد هذا من تكلفة المنافسين لمستوي قد يجدون معه صعوبة بالغة في المنافسة مع مؤسسة الاتصالات القديمة . يوضح المستوي الأكثر تفصيلا

يوضح سيناريو (ب) فصل محاسبي افتراضي لمؤسسة اتصالات قديمة أعلنت توازن أسعارها بالنسبة للاتصالات المحلية . إن أسعارها للاتصالات المحلية كافية لتغطية تكاليف الاتصالات المحلية المرتبطة وليس أكثر من هذا . بناء على هذه البيانات فإن الشركة لا يمكن القول بأنها تحول الدعم إلى خدماتها التنافسية من خدماتها الاحتكارية ولكن قد توضح درجة إضافية من الفصل المحاسبي أحد أشكال تحويل الدعم القابع للمنافسة الذي قد يشكل بصورة محتملة ضررا بالمنافسة . هذا موضح في السيناريو (ج) .

التكاليف والإيرادات الإجمالية الموضحة في السيناريو (ج) هي نفسها الموجودة في السيناريو (ب) ولكن يقوم

تكن بعض المواضيع الصعبة الخاصة بالفصل المحاسبي في طبيعة تكاليف الاتصالات . يمكن وصف العديد من تكاليف تشغيل مؤسسة الاتصالات متعددة الخدمات بأنها تكليف مشتركة أو عامة . تم تحديد ومناقشة هذه المفاهيم بالتفصيل في الملحق (ب) .

كما تمت مناقشته في الملحق (ب) فمن الصعب تخصيص تكاليف مشتركة وعامة مباشرة لخدمة ما . وبالتالي فإن هذه التكاليف كثيراً ما يتم توزيعها " أو " تخصيصها " بين خدمات عديدة . يمكن استخدام أساليب عديدة لهذا التوزيع للتكلفة . يتطلب غالبيتها درجة ما من الاجتهاد أو التقدير .

أخذاً في الاعتبار الطبيعة التقديرية لبعض توزيعات التكلفة فإن مؤسسات الاتصالات القديمة سوف تتوافر لها كثيراً الفرصة لتوزيع المزيد من التكاليف على خدماتها الأقل تنافسية . سوف يجعل هذا " التحويل " للتكاليف للخدمات الأكثر تنافسية تبدو أقل تكلفة وأكثر ربحية . على سبيل المثال فإن مؤسسة اتصالات قديمة قد توزع ٩٥% من مصاريف مكتبها الرئيسي على خدمات الهاتف الأساسية للخاصة بها لأن هذه الخدمات تمثل ٩٥% من إيراداتها . ولكن في الحقيقة يكون أكثر من ٣٠% من وقت موظفي المكتب الرئيسي مخصص للمنافسة مع القائلين الجدد في خدمات ذات قيمة مضافة و الإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية والتي تمثل ٥% فقط من إيراداتها . بتحويل تكاليف مكتبها الرئيسي بعيداً عن خدماتها الأكثر تنافسية فإن مؤسسة الاتصالات القديمة يمكنها أن تدرج تقاضي رسوماً منخفضة جداً عن هذه الخدمات . وهكذا فإن مؤسسة الاتصالات القديمة قد تستطيع أن تدفع هيئة التنظيم أنها لا تسعر خدماتها التنافسية بأقل من التكلفة وتدفعها من إيرادات الخدمات الأساسية للزائدة .

للفصل المحاسبي المزود به في السيناريو (ج) ما يبدو كتحويل كبير للدعم من إحدى فئات الخدمات الاحتكارية أي خدمات الاتصالات المحلية التي يتم تزويد المنافسين بها إلى خدمة احتكارية أخرى .

يوضح السيناريو (ج) مشاكل محتملة أخرى تستحق مزيداً من البحث . على سبيل المثال من الممكن أن مؤسسة الاتصالات القديمة تقوم ضمناً بتحويل رسوم عن خدماتها التنافسية لخدمات الاتصالات المحلية أقل من تلك التي تتقاضاها من منافسيها . يتم مناقشة هذه المشكلة لاحقاً في هذا القسم .

توضح مقارنة السيناريوهات (أ) ، (ب) ، (ج) أنه من المهم تصميم فئات الفصل المحاسبي لتلائم ظروف السوق المختلفة وللاخذ في الاعتبار نوع تحويل الدعم الذي يتم البحث فيه أو متابعته .

#### الفصل المحاسبي - مواضيع توزيع التكلفة :

من الناحية العملية يكون أحياناً من الصعب فصل تكاليف مؤسسات الاتصالات القديمة . أساليب محاسبة التكاليف متطورة بدرجة كبيرة في بعض الصناعات ذات التنافسية العالية حيث يراقب المديرون بدقة الأداء المالي للخدمات المختلفة أو " مراكز الأرباح " . ولكن هذا ليس صحيحاً بصفة عامة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات القديمة . ببساطة لم يكن تحديد تكاليف الخدمات المختلفة مطلوباً في عصر الاحتكارات . ركز المديرون وهيئات التنظيم في مجال الاتصالات بصفة نموذجية على الربحية الإجمالية للشركة وليس على ربحية الخدمات منفردة . إذا خسرت بعض الخدمات فإن هذه الخسارة عوضتها أرباح الخدمات الأخرى . لم يتم أبداً طلب أو تطوير أساليب فصل محاسبي مفصلة .

لا يوجد حل بسيط لمشاكل الفصل المحاسبي المحددة أصلاه . إذا تواجدت مخاوف كبيرة بشأن تحويل الدعم القامع للمنافسة فإن هيئة التنظيم يجب أن تبذل الجهد المطلوب " و تعمل على أن تفهم هيكل التكلفة لمؤسسة الاتصالات القديمة. تكون مساعدة المستشارين الخبراء في المجال المحاسبي أو الاقتصادي للاتصالات مفيدة إن لم تكن ضرورية في غالبية الحالات .

يمكن أن تساعد الأحكام المرجعية الدولية في بعض الحالات . على سبيل المثال لنأخذ خدمتين : (١) خدمات التوصيل النهائي المحلية التي تقدمها مؤسسة اتصالات قديمة لربط المنافسين (٢) خدمات الهاتف الخليوي المقدمة للمستخدمين النهائيين تلقيا مع نفس المناس . قد تظهر دراسة مرجعية أن مؤسسة الاتصالات القديمة تتقاضى رسوما مضاعفة للخدمة (١) مقارنة بالدول ذات الظروف المشابهة والنصف فقط للخدمة (٢) . في هذه الحالة فإن هيئة التنظيم قد ترغب في إلقاء نظرة أكثر تحجصا لتكاليف وتسعير مؤسسة الاتصالات القديمة لضمان أنها لا تمارس تحويل الدعم القامع للمنافسة .

وخلالما فإن الفصل المحاسبي قد يمثل تحديا لكلا من هيئة التنظيم ومؤسسات التشغيل التي يتم التنظيم لها . ولكن يمكن أن تساعد بعض الافتراضات المبسطة والمرجعية في التزويد بمؤشرات قيمة تقريبية لتحويل الدعم المحتمل . مهما كانت الأساليب المستخدمة فإن الفصل المحاسبي يظل أداة قيمة لهيئات التنظيم . توجد عيوب في أسلوب الفصل المحاسبي . تشمل هذه العيوب الطبيعة التمييزية لبعض التوزيع للتكاليف والكمية الكبيرة من الموارد المطلوبة للتقيام بالفصل المحاسبي المفصل . على سبيل المثال فإن هيئات التنظيم الكندية قضت الجزء الأكبر من عشر سنوات في تطوير " طور الثالث " لعملية الفصل المحاسبي للتكاليف على مستوى الفئة بالكامل . تقترح هذه العيوب أنه يجب عدم الاعتماد على

الفصل المحاسبي المفصل دون سواء كأداة لتحديد ومنع تحويل الدعم القامع للمنافسة . في الدول ذات الموارد المحدودة قد يكون استخدام توليفة من المرجعيات ومستوي عالي للغاية من الفصل المحاسبي أكثر فاعلية .

#### الفصل الهيكلي وبيع بعض الأصول :

تم استخدام أسلوبين آخرين و بالتحديد الفصل الهيكلي وبيع بعض الأصول بواسطة السلطات المختصة بالمنافسة وهيئات تنظيم الاتصالات في حالات تحويل الدعم الخطيرة للقائمة للمنافسة . عادة يتم استخدام هذين الأسلوبين فقط عندما يتوافر دليل على تواجد ممارسة خطيرة قامعة للمنافسة . عادة ما تشمل هذه الممارسة ليس فقط تحويل الدعم ولكن أيضاً سلوك مرتبط به مثل التسعير الإقتراسي واستعمال المعلومات بصورة قامعة للمنافسة والممارسات التفضيلية .

بشور الفصل الهيكلي عاده إلى فصل الخطوط التجارية المختلفة لمؤسسة اتصالات إلى كيانات تجارية منفصلة. كمثل فإن النشاط التجاري الخليوي يمكن تشغيله عن طريق شركة منفصلة عن النشاط التجاري للهواتف السلكية . قد يمتلك النشاطون نفس حافزا الأسمهم ولكن وجود شركة خلوية منفصلة يسهل من ضمان أن مؤسسة الاتصالات القديمة التابعة لها لا تميز بصورة غير عادله ضد المنافسين في النشاط الخليوي مقارنة بعملياتها الخلوية. يمكن إيجاد قواعد لضمان أن الشركتين الخليويتين يعملان نفس المعاملة على سبيل المثال بالعمية لرسم الربط . الأمثلة الأخرى لأنشطة الاتصال التي كثيرا ما تفصل هي مؤسسات التزويد بخدمة الإنترنت والأنواع المختلفة لمؤسسات الخدمات المتنقلة .



وحساباتها وعملياتها . وألا فإن الفصل الهيكلي يكون مجرد إجراء ظاهري .

ولكن السؤال المبدئي ليس هو ما إذا كان يجب الفصل الهيكلي بين الشركات ولكن السؤال هو هل تزيد مزايها الفصل الهيكلي بين الشركات عن الأضرار مع الأخذ في الاعتبار واقع سوق معين . تشمل العيوب الأخرى للفصل الهيكلي تكاليف العملية التجارية العالية ( تكاليف إنشاء شركات منفصلة ) وتعطيل الموظفين والعملاء أثناء العمل في عملية الفصل . رغم هذه العيوب فإن الفصل الهيكلي قد يكون السبيل الوحيد لضمان إتاحة فرص متكافئة للمنافسة في بعض الأسواق .

كثيراً ما تستطيع الشركات المنفصلة هيكلها الاستمرار في العمل تحت قيادة مشتركة . يشير بيع بعض الأصول إلى وضع حيث تقوم شركة مثل مؤسسة الاتصالات القديمة ليس فقط بتشغيل نشاط تجاري معين من خلال شركة منفصلة ولكنها تتخلص ( أي تباع ) بعض أو كل الملكية في تلك الشركة المنفصلة إلى أطراف مستقلة.

يجادل بعض مؤيدي المنافسة أن بيع بعض الأصول هو فقط الذي يضمن أن الشركة المنفصلة سوف تدار لصالح مالكي أسهمها المنفصلين وليس كمجرد إحدى الكيانات الفرعية للشركة الأم (على سبيل المثال مؤسسة الاتصالات القديمة ) . هناك من يجادل انه بدون بيع الأصول فستكون هناك حاجة لبذل جهد تنظيمي كبير للكشف عن أية تعاملات قائمة بالمنافسة بين الشركات المنتسبة لبعضها البعض . طالما أن هناك مالكو أسهم منفصلين فإن إدارة الشركات المنفصلة يجب أن تعمل

عندما يفرض الفصل الهيكلي عن طريق التنظيم فإن الشركات المختلفة يجب بصفة نموذجية أن تدار على أساس " علاقة غريباء " . في هذه الحالة فإن الشركات يجب أن تتعامل مع بعضها البعض بنفس القواعد والشروط التي تتعامل بها مع الأطراف الأخرى، على سبيل المثال، المنافسين . بصفة عامة فإن الشركات المنفصلة يجب ألا يكون لها فقط حسابات منفصلة ولكن أيضاً إدارة و مكاتب وتسهيلات منفصلة وخلافه .

عادة ما تحدد الشروط التنظيمية درجة الفصل المطلوبة في عمليات الشركات . قد يمثل تطوير هذه الشروط تحدياً . يجب أن توازن هيئات التنظيم بين هدفين متنافسين . الهدف الأول هو إيجاد فصل كافي للتقليل إلى أقل درجة من احتمال تحويل الدعم أو التواطؤ أو الممارسات القائمة للتنافس الأخرى بين الشركات المنفصلة . بينما الهدف الآخر هو التقليل إلى أقل درجة من عدم الفاعلية التي سوف تنتج بصورة تكاد تكون محتومة نتيجة للفصل الهيكلي .

على سبيل المثال قد تكون هناك فاعليات ( وفورات الحجم والنطاق) متصلة في التوريد بخدمات إدارية مشتركة لكلا الشركتين . وعلى الجانب الآخر فإن المشاركة في الخدمات الإدارية مثل الخدمات المحاسبية قد يزيد باحتمالات ممارسات قائمة بالمنافسة ولتطوير تحويل خفي للدعم . وبصورة مشابهة فإن المشاركة في المكتب الرئيسي يمكن أن تؤدي إلى فاعلية الأداء . وعلى الجانب الآخر فإنها تعطي الفرصة لممارسات تواطؤ بين مديري الشركتين . إذا كان الفصل الهيكلي مطلوباً فيجب أن يتولد فصل حقيقي للشايطين للتجاربيين بما في ذلك إدارتهما ومقراتهما وقواعد البيانات الخاصة بالعملاء

صلاحياتها لسمكالمات الخارجية وعملياتها النوية ولكن ملكية المجموعتين تم فصلهما عن طريق تبادل الأسهم . طبقا لغالبية الآراء فان بيع الأصول كان نجاحا ساحقا .

مع فصل ملكيتها عن ايه تي & تي فان ( RBOCS ) لم يعد لديها الحافز لحماية ايه تي & تي ضد منافسيها في خدمات المكالمات الخارجية مثل لم سي أي ( MCI ) وسبرنت ( Sprint ) . ولهذا فان جميع المنافسين في خدمات المكالمات الخارجية أتاحت لهم خدمات الاتصالات الطويلة من ( RBOCS ) بشروط شبيهة وغير تمييزية . والأكثر صلة بموضوع هذا القسم أن بيع الأصول أزال المخاوف بخصوص تحويل الدعم للقائم للمنافسة بين عمليات ايه تي & تي المحلية وعمليات المكالمات الخارجية .

يُعتبر بيع الأصول بصفة عامة علاج أخير و يكون مناسباً فقط في حالات الهيمنة الكبيرة بواسطة مؤسسات الاتصالات الكبيرة جدا في اقتصاديات الوافرة مثل الولايات المتحدة . تتردد المسئوليات الإدارية العليا في الدول الأخرى في التفكير في تقطيع أوصال مؤسسات الاتصالات القديمة ولاتي كثيرا ما ينظر إليها على أنها مجموعة " أبطال قزميين " .

ولكن وجهة النظر هذه قد تكون في طريقها للتغيير . يظهر توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالملكية للكلية استعداداً بواسطة الاتحاد الأوروبي للتفكير في بيع الأصول على الأقل بالنسبة لبعض أنواع الأنشطة التجارية . قد يزيد التفكير في خيار بيع الأصول بزيادة مؤسسات الاتصالات القديمة على مستوى العالم التي سوف تصبح مخصصة تماما . نقترح السوق المتغيرة

لصالح مالكي أسهمها . الأكثر أمانا افتراض انه يتم فعلا إدارة الشركات على أسس علاقة الغرياء .

## الفصل الهيكلي \_ توجيه الاتحاد الأوروبي للخص بالخدمات الكبلية :

أحد أمثلة توجيه الفصل الهيكلي يتضح في التوجيه الخاص بملكية الشبكات الكبلية للاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٩ . يتطلب هذا التوجيه من مؤسسات الاتصالات المهمة أن تضع عمليات التلفزة الكبلية الخاصة بها في شركة منفصلة هيكليا . هذا التوجيه مبني على توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتزويد بشبكة مفتوحة والجهود الأخرى لتطبيق إطار تنافسي للاتصالات . الغرض منه هو مواجهة مشاكل محددة استنتج مجلس الاتحاد الأوروبي أنها تنتج من التشغيل المشترك لشبكات التلفزة الكبلية وشبكات الاتصالات التقليدية .

يوضح توجيه ملكية الكبلات بجله أن المجلس ينظر للفصل الهيكلي على أنه الحد الأدنى للإجراء التصحيحي المطلوب في هذا الوقت وأنه قد يفرض إجراءات إضافية بما في ذلك بيع أصول ملكية الكبلات لأطراف ثالثة في حالات محددة . كما يبدو أن المجلس قد تبني أيضاً أسلوب الطلب من الشركات المهمة أن تبيع ممتلكاتها الكبلية كشرط مسبق للحصول على موافقة المجلس على اندماج جديدة بين شركات الهولفك ، ( لنظر على مسيل المثال مناقشة موافقة المجلس على اندماج Telia AB السويدية مع TelenorAS النرويجية في القسم ٥-٢٤ )

## بيع الأصول - مثال ايه تي & تي ( AT & T )

شهر الأمثلة لبيع الأصول في مجال الاتصالات هو فصل ايه تي & تي AT&T من شركات بيل العاملة الإقليمية ( RBOCS ) في الولايات المتحدة في ١٩٨٤ . لم يتم فقط الفصل الهيكلي للعمليات المحلية لشركة ايه تي & تي عن

المتابعة لها للمنافسة في نفس السوق ذو النشاط ذو المستوى الأقل .

كمثال في سوق الاتصالات فإن مؤسسات الاتصالات القديمة كثيرا ما تتحكم في الاتصالات المحلية وخدمات التحويل ( السنترات)، لذا أخذ هذه الخدمات وهي لتزويد بشبكة اتصالات محلية مخصصة من مكان إقامة العميل إلى السنترات المحلية . يمكن اعتبار شبكات الاتصالات المخصصة المحلية كخدمات " ذات المستوى الأعلى " . تستخدم هذه الخدمات كمدخل بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة للتزويد بخدمات ذات المستوى الأقل مثل خدمات مخصصة لإتاحة الإنترنت . كما أن شبكات الاتصالات المخصصة المحلية هي مدخل أساسي للمنافسين الذين يزودون بالخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت . ويتعبّر آخر فإن كل من مؤسسة الاتصالات القديمة والموردين الآخرين يتنافسون في الأسواق ذات المستوى الأقل على الخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت .

إذا قررت مؤسسة الاتصالات القديمة ممارسة الضغط الراسي للأسعار فإنه يمكنها أن تزيد الأسعار للمنافسين بالنسبة لمداخل النشاط ذو المستوى الأعلى ( أي أسعار الشبكة المخصصة للاتصالات المحلية ) بينما تترك أسعارها بالنسبة للنشاط ذو المستوى الأقل ثابتة ( أي الأسعار بالنسبة للخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت ) . تكون النتيجة هي خفض أو إزالة الأرباح ( أو " هوامش الأرباح" ) بالنسبة للمنافسين الذين يتم ضغط " هوامش أرباحهم . لزيادة تأثير الضغط فإن مؤسسة الاتصالات القديمة يمكنها أيضاً أن تخفض أسعار النشاط ذو المستوى الأقل وللخص بإتاحة الإنترنت . يكون هذا " ضغطاً "

وكذلك الاقتصاديات والتمويل المتغيران لقطاع الاتصالات أن هناك مزايًا وكذلك عيوب لبيع أصول بعض أنشطة الاتصالات التجارية وفصلها عن الأصول الأخرى . على سبيل المثال فإنه كثيرا ما يكون من السهل تمويل خدمات التجارة الإلكترونية أو خدمات النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول ( GSM ) على أساس فردي وليس كجزء من مؤسسة اتصالات كبرى متعددة الخدمات . وأخيرا ففي الدول ذات المنافسة المحدودة فإن بيع الأصول قد يزود بوسيلة فعالة لإيجاد أطراف قوية أخرى ذات ثقل يمكن أن تصبح مؤسسات اتصالات ناجحة في مجال الاتصالات .

### ٥-٣-٤ الضغط الراسي للأسعار :

الضغط الراسي للأسعار هو نوع معين من ممارسات قمع المنافسة التي قد تمارسها مؤسسات الاتصالات القديمة. يمكن أن يحدث هذا الشكل من الممارسة إذا كانت مؤسسة الاتصالات القديمة تزود بخدمة في اثنين أو أكثر من الأسواق " الراسية " . تسمى الأسواق للرأسية أحيانا بأسواق " النشاط ذو المستوى الأعلى " و " النشاط ذو المستوى الأقل " . على سبيل المثال فإن سوق إنتاج البترول هو نشاط ذو مستوى أعلى من سوق تكرير البترول والذي بدوره هو نشاط ذو مستوى أعلى من سوق بيع وقود السيارات . بدلا من مستوى أعلى ومستوى أقل فإن التعبيران " الجملة " و " للتجزئة " كثيرا ما يتم استخدامهما . يمكن أن يحدث ضغط راسي للأسعار عندما تتحكم مؤسسة تشغيل لها قوة سوق في خدمات معينة هي مداخل أساسية للمنافسين في الأسواق ذات المستوى الأقل وحيث يتم استخدام نفس هذه المداخل بواسطة نفس مؤسسة التشغيل أو للمؤسسة

مزدوجاً للهامش. وبعبارة أخرى فإن مؤسسة الاتصالات القديمة كثيراً ما يمكنها ضغط هامش المنافسين وذلك برفع أسعار الجملة التي يدفعها المنافسون بينما تقوم في نفس الوقت بخفض أسعار التجزئة على الخدمات التنافسية.

يحتوي الإطار ٨-٥ على مثال رقمي مبسط لضغط رأسي للأسعار.

إطار ٨-٥: مثال لضغط رأسي للأسعار بواسطة مؤسسة اتصالات قديمة	
التكلفة لمؤسسة الاتصالات القديمة	٩٠ دولار أمريكي
لتسهيلات نشاط ذو مستوى اعلى (على سبيل المثال شبكة مخصصة)	
السعر الذي تتقاضاه مؤسسة الاتصالات القديمة من المنافسين لاستخدام الشبكة	١٢٠ دولار أمريكي
تكلفة التوريد بخدمات التجزئة	٢٠ دولار أمريكي
المستخدم النهائي (على سبيل المثال الخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت) بالإضافة إلى تكلفة للشبكة (على سبيل المثال التسويق والفوترة).	
السعر الذي تتقاضاه مؤسسة الاتصالات القديمة من المستخدم النهائي للخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت	١٣٠ دولار أمريكي

في هذا المثال يتضح بوضوح عدم تولد هامش للمنافس. يجب أن يشتري المنافس خدمة النشاط ذو المستوى الأعلى (شبكة مخصصة) من مؤسسة الاتصالات القديمة بسعر ١٢٠ دولار أمريكي. نفترض أنه يتحمل ٢٠ دولار أمريكي كتكلفة إضافية قبل أن يمكنه تقديم خدمة التجزئة. وهكذا فإنه يجب أن ينفق ١٤٠ دولار أمريكي لتقديم خدمة التجزئة للمستهلك النهائي. حيث أن مؤسسة الاتصالات القديمة تقدم نفس خدمة التجزئة بسعر ١٣٠ دولار أمريكي فله من غير المحتمل أن المنافس سوف يجتنب أية عملاء بعيداً عن مؤسسة الاتصالات القديمة.

### متطلب إسناد تكلفة خدمة الجملة :

لمنع الضغط الراسي للأسعار فإن هيئة تنظيم الاتصالات قد تفرض متطلب إسناد تكلفة خدمات الجملة بصورة مشابهة لما هو محدد في الإطار ٩-٥ .

### إطار ٩-٥ : العناصر الأساسية لمتطلب إسناد تكلفة خدمات الجملة

#### شروط التطبيق :

١- ينطبق على مزود احتكاري أو مهيمن " لخدمات الجملة " .  
٢- عندما ينافس المزود بالخدمة والمهيمن في السوق أيضاً على " خدمات التجزئة " التي تتطلب خدمات الجملة كمدخلات .

#### القواعد الأساسية :

يجب أن يقدم المزود بالخدمة والمهيمن دليلاً لهيئة التنظيم على أن أسعاره لخدمة التجزئة لا تقل عن مجموع ما يلي: ( أ ) السعر الذي يتقاضاه من المنافسين لخدمات الجملة والتي تشكل جزءاً من خدمة التجزئة ( يعتبر هذا السعر " مبنياً " إلى تكلفة المزود بالخدمة المهيمن سواء كان يتحمل فعلياً هذه التكلفة أم لا ) . مضافاً إليه

( ب ) التكاليف الإضافية اللفظية ( فوق تكاليف خدمات الجملة للمساعدة ) التي يتحملها المزود بالخدمة والمهيمن للتزويد بخدمة التجزئة . على سبيل المثال تكاليف التسويق والفوترة وخلافه

تم استخدام تغييرات على هذا النوع من أسلوب الإسناد بواسطة العديد من هيئات التنظيم والسلطات المعنية بالمنافسة. فهو سهل الاستعمال نسبياً ( مقارنة بالفصل الحسابي المفصل أو توزيع التكلفة ) . بالرجوع إلى مثال ضغط الهامش في الإطار ٨-٥ فإنه لا يهم ما إذا كانت التكلفة الفعلية ٩٠ دولار أمريكي أو ١٢٠ دولار أمريكي أو رقم آخر . الذي يكفله متطلب الإسناد هو أنه يتم إسناد نفس تكلفة خدمات الجملة الأساسية التي يتم محاسبة المنافسين عليها إلى مؤسسة الاتصالات المهيمنة.

الإسناد - مثال كندي :

بصورة محددة من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تقدم صلباً عن استخداماتها لشبكة الاتصالات المحلية لتقديم خدمات تلقائية . أي أن المجلس لم يطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تقوم بدفع مساهمات لأنفسهم . أدى هذا إلى احتمال حدوث ضغط رأسي للأسعار بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة . يتم في الإطار ١٠-٥ أدناه وصف رد فعل ( CRTC ) لهذا الوضع .

اختيار الإسناد هذا مشابه للاختيار الموصوف في الإطار ٩-٥ . الفرق الأساسي هو أن ( CRTC ) تسند دعم " المساهمة " وكذلك تكاليف تسهيلات الجملة كتكاليف يجب تغطيتها في أسعار التجزئة لمؤسسة الاتصالات القديمة . لقد كان وجهة نظر الـ ( CRTC ) أنه ما دامت الخدمة تُمْتَرِد هذه التكاليف المسندة مضافاً إليها التكاليف المباشرة لخدمة التجزئة فإن التسعير المستهدف لا يكون قائماً للمنافسة .

تم تطبيق أحد أشكال مطلب إسناد تكلفة الجملة بواسطة هيئة التنظيم الكندية استجابة لشكوي خفض مستهدف لأسعار التجزئة بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة . كان أسلوب المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات ( CRTC ) مصمم خصيصاً لملائمة خاصة جداً بالسوق الكندي . في هذا السوق أُسْمِت CRTC برنامج خدمة شاملة على هيئة دعم للعجز الناتج عن التوصيل الذي تتحمله مؤسسات الاتصالات في المناطق ذات التكلفة العالية ، وطلبت من جميع مؤسسات خدمات الاتصالات الخارجية بما في ذلك القادّمين الجدد أن يدفعوا "مساهمات" لدعم العجز الموصوف أعلاه . ولكن كما تم إضاحه في المناقشة المفصلة للنموذج الكندي في الوحدة ٦ فإن مؤسسات الاتصالات القديمة تستمر في الحصول على الغالبية العظمى من المساهمات المدفوعة . بصفة مبدئية فإن المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات ( CRTC ) لم يتطلب

إطار ١٠-٥: دراسة حالة - اختبار الإسناد لـ ( CRTC )

في عام ١٩٩٤ (قرار ٩٤-١٣) : وصفت ( CRTC ) ردود فعل مؤسسات الاتصالات القديمة للقادّمين الجدد بالخفض المستهدف للأسعار بما يلي :

" طبقاً لسيناريو تسعير مستهدف غير مقيد بواسطة شركات الهوائيات فإن المنافسين قد يولجّهون وضعاً يوجب عليهم أن يبالغوا ضد أسعار شركة هوائيات تتضمن مبلغ مساهمة لكل من تكلفة مساهمة المنافس في هذا الجزء من السوق .... يرى المجلس أنه نتيجة لوضعهم السابق كمزودين احتكاريين بالهوائيات التي تعمل بوضع المملات فإن شركات الهوائيات قد أسببت وضعاً هو بصفة عامة احتكاري في جميع أجزاء السوق . ونتيجة لذلك فإن خليط التعريفات الخاصة بهم ووجود جوائز للدخول إلى السوق ودخول الملاءم سوف يسمح لهم وبصورة مستمرة أن يسترجموا المساهمة من أكثر أجزاء الأسواق تنافسية عند مستوى أقل من مبلغ المساهمة المدفوعة بواسطة المنافسين [

وتستجيب لهذه المخاوف فإن ( CRTC ) طبقت " اختبارات إسناد " لضمان أن أسعار مؤسسات الاتصالات القديمة في الشبكات التنافسية كانت خاضعة لمتطلبات استرجاع التكلفة شبيهة بتلك الخاصة بالمنافسين . أجرى اختبار الإسناد هذا كما تم تعديله في قرار لاحق لـ ( CRTC ) ( قرار الاتصالات لـ CRTC ٩٤-١٣ ) على الشبكات التالية :

- بجب أن تسري أو تزيد إيرادات كل خدمة مقدمة بواسطة المؤسسة كما أن الخدمة من الخصم
- أ) تكاليف " خدمات الاختراق " المقدمة بواسطة الشركة المهيمنة والمنافسين لتقديم وبيع الأسعار الخاصة بالاتصالات
- هذه " تعريفات الكلمة لمناسبة الاتصالات " (
- ب) لتكاليف العرضية المبرمجة لتجديد الخدمات التي هي أساسية لتكاليف العرضية في إطار
- ج) أية مدفوعات مساهمة مطبقة .

## ٥-٣-٥ التسعير الافتراضي :

تكلفة الجملة والتي تمت مناقشتها في القسم السابق بمثابة على هذا الأسلوب .

التسعير الافتراضي نوع من الممارسات يصعب بصفة خاصة إثباته في صناعة الاتصالات . كما تمت مناقشته سابقاً فإن هذه الصناعة تتميز بتكاليف كبيرة مشتركة وعلامة يصعب تخصيصها لخدمات معينة . يصعب تطبيق اختبارات التكلفة الاقتصادية المستخدمة لتحديد التسعير الافتراضي مثل متوسط التكاليف المتغيرة وللتكاليف المترتبة على المدى الطويل على العديد من أسعار الاتصالات . مرة أخرى فإن هذه الاختبارات ومواضيع التكاليف المرتبطة بها يتم مناقشتها في الملحق (ب) .

### التسعير الافتراضي - مثال للشكاوي :

تلخص حالة الدراسة المزود بها في الإطار ٥-١٢ بحث مكتب الاتصالات Ofel لبعض خدمات الإنترنت لبريش تسايكوم ( BT ) بعد ما أعلن أحد المنافسين عن مخاوفه من التسعير الافتراضي . توضح دراسة الحالة بعض المشاكل المتعلقة بأن تسعيراً منخفضاً ما يؤدي إلى تسعير افتراضي .

التسعير الافتراضي هو ممارسة للتزويد بالخدمات عند أسعار منخفضة بدرجة كافية لإخراج المنافسين من السوق وذلك " لاحتكار " السوق . هناك جدل كبير حول ما هي الأسعار والممارسات التي تمثل تسعيراً افتراضياً. بينما تختلف قوانين الدول المختلفة الخاصة بالمنافسة فإنه من المنطوق عليه بصورة عامة أنه يجب توفير عدد من العناصر لتواجد تسعير افتراضي . يتم إضاح العناصر النموذجية لتعريف التسعير الافتراضي في الإطار ٥-١١.

كثيراً ما يمنع التسعير الافتراضي طبقاً للقوانين الوطنية الخاصة بالمنافسة . كما قد يمنع أيضاً طبقاً للقوانين أو السياسات التي تطبقها هيئة تنظيم الاتصالات . وبأي من الطريقتين فإنه يكون من الضروري أن تتاح لهيئة التنظيم وسائل للتحري وإيقاف حالات التسعير الافتراضي و لتطبيق العقوبات أو للعلاج المناسب .

يتجلبن العلاج فقد يتم عقاب المفترسين وتعويض المنافسين الذين كانوا ضحية للتسعير الافتراضي أو الاثنين معاً . أسلوب تنظيمي آخر هو التوقع المسبق للتسعير الافتراضي وذلك بتطبيق تنظيم للأسعار يحول دون حدوث السلوك الافتراضي . تقدم متطلبات إسناد

### إطار ٥-١١ : ما هو التسعير الافتراضي ؟

بصفة عامة يجب توفير العناصر التالية لتواجد تسعير افتراضي :

« يجب أن يكون للكيان المفترس قوة سوق ( لقوة يرفع أسعاره من جانب واحد ... الخ) .

« يجب أن تقوم المؤسسة التي تمارس الاقتراس بالمنافسة على أسعار تكون أقل من الأسعار الافتراضية المتعارفة . يتفاوت هذا المعيار لدرجة ما بين الدول . وبصفة عامة في قانون المنافسة فإن الأسعار في هذا القطاع يجب أن تكون أقل من متوسط التكاليف الكلية وتقارب أو أقل من متوسط التكاليف المتغيرة . يجب في قطاع الاتصالات بصفة عامة

أن تكون الأسعار أقل من تزايد التكلفة على المدى الطويل ( LRIC ) أو تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل ( TSLRIC ) . ( انظر الملحق (ب) لمنافسة معايير هذه التكاليف التوليةية )

« يجب أن يتوافر الدلائل على نية المؤسسة وامتاحة للبيع عند أسعار افتراضية وليس بمجرد خفض منقطع أو تقاعلي للأسعار .

« بصفة عامة يجب توفير توقع مقبول أن المؤسسة التي تمارس سلوكية افتراضية سوف تستطوع استرجاع خسارتها بعد انتهاء ممارستها للاقتراس ( على سبيل المثال بعد إخراج منافسيها من السوق )

إطار ٥-١٧: دراسة حالة - تحري مكتب الاتصالات Ofel عن خدمات الإنترنت لشركة بريتش تليكوم

الشكوى :

اشتكت إحدى مؤسسات تقديم خدمة الإنترنت المنافسة إلى مكتب الاتصالات ( Ofel ) أن بريتش تليكوم ( BT ) تمارس تسعيراً التراسياً . كانت الشكوى أن BT تقدم خدمات الشبكة (BTNet) أقل تسع مرات من الخدمات المنافسة الأخرى لـ ( BT ) ( خدمات الشبكة X.٢٥ ) . كانت عناصر الشكوى الأخرى أن خدمات ( BTNet ) لا تسترد تكاليفها مناسبا من التكاليف وأن ( BT ) تقدم فترة اشتراك مجانية مبنية .

التحليل :

لاحظ مكتب الاتصالات Ofel أن الحواجز للدخول إلى سوق خدمات الإنترنت منخفضة مما يجعل للمنافس الآخرين سهولة لا تستطيع ( BT ) أن ترفع الأسعار وتسترد الخسائر السابقة على المدى الطويل ) . كما لاحظ ( Ofel ) أيضاً أن خدمات ( BTNet ) تتميز عن خدمات الشبكة (X.٢٥) والتي اعتمد عليها لثبات الأسعار المنخفضة بصورة غير ملائمة. فحصلت Ofel الخطة التجارية لـ BTNet والأداء مقابل الخطة واستنتجت أن الخسارة المبنية تتفق مع كون النشاط في بدايته ولن ينتج التقديرية توضح اتجاهها نحو الربحية . وأخيراً فإن Ofel لاحظت أن فترة الاشتراك المجانية شائعة في الصناعة وأن BT Net أصبحت هذه العروض على فترة بدء النشاط .

النتيجة :

استنتجت Ofel أن BT لم تمارس تسعيراً تراسياً في عروضها الخاصة بـ BTNet . أوضحت Ofel عن نيتها في استمرار متابعة الموقف عن كذب (لأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لـ BT على السوق) .

٥-٣-٦ سوء استخدام المعلومات :

يكون المزدورون المهيمنون لخدمات الهاتف المحلية وبعض الخدمات الاحتكارية الأخرى في وضع يسمح لهم بتجميع معلومات قيمة تنافسياً عن منافسهم فيما يخص بخدمة الربط . على سبيل المثال فإن منافس قد يحتاج دائرة اتصالات محلية من مؤسسات اتصالات قديمة لكي يزود بخدمة مخصصة للإنترنت إلى عمل تجاري . يطلب المنافس الدائرة فسي هذه الحالة من مؤسسة الاتصالات القديمة .

( أو يبقى مع ) شبكة مؤسسة الاتصالات القديمة المخصصة لخدمة الإنترنت .

غالبية المعلومات التي تحصل عليها مؤسسة الاتصالات القديمة القابلة لسوء الاستخدام فيما يخص المنافسة تكون قد تم الحصول عليها في سياق ترتيبات الربط . ولهذا فإن أسوأ سوء الاستخدام المحتمل القائم للمنافسة وعلاج سوء الاستخدام هذا يتم مناقشتها في الوحدة (٣) .  
الأقسام ٤-٣ و ٤-٣-٣ .

٥-٣-٧ " احتجاز " الصلاء

قد تحول مؤسسات تشغيل شبكات الاتصالات " احتجاز " مشتركين معينين من خلال اتفاقيات تجعل من الصعب أو المستحيل على العميل أن ينتقل إلى مؤسسة أخرى لتشغيل الشبكة أو لمزود آخر بالخدمة . تشمل الأمثلة العقود طويلة الأجل وللتخفيضات للتعاملات الحصرية

يجب ألا يكون في إمكان مؤسسة الاتصالات القديمة أن تسعى لاستخدام المعلومات التي تحصلت عليها بصفتها مزودة بتسهيلات أساسية للمنافس . على سبيل المثال يجب ألا يسمح لمؤسسة الاتصالات القديمة أن تنصل بالعميل المحتمل للمنافس لتحفيز هذا العميل ليتحول إلى

وكذلك الاتفاقيات التي تقيد العمل بتكنولوجيا أو أجهزة معينة .

ليست جميع الاتفاقيات التي تحتجز العملاء قادمة للتنافس، كما أن غالبيتها لا تقرر تخط تنظيمي . ولكن توجد حالات وبصفة خاصة عندما يحتجز المنافس المهيمن العملاء مقدماً قبل تواجد المنافسة الأمر الذي يستحق مراجعة تنظيمية . بالتأكيد تستطيع الشركات المهيمنة أن تعوق احتمالات تواجد المنافسة في السوق وذلك باحتجاز العملاء عن طريق اتفاقيات حصرية . يمكن أن تمثل هذه الاتفاقيات سوء استخدام للهيمنة .

إحدى الصور الواضحة لسوء الاستخدام تتمثل في طلب مؤسسة اتصالات احتكارية أن يدخل العميل في عقد حصري طويل المدى مسبقاً قبل تواجد المنافسة وذلك كشرط لاستمرارية الخدمة . يجب أن تمنع هيئات التنظيم مثل هذه الممارسات . من الواضح أن الخدمات الاحتكارية يجب ألا تتوقف إذا رفض العملاء الدخول في عقود طويلة الأجل والتي قد تعوق تواجد المنافسة . تمثل هذه الممارسات بوضوح سوء الاستخدام للهيمنة . هذا شكل من أشكال البيع المقيد للقابع للمنافسة وكذلك أحد أشكال احتجاز العملاء .

تكون حالات أخرى من احتجاز العملاء أقل وضوحاً . يعتمد الكثير على درجة المنافسة في السوق وتأثير ترتيبات الاحتجاز على أوضاع المنافسة في السوق . كلما كانت مؤسسة الاتصالات أكثر هيمنة وكلما زاد

ضرر الاحتجاز على المنافسة كلما زادت الحاجة للتدخل بواسطة هيئة التنظيم أو السلطة المعنية بالمنافسة، سوف تكون بعض هيئات التنظيم والسلطات المعنية بالمنافسة أكثر حذراً وتنبها من غيرهم للضرر المحتمل بسبب ترتيبات الاحتجاز .

أحد الأمثلة العملية للأملوب المتبع بواسطة إحدى السلطات المعنية بالمنافسة فيما يخص حالة احتجاز عملاء الاتصالات متواجدة في حالة " الحجز " الخاصة بوحدة تحديد المشترك ( SIM ) . يوضح الإطار ( ١٣-٥ ) الأسلوب التي اتخذها المدير العام المختص بالمنافسة ( DG IV ) للمجلس الأوروبي في هذه الحالة .

#### ٥-٣-٨ البيع المرتبط والربط :

البيع المرتبط هو بيع أحد المنتجات أو الخدمات بشرط أن يقوم المشتري بشراء منتج أو خدمة أخرى . للتشابك (الربط) هو ممارسة جميع المنتجات أو الخدمات المتعددة ( أو عناصر متعددة من المنتجات / الخدمات ) معاً في عرض متكامل .

المبيعات المرتبطة أو المتشابكة ليست بالضرورة استغلالية أو قابعة للمنافسة . قد يكون بيع منتج أو خدمة مرتبطاً بمنتج أو خدمة أخرى لأسباب تتعلق بالسلامة أو الترابط التقني . قد يتم أيضاً التزويد بالمبيعات المتشابكة استجابة لتفضيل المستهلك أو راحته .



إطار ٥-١٣ : دراسة حالة - تدخل المدير العام (IV) المختص بالمنافسة في " حيس وحدة تحديد المشترك SIM "

تم اتباع الأسلوب التالي بواسطة المدير العام المختص بالمنافسة (DG IV) للمجلس الأوروبي في حالة " حيس وحدة تحديد المشترك SIM " المتواجدة في الهواتف اليدوية المتنقلة . كانت هذه القضية في وقت ما شائعة على الهواتف اليدوية الأوروبية . كان لسمة حيس وحدة تحديد المشترك ( SIM Lock ) خاصيتين :

( أ ) يمكن أن تستخدم كمانع ضد السرقة ( حيث أن بطاقة الدائرة المتكاملة لوحدة تحديد المشترك ( SIM ) كانت مرتبطة بصورة منفردة مع هاتف يدوي واحد )

( ب ) حيسمت بصورة فعالة هاتف يدوي ومشترك محددين بمؤسسة خدمات اتصالات هاتف محمول واحدة . رخصت بطاقة SIM لهاتف يدوي ومشترك محددين أن يستخدمها شبكة مؤسسة اتصالات معينة . حيس بطاقة SIM ومنع استبدالها في الهاتف اليدوي يمنع المشتركين من استبدال مؤسسة الاتصالات المزودة بالخدمة . سمة حيس SIM يمكن لك حيسها ، ولكن اتجهت مؤسسات الاتصالات لتقاضي رسوم كبيرة على تخطي سمة حيس SIM .

في ٣٠ مايو ١٩٩٦ كتب المدير العام المختص بالمنافسة خطاباً لمصنعي الهواتف اليدوية ولمؤسسات تشغيل الشبكات مخطراً إياهم أنه يعتبر أن سمة حيس SIM لها تأثيرات قاسية بالمنافسة . يلي ذلك المزيد من الاستشارات والمراسلات . ونهضة لذلك فإن المصنعين وافقوا على تعديل هواتفهم اليدوية وإضافة إمكانية فك حيس SIM بواسطة المشتركين .

كما حدد المدير العام المسؤول عن المنافسة ( DG IV ) أيضاً عدداً من القيود الإضافية على استخدام سمة حيس SIM . شملت هذه الإصحاح إلتزام المصنعين بأنهم يمكنهم فك حيس الهاتف اليدوي . في حالة قيام المزودين بالخدمة بدعم أبعاد الهواتف اليدوية فإن مبلغ الدعم والشروط التجارية المحددة لاسترداد هذا الدعم يجب الإصحاح عنها . كما أن المزودين بالخدمة يجب عليهم الإصحاح عن أية تأثيرات يمكن أن تكون لهذا الدعم على قدرة المشترك على فك حيس هذه السمة . سمح للمدير العام المسؤول عن المنافسة ( DG IV ) للمزودين بالخدمة أن يستمروا في حيس الهواتف اليدوية حتى يتم استرداد الدعم .

#### الجواب القاسية للمنافسة :

يمكن أن تمثل المبيعات المرتبطة ( المقيدة ) نصفاً عندما يكون لها تأثيرات ضاره كبيره على المستهلكين أو المنافسين . إن أحد أمثلة الأشكال التصفية للبيع المرتبط هو ربط منتج أو خدمة تقدم في سوق ذات تنافسية عالية بمنتج آخر في سوق احتكاري أو أقل تنافسية . يكون المنتج الأول بصورة نموذجية ذو أسعار منخفضة وهامش ربح منخفض بينما يكون الأخير ذو سعر مرتفع وهامش ربح مرتفع . مثال آخر هو ربط متطلب شراء عقد خدمة صيانة ببيع المنتج نفسه حيث يكون سوق الخدمة تنافسي بدرجة كبيرة بينما سوق المنتج ليس كذلك .

أصبح التحزيم ( التجميع / التباكب ) أسلوب تسويق منتشر في صناعة الاتصالات . تقدم العديد من مؤسسات

الاتصالات القديمة والمنافسين مجموعات متشابهة من الخدمات . تشمل شبكة شائعة في كندا على سبيل المثال خدمة الهواتف اللاسلكية وخدمة إتاحة الإنترنت وخدمة التليفزيون الكابلية والتي تباع مجتمعة بسعر ١٠% أقل من السعر المجمع للخدمات منفردة . كما هو الحال بالنسبة للمبيعات المرتبطة فإن الربط يمكن أن يكون مربحاً للمعلم لأنه ضمن أشياء أخرى يقلل من عدد الفواتير التي يجب سدادها . ولكن هيئات التنظيم في عدة دول طلب منها التعامل مع الجوانب القاسية للمنافسة بالنسبة للربط .

#### التدخل التنظيمي :

يركز التدخل التنظيمي عادة على عدد محدود من أنشطة الربط . يحدث أحد الأنواع عندما تقدم مؤسسة اتصالات قديمة مجموعات من المنتجات أو الخدمات بشروط لا

### شروط فك الربط :

عند التعامل بصفة أكثر عمومية مع موضوع ربط مجموعات من خدمات التجزئة بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة يتوافر عدد من الأساليب التنظيمية لمنع الممارسات القائمة للمنافسة . يجب بصفة عامة النظر إلى المنع اللام على أنه ملائذ أخير . كثيرا ما يمكن استخدام أساليب أخرى .

كثيرا ما يمكن اتخاذ خطوات لإتاحة فرص متساوية بين مؤسسات الاتصالات المهيمنة والقادمين الجدد حتى عندما تكون الخدمات الاحتكارية جزء من الشبكة . حينما يكون هذا هو الحال فإن هيئات التنظيم يمكنها فرض متطلبات خاصة بإعادة البيع على مؤسسة الاتصالات المهيمنة . وتعيرير آخر فإن مؤسسة الاتصالات المهيمنة قد يسمح لها ببيع الخدمات الاحتكارية كجزء من مجموعة خدمية ولكن فقط في حالة ما تتم إتاحة الخدمات الاحتكارية للمنافسين بشروط معقولة لإعادة بيعها بواسطة المنافسين كجزء من مجموعتهم المنافسة .

يبين الإطسار ١٤-٥ بمثال للشروط التي تم فرضها بواسطة أحد هيئات التنظيم على مؤسسات الاتصالات المهيمنة التي تريد التزويد بمجموعات من الخدمات تشمل عناصر خدمة احتكارية . تشمل الشروط التي تحدثت في هذا المثال متطلب خاص بإعادة البيع واختبار إسناد التكلفة ومتطلب عام بأن المنافسين يجب أن يكونوا قادرين على تقديم شبكات شبيهة بتلك التي في ذلك مع مؤسسات الاتصالات المهيمنة.

يمكن أن يجاريها المنافسون . تكون المخاوف بصفة خاصة خطيرة عندما تضمن مؤسسة الاتصالات في الشبكة خدمة مثل خدمة للهواتف المحلية الأساسية والتي تكون هي المورد الاحتكاري أو المهيمن فيها .

مساحة أخرى قد يكون للتدخل التنظيمي مطلوبا فيها هي عندما تزود مؤسسة اتصالات مهيمنة بخدمات لمنافس والتي يحتاجها المنافس كمدخلات لخدماته لكي يمكنه المنافسة مع مؤسسة الاتصالات القديمة . وتعيرير آخر فإن مؤسسة الاتصالات المهيمنة تزود بكل من خدمات النشاط ذو المستوي الأعلى وكذلك النشاط ذو المستوي الأقل ولكن المنافس يزود بخدمات النشاط ذو المستوي الأعلى فقط . تمت مناقشة بعض المخاوف الخاصة بهذا الوضع أعلاه تحت العنوان ضغط الأسعار الراسي .

تنتج المخاوف ذات الصلة عندما تختار مؤسسة الاتصالات المهيمنة للتزويد بخدمات النشاط ذو المستوي الأعلى للمنافسين على أسس متشابهة . وتعيرير آخر فإن مؤسسة الاتصالات المهيمنة قد تتطلب من المنافسين عدم الحصول فقط على الحد الأدنى من عناصر خدمة النشاط ذو المستوي الأعلى ولكن على خدمات أخرى . قد يعيق هذا الربط فاعلية للمنافسين . كما سوف يؤدي إلى تضخم تفوق الإيرادات من المنافسين إلى مؤسسة الاتصالات المهيمنة .

يتم في القسم ٣-٤-٥ للوحدة (٣) المناقشة التفصيلية للمواضيع المتعلقة بربط الخدمات التي يتم تقديمها بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة لمنافسيهم .

الطابق ٥-١٤ : دراسة حالة : شروط الخدمات المجمعة المفروضة بواسطة مجلس CRTC

في عام ١٩٩٤ عندما كانت الخدمات المطبقة على أساس احتكاري في السوق الكندي أسس المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC) شروط للتجميع التالية (في قرار الاتصالات للمجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات ١٩٩٤-١) . طبقت هذه الشروط على مؤسسات الاتصالات المهينة والتي لفوت تقديم خدمات مجمعة بما في ذلك عناصر خدمات احتكارية ، عناصر خدمات تنافسية .

«يجب أن تغطي الخدمة المجمعة جميع التكاليف المنطبقة بما في ذلك :

(أ) معدلات التعريفات لمكونات الشبكة المختلفة

(ب) تكاليف بدء تشغيل الخدمة المجمعة

(ج) مدفوعات المساهمة (دعم عجز الإنعاش) (التوصيل) شبيها بالمنفوع بواسطة المذاقين).

يجب أن يكون المنافسون قادرون على تقديم خدماتهم المجموعة وذلك بتجميع عناصر الشبكة أو الخدمة التي تم الحصول عليها من مؤسسة الاتصالات المهيمنة عند أسعار خاضعة للتعريفات بالإضافة إلى عناصر الشبكة أو الخدمة التابعة للمنافس .

يجب أن تسمح مؤسسة الاتصالات المهيمنة بإعادة بيع الخدمة المجمعة بواسطة منقضيها .

يسرد الإطار ٥-١٥ بعض الأنواع الأخرى المختلفة

للسوء الاستخدام للوضع المهيمن والتي تتواجد في صناعات الاتصالات والصناعات الأخرى

١٠-٣-٥ : الاتفاقات للتعبئة

## أنواع الاحتمالات التقديرية

يطلب من غالبية هيئات تنظيم الاتصالات وتقريباً جميع السلطات المعنية بالمنافسة من وقت لآخر مراجعة اتفاقيات قد تكون بصورة ما قادمة للمنافسة خاصة بمؤسسات تشغيل للاتصالات . تكون بعض أنواع المراجعة بناء على افتراضات أو توقعات مثل عندما تتطلب القوانين أو شروط الترخيص الموافقة المسبقة على بعض أنواع الاتفاقيات التي تم للدخول فيها بواسطة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . تكون بعض المراجعات الأخرى بناء على معرفة وحقيقة كما هو الوضع بالنسبة للحالات التي يشتكى فيها مناس من تأثير قادم للمنافسة لعقد قائم . يتم مراجعة بعض أنواع اتفاقيات الاتصالات مثل اتفاقيات الربط بصورة روتينية بواسطة هيئات التنظيم . يتم في الوحدة ٣ مناقشة اتفاقيات الربط . تركز المناقشة التالية على أنواع أخرى من الاتفاقيات بين مؤسسات الاتصالات .

يمكن أن يتم تضمين شروط تنظيمية من هذا النوع في الإطار التنظيمي للسماح بتقديم خدمات مجمعة بينما يتم الرقابة من الممارسات القائمة للمنافسة. يمكن تضمين مثل هذه الشروط في التراخيص أو توجيهات محددة أو قرارات أو تنظيمات.

٥-٣-٩ الأنواع الأخرى لسوء استخدام الهيمنة

عندما تم التعريف بهذا المفهوم في القسم ٣-٥ تم توضيح أن سوء استخدام الهيمنة يشتمل على عاملين : (١) تواجد هيمنة على السوق و (٢) ممارسات بواسطة الشركة المهيمنة تكون ضارة بالمنافسة . ثم بالفعل مراجعة الأنواع الأكثر شيوعا لسوء استخدام الهيمنة .

ولكن أنواعاً أخرى عديدة من سوء استخدام للوضع المهيمن ممكنة . إذا استغلت ممارسات معينة لشركة مهيمنة المستهلكين أو استبعدت المنافسين أو أضرت بصورة أخرى بالمنافسة فإنه يجب مراجعتها بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات أو السلطات المعنية بالمنافسة .

للسلق بالدرجة التي تقيد هذه الاتفاقيات قدرة المنافسين على المنافسة بصورة مستقلة .

قد تؤدي فئتين من الاتفاقيات إلى مخاوف بخصوص ممارسات قائمة بالمنافسة " الاتفاقيات الأفقية " وهي اتفاقيات بين كيانات منافسة . سوف تدعو هذه الاتفاقيات

#### إطار ١٥-٥ : أشكال أخرى من سوء استخدام الوضع المهيمن

تشمل القائمة التالية على أنواع شائعة من الاستغلال ( للتصف ) والتي لم تتم مناقشتها بالتفصيل في أماكن أخرى في هذه الوحدة . هذه القائمة ليست حصرية .

« الأسعار المفرطة في الارتفاع \_ ربما كان هذا هو الشكل الأكثر شيوعاً لسوء الاستخدام " الاستغلالي " للوضع المهيمن أو الاحتكاري في قطاع الاتصالات . انه ليس سوء استخدام قابع بالمنافسة ولكنه استغلال للمستهلكين . ( تمت مناقشته في الوحدة ٤ والملحق ب )

« تقييد التوسع \_ قد ترفض شركة احتكارية أو مهيمنة أن تستثمر في بنية تحتية للشبكة و اجتذاب عملاء جدد مفضلة أن تقدم الخدمة لنطاق محدود من العملاء . قد يزداد هذا النطاق المحدود من العملاء بتفكك مضمون من الأرباح ويتطلب رأس مال إضافي أكل .

« رفض التعامل \_ رفض مؤسسة اتصالات للتعامل مع منافس ليس دائماً قاصداً بالمنافسة . قد يكون رفض مؤسسة اتصالات مهيمنة عمل هذا قاصداً بالمنافسة حينما يكون تأثير ذلك ضاراً بالمنافسة . يمثل أكثر الأمثلة شيوعاً رفض مؤسسة اتصالات قديمة التزويد بتسهيلات أساسية مثل الدوائر ( لشبكات ) المحلية المطلوبة بواسطة المنافسين ليمتكنوا من المنافسة (انظر المناقشة في هذه الوحدة والوحدة ٣) . ولكن تحدث لشكل أخرى من رفض للتعامل القابع بالمنافسة في أسواق الاتصالات

« التمييز غير المبرر \_ قد تميز شركة مهيمنة بصورة غير عادلة أو غير مبررة بين العملاء أو بين المنافسين ( بما في ذلك نفسها ) . قد تشمل التمييز الأسعار أو شروط أخرى للخدمة . قامت هيئات التنظيم بصورة تقليدية بمنع مثل هذا التمييز حينما يكون استغلالياً أو مانعاً بالمنافسة أو يضر بصورة أخرى بالمنافسة أو بصالح المستهلكين . بصفة عامة لا تمنع هيئات التنظيم جميع أنواع التمييز وبصفة خاصة تلك إلى لا يكون لها آثار ضارة . تتغير القواعد الخاصة بالشكل التمييز التي تعتبر " غير عادلة " من بلد إلى بلد .

« سوء الاستخدام الخاص بالملكية الفكرية \_ قد يحدث سوء الاستخدام للمهيمنة للقائمة بالمنافسة على سبيل المثال في ترخيصات ترخيص الملكية الفكرية الحصرية وفي محاولات احتكار الأسواق القريبة .

يجب أن تمنع فقط الاتفاقيات الأفقية أو الراسية التي يكون لها تأثيرات قائمة بالمنافسة . توجد أشكال عديدة مفيدة للاتفاقيات الأفقية . تشمل هذه الأشكال بعض الاتفاقيات لتبني معايير مشتركة أو مواصفات أو تصميمات مشتركة أخرى . قد يؤدي هذا للتوحيد القياسي في صناعة الاتصالات إلى فاعليه إنتاجيه كبير . كما يمكن أن يؤدي

" الاتفاقيات الراسية " هي اتفاقيات بين مؤسسات تمارس نشاطاً ذو مستوى أكل أو مستوى أعلى في نفس الأسواق . قد تستبعد هذه الاتفاقيات أو تقيد المنافسة أو تضر بمصالح المستهلكين . تشمل الاتفاقيات الراسية بعض الاتفاقيات التي تثبت أسعار للتجزئة أو تمنح حقوق توزيع حصرية في سوق جغرافي معين .



## الدليل على تواجد تأثير قاع للمنافسة

تتباين الأساليب القانونية والتنظيمية للتعامل مع الاتفاقيات التقييدية . في بعض الدول يتم منع بعض أشكال الاتفاقيات التقييدية بصورة مطلقة . في بعض الأمكن الأخرى يشتمل المنع على اختبار المنطقة . في الولايات المتحدة على سبيل المثال تكون الاتفاقيات المتولدة بين المنافسين مثل تحديد الأسعار بصورة غير واقعية وتسييم المشرق، غير قانونية بصرف النظر عما إذا كانت للقيود الملتق عليها تعتبر منطقية أم لا . يمكن معاقبة المشاركين في اتفاقيات تقييدية إذا ثبت (١) وجود هذه الاتفاقيات و (٢) لها يمكن أن يكون لها تداعيات قاسية للمنافسة . وبصوره مشابهة فإن المادة ٨١ ( المادة ٨٥ سابقاً ) من اتفاقية المجموعة الأوروبية تمنع جميع الاتفاقيات بين المشاريع التجارية " التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء والتي يكون الهدف منها أو تأثيرها منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة " . تمنع المادة ٨١ بالتحديد اتفاقيات تحديد الأسعار بصورة غير واقعية و توزيع الإنتاج والتي تمنع أو تقييد أو تشويه المنافسة .

تبنى كندا أسلوباً مختلفاً. هناك تكون فقط الاتفاقيات بين المنافسين والتي تقلل من المنافسة بصورة " غير مبرره " هي الممنوعة . وبالتالي فمن الضروري في كندا إثبات : (١) وجود اتفاقية تقييدية و (٢) أن الاتفاقية تقلل من المنافسة بصورة غير مبرره . هذا المطلوب الإضافي سبب رئيسي لندرة المقاضاة بنجاح في كندا للاتفاقيات التي قد تعتبر قاسية للمنافسة في منطلات قضائية أخرى .

## ٤-٥ الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات

### ٤-٥-١-٤-٥ المخاوف بخصوص الاندماج .

يعهد عادة بالمرجعة والموافقة على الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات ( يشار إليها جميعاً هنا للسهولة " بالاندماج " ) إلى السلطات المسؤولة عن

المنافسة أو فروع أخرى من الحكومة غير هيئات تنظيم الاتصالات . ولكن تواجد مستوي مرتفع من أنشطة الاندماج والاستحواذ في صناعة الاتصالات العالمية في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن تحليل الاندماج والاستحواذ يتوقع أن يصبح جزءاً أكثر أهمية ضمن سياسات المنافسة في قطاع الاتصالات .

سوف يكون لكثير من الاندماج تأثير سلبي بسيط أو منعدم على المنافسة . قد يكون بعض الاندماج لصالح المنافسة ، على سبيل المثال ، بزيادة كفاءة الإنتاج الناتجة من وفورات الحجم والطاقم للكبيرين . قد يولد الاندماج أيضاً تعاوناً جديداً ويؤدي إلى ابتكارات بتجميع مهارات شركات مختلفة وتزود بموارد إضافية لتطوير منتجات وخدمات جديدة .

عادة ما تهي المخاوف الخاصة بالاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات على نفس المخاوف الخاصة بالسلوكيات القائمة للمنافسة كما تمت مناقشتها سابقاً في هذه الوحدة . التخوف الرئيسي هو أن شركة مندمجة أكبر قد تزيد من قوتها في السوق . بالدرجة التي تزيد هيمنة شركه مندمجة في السوق فإن الاحتمال يتزايد بخصوص لاحتلال سوء استخدامها لهذا الوضع المهيمن . تهدف ضوابط الاندماج لمنع تراكم وممارسة قوة السوق ضد مصالح المنافسين والمستهلكين.

إن المنطق الأساسي للتحكم في الاندماج انه يفضل منع الشركات من الحصول على قوة سوق كبيرة بدلا من محاولة للتنظيم لسوء استخدامها لقوتها في السوق عند تولفسر مثل هذه القوة . علما فانه عادة ما تبني مراجعة الاندماج وممارسة قوة السوق المرتبطة به بواسطة السلطات المعنية بالمنافسة على تقييم لتأثير اندماج معين على المنافسة في الأسواق المعنية.

لا يتم منع أو قبول الاندماج بشروط إلا إذا استنتجت السلطات أن الاندماج سوف يضر بالمنافسة بصورة ملموسة . مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في تفسير هذا الموضوع فإن العديد من السلطات المختصة بالمنافسة قد نشرت قواعد علمه خاصة بالاندماج . الغرض من هذه القواعد العامة هو مساعدة الشركات ومشاريها في توقع الإجراءات والمعايير التي سوف تطبق عند تقييم الاندماج. أحد أمثله هذه القواعد العامة محتواه في القواعد العامة للاندماج الأفقي المنشورة في عام ١٩٩٧ بواسطة وزارة العدل الأمريكية ومجلس للتجارة الاتحادي . تحدد القواعد العامة تحليلاً من خمس مراحل لهذه المواضيع :

«تعريف السوق .

«تحديد للشركات المشاركة في السوق المعنية وحصتها في السوق .

«تحديد للتأثيرات الضارة المحتملة للاندماج .

«تحليل المواقع المتواجدة لدخول السوق .

«تقديم أية كفاءات ناتجة من الاندماج .

تم في القسم ٥-٢-١ مناقشة أهمية تحديد السوق . في نطاق مراجعة الاندماج كثيراً ما يكون تحديد السوق العامل الأساسي في تحديد ما إذا كان اندماجاً ما قاماً بالمنافسة . إذا تم تحديد السوق تحديداً واسعاً فإن الشركات المندمجة قد تعتبر شركات متنافسة . قد ينتج عن تحديد أكثر ضيقاً للسوق تحديد أن الشركات تعمل في أسواق مختلفة . وعلى الجانب الآخر فإن تحديداً واسعاً للسوق قد يؤدي إلى استنتاج أن الكيان المندمج سوف يواجه منافسة كافيته من الشركات الأخرى في السوق . كما قد يؤدي تحديداً ضيقاً للسوق إلى استنتاج أن الكيان المندمج سوف يمارس قوة سوق كبيرة في سوق أصغر.

المرحلة الثانية من التحليل هي تحديد الشركات المنافسة في السوق المعنية وحصتها في السوق . سوف يكون

## أنواع الاندماج والاستحواذ

يمكن تمييز الاندماج طبقاً لثلاث فئات :

اندماج أفقي والذي يتم بين شركات تكون فعليا أو بصورة محتملة متنافسة تحتل مواقع مشابهة في سلسلة الإنتاج . واندماج رأسي والذي يحدث بين شركات عند مستويات متباينة في سلسلة الإنتاج ( مثل بين مصنعين وتجار بيع بالتجزئة ) واندماج آخر مثل ذلك الذي يحدث بين مؤسسات تجاربه غير مرتبطة أو شركات متعددة الأنشطة لها أنواع مختلفة من الأنشطة .

تركز المراجعات التجارية المتعلقة بالاندماج بصفة نموذجية على الاندماج الأفقي حيث أن هذا الاندماج يقلل من عدد المنافسين في الأسواق المعنية . كما يؤثر الاندماج بين شركة نشطة في سوق معينة وشركة أخرى تمثل منافسا محتملا المخاوف أيضاً .

يمكن أيضاً أن يؤثر الاندماج الرأسي المخاوف في صناعة الاتصالات . يمكن أن يكون لاندماج شركة تزود بمدخلات أساسية للشركات الأخرى مثيراً للجدل إذا أصبح توريد هذه المدخلات للشركات الأخرى مهدداً . على سبيل المثال قد يسبب اندماج مزود بالاتصالات المحلية مهيمن مع مزود رئيسي لخدمة الإنترنت مخاوف عما إذا كان المزودين بخدمة الإنترنت الآخرين سوف يحصلون على خدمة الاتصالات المحلية بشروط عادله وغير تمييزية . قد يتم مراجعة مثل هذا الاندماج للتأكد من تولد ضمانات كافيته لحماية المزودين بخدمة الإنترنت المنافسين .

## ٥-٤-٢ تحليل الاندماج

يحتاج الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى الكبيرة للشركات إلى مراجعة وموافقة مسبقة في بعض المناطق . قد تقوم السلطات المعنية بالمنافسة كجزء من المراجعة برفض الاندماج أو قبوله مشروطاً بشروط معينة . عادة

قد يسمح في ظروف استثنائية باندماج يكون له تأثيرات قاسمة للمنافسة عندما تكون إحدى الكيانات المندمجة تعاني من مصاعب اقتصادية شديدة . قد تقتنع السلطة المسؤولة عن المنافسة أن الصالح العام سوف يتحقق بصورة أفضل عن طريق الاندماج بدلا من إفلاس إحدى الكيانات المندمجة . ولكن يجب التقييم النقيح لهذا النوع من الصفقات التجارية . أحيانا لا يكون الاندماج هو أفضل الحلول . على سبيل المثال فإن شركة أخرى يمكنها توسيع سعتها الإنتاجية باستخدام أصول الشركة المظنة وإن الصالح العام سوف يخدم بصورة أفضل بهذا الحل البديل . الإفلاس مؤلم لحاملي الأسهم ولكنه ليس له تأثير سلبي على المدى لطويل على الاقتصاد .

#### المعلومات المستخدمة في مراجعة الاندماج

كجزء من عملية مراجعة الاندماج عادة ما يجب أن تزود الشركات المندمجة بمعلومات للسلطات القائمة بالمراجعة . من الممارسات النموذجية في نطاق السلطات التي تُلزم بمراجعة الاندماج أن يطلب من أطراف الاندماج التزويد بإخطار مسبق بالصفقة التجارية المقترحة . سوف تستخدم المعلومات المفصّل عنها في الإخطار السابق للاندماج بواسطة السلطة المسؤولة عن المنافسة بصفة عامة في المرحلة الأولى من مراجعة الاندماج ( أي لتحديد تواجّد أية مخاوف بالندبة لقمع المنافسة وما إذا كانت سوف تقوم بمراجعه مفصّله بصورة أكبر للصفقة التجارية المحتملة ) .

يكون محتوى الإخطارات السابقة للاندماج بصفة عامة محددا بواسطة القانون أو للتنظيمات . تشمل المعلومات المطلوبة بصفة نموذجية :

« هوية الشركات المتضمنة في الاندماج المقترح

« وصف الطبيعة و الشروط الاقتصادية للصفقة التجارية .

لتحديد حصة السوق تأثيراً مباشراً على تقييم قوة السوق واحتمال سوء استعمال قوة السوق بواسطة الكيان المندمج . يشمل تقييم المشاركين في السوق ليس فقط الشركات المشاركة فعلا في السوق المعنية ولكن أيضاً الشركات المتوقع دخولها إلى السوق .

عدد تحديد للتأثيرات المحتملة الضارة لاندماج مقترح فإن الاهتمام سوف يتركز بصورة نموذجية على تواجّد أو زيادة الوضع المهيمن للكيان المندمج . قد تتواجد أيضاً مخاوف من أن الاندماج يقلّله لعدد الشركات للمشاركة في السوق سوف يولد ظروفًا تزيد من احتمالات عقد اتفاقيات قاسمة للمنافسة بين هذه الشركات .

تحليل موانع دخول السوق جانب هام لمراجعة الاندماج . إن استنتاج انخفاض عوائق دخول السوق قد يساعد على تبرير الاندماج .

أخيرا ينتهي التحليل ذو الخمس مراحل بتقييم أية كفاءات سوف تتحقّق كنتيجة للاندماج . في هذه المرحلة يكون الهدف هو تقييم أية فاعليات أو أية مكاسب مفيدة أخرى يتوقّع أن تنتج من هذا الاندماج . سوف يتم موازنة هذه المكاسب مقابل أية تأثيرات قاسمة للمنافسة تمّ تحديدها في المراحل السابقة من المراجعة .

من الناحية النظرية فإن أية مكاسب كفاءة ملموسة أو مكاسب عامة أخرى قد تدعم الموافقة على الاندماج حتى عندما يتمّ تحديد مخاطر قاسمة للمنافسة . ولكن عمليا فإنه من الصعب على السلطة المسؤولة عن المنافسة التحديد الكمي لاجوانب الإيجابية والسلبية للصفقة التجارية والوصول إلى تأثير صافي يمكن التأكّد منه . قد يصعب أيضاً تحديد كيف سوف تتوزع أية كفاءة أو أية مكاسب عامة أخرى بين الشركات المنتجة وعمالها . ويكون بنفس الصعوبة تطوير أية وسيلة لضمان إعادة توزيع المكاسب لصالح الجمهور على اتساعه .



« سرعة التغييرات التكنولوجية أو التغييرات الأخرى وتأثيرها على المنافسة .

« طبيعة ودرجة التنظيم في الأسواق المعنية .

سوف تعتمد جودة مراجعة الاندماج بدرجة كبيرة على جودة ونطاق المعلومات المتاحة للملطة التي تقوم بالمراجعة .

#### ٥-٤-٣ علاج الاندماج

إن الهدف من قوانين التحكم في الاندماج هو منع أو إزالة التأثيرات القامعة للمنافسة للاندماج . يتم بصفة نموذجية استخدام ثلاث أنواع من العلاج لتحقيق هذا الهدف :

« المنع أو الإلغاء - يمثل العلاج الأول في منع الاندماج بالكامل أو إذا كان الاندماج قد تحقق في وقت سابق المطالبة بحل للكيان المندمج بالكامل .

« البيع الجزئي للأصول \_ علاج ثاني هو البيع الجزئي للأصول . قد يطلب من الشركة المندمجة بيع أصول أو عمليات كافية للتخلص من الآثار المحددة القامعة للمنافسة مع السماح بالاندماج بالنسبة للجواب الأخرى .

« التنظيم / القبول المشروط - علاج ثالث هو التنظيم أو تعديل سلوك الشركة المندمجة لمنع أو تقليل التأثيرات القامعة للمنافسة . يمكن تحقيق هذا من خلال العديد من الشروط التي تطبق لمرة واحدة والمتطلبات المستمرة .

للعلاجين الأولين هيكليين والثالث سلوكي . يتطلب العلاج السلوكي مراقبة وتدخل تنظيمي مستمر . كثيراً ما يرجع أن يكون العلاج الهيكلي فعالاً على المدى الطويل وأن يتطلب قدراً أقل من التدخل الحكومي المستمر .

يكون البيع الجزئي للأصول أو القيود السلوكية أقل تدخلاً بالنسبة لعمل الأسواق في منع الاندماج من الحدث أو

« نوقيت الصفقة التجارية .

« المعلومات التجارية الخاصة بالشركات المعنية ( بما في ذلك الإيرادات والأصول ونسخ من التقارير السنوية وخلافه ) .

« تحديد الممتلكات الأخرى ذات الصلة والتنظيم الهيكلي للشركات الأطراف في الاندماج .

« وصف لأسواق المنتجات والخدمات المعنية التي تعمل فيها الشركات .

ينتج عن التقديم الأولى للمعلومات بصفة نموذجية فترة انتظار بحق خلالها للملطة التي تقوم بالمراجعة طلب معلومات إضافية. تنتهي هذه العملية بتحديد الملطة التي تقوم بالمراجعة وما إذا كانت سوف تقوم بتحريات أكثر تفصيلاً .

إذا قررت الملطة المسؤولة عن المنافسة أن تقوم بالمزيد من التحريات فأنها سوف تحصل على المزيد من المعلومات من أطراف الاندماج . عادة يتم جمع معلومات إضافية من أطراف أخرى مثل المنافسين والعملاء . يتم أيضاً بصفة عامة حجب المعلومات ذات الأهمية الاقتصادية عن الجمهور .

تقوم للسلطة المسؤولة عن المنافسة أثناء المراجعة المفصلة بصفة عامة بالبحث عن معلومات متعلقة بمواضيع مثل :

« المنتجات والعملاء والموردين وحصص السوق والأداء الاقتصادي

« أنشطة المنافسين وحصة المنافسين من السوق .

« تواجد المنتجات البديلة .

« تأثير المنافسة المحتملة ( بما في ذلك المنافسة الأجنبية).

المقترح للموصوف في الإطار ٥-١٧ قد الغي فانه يبين  
بتوضيح جيد استخدام هذا العلاج .

طلب حل التمازج سبق اكتماله . يمكن أن يقل أو يلغي البيع الجزئي للأصول الأكثر القامعة للمناقشة بينما يحافظ على بعض أو كل المزايا التجارية للتتمازج. يبرز البيع الجزئي للأصول كعلاج مفضل في كثير من الأمكن . رغم أن التمازج تاليا - تليفور (Telia / Telenor)

إطار ٥-١٧ : دراسة حاله \_ اندماج تاليا / تيلنور ( Telia / Telenor )

في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩ أقر المجلس الأوروبي لبرنامج مؤسسة الاتصالات السويدية تالياً ليه بي ومؤسسة الاتصالات النرويجية تيليلور إيه إس في شركة جديدة يتم إدارتها بصورة مشتركة بواسطة الحكومتين السويدية والنرويجية .

عند المراجعة المبنيّة فإن المجلس حدد عددا من المخاوف نتيجة لاتساع العمليات وتواجد تاليا وتيلنور في الأسواق المحلية الخاصة بهما . بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس عير عن مخاوفه الخاصة بمصالح معونه متشابكة مثل حصص كل منهما في شركات خدمات نقالة متنافسة في ايرلندا . بالإضافة إلى ذلك فإن قلقا شديدا تمّ إيداعه بخصوص امتلاك كل من تاليا وتيلنور شبكات تلفيزيوية كبلية في كل من أسواقهما المحلية .

للحصول على موافقة المجلس على الاندماج المقترح فإن تاليا وتلينور تطوعتا بالالتزامات التالية :

◀ سوف تقوم كل من ثالبا وتلينور ببيع أصول عملياتهما الخاصة بالتفزة الكلية .

◀ سوف تقوم كل شركة ببيع أصول العمليات المتشابهة في أسواق كل من السويد والدنمارك .

« سوف تقوم إما تألياً أو تليينور ببيع أصولها في خدمات الهاتف المحمول ( للنقل ) الايرلندي .

« سوف تقوم كل من تاليا وتلينور بتطبيق تلك جميع الشبكات المحلية في أسواقها المحلية لتسهيل تواجد منافسة محلية.

يتسق بيع الأصول الكبريه مع توجيه المجلس الخاص بالملكيه الكبريه . مثلت التعهدات التي قدمت لضمان الحصول على موافقة المجلس على الانسحاب خليطاً من العلاج الهيكلى والسلوكي للتعامل مع التكاليف المحددة القائمة للمنافسة . تمثل التعهدات بيع أصول تجاريه عمليات وعلاجات هيكلية . يمثل التعهد بتطبيق ذلك جميع الشبكة المحليه علاجاً سلوكياً يتطلب إشراكاً تنظيمياً مستمراً .

ملاحظة : رغم أن الائتراج قد حظي بموافقة مشروطة إلا أنه تم لاحقاً التخلي عنه لعدم القدرة على الاتفاق على بعض الأمور المتعلقة بالتطبيق .

مسوء استخدام الوضع المهيمن التي تمت مناقشتها سابقا في هذه الوحدة . يصف الإطّار ٥-١٨ قرارات المجلس الاتحادي للاتصالات ( FCC ) الأمريكي الخاصة بالانتماء الحديث لشركة بيل لوبريتنج كومباني ( Bell Operating Company ) في الولايات المتحدة .

موف ننسقل الآن إلى العلاج السلوكي . يثير بعض الانماج المقترح مخاوف بشأن احتمالات سلوكيات مستمرة قاسية للمنافسة بواسطة الشركة الناتجة من الانماج . كانت الأوامر والقرارات العلاجية الصادرة استجابة لهذه المخاوف بصفة عامه شبيهه بنوع علاج

الطرق . على سبيل المثال إذا زاد الاندماج بصورة ملموسة من حصة السوق أو قوة السوق لشركة ما فإن هيئة التنظيم قد تراجع القرارات السابقة الخاصة بالامتناع عن التنظيم . وبصورة شبيهة فإن هيئة التنظيم قد تراجع تحديدا سابقا بأن الكيان الذي هو طرف في الاندماج ليس له وضع مهيمن في السوق وبهذا فإنه يتأهل لدرجة أقل من التنظيم .

و يوضح أنواع العلاج السلوكي التي يمكن فرضها في حالات الاندماج في صناعة الاتصالات . من المرجح أن تركز هذه العلاجات على التزويد بالمنتجات أو الخدمات للمنافسين ومنع ممارسات التسعير القامع للمنافسة بواسطة الكيان الناتج من الاندماج.

قد يؤثر اندماج ما على المعاملة التنظيمية الحالية لوكالة أو أكثر من الشركات الداخلة في الاندماج بالعديد من

إطار ٥-١٨ : دراسة حالة \_مراجعة المجلس الاتحادي للاتصالات ( FCC ) للإمماج

بیل تلاتک / ناینگس و اس بی سی / امریک

اتحادیه بیل اتلانتیک / ناینکس ( Bell Atlantic / Nynex )

في ١٤ أغسطس ١٩٩٧ ووفق المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) على الاندماج فليكس كوربوريشن في بيل كوربوريشن. تمت مراجعة المجلس الاتحادي للاتصالات طبقاً للأحكام قانون الاتصالات لعام ١٩٣٤ والتي تتطلب موافقة (FCC) للسبق ترخيص التشغيل والتغييرات الأخرى. تتطلب هذه الأحكام دليلاً على أن الاندماج في المصالح العامة. وبالتالي فإن شرط الاندماج المقترح يقع عليها عبء إثبات أن الصفقة سوف تبرز من المنافسة أو أنها بطريقة أخرى سوف تكون في المصالح العامة. كان الاندماج أيضاً خاضعاً لموافقة وزارة العدل الأمريكية (DOJ).

وفي هذه المرحلة وللمرجعات الأخرى للاندماج طبق ( FCC ) القواعد الخاصة بالاندماج الأفقي لزيادة حجم الشركة وخفض التكاليف. في هذه المرحلة التجارية الاتحادى DOJ / FTC لسنة ١٩٩٧، كما قيم (FCC) الاندماج المتكرر على التوازن بين المنافع التي تعود على المستهلكين من جهة وبين فقدان التنافس من جهة أخرى. بتطبيق هذا الإطار استنتج ( FCC ) أن الاندماج سوف يكون له تأثير إيجابي على المستهلكين من خلال خفض التكاليف.

كانت المخاوف الأولى منطقة بان الانماج سوف يزيل بيل لتلك كعناض مجمل انكس في سوق بورصه. كانت الشركة قد السلفية متعلقة بان استمرار بيل لوبريتج كرماني Bell Operating Company في الانماج من ان حصلت انكس في المشار كن الباقين في السوق .

راجع ( FCC ) الاعاءات الخاصة بالكفاءة المرتبطة بالانماج والتي تعينها لجزء من الانماج ، والتي تلك المودم في التكلفة والتعجيل باستخدام النطاق الترددي العريض وتصنفت جودة الخدمة ( QoS ) واستطاعت في جميع هذه الامور من جودة الخدمات والكفاءة للمنافسة وإظهار محصلة إيجابية للصالح العام . المنتج ( FCC ) في حوالي 200 مليون دولار في وقت مبكر ، والتي يمكن إجراءات إضافية فإن الحصول على السوق لا يمكن الاعتماد عليه للحد من المنافسة.

في السهولة قرر ( FCC ) قبول الانماج المقترح بله على الاثر في التوجيه. وفيما يخص اسواق العمل في الدول المتقدمة، فقد كانت شروطا ملازمة ل قبول الانماج.

• **التقارير** مراقبة أداء مقبلة المنتظمين وميثاق النظام من قبل مكتب المراجعة العامة (OSSI) من أجل  
 • **المعايير** أداء وألمت بإفادتهم بالتوافق مع المعايير التي وضعها المجلس

المشاورين والمختصين في مجال أمن المعلومات (CISSE) والذين يعملون في القطاع الخاص، يمكنهم المساعدة في تطوير وتنفيذ خطط الأمن السيبراني للمنظمات.

انسانی باکٹریا (FEC) کی ان ویسٹس کے ذریعہ انسانی فضائے خالی میں انسانی باکٹریا (FEC) کی ان ویسٹس کے ذریعہ انسانی فضائے خالی میں انسانی باکٹریا (FEC) کی ان ویسٹس کے ذریعہ انسانی فضائے خالی میں

254. *Urtica dioica* L.

«التزويد بالربط وعناصر الشبكة الغير متشابهة و خدمات النقل والخدمات الطرفية بأسعار مبنية على التكلفة الاقتصادية المستقبلية

«تقديم خدمات تحويل غير متشابهة وخدمات نقل مشترك مسعرة على أساس استخدام الدقيقة موجهة بنفس طريقة حركة هواتف بيل  
تلاتك وبدون فرض رسوم إضافية .

«خسوط سداد اختياريه تسمح للزاعمين الجدد أن يدفعوا رسوماً متكررة عن أشياء تعتبر بدون هذا رسوم غير متكررة و خطة سداد  
بالخصيص على المواقع المشتركة والرسوم الكبيرة للغير متكررة الأخرى وأليات سداد بدله لتكاليف الإنشاء المشتركة والإنشاءات  
الخاصة بالمندفعين وتكاليف المعدات ( مع اتفاق تقسيم التكلفة مع لاور ( FCC ) السابقة).

«كبت هذه الشروط خاضعة لقود الانتهاء بعد فترة زمنية محددة . كانت سوف تنتهي في غضون ٤٨ شهرا تاليه لإصدار قرار

الموافق على الاندماج

الاندماج بين بي سي / امريك

في ١٠ أكتوبر ١٩٩٤ وافق المجلس الاتحادي للاتصالات ( FCC ) على اندماج امريك كورب ( Ameritech Corp ) في اس بي  
سبي كوميونيكايشن ( SBC Communications ) . طلبت موافقة ( FCC ) وقبعت نفس إجراءات الإطار القانوني مثل اندماج  
نيكسون / بيل تلاتك . نتيجة للاندماج سوف تتحكم ( SBC ) في ثلاث شركات من الشركات التسع لـ  
( Regional Bell Operating Company ) وهي سوث ويسترن بيل تليفون ( Southwestern Bell Telephone ) وباسيفيك  
تيليفون ( Pacific Telec ) وامريك ( Ameritech ) . ربما بسبب هذه الدرجة الأكبر من الاندماج فيبدو أن الـ ( FCC ) طلب  
مجرد حجة أكثر جبرلة من الشروط لقبول الاندماج .

الاندماج المزمع كانت معروف الـ ( FCC ) متكررة بصورة أساسية بخصوص تأثيرات الاندماج على إزالة منافس محتمل هام من  
الأسواق المحلية لكل من الشركات الأطراف . ثم أيضاً التحير من مخاوف بخصوص ( علاقة تطبيق متطلبات فتح الأسواق طبقاً  
للبائعين الاتصالات لعام ١٩٩٥ ) . مرة أخرى استنتج ( FCC ) أن لقاطبات المدعي بها واولاد الاندماج الأخرى غير كافيه لتلغى  
على التأثيرات المحددة القائمة للمنافسة .

استنتج كسل من مراجعات وزارة العدل الأمريكية و الـ ( FCC ) لاندماج اس بي سي / امريك أن الكيان الناتج من الاندماج  
يحتوي على طبع أسواق الخاصة بترخيص فواتيف النقل ( التلوي ) في أسواق الخدمة المحددة ( مجموعها ١٤ ) . سوف يزيل هذا  
الجميع المسؤول لتلك الصلايات للشركتين المندمجتين في هذه الأسواق . استنتج ( FCC ) أن تحويل الترخيصات الدولية الخاصة  
ببيل تلاتك أو امريك سبي سي سوف يغير المواقف عليها شريطة أن يتم تصديق الشركات التابعة  
( الأمريكية ) الـ ( SBC ) كإحدى الشركات التي لديها مسؤولية بالخدمة لخطوط اتصالات الولايات المتحدة - جنوب أفريقيا والولايات

المتحدة المتحدة

فيما يتعلق بالخدمة التي ستقدمها الـ ( FCC ) في إطار هذا ربط لخدمة جاري الكيان المندمج . شملت الشروط والتي هي

«تقديم خدمات تحويل غير متشابهة وخدمات نقل مشترك مسعرة على أساس استخدام الدقيقة موجهة بنفس طريقة حركة هواتف بيل

تلاتك وبدون فرض رسوم إضافية .

«خسوط سداد اختياريه تسمح للزاعمين الجدد أن يدفعوا رسوماً متكررة عن أشياء تعتبر بدون هذا رسوم غير متكررة و خطة سداد

بالخصيص على المواقع المشتركة والرسوم الكبيرة للغير متكررة الأخرى وأليات سداد بدله لتكاليف الإنشاء المشتركة والإنشاءات

الخاصة بالمندفعين وتكاليف المعدات ( مع اتفاق تقسيم التكلفة مع لاور ( FCC ) السابقة).

«كبت هذه الشروط خاضعة لقود الانتهاء بعد فترة زمنية محددة . كانت سوف تنتهي في غضون ٤٨ شهرا تاليه لإصدار قرار

الموافق على الاندماج

«تصبح» محدده للخدمات من مؤسسة اتصالات إلى مؤسسة اتصالات شاملة خصم ٢٥% من السعر للشبكة والذي هو اسعيا لكل رسوم شهرية للشبكة ( خاضعا " للقيود الكمية لولاية معينة " ) .  
«الالتزام بالدخول على الأقل في ٣٠ سوق رئيسي خارج الإقليم كمزود ملحق بالخدمة المطية بناء على التقييمات ( إلى علاء المشاريع التجارية والعملاء غير التجاريين ) خلال ٣٠ شهرا من إتمام الاندماج " خاضعا " لمفاوضات جارية " يصل إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي إذا لم يتم استيفاء متطلبات الدخول في جميع الثلاثين سوقا " .  
«عدد من التميزات للخدمة المنزلية غير التجارية بما في ذلك " خطط خط الحياة " للمشاركين منخفضي الدخل ومتطلبات تقديم التقارير عن الجودة الإضافية للخدمة وإعتمادية الشبكة .  
تكون هذه المتطلبات محدودة لمدة . تعهدت ( SBC ) أن كل واحد من هذه الشروط سوف يظل ساريا لمدة ٣٤ شهرا ما عدا ما سيأتي لأول مرة

#### ٥-٤-٤ المشاريع المشتركة

في بعض الحالات قد يدخل المنافسون في صناعة الاتصالات في مشاريع مشتركة . عادة ما يؤثر التحليل الخاص بالمنافسة للمشاريع المشتركة مواضيع مشابهة لتلك التي تمت مناقشتها سابقاً تحت التسمية "تفانيات مقيدة" في هذه الوحدة . سوف نتشابه متطلبات عمليه ومعلومات المراجعة للمشاريع المشتركة مع تلك التي تمت مناقشتها سابقاً تحت التسمية "تحليل وعلاج الاندماج" .

سوف يتم إشارة تساؤلات عما إذا كانت المشاريع المشتركة سوف تؤدي إلى انخفاض ملموس في المنافسة أو يستج عنها ممارسة قوة سوق مما يضر بالمنافسين أو المستهلكين . يمكن أن تصبح المشاريع المشتركة أداة للتواطؤ للقائم بالمنافسة بين الشركات والتي تكون بدونه شركات منافسة . كما يمكن أن تؤدي مثل هذه المشاريع إلى خلق أو تدعيم وضع مهيمن . يوضح الإطار ٥-١٩ بعض الاعتبارات التي تم أخذها في الحسبان في المشاريع المشتركة للاتصالات ذات الحجم الكبير والتي تم حديثاً مراجعتها بواسطة المجلس الأوروبي .

إطار ٥-١٩: دراسة حالة \_ المشروع المشترك بي تي / آيه تي &amp; تي

في ٣٠ مارس ١٩٩٩ وافق المجلس الأوروبي على إنشاء مشروع مشترك بين بريتش تليكوميونيكيشنز بي إل سي (British Telecommunications Plc) و آيه تي & تي كورب (AT & T Corp.) لإنشاء شركة خدمات عالميه للاتصالات. أُلهمي القرار الدلهائي تحقيقاً دقيقاً بدأ في عام ١٩٩٨. كان التحقيق مبدئياً على مخاوف تتعلق بما يلي :

« إن المشروع المشترك سوف يوجد أو يعزز وضعاً مهيماً بالنسبة للتزويد بخدمات الاتصالات الدولية إلى الشركات الكبيرة ومؤسسات الاتصالات الأخرى .

« إن المشروع المشترك سوف يوجد أو يعزز وضعاً مهيماً بالأمية لخدمات اتصالات دوليه معجيه في المملكة المتحدة .

« إن المشروع المشترك سوف ينتج عنه تمييز قمع للتفاضل في سوق المملكة المتحدة أخذاً في الاعتبار حقوق الملكية لـ ( AT & T ) في شركات منافسة لـ ( BT ) ( ACC و Telewest ) .

تم تقييم المشروع المشترك بغرض تحديد ما إذا كان سوف يوجد أو يعزز وضع مهيمن أو يعيق المنافسة بصورة ملموسة بالمخالفة للمادة ٢ من تعليمات المجلس الأوروبي الخاصة بالاندماج والمادة ٨٥ ( الآن ٨١ ) من اتفاقية المجموعة الأوروبية.

استنتج المجلس أن وجود منافسة كبيرة في أسواق الخدمات الدولية وكذلك " السعه الإضافية الكبيرة " تسادد الاستنتاج بأن المشروع المشترك لا يوجد أو يعزز وضع مهيمن . رغم أن المجلس وجد أن ( AT & T ) و ( BT ) لها حوالي نصف حجم الحركة في خط اتصالات المملكة المتحدة / قولايت المتحدة فانه وجد أيضاً أن الطرفين تحكما فقط في حوالي ٢٠% من السعه بالرغم من السعه الإضافية للمخططة والأسعار المنجوة للتخفيض بالأمية للسعه الإضافية المساندة لتوليد منافسة جديدة .

ولكن جبر المجلس عن عدد من " مخاوف التمييز " بشأن أسواق المملكة المتحدة . تشمل هذه مخاوف الحصص المملوكة لـ ( AT & T ) فنتي منافسي ( BT ) وهما ( ACC ) و ( Telewest ) ( الأولى مؤسسة اتصالات خدمية تنافسية لخدمات الاتصالات الخارجية الهاتفية والأخيرة مشغل رئيسي لأنظمة التليفزيون الكبلية التي تستخدم الخطوط الهاتفية ) . كان المجلس أيضاً مهتماً بخصوص توزيع خدمات AT & T الدولية وحيدة المصدر في المملكة المتحدة . للتغلب على هذه المخاوف فإن AT & T تقدمت بالتعهدات التالية :

« بيع أصولها في ابل كمبيوتر كومباتي ACC في المملكة المتحدة .

« تعزيز الصل للبركلي بين AT & T وحصلتها في Telewest .

« تشغيل اثنين موزع آخر للخدمات وحيدة المصدر في المملكة المتحدة ( حيث أن موزع المملكة المتحدة الحالي

AT & T, U.K. يوزع بصفي أعماله )

منح المجلس الموافقة على المشروع المشترك كشرطية الالتزام بهذه التعهدات .

الوحدة السادسة

الخدمة الشاملة





## الوحدة السادسة : الخدمة الشاملة

١-٦	الخدمة الشاملة والإنتاج الشاملة	١-٦
١-٦	مقدمة	١-١-٦
٣-٦	أهداف سياسات الشمولية	٢-١-٦
٤-٦	اقتصاديات للشمولية	٣-١-٦
٩-٦	تعريف الشمولية : ما الذي يتم تمويله ؟	٢-٦
٩-٦	دول مختلفة : مدخل مختلف	١-٢-٦
١٠-٦	الخدمة الشاملة في الاقتصاديات الصناعية	٢-٢-٦
١٠-٦	الإنتاج الشاملة في الاقتصاديات الزراعية والانتزاعية	٣-٢-٦
١٤-٦	تطبيق الشمولية : كيف يتم تمويلها ؟	٣-٦
١٤-٦	معايير لاختيار آليات التمويل	١-٣-٦
١٧-٦	تشجيع التمويل : مقارنة الاختلافات	٢-٣-٦
١٨-٦	إصلاح القطاع والشمولية	٣-٣-٦
٢٢-٦	التزامات الخدمة الإجبارية	٤-٣-٦
٢٣-٦	تحويل الدعم	٥-٣-٦
٢٥-٦	رسوم سد العجز النقشي عن الإنتاج	٦-٣-٦
٢٨-٦	صناديق تمويل للشمولية	٧-٣-٦
٢٨-٦	تمويل للشمولية	٤-٦
٢٨-٦	مقدمة	١-٤-٦
٢٩-٦	عائدات صناديق تمويل للشمولية	٢-٤-٦
٣١-٦	تحديد حجم الدعم	٣-٤-٦
٣٨-٦	ملحق : دراسات حالات خلسة بالشمولية	
٣٨-٦	١- شيلي	
٤٣-٦	٢- بيرو	
٤٨-٦	٣- المفوضية الأوروبية	
٥١-٦	٤- المملكة المتحدة	
٥٤-٦	٥- إسبانيا	
٥٦-٦	٦- دول وسط وشرق أوروبا (CEE) وكومنولث الدول المستقلة (CIS)	
٥٩-٦	٧- كندا	
٦٣-٦	٨- الولايات المتحدة	
٦٦-٦	٩- جنوب أفريقيا	
٦٩-٦	١٠- أستراليا	
٧١-٦	١١- آسيا	

## إطار وتشكل وجدول

### الإطارات

٢٩-٦	سملت صنفين تمويل للشمولية النافعة	إطار (١-٦)
٤٥-٦	مطومات هامة في وثائق عطاء فيتل	إطار (٢-٦)
٤٧-٦	عملية تقييم الصطاءات	إطار (٣-٦)
٥٣-٦	المكاسب التي تعود على مقدم الخدمة للشمولية	إطار (٤-٦)
٦١-٦	هدف الخدمة الأساسية للمجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC)	إطار (٥-٦)

### الأشكال

٥-٦	نسبة كثافة الاتصالات الهاتفية في الحضر إلى الريف موزعة حسب المنطقة	شكل (١-٦)
٥-٦	كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة	شكل (٢-٦)
٧-٦	علاقات الاتصالات موضحة كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	شكل (٣-٦)
٢١-٦	مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسوم وكثافة الاتصالات في مؤسسات الأعمال	شكل (٤-٦)
٢٢-٦	مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسوم وكثافة الاتصالات المنزلية	شكل (٥-٦)
٤٢-٦	تحليل إقليمي للدعم المقدم من صندوق تمويل تنمية الاتصالات (١٩٩٥-١٩٩٨)	شكل (٦-٦)

### الجدول

٦-٦	كثافة الاتصالات في بعض الدول المختارة	جدول (١-٦)
١١-٦	للشمولية في بعض الدول الصناعية المختارة	جدول (٢-٦)
١٢-٦	للشمولية في الاقتصادات النامية والانتقالية المختارة	جدول (٣-٦)
١٥-٦	نماذج لقابلية استمرار توفير هواتف عمومية بالعملة في الريف من الناحية المالية	جدول (٤-٦)
١٩-٦	لخيارات تشجيع الشمولية	جدول (٥-٦)
٢٤-٦	لتراخيص مختارة من ترخيص توسيع الشبكة	جدول (٦-٦)
٤١-٦	ملخص لنظائر صندوق تمويل تنمية الاتصالات	جدول (٧-٦)
٤٦-٦	مثال على الإجراءات الخاصة بالمشروعات المتعددة	جدول (٨-٦)
٤٧-٦	المشروعات التي تم تقديم الصطاءات لها في ديسمبر ١٩٩٩	جدول (٩-٦)
٥٣-٦	للكثافة السنوية للصافية وفوائد تقديم الخدمة للشمولية	جدول (١٠-٦)

## الخدمة الشاملة

وتعتبر الأهداف الرئيسية لمبادرات الشمولية هي توسيع إتاحة خدمات الاتصال للجمهور واستمرارها، ولإسما أن الخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة تهدف إلى توصيل الخدمات إلى الأشخاص الذين لا يتمتعون بهذه الخدمة بطبيعة الحال ، وكذلك استمرار تقديم هذه الخدمة. وتشمل هذه الفئة السكان القاطنين في مناطق خدمة عالية التكلفة مثل المناطق الريفية والناحية ، هذا بالإضافة إلى المجموعات ذات الدخل المنخفض .

وتستعرض هذه الوحدة الموضوعات الرئيسية الخاصة بتطوير سياسات وبرامج للشمولية وتنفيذها .

القسم ٦-١ يقدم خلفية عن شمولية الاتصالات ، ويعدّد الأهداف الأساسية لتقديم برامج الشمولية ، كما أنه يصف اتصالات الشمولية .

القسم ٦-٢ يتناول تعريف الخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة ، والالتزام بالخدمة الشاملة ، حيث تختلف هذه التعريفات من دولة لأخرى ، وتوضح الاقتصاديات الأساسية للشمولية أن للدول الصناعية الأعلى مستوى بالتركيز على تقديم نطاق معين من الخدمات المتطورة بشكل متزايد لكل المشتركين الأفراد ، في الوقت الذي مستركر فيه الدول النامية على تقديم خدمة الدخول إلى للشبكة العامة.

وتوضح البرامج المبكرة في دول مثل جنوب أفريقيا ، وشيلي ، وبيرو إمكانية تقديم خدمات الاتصالات المتقدمة- تشمل الدخول إلى الإنترنت- بحيث تكون متاحة للجمهور بسعر معقول ، فسياسات الخدمة الشاملة

## ٦-١ الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة

### ٦-١-١ مقدمة

تتناول الوحدة السادسة المفاهيم الخاصة بالخدمة الشاملة (US) ، والإتاحة الشاملة (UA) في قطاع الاتصالات ، حيث يمكن وصفها كالآتي :-

تركز سياسات الخدمة الشاملة ، بوجه عام ، على تعزيز الإتاحة الشاملة لاتصال المشتركين الأفراد بشبكات الاتصالات العامة أو استمرار هذه الخدمة ، ويشار عامة إلى الهدف من ذلك بـ "الالتزام بالخدمة الشاملة" (USO). وتعتبر الخدمة الشاملة هدفاً عملياً في الكثير من الدول الصناعية ، ولكنه غير مجدي من الناحية الاقتصادية في أغلب الدول النامية ، حيث تحتل الإتاحة الشاملة مكاناً أوسع بوصفها هدفاً عملياً .

لما الإتاحة الشاملة فتشير عامة إلى موقف ما بحيث يتوفر لكل فرد وسيلة معقولة للوصول إلى هاتف عام وقد تتوفر الإتاحة الشاملة من خلال هواتف العملة ، ومراكز الاتصالات العامة ، والمحلات التي تقدم هذه الخدمة ، والنهيات الطرفية لخدمة الإنترنت ، ووسائل أخرى مثابة

في حين يختلف مفهوم الخدمة الشاملة عن مفهوم الإتاحة الشاملة إلى حد ما ، فإن كل منهما وثيق الصلة بالآخر . ففي بعض الحالات تكون العلاقة بين الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة والالتزام بالخدمة الشاملة علاقة بتأدية. وفي هذه الوحدة نستخدم " للشمولية " للإشارة إلى كل من الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة .

بإمكانها عبور "الفجوة الرقمية" بين السكان الذين يتمتعون بهذه الخدمة وغيرهم من السكان غير المتمتعين بهذه الخدمة في الدول النامية والصناعية على حد سواء .

القسم ٦-٣ يطرح سؤالاً ألا وهو : كيف نمول برامج الشمولية ؟ كما يستعرض هذا القسم المداخل الأساسية المستخدمة في الدول المختلفة ، وتشمل هذه المداخل الآتي :

« الإصلاحات المرتبطة بالسوق : خاصة للخصخصة ، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة .

« التزامات الخدمة الإجبارية : والتي تفرضها شروط الترخيص أو المعايير التنظيمية الأخرى.

« تحويل الدعم : بين أو فيما بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة.

« رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة : والتي تسدها مؤسسات الاتصالات لدعم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة في مؤسسات الاتصالات القديمة.

« صناديق تمويل الشمولية : وهي صناديق تمويل تتم إدارتها بطريقة مستقلة ، وتقوم بتحصيل العائدات من مصادر متعددة وتقدم دعماً ممتهدفاً لتنفيذ برامج الشمولية .

وهذه المداخل ليست قاصرة على دولة بعينها ، ولكن معظم الدول تستخدم أكثر من مدخل واحد .

أدخلت الدول للصناعة تدريجياً في العقدين الماضيين إصلاحات مرتبطة بالسوق مثل الخصخصة ، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة ، وعلى الرغم من المخاوف من حدوث العكس ، إلا أن هناك أدلة على أن مستويات كثافة الاتصالات تزايدت - ولم تقل - عقب تنفيذ هذه

الإصلاحات. كما أدخلت العديد من الدول ذات مستويات الاتصالات الأقل تاريخياً في جميع أنحاء العالم ، إصلاحات مشابهة في السنوات الماضية. وقد أدت الإصلاحات المدروسة في هذه الدول إلى مكاسب كبيرة في مستويات انتشار خدمة الاتصالات.

وفي القديم اعتمدت معظم الدول - بدرجة معينة - على المدخلين الثاني والثالث للسابق ذكرهما وهما : التزامات الخدمة الإجبارية ، وتحويل الدعم . فخصصت هذه الآليات لدعم المشتركين غير المتمتعين بهذه الخدمة أو الذين يدفعون تكلفة عالية للتمتع بهذه الخدمة من خلال استخدام العائدات المحصلة من مشتركين آخرين أو خدمات أخرى. ولكن مثل هذه التحويلات غالباً ما تكون ضمنية وليست صريحة . فطى سبيل المثال ، تم تسعير خدمات المكالمات الدولية أو الخارجية بأسعار أعلى من سعر التكلفة ، كما خصّص فائض عائدات هذه الخدمات عالية السعر لدعم الخدمات ذات التكلفة الأعلى أو الخدمات ذات هامش الربح الأقل ، خاصة الخطوط المحلية المنزلية.

لما الآن فيُنظر إلى تحويل الدعم بين الخدمات - بشكل متزايد - على أنه غير عملي وضد المنافسة ، لمع بدء المنافسة في خدمات المكالمات الدولية والخارجية ، انخفضت الأسعار ، مما أدى إلى تقليص الدعم المقدم لمساعدة هدف الشمولية .

وانتقد علماء الاقتصاد وخبراء الاتصالات الآخرون تحويل الدعم بين الخدمات ؛ وذلك لأن تحويل الدعم يشجع على عدم الكفاءة ، كما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخدمات (مثل خدمات الإنترنت) والتي يجب أن يتم دفع أسعار دولية عالية بشكل مبالغ فيه في مقابلها، بالإضافة إلى أنها تمثل شكلاً من الضرائب المستترة والتي قد تكون تنزلية . فطى سبيل المثال ، قد يتطلب نظام تحويل الدعم عمالاً مهاجرين فقراء لا يستطيعون

## الوحدة السادسة - الخدمة الشاملة

والمدخل الأخير الذي نتناوله هذه الوحدة هو صندوق تمويل الشمولية . ويعتبر هذا المدخل هو الاختيار الأمثل في العديد من الدول للصناعة والتأمينية . ولهذا المدخل العديد من المميزات ؛ فاحياناً يُطلق عليه صندوق تمويل الالتزام بالخدمة الشاملة أو صندوق تمويل الخدمة الشاملة ، أو صندوق تمويل الإلتاحة الشاملة .

تقوم صناديق تمويل الشمولية بتحصيل العائدات الإجمالية من مصادر متنوعة ؛ وتشمل العائدات الحكومية ، والرسوم على خدمات الربط ، وكذلك الرسوم المفروضة على جميع مؤسسات الاتصالات. ثم تُستخدم العائدات الإجمالية المحصلة من صناديق التمويل ، بشكل عام ، في أوجه متنوعة لتعزيز أهداف الشمولية . وعلى عكس رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة فإنه يتم استخدام صناديق تمويل الشمولية بشكل عام لتمويل المناطق المستهدفة ذات التكلفة العالية و/أو المشتركين ذوي الدخل المنخفض. وفي الواقع فإن معظم صناديق التمويل الفعالة تقدم دعماً صغيراً - إلى حد ما - لتشجيع مؤسسات الاتصالات الخاصة على توسيع شبكاتهم لخدمة المناطق المستهدفة بصفة خاصة. وهي المناطق التي قد تصبح للخدمة فيها بخلاف ذلك ، غير للتصديقية (حيث لا يمكن استعادة التكاليف من عائدات المشتركين المتمتعين بهذه الخدمة) .

القسم ٤-١ يتعلق بالموضوعات الأساسية الخاصة بتحديد صندوق تمويل فعال للشمولية . كما يُخصص الجزء الأخير من هذه الوحدة لسياسات وبرامج الشمولية في عدد من الدول المختلفة. كما تتضمن الوحدة دراسات للحالة وذلك لتوضيح المدخل والموضوعات المختلفة .

### ١-٢-٢ أهداف سياسات الشمولية

تسعى الحكومات والهيئات التنظيمية إلى وضع سياسات للشمولية لأسباب مختلفة . ففي العديد من الدول هناك

توفير هتاف شخصي كي يدفعوا أسعاراً عالية لمكالماتهم الخارجية ، وذلك لدعم خدمات الخطوط الفردية لمواطنيهم الأكثر ثراء .

وأخيراً لا يُفضل خبراء الاتصالات نظام تحويل الدعم لأنها لم تكن ببساطة أداة فعالة لتعزيز الشمولية. فقد قامت بعض الدول التي تملك أعلى أسعار لخدمات المكالمات الدولية ، والتجارية والخارجية في العالم أجمع بتحقيق أقل أسعار كثافة الاتصالات الهاتفية، أما الدول الأخرى التي تملك مستويات مشابهة أو أقل من ذلك من إجمالي الناتج المحلي فقد زادت مستويات كثافة الاتصالات بها بطريقة ملحوظة عقب تنفيذ المدخل البديل لتعزيز الشمولية .

ويُستخدم نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة في تعزيز الشمولية في بعض البلاد ، ويعتبر هذا النظام مثالاً لنظام تحويل الدعم التقليدي ، ولكن تم تعديله ليناسب السوق التنافسي. وكذلك ففي نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة تدفع مؤسسات الاتصالات الأخرى دعماً لتمويل إجمالي عجز الإلتاحة المحلي الذي يحدث في المؤسسات القديمة أثناء توفيرها للخدمات المحلية بأسعار أقل من سعر التكلفة وكما يوجه النقد إلى نظام تحويل الدعم للقائم في مؤسسات الاتصالات القديمة، فإنه يوجه أيضاً إلى نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة لاعتماده على دعم غير فعال ، مع إمكانية كونه ضد التنافس . وقد قلّمت مجموعة من الهيئات التنظيمية في أستراليا وكندا بإصلاح نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة من خلال استهداف الدعم لتمويل عجز الإلتاحة فقط ، والذي يحدث أثناء توفير الخدمة للمناطق عالية التكلفة أو المشتركين ذوي الدخل المنخفض ، بينما قام البعض الآخر ، مثل مكتب الاتصالات في المملكة المتحدة بإلغاء نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإلتاحة كلية .

دعم مياسي قوي لمد الخدمة الشاملة ، أو على الأقل الإتاحة الشاملة للأعضاء غير المتمتعين بهذه الخدمة .

فيما يلي نوضح بعض الأهداف الرئيسية لتنفيذ مبادرات الشمولية :

« السماح بالمشاركة الكاملة في مجتمع القرن الحادي والعشرين : يري صانعو السياسة ، بصورة متزايدة ، أن الإتاحة للاتصالات حق أساسي لكل المواطنين ، كما أنه ضروري لكي يصبح المرء عضواً كاملاً في المجتمع ، فالهدف من تأمين الإتاحة هو اكتساب قوة دافعة نظراً للاعتماد المتزايد لجميع قطاعات المجتمع على الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة المرتبطة به ، حيث يلاحظ الآن بشكل واسع أن خدمات الاتصالات ضرورية ليس فقط من أجل الاتصالات الشخصية أو الاتصالات الخاصة بمؤسسات الأعمال ، بل إن الاتصالات تقسم الآن ينقل كل أنواع المعلومات ، والبضائع، والخدمات للجُمهور ، والتي تشمل الخدمات الحكومية ، والاجتماعية ، والتعليمية، والطبية الرئيسية ، وكذلك مدي واسع من خدمات التجارة الإلكترونية . فمن ليس له وسيلة دخول إلى خدمات الاتصالات يخطر بكونه عضواً هامشياً في مجتمع القرن الحادي والعشرين.

« تعزيز الترابط القومي ، والمياسي ، والاقتصادي والاستقالي : تدعو اعتبارات بناء الدولة تلك إلى إتاحة واسعة لخدمات الاتصالات داخل حدود الدولة ، كما يتطلب خلق سوق فردي ، أو حتى خلق دولة واحدة وجود وسائل اتصالات فعالة .

« تعزيز التنمية الاقتصادية : في حين تعتبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية خدمات الاتصالات علاقة مركبة ، فإن أبحاثاً عديدة توضح أن الاتصالات تؤدي

إلى النمو الاقتصادي . ومع الوجود الهائل لخدمات الإنترنت والتجارة الإلكترونية ، فإن الدول أو الأقاليم التي ليس لها بنية تحتية كافية من وسائل الاتصالات لن تتمكن من الاستفادة من "الاقتصاد الجديد" .

« تشجيع توزيع مكاني أكثر توازناً : تشجع خدمات الاتصالات على التنمية خارج المدن الرئيسية المزدهرة بالمسكان ، وغالباً ما يتم ذكر هذا الهدف في الدول الصناعية حيث يمكن "استخدام خدمات الاتصالات" من تقليل الازدحام المروري وتقليل التلوث داخل المدن .

« إزالة التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية : يعتبر هذا الهدف مناسباً لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض . الشكل (٦-١) يوضح التفاوت بين إتاحة الاتصالات في الريف وما يقابلها في الحضر في عدة أقاليم . ففي البلاد ذات الدخل المرتفع تكاد تكون النسبة بين كثافة الاتصالات في الريف والحضر أقرب إلى التوازن ، أما النسبة بين كثافة الاتصالات في الحضر إلى الريف في الأقاليم النامية فإنها أعلى بشكل ملحوظ ، حيث تتراوح بين نسبة عليا تصل إلى حوالي ١ : ٧ في جنوب آسيا ، و إلى نسبة أقل تصل إلى حوالي ١ : ٢,٥ في شرق أوروبا ، ووسط آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والبحر الكاريبي .

#### ٦-٣-١ الاتصالات الشمولية

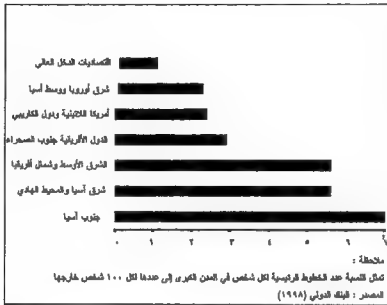
##### الشمولية والتنمية الاقتصادية

« تعتبر للتنمية الاقتصادية أهم عامل محدد لتحقيق شمولية الاتصالات ، فهناك علاقة وثيقة بين معدل انتشار الاتصال الهاتفي القومي وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة داخل الدولة . يوضح شكل (٦-٢) العلاقة بين كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج القومي لكل نسمة .

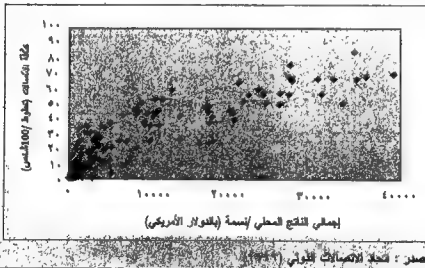
وفرنسا ، وألمانيا أعلى من معظم الدول الأخرى في القارة الأفريقية وذلك على سبيل المثال . ويقدم الجدول (١-٦) أمثلة على مستويات كثافة الاتصالات وفقاً لتقرير اتحاد الاتصالات الدولي .

تفسر العلاقة الوثيقة بين كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج القومي لكل نسمة الاختلافات الرئيسية في كثافة الاتصالات في مختلف الدول ، فلا غرابة إذا لاحظنا أن مستوى كثافة الاتصالات في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، واليابان ،

شكل (١-٦) : نسبة كثافة الاتصالات الهاتفية في الحضر إلى الريف موزعة حسب المنطقة



شكل (٢-٦) كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة



مستويات الدخل لكل نسمة لا تتحد بشكل قاطع مستويات كثافة الاتصالات ، كما يشير إلى أن هناك عدة اختلافات في العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي لكل فرد وكثافة

ويعتمد قصي حجم المعادلات المتاحة لتمويل شبكات الاتصالات والخدمات عامة على مستويات دخل كل فرد داخل الدولة . إلا أنه يتضح من جدول (١-٦) أن

الاتصالات المالية الصغيرة للتنمية العامة لأغراض أخرى ما دام للأسمال الخاص متاحاً ، بوجه عام ، لتمويل تطوير شبكة الاتصالات .

#### النفقات الخاصة بخدمات الاتصالات

على الرغم من أن مستويات الدخل القومي لكل فرد تشكل عائقاً أمام الشمولية ، إلا أن هناك بعض الاختلافات الهامة في نسبة الدخل الذي يتم إنفاقه على خدمات الاتصالات في الدول المختلفة ، فعلى سبيل المثال ، تتفق بعض الدول التي لها إجمالي دخل محلي منخفض نسبياً لكل فرد أقل من ١% من هذا الدخل على الاتصالات ، بينما تتفق بعض الدول الأخرى التي تملك إجمالي دخل محلي مشابه حوالي ٤% أو ٥% منه على الاتصالات . ويوضح شكل (٦-٣) هذه الاختلافات ، هذا إلى جانب الاتجاه العام في الإنفاق على خدمات الاتصالات .

الاتصالات . فعلى سبيل المثال ، سيحدد توزيع الدخل داخل الدولة الواحدة عدد الأفراد الذين يستطيعون بالفعل تحصل نفقات الحصول على خدمات الاتصالات ، كما يوضح الجدول أيضاً تفاوت انتشار خطوط الهواتف العمومية والهواتف الخلوية بشكل ملحوظ في الدول الموضحة سابقاً.

عملت بعض الحكومات الأجنبية والمؤسسات متعددة الأطراف ، مثل البنك الدولي ، على توفير مصادر تكميلية لمساعدة بعض الدول الأقل تطوراً على توسيع مستويات كثافة الاتصالات بها ، كما عملت نظم تحويل دعم أسعار المحاسبة على المكالمات الدولية وبعض المصادر الخارجية الأخرى على زيادة معدلات كثافة الاتصالات في بعض الدول . ولكن هذه المصادر لمساعدات الخارجية أخذت في الانخفاض ، ويرجع هذا الانخفاض ، جزئياً ، إلى الاعتقاد السائد بأنه يجب توجيه

جدول (٦-١) : كثافة الاتصالات في بعض الدول المختارة .

الدولة	إجمالي الدخل المحلي لكل نسمة في عام ١٩٩٧ (بالدولار الأمريكي)	كثافة الاتصالات (خطوط الهاتف لكل ١٠٠ شخص/علم ١٩٩٨)	كثافة الاتصالات العامة (خطوط الهاتف لكل ١٠٠ شخص / ١٩٩٨)	الهواتف الخلوية المحمولة (لكل ١٠٠ شخص/ علم ١٩٩٨)
أنجولا	١,٦٨٤	١,٠	٠,٠	٠,١
الأرجنتين	٨,٢١٤	٢٠,٠	٢,٧	٧,٩
بنغلاديش	٢٦٢	٠,٣	٠,١	٠,١
الكاميرون	٦١٧	١,٥	٠,٠	٠,٠
كندا	٢٠,٩٠٨	٢٣,٤	١٠,٠	١٧,٦
كولومبيا	٧,٤٧٤	١٧,٩	١,٤	٥,٠
جمهورية التشيك	٥,٠٥٢	٣٦,٤	٣,٦	٩,٤
مصر	١,١٩٥	١,٠	٠,٠	٠,١
ألمانيا	٢٥,١٢٥	٢٣,٧	١٠,٠	١٧,٠
هايتي	٤٤٧	١,٠	٠,٠	٠,٠
الهند	٤٥١	٢,٠	٠,٠	٠,٠
إندونيسيا	١,٠٦٨	٣,٠	٠,٠	٠,٠



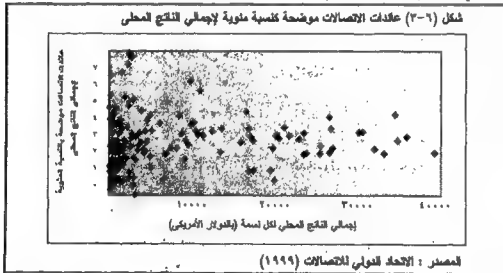
لوحة البيانات - الخدمة الشاملة

اليابان	٣٣,٢٣١	٥٠,٣	٦,٢	٣٧,٤
المكسيك	٤,٢١٦	١٠,٤	٣,٣	٣,٥
المغرب	١,٢١٨	٥,٤	١,١	٠,٤
نيبال	٢٢٠	٠,٩	٠,٠	-
نيجرو	٢,٦٧٦	٦,٧	٢,٠	٣,٠
روسيا	٣,٠٣٠	٢٠,٠	١,٣	١,٠
جنوب أفريقيا	٢,٩٧٩	١١,٥	٣,٥	٥,٦
تايلاند	٢,٤٧٨	٨,٤	٢,٠	٣,٣
لوكسمبورج	٩٧٤	١٩,١	١,١	٠,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠,١٧٣	٦٦,١	٦,٥	٢٥,٦

٢- تعني صفر أو كمية أقل من نصف الوحدة الموضحة.  
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٩٩) .

الاتصالات . وتطبق هذه العلاقة، بشكل عام ، على دول بكاملها ، وعلى مناطق معينة ، ومدن ، وفي المتوسط على الأسر أيضاً.

تقدم التجربة الدولية وسيلة قياس جيدة لاختبار فعالية سياسات الشمولية ، فهناك بعض الاختلافات في نفقات الاتصالات الوطنية، ولكن في المتوسط ، هناك بعض الناس الذين ينفقون حوالي ٢% إلى ٣% من دخولهم على



« بالرغم من أن تكاليف توفير الإتاحة للاتصالات أكبر من ٢,٥% من الدخل القومي ، إلا أنه قد يتطلب ذلك دعماً خارجياً لتشجيع الإتاحة الشاملة ، فمن الممكن إعداد آليات للتحويل ، مثل صندوق تمويل الإتاحة الشاملة وفقاً لهذه القاعدة القياسية ؛

تعتبر قاعدة القياس ، التي توضح أن متوسط الدخل لكل نسمة المقدر بحوالي ٢,٥% الذي يتم إنفاقه على الاتصالات في جميع أنحاء العالم مفيدة في العديد من الطرق . وهذه أمثلة توضح ذلك :

وإذا نظرنا إلى ملحق هذه الوحدة سنجد أمثلة محددة للتجربة في مجال سياسات الشمولية في بعض دراسات الحالة . وتوضح دراسات الحالة في دول مثل بربو ، وشيلي ، أن سياسات الإتاحة الشاملة الجيدة من شأنها العمل على توسيع هذه الخدمة بشكل واضح بدون إنفاق حكومي كبير ، حتى في المناطق النائية ذات مستويات الدخل المنخفضة .

من الواضح أن هناك سببان مختلفان وراء مستويات كثافة الاتصالات المنخفضة في العديد من الدول النامية ، الأول : قلة المعروض من خدمات الاتصالات نتيجة لسياسات القطاع غير الملائمة ؛ والثاني : قلة الطلب الناتج عن قلة الدخل . وعلى ذلك يجب مواجهة السبب الأول في البداية ، فأكثر الوسائل فعالية وأقلها تكلفة لزيادة كثافة الاتصالات في الدول التي لم تتبع هذا النظام بعد هي تنفيذ إصلاحات قطاع الاتصالات مثل المنافسة ، والخصخصة ، وإصلاح نظام التسعير (مثل إعادة موازنة الأسعار) . وتوضح الدلائل الموجودة حول العالم أن إصلاحات من هذا النمط ستمثل على إزالة العديد من معوقات الإمداد بالخدمة المفروضة على القطاع .

ومع ذلك إن تكون إصلاحات القطاع كافية - بشكل عام - لمواجهة السبب الثاني الخاص بمشكلات الشمولية - وهي الدخول المحلية غير الكافية لدعم بدء انتشار شبكات الاتصالات. ويُخصّص الجزء الأكبر من هذه الوحدة للمداخل التنظيمية التي تبحث السبب الثاني لمشكلات الشمولية. والمداخل الأساسية هي التزامات الخدمة الإجبرية ، و تحويل الدعم ، ورسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، وصناديق تمويل الشمولية

ولكن قبل الحديث عن هذه المدخل ، نستعرض أولاً تعريفات الإتاحة الشاملة (UA) ، والخدمة الشاملة (US) وكذلك الالتزامات بالخدمة الشاملة (USO).

حيث يصبح لدى السكان المحليين الرغبة والقدرة ، بشكل عام ، على دفع حوالي ٢,٥ ٪ من دخولهم على خدمات الاتصالات ، وقد يتطلب ذلك استخدام صندوق التمويل لدعم التكاليف الباقية .

« وعلى الرغم من أن تكلفة إدخال خدمات الاتصالات قد تقل عن ٢,٥ ٪ من الدخل المحلي ، إلا أن هذه الخدمة قد لا تكون متوفرة في منطقة ما ، لأنه غالباً ما يكون هناك مشكلة سياسات خاصة بالقطاع. ففي الكثير من الحالات تحدث واحدة أو أكثر من المشكلات التالية :

- « سيطرة ضعيفة على قطاع الاتصالات .
- « عدم إعطاء أي أولوية لتطوير الاتصالات.
- « عدم الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل التوسع في شبكات الاتصالات .
- « عدم وجود منافسة في الأسواق وثيقة الصلة بقطاع الاتصالات .
- « عدم وجود سياسات فعالة خاصة بالشمولية .

تعتبر كثافة الاتصالات المنخفضة في العديد من الدول هي السبب الأساسي وراء قلة العرض مع زيادة الطلب. فمثل هذه المشكلات المذكورة سبقاً نتج عنها قوائم الانتظار الطويلة للحصول على خدمة الهاتف في العديد من الدول النامية . وكما هو موضح في الشكل (٦-٣) فإن العديد من المستهلكين حول العالم لديهم الرغبة في إنفاق نسبة معقولة من دخلهم على خدمات الاتصالات؛ إذا ما قدمت إليهم .

وإذا ألقينا نظرة أخرى على التجارب الدولية يتضح لنا أن أفعال الحكومات والهيئات التنظيمية تحدد مستوى الشمولية الذي تم تحقيقه في دولة معينة . وفي حين تضع الدخول للقرمية قيوداً على المستوى العالي للشمولية ، فإن من الواضح أن بعض الدول أصبحت أكثر نجاحاً من غيرها في توفير خدمة الإتاحة للاتصالات لمواطنيها .

الاستعانة بالخدمة الشاملة ، مثل رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة لصناديق تمويل الشمولية .

### التوفيق بين تعريفات الشمولية والشروط المحلية

تختلف تعريفات شمولية الاتصالات اختلافاً كبيراً في بعض الدول مثل سويسرا وباكستان ، حيث تعكس التعريفات الواقعية للشمولية كلاً من شروط الاقتصاد المحلي وشروط القطاع . ويعتبر مستوي الدخل القومي وتوزيعه من العوامل الهامة ، ولكن هناك عامل رئيسي آخر ألا وهو توزيع السكان لدخل الدولة ، حيث سوف تختلف الموارد المطلوبة لتوفير خدمات الاتصالات لنفس عدد السكان ، وفقاً لما إذا كانت الغالبية العظمى من السكان تتركز في المدن الكبرى أو يتفرقون في المناطق الريفية . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى هامة مثل الجغرافيا الوطنية ، الطبوغرافيا ( تاريخ الإقليم ) والعوامل الخاصة بالأمن .

يمكن ملاحظة مظهرين متميزين في تعريف الشمولية في جميع الدول وهما :

**أولاً : الإثابة :** على المستوي العام ، نجد أن الاختلاف بين الخدمة الشاملة والإثابة الشاملة يشير إلى أن الأولي تعني - بشكل عام - الإثابة الفردية أو الخاصة (الإثابة الحصرية) ، بينما تشير الأخيرة إلى الإثابة الخاصة بالمجتمع أو الإثابة العامة (الإثابة المشتركة ) . وأحياناً تشمل تعريفات الشمولية متطلبات خاصة بمستوي معين من كل من الإثابة الخاصة والعامة .

**ثانياً : الخدمات :** يتضمن تعريف الإثابة الأساسية الدخول الصوتي المحدد على شبكة الهاتف العمومية . ولكن تسبب العديد من تعريفات الشمولية في وصف هذا الشرط الأساسي ، حيث تضم إليه بعض الدول خدمات القيمة المضافة أو الخدمات المعززة ، حيث تشمل خدمة الدخول إلى الإنترنت ، داخل نطاق أنظمة الشمولية الخاصة بهم .

### ٢-٢ تعريف الشمولية : ما الذي يتم تمويله ؟

#### ١-٢-٢ دول مختلفة : مدخلات مختلفة

أسباب تعريف الخدمة الشاملة (US) والإثابة الشاملة (UA)

قامت العديد من الدول بتعريف الخدمة الشاملة (US) و/أو الإثابة الشاملة (UA) للعديد من الأسباب؛ ففي بعض الحالات ، كانت تعريفات الشمولية جزءاً من خطط تطوير الاتصالات الوطنية. وتتضمن هذه التعريفات ، أحياناً ، مواعيد محددة ، وكذلك مستويات معينة للخدمة .

في بعض الدول ، يصف خبراء التخطيط وصانعو السياسة ، مستويات معينة للشمولية . وتتضمن سياسات الاتصالات أو الخطط الوطنية غالباً هذه المستويات الموضحة ، وينطبق ذلك تماماً على بعض الاقتصاديات المخطط لها التي تتبع مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة أو الاقتصاديات التي كانت في الماضي تتبع مؤسسات مملوكة للدولة وفي طريقها للتحول إلى اقتصاديات السوق. وتكون هذه للتعريفات أحياناً غير واضحة ، فقد تم إغفال الكثير من أهداف الشمولية في الاقتصاديات النامية والاستقلالية ، وعلى ذلك تصبح مستويات الشمولية " المخطط لها " فعالة فقط عندما يتم ربطها بإجراءات التنفيذ الواقعية ، مشتملة على آليات التمويل .

ويجب تحري الدقة بشكل أكبر عند تعريف الخدمة الشاملة أو الإثابة الشاملة عند بداية إدخال إجراءات تنفيذ للشمولية . كما استُخدمت هذه للتعريفات بشكل عام لتعريف الالتزامات بالخدمة الإجبارية التي تقوم بها مؤسسات الاتصالات والتي يتم اختيارها كـ "مقدم للخدمة للشمالية" . وقد تتضمن شروط الترخيص الخاصة بمقدم الخدمة الشاملة هذا التعريف في وقت خصخصة المؤسسة كما أن هذه للتعريفات ضرورية كجزء من آليات تمويل

وكفاً عامة ، تركز الدول للنامية وذات الاقتصاديات الانتقالية على الإثابة العلمية الأساسية ، بينما تستطيع الدول الصناعية تقديم مفهوماً للخدمة الشاملة لتشمل بشكل أوسع السمات المتقدمة . وتشمل الأقسام التالية تفاصيل عن الأنماط المختلفة لتعريفات الشمولية .

#### ٢-٢-٦ الخدمة الشاملة في الاقتصاديات الصناعية

يقدم الجدول (٢-٦) ملخصاً لأنماط الخدمة التي يحتوي عليها تعريف الخدمة الشاملة في الدول الأعضاء المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يقدم الجدول مفهوماً جيداً للنطاق الخاص بالشمولية كما تم تعريفها مؤخراً في تلك الدول . ولكن يجب أن يكون مفهوماً أن هذه التعريفات ليست جامدة ، فهي تتغير حسب أحوال السوق والطلب العام.

يبين استعراض التعريفات الموضحة في جدول (٢-٦) أن معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدرجة هنا عرفت الخدمة الشاملة لتشمل أكثر من مجرد الإثابة العلمية الأساسية للاتصال الهاتفي الصوتي . وفي أغلب الحالات ، يجب أن يتم توفير مستوى محدد من الخدمة الشاملة للمشاركين حسب الطلب بأسعار محددة . ولكن في بعض الحالات يتم تحديد هذه الأسعار بأقل من سعر التكلفة ، وتدعيمها من خلال نظام تحويل الدعم ، أو نظام رسوم مد العجز للناس عن الإثابة أو صناديق تمويل الشمولية . ويقدم القسم (٣-٦) تفاصيل عن مدخل التمويل الخاصة بدراسات الحالة المذكورة في الملحق .

#### ٣-٢-٦ الإثابة الشاملة في الاقتصاديات النامية والانتقالية

تستخدم الاقتصاديات للنامية والانتقالية للكثير من تعريفات الشمولية وأدائها المختلفة . ويقدم جدول (٣-٦) قائمة مختارة من سياسات الإثابة الشاملة ولتزامات مؤسسات الاتصالات التي أنشأتها مختلف الاقتصاديات للنامية والانتقالية .

في جميع ، بل وفي أغني الاقتصاديات للنامية والانتقالية، من غير الواقعي أن يكون هدف الخدمة الشاملة هو توفير خدمة اتصالات محددة لكل أسرة ، على الأقل على المدى القريب. ففي مثل هذه الاقتصاديات تميل الهيئـة التنظيمية إلى التركيز على التوسع في خدمات الإثابة. وبشكل عام، تركز سياسات الشمولية في تلك الدول على التالي :-

- « التوسع في خدمات الإثابة الجديدة ، وليس مساندة الخدمات الموجودة بالفعل .
- « التوسع في تقديم للخدمات للمناطق النائية أو عالية التكلفة وكذلك لمجموعات المشاركين ذوي الدخل المنخفض ، حيث لا يكون توفير هذه الخدمة حالياً مجدياً اقتصادياً
- « تكون الأولوية للخدمات الإثابة العامة ، وليس الإثابة الخاصة للأفراد .

يقدم جدول (٣-٦) أمثلة على وجود " عدم ارتباط " بين تصريف الإثابة الشاملة وآلية تنفيذ مثل هذه الإثابة. فمثلاً ، في بعض الدول حيث يدعو تعريف الإثابة الشاملة إلى توفير هاتف في كل قرية ، لا توجد التزامات مفروضة على مؤسسات الاتصالات القديمة لتوفير مثل هذه الهواتف. وبشكل أوضح ، لا يتم تحديد آلية التمويل لتنفيذ أهداف للشمولية في كثير من الدول .

#### عرض نماذج لآليات برامج الشمولية للاستمرار

هناك عدد من الأدوات التحليلية المتاحة للهيئات التنظيمية وصانعي السياسة لتطوير التعريفات الواقعية للشمولية وسياسات للتنفيذ. كما تم تطوير النماذج المالية لتحديد تكلفة توسيع نطاق للخدمة وجوهاها للمناطق التي لا تتمتع بها . ويوجه علم ، تحسب تلك النماذج الفرق بين تكلفة توفير الخدمة في أقاليم محددة وعائدات خدمات الاتصالات المقترنة المتاحة لتلك الأقاليم.

جدول (٦-٢) الشمولية في بعض الدول الصناعية المختارة

ملخص تعريفات الخدمة الشاملة في دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
أستراليا	الخدمات الهاتفية التقليدية ، وتشمل الاتصال الهاتفي الصوتي ، وإذا لم يكن هذا الاتصال متاحاً لعدم القدرة على توفيره ، يمكن استخدام شكل اتصال مكافئ للاتصال الهاتفي الصوتي (مثل البرق الكاتب) ، وهواتف العملة ، وخدمة الاتصال المحددة.
كندا	خدمة الخطوط الهاتفية المحلية لفردية بواسطة طلب المكالمات بنظام النغمة الصوتية والذي يعمل باللمس ، والذي توفره البدالات الرقمية ، مع القدرة على الاتصال بسرعة بطيئة لسبب الليانغ إلى الإنترنت بأسعار محلية ، مع وجود خواص اتصال معززة تشمل الإتاحة لخدمات الطوارئ ، وخدمة الرد بالرسائل الصوتية ، بالإضافة إلى سمات حماية الخصوصية ، والاستماع بمعامل التحويل ، وخدمات الدليل ، والإتاحة إلى شبكة المكالمات الخارجية ، والحصول على نسخة من الدليل الحالي للهواتف المحلية .
الولايات المتحدة الأمريكية	الدخول الصوتي على شبكة الهواتف العمومية ، مع إمكانية إرسال واستقبال المكالمات ، ونظام بث إشارات مزدوج النغمة الصوتية متعدد الترددات (الذي يعمل باللمس) أو مكافئها الوظيفي ، وخدمات أحادية ، وخدمات الطوارئ ، وخدمات عامل التحويل ، وخدمات الدليل ، وخدمات المكالمات الخارجية .
النمسا	استخدام شبكة للهواتف العمومية من خلال الاتصال بشبكة محددة ، يعمل من خلالها جهاز الفاكس ، وتشمل تحويل الليانغ ، بأسعار تتكلم مع ممارسات بث وسائل الاتصال للصوتي ، والاستخدام المجاني لخدمات الطوارئ ، واستخدام دليل المشتركين ، بالإضافة إلى استخدام خدمات دليل الاستعلامات ، و هواتف العملة العمومية .
الدنمرك	شبكة الاتصال الهاتفي والخدمة المرتبطة بها ، والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة والخدمات المرتبطة بها ، والخطوط المجرة (التي تتلاءم خطوط الترددات العرضية) ، وخدمات وتعرفة خاصة للمنشآت السكنية ، والخدمات للملكية الخاصة بالأمن والمخاطر البحرية ، وخدمات دليل الاستعلامات .
إيطاليا	الاتصال الهاتفي الصوتي (أو القدرة على تحويل الصوت) ، وأجهزة الفاكس ، وبث الليانغ ، وتوفير دليل المشتركين ، وتوفير خدمة تقديم معلومات عن العملاء ، وهواتف العملة ، والخدمات الخاصة بالمعاقين ، وخدمات الطوارئ .

الترويج	اتصال هاتف صوتي علم ، ومساعدة عامل التحويلة ، وخدمات دليل الطوارئ والاستعلامات ، وهواتف العملة العمومية .
أصياتها	خدمة الهاتف الأساسية التي تشمل الإتاحة للكلمات المحلية والخارجية والدولية ، وخدمات الدليل المجانية ، والهواتف العمومية ، والخدمات الخاصة بالمعاقين .
سويصرا	البث الصوتي في الوقت الحقيقي أو البث في نطاق التردد الصوتي ، وبث البيانات الرقمية ، ولوحة الأرقام بالنقطة عند الاتصال بالرقم ، والممثل الرئيسي لدليل الهاتف ، والخدمات الإضافية مثل تمويل الكلمات ، وحماية الخصوصية ، والفواتير المفصلة ، وإيقاف الكلمات الصادرة ، وخدمات الطوارئ ، وخدمات الدليل ، والهواتف العمومية ، وخدمات النص المكتوب ، ومساعدة عامل التحويلة .
المملكة المتحدة	الاتصال بشبكة محددة قدرة على مساعدة الاتصال الصوتي والبث السريع للبيانات عبر الفاكس (وإمكانية اختيار مجموعة أكثر تحديداً من الخدمات بأسعار تكلفة أقل) ، والهواتف العمومية ، وخدمات الطوارئ المجانية ، والفواتير المفصلة وإيقاف انتقائي لسمكلمات الصادرة ، والحصول على مساعدة عامل التحويلة ، وكذلك مساعدة دليل الهاتف .
المصدر : منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (١٩٩٩)	

جدول (٣-٦) : الشمولية في الاتصالات النامية والانتقالية المختارة

ملخص تعريفت والتزامات الإتاحة الشاملة		
الدولة	مستويات الإتاحة الشاملة	لتزامات مؤسسة الاتصالات
بوتان	كابينة هاتف في كل قرية .	ليس عليها أي التزامات .
جزر القمر	هاتف في كل منطقة .	ليس عليها أي التزامات .
كوستاريكا	هاتف في كل ١ كيلو من الإتاحة العامة والخاصة .	ليس عليها أي التزامات .

كوها	توفير الاتصال لكل القرى والمجتمعات التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ مواطن	فرضت شروط الترخيص أن يتم توفير الاتصال لكل القرى التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ مواطن مع نهاية الثماني سنوات الأولى من البرنامج
أثيوبيا	كابينة هاتف في كل بلدة .	الالتزامات تحت التجهيز .
غينيا	كابينة هاتف لكل منطقة ، ومنقرال لكل إدارة	يتوقع تقديم الخدمة وخدمات الربط ولكن لا يوجد للزامات محددة .
إيران	منشآت هاتفية لكل القرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ مواطن .	يعتبر التوسع ولوجية الخدمة ، والربط وتوفير الخدمة لكبار السن جزءاً من شروط الترخيص .
كينيا	هاتف في كل مسافة قريبة (مسافة سير) .	يضع حد الأداء للزامات خاصة بنوعية الخدمة والتوسع في هذه الخدمة .
كيركستان	كابينة هاتف في كل بلدة ، وهاتف في كل منزل	التمتع مع الحكومة على التوسع ، وتحسين مستوى الخدمة والربط .
ليسوتو	هاتف عمومي على بعد ١٠ كيلو متر من أي تجمع	هدف لسفاري يتم تطبيقه بطول عام ٢٠٠٢ .
مدغشقر	هاتف عمومي في كل قرية	ليس عليها للزامات .
جزر المالديف	كابينة هاتف واحدة على الأقل لكل ٥٠٠ مواطن ، وهاتف في كل جزيرة .	تقتضي شروط الترخيص الخاصة بمؤسسة الاتصالات تقديم إتاحة لخدمات الاتصالات الأساسية داخل التولة بأكملها بحلول عام ٢٠٠٢ .
موزمبيق	هاتف عمومي على مسافة أقل من ٥ كيلو متر ، ووجود هاتف عمومي واحد على الأقل في كل ١٤٤ مركز في المقاطعة	التمتع مع الحكومة على التوسع ، وتحسين نوعية الخدمة والربط .
باكستان	هاتف لكل قرية .	ليس عليها للزامات .

	<p><b>توجو</b></p> <p>هاتف لكل نصف قطر يصل إلى ٥ كيلو متر بحلول عام ٢٠١٠ ، وهاتف في كل مركز إداري واقتصادي ذي أهمية .</p>	
	<p><b>زامبيا</b></p> <p>كسبتن هاتفية في الأماكن العامة (المدارس والعيادات ...الخ) على امتداد الدولة ككل .</p>	
المصدر : مقبمة من ITU (١٩٩٨)		

نظم صناديق التمويل الناجحة في بلاد مثل شيلي وبيرو (انظر الملحق)، وعلى ذلك فيمكن تحديد ما إذا كان مصدر معين من العائدات سيكون متاحاً لدعم الفرق بين التكاليف والعائدات . ويمكن استخدام النموذج المالي لتقدير حجم الدعم المطلوب لجعل استمرار توفير الخدمة ممكناً من الناحية المالية.

تم استخدام أنماطاً مشابهة من النماذج لتقدير عدد هواتف العملة الموجودة في المناطق الريفية والتي يمكن استمرار توفيرها اقتصادياً في الدول المختلفة. ويقدم جدول (٦-٤) مثالاً على نتائج هذا النموذج. إذا تطلبت سياسة الخدمة الشاملة في دولة ما عدد من هواتف العملة أكبر مما يستطيع السوق أن يوفره ، فإنه يجب - بوجه عام - تطوير آلية خاصة بالدعم لتنفيذ هذه السياسة بنجاح .

#### ٦-٣ تطبيق الشمولية : كيف يتم تمويلها ؟

##### ٦-٣-١ معايير اختيار آليات الشمولية

يناقش هذا القسم الآليات الخمس الأساسية المستخدمة الآن في جميع أنحاء العالم لتنفيذ سياسات الشمولية ، وهي :-

« الإصلاحات المرتبطة بالسوق : خاصة الخصخصة ، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة .

« التزامات الخدمة الإجبارية : والتي تفرضها شروط الترخيص أو الإجراءات التنظيمية الأخرى .

« تحويل الدعم : بين أو ، فيما بين الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الاتصالات القديمة .

قد يعتمد تقدير التكاليف المستقبلية على دراسات خاصة ببناء الشبكة ، أو على التكاليف المرجعية للمكالمات المحلية ، أو الدولية ، لإنشاء خطوط جديدة . ولكن يمكن تقدير العائدات المستقبلية من خلال العديد من الطرق ، منها السبده بتقديرات دخل كل فرد للمقيمين في الإقليم المستهدف ، ثم ضرب تلك التقديرات في عدد السكان في منطقة ما . وعلى ذلك يمكن استخدام النتائج لتحديد ما إذا كان توفير خدمات الاتصالات قبل للتطبيق من الناحية المالية .

فعلى سبيل المثال، نحن نعلم أنه - في المتوسط - يكون لسدي الناس للنية وكذلك القدرة على إنفاق ٢,٥% من دخلهم على خدمات الاتصالات (انظر شكل ٦-٣). ويمكن عمل تقدير تقريبي خاص بإمكانية استمرار توفير مستوي معين من الخدمة (مثل هاتف عملة واحد في كل قرية) من خلال تحديد ما إذا كانت تكلفة تقديم ذلك المستوي من الخدمة أكبر من حوالي ٢,٥% من الدخل المقدّر للقرية (وهو دخل الفرد مضمروياً في عدد السكان). ويمكن إجراء دراسة مشابهة على مجموعة القرى أو الأقاليم.

إذا تم التأكد من أن استمرار الحصول على مستوي معين من الإتاحة للشاملة غير ممكن مالياً ، فإنه يمكن استخدام نفس النموذج لتقدير الفرق بين التكاليف المقدرة وعائدات توفير خطوط إتاحة جديدة . وقد تم تطبيق هذا المدخل في



## الوحدة السادسة - الخدمة الشاملة

الشاملة والإتاحة الشاملة في معظم الدول. كما يوجد الكثير من الاختلافات بين تلك الآليات الخمس . ويتضمن الملحق الخاص بهذه الوحدة أمثلة على تطبيق هذه الآليات في دراسات الحالة.

وتتصف الأقسام التالية لهذه الوحدة الآليات الخمس ، مع ذكر نقاط قوتها وضعفها . وبالنظر إلى المدخلات المختلفة، يجب وضع عدداً من المعايير في الاعتبار . وفيما يلي بعض المعايير المتصلة بذلك الموضوع :-

١- رسوم سد العجز الناتج عن الإتاحة : ولتي تسدها مؤسسات الاتصالات لدعم عجز الإتاحة الخاص بمؤسسات الاتصالات القديمة .

٢- صناديق تمويل الشمولية : وهي صناديق تمويل تتم إدارتها بطريقة مستقلة حيث تقوم بتحصيل العائدات من مصادر متعددة، وتقدم دعماً مستهدفاً لتنفيذ برامج الشمولية .

ولكن هذه القائمة ليست شاملة ، وكذلك الآليات ليست قاصرة على دولة بعينها ، حيث تشكل واحدة (أو أكثر) من هذه الآليات الأداة التنظيمية الأساسية لتشجيع الخدمة

### جدول (٦-٤) : نماذج لقابلية استمرار توفير هواتف عمومية بالصلة في الريف من التلحوة المالية

العدد المطلوب من سكان الريف لاستخدام هاتف عمومي في المناطق الريفية في الدول المختلفة

الدولة	إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة في المناطق الريفية (بالدولار الأمريكي)	الاستثمار / الخط الهاتفي (بالدولار الأمريكي)	سكان الريف لدعم هاتف عمومي واحد
الأرجنتين	٢,٣٢٧	٣,٠٠٠	٢٨
بنجلاديش	١٧١	١,٠٠٠	١٨٧
بوليفيا	٢٩٩	٩,٠٠٠	٥٣٥
بنسوا	١,٣٦٥	٧,٠٠٠	٩٧
البرازيل	٨٤٣	٩,٠٠٠	٤٤٤
كولومبيا	٣٢١	٨,٠٠٠	٤٤٩
الأكوادور	٤٤٦	٦,٠٠٠	٢٥١
الهند	٢٢٠	٢,٠٠٠	٢١٩
إندونيسيا	٤٤٤	٥,٠٠٠	٣١٣
كينيا	١٤٠	٥,٠٠٠	٦٨٧
ماليزيا	١,١٥٢	٧,٠٠٠	٤٢
المكسيك	١,١٠٨	١٠,٠٠٠	١٥٩
نيجال	١٣٩	٧,٠٠٠	٥٧٤
باكستان	٢٧٥	٧,٠٠٠	١٧٨
باراجواي	٨١٢	٧,٠٠٠	١٥٨
بيرو	٢٩٥	١٠,٠٠٠	٥٩٧
الفلبين	٣٨٦	١٠,٠٠٠	١٦٦
تايوان	٢٦٢	١٠,٠٠٠	٣٦
توغندا	١٣٤	١٠,٠٠٠	١,٠٧٧
زيمبابوي	٢٢١	١٠,٠٠٠	٤٧٤

المصدر : د. بولارد وكليمان (١٩٩٧)

ملاحظة : يستند إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة في المناطق الريفية

هذه الاتفاقية ، فتكون هذه الدولة عرضة لتقديم شكوى تجارية ضدها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) من قبل باقي الدول الموقعة على الاتفاقية.

« الكفاءة الاقتصادية : تجبو بعض آليات الخدمة الشاملة أكثر فاعلية من غيرها ، حيث سوف تعتمد درجة الكفاءة الاقتصادية ، بين العديد من العوامل ، على أي الخدمات تتلقى وتقدم الدعم ، كما تعتمد على حجم الدعم. ويعد تحويل الدعم الضمني بين الخدمات، التي لم يتم قياس حجمها أو لم تكن مستهدفة ، والمقدمة من مؤسسات الاتصالات القديمة، من أقل الآليات كفاءة . وما زال نظام تحويل الدعم موجوداً في العديد من الدول؛ ولا سيما التي تحتفظ بمؤسسات اتصالات قديمة مملوكة للدولة. ومن المعتقد أن أسعار المكالمات الدولية والخارجية العالية ، في هذه الدول ، تُستخدم لدعم أسعار الإتاحة المحلية المنخفضة ، وكذلك لتعزيز أهداف الشمولية .

وفي الواقع ، غالباً ما يتم توجيه تحويل الدعم الضمني توجيهاً خاطئاً يؤدي إلى تبيد الموارد ، وعلى سبيل المثال يدعم مستخدمو الخدمة الدولية ذوي الدخل المنخفض ، تحت هذا المدخل ، أسعار الإتاحة المنخفضة للمشاركين في الخدمة المحلية ذوي الدخل العالية ، ويظل الكثير من المشاركين في الخدمة المحلية المنتعنين من تحويل الدعم يدفعون في مقابل الحصول على الإتاحة المحلية ، حتى مع إعادة موازنة الأسعار وذلك لتغطية التكاليف الأساسية .

يُضعف نظام تحويل الدعم ذلك أيضاً الطلب على الخدمات عالية التكلفة والتي تقدم الدعم (مثل خدمات المكالمات الدولية ، والخارجية ، وخدمات الإنترنت، والخدمات ذات القيمة المضافة ) ، ولا يؤدي هذا إلى

« الالتزام بقواعد التجارة الدولية :- تتناول الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تمثل جزءاً من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية كل من موضوعات الشمولية والدعم. وقد تم إعادة تقديم هذه الوثيقة في الملحق (أ) للدليل حيث تقم على البند التالي المتعلق بالخدمة الشاملة :-

الخدمة الشاملة - يملك أي عضو الحق في تحديد نوعية الالتزام بتوفير الخدمة الشاملة التي يمل في الحفاظ عليها. ولا يُنظر إلى هذه الالتزامات على أنها في ذاتها ضد التنافس ، شريطة أن يتم صياغتها بطريقة تتسم بالشفافية ، وبدون تفرقة وبطريقة محايدة ، على ألا تشكل عبئاً أكثر من اللازم على نمط الخدمة الشاملة الذي يحدده ذلك العضو.

تحتوي الوثيقة المرجعية ، بالإضافة إلى هذا القسم الخاص بالإتاحة الشاملة ، على عدد من الشروط الأخرى التي يمكن أن تؤثر على اختيار آليات للشمولية ؛ ولا سيما الآلية التي تعمل بنظام تحويل الدعم ، فعلى سبيل المثال ، تشمل الوثيقة على التالي :-

يجب الحفاظ على معايير ملائمة لمنع الممولين ، منفردين أو مجتمعين ، الذين هم ممولون رئيسيون، من ممارسات أو الاستمرار في ممارسات ضد المنافسة [تشتمل على ..... ] ، والتورط في تمويل دعم غير التنافسي .

إذا قامت أي دولة ، التي التزمت بالقواعد التنظيمية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية بتقديم آلية خدمة شاملة من شأنها خرق

وفي كثير من الأحوال ، ثبت من التجارب السابقة أن المخاطر السياسية لإدخال إصلاحات في قطاع الاتصالات مُبالغ فيها ، وعلى سبيل المثال ، عندما بدأ إدخال نظام إعادة موازنة الأسعار وفقاً لسعر التكلفة منذ عهد أكثر في بعض دول أمريكا الشمالية ، كانت هناك توقعات متشائمة بخصوص انخفاض مستويات كثافة الاتصالات أو تدهور الشبكة. وإذا استرجعنا الماضي يتضح لنا أن مستويات كثافة الاتصالات قد زادت ، في الواقع ، في معظم الدول مع ارتفاع أسعار خدمات الإتاحة المحلية (انظر جدول ٥-٦) . وينطبق ذلك أيضاً على الكثير من الدول حيث بدأ العمل بنظام الخصخصة ، ففي البداية غالباً ما كان رد الفعل السياسي والعمالي قوياً ، وإذا استرجعنا الأحداث الماضية نجد أنه يُنظر الآن إلى معظم صلاحيات الخصخصة في مجال الاتصالات في العقد الماضي على أنها مبادرات ناجحة لتوسيع البنية التحتية للشبكة مع الاحتفاظ بمستويات أسعار معقولة .

تدرك العديد من الهيئات التنظيمية المتمحمة لهذا النظام أنه يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل الرأي السياسي والرأي العام بخصوص إصلاحات قطاع الاتصالات . وترجع بعض المعارضة السياسية لإصلاحات القطاع إلى الجهل أو الحرص المفرط على المصلحة الشخصية من جانب مؤسسات الاتصالات القائمة. وغالباً تلعب الهيئات التنظيمية دوراً جوهرياً في تطويل ونشر التكاليف الحقيقية والمكاسب التي تعود من الاختيارات المتنوعة للشمولية على كل من السياسيين والعملاء .

#### ٦-٣-٢ تشجيع الشمولية : مقارنة الاختيارات

يقدم جدول (٦-٥) قائمة بالاختيارات الأساسية لتشجيع الشمولية التي تناقشها هذه الوحدة ، مع ذكر المزايا والعيوب الأساسية لكل اختيار . وقد تم تناول هذه المزايا والعيوب بشيء من التفصيل في الأقسام التالية ، مع ملاحظة تقديم بحث مفصل عن صناديق تمويل الشمولية

لتخفيض عائدات مؤسسات الاتصالات فقط ، بل يمكنه تقليل النشاط الاقتصادي ككل . يرتبط نوع مشابه من عدم الكفاءة بالآليات أخرى للشمولية تصل على انخفاض الأسعار . وينطبق هذا ، مثلاً ، على نظم رسوم مد العجز الناشئ عن الإثالة الذي يؤدي إلى تضخم أسعار المكالمات الخارجية لتقديم الدعم لخدمات الإثالة المقدمة من مؤسسات الاتصالات القديمة .

وعلى العكس ، فإن الآليات الأكثر فعالية هي تلك التي تقدم دعماً صغيراً مستهدفاً لتشجيع المبادرات المحددة للخدمة الشاملة . ومن ناحية العائدات ، ستقوم الآليات الأكثر فعالية بتحصيل العائدات من المصادر الحكومية أو من مدي واسع من خدمات الاتصالات ، وليس فقط من خدمات ذات "هامش ربح عالي" مثل خدمات المكالمات المحلية أو الخارجية . كما ستقلل الآليات التي تعتمد بشكل كبير على جمع العائدات ذات الرسوم الثابتة من عدم فعالية مؤسسات الاتصالات التي تتحول على النظام عن طريق تجنب الخدمات مرتفعة الضرائب في محاولة لتصنيف الخدمات التي تقدمها كخدمات تستحق ضرائب منخفضة أو خدمات مُعفاة من الضرائب.

« الاعتبارات السياسية : بلا شك تعتبر هذه الاعتبارات هامة لأي جهة أو هيئة تنظيمية عينتها الحكومة أو تعتبر مسئولة أمام الحكومة . وغالباً ما تُذكر العلاقات العامة والاعتبارات السياسية كأسباب لعدم البدء في الإصلاحات المرتبطة بالسوق ؛ مثل إعادة موازنة الأسعار ، وإلغاء نظم تحويل الدعم ، وفي بعض الدول ، تدخل الخصخصة ضمن إصلاحات السوق . ويمكن استخدام الاعتبارات السياسية لمعارضة فرض الضرائب المتزايدة أو فرض الرسوم على عائدات خدمات الاتصالات وذلك لتمويل صناديق تمويل الشمولية .

في القسم (٦-٤) لتقديم مجموعة من المعايير الخاصة باختيار أكثر آليات الحصول على المدخلات ملائمة لهذا المدخل الخاص بالشمولية . وقد يمكن تطبيق بعض من تلك المعايير على أوجه الحصول على المدخلات الخاصة ببعض من مدخل الشمولية الأخرى التي سيتم مناقشتها لاحقاً .

#### ٦-٣-٣ إصلاح القطاع والشمولية

تعتبر سياسات القطاع غير الملائمة للاستخدام في الوقت الحالي هي السبب الرئيسي للمشكلات الخاصة بالشمولية في العديد من الدول ، خاصة تلك الدول ذات الاقتصادات النامية و الانتقالية .

العديد من تلك الدول لها مستويات دخل منخفضة ، ومما لا شك فيه ، أن بها الكثير من الفقراء الذين يستطيعون الاستفادة من البرامج المحلية أو الدولية لتشجيع الإثابة لشمالية . ولكن في كثير من الحالات ، يوجد في العديد من الدول عدد كبير من السكان غير المتمتعين بخدمة الاتصالات ولكن لديهم الرغبة والقدرة على الدفع في مقابل الحصول على إتاحة لخدمات الاتصالات سواء للفرد الواحد أو للمجتمع ككل . ويشمل ذلك الأعمال التي يمكنها زيادة النشاط الاقتصادي في حالة توفر خدمات الاتصالات للقيام بذلك .

وتشير التجربة الممتدة من عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم أن بدء العمل بالإصلاحات المرتبطة بالسوق يمكنها زيادة إمداد السوق بخدمات الاتصالات بشكل ملحوظ . ويدعم هذه التجربة عدد متزايد من الأدلة الإحصائية ، التي تشمل دراسات مرجعية متعددة عن فترات سابقة ، وفي العديد من الدول يمكن بالتقليل من إصلاحات قطاع الاتصالات إزالة معظم معوقات الإمداد بالخدمة . وسوف يتم مناقشة ثلاثة من أهم هذه الإصلاحات هنا :-

- « للخصخصة
- « المنافسة
- « التسعير وفقاً للتكلفة

#### الخصخصة

يشير الحجم المتزايد من البيانات المتاحة إلى أن الخصخصة تزيد من الإمداد بخدمات الاتصالات ، فقد أدت الخصخصة إلى زيادة كثافة الاتصالات وانتشار خدمة الهاتف العامة - بشكل ملحوظ - في الدول المختلفة.

وتشجع الخصخصة على الشمولية وذلك لعدة أسباب ، منها ؛ أولاً تدخل أهداف توسيع الشبكة غالباً ضمن العقود أو التراخيص التي تمثل جزءاً من عملية الخصخصة ، ولكن يعد ذلك سبباً واحداً فقط وراء تشجيع الخصخصة للشمولية ، فقد تجاوزت مؤسسات الاتصالات التي تم خصخصتها العديد من أهداف توسيع الشبكة الإلزامي . فقد أوضح المستثمرون في مؤسسات الاتصالات التي تم خصخصتها رغبتهم في تحقيق أو تجاوز أهداف نشر خدمات الاتصالات ، ليس فقط تنفيذاً للالتزامات القانونية، بل أيضاً كاستراتيجية للوصول بالربح إلى الحد الأقصى . وهناك أسباب أخرى توضح لماذا تعمل الخصخصة على تشجيع الشمولية ، من هذه الأسباب :-

- « قدرة الرأسمال الخاص على تمويل توسيع الشبكة .
- « الحوافز التجارية الخاصة بتقديم الخدمة لإشباع الطلب .
- « الإدارة المُصنَّعة .
- « تقليل المعوقات السياسية والبيروقراطية المفروضة على توسيع الخدمة .

الاختيارات الأساسية لزيادة الشمولية - المزايا والعيوب

الاختيار	المزايا	العيوب
١- الإصلاحات المرتبطة بالسوق: (الخصخصة، والمنافسة، والتمتع وفقاً للتكلفة).	<p>« ثبتت فاعلية مد الخدمة في الاقتصادات التي بها شركات احتكار مملوكة كثيراً ما الدولة .</p> <p>« الخصخصة المرتبطة بالالتزامات المحددة الخاصة بنشر استخدام الشبكة (أحياناً تشمل المناطق غير الاقتصادية) .</p> <p>« يجب أن توفر مجموعة الإصلاحات المولدة من ثلاثة مكونات حوافز لاستمرار تقديم الخدمة المستمرة لجميع المناطق التي يعتبر تقديم الخدمة لها اقتصادياً .</p> <p>« تتماشى الإصلاحات مع تطوير القطاع في كل المناطق (وليس فقط في المناطق غير الاقتصادية).</p>	<p>« لن تعمل الخصخصة، والمنافسة ونظام التسعير وفقاً للتكلفة على مد الخدمة للمناطق غير الاقتصادية (ولكن يمكن إكمال هذه الإصلاحات بدعم مستهدف لتحقيق أهداف الشمولية في المناطق غير الاقتصادية).</p> <p>« هناك تعارض بين الإصلاحات الثلاثة. قد يتم تعويض كل من المنافسة المباشرة وإعادة موازنة الأسعار عقب عملية الخصخصة مباشرة، لتعظيم للالتزامات نشر الشبكة. وغالباً تمنع فترات حصرية لتعظيم حصصه للخصخصة المقدمة للمكسوة</p>
٢- الالتزام بالخدمة الإيجابية: (والتي تفرضها شروط الترخيص أو الإجراءات التنظيمية الأخرى)	<p>« يمكن أن تكون فعالة، إذا كانت حقيقية وليست ضد المنافسة</p> <p>« تحقق فاعلية أكثر لمؤسسات الاتصالات المرخص لها حديثاً، أو التي تم خصصتها مؤخراً.</p>	<p>« تلقي عبء تمويل الشمولية على مؤسسات اتصالات معينة، مع احتمال حدوث آثار تتعارض مع المنافسة (إذا كان عبء التزامات الخدمة للشاملة يفوق المكسب) .</p> <p>« أحياناً تستخدم كأسس منطقي للحد من إصلاحات القطاع الأخرى؛ إعادة موازنة الأسعار والمنافسة</p>
٣- تحويل الدعم: (بين أو فيما بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة)	<p>« وهو للمدخل التقليدي المستخدم في العديد من الدول، وغالباً ما يرتبط بالالتزامات بالخدمة الإيجابية.</p>	<p>« يشجع على عدم الفاعلية وبكلا الطلب على الخدمات مرتفعة التكلفة التي يتم الدعم، ويقتصر الدعم على الأسواق المدعومة</p> <p>« يجب دعم الأجزاء المربحة من المستخدمين لصالحين فقط على الدعم</p> <p>« يصعب اكتشاف الآثار السلبية</p>

<p>« يصعب حساب تكاليف الإتاحة ، كما يصعب تنفيذها وإدارتها بطريقة فعالة وتنتم بالشفافية »</p> <p>« غير فعالة (كما في حالة تحويل الدعم)</p> <p>« يصعب حساب المكاسب التي تعود على مقدم الالتزام بالخدمة الشاملة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى رسوم إتاحة مفرطة للمنافسين.</p>	<p>« يتوزع عبء تمويل خدمات الإتاحة غير الاقتصادية على جميع مؤسسات الاتصالات (بما فيها المنافسين).</p>	<p>4- تقلص رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة:</p> <p>(تفخ مؤسسات الاتصالات هذه الرسوم لدعم عجز الإتاحة الخاص بمؤسسات الاتصالات القديمة)</p>
<p>« حدوث بعض التعطيلات الإدارية، وانقسات الصفقات عند توفير الاعتمادات المالية ، واجتماع صعوبة التحكم فيها ، وصعوبة التنبؤ بالتكاليف والعائدات المرتبطة به .</p>	<p>« لكثير الوسائل فعالية في توفير الدعم المستهدف لتوسيع أو مصاددة الخدمة غير الاقتصادية .</p> <p>« من المحتمل أن تكون أكثر فعالية .</p> <p>« أكثر شفافية .</p> <p>« تمسك أفضل ما يكون عدد مد الخدمة إلى مناطق جديدة ، وذلك إذا ارتبطت بغطاوات مناسبة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات الخاصة.</p>	<p>5- صندوق تمويل الشمولية</p> <p>(مثل صندوق تمويل الالتزام بالخدمة الشاملة ، والخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة والتي تجمع للعائدات من العديد من المصادر وتقدم دعماً مستهدفاً لتعزيز برامج الشمولية )</p>

#### المنافسة

والاشتراك في الخدمات المحلية ، مع انخفاض أسعار الإتاحة الدولية ، والخارجية ، والإتاحة إلى الإنترنت . عندما اقترح استخدام نظام إعادة موازنة الأسعار في معظم الدول ، توقع البعض أن تؤدي أسعار الإتاحة المحلية العالية إلى مستويات أكثر انخفاضاً من كثافة الاتصالات.

للمنافسة ، بشكل عام ، أثراً إيجابية خاصة بالشمولية ، ويشمل ذلك كثافة اتصالات مرتفعة ، وانتشار هواتف المصلحة العمومية ، وكذلك اختصار قوائم الانتظار . كما أدت المنافسة إلى الانتشار المتزايد بشكل ملحوظ للخدمات اللاسلكية ، والتي أصبحت بديلاً للخدمات السلكية في العديد من الدول. وقد تم توضيح العلاقة بين المنافسة وكثافة الاتصالات في دراسات خاصة بكل من أسواق الدول النامية و الدول الصناعية .

وبعد مرور عشر سنوات ، يشير الدليل إلى أن هناك مبالغة بخصوص هذه المخاوف . وبالفعل زادت مستويات الانتشار ، عقب إعادة موازنة الأسعار ، على الأقل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، حيث أجريت معظم الأبحاث .

#### نظام التسعير وفقاً للتكلفة

يشير نظام "إعادة موازنة الأسعار" ، كما تم مناقشته في الوحدات الأخرى ، إلى المبادرات الخاصة بارتباط أسعار خدمات الاتصالات الفردية بطريقة وثيقة بالتكاليف . ويعني ذلك ، في معظم الدول ، زيادة أسعار الاستخدام

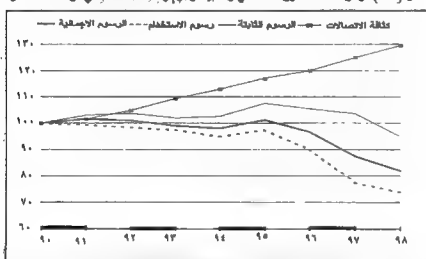
ولا تدعو هذه النتيجة إلى الدهشة ، طالما يشير الدليل في معظم دول التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن إعادة

آخر ، يتأثر الطلب على خدمة الإتاحة بمستوي أسعار الاستخدام ، بنفس القدر الذي يتأثر فيه برسم الإتاحة .  
يوضح شكل (٤-٦) ، وشكل (٥-٦) ، أنه تم العمل بنظام إعادة موازنة الأسعار خلال العقد الماضي في أسواق الاتصالات المنزلية أو الخاصة بمؤسسات الأعمال في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ففي حين تزايدت الرسوم المحددة بشكل ملحوظ ، مثل رسوم الإتاحة المحلية ، انخفضت الأسعار بشكل إجمالي ولثناء تلك الفترة ، زادت كثافة الاتصالات سنوياً على الرغم من زيادة الرسوم المحددة . وكما يوضح شكل (٤-٦) استمر هذا الاتجاه حتى في عام ١٩٩١ ، وعام ١٩٩٦ ، عندما زادت الرسوم المحددة الخاصة بمؤسسات الأعمال بنسبة ١٠% كل عام .

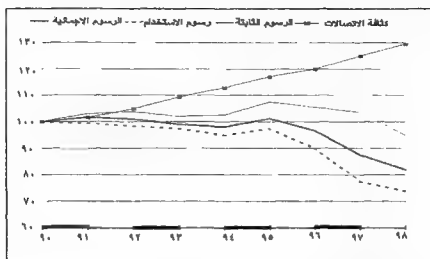
موازنة الأسعار ينتج عنه إجمالي أسعار أقل بالنسبة لخدمة الاتصالات لمعظم المستهلكين . كما تشجع الإصلاحات الأخرى ، مثل الخصخصة وإخلاء المنافسة ، على انخفاض الأسعار في تلك الدول .

بالإضافة إلى ذلك ، يشير الدليل إلى انخفاض الحاد في مرونة أسعار خدمات الإتاحة . وبمعنى آخر ، سوف يتخلى عدد قليل - نسبياً - من الناس عن الإتاحة الهاتفية لزيادة أسعار الإتاحة . ويتماشى هذا للبحث مع النتيجة التي توضح أن خدمات الإتاحة المحلية مكملة لخدمات الاتصال الهاتفي . وعلى ذلك سيؤدي الانخفاض في سعر الاستخدام إلى زيادة الطلب على خدمات الإتاحة . وبمعنى

شكل (٤-٦) مؤثر منظمة التعاون الاقتصادي والكثافة لرسم وكثافة الاتصالات في مؤسسات الأعمال



شكل (٦-٥) مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسم وكثافة الاتصالات الدولية



ملاحظات : الخطات كافة المؤشرات مسوية لـ ١٠٠ في ١٩٩٠  
 خطوط مكالمة لعدد خطوط الإتاحة  
 أساسه التقدير إلى قلة قدراتية الخدمة المسجلة بأسعار فصول الأجنبي معبراً عنها بالولايات المتحدة  
 المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٩

#### ٦-٣-٤ التزامات الخدمة الإجبارية

قد تكون التزامات الخدمة الإجبارية هي الآلية الأكثر شيوعاً في الاستخدام لتعزيز الشمولية . ويوصف هذا الالتزام في بعض الدول بـ " واجب خدمة " كل المستهلكين الذين لديهم النية في دفع الأسعار المحددة. يتم أحياناً توضيح الحدود الجغرافية للمناطق التي يعتبر تقديم الخدمة فيها إجبارياً . فعلى سبيل المثال، تشمل هذه المناطق مناطق مدنية ، وليس مناطق ريفية نائية حيث لا توجد بنية تحتية للاتصالات . وفي معظم الحالات ، يجب تركيب خدمات جديدة في وقت محدد عقب تلقي طلب تقديم الخدمة ويتم مراقبة الاستجابة عن طريق مؤشرات جودة الخدمة .

ويشار عادةً إلى مؤسسة الاتصالات ذات الالتزام العام بخدمة كل المستهلكين بـ "مقدم الخدمة الشاملة". وفي معظم الحالات ، يشير ذلك إلى مؤسسات الاتصالات القديمة .

وفي معظم الدول ، فرضت الحكومة والهيئات التنظيمية التزامات خدمة إجبارية على مؤسسات الاتصالات

وكذلك تبدو العلاقة الإيجابية بين إعادة موازنة الأسعار وكثافة الاتصالات قابلة للتطبيق على الدول النامية. وعلى سبيل المثال أوضح روس وبنرجي (٢٠٠٠) أن أسعار الاشتراك العالية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الاشتراك الهاتفي وإلى اختصار قوائم الانتظار . ففي حين تبدو هذه العلاقة غير بديهية ، إلا أن هناك بعض التفسيرات الجيدة لوجودها ؛ فالسبب الأساسي هو أن أسعار الاشتراك المنزلي تميل إلى أن تكون أقل من التكاليف الاقتصادية. ولما كان مسموحاً لمؤسسات الاتصالات برفع أسعارها ، فإنها قادرة على تقليل العجز الناشئ عن الإثارة الخاص بها ؛ وأصبح للتوسع في إنشاء خطوط أكثر ، خاصة بالإثارة مربحاً ، وليس العكس . ومن ثم تؤدي الأسعار المرتفعة إلى دعم متزايد للخدمة .

وقد تم استعراض تجربة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بنظم إعادة موازنة الأسعار بشيء من التفصيل في الملحق (٤-١) من الوحدة الرابعة :



معظم الدول . وتشمل عملية تحويل الدعم استخدام فائض عائدات الخدمات الربحية لتنغطية الخسارة الناتجة عن تقديم خدمات غير رابحة . وفي سياق الشمولية ، يكون الاهتمام موجهاً أساساً إلى استخدام تحويل الدعم للإبقاء على أسعار إتاحة منخفضة ، ولا سيما في المناطق ذات التكلفة العالية .

وقد قام نيدور فيل - والذي يعتبر القوة المحركة للنجاح المبكر لشركة (AT&T) في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الماضي ، بتعزيز الخدمة الشاملة من خلال تحويل الدعم . وكان ذلك وسيلة لتوسيع الوصول إلى الهاتف ، ومن ثم زيادة قيمة الخدمة التي تقدمها شركة (AT&T) إلى الجمهور . وحيث كانت مصلحة الجمهور بلا شك محطاً لاهتمام الشركة ، فإن هذه السياسة كانت نفعة للشركة أيضاً ، حيث أصبحت الشركة في وقت قصير واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال في العالم . وغالباً ما تشجع الهيئات التنظيمية مؤسسات الاتصالات لتقديمية على الإنفاق على سياسة تحويل الدعم الداخلية من أجل مد خدمات الإتاحة الهاتفية ، وكذلك الإنفاق على أسعار إتاحة منخفضة . وقد ثبتت كل من مؤسسات الاتصالات الخاصة والمملوكة للدولة نفس السياسات أثناء فترة احتكار الاتصال الهاتفي والذي استمر معظم فترات القرن العشرين .

وقد شاع استخدام أنماط متعددة من تحويل الدعم الداخلي من قبل مؤسسات الاتصالات القديمة ، منها :-

« تحويل الدعم بين الخدمات : يتم تسعير خدمات الربط والإتاحة عادةً بأقل من سعر التكلفة ، بينما يتم تسعير المكالمات الخارجية والدولية بأعلى من سعر التكلفة . وفي هذه الحالة ، يتدفق الدعم من خدمات المكالمات الخارجية والدولية إلى خدمات المكالمات المحلية . وقد تقدم الخدمات الأخرى أيضاً دعماً أو تنقلاء .

المرخص لها حديثاً أو التي تم خصصتها مؤخراً . وقد يشمل ذلك التزامات بتقديم الخدمة في مناطق معينة (خاصةً بالنسبة لمؤسسات الاتصالات اللاسلكية ) ، أو لتركيب عدد معين من الخطوط في خلال مدة معينة (الالتزامات بالتنظية ونشر الخدمة ) .

وتعتبر هذه الالتزامات بالخدمة الإجبارية حالياً أكثر الآليات المستخدمة شيوعاً لتوسيع شبكات الاتصالات في الدول ذات الاقتصاديات النامية ، حيث تُستخدم في معظم عمليات الخصخصة ، ومنح التراخيص الجديدة . وتعتبر المنفعة الأساسية من تنفيذ التزامات الخدمة الإجبارية هي أن التمويل يعتمد بشكل عام على القطاع الخاص .

وهناك بعض العيوب المتعلقة بفرض التزامات عالية إلى حد بعيد خاصة بنشر الخدمة . وبطبيعة الحال يكون لمؤسسات الاتصالات التي تم خصصتها حافزاً تجارياً وراء نشر الخدمة للمستهلكين الذين لم تتم خدمتهم من قبل ، والذين هم قادرين على الدفع في مقابل الحصول على الخدمة . وإذا تعرضت مؤسسات الاتصالات المخصصة لالتزامات بتقديم خدمة غير اقتصادية ، فستصبح هذه المؤسسات مضطرة لتمويل هذه الالتزامات من خلال أرباح الاحتكار ، أو تحويل الدعم ، أو تعويضات مالية مستقبلية . وفي حالات أخرى ، قد تفضل مؤسسة الاتصالات ببساطة في الوفاء بالتزاماتها للخدمة بنشر الخدمة .

ويتم جدول (٦-٦) عينة من التزامات الترخيص الحديثة في الدول ذات الاقتصاديات النامية والانتقالية .

#### ٦-٣-٥ تحويل الدعم

منذ عقود ، تعتبر عملية تحويل الدعم لداخلي ، التي تقوم بها مؤسسة الاتصالات القديمة ، هي الآلية الأساسية المستخدمة لتعزيز الشمولية في قطاع الاتصالات في

عدم قابليته للاستمرار في بيئة تنافسية : لا يقوي تحويل الدعم على الاستمرار في بيئة تنافسية. وتستهدف مؤسسات الاتصالات الجديدة قطاعات مربحة من السوق أو أنواع مربحة من الخدمات (أي الخدمات أو المناطق التي تقدم دعماً ، وليس الخدمات أو المناطق التي تتلقاه ) . ويعمل ذلك على تقليل الدعم أو القضاء عليه .

إصلاح سعر المحاسبة للمكالمات الدولية: نقل أسعار المحاسبة للمكالمات الدولية بشكل واضح على المدى للقريب إلى المدى المتوسط، ومن ثم نقل أو تقضي على المصدر الأساسي لتمويل تحويل الدعم في العديد من الدول .

« تحويل الدعم لدخل الخدمة : يعتبر متوسط التعريفية الجغرافية هو المثال الشائع ، حيث يتساوى مستوى أسعار الإتاحة في المناطق الريفية أو للمناطق الأخرى ذات التكلفة العالية مع مستوى أسعار الإتاحة في المناطق الحضرية و المناطق الأخرى ذات التكلفة المنخفضة . أما المثال الآخر فيتعلق بتسعير خدمات الإتاحة الخاصة بمؤسسات الأعمال ، والتي غالباً ما تكون أسعارها أعلى بكثير من خدمات الإتاحة المنزلية .

ويحتفظ عدد من الدول بنظم تحويل دعم هادفة أكثر تعقيداً ، وعلى سبيل المثال ، في كولومبيا ، يدفع المشتركون في المنازل ذوي " مستويات " للدخل المنخفضة أسعار إنتاج أقل من المشتركين في المنازل ذوي "مستويات" للدخل العالية .

وبينما يعتبر تحويل الدعم الداخلي أكثر الآليات المستخدمة شيوعاً ، إلا أنه تم استبعاده في العديد من الدول . ويحتوي مدخل تحويل الدعم على عدد من نقاط الضعف التي تجعله غير مرغوب فيه ، وربما يكون غير قابل للاستمرار على المدى البعيد . ونقاط الضعف هي :-

جدول (٦-٦) : للتراميات مختارة من ترخيص توسيع الشبكة

الدولة	الشركة	الانقلام
غانا	غانا تيلكوم	٢٢٥,٠٠٠ خط هاتف جديد خلال ٥ سنوات بدءاً من عام ١٩٩٦ .
المكسيك	تيلمكس	بلغ متوسط النمو السنوي في عدد الخطوط ١٢% سنوياً من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤ . وبلغت كثافة الهاتف للعملة العمومية ٢ هاتف لكل ١,٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٤ ، و ٥ هواتف لكل ١,٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٨ .
بنما	كيبول وإيراس	زيادة كثافة الاتصالات بنسبة ٢٥% من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ ، وتركيب ٦٠٠ هاتف عملة في المناطق الريفية خلال عشرين .
بيرو	سي بي تي وتتل	بدءاً من عام ١٩٩٤ أضيف ٩٧٨,٠٠٠ خط هاتفي وحتى عام ١٩٩٨ . وتم تركيب ١٩,٠٠٠ هاتف عمومي حتى عام ١٩٩٨ .
فنزويلا	سي لية إن تي في	زادت خطوط الهاتف ٣٥٥,٠٠٠ خط سنوياً من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ .
جنوب أفريقيا	تيلكوم	بدءاً من عام ١٩٩٧، تم تركيب ٢,٦٩ مليون خط جديد وحتى عام ٢٠٠٢ ، وكذلك تركيب ١٢٠,٠٠٠ هاتف عملة عمومي حتى عام ٢٠٠٢ .
الفلبين	٩ شركات دولية مرخص لها	قامت كل شركة بتركيب ٣٠٠,٠٠٠ خط إتاحة جديدة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة .
	٥ شركات للهواتف الخلوية مرخص لها	قامت كل شركة بتركيب ٤٠٠,٠٠٠ خط إتاحة خلال ٥ سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة .

المصدر : مصادر مختلفة ، وتشمل الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٩٨) .

والمستثمرين الآخرين المحرومين من الخدمة. وتحتفظ عدد من الدول بخدمات مدعومة للمعاقين سمعياً والمكفوفين وغيرهم .

#### ٢-٣-٢ رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة

تشكل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة انحرافاً عن آليات تحويل الدعم التقليدية ، حيث كان تحويل الدعم التقليدي يتم داخلياً في مؤسسات الاتصالات القديمة ، بمعنى أنها تستخدم الدعم للمقدم من بعض الخدمات التي تقدمها لدعم الخدمات ذات أسعار أقل من التكلفة ، وهي عامة خدمات الإتاحة المحلية .

ومع ظهور المنافسة ، قامت الهيئات التنظيمية في بعض الأسواق - مثل الولايات المتحدة ، وكندا ، وأستراليا - في البداية بإنشاء نظم خاصة برسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لاستبدال أو الإضافة إلى تحويل الدعم الداخلي . والفارق أنه في نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة يجب أن يشارك جميع مقدمي الخدمة المدعومة (مثل الاتصالات الخارجية) بالدفع لدعم خدمات الإتاحة . وبمعنى آخر ، ففي المثال السابق ذكره ، يتم توسيع "ضريبة" الدعم لتتحدى مؤسسة الاتصالات القديمة ، وتوزع على جميع المنافسين في سوق المكالمات الخارجية.

وكما تم استقار تحويل الدعم الداخلي في مؤسسة الاتصالات القديمة ، تم توجيه النقد أيضاً إلى نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لكونه غير فعال ومضاد للمنافس . وقد رفضت بعض الهيئات التنظيمية ، وعلى الأخص الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة ، وأستراليا ، وكندا ، نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة أو قامت بإصلاحها ، بينما تقوم بعض الهيئات التنظيمية الأخرى، مثل الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، بإعادة النظر في النظم الخاصة

< عدم فعالية الدعم غير المستهدف : يتلقى جميع مستخدمي الإتاحة الحاليين بشكل عام الدعم ، سواء كانوا يستطيعون دفع السعر الاقتصادي بالكامل ، أو لا .

< يشجع لدعم على الاستهلاك غير الفعال : يقل الطلب على الخدمات ذات التكلفة العالية التي تقدم الدعم ، ويقتصر الدخول على الأسواق المدعومة (ولا يستطيع المنافسون مجازاة الأسعار المنخفضة) .

< الاستخدام المضاد للمنافس للدعم : يخصص الدعم المقدم من الخدمات الربحية لدعم الشمولية . ومع ذلك ، في كثير من الحالات ، لا يتم قياس نظم تحويل الدعم أو مراقبتها أيضاً بدقة من قبل الهيئات التنظيمية . ونتيجة لذلك قد تتورط مؤسسات الاتصالات القديمة في تقديم الدعم المضاد للمنافسة . فعلى سبيل المثال قد يُستخدم فائض عائدات الخدمات الاحتكارية الدولية أو الخارجية لتقديم خدمات إتاحة الإنترنت بأسعار أقل من التكلفة ، وبذلك يخرج مقدمو خدمة الإنترنت المنافسين من السوق.

< في معظم الحالات ، يحصل المستخدمون الحاليين فقط على الدعم : بينما قد تكون أسعار الإتاحة منخفضة في العديد من المناطق المدنية ، إلا أن الذين ليس لديهم خدمة هاتفية ، في المناطق الريفية أو المدون أسماؤهم في قوائم الانتظار ، لا ينتفعون من الدعم .

وقد أدت هذه المشكلات إلى ظهور اتجاه دولي بعيداً عن الاعتماد على تحويل الدعم داخلي . وفي حين أن تحويل الدعم لا يزال هاماً في العديد من الدول ، بما فيها معظم الدول للصناعة ، إلا أنه تم استبعاده أو إضافة آليات مستهدفة أكثر فاعلية له لتعزيز الشمولية .

ويشتمل الاتجاه الذي لا يعتمد على تحويل الدعم على استثناء وهو خدمات خاصة بالمعاقين جسمانياً،

وعدم الانحياز ، والحيادية للخدمة الشاملة . ويجب الفصل بين رسوم الربط ورسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة ، كما يجب أن يتم تقديرها على أساس التكلفة ، ويتم فصلها عن أي شيء آخر (انظر المناقشة حول اتفاقية منظمة للتجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية في قسم ٦-٣-١) ، وفي الوحدة الرابعة - متطلبات التسعير ) .

يقوم مقدم الخدمة الشاملة في العديد من الدول بتحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة وإدارتها. ومع ذلك أدى الإصلاح التنظيمي والذي كان دليلاً وراء اتفاقية منظمة للتجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية إلى أن تقوم معظم الهيئات التنظيمية بتكليف هيئة إدارية مستقلة لتحصيل وتوزيع رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة .

إذا استمر العمل بنظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة ، فوجب أن يتم حساب هذه الرسوم على تقديرات مفصلة لعجز الإثابة (أي عائدات الإثابة مطروحاً منها التكاليف التي ينفقها مقدم الخدمة الشاملة) . وتشكل هذه الحسابات أساساً لنظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة في بعض الدول ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أكت هذه الحسابات في بعض الدول الأخرى (مثل أستراليا والمملكة المتحدة ، إلى استنتاج أنه يجب إلغاء نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة ، أو إلى أنه ليس هناك حاجة إلى نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة (كما هو الحال في الدول الأوروبية) . وحددت المفوضية الأوروبية معايير يتم تطبيقها في الدول الأعضاء بخصوص ما إذا كان يجب إنشاء نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة أو نظم رسوم الالتزام بالخدمة الشاملة. وقد تم شرح هذه الأمثلة وغيرها في دراسات الحالة المذكورة في ملحق الوحدة .

ويركز التحرك الذي قامت به بعض الدول الصناعية لإلغاء أو استبدال نظم رسوم سد العجز الناشئ عن

برسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة . ويشار إلى رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة بـ "رسوم تكميلية" في بعض الدول . وتشمل دراسة الحالة للخدمة الشاملة بالولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في ملحق الوحدة وصفاً تفصيلياً للتجارب نحو نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة .

وتفرض رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة على مؤسسات اتصالات معينة كوسيلة لتمويل عجز الإثابة المحلية التي تنتج عن الخدمات المحلية التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة والتي يتم تسعيرها بشكل عام ، بأقل من سعر التكلفة . وعلى وجه الخصوص ، قد يتم استخدام رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة لدعم إما فئات واسعة النطاق من الخدمات (مثل جميع خدمات الإثابة) أو فئات أضيق (مثل خدمات الإثابة المنزلية فقط) .

وغالباً ما يتم تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة بطريقة تشبه تحصيل رسوم الربط. وفي معظم الحالات ، يعني ذلك أن تحصيل تلك الرسوم يقوم على أساس حساب الحقيقة، بينما يتم تحصيلها ، في بعض الحالات الأخرى ، على أساس المكاملة، أو على أي أساس آخر . وقد يتم تحصيل تلك الرسوم عن طريق فرض رسوم على عائدات تقديم خدمة الاتصالات التي تحصل عليها مؤسسات الاتصالات المتكاملة ، وفي هذه الحالة تأخذ الرسوم شكل الضرائب .

ولكن أياً ما كانت الوسيلة التي تُستخدم لتحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة ، فإن هذه الرسوم لا يجب أن ترتبط برسوم الربط القياسية أو تختلط بها . ويتطلب كل من قانون التجارة الدولية والتطبيق الأمثل له تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة و مدفوعات أخرى لتعويض الشمولية ليتم تحصيلها بطريقة تنسجم بالشفافية ،





تمويل الشمولية هي الآلية المثلى في دعم انتشار الشبكات الجديدة وذلك لمد الإتاحة الشاملة للمناطق غير الاقتصادية. ويتعلق معظم الجزء اللاحق بصناديق التمويل المستخدمة لهذا الغرض بالذات .

#### ٢-٤-٢ عائدات صناديق تمويل الشمولية

وعلى عكس تحويل الدعم والالتزامات بالخدمة الإجبارية، ترتبط صناديق تمويل الشمولية بتحصيل وتوزيع الاعتمادات المالية التي تقدمها صناديق التمويل من قبل منظمة مستقلة .

#### الإطار (١-٦) سمات صناديق تمويل الشمولية للتنافسة

- « إدارة مستقلة ليست مرتبطة بمؤسسات الاتصالات
- « تمويل يتسم بالشفافية .
- « محايدة بالنسبة للسوق ، لا تفضل أيًا من مؤسسات الاتصالات القديمة أو المؤسسات الجديدة.
- « توجه التمويل إلى الهيئات المستفيدة (مثل الأقاليم ذات التكلفة العالية، و المناطق الريفية غير المتمتعة بالخدمة ، والمواطنين ذوي الدخل المنخفض ، وقطاعات التعليم والصحة ) .
- « يجب أن يكون الدعم قليلاً نسبياً ، ويجب أن يتم تدعيم الجزء غير الاقتصادي من الخدمة فقط، ويجب أن تمويل مؤسسات الاتصالات التابعة للقطاع الخالص باقى الخدمات .
- « يتم تنفيذ مشروعات الشمولية من خلال عطاءات تنافسية ، أي أنه يجب مكافأة مقدم المطاء الأقل سعراً عن طريق تقديم الدعم له وإعطائه الحق في بناء وتشغيل الشبكات وذلك لتوسيع الخدمة .



### معايير آليات التحصيل

حددت الهيئات التنظيمية معايير مختلفة لمعرفة الطريقة المثلى لتحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية وتشتمل تلك المعايير على التالي :

« **الفعالية الاقتصادية** : ينتج عن آليات التحصيل درجة من عدم الفعالية الاقتصادية. وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف هو تحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية بشكل يقلل من نقص الفعالية الاقتصادية . وكما ذكر في الملحق (ب) من الدليل ، توجي قواعد رمسية الخاصة بالتصميم أنه يجب على الخدمات التي يكون الطلب عليها غير مرنة نسبياً أن تدفع رسوماً أعلى من تلك التي تدفعها الخدمات التي يكون الطلب عليها أكثر مرونة . وعملياً ، تفضل معظم الهيئات التنظيمية رسوماً موحدة للشمولية ، وليس رسوماً مقدرة على أساس قواعد رمسية . وذلك لاعتبارات خاصة بالإدارة والعدالة . وكما ذكر في القسم (٦-٣-١) سوف تعمل الرسوم الموحدة على تقليل عدم الفعالية المرتبطة بمؤسسات الاتصالات التي تحاول تجنّب أو تجاوز الخدمات مرتفعة الضرائب لصالح الخدمات منخفضة الضرائب أو المعفاة من الضرائب. ويرى المحللون الآخرون أن تحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية من ميزانية الحكومة هي أكثر الاختارات فعالية. ويركز هذا الاستنتاج على ملاحظة أن الحكومة وحدها تمتلك رؤية اقتصادية شاملة، وكذلك لها الحق في فرض الضرائب على جميع قطاعات الاقتصاد ، ومن ثم لها القدرة على اختيار المستوي الأحسن وكذلك المزيج الأمثل من الضرائب المفروضة إلا أن الكثير من الحكومات يصد تنفيذ إصلاحات مالية، ومن ثم غالباً ما يكون التمويل الحكومي

وهناك العديد من المصادر المحتملة المختلفة لصناديق تمويل الشمولية، حيث تشتمل "آليات التحصيل" على :-

- « التمويل المباشر من العائدات الحكومية العامة (مثل شيلي) .
- « إسهامات مؤسسات الاتصالات (مثل نسبة من عائداتها من خدمات محددة) .
- « حصيللة خصخصة خدمات الاتصالات ومزادات النطاق الترددي ، و/أو نفقات التنزل عن الرخص .
- « رسم المشترك (مثل الرسم المفروض على كل خط إتاحة ) والذي تحصله مؤسسات الاتصالات .
- « التمويل من مؤسسات التنمية الدولية .

وإذا تم تحصيل الاعتمادات المالية لصناديق التمويل من مؤسسات الاتصالات أو من خلالها عن طريق المشتركين، فيجب أن توضع قواعد اتفاقية منظمة للتجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية في الاعتبار (انظر القسم ٦-٣-١ السابق). وعلى وجه الخصوص ، يجب أن يتم تحصيل هذه الاعتمادات المالية وإدارتها بالشفافية ، وعدم التمييز ، والحيادية ، كما يجب ألا تشكل عبئاً أكثر من اللازم على نوعية الخدمة الشاملة التي تحددها قوانين الدولة أو سياساتها . وفيما بعد يتم مناقشة بعض المعايير الأساسية التي تستخدمها الهيئات التنظيمية في الاختيار من بين آليات التحصيل تلك وقد اختارت معظم الهيئات التنظيمية مهامات من مؤسسات الاتصالات (أي نسبة من عائدات التشغيل لتمويل الشمولية ) .

المباشر لاختياراً غير مجدي أو لا يمكن الاعتماد عليه .

« **الفعالية الإدارية** : يجب أن يتم تحصيل عائدات الشمولية بطريقة تنسجم بالفعالية والشفافية ، وربما كانت عملية تحصيل العائدات الحكومية القائمة لكثير العمليات الإدارية فعالية وذلك لأن البنية التحتية لتحصيل الضرائب والعائدات الأخرى موجودة بالفعل، ومن ناحية أخرى ، تشير التجربة إلى انخفاض المعقول في التكاليف الإدارية الخاصة بإنشاء صندوق لتمويل الشمولية لتحصيل العائدات، ولكن يجب تصميم آلية تحصيل تجعل حساب المقدار الذي يجب أن تدفعه كل مؤسسات الاتصالات عملية بسيطة نسبياً ، وليست خاضعة للتفسير والجدل . وتدعم هذه النظرة آليات التحصيل البسيطة والواضحة نسبياً ، مثل الآليات التي يتم تطبيقها على كافة عائدات مؤسسات الاتصالات (للخدمات الأساسية وغير الأساسية).

« **قابليتها للاستمرار** : يجب تصميم آليات التحصيل لكي تسمح بالحصول على أسس ثابت نسبياً من العائدات، وقد لا تكون آليات التحصيل التي تركز على خدمة محددة أو على دقائق المكالمات قابلة للاستمرار على المدى البعيد . وقد لا يكون تمويل الشمولية القائم على أحداث معينة ، مثل المزادات ، قابلاً للاستمرار . وقد أدى ظهور المكالمات الخارجية غير المرتبطة بالمكالمات ، ولزيادة الواضحة للاتصال للهاتف الخليوي الخاص بالهواتف المحمولة إلى عدم وضوح الفروق المميزة بين المكالمات المحلية والخارجية. كما يؤدي التطور في التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا بروتوكولات الإنترنت إلى الريبة فيما إذا كانت الدقائق ستبقى هي وحدة القياس الأساسية ، أو سيصبح الدقائق أو

مجموعة بروتوكولات الإنترنت هي الوحدة الرئيسية للقياس . وبالتالي ، قد يصبح من الحكمة اختيار مقياساً دائماً ، مثل العائدات ، وليس شكلاً من أشكال التكنولوجيا أو مقياساً خاصاً بخدمة معينة ، مثل دقائق المكالمات الخارجية .

« **العادلة** : يجب أن تكون آلية التحصيل عادلة ، فقد رفضت الكثير من الهيئات التنظيمية الاختيار الاقتصادي الفعال لتحصيل عائدات الشمولية عن طريق فرض ضريبة على رسوم الإتاحة وفقاً لاعتبارات العدالة. وسوف تعمل هذه الضرائب على زيادة أسعار الإتاحة المحلية لكل المشتركين ، بما فيهم ذوي الدخل المنخفض. ويرى العديد من المراقبين أن أهداف شمولية الاتصالات هي مظهر من مظاهر سياسة الحكومة الاجتماعية . وعلى ذلك ، يجب أن يتم تمويل هذه الأهداف من ميزانية الحكومة، وليس من قطاع الاتصالات وحده، إلا أنه من الناحية العملية أتاحت حكومات قليلة التمويل لصناديق تمويل الشمولية .

#### ٦-٣ تحديد حجم الدعم

يمكن استخدام صناديق تمويل الشمولية لتمويل أنماط مختلفة من أهداف الشمولية . وعلى ذلك تعتبر صناديق التمويل أداة مثالية للتمويل الخاص بتوسيع الخدمة للمناطق ذات التكلفة المرتفعة أو المواطنين الذين يتطلب تقديم الخدمة إليهم تكلفة مرتفعة . وقد تم استخدام صناديق التمويل في كل من شيلي وبيرو لهذا الغرض. ونجح صندوق التمويل الخاص بكل دولة في مد إتاحة جديدة للاتصالات لألاف المناطق في الريف .

ويجب أن يدفع صندوق التمويل للجزء غير الاقتصادي من المشروع فقط. وعلى سبيل المثال ، قد يتكلف تقديم واحد أو اثنين من الهواتف العمومية في كل قرية من خمسمائة قرية نفقية ١٠ مليون دولار أمريكي . إلا أن النموذج المالي قد يشير إلى أنه من المتوقع أن تقوم عائدات الاتصالات بتغطية ٦ مليون دولار أمريكي من تكلفة توسيع الشبكة ، كما أنها تغطي عائدات التشغيل الحالية، وفي هذه الحالة ، يجب ألا يكون الدعم المطلوب من صندوق التمويل أكبر من ٤ مليون دولار أمريكي ، وإذاً يكون أقل من ذلك بمجرد أن تؤخذ في الاعتبار المنافع الإضافية التي تعود على مؤسسة الاتصالات .

#### نماذج للتكلفة لاستمرار الخدمة الشاملة

يعتبر تقدير الدعم المطلوب لاستمرار تقديم المستويات القديمة من الخدمة الشاملة أكثر صعوبة وإثارة للجدل إلى حد ما من تقدير الدعم المطلوب للمشروعات الجديدة لمد الشبكة . وترجع هذه الصعوبة، بالإضافة إلى أشياء أخرى ، إلى نطاقات الخدمة المتعددة ، وإلى الطبيعة المتداخلة لتكاليف الخدمات القديمة.

وتركز صناديق تمويل للشمولية في الدول الصناعية عامةً على تقديم الدعم للخدمات القديمة أو الحفاظ على أسعار أقل من التكلفة للمشاركين فعلاً في الشبكة. وتحت هذه الظروف ، يعتبر نموذج التكلفة المفصل ، والذي تتضمن فيه تكاليف التركيب وتكاليف التشغيل الجارية الاختيار العملي الوحيد لتقدير الدعم المطلوب. ويوضح التطبيق الدولي الأمثل أن حساب التكاليف للصافية لتقديم المستوى المطلوب من الخدمة الشاملة يجب أن يركز على طريقة التكلفة المتزايدة على المدى البعيد .

وحيث يتم استخدام الدعم لتمويل أهداف محددة لمد الشبكة، مثلما في شيلي وبيرو ، فيجب القيام بتقدير حجم التمويل المطلوب لتحقيق ذلك الهدف. ويجب ألا يدفع صندوق التمويل مقداراً كبيراً لدعم مشروع مد الشبكة. وعموماً ، هناك طريقتان لتحديد الدعم المطلوب من أجل مشروع توسيع الشبكة ؛ ويوجد بين هاتين الطريقتين علاقة تكاملية بحيث يجب استخدام كليهما. وتتم الطريقة الأولى بتقدير تكلفة الدعم من خلال استخدام النموذج المالي وفقاً لما سيتم مناقشته في القسم التالي . وتتم الطريقة الثانية بالسماح للسوق بتحديد المقدار النهائي للدعم المطلوب ، من خلال عطاء تنافسي .

ويوصى بالاستخدام الدائم للاتجاه الخاص بالعطاء التنافسي. إلا أن الدراسة المالية يمكن أن تكون نافعة لمدة أغراض ، منها أنها يمكن أن تساعد في ميزانية صناديق التمويل ، كما أنها تساعد الهيئة الإدارية الخاصة بصندوق التمويل في تحديد أقصى دعم متاح للمشروعات ، وكذلك يمكن أن تعتبر إجراءً وقائياً ضد للتلاعب المحتمل في العطاء ، أو المحاولات الأخرى لإفضال عملية العطاء التنافسي .

#### نماذج التكلفة للإتاحة الشاملة الجديدة

يمكن استخدام نموذجاً مالياً لتحديد حجم الدعم المطلوب لمد الخدمة الجديدة للمناطق الريفية والمناطق الأخرى ذات التكلفة العالية. وعموماً ، تحسب هذه النماذج المالية الفرق بين رأس المال وتكاليف التشغيل الخاصة بتقديم الخدمة في أقاليم معينة من ناحية ، وعائدات الاتصالات المتوقعة المتاحة في تلك الأقاليم من ناحية أخرى وقد يركز تقدير التكاليف المستقبلية على تقديرات بناء الشبكة أو تكاليف المكالمات المحلية أو الدولية المرجعية الخاصة بخطط الإتاحة الجديدة . ويمكن تطوير تقديرات العائدات المستقبلية من خلال العديد من الطرق .

وقد اختار المجلس الاتحادي للاتصالات الوحدات المفضلة لديه من كل نموذج، ثم لخلق شكلاً مركباً خاصاً به.

ويُشار إلى النموذج الخاص بالمجلس الاتحادي للاتصالات على أنه "تقريبي" لأنه لا يمثل الشبكة الخاصة بمؤسسة اتصالات معينة ، ولكن قد يتم استخدامه مع التكاليف المحددة الخاصة بمؤسسات الاتصالات المختلفة لتقدير أو "تقريب" العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل.

وقد أتاح المجلس الاتحادي للاتصالات هذا النموذج (مجاناً على موقع للمجلس على الإنترنت ، وبتكلفة ضئيلة على الأقراص المضغوطة ) للأطراف المهمة .وتستطيع تلك الأطراف أن تضع البيانات الخاصة بها للامتثال بهذا النموذج وتنفيذ تحليلات حساسية .

وفي أحسن الأحوال يقدم نموذج التكلفة المترابدة على المدى البعيد تقديراً عاماً فقط لتكاليف الدعم ، ولا يقدم حساباً دقيقاً له .

وتجسد هذه النماذج سلسلة من الاختيارات حول كيفية تحديد التكاليف في الشبكة ، ويتم تحديد هذه الاختيارات بالاستعانة بمشورة الخبراء ، لأن هذه الاختيارات ليست محددة. وقد ينشأ تضارب حول المناطق الجغرافية التي يجب استخدامها كمناطق ذات تكلفة صافية ، وكيفية تحديد أي أشكال التكنولوجيا يمكن استخدامه لنقل الخدمة المحددة بطريقة فعالة ، ومتى وكيف نأخذ الاستهلاك في الاعتبار ، وكيفية حساب تكلفة رأس المال وكيفية تقدير المكاسب التي تعود على مؤسسة الاتصالات لكونها مقدم الخدمة الشاملة ( انظر المناقشة فيما بعد ) ، وكذلك كيفية تحديد أي تكاليف الشبكة والإتاحة يمكن بالفعل تجنبها ، وذلك في مقابل التكاليف التي يتم تحملها في جميع الأحوال .

ونتيجة لذلك ، كان هناك نزاع واضح حول القرارات التنظيمية المتعلقة بمستوي التمويل للحفاظ على المستويات القديمة لخدمات الشاملة في الدول الصناعية . وفي السهلة ، يركز مستوي التمويل ، بشكل كبير ، على القرار التنظيمي. وسوف يستمر هذا الجدل إذا تم تمويل مبادرات الشمولية من خلال رسوم مد الهجز للناس عن الإتاحة والتي تديرها مؤسسات الاتصالات القديمة أو من خلال صناديق تمويل الشمولية المستقلة.

وقد توصل عدد من الهيئات التنظيمية إلى حلول مبتكرة لتوجيه تكلفة الخدمة الشاملة . فعلى سبيل المثال ، قام المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) في الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان استخدام نموذج للتكلفة التقريبية الكلية الخاص به . وقد أنشأ للمجلس الاتحادي للاتصالات هذا النموذج ، كجزء من إجراء تنظيمي ، استناداً إلى ثلاث نماذج تكلفة أخرى قامت بتقديمها أطراف مختلفة .

لتجعلها تتولى عمليات تشغيل الشبكة، وكحل بديل ، قد تلجأ مؤسسة الاتصالات القديمة إلى بيع منشآت الشبكة لمؤسسة اتصالات أخرى ، والتي يُطلب منها حينئذٍ تحسين منشآت الشبكة للوفاء بأهداف الشمولية المطلوبة. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من عقود الإدارة، والمشروعات المشتركة ، وعقود البناء والتشغيل والتحويل BOT ، وعقود شراء الأصول ، وذلك لتنفيذ تحويل عمليات تشغيل الشبكة لمقدم العطاء صاحب أقل تكلفة .

وتقدم دراسات الحالة الخاصة بشيلي وبيرو وصفاً كاملاً لعمليات العطاء التنافسي للحصول على تراخيص خدمة المناطق الريفية. وفي هذه الدول ، تُمنح التراخيص لمقدمي العطاء الذين عرضوا تقديم خدمات محددة في مقابل الحصول على دعم أقل . ونتيجةً لعملية العطاء التنافسي في تلك الدول، تُمنح الكثير من التراخيص بدون أي دعم ؛ بمعنى أنه لا يوجد حاجة لدعم مقدم الدعم للفائز على الإطلاق .

ويصني استخدام عملية العطاء التنافسي أنه ليس من الضروري أن تحدد الهيئات الإدارية لصناديق التمويل للتكلفة الصافية الحقيقية لتنفيذ متطلبات الإتاحة الشاملة ، ولكن يجب أن تحدد فقط الدعم الذي يجب أن يوفره مقدمو الإتاحة الشاملة . ولا يتطلب ذلك مطلقاً استخدام الهيئات التنظيمية لنماذج التكلفة الاقتصادية أو المالية ، بالرغم من أن هذه النماذج ناعمة لتحديد الحد الأقصى للدعم الذي قد يجب تقديمه . وسوف يستخدم مقدمو العطاء النماذج والتقديرية المستقبلية الخاصة بهم لتحديد عطاء الدعم المقدم . ويتضح من نتائج التجربة في شيلي وبيرو أن العطاء للتنافسي يستأثر بتقليل التمويل الإجمالي المطلوب للوفاء بأهداف الشمولية .

## العطاء التنافسي لتنفيذ مشروعات الشمولية

سيكون لدى أفضل الهيئات التنظيمية أو الهيئات الإدارية الخاصة بصناديق تمويل الشمولية ، علمٌ ، ومعلومات أقل من مؤسسات الاتصالات، عن التكاليف والمزايا الحقيقية لتنفيذ مبادرات الشمولية ومن ثم تعتبر عملية العطاء التنافسي أفضل من عرض نماذج خاصة بالتكلفة لتحديد مقدار الدعم النهائي المطلوب لتنفيذ مبادرة الشمولية، إذا وجد .

يعتبر العطاء التنافسي عملياً أكثر ، وأبسط من حيث إدارته في الحالات التي يتم فيها تقديم إتاحة شاملة جديدة، على سبيل المثال ، في منطقة ريفية غير متعمّعة بتلك الإتاحة . وقد ذُكر سابقاً أن هذه العملية أكثر صعوبة عندما تقدم مؤسسة الاتصالات القديمة بالفعل للخدمات الشاملة المحددة. وتتعلق معظم مناقشات هذا القسم بدعم الخدمات الجديدة ، وليس الخدمات الحالية ، إلا أنه ، من حيث المبدأ، قد تكون العمليات الخاصة بالعطاء التنافسي فعالة في تحديد مقدار الدعم المطلوب للاستمرار في تقديم الخدمات الحالية على حد سواء .

وعلى سبيل المثال ، يمكن عقد مزاداً علنياً لتحديد مقدار الدعم المطلوب للحفاظ على الخدمة أو تحسينها في إقليم ما ، حيث تقوم مؤسسة الاتصالات القديمة بتشغيل منشآت الشبكة الخاسرة ، وقد تطلب الهيئة الإدارية لصندوق تمويل الشمولية من مؤسسة الاتصالات القديمة الاشتراك في عملية عطاء تنافسي كشرط للحصول على دعم دائم للإقليم . وإذا قامت مؤسسة اتصالات أخرى ، مؤهلة مالياً وفنياً، بتقديم عطاء نهائي لتشغيل الشبكة في هذا الإقليم مقابل الحصول على دعم أقل ، فإنه قد يقل حجم الدعم المقدم لمؤسسة الاتصالات القديمة ، وإذا لم ترض عن ذلك ، فسيتمكنها التفاوض مع مؤسسة اتصالات بديلة

العتاء التنافسي التي تجري الآن في بيروت وشيلي قدمت الدليل على ذلك . وكما أوضحت دراسات الحالة لتلك الدول ، كان مقدار العطاء الفائز بالفعل أقل بصفة عامة من الحد الأقصى للدعم المطلوب لتقديم الخدمة الاقتصادية في الأسواق التي تم تقديم العطاء فيها . وفي بعض الحالات ، لم يكن هناك أي دعم مقدم على الرغم من أن الدعم الذي يقدره صندوق التمويل أعلى بكثير .

وفي شيلي ، كان متوسط الدعم في العطاء الفائز حوالي ٥٠% من الحد الأقصى للدعم المقدم في الفترة ما بين ١٩٩٥ - ١٩٩٩ . وبطريقة مشابهة ، كان متوسط الدعم في العطاء الفائز في شيلي حوالي ٢٥% من الحد الأقصى للدعم المقدم على مدى العامين الماضيين . وتشير هذه الدراسة المبنية على السوق أنه يتم تجهيز مؤسسات الاتصالات لتصبح مقدمة للإتاحة الشاملة مقابل تعويض أقل من التكلفة المالية الصافية لهذا النشاط . ويشير الدليل إلى أن الفرق بين التكلفة المالية الصافية والتعويض لابد أن يكون مساوياً للمكاسب غير الملموسة التي يتوقع مقدم الإتاحة الشاملة أن يتلقاها .

ومع غياب المزداد التنافسي ، يجب أن تتضمن تقديرات الدعم قيمة في مقابل هذه الفوائد غير الملموسة . ويجب أن يوجد نوع من الاجتهاد لتقدير هذه القيم . ويجب وضع تقديرات مرجعية لغات معينة من المكاسب . وربما تكون المملكة المتحدة هي أفضل الأمثلة العملية لتقييم المكاسب غير الملموسة . وتوضح دراسة الحالة الخاصة بالمملكة المتحدة أن مكتب الاتصالات في عام ١٩٩٧ قرر أن هذه المكاسب تقوم بتعويض أي تكاليف صافية متعلقة بتوفير الخدمة الشاملة من قبل شركة بريتيش تيليكوم ، ونتيجة لهذا القرار ، لم تتلقى هذه الشركة أي تمويل من مؤسسات الاتصالات الأخرى أو من الحكومة لدعم الالتزام بالخدمة الشاملة .

وتوضح دراسة الحالة الخاصة ببيرو ميزة أخرى لعملية العطاء التنافسي . فغالباً ما يكون هناك تعاون في تقديم الخدمة لمناطق مختلفة أو عبر أقاليم متنوعة . وسوف يعتمد استعداد مؤسسة الاتصالات لخدمة سوقاً معينة في مقابل دعم معين على ما إذا كانت تستطيع أيضاً أن تخدم مناطق أخرى عندما تقدم الهيئات الإدارية لصناديق التمويل التي تقدم الدعم عطاءً يخص أكثر من منطقة خدمة واحدة ، فإنها تستطيع أن تستحوذ على الاتصالات الكبيرة من خلال السماح لمقدمي العطاء بخدمة نطاق واسع من المناطق مقابل أحجام مختلفة من الدعم . وقد تمت مناقشة مناهج وفاعلية الاتجاه متحد للعطاءات في دراسة للحالة الخاصة ببيرو .

#### المكاسب غير الملموسة

وهناك ميزة أخرى لعملية العطاء التنافسي ألا وهي أنها تستطيع أن تحول قيمة المكاسب غير الملموسة لمقدم الإتاحة الشاملة أو الخدمة الشاملة من مؤسسة الاتصالات إلى صندوق تمويل للشمولية . وفي هذه الحالة تشير المكاسب غير الملموسة إلى المكاسب المالية أو غيرها من المكاسب التي يمتنعها مقدمو الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة الذين لا يتم أخذهم في الاعتبار في التكاليف التقليدية أو نماذج العائدات . وتصف دراسة الحالة الخاصة بالمملكة المتحدة (UK) في الملحق بعض المكاسب التي تعود على مقدم الخدمة الشاملة .

ونظرياً ، فلن مقدم العطاء الذي يريد أن يصبح مقدماً للخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة يجب أن يتضمن عطاءه المكاسب غير الملموسة في حساب للدعم المطلوب لخدمة منطقة جديدة . وكلما كانت المكاسب كبيرة ، كلما طلب مقدم العطاء دعماً أقل . وحتى وقت قريب لم يكن هناك أمثلة عالمية حقيقية لاختبار هذه النظرية ، ولكن عمليات

## الملحق : دراسات حالات خاصة بالشمولية

### ١- شيلي

يعتبر نموذج مد خدمة الاتصالات العامة المناطق ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية في شيلي ولحده من أولسي نماذج الانفتاح بالآليات المرتبطة بالسوق لتنفيذ سياسة إتاحة شاملة ناجحة .

#### ١-١ سياسة الإتاحة الشاملة

كان قطاع الاتصالات في شيلي هو الأول في أمريكا اللاتينية الذي تم خصصته وفتحته أمام المنافسة. وقد نجحت سياسات فتح السوق أمام المنافسة في خفض أسعار المكالمات وزيادة كثافة الاتصالات . وعلى الرغم من هذا النجاح ، إلا أن الكثير من المناطق الريفية والمناطق ذات الدخل المنخفض استمرت غير متمتعة بالخدمة . وعُرف النقص في الإتاحة لخدمات الاتصالات بعجز السوق. وأدخلت حكومة دولة شيلي اتجاهاتاً فعالاً ، وذا كفاءة اقتصادية لمواجهة عجز السوق . ويعتمد هذا الاتجاه على التمويل العام في شكل دعم مالي مستهدف لتوفير إتاحة هاتفية عامة للمناطق الريفية ، وغيرها من المناطق ذات الدخل المنخفض .

ويركز برنامج دولة شيلي على توفير إتاحة للمجتمع (أي إتاحة شاملة) وليس إتاحة فردية (أي خدمة شاملة) . ويقدم البرنامج دعماً مرة واحدة فقط لتزويد الهواتف العمومية ، ولا يقدم تمويلًا مستمرًا.

#### التشريع

في مارس ١٩٩٤ ، تم مراجعة قانون الاتصالات العام وذلك لإنشاء صندوق تمويل تنمية الاتصالات، ويُشار إليه بـ (FDT) . ويقدم صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) اعتمادات مالية حكومية لمؤسسات الاتصالات الخاصة لدعم تركيب الهوائيات العمومية في المناطق غير المتمتعة بالخدمة ، والمناطق ذات الدخل المنخفض ،

والمناطق الريفية . ويتم اختيار مؤسسات الاتصالات الخاصة التي تتلقى الدعم عن طريق عملية العطاء التنافسي .

ويقوم مجلس وزاري خاص بإدارة صندوق تمويل تنمية الاتصالات ويرأسه وزير الاتصالات. وتعد السكرتارية لتنفيذية لصندوق تمويل تنمية الاتصالات هي رئيس الهيئة للتنظيمية للاتصالات ، ويُشار إليها بـ SubTel .

وتسول ميزانية حكومة شيلي صندوق تمويل تنمية الاتصالات ويتم الموافقة كل عام على حصة معينة لتحقيق أهداف الصندوق. وقد تم اختيار هذا النمط من التمويل للعديد من الأسباب ، منها ، أولاً ، قام هذا التمويل بتجنب عدم الفعالية الاقتصادية الناتجة عن تحويل الدعم بين خدمات الاتصالات ، وثانياً، توفيق تقديم التمويل للقائم على الضرائب أيضاً مع رؤية الحكومة في أن الإتاحة الشاملة هي موضوع خاص بالمساهمة الاجتماعية ، وكذلك يُنظر إلى دعم الإتاحة الشاملة بشكل أساسي على أنه مسؤولية الحكومة ، وليس مسؤولية مؤسسات الاتصالات أو المشتركين في خدمات الاتصالات .

عملية اختيار المشروع الخاص بصندوق تمويل تنمية الاتصالات

تمت الموافقة على تنظيم معين لإنشاء صندوق تمويل تنمية الاتصالات في ديسمبر عام ١٩٩٤. وقد أُرسي هذا التنظيم قواعد تشغيل صندوق تمويل تنمية الاتصالات وإدارته .

وقد تم شرح عملية اختيار المشروعات التي يُقدم لها دعم صندوق تمويل تنمية الاتصالات بالتفصيل في هذا التنظيم . والمعلمات الأساسية لتلك العملية هي :-

« التركيز على خدمات الهوائيات العمومية : يقوم صندوق تمويل تنمية الاتصالات ، عامةً ، بتمويل

خدمات الهاتف العمومية فقط. ويجب أن توفر الهواتف العامة المنفصلة أو مراكز الاتصالات هذه الخدمات .

« الإعلان : تقوم السكرتارية التنفيذية بصلات إعلانية لزيادة الوعي بصندوق تمويل تنمية الاتصالات، وتعزيز مشاركة المناطق غير المتمتعة بالخدمة في الدولة .

« عملية طلب الخدمة : قد يقدم أي شخص ، أو أي مجتمع ، أو أي منظمة محلية طلباً للحصول على هاتف عمومي إلى السكرتارية التنفيذية حتى ٣٠ سبتمبر من كل عام ، وعقب تاريخ الإغلاق السنوي تجمع السكرتارية للتنفيذية قائمة بالمناطق التي تطلب خدمة الاتصالات الهاتفية العمومية (في عام ١٩٩٨ تم استقبال طلبات للحصول على الخدمة في ١,٩٦٣ منطقة ريفية، وتم قبول طلبات ١,٩٥١ منطقة).

« تطوير مشروعات صندوق تمويل تنمية الاتصالات : بالاستعانة بالمستشارين الخارجيين ، تتولى السكرتارية التنفيذية التحليل الفني لطلبات الحصول على الخدمة ، ثم تقوم بتطوير مشروعات اتصالات هاتفية عمومية في المناطق الريفية. ويصمم كل مشروع لتغطية عدد من المناطق القريبة (في عام ١٩٩٨ ، تم تصميم ثمانين مشروع تتضمن ١,٩٥١ طلباً مستوفياً)

« التقييم المالي : تقدر السكرتارية التنفيذية كل مشروع من المشروعات على أساس الطرق العامة التي وافقت عليها الحكومة لتحليل فائدة التكلفة وفي كل مشروع ، يتم حساب مقاييس لصافي القيمة الحالية : وهما القيمة الخاصة والقيمة الاجتماعية . وتمتكني من القائمة المشروعات التي لها صافي قيمة حالية إيجابية خاصة . وهي المشروعات التي تولوها عقداً المشروع فقط ، بدون وجود دعم حكومي . وعقب

ذلك تصنف المشروعات للتنفيذية المشروعات الباقية (تلك المشروعات التي لها صافي قيمة حالية سلبية خاصة) على أساس العلاقة بين صافي القيمة الحالية الاجتماعية ونظيرتها الخاصة ، بالإضافة إلى اعتمادها على عوامل أخرى. وتهدف هذه الصيغة إلى تنظيم العقود الاجتماعية (محسوبة بالدولار) من الاستثمارات الخاصة ، وبالنسبة لهذه المشروعات المدعومة ، يتم حساب الحد الأقصى للدعم على أنه صافي القيمة الحالية الخاصة (ودائماً تكون سلبية) .

ويتم حساب دعم صافي القيمة الحالية على أساس نظام للتعريف الخاص بالهواتف العمومية في المناطق الريفية. وقد تم وضع نظام التعريف في شيلي طبقاً لأقصى سعر والذي يتم تحديده سنوياً على أساس دليل الأسعار الإجمالية ومعالجة الإنتاجية. ويُسَمَّح لمؤسسات الاتصالات بتحديد أسعارها بأقل من الحد الأقصى المحدد لها . ويبلغ الحد الأقصى لأسعار المكالمات المحلية عبر الهواتف العمومية في الريف حوالي ٠,٠٧ دولار أمريكي لكل دقيقة ، استناداً إلى أن مدة المكالمات المحلية هي خمس دقائق ، ومن ناحية أخرى يبلغ سعر المكالمات المحلية عبر الهواتف العمومية في المدن حوالي ٠,٠٥ دولار أمريكي لكل دقيقة، استناداً إلى أن المكالمات منها خمس دقائق ويُسمح بفرض أسعار أعلى بالنسبة للمكالمات الأكل من ٥ دقائق عبر الهواتف العمومية في الريف . وتحدد السكرتارية التنفيذية رسوم إتاحة الربط لجميع خدمات الاتصالات بما فيها الهواتف العمومية في الريف .

« اختيار المشروعات : قامت السكرتارية التنفيذية بوضع قائمة بالمشروعات المختارة لتلقي الدعم . ويتم تصنيف المشروعات وفقاً للتقييم المالي ، ثم تُعرض القائمة على المجلس الوزاري الخاص بصندوق تمويل تنمية الاتصالات ، والذي يختار للمشروعات التي



« الامتيازات : يجب أن يقدم صاحب العطاء المقبول طلباً للحصول على امتياز توفير هاتف عمومي .  
ويصدر تلك الامتيازات وزارة الاتصالات ، استناداً إلى توصية السكرتارية التنفيذية . ولكن هذه الامتيازات ليست حصرية . ويشتمل قرار تقديم هذه الامتيازات على المعلومات التالية :

- « اسم وبيانات تفصيلية عن صاحب الامتيازات ،  
ويطلق عليه "صاحب الامتياز" ،
- « ونوعية للخدمة المقدمة ،
- « وفترة الامتياز ،
- « والمنطقة الجغرافية التي يغطيها الامتياز ،
- « والمواصفات الفنية الخاصة بتركيب البنية التحتية ،
- « ومواعيد بداية للتركيب والانهاء منه ،
- « والمواصفات الفنية للمحطات اللاسلكية ، إن وجدت ،
- « حجم الدعم ، إن وجد ،
- « وشروط أخرى .

« للتخليف : وعموماً ، يجب أن يقوم أصحاب الامتياز بتركيب الهوائيات العمومية المطلوبة في خلال حوالي ٢٠ شهراً ، كما يجب أن تكون الهوائيات العمومية قادرة على إرسال واستقبال مكالمات المشتركين الآخرين ، بما فيها المكالمات المحلية والخارجية من كل من النهايات الطرفية الثابتة أو المتنقلة وما إن يتم تركيب البنية التحتية وتقوم السكرتارية التنفيذية بالتحقق من ذلك ، حتى يحصل صاحب الامتياز على الدعم المحدد له .

سوف تكون مفتوحة للعطاء التنافسي ، استناداً إلى الميزانية المتاحة لصندوق تمويل تنمية الاتصالات ، وفي عام ١٩٩٨ ، تم ترشيح ٨٠ مشروعاً ، ولكن تم اختيار ٣١ مشروعاً فقط للحصول على الدعم . وتغطي هذه المشروعات المخازنة ١,٠٢٣ منطقة .

« عملية العطاء التنافسي : في الوقت الذي يختار فيه المجلس الوزاري المشروعات التي يقدم لها الدعم ، تم السكرتارية التنفيذية الوثائق الخاصة بعملية العطاء للتنافسي ، ويتم نشر هذه الوثائق في الجريدة الرسمية للدولة وتشمل وثائق العطاء الخاصة بكل مشروع على المعلومات التالية :

- « للمناطق التي يجب أن يخدمها للمشروع ،
- « والحد الأدنى من الجودة للخدمة المقدمة ،
- « ونظام التعريف الذي يتم تطبيقه ( انظر المناقشة المذكورة سابقاً ) ،
- « والفترة المسموح بها لتركيب الهوائيات العمومية ،
- « والحد الأقصى من الدعم الممنوح للمشروع ،
- « سلسلة نطاقات التردد المتاحة ،
- « وأي شروط أخرى .

« اختيار مقدم الدعم الفائز : في كل مشروع تعلن السكرتارية التنفيذية فوز صاحب العطاء الذي يقترح أقل دعم . وفي عام ١٩٩٨ ، تقدمت الشركات بعطاءات لمبعة وعشرين مشروعاً من إجمالي واحد وثلاثين مشروعاً تم طرحها . ولقترح مقدمي العطاءات المقبولة دعماً بـ ٥,٥ مليون دولار أمريكي ، وهو يعتبر أقل من الحد الأقصى للدعم الذي يقدر بحوالي ٨,٩ مليون دولار أمريكي المخصص لمبعة وعشرين مشروعاً . وفي بعض الحالات ، لم يطلب صاحب العطاء المقبول أي دعم .

#### ٤-١ نتائج عملية العطاء

يملخص الجدول (٧-٦) نتائج عملية العطاء الخاصة بصندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) حتى عام ١٩٩٩. ومع بداية العمل ببرنامج صندوق تمويل تنمية الاتصالات ، تم تحديد حوالي ٦,٠٠٠ منطقة على أنها غير متمتعة بالخدمة. وبين عام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٩ تمت الموافقة على إجمالي ١٨٣ مشروعاً وفقاً لهذا البرنامج. وقامت تلك المشروعات بتغطية ٥,٩١٦ منطقة يتمتع مواطنوها البالغ عددهم أكثر من ٢ مليون نسمة بالخدمة. وعلى ذلك ، يتضح أنه تم تحقيق الهدف الأصلي من تقديم الخدمة الهاتفية للمناطق غير المتمتعة بها في فترة تبلغ ٥ سنوات .

كما يوضح الجدول (٧-٦) أن المنافسة بين مقدمي العطاءات قللت الدعم الحقيقي المدفوع بشكل واضح ، وإذا تمت مقارنته بالحد الأقصى للدعم الذي كان من المتوقع تقديمه لتوفير الخدمة. وخلال خمس سنوات ، تم

دفع حوالي ٥٠% فقط من الحد الأقصى للدعم المقدر بالفعل . وفي عام ١٩٩٦ تم دفع ٢١% فقط منه لما في عام ١٩٩٩ ، فقد تم دفع ٨٠% منه .

ومن الناحية العملية ، حدث بعض التأخيرات في عملية تركيب الهوائيات العمومية وفقاً لبرنامج صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) ، فعلى سبيل المثال ، تم تسليم حوالي ١١٥٩ هاتف أو أعلى من نسبة ٥٠% من الهوائيات المطلوبة مع نهاية عام ١٩٩٨. ونتيجة لهذه التأخيرات قامت السكرتارية التنفيذية بإصدار التحذيرات، كما فرضت غرامات طبقاً لشرط الامتيازات. ويتم حساب هذه الغرامات كل على حدة للمناطق المختلفة ، وتزيد الغرامات تبعاً لطول مدة التأخير. ومع نهاية عام ١٩٩٩ ، تم تركيب ٣,٢٦٤ هاتف عمومي إضافي وفقاً لهذا البرنامج ، بإجمالي تراكمي يبلغ ٤,٤٢٤ هاتف عمومي حتى هذا التاريخ .

الجدول (٧-٦) ملخص نتائج صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT)

العام	للمشروعات	المناطق	سكان المناطق (٠٠٠)	الحد الأقصى للدعم (مليارات دولار أمريكي)	الدعم المقدم (مليارات دولار أمريكي)
١٩٩٥	٣٤	٧٢٦	٢٤٠	٣,١	٢,١
١٩٩٦	١٨	١٦٣٢	٧٦٢	٤,٢	٠,٩
١٩٩٧	٧٠	٢١٤٦	٧٧٢	٢٠,٤	٨,١
١٩٩٨	٢٧٠	٨٥٨	٢٢٩	٨,٩	٥,٥
١٩٩٩	٣٤	٥٥٤	١٥٤	٥,٥	٤,٤
الإجمالي	١٨٣	٥٩١٦	٢١٥٧	٤٢,١	٢١,٠

السكانية كثافة. ويقدم الشكل (٦-٦) تحليلاً إقليمياً لنتائج للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ .

ويشير الشكل (٦-٦) إلى أن أكثر المناطق تلقياً للدعم هي المناطق الوسطى ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، وليس من المدهش أن الشكل (٦-٦) يشير أيضاً إلى أن متوسط الدعم لكل منطقة يرتفع بشكل واضح في الأقاليم ذاتها إذا

#### ٥-١ الاختلافات في التمويل الإقليمي

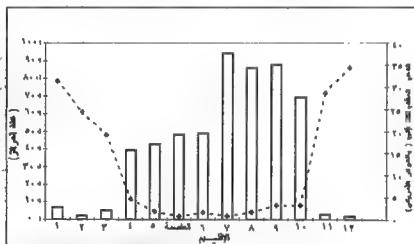
تُقسّم شبلي إلى ١٢ إقليم بالإضافة إلى إقليم العاصمة. وتتراوح الأقاليم من المنطقة (١) في شمالي شبلي إلى المنطقة (١٢) في جنوبي شبلي . وتعد الأقاليم للوسطى ، من الإقليم الرابع وحتى الإقليم العاشر ، هي أكثر المناطق

## ٦-١ الدخول إلى شبكة الإنترنت

وقد تم تحقيق الهدف الأصلي لصندوق تحويل تنمية الاتصالات بتقديم خدمة الهواتف العمومية لحوالي ٦ آلاف منطقة غير متمتعة بالخدمة خلال ٥ سنوات من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، وبعد تحقيق هذا الهدف، في نوفمبر عام ١٩٩٩ اقترح رئيس شيلي إعادة النظر في سياسة صندوق تمويل تنمية الاتصالات. وفقاً لهذه التغييرات، كد يتم استخدام الاعتمادات المالية الخاصة بصندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) لتمويل مراكز الاتصالات العامة مع توفير الإحثة إلى الإنترنت، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

ما قورنت بالأقاليم الوسطى. ومن الواضح أن تكلفة تقديم الخدمة للمناطق الأكثر بعداً تكون أعلى. فعلى سبيل المثال، كان الدعم في الإقليم (١) أعلى بـ (٣٣) مرة من الدعم في إقليم (٧)، ولذلك، في حين تستهلك الأقاليم ١، ٢، ١١، ١٢ الأكثر بعداً ٢٥% من الحجم الإجمالي لدعم بالنسبة للدولة ككل، فإنها تمثل حوالي ٢% من المواطنين المتمتعين بالخدمة حديثاً.

الشكل (٦-٦) لتحليل الإقليمي للدعم المقدم من صندوق تمويل تنمية الاتصالات (١٩٩٨)





## ٢- بيرو

وقد أنشأت هذه التغييرات التنظيمية OSIPTEL وهي هيئة تنظيمية خاصة بالقطاع الجديد . وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت تلك التغييرات أيضاً صندوقاً لتمويل الإتاحة الشاملة للاتصالات ، ويطلق عليه اسم صندوق FITEL ، وتقوم بإدارته هيئة OSIPTEL . وفقاً لقانون الدولة ، تحصل هيئة OSIPTEL نسبة ١% من العائدات الإجمالية من قطاع الاتصالات لتمويل صندوق FITEL . وقد بدأت عملية التحصيل في منتصف عام ١٩٩٤ ، ومنذ بدأ صندوق FITEL مشروعه التجريبي الأول في منتصف عام ١٩٩٨ ، تم تحصيل أكثر من ٣٠ مليون دولار أمريكي .

### ٢-٣ سياسة القطاع

عندما تم إصدار توجيهات للمنافسة الكاملة في أغسطس عام ١٩٩٨ في بيرو ، قامت هذه التوجيهات بفتح القطاع للمنافسة . وقد ركزت تلك التوجيهات مجدداً على خدمات الاتصالات في الريف . وبالرغم من أن مؤسسة الاتصالات القديمة التي تمت خصصتها قامت بالفناء بالتزامات نشر الخدمة والتي تم فرضها كجزء من خصصتها ، إلا أن العديد من المناطق الريفية في بيرو ظلت بدون خدمة اتصالات .

وفي التوجيهات الصادرة عام ١٩٩٨ ، حددت الحكومة هدفاً لمد الخدمة لخمسة آلاف منطقة غير متمتعة بالخدمة حتى عام ٢٠٠٣ . وقامت الحكومة بتعريف الإتاحة الشاملة بأنها إتاحة لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها مؤسسات الاتصالات العامة ، وهي خدمات متاحة لأغلب المستخدمين . وعلى وجه الدقة احتوت تلك الخدمات على خدمات الاتصال الهاتفي الصوتي ، ولحزمة الفاكس وبث البيانات منخفضة السرعة ، ومكالمات الطوارئ المجانية .

تتشابه تجربة بيرو في مجال برامج الشمولية مع تجربة شيلي ، فتشجع سياسة بيرو - مثل سياسة شيلي - على الإتاحة الشاملة من خلال صندوق تمويل الاتصالات في الريف . ولكن ، يعد برنامج بيرو أكثر حداثة ، كما يحتوي على بعض الاختلافات والتجديدات الملحوظة .

### ٢-٤ سياسة الإتاحة الشاملة

في منتصف التسعينات ، انضمت حكومة بيرو مع عدد متزايد من الحكومات الأخرى وقررت أن السياسة التقليدية لتمويل الإتاحة الشاملة عن طريق تحويل الدعم الداخلي لم تعد مجدية أو مرغوباً فيها . وقد كان هذا القرار متوافقاً مع سياستها الخاصة بإعادة موازنة الأسعار والقضاء على نظام تحويل الدعم بين الخدمات خلال مدة خمس سنوات عقب خصخصة مؤسسة الاتصالات التي كانت تحتكرها .

وتميز حكومة بيرو بين تركيز الخدمة الشاملة في الدول الصناعية للحفاظ على الإتاحة ، وتركيز الخدمة الشاملة في الدول النامية لمد الإتاحة الأساسية في المقام الأول . ومن الواضح أن الموقف الأخير ينطبق على بيرو ، و بالأخص في المناطق الريفية . وفقاً لذلك ، أنشأت حكومة بيرو صندوقاً لتمويل الإتاحة الشاملة مستهدفاً لتمويل الإتاحة الهاتفية العامة الجديدة في المناطق الريفية .

### ٢-٥ للتطبيق

وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، تم وضع هيكل تنظيمي جديد لقطاع الاتصالات في بيرو من خلال إعادة النظر في قوانين الاتصالات ، وقد شجع ذلك على اشتراك القطاع الخاص في مجال الاتصالات ، وتم للترخيص بخصخصة مؤسسات الاتصالات السلكية للرئيسية .

## ٢-٤ التنظيمات

في سبتمبر عام ١٩٩٨ ، أصدرت الحكومة للتنظيم الخاصة بصندوق FITEL لتنفيذ سياسة الإتحاط الشاملة ، وقد حدد هذا للتنظيم شروطاً إدارية وفنية خاصة بعمليات صندوق FITEL .

كما حدد تنظيم صندوق FITEL معيار خاصة تتعلق باختيار المناطق التي سوف تتلقى التمويل لمد الخدمة. وتشمل تلك المناطق على :-

- « القرى الريفية ( التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٤٠٠ مواطن وأقل من ٣,٠٠٠ مواطن ) ،
- « وعواصم المقاطعات ،
- « والسكن في المناطق ذات الأهمية الاجتماعية العالية (كما حددتها الحكومة) .

ولن يمول صندوق FITEL عملية توسيع الشبكة في الماضي أو في المستقبل ، كما أنه لن يمول تغطية الالتزامات التي تفرضها الحكومة على مؤسسات الاتصالات. ومن ثم تستثنى مؤسسة الاتصالات القديمة من الحصول على الاعتمادات المالية من صندوق FITEL لتمويل التزامات نشر الخدمة . ويشترط هذا للتنظيم أيضاً ألا يقدم صندوق FITEL دعماً مباشراً للمشتركين وألا يقدم كذلك تمويلاً للمناطق التي لديها بالفعل خدمات اتصالات خاصة بها .

ويُنَجِّح صندوق FITEL قائمة للمشروعات المزمع تنفيذها من خلال تحديد المشروعات التي تحقق أعلى فائدة اجتماعية لكي تحصل على الاستثمارات الخاصة بصندوق FITEL ، وذلك ضمن أثمان أخرى . وطبقاً لهذا للتنظيم يجب أن يحدد صندوق FITEL قائمة من المشروعات المصنفة التي تحصل على الدعم ، ويقدمها للعرض على وزير الاتصالات للموافقة عليها. وما إن يوافق وزير الاتصالات على هذه القائمة ، تعد هيئة OSIPTEL وثائق

العهادات الخاصة بعملية العطاء العام وذلك لاختيار مؤسسات الاتصالات التي سوف تنفذ تلك المشروعات .

وتشمل المناقصة كل من المناقصة المحلية والمناقصة الدولية، حيث يتم الإعلان عن العطاء في الجريدة الرسمية للدولة، وكذلك على الأقل في واحدة من الصحف ذات الانتشار المحلي الواسع . وقد يتم الإعلان عن العطاء في وسائل الإعلام العالمية .

ويتم اختيار صاحب العطاء الذي يعرض الحصول على أفضل دعم ليكون صاحب العطاء المقبول ويكون مؤهلاً لتسليق الامتياز لتقديم الخدمات المحددة . ويجب أن يدخل صاحب العطاء المقبول في عقد تمويل يحدد الشروط التي سيخدم صندوق FITEL بموجبها الدعم له .

ويتم تحديد أكبر دعم عند " صافي القيمة الحالية الخاص " المتعلق بكل مشروع . وتقوم هيئة OSIPTEL بتحديد التعريفات الخاصة بخدمات الاتصالات العمومية في الريف، استناداً إلى نظام أقصى سعر يوزع السماح لمؤسسات الاتصالات بتحديد أسعاراً أقل إذا أرادت ذلك. ويبلغ الحد الأقصى لسعر المكالمات المحلية من الهواتف العمومية في الريف حوالي ٠,٠٥٧ دولار أمريكي لل دقيقة. أما سعر المكالمات المحلية من الهواتف العمومية في المدن فيبلغ حوالي ٠,٠٤٨ دولار أمريكي لل دقيقة (على أساس أن مدة المكالمات ثلاث دقائق ) ، مع زيادة حوالي ٠,٠٢٩ دولار أمريكي لكل دقيقة إضافية . ويتم تحديد رسوم المكالمات المحلية البعيدة بنفس السعر المحدد الخاص بمقدم خدمة المكالمات الخارجية المهيمن .

وتقوم مؤسسات الاتصالات بالتفاوض حول رسوم الربط وإذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق ، يتم تطبيق نظام الربط العام الذي أسسته هيئة OSIPTEL . ويشمل هذا النظام

الشروط القائمة بالفعل للخدمة بالأسعار المرتبطة بالتكلفة.

إطار (٦-٢) : معلومات هامة في وثائق عطاء (FITEL)

- تحتوي وثائق عطاء FITEL على المعلومات التالية الخاصة بكل مشروع :
- « المناطق التي يجب أن تقدم إليها الخدمة ،
  - « والوصف الفني للخدمة المعروضة ،
  - « والجدول الزمني للمشروع ، مشتملاً على مواعيد التركيب المتوقعة ،
  - « والحد الأقصى للدعم الذي يعرضه صندوق FITEL ،
  - « ونظام التعريف الذي يتم تطبيقه (انظر الملحق فيما بعد) ،
  - « والشكل الفني والمالي والاقتصادي لكل مشروع (أي خطة العمل) ،
  - « ووصف الموقف الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة التي يجب خدمتها ،
  - « ومعلومات مرتبطة بسند الضمان ،
  - « ومعلومات مرتبطة بسند الأداء من أجل لتشغيل الصحيح للبنية التحتية ،
  - « والجدول الزمني والإجراءات الخاصة بملية العطاء ،
  - « وعالية للتقديم الخاصة بالعروض ،
  - « ونسخة من عقد التمويل ،
  - « ونسخة من عقد الامتياز (لمدة عشرين عاماً ، غير حصري) ،
  - « وشروط ومتطلبات أخرى .

٢-٥ نتائج المشروع

وقد بدأ برنامج صندوق FITEL مع المشروع للتجريبي للحدود الشمالية ، والذي تم تقديمه في مايو عام ١٩٩٨ ، وقد اشتمل هذا المشروع كاختبار للتحقق من تصميم البرنامج . وقد اشتمل هذا المشروع على ٢١٣ منطقة في أربع أقسام ، حيث يبلغ إجمالي السكان فيها حوالي ٥٩,٠٠٠ نسمة . وقد تطلب المشروع تركيب كابينة هاتف عمومية جديدة واحدة في كل منطقة.

وقد تم حساب الحد الأقصى للدعم الذي يقدمه صندوق FITEL للمشروع للتجريبي بأربعة مليون دولار أمريكي. وقد فاز دعم العطاء البالغ مقداره ١,٦٦ مليون دولار أمريكي بملية العطاء العامة لخدمة للتجمعات المحددة ، ويساوي هذا المبلغ ٤١% من الحد الأقصى للدعم للمتاح.

وقد أكمل صاحب العطاء المقبول تركيب كل الهواتف العمومية المطلوبة في ديسمبر عام ١٩٩٩ . ومن المفهوم أنه في هذا المثال استخدم صاحب العطاء المقبول التكنولوجيا الخاصة بالمحطة الأرضية للصغيرة للأقمار الصناعية (VSAT) لتنفيذ هذا المشروع. ويمكن للهواتف العمومية الخاصة بالمشروع أن ترسل وتستقبل المكالمات من وإلى المشتركين ، بما فيها المكالمات المحلية والخارجية من النهايات الطرفية الثابتة والمتنقلة .

وعقب تنفيذ المشروع التجريبي ، تم إدخال عدد من التغييرات على البرنامج ، وتطبق هذه التغييرات على المشروعات المقدمة في ديسمبر عام ١٩٩٩. ويستوجب أحد هذه التغييرات أن تقوم مؤسسة الاتصالات التي تم قبول عرضها بتركيب وصيانة مراكز الاتصالات العامة الخاصة بالإنترنت في جميع عواصم المقاطعات وذلك في

إليها بالأرقام ١، ٢، ٣) وثلاثة هيئات تقدم العطاءات (ويشار إليها بـ أ، ب، ج).

ويوضح المثال في الجدول (٦-٨) والإطار (٦-٣)، أن مجموعة العطاءات التي تقبل الحجم الإجمالي للدعم إلى الحد الأدنى هي المجموعة الرابعة بلجمالي يصل إلى ١٧٠. ومن ثم، يصبح مقدمي العطاءات المقبولة هم مقدم العطاء (أ) للمشروع (٣) حيث يصل حجم العطاءات إلى ٥٠، ومقدم العطاء (ب) للمشروعين (١) و (٢)، ويصل حجم العطاء إلى ١٢٠.

وفي الواقع، بالنسبة لعملية العطاءات التي باشرها صندوق FITEL في ديسمبر ١٩٩٩، قدمت الشركة صاحبة العطاء المقبول عطاءً مجملاً يصل إلى ١٠,٩٩ مليون دولار أمريكي للعطاءات الثلاثة. وقد كان هذا العطاء أقل من الحد الأقصى للدعم المتاح والذي يقدر بـ ٥٠ مليون دولار أمريكي. ويقدم الجدول (٦-٩) بعض التفاصيل عن المشروعات التي تم تقديم الدعم لها في عام ٢٠٠٠، وكذلك اشتمل على طلبات تركيب مراكز اتصالات جماعية خاصة بالإنترنت، وسوف تتمج معها عملية العطاءات الخاصة بالمشروعات المتعددة والمذكورة سابقاً

المناطق التي تغطيها المشروعات الثلاثة. وقد اشتملت تلك المشروعات الثلاث التي تم عمل مناقصات لها في ديسمبر عام ١٩٩٩ على شرط يقضي تركيب ١,٩٣٧ هيلف عمومي و ٢٣٦ مركز اتصالات عامة خاصة بالإنترنت.

## ٢-٢ الإجراءات الخاصة بالعطاء

وقد شجع التغيير الجديد الذي تم إدخاله على المشروع للتجريبي مقدمي العطاءات على تقديم عطاءات تخص أكثر من مشروع واحد في نفس الوقت. وتهدف هيئة OSIPTEL إلى تقديم أقل دعم للمشروعات الثلاثة. ومن ثم تبنت الهيئة OSIPTEL إجراءات خاصة بالعطاء يتم تصميمها لجذب اقتصاديات ضخمة (أي لكي تنفع دعماً أقل إذا كان من الممكن أن تقوم مؤسسة اتصالات واحدة بتنفيذ مشروعين أو ثلاث مشروعات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة تنفيذ مشروع واحد)

وصممت هيئة OSIPTEL عطاءاً يسمح لمقدمي العطاءات بتقديم عطاءات خاصة بأي مجموعة من المشروعات الثلاثة. ويوضح الجدول (٦-٨) والإطار (٦-٣) هذه العملية عن طريق استخدام مثال محدد.

ويفترض هذا المثال أن هناك ثلاثة مشروعات (ويشار

### جدول (٦-٨) مثال على الإجراءات الخاصة بالمشروعات المتعددة

المشروعات (١)	المشروع (٢)	المشروع (٣)	المشروع (٤)	المشروع (٥)	المشروع (٦)	المشروع (٧)	المشروعات (٨)
عطاءات مقدم العطاء (أ)	١٠٠	٥٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
عطاءات مقدم العطاء (ب)	٨٠	٥٠	٦٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
عطاءات مقدم العطاء (ج)	٩٠	٤٥	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

للمناطق التي لديها إتاحة محدودة لخدمات الاتصالات، وليس من المتوقع أن تستفيد بالكامل من المنافسة في المستقبل القريب. هذا بالإضافة إلى أنه يتم السماح لنظام صندوق FITEL بأن يقدم تمويلاً لتشغيل وصيانة الخدمات المحددة، وليس فقط تركيب تلك الخدمات كما كان الحال سابقاً.

وفي سبتمبر ٢٠٠٠، قامت هيئة OSIPTEL بتعديل تنظيم صندوق FITEL، لإدخال إمكانية تمويل الدخول إلى الإنترنت والخدمات الأخرى المتطورة بشكل رسمي، بالإضافة إلى أشياء أخرى. وقام التنظيم الجديد أيضاً بتوسيع نطاق التغطية الجغرافية والتشغيلية الخاصة بصندوق التمويل. وفي الواقع، يمكن الآن لتنظيم صندوق FITEL أن يقدم تمويلاً في الوقت الحالي



الإطار (٦-٣) : عملية تقييم الطاعات

مثال على عملية للتقييم (الطاعات الممتدة)

الخطوة الأولى: حدد الحد الأدنى للدعم المطلوب لكل مشروع أو لمجموعة من المشروعات:-

الحد الأدنى (للمشروع ١) = ٨٠

الحد الأدنى (للمشروع ٢) = ٤٥

الحد الأدنى (للمشروع ٣) = ٥٠

الحد الأدنى (للمشروعات ١، ٢) = ١٢٠

الحد الأدنى (للمشروعات ١، ٣) = ١٣٠

الحد الأدنى (للمشروعات ٢، ٣) = ١٠٠

الحد الأدنى (للمشروعات ١، ٢، ٣) = ١٨٠

الخطوة الثانية: هذه المرة قارن بين الحد الأدنى للدعم المطلوب للمشروعات الثلاثة استناداً إلى المجموعات الموثقة الممكنة التالية:

المجموعة (١) : مجموع (الحد الأدنى للمشروع ١) + الحد الأدنى (المشروع ٢) + الحد الأدنى (المشروع ٣) = ١٧٥

المجموعة (٢) : مجموع (الحد الأدنى للمشروع ١) + الحد الأدنى (المشروعات ٢، ٣) = ١٨٠

المجموعة (٣) : مجموع (الحد الأدنى للمشروع ٢) + الحد الأدنى (المشروعات ١، ٣) = ١٧٥

المجموعة (٤) : مجموع (الحد الأدنى للمشروع ٣) + الحد الأدنى (المشروعات ١، ٢) = ١٧٠

المجموعة (٥) : مجموع (المشروعات ١، ٢، ٣) = ١٨٠

الجدول (٦-٩) : المشروعات التي تم تقديم الطاعات لها في ديسمبر ١٩٩٩

المشروع	المناطق	المواطنون في المناطق (ك)	الحد الأقصى للدعم (مقدرة بملين دولار أمريكي)	الدعم الممنوح (مقدرة بملين دولار أمريكي)
الجنوب	٥٣٤	١٣٦	١٤,٠	-
وسط الجنوب	١,٠٢٩	٣,٣	٢٧,٠	-
غابات الشمال	٣٧٤	١٤١	٩,٠	-
الإجمالي	١,٩٣٧	٥٨٠	٥٠,٠	٢١,٠



### ٣- المفوضية الأوروبية

أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً في نوفمبر ١٩٩٣ بشأن تطوير الخدمة الشاملة في البيئة التنافسية وذلك وفقاً لسياسات التطوير الجديدة في قطاع الاتصالات. وقد أدى ذلك الجبان إلى موافقة الاتحاد الأوروبي على الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالشمولية ، وتشتمل تلك الموضوعات على نطاق الخدمة الشاملة ، واختيار الطرق الخاصة بالتكلفة لتحديد التكاليف الحقيقية للخدمة الشاملة (إن وجدت) ، والآليات المحتملة لتمويل للخدمة الشاملة . وسيتم مناقشة كل تلك الموضوعات فيما بعد .

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الدول الأعضاء لديها الحرية في اختيار مدخل الخدمة الشاملة الخاص بها ضمن ثلاثة اختيارات ويجب أن يستند تفضيلها للاختيار الوطني على أساس طريقة تحديد التكاليف التي حددتها المفوضية . وتشتمل تلك الاختيارات على التالي :

« ليس من المطلوب تمويل الخدمة الشاملة (أي التزامات الخدمة الشاملة لا تمثل عبئاً غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المحددة التي تقدم الخدمة الشاملة ) .

« أو تمثل التزامات الخدمة الشاملة عبئاً غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المحددة ، ولكن تختار الدولة تمويلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

« أو تعتبر الخدمة الشاملة عبئاً غير عادل على مؤسسات الاتصالات المحددة ، ويجب وجود برنامج محدد خاص بآليات تمويل الخدمة الشاملة . وفي هذه الحالة يجب أن يتوافق البرنامج القومي مع قانون المجموعة الأوروبية .

### ٣-١ نطاق الخدمة الشاملة

قامت المفوضية الأوروبية بتعريف الخدمة الشاملة في توجيه الربط على أنها الحد الأدنى من مجموعة الخدمات ذات الجودة المحددة التي تكون متاحة لكل المستخدمين بغض النظر عن الموقع الجغرافي ، وفي ضوء الشروط الوطنية المحددة ، وتكون متوفرة بسعر مناسب .

وفي أكثر الإصدارات حذرة للتوجيه بشأن التزود بشبكة مفتوحة للمكالمات الهاتفية الصوتية ، قامت المفوضية الأوروبية بتعريف للخدمة الشاملة لتتضمن :

« توفير خدمة اتصال هاتفي صوتي عبر وسيلة ربط ثابتة والتي سوف تسمح أيضاً بتشغيل الفاكس والمودم ،

« وخدمات مساعدة عامل التحويله ،

« وتوفير خدمات البحث في الدليل وخدمات الطوارئ (وتشمل توفير دليل المشتركين) ،

« وتوفير هواتف العملة المعمومة .

وقد لاحظت المفوضية الأوروبية أن مفهوم الخدمة الشاملة قد يتطور مع تقدم التكنولوجيا ، ومع تغيير احتياجات وتوقعات المواطنين في الدول الأعضاء . ووفقاً لذلك ، قد يحتاج نطاق الخدمة الشاملة لإعادة تعريفه في المستقبل (انظر المناقشة فيما بعد)

### ٣-٢ طريقة حساب التكلفة

ويوضح توجيه الربط أن نظم الخدمة الشاملة يجب أن تستند إلى التكلفة الصافية الخاصة بالترامات الخدمة الشاملة . ويجب أن تقوم الهيئة التنظيمية الوطنية (NRA) في الدول الأعضاء بالتنسيق في التكلفة الصافية . كما يجب أن يستند كل من حساب التكلفة الشاملة وبنية الآلية التي

تتبنىها الهيئة التنظيمية الوطنية إلى معايير وأهداف متناسبة تنص بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز .

ووفقاً لهذا التوجيه ، يجب أن يتم حساب تكاليف الخدمة الشاملة ، من حيث المبدأ ، استناداً إلى المنهج للخص بمتوسط التكلفة المتزايدة على المدى البعيد (LRAIC). وقد تم تقرير وجود أليات تمويل الخدمة الشاملة عندما تم اعتبار أن التكلفة الصافية للالتزامات الخدمة الشاملة تمثل عبئاً غير عادل على مؤسسات الاتصالات المسند إليها ذلك الالتزام من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية (NRA)

وتري المفوضية الأوروبية أن تقييم التكاليف الصافية للخدمة الشاملة يجب أن يكون دقيقاً جداً . ويجب أن يأخذ حساب التكاليف الصافية في الاعتبار كل المكسب التي تحصل عليها مؤسسة الاتصالات من توفير الخدمة الشاملة .

### ٣-٢ آليات تمويل للالتزامات للخدمات الشاملة

ويشترط توجيه الربط وجوب أن تأخذ نظم الخدمة الشاملة الوطنية الشكل التالي :

« إنشاء صندوق تمويل الخدمة الشاملة على المستوى الوطني ،

« وضع نظام خاص بالرسوم الإضافية والتي يتم تحصيلها مباشرة من قبل مؤسسات الاتصالات المسبولة عن تقديم الخدمة .

« أو مجموعة من العناصر الخاصة بكلتي الآليتين .

صندوق تمويل الخدمة الشاملة : يقدم الصندوق مساهمات لمؤسسات الاتصالات ومقدمي الخدمة الذين يجب أن يسهموا في تقديم الخدمة. ثم يتم تحويل الاعتمادات المالية إلى مؤسسات الاتصالات المخولة لتلقي مدفوعات الخدمة الشاملة . ويجب أن يقوم كيان مستقل عن الأطراف التي

تشارك وتستفيد من صندوق التمويل بإدارته . وتتولى الهيئة التنظيمية الوطنية التحقق من التكلفة الصافية الخاصة بالالتزامات الخدمة الشاملة .

للمرسوم الإضافية : قد يتم إضافة رسم خاص بالخدمة الشاملة الإضافية لرسوم الربط وذلك لتعويض التكلفة الصافية للالتزامات الخدمة الشاملة . ويجب أن يتم التمييز بين تلك الرسوم ورسوم الربط . ويجب أن تضمن الهيئة التنظيمية الوطنية أن تلك المساهمات :

« يتم وضعها بطريقة مناسبة تنص بالشفافية وعدم التمييز ،

« ألا يوجد تمازج في المصالح بين النشاطات التجارية لمؤسسة الاتصالات من ناحية ، ودورها في تحصيل الرسوم الإضافية من المنافسين من ناحية أخرى .

ويري توجيه الربط أن الهيئات التي توفر شبكات اتصالات عمومية فقط و/أو توفر خدمات اتصالات مفتوحة صوتية عامة قد يُطلب منها أن تساهم في صندوق تمويل الخدمة الشاملة أو أن تدفع رسوماً إضافية . ويستند ذلك إلى عدد من العوامل ، منها ، أولاً : يجب توزيع تلك المساهمات بين الشركات المتنافسة في السوق طبقاً لنشاطهم في السوق المقابل. بالإضافة إلى ذلك ، يجب تصميم آلية تحصيل لمنع المساهمات المزدوجة ، مع ملاحظة أن المفوضية الأوروبية اعتبرت أن استخدام الرسوم الإضافية إجراء انتقالي فقط ويجب إلغاؤه .

قد تقوم بإسراج الخدمة الشاملة فقط بتمويل الالتزامات للخدمة المتضمنة في تعريف المفوضية الأوروبية للخدمة الشاملة . وقد تقرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للالتزامات أخرى على شركات الاتصالات ، كما أنها قد تمول تلك الالتزامات وفقاً لقانون المفوضية

في الاتحاد الأوروبي، وقد توصل هذا التقرير إلى أنه من السابق لأوانه طرح مسألة توسيع نطاق التزامات الخدمة الشاملة في تلك المرحلة ، وذلك ضمن أشياء أخرى كما أعلنت المفوضية في أحدث بياناتها أن توفير الخدمة الشاملة لا يبدو أنه يخلق عبئاً مفرطاً على مؤسسات الاتصالات المحددة في الدول الأعضاء .

وعلى ، لم تقم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع آليات محددة بشأن التزامات الخدمة الشاملة . وقد قرر البعض أن أي عبء مرتبط بالخدمة الشاملة يعتبر عبئاً بسيطاً جداً بحيث لا يمكن أن يكون غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المعنية. بينما يري البعض أن عبء التزامات الخدمة الشاملة لا يدرر المنقولات الإدارية الإضافية العامة الخاصة بالية محددة .

(ويشتمل على مبادئ المنافسة العادلة) ، ولكن قد لا تتطلب الدول الأعضاء من الشركات المتنافسة في السوق أن تساهم في التكاليف الناتجة .

وفي نوفمبر ١٩٩٦ ، أصدرت المفوضية بياناً بخصوص معايير تقييم برامج الخدمة الشاملة . وتقدم هذه الوثيقة إرشادات أكثر تفصيلاً للمظاهر المختلفة للخدمة الشاملة ، بما فيها بعض الموضوعات التي يتم مناقشتها في هذا القسم .

### ٣-٤ الوضع الحالي لالتزامات الخدمة الشاملة في الاتحاد الأوروبي

انتهت المفوضية الأوروبية في فبراير عام ١٩٩٨ من تقرير المراقبة الأول بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات



#### ٤- المملكة المتحدة

تعتبر المملكة المتحدة (UK) دراسة حالة ممتعة ضمن الاتجاه العام للاتحاد الأوروبي بشأن موضوعات التزامات الخدمة الشاملة. وقد قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة، ويطلق عليها OFTEL، ألا يقوم مقدم الخدمة الشاملة، بريتيش تيليكون (BT)، بتمويل الخدمة الشاملة المحددة، ويستند هذا القرار إلى الاستنتاج الذي تم الوصول إليه بأن الالتزامات بالخدمة الشاملة لا تمثل عبئاً غير عادل على شركة بريتيش تيليكون.

#### ٤-١ الخلفية

وفي ديسمبر عام ١٩٩٤، أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة وثيقة استشارية لبحث تطور الهيكل التنظيمي للاتصالات في المملكة المتحدة. كما بحثت تلك الوثيقة نظام الربط ورسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة الذي تقدم تمويل للخدمة الشاملة في المملكة المتحدة في ذلك الوقت. ولقمت مؤسسات الاتصالات التي تقوم بالربط بتحديد رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة لتغطية وسداد العجز الذي تتعرض له شركة بريتش تيليكون نتيجة لتوفير خدمات الإتحالة. كما حددت الوثيقة الاستشارية عدداً من الاختيارات لمعالجة المخاوف حول رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة. وقد اشتملت تلك الاختيارات على إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة، واستبدالها، إذا لزم الأمر، بالآليات الأخرى لتمويل الخدمة الشاملة.

وفي يوليو ١٩٩٥، قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة من عام ١٩٩٧ وما بعدها وبالوصول إلى هذا القرار، حددت الهيئة

التنظيمية للاتصالات المشكلات الخاصة المتعلقة برسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة في المملكة المتحدة. ففي البداية يتم حساب التكاليف الصافية للخدمة الشاملة في المملكة المتحدة استناداً إلى التكاليف التاريخية المحددة بالكامل وليس بطريقة تزيد التكلفة على المدى الطويل. وهذا بالإضافة إلى أن نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة كان مقدراً ويصعب إدارته. كما توصلت الهيئة التنظيمية للاتصالات أيضاً إلى أن رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة تعتبر مصدراً رئيسياً للشك بالنسبة لمؤسسات الاتصالات الجديدة للمحتل لتواجدها في السوق، لأن مؤسسة الاتصالات القديمة، وهي شركة بريتيش تيليكون، كانت مسئولة عن حساب رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة. وأخيراً، عبرت الهيئة التنظيمية للاتصالات عن مخاوفها في أن بقاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة قد يؤدي إلى حدوث اضطراب ملحوظ في السوق.

#### ٤-٢ مكاسب تقديم الخدمة الشاملة

عندما قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات أنه يجب إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتحالة حتى عام ١٩٩٧، اضطرت إلى تحديد ما إذا كانت الالتزامات بالخدمة الشاملة التي تقدمها شركة بريتيش تيليكون تشكل عبئاً غير عادل وإذا كان ذلك صحيحاً، فلن هذا العبء من شأنه أن يبرر إنشاء آلية تمويل محددة، وذلك استناداً إلى التطبيق الخاص بالمفوضية الأوروبية.

وفي فبراير ١٩٩٧، توصلت الهيئة التنظيمية للاتصالات، آخذة في الاعتبار المكاسب التي سوف تعود على شركة بريتيش تيليكون لتقديم الخدمة الشاملة، إلى

إجمالي المكاسب غير الملموسة من (١٠٢ - ١٥١) مليون جنيه إسترليني، لتتعدى إجمالي التكلفة الصافية (٤٥ - ٦٥) مليون جنيه إسترليني. وقد شتمل الجداول (٦-١٠) على تلك التقديرات.

وفي يوليو ١٩٩٩، أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات وثيقة استشارية لإعادة النظر في موضوعات الخدمة الشاملة. واشتملت هذه الوثيقة على التقديرات المعدلة للتكلفة الصافية والمكاسب الصافية الخاصة بالتزامات الخدمة الشاملة.

ويوضح الجدول (٦-١٠) تلك التقديرات المعتلة. ولفتت  
الهيئة التنظيمية للانتصالات الانتباه إلى أن الموازنة بين  
التكاليف و المكاسب أصبحت أكثر قرباً مما تم تقديره  
سابقاً. ولكن احتفظت الهيئة التنظيمية للاتصالات برويتها  
الخاصة بأنه لا داعي لإنشاء صندوق تمويل الخدمة  
الشاملة لتتقسم تكاليف الخدمات بالخدمة الشاملة مع  
مؤسسات الاتصالات الأخرى. وفي سبتمبر ٢٠٠٠،  
صرحت الهيئة التنظيمية للاتصالات باعتمادها أن  
الخدمات للخدمة الشاملة لا تشكل عبئاً غير عادل على  
بروتيش تيلي كوم. وتتوقع الهيئة التنظيمية للاتصالات أن  
تكون قادرة على إصدار بيان محدد حول هذا الموضوع  
في ربيع عام ٢٠٠١.

استنتاج أولي بأنه لا توجد تكلفة صافية معتمدة للاتصالات  
الخدمة الشاملة. وفقاً لذلك ، قررت الهيئة التنظيمية  
للاتصالات أنه لم يكن هناك أي مبرر لإنشاء آلية تمويل  
خاصة بالاتصالات الخدمة الشاملة ، على الأقل على المدى  
القريب . وأكدت الهيئة التنظيمية للاتصالات على هذا  
الاستنتاج الأولي في يوليو عام ١٩٩٧ . حددت الهيئة  
التنظيمية للاتصالات بعض المكاسب التي تعود على  
مؤسسات الاتصالات لكونهم مقدمي الخدمة الشاملة ،  
ونذلك خلال عملية تحديد تكلفة الخدمة الشاملة . وقد تم  
تلخيص تلك المكاسب في الإطار (٦-٤) .

### ٣-٤ حساب التكلفة الصافية للالتزامات الخدمة الشاملة

يقدم الجدول (٦-١٠) تقديرين قامت الهيئة التنظيمية للاتصالات بوضعهما بشأن التكلفة للصافية والمكاسب السني تعود على مقدم التزامات الخدمة الشاملة. وتستند تقديرات التكلفة الشاملة إلى مناهج التكلفة القياسية وحساب العائدات، والسني تتماشى مع توجهات المفوضية الأوروبية. وضمن العديد من أنماط المكاسب المحتملة، قامت الهيئة التنظيمية للاتصالات بتقدير قيمة الأتي: آثار دورة الحياة، الانتقال، سمعة المؤسسة (تعزيز العلامة التجارية)، والتسويق من خلال كيان الاتصالات العمومية.

وقد كشفت الهيئة التنظيمية للاتصالات في فبراير ١٩٩٧ عن التقديرات الأصلية . وفي هذه الحالة ، تم تقدير



إطار ٦-٤: المكاسب التي تعود على مقدم الخدمة الشاملة

- « سمعة أفضل للشركة ؛
- « التسويق و التعريف بالاسم للتجاري ؛
- « توفير البيانات المتعلقة باستخدام العملاء للهواتف و الطلب على هذا الاستخدام؛
- « المكاسب المتعلقة بدورة حياة العميل. يشير تأثير دورة الحياة إلى تأثير استناد القرار على صافي القيمة الحالية (NPV) للمشروع التجاري قيد البحث، بدلا من الفرق الحالي بين التكلفة و العائدات؛
- « يقدم الانتشار فائدة تسويقية لمؤسسة اتصالات ما داخل منطقة تقديم خدماتها للتقليدية، حيث يعرف جميع العملاء انه يمكنهم طلب خدمات هواتفية من مؤسسة الاتصالات مهما كان موقعهم في منطقة تقديم الخدمة؛
- « تجنب خسارة العمل التجاري من خلال تكوين لطباع سيئ أو فقدان الثقة نتيجة انقطاع الخدمة عن المشتركين أو إحباطهم.
- « تجنب تكاليف انقطاع الخدمة.
- « خفض تكاليف التخطيط.

جدول ٦-١٠: التكلفة السنوية الصافية و فوائد تقديم الخدمة الشاملة

التقديرات المعدلة (يوليو ١٩٩٩) (مليون جنيه إسترليني)	التقديرات الأصلية (أبريل ١٩٩٧) (مليون جنيه إسترليني)	
		المكاسب
٠	١٠-١	دورة الحياة
٠	٨٠-٤٠	الانتشار
٥٠	٥٠	سمعة المؤسسة
١١	١١	كباتن الاتصالات
٦١	١٥١-١٠٢	إجمالي المكاسب
٧٣-٥٣	٦٥-٤٥	التكلفة الإجمالية الصافية (تقليديا)



## 5- أسبانيا

تعد أسبانيا واحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أدخلت الأحكام القانونية المتعلقة بشأن آلية تمويل الخدمة الشاملة. إلا أن أسبانيا، مثل معظم الدول الأعضاء، لم تضع هذه الآلية موضع التنفيذ.

### 1-5 التشريع

أجرى قانون الاتصالات العمالة الأسباني لعام 1998 (القانون) مراجعة شاملة للإطار القانوني لقطاع الاتصالات في أسبانيا. كان الهدف الرئيسي من هذه المراجعات هو تسهيل التحرير الاقتصادي للكل لهذا القطاع. وكذلك تضمنت توجيهات كثيرة للمفوضية الأوروبية في القانون الأسباني. يحدد القسم الثالث من القانون الإطار القانوني لتنظيمات الخدمة الشاملة و تمويلها في أسبانيا.

ينص القسم الثالث من القانون على خضوع المؤسسات التي تقدم خدمة الاتصالات للجمهور وكذلك المؤسسات التي تُشغل شبكات الاتصالات التي تتطلب تشغيلها رخصة منفصلة، للالتزامات خدمة عامة؛ ويوجد ثلاثة فئات من التزامات الخدمة العامة: خدمات الاتصالات الشاملة (UTS)؛ وخدمات الاتصالات الإجبارية؛ و التزامات الخدمة العامة الأخرى. تشمل التزامات الخدمة العامة التليكس، و الخطوط المؤجرة، و الخدمات المتقدمة. يوفر القانون إمكانية التمويل الخارجي لخدمة الاتصالات الشاملة فقط.

يتم تعريف خدمات الاتصالات الشاملة ("UTS") على أنها مجموعة من خدمات الاتصالات ذات جودة محددة متاحة لكافة المستخدمين بغض النظر عن موقعهم

الجغرافي يسعر يمكنهم دفعه، ويتفق هذا التعريف مع تعريف المفوضية الأوروبية، وينص القانون على أن الخدمات التي تشملها مفهوم خدمات الاتصالات الشاملة يمكن أن يضاف إليها أو تعديلها لتأخذ في اعتبارها التطورات التكنولوجية.

ومن البداية يجب أن تشمل خدمات الاتصالات الشاملة على العناصر التالية:

« حق كافة المواطنين في أن يرتبطوا مع شبكة عمومية ثابتة وفي الدخول إلى خدمة هاتفية عمومية ثابتة متاحة للجمهور؛

« حق مشترك الهاتف في تسلم دليل للهاتف مطبوع وحديث بدون مقابل؛

« توفير عدد كاف من الهواتف العمومية؛

« حق المشتركين المعاقين أو ذوي الاحتياجات الاجتماعية الخاصة في الدخول إلى خدمة هاتفية ثابتة متاحة للجمهور بنفس شروط المشتركين الآخرين.

ينص القانون على أن أي مؤسسة اتصالات مهيمنة في منطقة جغرافية محددة مكلفة بتقديم أي من الخدمات التي تشملها تعريف الاتصالات الشاملة. تخول الهيئة التنظيمية للاتصالات، CMT، لتحديد ما إذا كان ينتج عن خدمات الاتصالات الشاملة المخصصة لمؤسسات اتصالات بعينها عيوب ثلاثة عن المنافسة. إذا ما حددت CMT ذلك، سيتم تأسيس آلية تمويل للخدمة الشاملة (الصندوق القومي لتمويل الخدمة الشاملة) لتوزيع التكلفة الصافية

لتقديم الخدمة الشاملة على مؤسسات الاتصالات. سوف تتم إدارة الصندوق والأشرف علىه بواسطة CMT.

يحدد القانون طريقة لحساب التكلفة الصافية للخدمة الشاملة، يتوافق مدخل القانون مع توجيهات المفوضية الأوروبية ، ، الذي إذا ما تم تطبيقها سوف يحدد مخطط المساهمة المحدد بواسطة CMT. وكما ذكر من قبل سوف يساهم فقط في آلية تمويل الخدمة الشاملة للمؤسسات التي تقدم خدمات الاتصالات المتاحة للجمهور وكذلك المؤسسات التي تشغل شبكات الاتصالات العمومية. إلا أن، القانون يسمح لـ CMT بإعفاء مؤسسات اتصالات معينة من الالتزام بالمساهمة، لتشجيع إدخال تقنيات جديدة أو تطوير منافسة فعالة.

#### ٢-٥ التنظيمات

ففي يوليو ١٩٩٨ تم التصديق على تنظيم لتنفيذ القسم الثالث من القانون. يحدد التنظيم بتفصيل أكثر المجموعة الأولى من الخدمات التي تتضمنها خدمات الاتصالات الشاملة، وهو يحدد أيضا جودة خدمات الاتصالات الشاملة و الموصفات الفنية و يحدد إطاراً لتحديد إمكانية تقديم خدمات الاتصالات الشاملة.

يفوض التنظيم الوزير المسؤول عن الاتصالات لإجراء مشاورات عامة لتحديد إذا كان هناك مؤسسات اتصالات معينة بتقديم بعض أو كل للخدمات الموجودة ضمن خدمات الاتصالات الشاملة في مناطق جغرافية محددة. يجب إجراء هذه العملية مرة واحدة في السنة على الأقل قبل بلورة الشرط المحدد لتقديم الخدمة الشاملة، و طبقاً لهذه المادة، يمكن للوزير عمل منافسة تنافسية لتحديد مقدم الخدمة الشاملة لتلك المنطقة. سوف يعطى ترخيص

الخدمة الشاملة إلى مؤسسة الاتصالات التي تقدم الخدمة بأفضل شروط، ويشمل ذلك عرضها لتقديم الخدمة الشاملة طبقاً للتكلفة الصافية.

يحدد التنظيم طريقة تفصيلية لحساب التكلفة الصافية لتقديم الخدمة الشاملة، ويتم تحديد الإجراءات بواسطة CMT لتحديد المكاسب غير المالية المتوقع أن تصبح من حق مؤسسة الاتصالات التي وقع عليها الاختيار لتقديم الخدمة الشاملة. ويحدد أيضا للتنظيم الشروط التفصيلية لتمويل الخدمة الشاملة بما فيها توزيع أى مساهمات وكذلك إدارة صندوق التمويل.

في ٣ يونيو ١٩٩٩، أصدرت CMT قراراً بتحديد مؤسسات الاتصالات المهيمنة في ثلاث أسواق وطنية (الخدمة الهاتفية الثابتة، و الخطوط المؤجرة ، و خدمة الهاتف المحمول). في السوقين الأولين حددت CMT تليفونيكا كمؤسسة اتصالات مهيمنة (لها حصة سوقية أكبر من ٩٥% في السوقين معاً)، وبالنسبة للسوق الثالث حددت CMT تليفونيكا موفيل وأيرتيل كمؤسسات اتصالات مهيمنة .

منذ تحديدها كمؤسسة اتصالات مهيمنة في أسواق خدمة الاتصالات الشاملة، يجب أن تحسب الآن تليفونيكا التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة وتقدم التماساً إلى CMT لقرار أن للالتزامات الخدمة الشاملة المفروضة عليها تضع الشركة في وضع غير موات من وجهه نظر المنافسة، ويؤدي هذا التحرك إلى تأسيس نظام تفصيلي للخدمة الشاملة وفقاً للقانون.

وتتطلب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تتبنى الدول توجيهاً المفوضية الأوروبية بخصوص السياسات والتنظيمات والقواعد التنظيمية، بما فيها التوجيهات الخاصة بالخدمة للشاملة، وتقدم الأقسام اللاحقة نظرة عامة عن سياسات الخدمة الشاملة في المناطق التابعة لدول وسط وشرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة .

## ٢-٢ دول المرتبة الأولى التي تنضم للاتحاد الأوروبي من دول شرق ووسط أوروبا

وقعت دول المرتبة الأولى الخمس ، وهي جمهورية التشيك والمجر واسلوفاكيا وبولندا وسلوفينيا، وثائق شراكة للانضمام للاتحاد الأوروبي. وتعتبر المفوضية الأوروبية هذه الدول هي الأكثر شبهاً بها من حيث تطوير السياسات والاقتصاد ، ولذا ستصبح هذه الدول هي أول من ينضم للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وفي هذه الدول، يحد قطاع الاتصالات متطوراً إلى حد بعيد في هذه البلاد. وتساعد الاتصالات المحلية وسياسات القطاع عموماً على ازدياد المنافسة و اشتراك القطاع الخاص. اعتمدت هذه الدول عامة على المنح المتبادلة بين مؤسسات الاتصالات المحلية للنهوض بأهداف الخدمة الشاملة. قامت الدول التي خصصت مؤسسات اتصالاتها لتقديم الخدمة بفرض التزامات على تقديم الخدمات من أجل النهوض بالخدمة الشاملة .

عند إرساء قواعد الخدمة الشاملة الجديدة في هذه البلاد يجب أن تتفق الخطط الخاصة بها مع تلك الخاصة بالمفوضية الأوروبية، وفي بولندا على سبيل المثال خططت الحكومة لاستبدال قانون البريد والاتصالات

## ٦- دول وسط وشرق أوروبا (CEE) وكومنولث الدول المستقلة (CIS):

يقدم هذا القسم نظرة شاملة عالية المستوى عن سياسات الخدمة الشاملة في دول وسط و شرق أوروبا (CEE) وكومنولث الدول المستقلة (CIS).

باختصار ، في هذه الدول ليس هناك تعريف لمفاهيم التزامات الخدمة الشاملة (USO) والإتاحة الشاملة للشبكة بطريقة تمكن من تنفيذ محدد لآليات التمويل الشامل. هناك خطط لتنفيذ ميزانيات لشمولية في بعض الدول في الإقليم ، إلا أن أكثر آليات التمويل انتشاراً في المنطقة هي :

- « تحويل الدعم بين الخدمات عن طريق مؤسسة الاتصالات التي تنفذ التزامات الخدمة الشاملة (USO)
- « للالتزامات أداء ونشر الخدمة (وذلك في البلاد التي قامت حديثاً بخصخصة مؤسسات الاتصالات التقنية).

## ٢-١ ملزمة

هناك تغيرات هامة في مستوى التنمية الاقتصادية وتنمية خدمات الاتصالات في دول هذا الإقليم، وكانت جميع الدول في الإقليم حتى العقد الماضي تتمتع بأنظمة الاحتكار المملوكة للدولة. ومنذ ذلك الوقت قام البعض بالخصخصة باستخدام نماذج مختلفة، على حين لم يتم آخرون بالخصخصة، وقام البعض بفتح أسواق الاتصالات نسبياً، وظلت أسواق أخرى مغلقة، خاصة في الأسواق الأساسية الخاصة بالخطوط المملوكة .

أصبحت سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد نموذجاً لتطوير سياسات الاتصالات في الإقليم.

المبنية بها مؤسسات الاتصالات القديمة للنهوض بالخدمة الشاملة. وقد قامت الدول التي اتبعت طريق التخصص أيضاً بفرض الالتزامات على تقديم خدمات فعلى سبيل المثال تم فرض التزامات تقديم خدمات الشبكة على شركة "تليكوم"، وهي مؤسسة الاتصالات الرئيسية في لاتفيا، حين تمت خصصتها.

بدأت بعض دول المرتبة الثانية في تعريف أنظمة أكثر تحديداً للخدمة الشاملة. تتضمن سياسات قطاع الاتصالات في بلغاريا، على سبيل المثال، مبادئ الخدمة الشاملة التي تتفق مع مبادئ الاتحاد الأوروبي. ويتم الآن التحضير لسياسات محددة للخدمة الشاملة، ولكن التعريف البلغاري المؤقت للخدمة الشاملة يشبه تعريف الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الحاضر يتم فرض التزامات الخدمة الشاملة (USO) على مؤسسة الاتصالات الرئيسية، وهي الشركة البلغارية للاتصالات.

#### ٦-٤- دول وسط وشرق أوروبا التي لم تنضم للاتحاد الأوروبي

لم تقم الدول الأخرى بشرق ووسط أوروبا، وهي ألبانيا و البوسنة وكرواتيا ومقدونيا وتركيا، بالتوقيع بعد على وشاق شراكة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها تخطط للقيام بذلك. قامت تركيا بالالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الاتصالات الأساسية، وتستعد لخصخصة مؤسسة الاتصالات الوطنية العريقة. تأثرت الدول الأخرى في هذه المجموعة بالحرب والسناعات المدنية التي دمرت جزءاً هاماً من البنية التحتية للاتصالات هناك وليس لدى دول هذه المجموعة

الحالي بقائون منفصل لكل مجال على حدة وتم تنفيذ القوانين الجديدين بنهاية عام ٢٠٠٠. يرمي قانون الاتصالات الجديد قواعد نظام جديد للخدمة الشاملة. يساعد هذا النظام على تنفيذ تمويل للخدمة الشاملة، والذي يُطلق عليه Fundusz Usług Powszechnych. يهدف تمويل الخدمة الشاملة إلى زيادة الانتفاع بالخدمات الشاملة للاتصالات في الأماكن الأقل تطوراً في بولندا، وبخاصة المناطق الريفية.

بطريقة مشابهة، لا تتعامل التنظيمات القديمة في جمهورية التشيك مع مفهوم الخدمة الشاملة على وجه الخصوص، ويتم تعريف هذا المفهوم في قانون جديد للاتصالات، والذي هو قيد التحضير الآن، ويتم للتجهيز أيضاً لنظام جديد للخدمة الشاملة في المجر.

#### ٦-٣ دول المرتبة الثانية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في دول شرق ووسط أوروبا:

دول المرتبة الثانية التي منضم إلى الاتحاد الأوروبي هي بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وجمهورية السلوفاك. وقعت هذه الدول الخمس أيضاً على وثائق شراكة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تصبح من أعضاء الاتحاد الأوروبي بعد فترة من انضمام دول المرتبة الأولى له. ترى المفوضية الأوروبية وجوب القيام بتجهيزات أكثر للعمل على توافق السياسات والإجراءات التنظيمية الخاصة بدول المرتبة الثانية مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

ومثل دول المرتبة الأولى، اعتمدت دول المرتبة الثانية بوجه عام على تحويل الدم بين خدمات الاتصالات

أذربيجان وجمهورية قرغيزيا ومولدافيا وروسيا وطاجيكستان وتركمنستان و أوكرانيا و أوزبكستان وعموماً لا يتم وضع تعريف محدد للخدمة الشاملة، ولا يتم تعريفه بطريقة تتطلب تنفيذ آلية معينة لتمويل الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة . إن الخدمة الشاملة ليست محددة بنقطة أو ليست محددة بطريقة تحدد آلية محددة لتمويل للخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة . ويتم تطبيق النموذج التقليدي لتحويل الدعم بين الخدمات بواسطة مؤسسة الاتصالات القديمة في كومنولث الدول المستقلة. ومع تطبيق للخصخصة، يتم فرض واجبات تقديم خدمات الشبكة على مؤسسة الاتصالات التي تمت خصصتها.

بوجه عام تعريفات محددة للخدمة الشاملة، وهي عموماً تريد من مؤسسات الاتصالات القديمة هناك تحويل الدعم من الخدمات التي لها هامش ربح عالٍ، مثل الخدمات الدولية، للاستمرار في تقديم الخدمات.

٦-٥- كومنولث دول الاتحاد للموقيتي السابق  
للمستقلة (CIS)

دول الاتحاد الموقتي السابق للمستقلة هي أرمينيا و





۷- کندا

تجرى حالياً مراجعة نظام مدفوعات المساهمة الحالي بواسطة مجلس CRTC، وكجزء من عملية المراجعة يدرس مجلس CRTC استبدال رسوم المساهمة بنظام مساهمة مرتبط بالعاقد، ويوجد خيار آخر تحت الدراسة هو تحمل المشتركين مبالغ مثل رسوم الخط التي يتحملها المشتركين في الولايات المتحدة. ( انظر دراسة الحالة ، رسوم الخط التي يتحملها المشتركون (SLC) في الولايات المتحدة، و المذكرة فيما بعد).

### ١-٧ الخلفية

وضع مجلس CRTC نظام رسوم المساهمة في ١٩٩٢ لكي يوفر دعماً لمساعدة خدمات الإثابة المحلية ، و بالرغم من مبادرات إعادة موازنة الأسعر في التسعينات ، فما زالت تسعر خدمات الإثابة المحلية في كندا أقل من تكلفتها الفعلية في عدد من المناطق ذات التكلفة المرتفعة. تهدف سياسة مجلس CRTC إلى تشجيع مستويات كثافة الاتصالات العالية في كندا و المحافظة عليها.

يرتكز أساس سياسة مجلس CRTC للموضوعة في عام ١٩٩٢ جزئياً على فرض أن مؤسسات الاتصالات الجديدة في أسواق خدمات المكالمات الخارجية سوف تنقل من عائدات المكالمات الخارجية لمؤسسات الاتصالات القديمة المتكاملة رأسياً، وهكذا، تم افتراض أن مؤسسات الاتصالات الجديدة سوف تنقل المقدار الكلي للدعم الممنوح لتمويل خدمات الإنعاش لمؤسسات الاتصالات القديمة.

بدا برنامج كندا الرئيسي للخدمة الشاملة في ١٩٩٢. وقد تم وضعه بواسطة الهيئة التنظيمية الاتحادية للاتصالات، المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات (CRTC)، كجزء من قرارها بالترخيص باستخدام تسييلات المكالمات الخارجية التي تعتمد على بنيتها التحتية للمناصب.

في ظل النظام الكندي الأصلي للخدمة الشاملة، تقدم مؤسسات الاتصالات التي تقدم تسييلات المكالمات الخارجية "رسوم مساهمة" لتدعيم التزامات الخدمة الشاملة لمؤسسة الاتصالات القديمة . للتكلفة الصافية للالتزامات الخدمة الشاملة عبارة عن عجز الإتاحة الناشئ بواسطة مؤسسات الاتصالات التي تتخذ التزامات الخدمة الشاملة نتيجة لتقاضى الأسعار المحددة لتقديم خدمة المكالمات المحلية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة. وبأسلوب آخر، تتطلب القيود التنظيمية من مؤسسات الاتصالات التي تتخذ التزامات الخدمة الشاملة أن تظل مستويات الأسعار في المناطق ذات التكلفة المرتفعة أقل من التكاليف الفعلية .

نركز مدفوعات المساهمة على نقلت المكلفات الخارجية التي تتمتع بها كل مؤسسة لتصلات نتيجة مساهمتها، ويطلب من كل مقدمي خدمة المكلفات الخارجية قدامى أو جدد للمساهمة.

تتم إدارة أموال المساهمة بواسطة مدير مستقل لصناديق التمويل المركزية (CFA).

في عام ١٩٩٨، رخص مجلس CRTC بالمنافسة في أسواق الإتاحة المحلية، وفي ذلك الوقت، عدل نظام المساهمة. على سبيل المثال، قرر المجلس أن يجعل نظام المساهمة متحركا. لذلك، تم تخويل مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs)، سواء قديمة أم جديدة، باستخدام عائدات المساهمة لدعم خدمات الإتاحة المنزلية في مناطق محددة ذات تكلفة مرتفعة. لاحظ أنه حاليا، ومع الأخذ في الاعتبار الدخول البطيء نسبيا للمنافسين إلى تلك المناطق، فإن مؤسسات الاتصالات القديمة مازالت تتلقى معظم مدفوعات المساهمة.

عدل أيضا مجلس CRTC نظام رسوم المساهمة بتأسيس إدارة مستقلة لجمع رسوم مساهمة من مؤسسات الاتصالات التي تقدم خدمات المكالمات الخارجية. يتم توزيع هذه الأموال على مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) وفقا لعدد عملاء المنازل الذين يقومون بخدومتهم، و حيث أن مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية المتنافسة (CLECs) قد قامت بمحاولات قليلة لاختراق أسواق الخدمات المنزلية في كندا، فإن معظم أموال المساهمة مازالت تدفع إلى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) حتى الآن.

#### ٧-٢ إعادة موازنة الأسعار

منذ عام ١٩٩٢، نفذ مجلس CRTC برنامجا لإعادة موازنة التعريف لرفع أسعار الإتاحة إلى مستوى أقرب ما يكون إلى للتكلفة. تم اكتمال برنامج إعادة موازنة الأسعار هذا قبل إدخال نظام تعريفه لقصي سعر في عام ١٩٩٨. نتج عن إعادة موازنة الأسعار انخفاضاً في رسوم المساهمة من مدى يتراوح من ٠,٠٥-٠,٠٨.

دولار كندي تقريبا للقيقة لكل طرف إلى مدى يتراوح حاليا بين ٠,٠٠٦-٠,٠٢٣ دولار كندي تقريبا للقيقة لكل طرف بالنسبة لمتوسط الأسعار (بما فيها أوقات الذروة وغير أوقات الذروة)، وقد نتج عن هذا اختفاء عجز الإتاحة في المناطق ذات التكلفة المنخفضة، إلا أنه مازال يوجد عجز إتاحة كبير في المناطق ذات التكلفة المرتفعة تستحمله مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs). وكما هو الحال في دول كثيرة، فتصورت الاعتبارات السياسية والاجتماعية في كندا ومنعت كتمال إعادة موازنة الأسعار بشكل تام في المناطق ذات التكلفة المرتفعة. ولقد أصبحت مؤسسات الاتصالات الجديدة في أسواق المكالمات الخارجية تمثل معارضة قوية لنظام المساهمة، و تحاول أن تبرهن، ضمن أشياء أخرى، بأن النظام لم يأخذ في حسابه المكاسب الكبيرة التي تحققت مؤسسات الاتصالات القديمة بتقديمها للخدمة الشاملة. في أوائل عام ٢٠٠٠، طلبت الحكومة الكندية من لجنة مجلس النواب دراسة مجموعة من المسائل المتعلقة بالإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات، بما فيها نظام المساهمة.

لقد جمد مجلس CRTC المستوى الحالي لرسوم المساهمة حتى نهاية ٢٠٠٢، ولقد ألغى هذا التحرك الحاجة إلى إجراءات تنظيمية سنوية لتحديد أسعار المساهمة. ولقد وفر أيضا طمأنينة أكثر لمقدمي الخدمات المتنافسين فيما يتعلق بتكلفة نظام المساهمة.

#### ٧-٣ تصنيف التكلفة

كما في الدول الأخرى، تم التصميم الفرعي لمناطق مؤسسات تبادل الاتصالات القديمة (ILECs) الكندية إلى

في قرار حديث، قرر مجلس CRTC، أنه في المستقبل سوف تتمتع فقط الخدمات المنزلية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة بالدعم، ويعني هذا أن الأسعار في جميع المناطق ماعدا المناطق ذات التكلفة المرتفعة سوف ترتفع لمد أي عجز إتاحة متبقى. إرتكز هذا القرار على عدة اعتبارات، وكان الاعتبار الرئيسي هو حقيقة أنه بالرغم من الاعتقاد في حدوث العكس، فإنه تم زيادة انتشار الخدمة الهاتفية خلال الفترة التي تم فيها تنفيذ إعادة موازنة الأسعار. وقد أخذ مجلس CRTC في اعتباره أيضا أن تهدف إعانات المساهمة بشكل أفضل إلى خفض الدعم الكلي وخسائر الكفاءة الاقتصادية الناتجة عنه.

ولقد حدد مجلس CRTC المناطق ذات التكلفة المرتفعة على أنها : منطقة جغرافية محددة بوضوح تكون فيها التكاليف الشهرية لمؤسسة تبادل الاتصالات المحلية القديمة لتوفير الخدمة الأساسية أكبر من العائدات المرتبطة بها والناتجة عن سعر تقديم خدمة معتمد، ويتم تقدير للتكاليف باستخدام تزايد التكلفة على المدى الطويل بالإضافة إلى رفع الأسعار بطريقة ملائمة.

بدالات (سنترالات) (المناطق الجغرافية التي يخدمها مركز تحويل أو مجموعة من البدالات (المسترات)). لكي يمكن تحديد المناطق ذات التكلفة المرتفعة بصورة أفضل، وقد صنف مجلس CRTC البدالات إلى نطاقات تردد عديدة على أساس التكلفة لتقديم الخدمة في البدالات وسوف تتمتع بالدعم فقط نطاقات معينة ذات تكلفة مرتفعة، وسوف تتلقى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية دعما استنادا إلى عدد الخطوط المنزلية التي تخدمها في تلك النطاقات. وعامة تتلقى النطاقات في المناطق ذات التكلفة المرتفعة دعماً أكبر لكل خط مشترك.

وضع مجلس CRTC حديثاً أجراً تنظيمياً لتعديل تصنيف النطاقات، و الهدف الإجمالي من تقسيم النطاقات هو خفض متوسط تكلفة تقديم الخدمات عبر منطقة مؤسسة الاتصالات المعنية. ستكون تكاليف توفير الخدمة أقل بكثير في المركز الحضري لمدينة ما من المناطق الريفية المنعزلة. يجب أن تتضمن برامج الخدمة الشاملة هذه الاختلافات في التكلفة، كلما كان ذلك عمليا. يهدف مجلس CRTC من الإجراء الحالي أن يكون لديه أكبر كمية من تجانس تكلفة تبادل الاتصالات في النطاق بينما يحافظ على برنامج تنفيذي صحي.

#### إطار 6-5: هدف الخدمة الأساسية لمجلس CRTC

يحدد هذا الهدف مستوى الخدمة الذي يجب أن يمتد ليشمل كل الكنديين في جميع الأقاليم قدر الإمكان، ويشمل هذا المستوى من الخدمة ما يلي:

- « الخدمة لمحلية الفردية بواسطة طلب المكالمات بنظام الخدمة الصوتية والذي يعمل باليدوي والذي يوفر بدالات رقمية مع القدرة على الاتصال بسرعة بطبقة لبيت لتيكبات إلى الإنترنت بالمدار محطية
- « وجود خدمات مكالمات مميزة، تشمل الوصول إلى خدمات الطوارئ، خدمة الرد السريع، الخدمة المسبقة (التي يمكن استخدامها لخدمات محمية الخصوصية)

« الاتصال بعامل للتحويل، وخدمات الدليل؛

« الاتصالات بشبكة المكالمات الخارجية (القدرة على إجراء وتلقي المكالمات الخارجية)؛ و

« الحصول على نسخة من الدليل المحلي للهاتف.

يعتبر الهدف الأساسي للخدمة مستقلاً عن النقية المستخدمة لتقديم الخدمة ، ويمكن أن يتغير بمرور الوقت مع الزيادة المتوقعة في الخدمات

#### ٤-٧ الهدف الأساسي للخدمة

قد عُرِف حديثاً مجلس CRTC " الهدف الأساسي للخدمة" وهو يشبه في المفهوم تعريفات الخدمة الشاملة للمتبناة في الاتحاد الأوروبي و أماكن أخرى. وقد تم ذكر الهدف الأساسي للخدمة لمجلس CRTC في الأطار ٦-٥.

الغرض من رفع الأسعار المعتمد لمجلس CRTC هو تغطية بعض من للتكاليف المشتركة و العامة لعمليات مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) و التي لا يشملها أسلوب تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC).

## ٨- الولايات المتحدة

### ١- مقدمة

تعتبر إدارة سياسات الخدمة الشاملة في الولايات المتحدة معقدة نسبياً. ينتج هذا التعقيد جزئياً بسبب الأسلوب التنظيمي المكون من طبقتين في هذه البلاد، الهيئات التنظيمية الخاصة بالولايات والهيئات التنظيمية الاتحادية. بإيجاز يؤكد قانون الاتصالات الأمريكي لعام ١٩٩٦ على أن سلطة تنفيذ برامج تدعيم الخدمة الشاملة تنقسمها الحكومة الاتحادية (من خلال الهيئة التنظيمية الاتحادية، وهي المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC))، والولايات. والهيئات التنظيمية للولايات لها سلطة فرض برامج دعم شاملة متوافقة مع مبادئ المجلس الاتحادي للاتصالات، وقد تأخر تطبيق مواد قانون ١٩٩٦ الخاصة بإصلاح الخدمة الشاملة والتي كانت موضوعاً للعديد من الدعاوى التنظيمية والقضائية.

على المستوى الاتحادي للولايات المتحدة يوجد نظامي تمويل محددين. يهدف الأول إلى تمويل عجز الإثابة (أي الفرق بين تكاليف الإثابة وعائداتها). ويهدف الثاني إلى تشجيع توفير الخدمة الشاملة في المناطق ذات التكلفة المرتفعة.

### ٢- رسوم سد العجز الناشئ عن الإثابة

تم تخصيص جزء من العجز الناشئ عن الإثابة لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) للسلطات للقضائية الاتحادية (بين الولايات). ويبلغ هذا الجزء تقليدياً حوالي ٢٥%، ويتم تحصيل هذا المقدار من خلال توليفة من رسوم الإثابة على مؤسسات الاتصالات بين الولايات ورسوم الاشتراك المباشر. وقد أدخل هذا النظام في ١٩٨٤ في وقت بيع أصول شركة AT&T وقد

تم تعديل نظام رسوم الإثابة بشكل كبير منذ ذلك الحين. وتتكون رسوم الإثابة الرئيسية تاريخياً من:

« رسم خط المشترك (SLC) الذي تفرضه شهرياً مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) مباشرة على المشتركين؛

« رسم خط مؤسسة الاتصالات المشتركة (CCLC) وهو رسم عن كل دقيقة من المكالمات الخارجية بين الولايات تفرضه مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECS) على مقدمي خدمة المكالمات الخارجية بين الولايات؛ و

« رسم مؤسسة تبادل الاتصالات بيننا السابق اشتراكها (PICC) والسذي تفرضه مؤسسة تبادل الاتصالات المحلية على مقدم خدمة المكالمات الخارجية والذي تم تحديده لكل خط إثابة.

كجزء من مجموعة قوللين لإصلاح رسم الإثابة الأحدث والتي أصبحت سارية في يوليو ٢٠٠٠ قام المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) بدمج رسم مؤسسة تبادل الاتصالات بيننا السابق اشتراكها (PICC) و رسم خط المشترك (SLC) في رسم خط مشترك جديد (SLC). بالنسبة للسنة الأولى كان الرسم الواحد الجديد أقل من الرسمين الحاليين مجتمعين. إلا أنه، بحلول يوليو عام ٢٠٠٣، يتوقع زيادة الحد الأقصى لرسم خط المشترك الجديد زيادة كبيرة، إلى ٦,٥٠ دولار أمريكي في الشهر لخدمة المنزلية ولخط واحد لخدمة مؤسسات الأعمال، ونتيجة لذلك، يتوقع انخفاض رسم خط مؤسسة الاتصالات المشتركة (CCLC) إلى أقل من ٠,٠٠٥ دولار أمريكي لكل دقيقة من المكالمات الخارجية بين الولايات (من حوالي ٠,٠٠٦ دولار أمريكي لكل دقيقة في ١٩٩٦).

مؤسسة الاتصالات المشتركة (CCLC) مثل مؤسسات الاتصالات الأخرى.

كجزء من مجموعة قوانين الإصلاح التي أصبحت سارية في يوليو ٢٠٠٠ و التي تم ذكرها من قبل ، تم تنفيذ برنامج إضافي ومنفصل لدعم الخدمة في المناطق الريفية ذات التكلفة. وتم تقديم برنامج الدعم الجديد على أسس قابلة للنقل ولكل خط، ويمول أيضا الصندوق المركزي لتمويل الخدمات ذات التكلفة المرتفعة برامج المجلس الاتحادي للاتصالات لدعم نوى الدخل المنخفض من المشتركين المستحقين، وفي ظل آليات تمويل مختلفة ومنفصلة تتمتع المدارس ، و المكتبات ، ومقدمو الخدمات الصحية بخدمات اتصالات ذات أسعار مخفضة. يجب أن تساهم جميع مؤسسات الاتصالات التي تقدم خدمات الاتصالات بين الولايات في تكلفة الخدمة الشاملة، ويشمل هذا مؤسسات الاتصالات التي تقدم الخدمة عبر مؤسسة اتصالات غير مشتركة، بالإضافة إلى شركات هواتف الممثلة. إلا أن، المجلس الاتحادي للاتصالات قد حدد أن مؤسسات الاتصالات التي تقدم فقط خدمات الاتصالات الدولية غير مطلوب فيها المساهمة في الخدمة الشاملة. تم اتخاذ هذا القرار، جزئياً، بحيث لا يلتزم الأجانب بتحويل الدعم إلى شبكة الولايات المتحدة الوطنية و إلى نظامها للخدمة الشاملة.

تم تقييم المساهمات في آليات دعم الخدمة ذات التكلفة المرتفعة ودعم منخفضي الدخل في مقابل عائدات الخدمات بين الولايات وعائدات المستخدم النهائي، حيث كان معدل المساهمة مؤخراً ٣% تقريباً من العائدات المقررة.

وهناك مكون آخر لمجموعة قوانين الإصلاح هو تحريك حوالي ٦٥٠ مليون دولار أمريكي من الدعم الصريح للخدمة الشاملة من رسم الإتاوة، و استبدال هذا المقدار بمقدار مماثل يتم تحصيله من خلال الصندوق الاتحادي لتمويل الخدمة مرتفعة التكلفة القائم حالياً .

#### ٨-٣ الدعم الاتحادي للخدمة الشاملة

كما في حالة العجز الناشئ عن الإتاوة ، يتم حالياً تحصيل حوالي ٢٥% من تكلفة الخدمات في المناطق مرتفعة التكلفة المدعومة على المستوى الاتحادي، وتم تأسيس صندوق مركزي لتمويل الخدمة في المناطق مرتفعة التكلفة تساهم فيه كافة مؤسسات الاتصالات بنسب مساوية لتصيبها من العائدات من المكالمات بين الولايات، ويتم دفع المساهمات إلى شركة إدارة الخدمة الشاملة (USAC)، وهي مدير مستقل لصندوق التمويل.

يدعم هذا الصندوق ثلاثة برامج اتحادية أساسية هي : دعم للتكلفة المرتفعة، ودعم للتحويل المحلي و لدعم على المدى الطويل.

« يقدم دعم التكلفة المرتفعة التمويل إلى مؤسسات الاتصالات الريفية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة لمد عجزها الناشئ عن الإتاوة .

« يقدم دعم التحويل المحلي دعماً إضافياً إلى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) التي لديها أقل من ٥٠,٠٠٠ خط بالنسبة لتكاليف التحويل المرتبطة بعدد المكالمات.

« يسمح الدعم على المدى الطويل لمقدمي الخدمة ذات التكلفة المرتفعة بأن يكون لهم نفس معدل رسم خط







## ٢-٩ القراءات للتوسع في الشبكة

طبقاً للرخصة الممنوحة لتياكوم بتعين عليها مد ٢٠٦٩ مليون خط جديد بطول عام ٢٠٠٢، منها ١٠٦٧ مليون خط يجب مدها للمناطق التي لا تتم خدمتها بشكل جيد . أيضاً بتعين على تياكوم تحويل ١٠٢٥ مليون خط تناظري إلى النظام الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء ١٢٠٠٠٠ هاتف عمومي في نفس المدة.

لدى الشركات الأخرى التي تعمل في مجال الاتصالات التزامات متعلقة بالخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة، فعلى سبيل المثال يتم فرض التزامات بتقديم الخدمات على مؤسسات الاتصالات المعنية بشبكات التليفون المحمول كشرط لإعطائهم الترخيص. وقد انضمت مؤسستا الاتصالات للتلان تم للتخفيض لهما عام ١٩٩٣، وهما إم تي إن و فوداكسوم، بتركييب ٧٥٠٠ و ٢٢,٠٠٠ هاتف خلوي يعمل بالعملة (ويطلق عليها هواتف خدمة المجتمع) في المناطق التي بها خدمات أقل و ذلك خلال خمس سنوات.

### ٢-٩ صندوق تمويل الخدمة الشاملة

يجب أن تدفع شركات الاتصالات المرخص لها مساهمة شهرية لصندوق تمويل الخدمة الشاملة ( ويرمز له بـ USF)، والذي تم إنشاؤه بواسطة قانون الاتصالات لعام 1991. وتم تخصيص 3 ملايين راند كميزانية مبدئية لصندوق تمويل الخدمة الشاملة USF عند إنشائه عام 1997. ويتم استخدام صندوق تمويل الخدمة الشاملة USF في الأحوال الآتية:

« تقديم دعم مباشر للأشخاص المستهدفين نوى  
الأسبعية (المعوزين) لكي يتمكنوا من تحمل التكاليف

## ٩- جنوب أفريقيا

تمثل جنوب أفريقيا حالة جدية بالالتزام وذلك لعنيتها بتطوير قطاع الاتصالات عموماً وتطوير أهداف التمولية بوجه خاص. وتعد الاتصالات موضع اهتمام الحكومة من ناحية السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

١-٩ الخلفية

تمد الخدمة الشاملة في جنوب أفريقيا هدف يجب تحقيقه على المدى الطويل، بينما تعد الإنكحة الشاملة هدفاً يجب تحقيقه على المدى القصير وقد أوضحت كلاً من إحدى الوثائق الاستشارية عام ١٩٩٥ (ويطلق عليها الورقة الخضراء) و الورقة البيضاء التي تلتهما عام ١٩٩٦ عن سياسات الاتصالات هذه الأمور بشكل كاف. وقد أوضح أيضاً قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦ أهداف الضمونية.

عقدت في وقت قريب جداً مؤسسة الخدمة للشاملة التي تم تأسيسها حديثاً ( انظر للتفاصيل فيما سيلي) مؤتمراً علم ١٩٩٨ للوصول إلى تعريفات وآليات محددة للشمولية. تمت خصخصة "تيلكوم"، وهي مؤسسة الاتصالات القديمة في جنوب أفريقيا، بصورة جزئية علم ١٩٩٧ (التي بيع ٥٢% من أسهمها لشريك أجنبي استراتيجي). وطبقاً لخطة الإصلاح، تم منح تيلكوم لمدة خمس سنين من الاستئثار بتقديم خدمات شبكة الهاتف العمومية (PSTN)، والتي تنتهي علم ٢٠٠٢. وخلال فترة الاستئثار هذه يصبح لتيلكوم الدور الرئيسي في وضع شروط الخدمة الشاملة و/أو الإتاحة الشاملة في جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن تستخدم الشركة عوائد احتكاراتها لتوفير تحويل الدعم لخدمات الشبكة. وفي نفس الوقت، تقضى سياسة الحكومة بأنه يجب على تيلكوم إعادة موازنة أسعارها بحلول نهاية مدة الاستئثار.

المرتفعة لخدمات الاتصالات نتيجة لإعادة موازنة الأسعار.

« دعم تكلفة مد خدمات الشبكة للمناطق التي بها خدمات أقل بواسطة مؤسسات الاتصالات، بما فيها تلكوم التي تقرض رخصتها للترامت التوسع في تلك الخدمات (حتى ذلك الوقت الذي تنتهي فيه تلكوم من إعادة موازنة أسعارها).

وتستمر إدارة صندوق الخدمة الشاملة (USF) بالاشتراك بين الهيئة التنظيمية المحلية بجنوب أفريقيا (SATRA) ومؤسسة الخدمة الشاملة (USA). تقوم مؤسسة الخدمة الشاملة بتحديد طرق الخدمة الشاملة و الإتاحة الشاملة ودراساتها وتقديم توصيات بشأنها. تقوم (SATRA) بمراقبة مد خدمات الشبكة للمناطق وتحقيق كفاءة الخدمة المقدمة وأسعارها .

كان إنشاء مراكز اتصالات يمثل أولوية بالنسبة لتمويل صندوق الخدمة الشاملة. بوجه عام، تعد مؤسسة الخدمات الشاملة (USA) مسئولة عن إنشاء مراكز الاتصالات بالتعاون مع المجتمعات والمؤسسات المانحة. يتم تشجيع الهيئات غير الحكومية والمقاولين الأفراد والمعدات والمعالين في المناطق الريفية وما حول المدن على الأخض على التقدم بطلبات لإدارة مراكز الاتصالات الجماعية. تحتوى مراكز الاتصالات النموذجية على عدد من الهواتف وأجهزة الفاكس و مكينات التصوير وأجهزة الحاسب الشخصي مع إتاحة الدخول على شبكة الإنترنت. على مدار ثلاث سنوات ماضية تم إنشاء ١٥٠ مركزاً للاتصالات أو هي في طور الإنشاء. وفي السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ تم إنشاء ستة مراكز اتصالات قياسية،

وفي عام ١٩٩٨/١٩٩٩ تم إنشاء ١٢ مركزاً قياسية للاتصالات، وفي عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ تم إنشاء ١٠ مراكز صغيرة للاتصالات و ١٠ مراكز قياسية للاتصالات و ٩٠ مركزاً كبيراً للاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض (ويرمز لها MCT). وسوف يخصص ثلاثون مركزاً منها لخدمة المعاقين بوجه خاص، وتلتزم جميع شركات الاتصالات المرخص لها بدفع مساهمات سنوية لصندوق الخدمة الشاملة. وفي السنة المالية الأخيرة، التزمت جميع مؤسسات الاتصالات المرخص لها بتقديم خدمات تحويل عسبة (بما فيها الدخول على الشبكة والمكالمات المحلية والخارجية) وخدمات الهواتف الخلوية النقالة بالمساهمة بـ ٠,١٦ % من عائداتهم السنوية الناتجة من توفير خدمات اتصالات مماثلة. وقد التزمت الشركة المرخص لها بتقديم خدمات الشبكة ذات القيمة المضاعفة بالمساهمة بـ ١٥٠٠ راند سنوياً في صندوق الخدمة الشاملة، بينما التزمت الشركات المرخص لها بتشغيل شبكات خاصة بالمساهمة بـ ١٠٠٠ راند سنوياً.

#### ٩-٤- صندوق تمويل الموارد البشرية

نص قانون الاتصالات لعام ١٩٩٢ أيضاً على إنشاء صندوق للموارد البشرية ( ويرمز له بـ HRF) وتكثيره وزارة البريد والاتصالات والإذاعة باستشارة SARTA. ويتم استخدام صندوق الموارد البشرية للارتقاء بتوفير الموارد البشرية ذات المهارات المناسبة في جميع مستويات قطاع الاتصالات. ويمول صندوق تمويل الموارد البشرية التدريب والبرامج التعليمية للحرافين و الفنيين وكذلك الطلبة والخريجين ، ويتضمن دعماً للتعليم العلمي والتقني في المدارس.





بإضافة مبلغ إلى حسابه، استناد إلى التكلفة الصافية المستحقة له للخدمة الشاملة للسنة المالية .

#### ١-١- الخلفية و التشريع

تم تضمين نظام الخدمة الشاملة في الجزء الثاني من قانون الاتصالات لعام ١٩٩٩. نص القانون على التزامات الخدمة الشاملة (USO) ، التي يلتزم بها مقدمو الخدمة الشاملة . يجب أن يضمن مقدمو الخدمة الشاملة هؤلاء أن خدمات الهاتف القياسية وكذلك خدمات هواتف العملة متاحة بشكل معقول لكافة مواطني استراليا على أسس عادلة ، أينما يقيمون أو يزاولون أعمالهم.

تم إخضاع أسعار خدمات الهاتف القياسية للتنظيم ، ونتيجة لذلك، لا يستطيع دلتما مقدم الخدمة الشاملة استعادة للتكلفة الكاملة لخدماته من العميل في المناطق مرتفعة التكاليف. يتم توزيع الخسائر الناجمة عن تقديم التزامات الخدمة الشاملة تلك على جميع مؤسسات الاتصالات، ويطلب من جميع مؤسسات الاتصالات بما فيهم تيلسترا (مؤسسة الاتصالات القديمة و مقدمة لالتزامات الخدمة الشاملة) المساهمة في تقديم للالتزامات الخدمة الشاملة بنسبة نصيبهم الكلى من سوق الاتصالات. يتم حساب حصص المساهمة باستخدام معادلة العائد المستحق (يستم مناقشته فيما بعد).

#### ١-٢- التكلفة الصافية للالتزامات الخدمة الشاملة

يتم تحديد "المناطق ذات التكلفة الصافية" بواسطة الهيئة التنظيمية الأسترالية، ACA، وهي مناطق جغرافية يجب أن يعلن مقدمو الخدمة الشاملة عن تعويض خسائرهم فيها، وهي أساسا مناطق ريفية. في ظرف تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية ، يجب أن يقدم كل مقدم خدمة شاملة مطالبة إلى الهيئة التنظيمية الأسترالية ACA

يتم حساب التكلفة كالتالي " التكلفة التي يمكن تجنبها " ناقص "العائد المتروك"، وأساساً، التكلفة التي يمكن تجنبها هي التكلفة التي يتحملها مقدم الخدمة الشاملة و التي لم يكن ليتحملها إذا لم يقدم الخدمات إلى المناطق ذات التكلفة للصافية، و العائد المتروك هو عائد ما كان مقدم الخدمة للشاملة لو حققه إذا لم يقدم الخدمة إلى المناطق ذات التكلفة للصافية.

#### ١-٣- العائد المستحق

خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية تقدم كافة مؤسسات الاتصالات المشاركة (إما فيها مقدمو الخدمة الشاملة) إقرارات الدخول إلى الهيئة التنظيمية الأسترالية ACA محدثة "عائداتها للمستحقة" في هذه السنة المالية.

يتم حساب للعائد المستحق كالتالي . لولاء يتم تحديد العائد الإجمالي للاتصالات لمؤسسة الاتصالات استناداً إلى كافة إيرادات المبيعات المحققة من خلال أنشطة صناعة الاتصالات. بعد ذلك يجب أن تقوم مؤسسة الاتصالات باستقطاعات معينة لحساب عائداتها الصافي للاتصالات . تشمل الاستقطاعات الإيرادات المحققة بالكامل في الأسواق الخارجية (عبر البحار)، وبيع المعدات إلى العميل، و إعصالات المبالغ الدافئة مقابل التزامات الخدمة الشاملة و الإمداد بمحتويات للخدمات و أنشطة إذاعة الاتصالات اللاسلكية الأرضية.

بعد ذلك يتم حساب للعائد المستحق كعائد صافى للاتصالات ناقص " المدفوعات المدخلة" لمؤسسات الاتصالات الأخرى. للمدفوعات المدخلة هي مدفوعات

#### ١٠-٥ التطورات الحديثة

بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. كانت التكلفة الصافية لخدمة الشاملة المفروضة على الصناعة و التي تمت الموافقة عليها من قبل مؤسسات الاتصالات ١٥٣,٤ مليون دولار أمريكي، و في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ طلبت تليسترا بتكلفة صافية مقدارها ١١١٥,١ مليون دولار أمريكي ، وهو مبلغ يزيد كثيراً عن السنة المالية السابقة . لقترح المراجعة الأولية لمطالبة تليسترا تخفيضها بشكل جوهري إلى حوالي ٥٨٠ مليون دولار أمريكي .

أدركت الحكومة الأسترالية احتمال أن تؤدي مطالبات الخدمة الشاملة الكبيرة لتليسترا إلى عدم الثقة في الصناعة و أن تمثل عائقاً للاستثمار . وفقاً لذلك ، أصدرت الحكومة تنظيماً يحدد الحد الأقصى للتكلفة الصافية للخدمة الشاملة للسنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ بمقدار ١٥٤,٥ مليون دولار أمريكي وللسنتين الماليتين ١٩٩٨/١٩٩٩ و ١٩٩٩/٢٠٠٠ بمقدار ١٥٤,٥ مليون دولار أمريكي زائد مؤشر أقصى سعر (CPI). ويعتبر هذا الحد الأقصى هو تكبير مؤقت فقط. تمثل هذه الحدود القصوى ١,٤% تقريباً من العائد الإجمالي لمؤسسة الاتصالات.

أدى حجم مطالبة تليسترا وعدم الثقة المحتمل الذي نشأ عنها إلى الشك في الترتيبات الحالية لتمويل التزامات الخدمة للشاملة، ولقد دفع ذلك الحكومة الأسترالية إلى عقد مؤتمر عام لإعادة النظر في ترتيبات تمويل التزامات الخدمة الشاملة؛ بما فيها الرغبة في التمويل الحكومي المباشر و كذلك كونه عصبياً من عدمه.

لمؤسسات اتصالات أخرى نظير الخدمات المطلوبة التي تقدمها مؤسسة الاتصالات الأولى (مثل رسوم الربط). وتكون حصة مؤسسة الاتصالات من العائد الكلي المستحق لكافة مؤسسات الاتصالات المشاركة هي معمل المساهمة لهذه المؤسسة. يمكن للنظر إلى هذا المعامل على أنه بديل لحصتها السوقية في الأسواق المطلوب أن تشارك فيها .

#### ١٠-٤ آلية الدفع

يجب أن تختار الهيئة التنظيمية الأسترالية ACA إما قبول المطالبات بالتكلفة الصافية و إقرارات دخل العائد المستحقة على أنها صحيحة، أو تجرى تحقيقات أخرى. بعد إجراء أي من هذه التحقيقات تنشر الهيئة للتنظيمية الأسترالية ACA تقييماً مكتوباً للسنة المالية. يحدد تقييم ACA "مبلغاً مدينًا" لكل مؤسسة اتصالات مشاركة و الذي يمثل معامل مساهمتها مضروباً في التكلفة الصافية الإجمالية للخدمة الشاملة.

يجب أن تدفع كل مؤسسة اتصالات مشاركة مبلغها المدين إلى رابطة احتياطي الخدمة للشاملة خلال شهر واحد من تلقيها لتقييم ACA. يساوى إجمالي المبالغ المدينية لمؤسسة الاتصالات المشاركة للتكلفة للصافية الإجمالية للخدمة للشاملة، ولكل مؤسسة اتصالات مشاركة مقدمة لخدمة الشاملة مبلغاً دائناً أيضاً، وهو يساوى التكلفة للصافية للخدمة للشاملة التي تقدمها، وعندما تصد جميع مؤسسات الاتصالات المدينية لرابطة الاحتياطي ما عليها، فإن الرابطة تقوم ببسداد الفرق إلى مؤسسات الاتصالات المستحقة.

مقايير مناسبة، وعادلة، ومستقرة في عموم البلاد، وعلى الرغم من عدم تعريف الخدمة الشاملة بالتحديد، فقد تم تنفيذ أهداف الشمولية بواسطة تحديد متوسط أسعار مرتبط بمناطق جغرافية متماثلة لكل من الإتاحة والمكالمات المحلية. في المناطق ذات التكلفة المرتفعة، يتم تحويل الدعم إلى هذه المناطق بواسطة رسوم الإتاحة من المناطق الأكثر كثافة في عدد السكان، وهي مناطق أقل تكلفة، وبواسطة رسوم المكالمات الخارجية.

في نيوزيلندا، وضعت الحكومة بعض القيود على مؤسسة الاتصالات القديمة، TCNZ، عندما تمت خصصتها في عام ١٩٩٠. تم فرض هذه القيود من خلال ما يعرف ببند حصص كيوي في نظام شركة TCNZ الأساسي. على أن تظل رسوم إتاحة العمل في المناطق الريفية عند أسعار لا تزيد عن السعر القياسي للعمل المنزلي في منطقة حضرية. لا يوجد في نيوزيلندا هيئة تنظيمية لقطاع الاتصالات، ويترك اعتماد TCNZ لنفقات خدمة المناطق ذات التكلفة المرتفعة للمفاوضات التجارية و سياسة المنافسة العامة. وفقا لذلك، تحاول TCNZ استعادة التكاليف من خلال أسعار الربط التي يتم التفاوض تجاريا بشأنها، وفي أواخر عام ١٩٩٩ نتج عن مفاوضات الربط مازق تحاول حكومة نيوزيلندا منذ ذلك الحين أن تجد له حلا.

لقد أسست هونج كونج نظاما للخدمة الشاملة مرتبط بالتكلفة يتم تمويله من خلال رسم على المكالمات الدولية. يلتزم مقدم الخدمة الشاملة المحدد (CWHKTC) بتوفير خدمات إتاحة في هونج كونج من خلال شبكة الهواتف العمومية. يجب أن يتلقى مقدم للخدمة الشاملة مساهمات عادلة من مؤسسات الاتصالات الأخرى المرخص لها للوصول إلى التكلفة الصافية لخدمة العملاء وتوفير

يقدم هذا القسم نظرة شاملة متفحصة عن وضع سياسات للخدمة الشاملة و الإتاحة الشاملة في دول أسيوية مختارة. عموما، لم يتم تعريف الخدمة الشاملة حتى الآن في الدول الأسيوية بحيث تسمح بتنفيذ آلية تمويل مستهدفة، وتظل آلية التمويل الأكثر شيوعا في الدول التي تم استعراضها هي تحويل الدعم بين الخدمات بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة.

في عدد من الدول، تم استخدام التزامات للتوسع في الشبكة على أنها طريقة لتشجيع الشمولية. يمكن فرض هذه الالتزامات على مؤسسات الاتصالات القديمة المملوكة للدولة، أو على مؤسسات الاتصالات التي تمت خصصتها حديثا، أو على مؤسسات الاتصالات الجديدة المنافسة، أو على كيانات من نوع الاستثمار المشترك/الاتحاد المالي، على سبيل المثال كجزء من ترتيبات البناء و التشغيل ثم نقل الملكية (BOT).

وهناك نماذج أخرى مختلفة في القارة. فقد فرضت هونج كونج رسوماً على الدفينة تنسم بالشفافية لتشجيع الخدمة الشاملة في ظروف تنافسية، وتكوى ماليزيا تأسيس صندوق لتمويل للخدمة الشاملة. في الأقسام التالية، سوف نسلط الضوء على أمثلة قليلة جديرة بالذكر ونقدم ملخصات بالتطورات في دول أخرى.

#### ١١-٢ أوضاع على دول مختارة

في اليابان، أعد قانون مؤسسة NTT لسنة ١٩٩٧ تنظيم مؤسسة الاتصالات القديمة NTT إلى شركتين إقليميتين لشرق وغرب اليابان، وشركة للمكالمات الخارجية. يملك الشركات الثلاث العاملة شركة قابضة واحدة. يحدد قانون عام ١٩٩٧ أن NTT مسئولة عن تأمين تقديم خدمات

شروط العطاء على أن تقوم مؤسسات خدمات الاتصالات الأساسية في الهند، بنهاية فترة زمنية قدرها ١٢ شهر، بتركيب ١٠% من الخطوط المركبة في المناطق الريفية كحد أدنى. وتم تطبيق شرط معادل على مناطق الامتياز من الفئة ب، للمرغوب فيها بدرجة أقل، ولكن تم مد الفترة الزمنية لتكون ٢٤ شهراً، وبالنسبة لمناطق الامتياز من الفئة ج كانت الفترة للزمنية ٣٦ شهراً.

في الفلبين، طلب من جميع مقدمي الخدمات الدولية التسعة تركيب ٣٠٠,٠٠٠ خط محلي خلال ٣ سنوات من الحصول على تراخيصهم، وطلب من مؤسسات اتصالات الهاتف المحمولة تركيب ٤٠٠,٠٠٠ خط محلي خلال فترة ٥ سنوات، في بعض الحالات، تم منح الترخيص لشركات تعمل في مجال الهاتف المحمولة والخدمات الدولية مما نتج عنه الالتزام بتشغيل ٧٠٠,٠٠٠ خط خلال ٥ سنوات.

لقد تبنت إندونيسيا وتايلاند نماذج الاستثمار المشترك / الاتحاد المالي مع ترتيبات من نوع البناء والتشغيل ثم نقل الملكية (التحويل) (BOT)، وفي ظل هذه الترتيبات يدخل للمستثمرون الرئيسيون الأجانب في ترتيبات مع الشركاء المحليين (غالباً مؤسسات الاتصالات القديمة) لتشغيل شبكات الاتصالات في مناطق محددة. في كل من إندونيسيا وتايلاند تشمل الترخيص والالتزامات التعاقدية الالتزام بتركيب عدد معين من الخطوط خلال فترة زمنية محددة، وفي إندونيسيا طلب أيضاً من مؤسسات الاتصالات الجديدة مد الخدمة إلى مقاطعات ريفية المناطق التي يقومون بخدمتها خلال فترات محددة.

الهواتف العمومية، ويشار إلى العملاء و هواتف العملة التي يطالب مقدم الخدمة الشاملة بتعويض مقابل تقديم الخدمة إليهم "بالعملاء غير الاقتصاديين". تم حساب التكلفة الصافية الإجمالية لمؤسسة CWHKTC (مساهمة الخدمة الشاملة(USC)) تقدر بمبلغ ٥١٠,٥ مليون دولار هونج كونج في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٨٧، تم استخدام ٣٩٨,٢ مليون دولار هونج كونج من هذا المبلغ في خدمة العملاء غير الاقتصاديين، و ١١٢,٣ مليون دولار هونج كونج في خدمة هواتف العملة غير الاقتصادية. كانت مساهمة الخدمة الشاملة للسنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ تكافئ ٠,١٣٦ دولار هونج كونج لكل دقيقة من المكالمات الدولية. وتقدر مساهمة الخدمة الشاملة بحوالي ١% من المائدات الإجمالية للقطاع، ولقد استمر نظام مساهمة الخدمة الشاملة بعد تحرير سوق المكالمات الدولية في يناير ١٩٩٩، إلا أنه قد تم تعيين هيئة وسيطة للحصول وإدارة مساهمة الخدمة الشاملة.

### ١١-٣ الدول الآسيوية الأخرى

يتم استخدام تحويل الدعم للدخلي على نطاق واسع في دول آسيوية أخرى لتشجيع الشمولية. تم استخدام هذا المدخل، على سبيل المثال، في الصين، وبنجلاديش، وبوتان، وإندونيسيا، وإيران، وكوريا الجنوبية، وسريلانكا، ومنغوليا، ونيبال، والفلبين، وتايلاند.

يتم أيضاً استخدام للترامات توسيع للشبكة على نطاق واسع لتشجيع الشمولية، وفيما يلي أمثلة على ذلك.

في الهند، يطلب من مؤسسات الاتصالات الجديدة القائمة تركيب عدد معين من الخطوط في المناطق الريفية خلال مدد محددة. كمثال لذلك، في مناطق الامتياز من الفئة أ، المناطق المرغوب فيها بدرجة كبيرة، تنص



---

الملاحق

---



## المحتويات

ملحق أ - الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية	أ - ١
ملحق ب - للتصانيف الاتصالات - الأسعار والتكلفة	ب - ١
ملحق ج - معجم	ج - ١
ملحق د - مصادر متفقاة	د - ١





(أ) الاشتراك في تحويل لدعم المضاد للمنافسة.

(ب) استغلال المعلومات التي تم التوصل إليها من المنافسين بطريقة تؤدي إلى نتائج مضادة للمنافسة.

(ج) عدم إتاحة المعلومات الفنية بشأن التسهيلات الأساسية والمعلومات التجارية المتعلقة بها والتي تعد ضرورية بالنسبة لمقدمي الخدمة الآخرين لتقديم خدماتهم في توقيت مناسب .

## ٢-٢-٢ الربط

١-٢ يتعلق هذا القسم بالربط مع مقدمي الخدمات الذين يوفر خدمات أو شبكات نقل الاتصالات العامة، وذلك لإتاحة الاتصال بين المستخدمين الذين يتعاملون مع أحد مقدمي الخدمات والمستخدمين المتعاملين مع مقدم آخر للخدمات، وأيضاً للحصول على الخدمات التي يوفرها المقدم الآخر للخدمات، حيث يتم التعهد بالتزامات محددة.

## ٢-٢-٢ تأمين الربط

يتم تأمين الربط مع مقدم الخدمات الرئيسي عند أية نقطة ممكنة من الناحية الفنية في الشبكة ، ويتم هذا الربط بمراعاة ما يلي :

(أ) عدم وجود شروط وأحكام تفضيلية (بما فيها المعايير والمواصفات الفنية) أو أسعار تفضيلية، وألا نقل جودة عن تلك التي تتوافر في للخدمات المماثلة التي تقدمها الجهة نفسها أو الخدمات المماثلة التي يوفرها مقدمو الخدمات غير المرتبطين بها أو فروعها أو الشركات التابعة الأخرى .

(ب) تسلسل زمني يتعلق بالشروط والأحكام (بما فيها المعايير والمواصفات الفنية) والأسعار المرتبطة بالتكاليف والتي تنسم بالشفافية والمعتوية وتضع في اعتبارها الجدوى الاقتصادية وهي كذلك منفصلة بشكل كاف؛ وذلك حتى لا يدفع مقدم الخدمات مقابل مكونات الشبكة أو التسهيلات غير اللازمة لأداء الخدمة.

(ج) تخضع النقاط التي تصانف إلى نقاط انتهاء الشبكة عند الطلب، والتي تقدم لغالبية المستخدمين، للأسعار التي تعكس تكلفة إنشاء تسهيلات إضافية ضرورية.

## ٣-٢-٢ إتاحة إجراءات مفاوضات الربط للاطلاع العام

تتاح الإجراءات المتبعة في الربط لأحد مقدمي الخدمة الرئيسيين للاطلاع العام.

## ٤-٢-٢ شفافية إجراءات الربط

تضمن أن يتيح مقدم للخدمة الرئيسي لتفانيات الربط الخاصة به وعرضه المرجعي للربط للاطلاع العام.

يتم الاستجابة لطلب أي مقدم خدمات يطلب الربط مع مقدم خدمات رئيسي يتوافر لديه مصدر في الحاليتين الآتيتين:

(أ) في أي وقت

(ب) بعد فترة معقولة من الزمن معلومة لهيئة محلية مستقلة، والتي قد تكون جهة تنظيمية كما هو موضح في الفقرة ٥ اللاحق ذكرها، وذلك لتسوية النزاعات المتعلقة بمناصفة شروط وأحكام وأسعار الربط في خلال فترة معقولة، وذلك شريطة ألا يكون قد تم تحديدها من قبل.

### ٣- الخدمة الشاملة

من حق أي عضو تعريف نوعية التزامات الخدمة الشاملة التي سيلتزم بها. ولن يتم اعتبار تلك الالتزامات مضادة للمنافسة بصورة جوهرية، شريطة أن تُمارس بطريقة تتسم بالشفافية وعدم التفرقة والحياد تجاه المنافسة، وألا تمثل عبئاً زائداً عن الحد الضروري بالنسبة لنوعية الخدمة الشاملة التي قام العضو بتعريفها.

### ٤- إتاحة معايير الترخيص للاطلاع العام

يتم إتاحة ما يلي للاطلاع العام عند الحاجة إلى رخصة:

(أ) جميع معايير الترخيص والفترة التي يتم استغراقها عادة للتوصل إلى قرار يتعلق بطلب الحصول على ترخيص.

(ب) شروط وأحكام للرخص الفردية. ويتم إعلام المتقدم بأسباب رفض الترخيص عند طلبه لذلك.

### ٥- الجهات التنظيمية المستقلة

الجهة التنظيمية منفصلة وغير مسؤولة عن أي مقدم لخدمات الاتصالات الأساسية، ويجب ألا تكون القرارات والإجراءات التي تتبناها الجهات التنظيمية منحازة لأي من المشاركين بالسوق.

### ٦- التخصيص واستخدام الموارد النادرة

يتم اتخاذ أية إجراءات تتعلق بالتخصيص واستغلال الموارد النادرة - بما فيها الترددات والأرقام وحقوق المرور - بموضوعية وشفافية وعدم التحيز، وذلك في التوقيت المناسب، ويتم إتاحة الوضع الحالي لنطاقات الترددات المخصصة للاطلاع العام، ولكن لا حاجة لتعريف مفصل للترددات المخصصة لاستخدامات حكومية معينة.





## ملحق ب : اقتصاديات الاتصالات - الأسعار والتكلفة

### المحتويات

ب-١	١-١	الأسس الاقتصادية لتنظيم الأسعار
ب-١	١-١-١	١-١-١ فوائد المنافسة
ب-٤	١-١-٢	١-١-٢ انهيار الأسواق
ب-٤	١-٢-١	١-٢-١ الاقتصاديات الكبيرة
ب-٥	١-٢-٢	١-٢-٢ اقتصاديات مجالات الإنتاج
ب-٥	١-٣-١	١-٣-١ مشكلة الاحتكار
ب-٦	١-٤-١	١-٤-١ الاحتكار الخاضع للتنظيم
ب-٦	١-٥-١	١-٥-١ المؤسسة العامة
ب-٧	٢-١	تسعير الاحتكار
ب-٧	١-٢-١	١-٢-١ احتكار منتج واحد
ب-٨	٢-٢-١	٢-٢-١ تسعير رامسى
ب-٩	٢-٣-١	٢-٣-١ التنظيمات في ظل المنافسة المتزايدة
ب-١١	٣-١	مرونة الطلب
ب-١١	١-٣-١	١-٣-١ تقرير عن تقديرات المرونة
ب-١٢	٤-١	تكلفة الاتصالات
ب-١٢	١-٤-١	١-٤-١ عوامل تقدير التكلفة
ب-١٢	٢-٤-١	٢-٤-١ مصطلحات ومفاهيم تقدير التكلفة
ب-١٢	٣-٤-١	٣-٤-١ طرق تقدير التكلفة
ب-١٤	١-٣-٤-١	١-٣-٤-١ مقارنة طرق تقدير التكلفة
ب-١٧	٢-٣-٤-١	٢-٣-٤-١ طرق ماضية لتقدير التكلفة
ب-١٨	٣-٣-٤-١	٣-٣-٤-١ طرق مستقبلية لتقدير التكلفة
ب-٢٠	٤-٤-١	٤-٤-١ مثال لتقدير تكلفة الربط
ب-٢٠	١-٤-٤-١	١-٤-٤-١ تقدير حجم الزيادة
ب-٢١	٢-٤-٤-١	٢-٤-٤-١ طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC)
ب-٢٢	٣-٤-٤-١	٣-٤-٤-١ طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/
ب-٢٢	متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)	
ب-٢٣	٤-٤-٤-١	٤-٤-٤-١ تخصيص التكاليف المشتركة والتكاليف المقسمة : رفع الأسعار

الإطارات والأشكال والجداول  
الإطارات:

إطار ب - ١ : مرونة السعر والدخل بشأن الطلب  
إطار ب - ٢ : تطبيق مرونة التقديرات في الدول الصناعية على الأسواق الأكل نمواً.  
إطار ب - ٣ : ثلاثة عوامل أساسية لتقدير سعر التكلفة  
إطار ب - ٤ : مفاهيم وتعريفات أساسية لتقدير التكلفة

### الأمثلة :

٢-ب	شكل ب - ١ : منحني سوق الطلب
٢-ب	شكل ب - ٢ : منحني سوق العرض
٣-ب	شكل ب - ٣ : سوق العرض والطلب
٣-ب	شكل ب - ٤ : الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية.
٥-ب	شكل ب - ٥ : متوسط التكلفة وفقاً للاقتصاديات الكبيرة .
٨-ب	شكل ب - ٦ : الخسارة الفندية للمؤسسة عند تسعير الاختيار الأول وفقاً لمعايير الاقتصاديات الكبيرة
٩-ب	شكل ب - ٧ : نموذج لتطبيق تسعير رامسى
١٧-ب	شكل ب - ٨ : العلاقة بين التكلفة وطرق تقدير التكلفة والتخصيص
٢١-ب	شكل ب - ٩ : مثال لتقدير تكلفة الربط : تحليل شبكات الإتحاح للمكالمات المحلية

## الجدول

جدول ب - ۱ :

تقديرات عند نقط ومدايات مرونة السعر ومرونة الدخل بشأن الطلاب على خدمات هاتفية منتقاة ب-١٢

**٢٠٠٧**

ويتعلق المفاهيم المذكورة في هذا الملحق بوحداث أخرى أيضاً، إذ تنطوي مفاهيم تسعير وتقدير تكلفة الاتصالات بشكل خاص على مواضيع عديدة متصلة بالربط (الوحدة الثالثة) ومياسة المناقصة (الوحدة الخامسة) والخدمة الشاملة (الوحدة السادسة)، وبهذا يتضح أن عالم النظرية والممارسة الاقتصادية ليس مفتوحاً أمام الجميع. وقد تم التركيز على مناقشة هذه المفاهيم في هذا الملحق كي يترأه أولئك المهتمين بهذا الموضوع.

يبدأ هذا الملحق بمناقشة فوائد المنافسة والبدائل المتاحة حينما تعجز الأسواق عن الوصول لأغسب النتائج الاجتماعية، وعندئذ نتم مراجعة التطبيقات النظرية والعملية لتسعير الاحتكار، بما فيها تسعير رمسي، ويقدم الملحق تقريراً عن تقديرات مرونة الاتصالات، أما عن النصف الأخير من الملحق فيتضمن تقريراً عن تكاليف الاتصالات بما فيها عوامل تقدير للتكلفة، والأحكام، والتعريفات المختلفة. يناقش الملحق بعض طرق تقدير التكلفة التي تتبعها الهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم، بما فيها طريقة العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) التي يتبعها المجلس

### ١-١-١ قولك للمنافسة

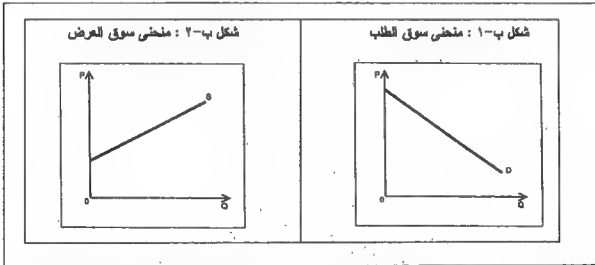
وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن ما يبرر وجود تنظيم الأسعار هو عجز السوق عن التوصل لأسعار تنافسية ، وتوقع النظرية وجود أسعار "فعالة" تؤدي إلى تنظيم رفاهية المجتمع في حالة توافر المنافسة وسلامة التصرف في الأسواق؛ فالأسعار الفعالة ستعمل بوجه خاص على تساوي قدر الخدمات التي يريده البائعون عرضها مع قدر الخدمات التي يريد المشترون طلبها. ستساعد

الأسعار الفعالة أيضاً على تساوي المنفعة التي يجنيها المشترون من الوحدة الأخيرة التي تم استهلاكها مع تكلفة إنتاجها (التكلفة الحدية).

يتم شرح النظرية الاقتصادية العامة للأسواق التنافسية الفعالة لاحقاً؛ يوضح الشكل ب-١ منحنى سوق الطلب (D) الخاص بخدمة محددة، وقد تم توضيحه في شكل رسم بياني يظهر فيه سعر الخدمة (السعر الخاص بالشركة) على المحور العمودي (محور المبيعات) وكمية الخدمة على المحور الأفقي (محور المبيعات). نتيجة لحاجة المستهلكين إلى كميات أكبر من الخدمات عند انخفاض الأسعار، يظهر منحنى الطلب منحرفاً لأسفل من اليسار إلى اليمين؛ وذلك لبيان ازدياد الطلب في السوق عند انخفاض

السعر والعكس صحيح. يتم تقدير الطلب الكلي عن طريق جمع منحنيات الطلب للمستهلكين المنفردين.

يظهر منحنى سوق عرض الخدمات (S) في الشكل ب-٢، ويرتفع هذا المنحنى جهة اليمين موضحاً زيادة الخدمات التي تقدمها الشركات في حالة زيادة سعر الخدمة. في هذا المثال الذي يتناول شركة لديها جميع مقومات المنافسة هناك للفراض بوجود عوائد ثابتة أو متناقصة وفقاً لمعدلات الإنتاج (انظر تفاصيل هذه المفاهيم ومفاهيم التكلفة الأخرى فيما بعد). وبموجب ذلك الافتراض، فإن منحنى العرض لشركة لديها جميع مقومات المنافسة هو ذلك الجزء من التكلفة الحدية (MC) الذي يقع أعلى منحنى متوسط التكلفة المتغيرة. يتم تقدير العرض الكلي عن طريق جمع المنحنيات الخاصة بكل شركة على حدة.



الكمية التي يطلبها المشترون، وإذا كان منحنى العرض الخاص بكل شركة هو منحنى التكلفة الحدية فعند توازن السوق ستزيد إنتاجية الشركة إلى النقطة التي يتساوى عندها السعر مع التكلفة الحدية - أو بطريقة أخرى عند مستوى الإنتاج الذي تساوي فيه ( $P^*$ ) التكلفة الحدية.

ويظهر في الشكل ب-٣ تعاطف الرفاهية الاجتماعية عند نقطة التوازن التنافسي (أي عند السعر  $P^*$  والإنتاج

ويظهر في شكل ب-٣ توازن السوق في حالة التفاعل بين الشركات (مقدمي الخدمات) والمستهلكين. عند توازن السوق يتقاطع منحنيا العرض والطلب عند سعر السوق (نقطة  $P^*$ ) وإنتاج السوق (نقطة  $Q^*$ ). باختصار، تؤدي الأسواق التنافسية لوجود أسعار فعالة (يرمز لها بـ  $P^*$ )، والتي تتساوى عندها الكمية التي يريد مقدمو الخدمات توفيرها (يرمز لها بـ  $Q^*$ ) مع

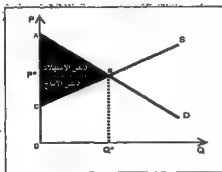
ما يدعو الاقتصاديين إلى وصف تسعير التكلفة الحدية بأنه "فعال".

ذلك إذاً هو ما يحدث في مثل هذا السوق التنافسي المثالي. وكما تتحقق تلك الغاية الفعالة، يجب أن تتوافر في السوق عدد من الشروط. على سبيل المثال، يجب أن يتحدد البائعون (مقدمو الخدمات) والمشتررون (المستهلكون)، وذلك شريطة ألا يصل أحدهم للحجم الذي يستطيع معه التأثير على الأسعار؛ أي ليس من حق أحدهم السيطرة على السوق. إضافة لذلك، يجب ألا تتولد أية تأثيرات خارجية كبيرة والتي تعرف بصورة تقريبية بأنها مزايا أو تأثيرات سلبية تنتقل من وإلى الأسواق الأخرى. يتعين أيضاً توفير حرية الدخول إلى السوق والخروج منه. أخيراً، وكما هو مذكور آنفاً، يجب ألا تتولد الاقتصاديات الكبيرة في مثل هذه السوق.

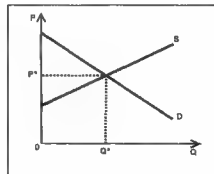
$Q^*$ ). وفي حالة افتراض أن المساحة أسفل منحنى الطلب تمثل مجموع رغبة المستهلكين في الدفع وأن المساحة أسفل منحنى العرض تمثل مجموع التكلفة الكلية لمقدمي الخدمات، فإن الفرق بين هذين المفهومين يُرمز له بالمساحة المسماة  $ABC$ . ويطلق على هذا المفهوم عادةً (الفائض الاجتماعي) أو (الفائض الكلي).

من الممكن تقسيم الفائض الكلي إلى فائض المستهلكين (ويرمز له بالقيمة  $AP^*B$ ) والتي تمثل الفرق بين الرغبة الكلية في دفع ما قيمته  $Q^*BA$ ، وما يتعين على المستهلكين دفعه والذي يعادل قيمة  $Q^*BP^*$ ، وفائض المنتجين (ويرمز له بالقيمة  $P^*CB$ ) والتي تمثل الفارق (المكسب) الكلي بين العوائد (التي ترمز لها بالقيمة  $Q^*BP^*$ ) والتكلفة التي تتحملها (والتي ترمز لها بالقيمة  $Q^*BC$ ). يمكن توضيح أن أي مجموع آخر للأسعار لن ينتج عنه فائض كلي كبير. باختصار، ينتج عن تساوي السعر والتكلفة الحدية عند الإنتاج (ورمز  $Q^*$ ) تعظم الفائض الكلي وبالتالي الرفاهية الاجتماعية؛ وهذا

شكل ب-٤ : الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية



شكل ب-٣ : سوق العرض والطلب



ولن يتم تطبيق هذا الوصف الاصطلاحي للأسواق التنافسية عموماً على قطاع الاتصالات؛ وذلك نتيجة لخصائص محددة لتكلفة شبكات الاتصالات. ويتم تناول الأمور المتعلقة بالتكلفة في الأقسام اللاحقة.

#### ١-٢-١ انهيار الأسواق

إن تصل السوق عامةً إلى أنصب نتائج اجتماعية في حالة عدم توافر جميع الشروط المذكورة أعلاه؛ وهذا هو ما يطلق عليه الاقتصاديين (انهيار الأسواق). ينتج انهيار الأسواق عن سوء تخصيص للموارد أو تخصيصها بصورة غير فعالة؛ مما يؤدي إلى حدوث فائض أو تحقيق خسارة. في مثل هذا الموقف يكون هناك تبرير للتدخل الحكومي للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية. من الواضح أن القوة الدافعة للمنظمات يجب وزنها بالتقاييس إلى تكاليفها الاقتصادية والتكلفة الناتجة عن تركيز السلطة في أيدي الموظفين الحكوميين وذلك لنفاذ الإخفاق التنظيمي أو لتقليل منه. توفر الوحدة الأولى من هذا الدليل إرشادات لتنظيمات فعالة ومؤثرة في قطاع الاتصالات.

تعتبر النظرية التقليدية الاحتكار الطبيعي مثالاً رئيسياً لانهيار الأسواق. هناك تعريف غير دقيق للاحتكار الطبيعي بأنه يحدث عندما تزيد تكاليف الإنتاج إلى الحد الذي لا يتحقق عنده توفير للفائض إلا إذا تولت شركة اتصالات واحدة فقط مهمة تقديم الخدمات التي تفي بحاجة لطلب في السوق، والاحتكار الطبيعي سببان هما: الاقتصاديات الكبيرة واقتصاديات مجالات الإنتاج. يستخدم الاقتصاديون مفهوم "الإضافة الفرعية" لوصف واختبار الاحتكار الطبيعي.

#### ١-٢-١-١ الاقتصاديات الكبيرة

تتواجد اقتصاديات معدلات الإنتاج عند تتكافؤ متوسط (مجموع) تكلفة الشركة مع زيادة حجم الإنتاج. يوضح

الشكل ب - ٥ كيفية هبوط متوسط التكلفة (AC) على المدى الطويل لمقامي الخدمة نتيجة لاقتصاديات معدلات الإنتاج. يُطابق على اقتصاديات معدلات الإنتاج أيضاً اقتصاديات العوائد المتزايدة. على العكس مما سبق هناك اقتصاديات العوائد المتناقصة، والتي تنتج عن زيادة متوسط التكلفة بالتناسب مع زيادة حجم الإنتاج. تتحقق العوائد الثابتة لمعدلات الإنتاج عند ثبات متوسط التكلفة بالتناسب مع حجم الإنتاج.

قد تنشأ اقتصاديات معدلات الإنتاج عن عدد من العوامل الفنية والإدارية. تُعد التكاليف الثابتة (أي التكاليف التي يتم تحملها بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة) أحد أوسع المصادر انتشاراً بالنسبة لاقتصاديات معدلات الإنتاج، خاصةً في قطاع الاتصالات. تظهر أهمية التكاليف الثابتة في الاتصالات والصناعات الأخرى التي تتطلب توافر الشبكات. يقل متوسط التكلفة الثابتة بالتوسع في الإنتاج. تؤثر هذه الظاهرة على متوسط التكلفة فينخفض ويؤدي إلى وجود اقتصاديات معدلات الإنتاج. يتعين الإشارة إلى أن التكاليف الثابتة لا تعني بالضرورة توافر اقتصاديات معدلات الإنتاج في الشركة. وكما ذكر آنفاً، قد تنتج اقتصاديات معدلات الإنتاج عن عوامل أخرى غير التكاليف الثابتة.

تظهر اقتصاديات معدلات الإنتاج عند وجود معدلات إنتاج معينة. على سبيل المثال، عند مستويات الإنتاج المرتفعة قد لا تستطيع الإدارة مراقبة جميع العمليات التي تجري في الشركة عن كثب؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود أوجه للقصور تغطي على أية مزايا تقنية تخفض أسعار العمليات التي تتم على نطاق واسع.

تتوقف اقتصاديات معدلات الإنتاج على انخفاض أو زيادة متوسط (إجمالي) التكلفة على المدى الطويل

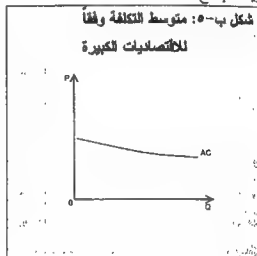
حالة إنتاج أكثر من سلعة ولحده. في هذه الحالة، يكون إنتاج هذه السلع باستخدام معدات وتسهيلات مشتركة أوفر تكلفةً من إنتاج كل منها على حدة. تنشأ اقتصاديات مجالات الإنتاج حينما تستطيع شركة واحدة إنتاج سلعين أو أكثر بتكلفة كلية أقل مما لو كانت شركات مختلفة أنتجت كل سلعة على حدة.

تشير اقتصاديات مجالات الإنتاج إلى الوفرة في التكلفة الذي تستفيد به إحدى الشركات التي تقدم منتجين أو خدمتين أو أكثر عند المقارنة مع الشركات المختلفة التي تقدم كل منها منتج واحد أو خدمة واحدة. على سبيل المثال يوجد بالفعل لدى شركة محلية لشبكات الهواتف العمومية شبكة لخدمة المشتركين المحليين، ويمكن أيضاً استخدام الشبكة المحلية في تقديم خدمة المكالمات الخارجية أيضاً لعملائها عن طريق الربط المناسب الذي توفره التسهيلات الخاصة بالمكالمات الخارجية. ونتيجة لاستخدام الشبكة المحلية في خدمات المكالمات الخارجية تتوفر لشركة الخدمات المحلية اقتصاديات مجالات الإنتاج، والتي لا تتوفر لأي شركة خدمات جديدة تهدف إلى تقديم خدمات المكالمات الخارجية فحسب. وقد تضطر الأخيرة إلى مضاعفة قوة الشبكة المحلية من أجل إتاحة الخدمة للمشاركين.

يمثل منحنى مماثل لذلك الموجود في الشكل ب-5 تأثير اقتصاديات مجالات الإنتاج على متوسط التكلفة التراكمي في شركة تقدم منتجات أو خدمات عديدة، مع ملاحظة وجود منحنيات مختلفة لكل إنتاج منفصل.

وكما هو الحال بالنسبة لاقتصاديات معدلات الإنتاج، قد تتواجد اقتصاديات مجالات الإنتاج عند بعض مستويات

ويتكون متوسط إجمالي التكلفة من مكونين : متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة. وكما هو موضح من قبل ، يتناقص متوسط التكاليف الثابتة بزيادة الإنتاج، ولكن قد يتزايد متوسط التكاليف المتغيرة بصورة أسرع أو أبطأ من زيادة الإنتاج. وتتوقف اقتصاديات معدلات الإنتاج على حركة هذين المكونين بالتناسب مع زيادة الإنتاج.



عندما تقدم الشركة خدمة واحدة، ينشأ الاحتكار الطبيعي حينما تسبب اقتصاديات معدلات الإنتاج عن المعدل المناسب، بالقياس إلى الطلب الحالي والمستقبلي. عندما تقوم الشركة بتقديم أكثر من خدمة لا يتم تحديد تعريف واضح لمتوسط التكاليف. وقد وضع الاقتصاديون عدداً من المعايير التي تقيم وتلخص اقتصاديات معدلات الإنتاج، ولكن نظل الفكرة العامة كما هي في مثال الخدمة الفردية، وتستطيع شركة تقدم خدمات متعددة وتطبق اقتصاديات معدلات الإنتاج زيادة جميع خدماتها بالتناسب مع زيادة نسبية طفيفة في إجمالي تكلفتها.

#### ١-٢-٢ اقتصاديات مجالات الإنتاج

قد ينشأ الاحتكار الطبيعي عن اقتصاديات مجالات الإنتاج وكذلك اقتصاديات معدلات الإنتاج، وذلك في

الإنتاج دون الأخرى، وقد تتواجد اقتصاديات مجالات الإنتاج مع اقتصاديات معدلات الإنتاج أو بدونها.

#### ١-٣ مشكلة الاحتكار

من وجهة النظر التقليدية، يتمتع قطاع الاتصالات في مجمله بخصائص الاحتكار الطبيعي. وتعني وجهة النظر تلك أن الأسواق الرئيسية للاتصالات ستعجز عن مواجهة شرط المنافسة، ألا وهو تعدد البائعين في السوق. ومن الناحية العملية، كان هيكل الصناعة للتقليدية يقوم على الاحتكار.

وتكمن المشكلة في أن الشركة الاحتكارية قد تستغل وضعها فتحدد أسعاراً باهظة أو تضع قيوداً على الإنتاج، مما يؤدي إلى تدنى مستوى الرفاهية الاجتماعية (أي انهيار السوق) ويتطلب للتدخل الحكومي لضمان عدم استغلال الشركة الاحتكارية للمستهلكين والمتنافسين المحتملين.

#### ١-٤ الاحتكار الخاضع للتنظيم

تعاملت الحكومات مع مشكلة الاحتكار بعدة طرق، وتعد للتنظيمات هي الطريقة الرئيسية. قرر صانعو السياسات الحكومية الذين يعتقدون أن صناعة الاتصالات هي صورة من صور الاحتكار الطبيعي أن الأفضل هو وجود شركة احتكارية واحدة تقدم الخدمات للمواطنين، والتي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات معدلات الإنتاج وكذلك اقتصاديات مجالات الإنتاج. وقد فرضت سياسات الاتصالات التقليدية تنظيمات تمنع الشركات الاحتكارية من فرض السيطرة الاحتكارية وتحديد أسعار باهظة. ترمي هذه التسمية إلى التمتع بفوائد الكفاءة الإنتاجية دون السماح لشركة احتكارية ليهب عليها أية قيود بجنى مكاسب باهظة أو وضع قيود على عملية تقديم خدماتها.

أرست هذه النظرة القائلة بأن الاحتكار هو الهيكل الأنسب للسوق من الناحية الاجتماعية أساساً لمن تنظيمات أو حولجز تنظيمية من أجل الدخول في أسواق الاحتكار في بعض الحالات، وهو ما يحول الاحتكار الطبيعي إلى احتكار قانوني. ومن الناحية العملية، قامت بعض مؤسسات الاتصالات الخاصة بتنفيذ نموذج الاحتكار الخاضع للتنظيم في عدد من الدول منها الولايات المتحدة وكندا.

#### ١-٥ المؤسسة العامة

تعد الملكية العامة لمؤسسة الاتصالات في بيئة احتكارية هي البديل الأوسع انتشاراً للاحتكار الخاص الخاضع للتنظيم. يركز هذا النموذج على الاعتقاد بإمكانية تحقيق أهداف ذلك القطاع بواسطة الإدارة العامة المباشرة وملكية المؤسسة التي تقدم الخدمات، وفي مثل هذا النموذج غالباً ما تعتبر التنظيمات غير ضرورية. وحتى وقت قريب كانت الملكية العامة المحكرة هي النموذج السائد في القطاع في عدة دول في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

إلا أنه، من الناحية العملية، تستخدم المؤسسات العامة في عدة تطبيقات ولهبت معالجة مشكلة الاحتكار إلا إحداها. ونتيجة لتعارض هذه التطبيقات وتكثي الأداء فيما مضى، فإن عدة حكومات قد تخلت بالفعل أو هي بصدد التخلي عن نموذج المؤسسة العامة غير الخاضعة للتنظيم. وتعرّض بعض الأنظمة القضائية بأن الدافع وراء التنظيم الاقتصادي كان قوياً، سواء كانت المؤسسة العاملة عامة أو خاصة. وفي بعض الأحيان كان يتم تأسيس مؤسسات الاتصالات للمملوكة للدولة على أنها كيان تجاري أو "اتحاد شركات" يخضع للتنظيمات عن طريق هيئة حكومية مختلفة.



يوجد ركن أساسي في النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها بشأن تنظيمات الأسعار التي يتقاضاها الاحتكار، وقد تم تضمين عينة من تلك المؤلفات في المصادر المنقاة في هذا الملحق .

كما يُذكر من قبل في النقاش حول الرفاهية الاجتماعية في ظل سوق تنافسي مثالي، ترى النظرية الاقتصادية أن تسعير "الاختيار الأول" يحدد أسعاراً تساوى التكلفة الحدية، وقد يسبب تطبيق ذلك التسعير للتعامل مشاكل للشركات التي بها أحد مظاهر اقتصاديات معدلات الإنتاج (مثل الاحتكار الطبيعي). وتكون التكلفة الحدية في مثل هذه الشركة عموماً أقل من متوسط التكلفة في معدلات الإنتاج المماثلة. يوضح شكل ب - ٦ هذا الموقف، حيث يتقاطع منحني الطلب والتكلفة الحدية أسفل منحني متوسط التكلفة. وفي هذا المثال، لن تستطيع الشركة استرداد جميع التكاليف بسبب تحديد سعر خاضع للتنظيم يساوي التكلفة الحدية (والتي يُرمز لها بالرمز  $P^1$ ). وفي هذه الحالة، ستعاني الشركة من الخسائر النقدية بل ومستتوف عن العمل. لذا، يتعين على المشرعين التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق لتجنب تلك النتيجة.

يعنى هذا الأمر من المنظور العملي أنه يجب تحديد سعر يزيد عن التكلفة الحدية؛ ولكن ما هو الحد الذي تتوقف عنده للزيادة؟ للإجابة على هذا السؤال يجب وضع للتنظيمات التي تقوم على التكلفة الحدية بحيث تقلل من خسائر الفائض الكلي وتصل بمقدم الخدمات إلى مرحلة تغطية النفقات، مما يؤدي إلى تعاملات الرفاهية الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه "سعر الاختيار الثاني" وهو يساوي متوسط التكلفة في حالة احتكار منتج واحد،

ويتم تحديد هذا السعر (ويُرمز له بـ  $P^2$ ) عند تقاطع منحني متوسط التكلفة والطلب في الشكل ب - ٦.

يجب ملاحظة أن الكمية المرتبطة بتسعير الاختيار الثاني (ويُرمز لها بـ  $Q^2$ ) أقل من تلك المرتبطة بتسعير الاختيار الأول (ويُرمز لها بـ  $Q^1$ ). يعبر هذا الانخفاض عن تدهور الرفاهية نتيجة لاقتصاديات معدلات الإنتاج. لكن يُعد هذا التدهور ضئيلاً مقارنةً بذلك الذي قد يسببه عدم خضوع السعر في الشركات الاحتكارية للتنظيم؛ ففي الشركات الاحتكارية غير الخاضعة للتنظيم تتساوى التكلفة الحدية مع العوائد الحدية (ويُرمز لها بمنحني MR في شكل ب-٦) مما يؤدي إلى وجود سعر الاحتكار (ويُرمز له بـ  $P^M$ ) والذي يفوق متوسط التكلفة في هذه الشركات. ويسبب هذا التسعير مكاسب الاحتكار التي تجنيها الشركة ويقال من حجم الخدمات المقدمة (ويرمز لها بـ  $Q^M$ ) ويُزيد من هبوط مستوى الرفاهية. يُلاحظ أنه على عكس الشركات التي تتمتع بجمع مقومات المنافسة والتي لديها منحني العرض (أي منحني التكلفة الحدية الموجودة أعلى منحني متوسط التكلفة المتغيرة) قد تم تعريفه جيداً، فإن منحني العرض الخاص بالشركات التي تمارس الاحتكار الطبيعي لا ينفصل عن منحني الطلب. وتعتمد الكمية الناتجة عن الاحتكار غير الخاضع للتنظيم على منحني التكلفة الحدية وشكل منحني الطلب.

#### ٢-٢-١ تسعير رسمي

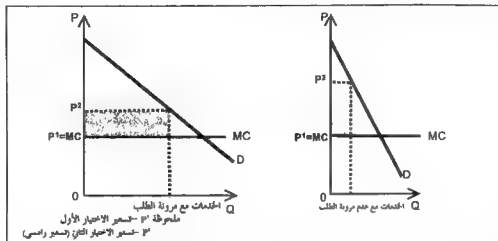
تقدم مؤسسات الاتصالات خدمات عديدة، والمشكلة التي تواجه احتكار عدة خدمات اتصال هي عدم قابلية تسعير الاختيار الأول للتطبيق تجارياً، ولأن تسعير التكلفة



التبادلية. ويوجد مثال عددي لهذه التصنيفات في مستوى الرفاهية في ملحق الوحدة الرابعة .

تؤثر على الرفاهية الاجتماعية). وسوف يؤدي تطبيق الإجراءات الرشيدة التي تماثل مبادئ رامسي إلى الارتقاء بمستوى الرفاهية بالقياس إلى الإجراءات

شكل ب-٧: نموذج لتطبيق تسعير رامسي



الأسعار بصورة منتظمة أو غير منتظمة. بينما تحدد الهيئات التنظيمية عموماً زيادة منتظمة في الأسعار لتسجيع المنافسة، يوحى تطبيق مبادئ رامسي بأن الزيادات غير المنتظمة في الأسعار قد تكون أكثر فعالية من الفاعلية الاقتصادية.

#### ٢-١-٣ للتنظيمات في ظل المنافسة المتزايدة

تقوم الهيئات التنظيمية وصانعو السياسات في جميع أنحاء العالم بالقضاء على الاحتكار القانوني على وجه السرعة، ولكن نهاية الاحتكار القانوني لا تعني نهاية السيطرة الاحتكارية التي يمارسها الاحتكار الطبيعي، ومن ثم فإن نهاية الاحتكار القانوني لا تعني نهاية تنظيم الأسعار.

وبوجه عام، يوافق الاقتصاديون الآن على أن الاحتكار الطبيعي ليس من خصائص أسام كثيرة في قطاع الاتصالات، فعلى سبيل المثال أثبت التناقص حول البنية التحتية بين مؤسسات اتصالات عديدة على خدمات المكالمات الخارجية وخدمات الاتصالات الخلوية

ولا تمثل المتطلبات المتعلقة بالمعلومات واللزام لتطبيق تسعير رامسي مشقة كبرى بالنسبة لمؤسسات الاتصالات التي يفترض أنها أكثر من الهيئات التنظيمية على تحديد التكلفة ومدى مرونة الطلب (وهو ما يُعد نموذجاً آخر للمشكلة التنظيمية المسماة "عدم توافيق المعلومات"). ولحسن الحظ تقترح الأبحاث التي أجريت مؤخراً أنه بموجب شروط معينة تقوم تنظيمات أقصى سعر بتقديم الحوافز المناسبة لمؤسسات الاتصالات، والتي تجعلها تصدد السعر بحيث يتوافق مع أسعار رامسي. بطريقة أخرى، ستفضل مؤسسة الاتصالات التي تخضع لتنظيمات أقصى سعر تحديد أسعار فعالة اقتصادياً، وذلك كي تحقق أقصى أرباح - ويعد ذلك نموذجاً للتنظيمات المتعلقة بالحداف.

ويُنطلق على أسعار رامسي أيضاً (رفع الأسعار للخص برامسي). وكما هو موضح بالتفصيل في القسم التالي، فإن رفع السعر هو نسبة مئوية أو مبلغ نقدي ثابت يتم استخدامه لحساب التكاليف المشتركة والعلامة واستخدام وسائل محددة لتحديد التكلفة المتزايدة. وقد يتم رفع

بعد إدخال المنافسة، سيتمطيع عدد من مؤسسات الاتصالات الاحتكارية السابقة (والتي كانت أساساً تمارس هذا النشاط) استعادة ما تبقى من السلطة الاحتكارية (أو قدرة السوق) لفترات طويلة من الوقت. سيكون الأمر كذلك بالنسبة لأقسام معينة من السوق، على سبيل المثال شبكة الإتاحة . وتتأثر قدرة السوق عندما تستطيع مؤسسات الاتصالات القديمة (بصورة فردية أو بالاشتراك مع مؤسسات اتصالات أخرى) التأثير على حالة السوق، خاصة الأسعار. لذا، تخضع الشركات التي تتمتع بسلطة السوق لتنظيم الأسعار بصورة عامة وذلك بغرض الحد من قدرتها على تقاضي أسعار باهظة. هناك شرح مفصل لموضوع قدرة السوق وأثرها على التسعير في الوحدة الخامسة التي عنوانها "سياسة المنافسة".

المحسولة أنه ممتد ومستمر، ولكن ليس هناك إجماع للأراء حول أن تظل إتاحة الشبكة تحت مظلة الاحتكار الطبيعي وإلى أي مدى يستمر الشبكة في ممارسته إذا وجد مثل هذا الإجماع .

وقد لا يمثل وجود الاحتكار الطبيعي في إتاحة الشبكة من عدمه أهمية كبرى. وبالنظر إلى تكتي مستوى أداء معظم أنظمة الاحتكار القانوني في الماضي، خاصة في الأقطار السامية، يعتقد أغلب صانعي السياسات استحالة تحقيق الفوائد النظرية الناتجة عن الاحتكار الطبيعي في البيئة . الخاصة بالاحتكار القانوني، لذلك يتردد الإجماع حول الفائدة التي تعود على القطاع ككل بإدخال المنافسة. وقد تحدث بعض الخبراء في اقتصاديات معدلات الإنتاج على سبيل المثال، لكن هذه القضايا يمكن تعويضها وأكثر بواسطة المكاسب الناتجة عن تحسين الكفاءة والاستجابة بسبب المنافسة.

#### إطار ب-1: مرونة السعر والطلب بشأن الطلب

- يتم تقدير أثر الكثير من عوامل الطلب بصورة أساسية بواسطة المرونة:

« تقاس مرونة السعر لنسبة المئوية لتغير الطلب على خدمات الاتصالات تبعاً لأي تغير ضئيل في السعر.

« على سبيل المثال، إذا سبب نقص قدره 1% في سعر خدمة المكالمات الخارجية زيادة قدرها 0.5% في المكالمات الخارجية، تقدر مرونة السعر بـ -0.50.

« يعكس مقدار المرونة الذي يراوح بين صفر و-1 عدم مرونة الطلب.

« يعكس مقدار المرونة الذي يقل عن -1 مرونة الطلب.

« يعكس مقدار المرونة الذي يبلغ -1 مرونة مقدارها الوحدة .

« من أهم خصائص الطلب الذي يتمتع بالمرونة هي أن تخفيض الأسعار ينتج عنه زيادة كافية في الطلب (وهو ما يطلق عليه التشريط)، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العائدات وفقاً لانخفاض السعر. من ناحية أخرى، تتخفض العائدات بانخفاض السعر في حالة الخدمات التي لا تتمتع بالمرونة.

« ومن الممكن استنتاج مرونة الطلب من ميل منحني الطلب. بوجه عام، كلما زاد ميل المنحني زادت عدم مرونة الطلب، بل منحني الطلب العمودي على أن قدر المرونة يساوي صفرًا. في هذه الحالة من عدم المرونة التكلفة للطلب لا تتغير الكبيرة المطلوبة وفقاً للأسعار على الإطلاق. على سبيل المثال، تقول الأبحاث أن طلب مؤسسات الأعمال على إتاحة الاتصالات تكون به أية مرونة على الإطلاق.

« تقاس مرونة الدخل بالنسبة المئوية لتغير كمية الطلب على خدمة اتصالات استجابة لتغير الدخل بنسبة مئوية ضئيلة.

١-٣ مرونة الطلب

يناقش هذا القسم استجابة الطلب على خدمات الاتصالات لتغيرات الأسعار، ويطلق على هذا المفهوم مرونة (السعر الخاص) للطلب وله أهمية كبرى في عدد من التطبيقات التي تشمل تحديد أسعار رسمي ولحساب فوائد الرفاهية لإعادة موازنة السعر، وهناك نظرة شاملة لمرونة الطلب في الإطار ب-١.

يعتمد الطلب على خدمات الاتصالات بالنسبة لخاصية المنتجات الأخرى على عوامل مثل الخصائص السكانية لتوزيع المستهلكين ودخولهم وأسعار الخدمات وتوافر البدائل الأخرى لخدمات الاتصالات وأسعارها.

عند أخذ مرونة السعر في الاعتبار، يجب ملاحظة أن الطلب على الاتصالات طرفان يعتمدان على بعضهما البعض - ألا وهما الإتاحة والاستعمال. تعتمد الكميات المحلية والخارجية والدولية على الإتاحة والتي بدورها لا يكون لها سعر إلا في حالة وجود سعر لشبكات الاتصال، وبينما يمكن أن تحل معظم السلع ذات الأهمية الاقتصادية محل بعضها البعض فإن العلاقة بين الاستخدام والإتاحة تكاملية، أي أنه ينخفض الطلب على كل من الاستخدام والإتاحة بزيادة سعر الإتاحة، ويزيادة سعر الاستخدام ينخفض الطلب على كل من الكميات والإتاحة.

### ١-٣-١ تقرير عن تقلبات المرونة

ركزت غالبية دراسات الطلب على خدمات الاتصال على خدمات الاتصال الصوتي وتم تقسيمها إلى دراسات حول الطلب على الإتاحة والمكالمات المحلية والخارجية والدولية للمنازل ولمؤسسات الأعمال.

ويتم تحديد تقديرات المرونة عادةً طبقاً للأطماط السابقة للاستهلاك، ويتم احتسابها باستخدام أساليب إحصائية معقدة، ونتيجةً لذلك يصبح تقدير المرونة أمراً تجريبياً. وقد تم إجراء أغلب الدراسات حول المرونة حتى الآن في الدول الصناعية، وهناك الآن هيكل مؤثر وموحد من المراجع التي توفر نقاطاً و/أو هزات لتقدير غالبية أشكال

المرونة الخاصة بالمسعر والدخل وذلك بالنسبة لفئات هامة من خدمات الاتصالات.

يخلص الجلول ب-١ التقديرات الموضوعية طبقاً للدراسة التقليدية التي أجراها ليستر تايلور في عام ١٩٨٠، (ويستخدم كثير من الاقتصاديين الاستشاريين في الدول الصناعية والنامية نتائج هذه الدراسة كنقاط مرجعية). وقد تم إصدار طبعة ثانية من دراسة تايلور عام ١٩٩٤.

وتظهر دراسات المرونة وجود نطاق من مرونة السعر في خدمات الاتصالات؛ فخدمات الإتاحة لا تتمتع بمرونة السعر، وتقل مرونة الطلب على تلك الخدمات عند المعدلات العالية لاستخدام الشبكة. تعد الكوالعات الخارجية والدولية أكثر الخدمات مرونة، إذ تزداد مرونة الطلب كلما زادت مسافة كالمكة، ونقل مرونة الطلب عندما يكون المستهلكين من مؤسسات الأعمال .

المطابق ب-٢: تطبيق مرفوعة التقديرات في الدول الصناعية  
على الأسواق الأقل نمواً

يجب احترام الحذر عند تطبيق التقنيات المرولة الخاصة  
بمسوق خصائص الاتصالات في الدول الصغانية في الدول  
النامية. لا يمكن أجد الأسباب الأساسية لتلك معدلات استخدام  
الشبكة في تلك الدول في انعدام الطبل، وإما في قلة العرض  
الذي يتضح في لوائح الانتظار الطويلة التي لا تنتهي .

لا يؤثر تغير السعر في أسواق الاتصالات محدودة البعثة  
على الطلب بالقر الذي تقترحه تليفات المرونة الموضحة

التي بهذا القسم التي تتكون من بيئة: اوس الطلاب فيها  
الذين في طابق المبنى الخامس بالمستأجرين في الدول  
التي في ذلك القسم بالمستأجرين في الأبنية عامة للمو.

وَأَعْلَى الْجَمْعِ خَلْفَهُ الْكَلْبُ أَضْ. فَعْلَى سَبِيلِ الْمَثَلِ،  
مِنْ كُنْ تَكُنْ. سَبِيلُهُ إِصْلَاحُ مَوَازِينِ الْأَصْنَافِ فِي الْعَدِيدِ مِنْ  
أَعْيَانِهَا وَنَحْوِهَا الْعَلَمِيَّةُ وَكَذَا الْعَدِيدُ فِي الْإِلَاحِي (عَامِ ١٠٢٠) بِأَنْ  
يُصَوَّرَ فِي جِهَةِ الْإِلَاحِي فِي الْحَقِّ وَكَذَا بِالْعَلَمِ إِلَى زِيَادَةِ  
عَدَدِ الْإِلَاحِي إِلَى زِيَادَةِ الْعِلْمِ الْعَلَمِيَّةِ.

جدول ب-١: تقديرات عند نقط ومديات مرونة السعر ومرونة الدخل بشأن الطلب على خدمات هاتفية متناقلة

مرونة الدخل	مرونة السعر		نوع الطلب
	المكالمات الخارجية	الاشتراك الربط	
$(0.10 \pm) 0.50$	$(0.09 \pm) 0.10$	$(0.03 \pm) 0.03$	الإتاحة
$(0.40 \pm) 1.00$	$(0.05 \pm) 0.20$		المكالمات المحلية
			المكالمات الخارجية
$(0.20 \pm) 1.10$	$(0.12 \pm) 0.375$		قصيرة المسافة
$(0.20 \pm) 1.20$	$(0.15 \pm) 0.60$		متوسطة المسافة
$(0.40 \pm) 1.50$	$(0.20 \pm) 0.75$		طويلة المسافة
$(0.40 \pm) 1.70$	$(0.30 \pm) 0.90$		المكالمات الدولية

ملحوظات:

في كل خانة، يشير الرقم الأول إلى تقدير المرونة بالكسر العشري - أي أفضل التقديرات المتغيرة، ويشير الرقم الآخر المسبوق بعلامة (±) إلى مدى التقدير الموضوعي للمرونة - أي النطاق المحتمل للتقديرات المتغيرة. على سبيل المثال، تقدر مرونة السعر في حلة المكالمات الخارجية متوسطة المسافة بـ -0.60 ونطاقها المحتمل من -0.50 إلى -0.80.

المصدر: عن دراسة تالور (1980) والملحق الخاص بها (1994) ودراسات أخرى عن المرونة.

#### ٤-١ تكلفة الاتصالات

##### ٤-١-١ عوامل تقدير التكلفة

تستخدم معظم تحليلات تكلفة الاتصالات واحداً أو أكثر من العوامل الرئيسية الموضحة في الإطار ب-٣ وترتبط كل منها بالرؤية الخاصة بمهنة معينة.

##### ٤-١-٢ مصطلحات ومفاهيم تقدير التكلفة

يوضح إطار ب-٤ وصف وبعض أمثلة للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية المستخدمة في تحليل تكلفة الاتصالات وبعض أمثلتها، ويتم توضيح أسس تحليل التكلفة فيما يلي.

##### ٤-١-٣ طرق تقدير التكلفة

في هذا القسم يتم باختصار استعراض ومقارنة بعض الطرق الرئيسية لتقدير التكلفة والتي استخدمتها الهيئات التنظيمية للاتصالات على مدار السنين.

يُعد تحديد تكلفة خدمات الاتصالات أو التحقق منها من أصعب التحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية، إلا أن تحليل التكلفة قد يكون ذا أهمية كبرى. تستخدم الهيئات التنظيمية تحليل التكلفة بوجه خاص في تحديد أو إجازة الأسعار، والتي تتضمن أسعار "التجزئة" بالنسبة للمستهلكين وأسعار "الجملة" بالنسبة للمتلقيين (مثل أسعار الربط وفصل عناصر لشبكة وأشباه أخرى) وأيضاً في فرض سياسة المنافسة.

غالباً ما تعد ممارسة تحديد التكلفة في صناعة الاتصالات عملاً معقداً ومثيراً للجدل. ينتج هذا التعقيد عن لختلاف طرق ومفاهيم وتعاريف وتطبيقات ومصادر البيانات بالنسبة للتكلفة. بوجه عام، سوف تحدث طبيعة المشكلة التي يتم التعامل معها والهدف من ممارسة تقدير التكلفة أنسب الطرق التي يمكن استخدامها.

(كالتكلفة المتغيرة أو المترابطة)، فإنه يصعب تطبيقه في حالة وجود التكلفة الثابتة والمشاركة والمقسمة . يتم توضيح تفاصيل أكثر لهذه المسألة تبعاً في القسم الذي يتضمن مثال تسعير الربط.

تقوم معظم طرق تقدير التكلفة على مبدأ "سببية" التكلفة (ويطلق عليها أيضاً تسبب التكلفة)، وبطريقة أبسط تعني سببية التكلفة وجوب تغطية التكاليف (مثلاً عن طريق الأسعار أو غيرها) من المصدر الذي تسبب في تلك التكاليف. بينما يسهل تطبيق هذا المبدأ في أحوال كثيرة

### إطار ب-3: ثلاثة عوامل أساسية لتقدير التكلفة

#### التكاليف المحاسبية

« يركز هذا العامل على تسجيل التكلفة الفعلية لمؤسسة الاتصالات، ويكون موضع هذا التركيز هو التكاليف التي تم تسجيلها في الماضي (أي أنها نظرة إلى الخلف). تتضمن مصادر البيانات الإجراءات المحاسبية المالية المشتركة وتدبير محاسبية خاصة بالإدارة أكثر تفصيلاً. وقد اعتمدت الهيئات التنظيمية في الماضي بشكل كلي تقريباً على البيانات المحاسبية كمصدر للمعلومات اللازمة لدراسة التكلفة.

#### التكاليف الهندسية

« يهتم هذا العامل أساساً بقرارات الإدارة المستقبلية. تقيم التحليلات الهندسية للتكلفة للطرق المختلفة لتحقيق هدف محدد مثل اشتراط سعة معينة. يهدف التحليل الهندسي للتكلفة بوجه عام إلى تحديد أنسب طريقة لبناء تسهيلات الاتصالات.

#### التكاليف الاقتصادية

« يهدف هذا العامل لتقدير التكلفة إلى تحديد هيكل الأسعار الفعالة، أي الأسعار التي يتعامل منها فائض المستهلكين والمنتجين وتستخدم منهجاً مستقبلياً يركز على مفاهيم تغير التكلفة والتكلفة المترابطة وتكلفة الفرصة، وتتم مناقشة هذه المفاهيم فيما بعد.

اعتمادها على تكلفتها. إذا كانت الشركة المنافسة أكثر فعالية، سيتمين على مؤسسة الاتصالات أن تقوم برد فعل يتسبب في موامة أسعارها بدلاً من الاستمرار في التسعير وفقاً للأسس التي كانت تتبعها فيما مضى. بطريقة أخرى، تضطر مؤسسات الاتصالات المتنافسة لأن يكون لديها نظرة مستقبلية لتحديد الأسعار، ومن ثم تكون قادرة على المنافسة بدلاً من أن تنظر إلى الوراء إلى الأسعار التي تم تحديدها وفقاً للاستثمارات الأصلية.

وتعد الفروق بين الطرق التي تستخدم البيانات التي تم تسجيلها في الماضي وتلك التي تستخدم منهجاً مستقبلياً من أهم الفروق بين طرق التكلفة. ويتم لتتابع هذه الفروقات في السقائش المفصل حول طرق تقدير التكلفة في القسم التالي. ويتم تفضيل طرق تقدير التكاليف المستقبلية لأنها عموماً تعكس بصورة أفضل ما يحدث في الأسواق المتنافسة. وفي تلك الأسواق، تعتمد قيمة الأصول بالمسبة لمؤسسة الاتصالات منذ اللحظة الأولى التي يتم فيها الاستثمار على النفع الذي يمكن أن تعود به أكثر من

قد تكون طرق تقدير التكلفة تنازلية أو تصاعدية، وبوجه عام تتعلق المدخلات التي تنتهج الطريقة التنازلية بالتكلفة الماضية، بينما تتعلق النماذج التي تنتهج الطريقة التصاعدية عموماً بالتكاليف المتوقعة في المستقبل.

لم يتم للتطرق في هذا الدليل حتى الآن إلى موضوع تكلفة رأس المال. يعد العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار في الشبكة والأصول الأخرى المتعلقة بها هو تكلفة رأس المال، والتي يجب أن تعكس تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، بحيث يتساوى بشكل عام العائد المحقق من أصول الشبكة والشبكات الأخرى المتعلقة بها مع العائد المحتمل من استثمارات بديلة تجرى المقارنة معها.

تعتبر تكلفة رأس المال موضوعاً حاسماً في تحديد تكلفة الاتصالات بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في تقدير التكلفة، وذلك لأن صناعة الاتصالات تعتمد بشكل متزايد على رأس المال. والنقطة الرئيسية التي يجب استيعابها هنا هي أن على الهيئة التنظيمية تضمين التقدير الصحيح لرأس المال في منهجيتها التي تتبعها لتقدير التكلفة؛ حتى تتمكن مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم من استعادة جميع التكاليف الفعالة لرأس المال، بما فيها حقوق الملكية وتكلفة الدين الخاصة بها.

#### ١-٣-٤-١ مقارنة طرق تقدير التكلفة

يقدم هذا القسم التمهيدى مقارنة ببلانية للطرق الأساسية لتقدير التكلفة، والتي تتم مناقشتها بتفصيل أكثر في الأقسام اللاحقة.

يتعلق الكثير من الجدل القائم حول تحليل التكلفة بتخصيص التكاليف غير المباشرة لعناصر أو خدمات مختلفة خاصة بالاتصالات.

يتم إلقاء الضوء على مسألة التخصيص في الشكل ب-٨، والذي يوضح مقارنة مبسطة بين تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) وتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) /متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) والعامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) والتكلفة تامة التوزيع (FDC) والتكلفة تامة التخصيص (FAC) والتكلفة الفردية لعنصر أو خدمة اتصالات معينة.

يجب ملاحظة ما ورد في الإطار ب-٤ من عموم وجوب استبدال تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) وتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) /متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)؛ والعامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) وذلك لاستعادة جزء من التكاليف المشتركة والمقسمة، ومن ثم تم تضمين رفع الأسعار في الشكل ج-١٥ الذي يوضح طرق التكلفة هذه. يتعارض هذا مع مدخل التكلفة تامة للتخصيص (FAC) /التكلفة تامة التوزيع (FDC) التي تخصص بوجه عام جميع التكاليف المشتركة والعامة للخدمات بناءً على معدلات التخصيص. لا يوجد أي طلب لرفع السعر في هذا المثال. ويجب استيعاب أن تضمين جميع التكاليف المشتركة والمقسمة ينتج عنه مفهوم معين للتكلفة، ألا وهو التكلفة المنفردة. ويتم مناقشة موضوع التخصيص بصورة أعم في القسم الذي به نموذج تحليل تكلفة الربط.



## إطار ب-6: مفاهيم وتعريفات أساسية لتقدير التكلفة

**التكلفة المخصصة** - هي تكلفة مشتركة أو عامة تم توزيعها على الخدمات وفقاً لمعادلة محددة أو وفقاً للتقدير وتُعرف أيضاً على أنها تكلفة موزعة.

**متوسط التكلفة** - هي تكلفة محددة يتم توزيعها على كمية الإنتاج (ويشير هذا التعبير عموماً إلى متوسط التكلفة الكلية، وهو عبارة عن متوسط التكلفة مقسوماً على الحجم المحدد للإنتاج).

**التكلفة التي يمكن تجنبها** - هي التكلفة التي لم تكن لتحدث لو تم تخفيض حجم الإنتاج.

**التكلفة العامة** - هي التكلفة التي تحدث عند إنتاج خدمتين أو أكثر. ويشار إلى هذا المفهوم بوصفه التكلفة المقسمة إذا كان هذا هو ما يحدث بالنسبة لجميع العمليات الخاصة بمؤسسة الاتصالات، فعلى سبيل المثال يمكن وصف تكلفة المبنى المخصص لتزويد الاتصالات (المستأجر) بأنها تكلفة عامة لخدمة كل من المستخدمين العاديين ومؤسسات الأعمال. ويمكن اعتبار راتب رئيس مؤسسة الاتصالات تكلفة مقسمة لجميع الخدمات (وعادة ما يشار إلى هذا النوع من التكلفة على أنه تكلفة "إسالة" أيضاً).

**التكلفة المباشرة** - هي تكلفة تعزى فقط لإنتاج خدمة معينة. ولا تتطلب التكلفة المباشرة تخصيص (أو توزيع) للتكلفة لفصلها عن التكاليف التي تحدث عند إنتاج خدمات أخرى، ولكن تتطلب التكلفة غير المباشرة هذا للتخصيص. لا تحمل مؤسسة الاتصالات التي تنتج خدمة واحدة تباع في سوق واحدة إلا التكاليف المباشرة، إلا أنه عندما تنتج مؤسسة اتصالات عدة منتجات أو تخدم عدة أسواق ستتحمل تكلفة غير مباشرة مثل التكلفة المشتركة و/أو التكلفة للعامة.

**التكلفة الثابتة** - هي تكلفة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج. هناك نوع خاص من التكلفة الثابتة وهو التكلفة غير المتكررة، وهي التكلفة التي لا يمكن تغييرها أو تجنبها حتى في حالة وقف الإنتاج بصورة كاملة. على سبيل المثال، يمثل مكان المقر الرئيسي تكلفة ثابتة، في حين يعتبر مكون الصالة في تركيب الأسلاك النحاسية في الدوائر الكهربائية المحلية تكلفة غير متكررة. لا تدخل أي من التكلفة الثابتة أو التكلفة غير المتكررة في قرارات تسعير التكلفة الجديدة؛ لأن أياً منهما لا تتغير وفقاً للإنتاج.

**الزيادة** - هي زيادة أو نقص محدد ليس له حد أدنى في حجم الإنتاج.

**تزايد التكلفة** - هو تغير إجمالي للتكلفة نتيجة لحدوث زيادة. يساوي تزايد التكلفة ناتج طرح التكلفة الكلية في حالة عدم حدوث زيادة عن التكلفة الكلية في حالة حدوث زيادة. ونتيجة لإمكانية تحديد الكثير من أنواع الزيادات المختلفة، قد يتراوح مفهوم تزايد التكلفة في أحوال كثيرة عن التكلفة الكلية للوحدة الواحدة (باعتبار الزيادة هي كل الإنتاج) إلى التكلفة الجديدة (باعتبار الزيادة هي وحدة واحدة فقط)، وسيكون حجم الزيادة المستخدم في أي تحليل معين للتكلفة محلاً للاجتهاد. بعد أكثر التطبيقات شيوعاً هو استخدام الخدمة ككل أو عنصر منها بوصفه الزيادة، وهي الحالة التي يتم فيها تضمين التكاليف الثابتة للخدمة أو التكاليف الثابتة المرتبطة بخصر الخدمة في الزيادة.

#### إطار ب-4 : مفاهيم وتعريفات أساسية لتقدير التكلفة

**التكلفة المشتركة** - هي نوع معين من التكلفة المشتركة والذي يحدث عندما تنتج العملية الإنتاجية منتجين أو أكثر بنسب ثابتة. تعتبر التكلفة المشتركة بالتناسب مع إجمالي إنتاج العملية الإنتاجية المشتركة، وليس بالتناسب مع إنتاج المنتجات الفردية المشتركة.

**المدى الطويل** - هو الفترة التي تتغير خلالها جميع عوامل الإنتاج بما فيها رأس المال. من الناحية العملية، تختار الهيئات التنظيمية أحياناً فترة تتراوح بين 10 - 15 سنة بهدف تحليل تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) على سبيل المثال. تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) - هو تزايد التكلفة الذي يحدث على المدى الطويل بحدوث زيادة معينة في حجم الإنتاج. بوجه عام، يتم حساب تزايد التكلفة على المدى الطويل بتقدير التكاليف باستخدام التقنية الحالية وأفضل مستويات الأداء المتاحة. عندما تقوم دراسة للتكلفة على تكلفة شركة فعالة فإنها عادةً ما تشير إلى منهجية تزايد التكلفة على المدى الطويل. في حالة وجود التكلفة المشتركة أو العامة، يصبح مجموع تزايد التكلفة على المدى الطويل بالنسبة لجميع خدمات مؤسسة الاتصالات أقل من إجمالي تكاليفها؛ ولن تستطيع المؤسسة تغطية جميع نفقاتها. تسمح الهيئات التنظيمية بوجه عام بإضافة رفع السعر على تزايد التكلفة على المدى الطويل أو التكاليف التي من ذلك النوع لمساعدة الشركة على تغطية جميع تكاليفها.

**التكلفة الحدية** - هي التغير في إجمالي التكلفة الناتج عن تغير ضئيل في حجم الإنتاج. يصعب تقدير التكلفة الحدية نتيجة لبعض المسائل العملية، والتي تتضمن تكاليف زائدة رأس المال (أي عدم قابلية شركة الاتصالات للانقسام إلى أجزاء صغيرة جداً أو التوازن كسي تتناسب تماماً مع المطالب الحقيقية للشبكة). لذا، تتم معظم تقديرات التكلفة الحدية على أساس تزايد التكلفة.

**رفع السعر** - هو نسبة أو زيادة ثابتة في المبالغ التقنية التي تراعى للتكاليف المشتركة والعامة لإكمال منهجيات معينة لتقدير التكلفة. بوجه عام، تتطلب مفاهيم التكلفة التي لا تخصص (أو توزع) بشكل تام جميع التكاليف غير المباشرة رفعاً للسعر. تتضمن مفاهيم التكلفة تلك، منهجيات تقدير تزايد التكلفة، بما فيها تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) وتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) ومتوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)، ويتم توضيح ذلك بالتفصيل فيما بعد في القسم المتعلق بطرق التكلفة. قد يكون رفع السعر منتظماً أو غير منتظم، وبينما حددت الهيئات التنظيمية رفع السعر المنتظم بوجه عام لتشجيع المنافسة، يقترح تطبيق مبادئ رمعية أن رفع الأسعار غير المنتظم قد يكون فعالاً من الناحية الاقتصادية.

**التكلفة المنفردة** - هي إجمالي التكلفة اللازمة لتقديم منتج أو خدمة معينة في عملية إنتاجية منفصلة (أي بدون الاستفادة من اقتصاديات مجالات الإنتاج).

**التكلفة الكلية** - هي مجموع جميع التكاليف الحادثة عند إنتاج حجم معين من الإنتاج؛ وإجمالي التكلفة يساوي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

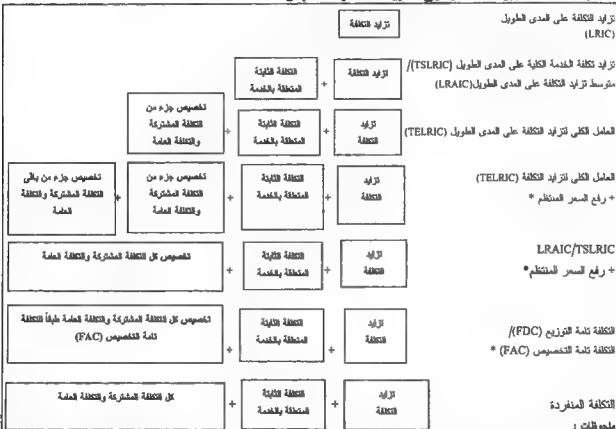
**التكلفة المتغيرة** - هي تكلفة تتغير بزيادة حجم الإنتاج.

المصدر : مقتبس عن جونسون (1999) ومصادر أخرى.

بوجه عام، تتضمن هذه الطرق جمع وتحليل البيانات الحاسبية والبيانات السلفية الأخرى. تعد إحدى مزايا هذه الطرق أنها تعكس النتائج الحقيقية لمؤسسة الاتصالات موضع الدراسة.

« يشير إلى هذه الطريقة أيضاً على أنها التكلفة تأمة التخصيص (FAC)، وهي تعتمد بوجه عام على البيانات المحاسبية الماضية للتكاليف. وتركز دراسة التكلفة تأمة التوزيع بصورة نموذجية على فئات عريضة من الخدمات

تزايد التكلفة على المدى الطويل  
(LRIC)



- ١- بالقسمة لتزويد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) بمؤشر زائد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) يتم تعريف الزيادة على أنها الخدمة الكلية. لذا، يتم إلغاء عناصر التكلفة غير المتغيرة بينما يتم إظهار عناصر التكلفة المتغيرة.
- ٢- هذا المثال، يفترض صاحب الخدمة ثمة التوزيع (FDC) / (FDC) على التخصيص (FAC) على أساس مبنية التكلفة الاقتصادية المستتغيلة.
- ٣- في هذا المثال، التكاليف لمعاملات التكلفة الثابتة التي وضعت عليها، وضعت على أساس التكاليف الثابتة (\*) لا تتساوى بالضرورة كما يظهر في هذا المثال.
- ٤- يجب ملاحظة أن الأحمال النسبية لمعاملات تقدير التكاليف هي للدلالة عليها ولا يجب اعتبارها تقديراً تقريبياً للتكاليف المتوقعة.

المصدر: نقلًا عن ODTR (1999) ورومي (2005)

الضمني المباشر بتخصيص التكاليف التي يمكن تتبعها مباشرة فقط بالنسبة لفئة معينة من الخدمات. لا يتم تخصيص التكاليف المشتركة والعامّة، تماماً مثلما يحدث عند تكتل مبلغ إجمالي واحد أو عدة مبالغ إجمالية.

#### ٤-٣-٣ طرق مستقبليّة لتقدير التكلفة

تتضمن هذه الطرق بشكل نموذجي تطور النماذج الهندسية - الاقتصادية المستخدمة لحساب تكلفة عناصر الشبكة وبالتالي للخدمات المقدمة باستخدام تلك العناصر. تقدر هذه النماذج تكاليف إعادة بناء عناصر معينة للشبكة باستخدام التقنيّة الحالية. وتفترض هذه الطريقة التي تهدف إلى خلق نماذج معينة أنه سيتم تحمل تكلفة التشغيل والتكلفة الرأسمالية بصورة فعالة بوجه عام. ثم توضيح طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) في الإطار ب-٤.

#### تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)

« يقاس تزايد التكلفة على المدى الطويل (TSLRIC) فرق التكلفة بين إنتاج خدمة ما وعدم إنتاجها. يمثل تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) في تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) الذي تصبح الزيادة عنده هي الخدمة الكلية. لذا لابد من رفع الأسعار لتغطية جزء من التكلفة العامة والتكلفة المشتركة غير المضمنة في تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC).

« على سبيل المثال، إذا كانت الخطوط المخصصة لإتاحة على الشبكة في بدلة اتصالات تستخدم بنسبة ٧٠% في المكالمات المحلية و ٢٠% في المكالمات الخارجية و ١٠% في المكالمات الدولية، قد تقوم دراسة للتكلفة تأمة التوزيع بتخصيص للتكاليف المشتركة لهذه الخطوط بناءً على نص النسب، وتعتبر هذه التخصيصات إجبارية.

« لا تتطلب طرق التكلفة تأمة التوزيع (FDC)/ التكلفة تأمة التخصيص (FAC) رفع السعر لتغطية جزء من التكاليف المشتركة والعامّة. قد يساوي تخصيص التكلفة تأمة التوزيع (FDC)/ التكلفة تأمة التخصيص (FAC) تلك التي قد تلتج عدد استخدام رفع السعر أو لا تساويه.

« هناك انتقاد آخر لهذا النوع من الدراسة وهو أن التكاليف الماضية قد تعكس قصوراً تشغيلياً أو تقنياً في مؤسسة الاتصالات القديمة. يؤدي استخدام التكاليف الماضية، على سبيل المثال لحساب تكاليف الربط، إلى مخاوف من أن تنقل مؤسسات الاتصالات القديمة "عدوى قصورها" إلى مؤسسات الاتصالات الخاصة بالربط. يرجع السبب في هذا إلى إمكانية تقديم الخدمات المعنية بتكلفة أقل عند استخدام التقنيّة الحالية أو العمالة الفعالة و/أو أساليب الإدارة.

#### التحليل الضمني المباشر (EDA)

« يعد هذا أيضاً نوعاً من الدراسة لمبنية على بيانات التكاليف المحاسبية الماضية، ولكنه يختلف عن التكلفة تأمة التوزيع (FDC). تقوم دراسة التحليل

يتضمن العامل الكلي لتزايد التكلفة تزايد التكلفة الناتج عن جمع أو طرح عنصر معين في الشبكة على المدى الطويل زائد جزء مخصص من جزء من التكلفة المشتركة والتكلفة العامة. إذا، قد يكون رفع السعر ضرورياً أيضاً لتغطية جزء من "بقي" التكلفة المشتركة والتكلفة العامة التي لم يتم تضمينها من قبل في العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC).

« توصّل المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) إلى العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) بهدف تفعيل قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦. ينص المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) على أن:

... أسعار الربط والعناصر المنفصلة ... يجب تحديدها وفقاً للتكلفة الاقتصادية المستقبلية على المدى الطويل. من الناحية العملية، فإن هذا يعني أن الأسعار ستحدد على أساس تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TELRIC) لعنصر الشبكة، والذي منطلق عليه ... العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)، وسيتم تضمين تخصيص مقبول للتكلفة المستقبلية المشتركة والتكلفة المستقبلية العامة.

« عندما قام المجلس بتحديد طريقته الخاصة لتقدير التكلفة، فرق المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) بين طريقته لتقدير تكلفة عناصر الشبكة وبين تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TELRIC).

« تبنت المفوضية الأوروبية طريقة من نوع تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TELRIC)، والتي يطلق عليها متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)، وتعتبرها المنهجية المفضلة لتقدير التكلفة، والمقصود من كلمة "متوسط" هو الالتزام بالقرار المتعلق بالسياسات التي تعرف الزيادة على أنها الخدمة الكلية، ومن ثم، يتضمن تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) التكلفة الثابتة الخاصة بالخدمات المعنية: "التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة".

« قد يكون تزايد تكلفة الخدمة على المدى الطويل (TELRIC) ذا نفع في حالة السياسات العامة وقرارات التصور، فعلى سبيل المثال تستطيع تقديرات تزايد تكلفة الخدمة على المدى الطويل (TELRIC) إلقاء الضوء على غياب أو وجود دعم الخدمة. بطريقة مشابهة، من الممكن الاستفادة من تزايد التكلفة في تطوير أو فحص سياسات التنظيم أو سياسات التسعير للمطبقة على خدمة محددة أو مجموعة من العملاء.

« تكمن إحدى نقاط ضعف هذه الطريقة وجميع الدراسات المستقبلية في أن النتائج تكون عبارة عن تقديرات قد تحدث أو لا تحدث في الحياة العملية.

**العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)**

« ابتكر المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) مصطلح العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) لوصف طريقة معينة لتقدير التكلفة.

#### ١-٤-٤-١ تقدير حجم الزيادة

هناك افتراض عام في هذا المثال بأن حجم الزيادة يساوي الخدمة ككل. يتفق هذا الافتراض مع مبدأ مسببة التكلفة كما تفسره هيئات تنظيمية كثيرة. يعني هذا الافتراض أن التكلفة الثابتة الخاصة بكل خدمة والمنطقة بالخدمة ذاتها يتم إخراجها في حساب زيادة التكلفة المنقطة بها. ويعني هذا الافتراض من الناحية العملية أن تساهم مؤسسات الاتصالات الجديدة في التكلفة الثابتة المنقطة بالخدمة في مؤسسة الاتصالات القديمة.

وكما يظهر في الشكل ب-٩، فإن تزايد التكلفة بالنسبة للإتاحة والبث والتحويل الترددي والتحويل المحلي هي ٥٠ و ٤٠ و ١٥ و ١٥. قد يتم فصل التحويل المحلي إلى تكلفة ثابتة قيمتها ١٠ وتكلفة متغيرة قيمتها ٥. يبلغ إجمالي تزايد التكلفة ١٢٠، وتكون هذه الزيادات التكلفة المباشرة لمؤسسة الاتصالات القديمة. يبلغ إجمالي التكاليف غير المباشرة ٣٠ وهي تتضمن تكلفة مشتركة تصل إلى ١٠ (على سبيل المثال خدمات النقال أو توزيع الشبكة وغيرها)، وتكلفة مشتركة تبلغ ٢٠ (مثل راتب رئيس المؤسسة وأشياء أخرى).

ويُفترض في هذا المثال أن مؤسسة الاتصالات التي تقدم خدمات المكالمات الخارجية تطلب الربط مع المؤسسة القديمة (التي كانت تقدم خدمات الإتاحة والمكالمات المحلية) في البدالة المحلية. دعنا نفترض عدم اتفاق الأطراف على سعر الربط، أو أن الهيئة التنظيمية تأمل في تقديم الخطوط العريضة لتسعير الربط مسبقاً، فما هي الكمية المناسبة للربط، هذا السؤال هو موضع للبحث في الأقسام اللاحقة.

٦- تطلب المجلس الإحصائي للاتصالات (FCC) تضمين تكلفة مشتركة وتكلفة عامة محددين في العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)، حتى لو لم يتغيرا في وجود العنصر موضوع البحث أو غيابه، ولا يتفق هذا مع التعريف القياسي لتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC).

#### ١-٤-٤-٢ مثال لتقدير تكلفة الربط

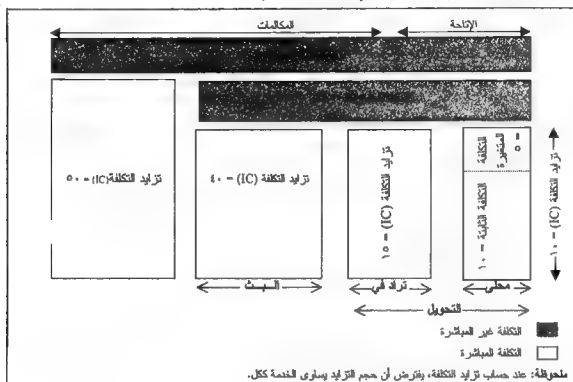
يقدم هذا القسم مثالاً بالأرقام للتحليل المستقبلي لتقدير التكلفة لتحديد سعر الربط. يتضمن هذا النموذج الكثير من المفاهيم المذكورة في هذا الملحق، إلا أنه يجب ملاحظة أن المثال يتعامل فقط مع التكاليف الجارية للربط، وهو لا يتضمن تكلفة بدء التشغيل<sup>١</sup> المتعلقة بالربط الفعلي بين مؤسستي اتصالات (وصلات البث وغيرها). في الوحدة الرابعة تم توضيح تكلفة بدء التشغيل<sup>٢</sup>، والتي قد تكون ضئيلة بالمقارنة بالتكلفة "الجارية" أو التكلفة "المكررة" للموضحين في هذا المثال.

يوضح الشكل ب-٩ تمثيلاً بيانياً مبسطاً للتكلفة الخاصة بمؤسسة اتصالات قديمة توفر خدمات الإتاحة على الشبكة وخدمات المكالمات المحلية. يتغير التوزيع المحدد بين تكاليف خدمات الإتاحة وخدمات الاتصال وفقاً لافترض من تحليل التكلفة. تتضمن تكلفة خدمة الإتاحة بوجه عام تكلفة الدائرة للكهربائية المحلية وبعض التكاليف الثابتة المنقطة بها، أما تكلفة خدمات المكالمات فتتضمن بوجه عام التكلفة المتعلقة ببقية الشبكة، بما فيها البث والتحويل. يجب ملاحظة أن خدمات المكالمات يشار إليها بكلمة "التوصيل" في المملكة المتحدة ويدان أخرى.

مؤسسة الاتصالات الجديدة عند توصيل المكالمات للمستخدم. لكن بناء على منهجية تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) يجب أن تدفع فقط مؤسسة الاتصالات الجديدة لمؤسسة الاتصالات القديمة نسبة من التكلفة المتغيرة للبدالة المحلية (السنترال المحلي).

١-٤-٢ طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC)  
بناءً على تطبيق محدود لمبدأ سببية التكلفة، يجب أن تدفع مؤسسة الاتصالات الجديدة لمؤسسة الاتصالات القديمة فقط مقابل التكاليف الإضافية الناتجة عن تشغيل الشبكة التي تمتلكها مؤسسة الاتصالات القديمة، والذي نحدثه

شكل ب-٩: مثال لتقدير تكلفة الربط: تحليل شبكات الإتاحة للمكالمات المحلية



نسبة ١٠٪) من التكلفة المتغيرة للتحويل المحلي (٥).

بناءً على وجهة النظر هذه، لا تحمل مؤسسة الاتصالات الجديدة مؤسسة الاتصالات القديمة أية تكاليف إضافية، ولذلك يجب أن تدفع فقط المبالغ المذكورة من قبل. ولا تتضمن طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل

قد تكون هذه النسبة مبنية على نصيب السوق أو معايير أخرى، على سبيل المثال، قد تكون تلك النسبة هي النسبة المئوية للدقائق التي استغرقتها مؤسسة الاتصالات الجديدة في استخدام شبكة مؤسسة الاتصالات القديمة. في هذا المثال، يتم افتراض أن مؤسسة الاتصالات الجديدة لها نسبة ١٠٪ من السوق، قد تحدد الهيئات التنظيمية بواسطة هذه المنهجية مقدار ربط قدره ٠,٥ بناءً على

(LRIC) أيسة تكلفة ثابتة خاصة بالخدمات أو تكلفة مشتركة أو تكلفة مقسمة ومنتم مناقشة هذه المفاهيم في الأقسام التالية .

يجب ملاحظة أنه لا يجب على مؤسسة الاتصالات الجديدة الدفع مقابل استخدام خدمات الإتاحة التي كانت تقدمها مؤسسة الاتصالات القديمة، ويرجع هذا إلى اعتبارها ثابتة بالنظر إلى حجم إشغال الشبكة، وبالتالي لا تحصل مؤسسة الاتصالات الجديدة مؤسسة الاتصالات القديمة أيسة تكلفة إضافية للإتاحة . يقترح معظم اقتصادي الاتصالات عموماً وجوب تغطية تكلفة خدمات الإتاحة (بما فيها للدائرة المحلية) من خلال مشترك مؤسسة الاتصالات القديمة بواسطة أسعار الربط ورسوم الاشتراك.

بالنظر إلى أن مؤسسة الاتصالات الجديدة تطلب الربط عند البداية المحلية (المنترال المحلي)، فإنها لا تستخدم خدمات السب أو التحويل الترانزي الخاصين بمؤسسة الاتصالات القديمة، ولذا لا يتعين عليها الدفع مقابلهما.

لم تحدد الهيئات التنظيمية بوجه عام مقدار رسوم كمية الربط فقط طبقاً لتزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC). وستكون أسعار الربط المبنية فقط على تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) بوجه عام لكل من الأسعار المبنية على المنهجيات الأخرى لتقدير التكلفة، وقد تشجع تلك الأسعار المنخفضة على الدخول إلى السوق. وتعتبر عامة الأسعار المبنية على تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) فقط منخفضة جداً ، وأنها لا توفر التمويل المناسب لمؤسسة الاتصالات القديمة

مقابل استخدام شبكتها . وإن توفر هذه الأسعار عموماً تعويضاً كافياً لمؤسسة الاتصالات القديمة كي تقوم بصيانة شبكتها بالشكل اللائق وتؤسس للبنية التحتية الإضافية اللازمة.

١-٤-٣ طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)

لا تتضمن طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) الموضحة من قبل أية تكاليف ثابتة متعلقة بالخدمة، وتحمل مؤسسة الاتصالات القديمة جميع التكاليف الثابتة المتعلقة بخدمات التحويل المحلي (١٠). وقد قررت غالبية الهيئات التنظيمية أن حجم الزيادة يجب أن يساوي الخدمة ككل، وتم توضيح هذه المسألة في القسم ١-٤-٤.

بموجب طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) تضع الهيئة التنظيمية رسماً للربط قدره ١,٥. كما يتضح من الشكل ج- ١٥، يتكون هذا الرسم من تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) زائد نسبة (على سبيل المثال ١٠%)، تساوي نصيب الشركة الجديدة من السوق) من التكلفة الثابتة الخاصة بالخدمة والخاصة بالبدالة المحلية (المنترال المحلي) (١٠).



يجب أن تهتم الهيئات التنظيمية بطريقة مشابهة في هذا المثال بإمكانية تعويض مؤسسة الاتصالات عن جميع تكاليفها المستقبلية، بما فيها التكلفة المشتركة والتكلفة

قد يكون رفع السعر منتظماً أو غير منتظم، وقد أقرت الهيئات التنظيمية بوجه عام رفع الأسعار المنتظم. في هذا المثال، يسوي رفع الأسعار المنتظم ٢٠%، ويتم حساب هذا على أساس أن النسبة المئوية للتكلفة غير المباشرة (٣٠) بالقياس إلى التكلفة الكلية للشركة (١٥٠). وقد يسبب تطبيق رفع السعر الذي يبلغ ٢٠% على مقدار تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) مقدار ربط يساوي ١,٨.

وكما هو موضح في الإطار ب-4، تقرر مبادئ رامسي أن رفع السعر غير المنتظم، والقائم على قاعدة المرونة العكسية، قد يكون أكثر فعالية من رفع السعر المنتظم من الناحية الاقتصادية، ولم تتبن الهيئات التنظيمية عموماً تلك الطريقة.

١-٤-٤-٥ • هيكل أسعار الربط

يجب ملاحظة أنه في هذا المثال قد تمت الإشارة إلى مقادير الربط. تشبه هذه المقادير مفهوم متطلب العائد الأساسي الذي تم تعريفه في الوحدة الرابعة، أي أن مقدار الربط هو إجمالي المبلغ النقدي الذي يجب دفعه

السعر المنظم الموضح أعلاه على سبيل المثال، ويجب استيعاب أن البدالة المحلية (السنترال المحلي) كانت لها تكلفة ثلاثة قدرها ١٠ وتكلفة متغيرة قدرها ٥، أي أن هناك علاقة ٢ : ١ بين التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة. لذا، هناك اختيار باتباع تسعير برفع الأسعار بمعدل ثابت لتغطية مكون مقدار الربط (١,٢) والتسعير القائم على الاستخدام لتغطية مكون التكلفة المتغيرة (١,٦). وقد يتضمن رفع الأسعار بمعدل ثابت رسوماً شهرية ثابتة مقابل عدد المنافذ التي تستخدمها مؤسسة الاتصالات الجديدة في البدالة المحلية لشركة الاتصالات القديمة أو بدائل أخرى. وقد تتضمن الأسعار القائمة على الاستخدام رسوماً عن الدقيقة أو عن المكالمات بالنسبة لمكالمات مؤسسة الاتصالات الجديدة.

يجب ملاحظة أنه من الناحية العملية تبنت معظم الهيئات التنظيمية التسعير القائم على الاستخدام فقط. وفي هذا المثال يتم تجميع كل مقدار الربط البالغ ١,٨ عن طريق رسوم على الدقيقة أو رسوم على المكالمات. وقد تم اتخاذ هذا القرار بوجه عام بناءً على عدد من العوامل، بما فيها الفعالية الإدارية. ولا يوصى باتباع التسعير القائم على الاستخدام إلا في حالة عدم تأكد الهيئة التنظيمية من العلاقة بين التكلفة الثابتة والتكلفة المشتركة.

خلال فترة محددة. ولا يشابه هذا أسعار الربط أو معدلاته، والتي تتعلق بدورها بطريقة تغطية مقدار الربط. ويُطلق على هذا الأمر أيضاً "هيكل أسعار الربط"، ويعد هيكل أسعار الربط أمراً هاماً سيكون له أثره على الفعالية الاقتصادية والإدارية لنظام الربط ككل.

وهناك عدد من هياكل الأسعار البديلة لكل مقدار محدد للربط، فعلى سبيل المثال، قد يتم تحديد أسعار الربط تلقائياً على أحد العناصر الآتية أو توليفة منها كما يلي :

« الاستناد إلى الاستخدام (مثلاً للدقائق وعدد المكالمات وغيرها)،

« المعدلات العالية (مقدار ثابت في كل فترة ومستقل عن الاستخدام)،

« وقت إجراء الاتصال (وقت الذروة أو غير وقت الذروة، وغيرها)،

« توظيف الشبكة (بدء المكالمات ومنها، إلخ).

« الاستناد إلى السعة (السعة للثابتة المتاحة مقامه بمعرض النطاق الترددي، مثل خطوط بث البيانات الرقمية في الولايات المتحدة (T1's) وخطوط بث البيانات الرقمية في أوروبا (E1's). يجب أن يعكس هيكل أسعار الربط بوجه عام الهيكل الضمني للتكلفة. هذا إن كان معلوماً، ويجب أيضاً أن يتميز هيكل التكلفة بالسهولة النسبية في التنفيذ والإدارة ويجب أن يؤمن تغطية مناسبة للتكلفة.

تم تحديد مقدار الربط على أنه ١,٨ في حالة تزايد تكلفة الخدمة لكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/تزايد متوسط التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) زائد رفع

## الملحق - ج : مسرد المصطلحات

**ملاحظة:** يشتمل هذا المسرد على المصطلحات المستخدمة بشكل شائع في قانون الاتصالات وفي قطاع أعمال الاتصالات بوجه عام . وقد اقتبست التعريفات من مصادر مرجعية غير محددة، بما في ذلك التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (راجع الملاحظة الخاصة بالمصادر ) ، وهي تعريفات ليس لها وضع رسمي من وجهة النظر القانونية.

### اتفاقية الاتصالات الأساسية

#### Agreement on Basic Telecommunications (ABT)

اتفاقية عقدها منظمة التجارة العالمية (WTO) في ١ يناير من عام ١٩٩٨، ويشار إليها بالبروتوكول الرابع للاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات ، وقد جاءت مناقشتها في الوحدة الأولى . راجع أيضاً الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية (WTO) الواردة في الملحق - أ

### نظام هاتلي محمول متطور

#### Advanced Mobile Phone System (AMPS)

معيار لخدمة الهاتف الخليوي للمتناظر يعمل ضمن نطاق يتراوح ما بين ٨٠٠-٩٠٠ ميجا هرتز (ويعمل مؤخراً بنطاق يتراوح ما بين ١٨٠٠-٢٠٠٠ ميجا هرتز )

### Air Time فترة المكالمات على الهواء

عبارة عن عدد الدقائق التي يستغرقها المشترك لإجراء مكالمات من هاتف محمول ، وتعرف أيضاً بـ "فترة للتحدث" .

### Allocated Cost تكاليف مخصصة

عبارة عن تكاليف متصلة أو مشتركة يتم تقسيمها فيما بين الخدمات وفق معادلة معلومة أو بموجب حكم قضائي ، وهي تعرف أيضاً باسم التكاليف الموزعة

### إساءة استخدام الهيمنة Abuse of Dominance

سلوك تتميز به مؤسسة معينة من خلال وضعها المهيمن في السوق (راجع الهيمنة وقوى السوق ) ، وهو سلوك قد يؤدي إلى الإضرار بالمنافسة في ذلك السوق . إن مفهوم إساءة استخدام الهيمنة هو مفهوم شامل ويغطي أنواعاً شتى من السلوكيات ، ومن الأمثلة على ذلك الدعم التفاضلي غير التفاضلي، والضغط الراسي للأسعار (راجع الوحدة الخامسة) .

### رسم الدخول أو الإتاحة Access Charge

شكل من أشكال المدفوعات مقابل الربط بين الشبكات ويشتمل عادة على قيمة مالية محسوبة بالدقيقة، وتقرض بواسطة مؤسسات تشغيل مقابل استخدام شبكتهم من قبل مؤسسات تشغيل أخرى تعمل في مجال الشبكات (راجع الوحدة الثالثة) .

### رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة

#### Access Deficit Charge (ADC)

آلية تستخدم في تمويل خدمة عالمية في أسواق منفصلة. وبصفة قياسية تدفع مؤسسات التشغيل الجديدة رسوم ADC لدعم مؤسسات التشغيل الحالية ولتغطية العجز الذي تواجهه تلك المؤسسات عند تقديمها لخدمات دخول محلية مسعرة بأقل من قيمة التكلفة (راجع الوحدة السادسة)

(راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكلفتها ) .

### Average Cost متوسط التكاليف

عبارة عن قيمة التكاليف المحددة مقسومة على كمية المخرجات [على أساس القيمة الأساسية يشير هذا الاصطلاح إلى متوسط مجموع التكاليف مقسوماً على الحجم المحدد للمخرجات ] (راجع الملحق - ب: اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكلفتها ) .

### Avoidable Cost تكلفة يمكن تفاديها

هي تكلفة غير مستهدفة في حالة أن يتم تخفيض حجم المخرجات (راجع الملحق - ب: اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكلفتها ) .

### Backbone Network الشبكة الرئيسية

شبكة تصل بين شبكات اصغر أو بين شبكات أقل سرعة .

### Bandwidth عرض النطاق

مدى من الترددات التي يمكن أن تعبر خلال خط الإرسال أو غيره من الأوساط الأخرى. وفي النظم المتناظرة يقاس عرض النطاق بالهرتز (Hz) ، وفي النظم الرقمية يقاس بعدد البتات في الثانية (bit/s) . وكلما زاد عرض النطاق زادت كمية المعلومات التي يمكن إرسالها في نفس الوقت . وتعرف القنوات عريضة النطاق بأنها القنوات التي يتراوح عرض نطاقها ما بين ١,٥ - ٢ ميجابايت/ثانية أو أكثر .

### عرض النطاق حسب الطلب

#### Bandwidth on demand

قدرة المستخدم النهائي أو الشبكة للتوصل إلى سعة الشبكة للمتاحة بأسعار تحددها نوعية الاستخدام لفترة زمنية معلومة .

### Amplifier المضخم

جهاز يستخدم في تقوية الإشارة المرة خلال وسيلة نقل متناظرة

### Analogue المتناظر

تقوم الإشارات المتناظرة بحمل المعلومات في موجات كهربائية متصلة ومتباعدة . وقد كانت الإشارات المتناظرة تمثل التقنية الأساسية لعمليات التسجيل والنقل التي سبقت التقنية الرقمية ولا تزال تستخدم في العديد من تطبيقات الاتصال .

### صيغة الإرسال غير المتزامن Asynchronous Transfer Mode( ATM )

طريقة لإرسال مجموعة لبيانات على فترات غير منتظمة عن طريق البدء بكل مجموعة ببيانية مع بت بادئ واتباعها بمجموعة بيانات لاحقة مع بت للإيقاف . وتعتبر هذه الطريقة غير متزامنة نظراً لاختلاف الفترات الزمنية الفاصلة بين مجموعات البيانات

### الإرسال المتزامن Asynchronous Transmission

إرسال البيانات عبر شبكة يتزامن فيها كل رمز من رموز المعلومات بشكل فردي بواسطة بت بادئ وآخر للإيقاف للحصول بذلك على تشكيل هيكلي للرموز. وقد يتفاوت الوقت الفاصل بين الرموز (راجع ATM) .

### التمييز التلقائي للأرقام Automatic Number Identification (ANI)

آلية يمكن بها إرسال وعرض الرقم التليفوني للطرف المتصل إلى الطرف المستقبل للكلمة (راجع أيضاً تمييز خط المكالمات )

## ملحق ج

هو الوحدة الأولى للبيانات الرقمية الإلكترونية ، ويكتب في النظام الثنائي أو في اللفة الثنائية في صورة الرقم " ١ " أو الرقم " صفر " .

### Blocking

#### الحجب

عدم القدرة على إتمام المكالمات بسبب انشغال كافة المسارات الممكنة بين طرفي المكالمات . ويتم إنذار المستخدم وتبليغه بهذه الحالة من خلال إشارة الانشغال.

### Bps

عبارة عن عدد البتات في كل ثانية ، وهو مقياس لمعدل اتصال البيانات ويمثل عدد البتات التي يتم إرسالها كل ثانية ( ١٠ ميجا بايت = ١٠ مليون بت في الثانية ، و ١٠ جيجا بايت = ١٠ بليون ، ١ تيرا بايت = ١ ترليون).

### Broadband

#### النطاق العريض

تستخدم الاتصالات ذات النطاق العريض وسطاً للإرسال ذو عرض كبير للنطاق الترددي مثل الكبل اللاسلكي أو الكبل ذو المحور المشترك أو الكبل ذو الألياف الضوئية، مما يسمح بإجراء عمليات الإرسال بسرعات أعلى (bps) . وتسمح تقنيات نقل الاتصالات بالنطاق العريض بأن يعمل أكثر من جهاز واحد على إرسال المعلومات في نفس الوقت باستخدام ترددات مختلفة . ومن الخدمات التي يقدمها النطاق العريض خدمة الفيديو ، والمكالمات الصوتية ، والقنوات الإضافية للمعلومات .

بناء شبكة الاتصالات وتشغيلها ونقل امتيازها

### Built-Operate-Transfer (BOT)

### Base station

### المحطة الأساسية

عبارة عن جهاز إرسال واستقبال لاسلكي ، مع هوائي يستخدم في شبكة المحمول الخلوي. وتحفظ هذه المحطة بالاتصالات مع الهواتف الخلوية ضمن خلية معلومة ، كما ترسل حركة المكالمات على المحمول إلى محطات أساسية أخرى وإلى شبكة هاتف ذات خطوط ثابتة .  
خدمة الاتصالات الأساسية

### Basic Telecommunication Service

تشير عامة إلى خدمة الهاتف الصوتي ، علماً بأن هناك بعض التعريفات التي تضم أيضاً خدمات البرق والتلكس .

### BDT - ITU

مكتب تنمية الاتصالات (راجع الوحدة الأولى التي نتناول وصف الاتحاد الدولي للاتصالات).

### Best effort

#### أفضل جهد

نموذج معياري لخدمة الإنترنت. وفي مواجهة حالات الازدحام والاحتفاظ على شبكة الإنترنت يتم التخلص من المجموعة السبيلية دون النظر إلى المستخدم أو إلى التطبيق، وذلك إلى أن يتم تخفيض حركة مرور البيانات .

### Bill and Keep

#### فواتر واحتفاظ

واحدة من ترتيبات الربط بين الشبكات ، وفيها لا تدفع أية رسوم فيما بين مؤسسات التشغيل مقابل إلغاء توصيل حركة مرور للبيانات إلى الحسابات الطرفية الخاصة بكل منها (راجع للوحدة الثالثة للتعرف على الاصطلاح المرادف Sender Keep All ) .

### Bit (Binary Digit)

#### البت

## ناقلة الاتصالات العامة

### Carrier- Common Carrier

يستخدم هذا الاصطلاح أيضاً لوصف وجود أو غياب المعلومات في الكبل أو غيره من أوساط الإرسال الأخرى .

### CCITT

اللجنة الاستشارية الدولية للبرق والهاتف ، وقد كان اسمها المسبق هو ITU-T أي هيئة المعايير الدولية الأساسية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات (راجع وصف ITU في الوحدة الأولى )

### CCSSV

راجع النظام رقم ٧- لإرسال الإشارات

### Cell

#### الخلية

منطقة جغرافية تغطيها محطة أساسية واحدة في شبكة المحمول الخلوي

### Cellular

#### خلوي

عبارة عن خدمة للهاتف المحمول تقدمها شبكة محطات أساسية تغطي كل منها خلية جغرافية واحدة ضمن مجموع النظام الخلوي في منطقة الخدمة .

### Central Office

#### المكتب الرئيسي

موقع يتم من خلاله التحكم في حلقات المشترك المحلي وربطه وتحويله إلى مواقع أخرى في نظام شبكة الهاتف العمومية . ويستخدم هذا الاصطلاح في أمريكا الشمالية للتعبير عن سنترال الهاتف المحلي ، كما يستخدم الاصطلاح أيضاً وبشكل متكرر كمرفد لمعدات التحويل ذاتها .

مشروع تمنح بموجبه شركة خاصة امتياز لبناء شبكة اتصالات أو خدمات اتصال وتشغيلها لفترة زمنية معينة قبل تسليمها إلى الهيئة القومية للاتصالات PTO (راجع الوحدة الثانية) .

### بناء شبكة الاتصالات ونقل امتيازها وتشغيلها Build-Transfer-Operate (BTO)

مشروع تمنح بموجبه شركة خاصة امتياز لبناء شبكة اتصالات أو خدمات اتصال ، وتسلم ملكيتها للهيئة القومية للاتصالات PTO ، وتقوم على إدارتها وتشغيلها لفترة معينة (راجع الوحدة الثانية )

### Byte

#### بايت / مجموعة أرقام ثنائية

(١) مجموعة من البتات التي تمثل رمزاً واحداً منفرداً ، وهي مجموعة تتكون من ٨ بتات .

(٢) مجموعة من البتات يتم تشغيلها كوحدة واحدة ومن موقع مستقل عن تقنيات التكرارية أو التشكيل الهيكلي

#### التعرف على خط المكالمة

### Calling Line Identification

يعتمد على التعرف الآلي على الرقم ANI لانتقال واستخدام رقم الهاتف الخاص بالطرف الطالب للمكالمة لأغراض متنوعة (عرض رقم الخط طالب المكالمة أو حجب المكالمة ) .

#### الطرف الطالب للمكالمة يدفع قيمتها

### Calling Party Pays (CPP)

من خيارات عملية الفوترة التي يتم بها فرض الرسوم على طالب المكالمة ، وهو عكس نظام الفوترة الذي تفرض فيه الرسوم على الشخص المستقبل . ويعتبر خيار دفع قيمة المكالمة من قبل الطرف الطالب لها هو الخيار المعادي بالنسبة لشبكات الهواتف ذات الخطوط الثابتة ، وهو يستخدم في عدد متزايد من شبكات المحمول .

المشارك لتقود تتعلق بالمسافة ، كما انه باهظ الثمن نسبياً ويصعب تركيبه .

### الإتاحة المتعددة للأجزاء الشفرية

#### Code Division Multiple Access (CDMA)

تكنولوجيا للإرسال الرقمي للإشارات اللاسلكية ، وهي تعتمد على طرق التشفير النطاقي التي تستخدم فيها المكالمات الصوتية والبيانات النطاق اللاسلكي بأكمله بعد تخصيصها لشفرة محددة. وتستخدم هذه التكنولوجيا في خدمات المحمول الخليوي وغيرها من خدمات المحمول اللاسلكي .

#### Collocation

#### التنظيم

اللية للتشارك تقدم من خلالها مؤسسة التشغيل القديمة مساحة لتبديل التحويل أو غيره من المواقع الأخرى اللازمة لمعدات الاتصالات مثل كبلات الإرسال التي تستخدمها مؤسسات التشغيل لتسهيل الربط مع المستخدمين النهائيين (راجع الوحدة الثالثة) .

#### Common Carrier

#### ناقلة الاتصالات العامة

مصطلح يستخدم في أمريكا الشمالية للدلالة على مؤسسة تشغيل تقدم خدمات اتصالات عامة تشمل على إتاحة شبكة للاتصالات العامة وخدمات لنقل الاتصالات .

#### Common Cost

#### التكلفة المشتركة

عبارة عن التكلفة التي تنشأ عن عملية إنتاجية تنتج عنها اثنتان أو أكثر من الخدمات. وفي حالة أن ترتبط تلك التكلفة بكافة العمليات التي تقوم بها مؤسسة التشغيل فيشار إليها هنا باسم تقاسم التكلفة . وعلى سبيل المثال فإن تكلفة البناء الذي يستوعب سنترال الاتصالات تكون تكلفة مشتركة لخدمة كل من قطاع الأعمال والعلاء المقومين. أما راتب رئيس مؤسسة التشغيل فيمكن أن

#### CEPT

#### لجنة البريد وخدمات الهاتف الأوروبية

( راجع جدول المنظمات الدولية - الوحدة الأولى )

#### Channel

#### قناة

(١) ممر للإرسال الكهربائي ، ويعرف أيضاً بـ " الدائرة" أو "الخط" أو "الوصلة" أو "المسار" .

(٢) توزيع نوعي منفصل لعرض النطاق في مجال نطاق الترددات اللاسلكية.

#### Circuit

#### الدائرة

عبارة عن قناة للاتصالات يتم عملها بين اثنين أو أكثر من النقاط لتسمح بتبادل المصادر المعلوماتية بين تلك النقاط .

#### الوصلة ذات الدائرة المتحركة

#### Circuit Switched Connection

عبارة عن وصلة مؤقتة يتم عملها بناء على طلب بين اثنين أو أكثر من النهايات الطرفية (المحطات) لكي يتسنى بذلك الاستخدام المطلق لتلك الوصلة إلى حين الانتهاء .

#### Coaxial Cable

#### الكبل المحوري

نوع من كبلات الاتصال الكهربائي يستخدم في تليفزيونات خدمة الكبل ، وأيضاً في أوساط الشبكة المحلية LAN ضمن شبكات أخرى . ويتكون الكبل المحوري من موصل داخلي وآخر خارجي ، وينفصل كلا الموصلين عن بعضهما بواسطة مادة عازلة ، وتغطيهما مادة خارجية واقية . ويوفر هذا الوسط عرض كبير للنطاق ويدعم بذلك معدلات بيانات كبيرة ويقدر عال نسبياً من المناعة ضد التداخلات الكهربائية ، مع حدوث التقليل فقط من الأخطاء . ويخضع الكبل المحوري

يعتبر تكلفة متقاسمة لكافة الخدمات ( ويشار إلى هذا النوع من التكاليف أيضاً بالتكلفة العمومية ) (راجع الملحق ب - : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها ) .

#### ناقلة المسترالات المحلية التنافسية

#### Competitive Local Exchange Carrier (CLEC)

استخدم هذا المصطلح أساساً في أمريكا الشمالية لتميز مشترك جديد في سوق خدمات سنترال لشبكة المحلية ، وهو يتنافس بصفة عامة مع ناقلة المسترالات المحلية القديمة ILEC

#### الترابطية

#### Connectivity

القدرة على ربط المستخدم النهائي بشبكة الإنترنت أو بشبكات اتصال أخرى .

#### التنظيم الذاتي

#### Corporatization

يشتمل هذا الاصطلاح على التغييرات القانونية التي تمنح بموجبها مؤسسة تشغيل حكومية تعمل في مجال الاتصالات استقلالها المالي والإداري عن الحكومة المركزية

#### الدعم التفاضلي

#### Cross - subsidy

تغطية التكلفة المترتبة على تقديم بعض الخدمات من خلال فائض العائدات المكتسبة من خدمات أخرى. وفي مجال الاتصالات فإن الاصطلاح دعم توافقي غير تنافسي يشير عادة إلى الممارسة التي تعتمد على تقديم خدمات بواسطة مؤسسة مهيمنة في أسواق تنافسية بأسعار تقل عن سعر التكلفة ، مع المحافظة على الربحية العامة للمؤسسة عن طريق فرض رسوم تزيد عن سعر التكلفة في أسواق احتكارية أو في أسواق أخرى تتمتع فيها المؤسسة بالهيمنة على السوق (راجع الوحدة الخامسة) .

#### معدات مواقع العميل

#### Customer Premises Equipment (CPE) :

نشأ هذا الاصطلاح في أمريكا الشمالية ليعرف أي من الأجهزة بدءاً بنظم التحويل PBX وانتهاء بأجهزة الهاتف المركب الموجودة في مواقع العميل وليس في مواقع شركة الهاتف . ويستخدم الاصطلاح CPE بشكل شائع للتعبير عن المعدات التي يمتلكها العميل (المستخدم النهائي )

#### خطوط الإتاحة المخصصة

#### Dedicated Access Lines

هي خطوط للاتصالات تخصص أو تحجز للاستخدام من قبل مستخدمين محددين وفق طرق محددة مسبقاً. وتصل تلك الخطوط بين نظم التحويل وبين العميل المخصص ، وقد ترتبط أيضاً بهاتف معين وهو نظام الهاتف الأساسي أو PBX. وبشكل مبسط تعرف تلك الخطوط باسم " الخطوط المخصصة " .

#### نغمة طلب الاتصال

#### Dial Tone

إشارة تسمع في حالة أن تكون السماعة منفصلة عن حامل السماعة مشيرة بذلك إلى استعداد PBX لقبول الرقم المطلوب ومعالجته .

#### تأخر نغمة طلب الاتصال

#### Dial Tone Delay

يشير هذا الاصطلاح إلى الوقت اللازم للحصول على نغمة طلب الاتصال بعد فصل السماعة عن حامل السماعة ، وهو من المقاييس الشائعة للحكم على جودة أداء الخدمة .





**Encryption****التشفير (التكود)**

تحويل البيانات إلى رموز سرية ، وهي من أكثر الطرق من حيث للفعالية في حفظ سرية البيانات . ولكي تتم قراءة الملف المشفر يجب أن نتاح كلمه السر التي تمكن من فك الشفرة (للكود) .

**End User****المستخدم النهائي**

عبارة عن الشخص أو الهيئة التي تقوم بإنشاء أو تمثيل المستقبل النهائي لرسائل أو معلومات الاتصالات (المستهلك) .

**Enhanced services****الخدمات المعززة**

عبارة عن خدمات للاتصال تقدم على شبكات عامة أو خاصة وتضيف قيمة إلى الوسائل النقلية الأساسية عن طريق التحكم بالحاسب في أداء الوظائف المقترنة بالمفهومية والاستدلال العقلي مثل نظم الحجز ، ولوحات الإعلان ، وخدمات المعلومات . وتعرف تلك الخدمات أيضاً باسم خدمات القيمة المضافة .

**Equal Access****الدخول المتكافئ**

قدرة مستخدمي الاتصالات على الدخول إلى الخدمات التي يوفرها المشتركون الجدد بنفس السهولة التي تصل بها مؤسسات التشغيل الحالية إلى تلك الخدمات (راجع الوحدة الثالثة)

**Essential Facilities****التجهيزات الأساسية**

في قانون الاتصالات يشير هذا الاصطلاح عامة إلى التجهيزات المرتبطة بشبكة الاتصالات أو بخدماتها، وهي تجهيزات توفرها فئة قليلة من الموردين الاحتكاريين في هذا المجال ، ولا يمكن لأسباب اقتصادية وفنية استبدال تلك الفئة بأخرى من الشركات

لعديد من الخصائص ذات القيمة المضافة مثل البريد الصوتي ، والطلب التليفوني ، وبرامج الاستجابة التلقائية.

**E-1**

معيار رقمي أوروبي ودولي يشير إلى أي من خطوط الإرسال أو الربط التي تعمل بمعدل قدره ٢,٠٤٨ ميغا بايت في الثانية (راجع أيضاً T-1 لوصف المعيار المقارن في أمريكا الشمالية) .

**تدخل كهرومغناطيسي****Electromagnetic Interference (EMI)**

عبارة عن التدخل الحادث في إشارات الاتصال نتيجة للإشعاع الكهرومغناطيسي

**التغير البيئي للبيانات الإلكترونية****Electronic Data Interchange (EDI)**

هو تبادل بين الحاسبات الإلكترونية لوثائق أصال بين شركات باستخدام نموذج معياري علم. وبدلاً من إعداد الوثائق وإرسالها عن طريق البريد أو بوسائل اتصال أخرى مثل الفاكس يتبادل مستخدموا EDI بيانات الأصال مباشرة بين أنظمتهم المناظرة التي تعمل بالحاسب .

**البريد الإلكتروني****Electronic Mail (E-Mail)**

عبارة عن حاسب مضيف أو نظم للبريد الإلكتروني تعتمد على LAN وتستخدم صناديق بريدية معرفة ببرامج جاهزة . وتستطيع نهايت طرفية أخرى للحاسب أن تتدخل إلى برنامج البريد الإلكتروني (E-Mail) لمشاهدة أو إجابة أو بث أو حذف أو تقديم أو إيداع نص لرسالة إلكترونية أو صورة .

## ملحق ج

ذاتية التجهيزات" منقضى للاصطلاح "مؤسسة لإعادة البيع" (راجع لتعريف أئناه)

### Fiber Optics

#### ألياف ضوئية

تكنولوجيا تستخدم موجات من الضوء لحمل المعلومات الرقمية وإرسالها خلال جدولة رقيقة من الزجاج. ويعرف كبل الألياف الزجاجية بأنه وسط يتكون من مثل تلك البدائل الزجاجية ويتميز بمعدلات إرسال عالية مقارناً بالأسلاك أو بالكبلات المحورية المشتركة ، كما أن لديه مناعة ضد التداخل الكهربي .

### Fixed Cost

#### التكلفة الثابتة

عبارة عن التكلفة التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج. وهناك نوع محدد من التكلفة الثابتة وهو التكاليف غير المتكررة (الغارقة) أي التكاليف التي لا يمكن تغييرها أو تقاديبها حتى مع توقف العملية الإنتاجية تملأ . وعلى سبيل المثال بعد مقر المكتب الرئيسي من التكاليف الثابتة ، ولكن يعتبر المعصر البشري اللازم لتكوين السلك الأساسي في الحلقة المحلية من التكاليف غير المتكررة (الغارقة). ولا تدخل أي من التكاليف الثابتة أو التكاليف غير المتكررة في القرارات الخاصة بتسعير التكلفة الحدية تلك لعدم تغير أي منها مع تغير المخرجات (راجع الملحق - ب : لتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

### Fixed Line

#### الخط الثابت

عبارة عن خط فعلي يربط بين المشترك ومنترال الهاتف . وبصفة قياسية يستخدم الاصطلاح "شبكة الخط الثابت" للإشارة إلى PSTN (راجع التعريفات أئناه) ، وذلك للتمييز بينها وبين شبكات المحمول .

المنافسة . وقد جاء الوصف التفصيلي لمفهوم التجهيزات الأساسية في الوحدة الثالثة والوحدة الخامسة.

### Exchange

#### المنترال

يشير هذا الاصطلاح عامة إلى مفاتيح تحويل مرتبطة بـ PSTN . وتقوم المنترالات المحلية بربط الحلقات المحلية من المستخدم النهائي إلى الخطوط الرئيسية المرتبطة بمنترالات أخرى بما في ذلك المنترالات الساتراغية والمنترالات الدولية المكونة من أنواع مختلفة من مفاتيح التحويل. وفي أمريكا الشمالية يستخدم الاصطلاح "مكتب رئيسي" للإشارة إلى المنترال المحلي بوجه عام. وفي بعض الدول - بما فيها بلدان أمريكا الشمالية - يشير الاصطلاح "منترال" أو الاصطلاح "منطقة المنترال" إلى المنطقة المحلية التي تتم خدمتها بواحد أو أكثر من المنترالات المحلية (راجع تعريف مفاتيح التحويل) .

### Exchange Point

#### نقطة التبادل

عبارة عن نقاط على الشبكة تتبادل عندها حزم IP بين موزري خدمة الإنترنت ISPs

### Extranet

#### الشبكة المعلوماتية الخارجية

هي شبكة للإنترنت يمكن الوصول إليها من قبل مستخدم خارجي معتمد ، وذلك عن طريق استخدام كلمة السر

#### مؤسسة تشغيل ذاتية التجهيزات

### Facilities-based Operator

عبارة عن مؤسسة تشغيل PTO تدير تجهيزات الإرسال الخاصة بها (أسلاك - كبلات - مسارات ميكروويف - أجهزة إرسال لاسلكية - مستقبلات - قمار صناعية - محولات - إلخ) . ويعتبر الاصطلاح "مؤسسة تشغيل

## بليون بت في الثانية

### الخدمة اللاسلكية العامة لمجموعة البيانات

#### General Packet Radio Service (GPRS)

عبارة عن تعزيز لـ GSM على أساس التكنولوجيا التي تتحول فيها مجموعة البيانات وتمكن من إرسالها بسرعة عالية تصل إلى ١١٥ كيلو بت في الثانية

#### Gigabit بليون بت

### النظام الدولي لاتصالات المحمول

#### Global System For Mobile Communications (GSM):

عبارة عن معيار أوروبي للهاتف الرقمي المحمول من النوع الخلوي، للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع جمعية GSM الأكي على شبكة الإنترنت :

<http://www.gsmworld.com/index.html>

### التعيين البياني لمستخدم الكمبيوتر

#### Graphic User Interface (GUI)

جهاز كمبيوتر طرفي بيئي يستخدم شاشة مخططة بالأرقام الثنائية . وبصفة قياسية تشتمل التعيينات البيانية على نوافذ ، وأيقونات ، وفأرة ، وقوائم ، وعناوين للسجلات . ويسمح GUI بوجود رسوم بيانية ونصوص مختلفة ، كما يضم عروض مرئية سهلة الاستخدام تتعلق بوظائف النظام ودواله. وقد تم جعل GUI نظاماً ملغوساً في الحاسبات للشخصية عندما أدخلت حاسبات Apple Macintosh ، وأيضاً عندما استخدمت مؤخراً نظم تشغيل برمج الميكروسوفت windows .

#### Half - Circuit دائرة نصفية

مكوّن في دائرة دولية بين دولتين ، وهو يبدأ في دولة واحدة وينتهي عند نقطة وسطية نظرية تقع بين الدول .

## Frame Relay

### تحويل مجموعة البتات

تكنولوجيا لتحويل الحزم بسرعة لاستبعاد الكثير من حالات التأخير والمعالجة التي تجري عند تحويل حزم X.٢٥ التقليدية

#### Frequency التردد

عدد الدورات في الثانية ، وهي سرعة يتبادل عندها التيار الكهربائي ذو الإشارة المتناظرة وتُقاس عادة بالهرتز (HZ) الذي يمثل دورة واحدة في الثانية . ويستخدم الاصطلاح أيضاً للدلالة على موقع نطاق التردد اللاسلكي مثل ٨٠٠ ، ٩٠٠ ، ١٨٠٠ ميجا هرتز .

### التكاليف الموزعة بالكامل

#### Fully Distributed Costs (FDC)

طريقة لتوزيع تكاليف الاتصالات على خدمات متنوعة في هذا المجال (ويشار إليها أيضاً بالاصطلاح تكاليف مخصصة بالكامل) . وتعتمد هذه الطريقة عادة على تخصيص المحاسبة التاريخية للتكاليف لفئات مختلفة من الخدمات . وبعد تخفيض التكاليف المباشرة لكل فئة يتم تخفيض التكاليف المتصلة والتكاليف المشتركة على فئات الخدمات ذات العلاقة استناداً إلى المعدلات التي تعكس الاستخدام النسبي أو عوامل أخرى ( راجع الملحق ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكلفتها ) .

#### Gateway المدخل أو البوابة

آلية لإتاحة الدخول إلى شبكة أخرى ، وقد تشتمل أو لا تشتمل على تحويل البروتوكول .

#### GATS

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (راجع الوحدة الأولى ، ومنظمة التجارة العالمية "WTO" )

#### Gbps

Host	الكمبيوتر المضيف	Hand - off	مفهوم عدم التدخل
	جهاز كمبيوتر يمكنه العمل كنقطة بداية ونهاية لتحويلات البيانات. ولكل من الأجهزة المضيفه عنوان فريد للإنترنت (عنوان IP) يرتبط مع اسم المجال. ويقدم للكمبيوتر المضيف خدمات مثل إتاحة قاعدة البيانات والدخول إليها ، وعمليات الحاسب وغيرها من عمليات المعالجة الأخرى ، وبرنامج خاصة أو محتويات أخرى . ويعتبر الكمبيوتر المضيف مكوناً أساسيا في تركيبات الكمبيوتر المتعددة .		مفهوم أساسي للتكنولوجيا الخلوية يسمح بحرية حركة المشتركين . ويتمثل هذا المفهوم في العملية التي يقوم فيها مكتب تحويل مكالمات المحمول بنقل محادثة على الهاتف المحمول من إحدى الترددات لللاسلكية في إحدى الخلايا إلى تردد لاسلكي آخر في خلية أخرى في حالة أن يعبر المشترك حدود الخلية .
HTTP-Hyper Text Transport Protocol ( راجع WWW )		Head - End	النهاية الطرفية الرأسية
IEEE	معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات - هيئة ذات معيار دولية .		عبارة عن نقطة على شبكة عريضة النطاق تقوم باستقبال إشارات ضمن نطاق ثابت من التردد وإعادة إرسالها إلى مجموعة أخرى من نطاقات التردد. وبصفة عامة تستطيع النهاية الطرفية الرأسية في شبكة تليفزيون تعمل بنظام خدمة الكابل أن تستقبل إشارات من القمر الصناعي وخطوط التليفزيون السلكية ، وأيضاً الإشارات متعددة الوسائط ، مع إعادة إرسال تلك الإشارات إلى المستخدم النهائي خلال شبكة توزيع من الأغلاف الضوئية أو من الكבלات المحورية المشتركة .
IETF	لجنة هندسة الإنترنت	Hertz (HZ)	الهرتز
	هيئة مسئولة عن تحديث وصيانة معايير TCP/IP		وحدة لقياس التردد تعادل دورة واحدة في الثانية .
IMT - 2000	معيار لهواتف خلوية محمولة - الجيل الثالث للاتحاد الدولي للاتصالات. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الموقع الآتي على شبكة الإنترنت :		بيانات محولة بدائرة عالية السرعة
http://www.itu.int/imt		High Speed Circuit Switched Data (HSCSD)	
			تقنية تمثل مرحلة وسيطة من مراحل GSM وتقوم على تكنولوجيا التحول بالدوائر ، ويمكن بها الوصول إلى سرعة خدمة للبيانات قدرها ٥٧ كيلو بايت في الثانية kbps

## تبادل الإشارات داخل النطاق

### In - Band Signalling

طريقة للاتصالات تستخدم بين مفاتيح التحويل ومعدات الاتصال ، وفيها يتم تبادل إشارات التحكم ضمن عرض معياري لنطاق إشارة الاتصالات .

### Increment

#### الزيادة

عبارة عن الزيادة أو النقص النوعي غير المحدد بحد أدنى لسي حجم الإنتاج (راجع الملحق - ب : لتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها ) .

### Incremental Cost

#### التكلفة المتزايدة

هي التغير في التكلفة الكلية الناتج عن الزيادة فيها. وتتساوى التكلفة المتزايدة مع التكلفة الكلية على افتراض أن هناك زيادة قد تم إنتاجها وقد نقل عنها في حالة عدم وجود زيادة منتجة. ونظراً لأن هناك تفاوت كبير يمكن تمييزه في قيم مختلفة للزيادة فإن التكلفة المتزايدة يمكن أن تستراوح تصورياً من تكلفة كلية للوحدة (بمعنى أن تتمثل الزيادة في المخرجات بكاملها) إلى تكلفة حدية (بمعنى أن تتمثل الزيادة في وحدة واحدة) . ويخضع للتحكيم حجم الزيادة المستخدمة في أي تحليل نوعي للتكلفة. إن أكثر الممارسات شيوعاً في هذا الصدد هو استخدام للخدمة الكلية أو مجموع للعناصر لتمثل قيمة الزيادة ، وفي هذه الحالة سوف تدخل التكاليف الثابتة ذات الخدمة النوعية أو العنصر النوعي ضمن قيمة تلك الزيادة (راجع الملحق - ب : لتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها ) .

#### مؤسسة التشغيل القديمة

### Incumbent Operator

عبارة عن مؤسسة (أو مؤسسات) للتشغيل تعمل في مجال شبكة الاتصالات وتم إنشاؤها في بلد ما. وعادة ما تقوم المؤسسة بتشغيل جميع أو معظم هيكل البنية التحتية لـ PSTNs في الدولة . وفي بلدان كثيرة تمثل تلك الهيكل إدارات البريد والبرق والهاتف (PTT) في الحكومة الوطنية. وفي بعض الدول كانت تلك المؤسسات أو أصبحت الآن تابعة للقطاع الخاص ، وفي كلتا الحالتين تعمل مؤسسات التشغيل PTOs كمؤسسات احتكارية بوجه عام (راجع أيضاً تعريف PTO)

#### ناقلة المسترالات المحلية

### Incumbent Local Exchange Carrier (ILEC)

ظهر هذا الاصطلاح في أمريكا الشمالية واستخدم لتعريف مؤسسة التشغيل التي تدير شبكة سترالات محلية ، وهو اصطلاح يمثل أو كان يمثل بصفة قياسية المؤسسة المهيمنة التي تقدم خدمات PSTN المحلية (راجع أيضاً تعريف ناقلة المسترالات المحلية التنافسية).

### Inflation Factor

#### معامل التضخم

متغير يتم إدخاله في معادلة الحد الأقصى للسعر ليعكس أو ليمثل التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة التشغيل العملة في مجال الاتصالات. (راجع أيضاً تعريف الحد الأقصى للسعر ) (راجع الوحدة الرابعة) .

#### هيكل البنية التحتية وطرق المعلومات

### Information infrastructures, information superhighway :

عبارة عن شبكات اتصال ذات سرعة عالية لها القدرة على نقل المعلومات للصوتية والبيانية والنصوص المصورة والفيديو متعدد الوسائط بشكل تفاعلي

#### شبكة الخدمات المتكاملة الرقمية

تتبادل عندها تلك المكونات الإشارات وفق بروتوكول الأجزاء العالدية من الحاسب أو برامجه .

### Internet شبكة المعلوماتية (إنترنت)

مجموعة من الشبكات المترابطة التي تستخدم بروتوكولات الإنترنت (IP)

### Internet Backbone إنترنت أساسي

عبارة عن مجموعة متتالية من الخطوط أو الوصلات ذات السرعة العالية والسعة الكبيرة ، وهذه تكون ممراً رئيسياً وتحمل حركة البيانات على الإنترنت

### مقدم محتويات الإنترنت

### Internet Content Provider

شخص أو هيئة تقدم للمعلومات عبر الإنترنت سواء بمقابل نقدي أو بدون مقابل

### نقطة التبادل على شبكات الإنترنت

### Internet Exchange Point (IXP)

يشير هذا الاصطلاح إلى نقطة الدخول إلى الشبكة (NAP) حيث يتم عمل الوصلات مع شبكات الإنترنت الرئيسية المخصصة ، أو يتم ربط ISPs كل مع الآخر . وتعمل NAPs كحفاظ لتبادل البيانات بالنسبة لمقدمي الخدمات الأساسية . وبصفة عامة تعرف كل من NAPs ومنشآت منطقة العاصمة بأنها نقاط عامة للتبادل على شبكات الإنترنت (IXPs)

### أرقام بروتوكول الإنترنت (IP)

### Internet Protocol (IP) Numbers

يعرف رقم بروتوكول الإنترنت (الذي يطلق عليه أيضاً رقم عنوان الإنترنت) بأنه عنوان الكمبيوتر المضيف أو لية أجهزة أخرى ذكية على شبكة الإنترنت. ولكل من

### Integrated Services Digital Network (ISDN)

هي مجموعة من معايير CCITT الخاصة بنقل خدمات صوتية رقمية ، وخدمات البيانات ، وخدمات الصور ، وخدمات الفيديو .

### الإجابة الصوتية التفاعلية

### Interactive Voice Response (IVR)

نظام لمعالجة صوتية تسمح بتخزين البيانات الرقمية وإستعادتها ، بما في ذلك البيانات التي في شكل صوت بشري ، وذلك من خلال تفاعل المستخدم مع مفاتيح التشغيل التي تعمل باللمس في جهاز الهاتف . وتعمل أوامر IVR الصوتية المسجلة مسبقاً على توجيه طالب المكالمات من خلال القائمة ، ويؤدي طالب المكالمات بإجابته عند لمس المفاتيح الملائمة المميزة بأرقام أو بأحرف .

### Interconnection

### الربط بين الشبكات

هو ربط فعلي بين شبكات هاتفية تملكها اثنان من مؤسسات التشغيل المختلفة ، ويسمح ذلك باتصال العملاء المرتبطين بشبكات أخرى ، كما يضمن أيضاً تشغيل الخدمات بشكل بنني (راجع الوحدة لثالثة)

### نقلات المنترالات الداخلية

### Interexchange Carries (IXC)

اصطلاح استخدم لأول مرة في أمريكا الشمالية لوصف مؤسسات تشغيل تعمل في مجال الاتصالات القديمة وتقدم خدمات بين المدن أو بين مناطق أخرى للمنترالات المحلية .

### Interface

### الوصلة البينية

وصلة منطقية أو فعلية بين شبكتين أو نظامين أو جهازين ؛ أو نقطة الربط بين لكتين من المكونات وللقاعدة التي

وحدات الخدمة ومستخدمي الإنترنت رقم البروتوكول (IP).

وحدة تقديم خدمات الإنترنت

Internet Service Provider (ISP)

هي وحدة لإتاحة شبكة الإنترنت للمستخدم النهائي ، كما تقدم أيضاً محتوياتها على الشبكة وتتيح خدماتها الإلكترونية مثل خدمة البريد الإلكتروني

الشبكة الضمنية

Intranet

هي شبكة تعتمد على بروتوكولات TCP/IP ، ويمكن الدخول إليها فقط بواسطة موظفي الهيئات الرسمية أو غيرهم من المستخدمين المعتمدين. وتتشابه مواقع الشبكة الضمنية مع المواقع على الشبكات الأخرى ، ولكنها تحاط بمواقع للدخول غير المصرح به .

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

ISO

تقوم هذه المنظمة بوضع معايير الحاسبات الإلكترونية وغيرها من المنتجات الأخرى ، كما وضعت أيضاً نموذج OSI لتبادل المعلومات .

الاتحاد الدولي للاتصالات

ITU

( راجع الوحدة الأولى لوصف ITU وأقسامه المختلفة مثل ITU-R ، ITU-T ، ITU-D ) .

قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-D

( راجع الوحدة الأولى لوصف ITU )

قطاع الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-R

( راجع الوحدة الأولى لوصف ITU )

قطاع التوحيد القياسي التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

( راجع الوحدة الأولى لوصف ITU )

Joint Cost

التكلفة المشتركة

هي نوع محدد من التكاليف العامة المرتبطة بعملية إنتاجية تنتج عنها ثلثان أو أكثر من المخرجات بنسبة ثابتة . وتختلف نسبة التكاليف المشتركة إلى المخرجات الكلية لعملية الإنتاج المشتركة وليس إلى المنتجات الفردية المشتركة ( راجع المحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكليفها ) .

Kbps

كيلو بت في الثانية

Key Telephone System

نظام هاتف أساسي

جهاز تليفون متعدد الخطوط ، تم تصميمه للحصول على إتاحة مشتركة لخطوط خارجية عديدة من خلال المفاتيح الموجودة على مجموعة جهاز الهاتف. وبصفة قياسية يقدم هذا الجهاز خطوطاً مميزة للدخول مع نهايات طرفية مباشرة موجودة في مجموعة الهاتف. ويقع للجهاز في مواقع المستخدم النهائي ويمكن أن يعمل فيها بشكل مستقل أو بالتزامن مع PBX .

Kilobit

كيلو بت

عبارة عن ألف بت

Layer

طبقة

عبارة عن مستوى تصوري لوظائف معالجة الشبكة. وفي نموذج OSI تتم معالجة الشبكة في طبقات أو على



عبارة عن شبكة اتصالات تقدم إرسالاً سريعاً للمعلومات بمعدل خطأ منخفض في أجهزة حاسب رابطة وفي أجهزة أخرى طرفية موجودة في منطقة صغيرة نسبياً . وتحتصر معظم شبكات المناطق المحلية LANS في مبنى واحد أو في مجموعة من المباني ، ولكن يمكن لإحدى شبكات LAN أن ترتبط مع شبكات LAN أخرى على امتداد أية مسافة عبر خطوط الهاتف والموجات اللاسلكية (راجع شبكة المنطقة الواسعة )

#### ناقلة المسترالات المحلية

#### Local Exchange Carrier (LEC)

هي مؤسسة للتشغيل تعمل في مجال الاتصالات وتقدم خدماتها للمستخدمين النهائيين من خلال منترالاتها المحلية المرتبطة مع PSTN (راجع أيضاً " ILEC " ، " CLEC " )

#### Local Loop

#### محطة المشترك المحلي

عبارة عن مرور للإرسال يربط بين المستخدمين النهائيين (المشاركين) وبين أقرب منترال. وتتكون المحطة عادة من زوج من الأسلاك للحاسبة ، ولكن قد تستخدم فيها أيضاً تقنيات الألياف الضوئية أو الاتصالات اللاسلكية (راجع أيضاً الحلقة المحلية المنفصلة ) .

#### Long Run

#### المدى الطويل

عبارة عن فترة زمنية تتفاوت فيها كافة عوامل الإنتاج بما في ذلك رأس المال. ومن الناحية العملية تختار عادة الهيئات التنظيمية فترة تتراوح ، بين ١٠ - ١٥ سنة مثلاً لتحليل LRIC .

متوسط التكاليف المتزايدة على المدى الطويل

#### Long Run Average Incremental Costs (LRAIC)

مستويات بدءاً من الإرسال الفعلي للبيانات وفتواء بإصدار الأوامر الخاصة بالمستخدم النهائي. وتتصل كل طبقة مع الطبقات الأعلى أو الأسفل منها مباشرة ضمن مجموعة البروتوكول ، أو مع طبقات المستوى النظير في الأنظمة الأخرى .

#### Leased Line

#### الخط المستأجر

هو قناة أو دائرة للاتصال بين نقطة وأخرى تقدمها مؤسسة التشغيل للاستخدام بشكل مطلق من جانب المشترك. وتبعاً لنظام الدولة فقد يسمح أو لا يسمح بربط الخطوط المستأجرة مع PSTN

#### License

#### الرخصة

تشير رخصة الاتصالات بوجه عام إلى الترخيص بتقديم خدمات اتصالات أو تشغيل تجهيزات الاتصال . وعادة ما تحدد رخصة الاتصالات للشروط التي يصرح بموجبها للمرخص له بأن يؤدي عملية التشغيل ويحدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها (راجع الوحدة الثانية)

#### Licensing

#### الترخيص

يشير هذا الاصطلاح إلى الخطوات الإدارية التي تتبعها NRA أو هيئة ترخيص أخرى من أجل إصدار الرخصة (راجع الوحدة الثانية) .

#### Line

#### خط

يشير هذا الاصطلاح عادة إلى قناة الاتصال التي يربط من خلالها المستخدمون النهائيون مع PSTN، ويطلق عليها أيضاً اسم الدائرة ، أو مركز التبادل التليفوني ، أو مسار الاتصال

#### شبكة المنطقة المحلية

#### Local Area Network (LAN)

**Marginal Cost****التكلفة الحدية**

هي التغير في التكلفة الكلية الناتج عن تغير طفيف جداً في حجم المخرجات الناتجة، ونظراً للعديد من الأمور والقضايا العملية ومنها تعجيد الزيادات في رأس المال (أي عدم قدرة شركات الاتصالات على الانقسام إلى وحدات صغيرة جداً أو توافيقها بشكل دقيق مع الاحتياجات الفعلية للشبكة) فإنه يصعب هنا تقدير التكلفة الحدية. وبناء على ذلك تعتمد معظم تقديرات التكلفة الحدية على التكلفة المتزايدة (راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

**Mark - up****رفع النسبة المئوية للتكلفة**

عبارة عن نسبة مئوية أو قيمة نقدية ثابتة تستخدم عند الأخذ في الاعتبار كل من التكاليف المتصلة والمشاركة - مثلاً - استكمالاً لطرق معينة لتقدير التكلفة. وبصفة عامة فإن مفاهيم التكلفة التي لا تخصص بالكامل أو تسوزع كافة التكاليف غير المباشرة تحتاج هنا إلى رفع النسبة المئوية للتكلفة. وتشتمل مفاهيم التكلفة هذه على طرق تقدير التكلفة المتزايدة بما في ذلك LRIC (وأيضاً TSRI/LRAIC و TELRIC التي سنتكئ مناقشتها بالتفصيل في الأجزاء اللاحقة). وقد يجري رفع النسبة المئوية للتكلفة بشكل موحد أو غير موحد، ورغم أن الهيئات التنظيمية قد حددت رفع النسبة المئوية للتكلفة بشكل محدد من أجل تعزيز المنافسة، إلا أن رفع النسبة المذكورة بشكل غير موحد قد يكون فعالاً من الناحية الاقتصادية (راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

**Market Power****قوى السوق**

تمتلك مؤسسات التشغيل وغيرها من المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الاتصالات قوى للسوق تمكثها من

هو اختلاف عن التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC (راجع التعريفات أدناه)، وفيه تعرف الزيادة بأنها مجموع الخدمة الكلية. وعليه فهو يختلف عن مفهوم التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC والتكلفة الحدية من حيث أنه يضم التكاليف الثابتة التي تختص بخدمة معينة (راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

**التكاليف المتزايدة على المدى الطويل****Long Run Incremental Costs (LRIC)**

تمثل التكاليف المتزايدة التي تنشأ على المدى الطويل بزيادة محددة وفق حجم الإنتاج، وبصفة عامة يتم حساب LRIC عن طريق تقدير التكاليف باستخدام التكنولوجيا الحالية والفضل معايير الأداء المتاحة. وعندما تعتمد دراسة التكلفة على "تكاليف المؤسسة للفعالة" فهي تشير هنا إلى طريقة البحث على أساس التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC، وفي وجود التكاليف المتصلة أو التكاليف المشتركة يكون مجموع تكاليف LRIC لكافة الخدمات التي تقدمها مؤسسة التشغيل أقل من التكلفة الكلية المترتبة على تلك المؤسسة، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة كافة تلك التكاليف، وبصفة عامة تسمح الهيئات التنظيمية بإضافة قيم تعويضية إلى التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC التي تتحملها مؤسسة التشغيل، وذلك لمساعدتها على استرداد جميع التكاليف التي تتحملها (راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

**Main Telephone Line****خط الهاتف الرئيسي**

عبارة عن خط هاتفي يربط المشترك بمعدات السنترال، وهو اصطلاح مرادف للاصطلاحات "المحطة الرئيسية"، "خط السنترال المباشر"، "خط للدخول الأساسي".

المستعدة إلى نقل المعلومات بكليات هائلة ، كما يحتاج بالمثل إلى تجهيزات كمبيوترية .

### Multiplexer وحدة اتصال متعددة

عبارة عن جهاز يضم عدة قنوات للاتصال في دائرة واحدة ، وترتبط تلك القنوات مع بعضها على التوازي في الوقت الحقيقي وعلى دائرة واحدة منفردة تتوزع فيها إما بالتردد (مضاعفة تقسيم التردد - FDM) ، أو بتقسيم القنوات زمنياً (مضاعفة تقسيم الوقت - TDM)

### Multiplexing المضاعفة أو تعدد الاتصال

- (١) ضم الإشارات لقناتين أو أكثر في قناة واحدة لإرسالها عبر شبكة الاتصالات
- (٢) تقسيم وحدة الإرسال إلى قناتين أو أكثر .

### الهيئة التنظيمية الوطنية

### National Regulatory Authority (NRA)

راجع تعريف الهيئة للتنظيمية أدناه

### Network الشبكة

عبارة عن نظام اتصالات عام أو خاص يربط بين عدد من الأجهزة المحلية أو الأجهزة البعيدة (مثل أجهزة الهاتف والمسنرات والحاسبات الإلكترونية و أجهزة التلفزيون) . ويتم تشغيل PSTN بواسطة PTOs المحلية . وهناك شبكات أخرى عامة وخاصة مثل PSTN يمكن أن تشمل على وسائط إرسال من نقطة لأخرى ، وهي وسائط تشمل أساساً على وسائل الإرسال السلكية ، واللكلات ، والوسائل اللاسلكية .

### Network Access Point نقطة الدخول إلى الشبكة

تحديد الأسعار ووضع شروط أخرى هائلة لعملية البيع في الأسواق لفترات غير انتقالية ، وذلك دون الحاجة إلى إجراءات السوق أو إلى إجراءات تتخذها الشركات المنافسة ، ودون أن يكون هناك فقد في المبيعات إلى الحد الذي يجعل تلك الممارسة غير مربحة ( راجع اصطلاح " الهيمنة" عاليه ، وأيضاً الوحدة الخامسة ) .

### Megabit

مليون بت ، و Mbps عبارة عن عدد البتات في الثانية

### خدمة المحمول الخليوي

### Mobile Cellular Service

هي خدمة اتصال يتم فيها إرسال الصوت أو البيانات بواسطة الترددات اللاسلكية . ويتم تقسيم منطقة الخدمة إلى خلايا يخدم كل منها جهاز للإرسال . وترتبط تلك الخلايا بسنترال تحكم ، وهذا يرتبط بدوره مع شبكة الهاتف العالمية

### Modem

مودم

عبارة عن جهاز للتضمن والامتصاص يتم تركيبه في ازدواج يقع كل منهما عند النهاية الطرفية لخطوط الاتصال التناظرية . ويقوم المودم عند طرف الإرسال بتضمين الإشارات الرقمية المستقبلية محلياً من الكمبيوتر أو من الجهاز الطرفي . وعند طرف الاستقبال يقوم المودم باستخلاص الإشارة القادمة إليه ويحولها مرة أخرى إلى النموذج الرقمي الأصلي ، مع تمريرها إلى جهاز المحطة الأخيرة .

### Multimedia

الوسائط المتعددة

عرض أكثر من وسط واحد للصور (المتحركة والساكنة) والأصوات والنصوص في بيئة تفاعلية . وتحتاج لوسائط

هو نظام للحاسبات يستخدم المعايير المتاحة على المستوى العام بحيث يمكنه الاتصال بنظام أخرى تستخدم تلك المعايير ذاتها .

#### الربط بين شبكات النظام المفتوح

#### Open System Interconnection (OSI)

هو الاسم الشائع لتصنيف معايير منظمة ISO بالنسبة للربط مع الشبكات العالمية . وقد وضعت ISO نموذج من ٧ طبقات أو مستويات لربط الشبكات على أساس المعايير ، وهي الآن في طريقها لوضع البروتوكولات التي تتماشى مع ذلك النموذج

#### Operating System نظام التشغيل

عبارة عن برنامج يصل بين برامج استخدام الكمبيوتر وبين الأجزاء المادية فيه .

#### تبادل الإشارات خارج النطاق

#### Out – of – Band Signaling

طريقة للاتصالات تستخدم بين مفاتيح التحويل وغيرها من معدات الاتصال الأخرى التي يتم فيها تبادل إشارات التحكم من خلال قنوات منفصلة عن تلك التي تحمل المعلومات

#### Packet حزمة/ مجموعة

عبارة عن وحدة معلومات معرفة عدد الطبقة الثلاثة من نموذج OSI المرجعي . يستخدم هذا الاصطلاح لوصف مجموعة من البيانات التي تحتوي على كل من معلومات التحكم والمحتويات. وتحمل معلومات التحكم في المجموعة لأداء عمليات التوجيه والتحكم في التدفق والسيطرة على الأخطاء عند كل من مستويات البروتوكول المتعددة . وقد تكون المجموعة ذات طول

هي النقطة التي يتم عندها الوصول إلى خطوط الإنترنت الرئيسية المخصصة ، أو النقطة التي ترتبط فيها ISPs كل مع الأخرى . وتعمل NAPs كنقاط لتبادل المعلومات بين مقدمي الخدمات الأساسية. ويطلق بشكل متزايد على كل من NAPs وستراتيات مناطق العاصمة (MAES) اسم النقاط العامة لتبادل شبكات الإنترنت (IXPs)

#### Network Redundancy تكرارية الشبكة

ممر للاتصالات به نقاط ربط احتياطية أو تعويضية مختلفة في حالة فشل إحدى الممرات (أي في حالة أن ينقطع الكبل مثلاً) .

#### New Entrant مشترك جديد

مقدم جديد لخدمات الاتصال ، ويشتمل ذلك على PTO

#### Node عقدة

عبارة عن كمبيوتر أو مفتاح تحويل أو جهاز آخر يمثل جزءاً من شبكة الاتصالات

#### Number Portability نقلية الرقم

قدرة العميل على تحويل حساب خدمته من مؤسسة تشغيل إلى أخرى دون الحاجة إلى تغيير رقم العميل

#### شركات الخدمة الإلكترونية والبرامج

#### Online Service And Software Companies

شركات تقوم بتشغيل مواقع للإنترنت تكون وظيفتها الأساسية هي تقديم خدمات في شكل إلكتروني بما في ذلك إجراء المعاملات التجارية مع أطراف ثالثة ، ومبيعات للمنتجات والبرامج التي يمكن تحميلها بواسطة المستخدم النهائي مقابل رسوم أو مجاًف .

#### Open System النظام المفتوح

## ملحق ج

وينتج تيار من النبّات المتلاحقة سرعته ٨٤ كيلو بايت في الثانية .

### Peak rate

#### معد الذروة

اصطلاح لوصف المكالمات التي تطلب خلال ساعات الذروة من يوم العمل بتعريفه كاملة. أما الاصطلاح خارج ساعات الذروة فيشير إلى المكالمات التي تطلب في أوقات أخرى من اليوم بأسعار مخفضة .

### Peering

#### المنافسة

تبادل إعلانات التوجيه بين اثنين من مقدمي خدمات الإنترنت بفرض ضمان وصول الحركة من المقدم الأول إلى عملاء المقدم الثاني والعكس. وتحدث المنافسة بشكل أساسي عند IXPS ، وهي عادة إما بصورة مجانية أو قد تخضع لترتيبات تجارية متفق عليها بين الطرفين .

### Penetration

#### الاختراق والتغلغل

مقياس لإتاحة الاتصالات ، ويصوب عادة بقسمة عدد المشتركين في خدمة معينة على مجموع السكان ثم ضرب الناتج  $\times 100$  . ويطلق على هذا المقياس أيضاً اسم كثافة الاتصال عن بعد (بالنسبة لشبكات الخطوط الثابتة) أو كثافة الاتصال بالمحمول (بالنسبة لشبكات الخطوط الخلوية) .

#### خدمات الاتصال الشخصية

### Personal Communication Services

في الولايات المتحدة وكندا يشير هذا الاصطلاح إلى شبكات المحمول الرقمي التي تعمل بتردد قدره ١٩٠٠ ميجا هرتز. وفي بلدان أخرى يشير هذا الاصطلاح إلى شبكات المحمول للرقمي التي تعمل بتردد قدره ١٨٠٠

تأهلت أو مستغير ، ولكن لها حد أقصى من الطول بوجه عام .

### Packet Switching

#### تحويل المجموعة

عبارة عن وسيلة لاتصال البيانات ، وفيها تجمع المعلومات في مجموعة لتسهيل عمليات التعامل والتوجيه والإشراف والرقابة على المعلومات في شبكات الاتصال ، ثم ترسل مجموعة البيانات إلى مواقعها النهائية بأسرع وسيلة . ويتم تشغيل قناة الإرسال فقط أثناء إرسال المجموعة ، ثم تتاح للقناة بعد ذلك لإرسال مجموعات أخرى بين معدات طرفية لمعلومات أخرى. وقد تصل المعلومات الفردية إلى مواقعها النهائية بوسائل مختلفة وبترتيب خاطئ ، وهنا تكون العقدة الموجودة في الموضع النهائي مسئولة عن إعادة تجميع المجموعات في ترتيبها الصحيح . ويستخدم تحويل المجموعة في معظم الشبكات المعلوماتية بما في ذلك الشبكات التي تستخدم بروتوكول X.٢٥ ، وأيضاً في الإنترنت الذي يستخدم بروتوكولات TCP/IP .

### Paging

#### التنصّح

هو خدمة اتصال لاسلكية عبر الهاتف المحمول يتم بها تقديم معلومات عديدة أو منهجية وإتاحتها في اتجاه واحد عادة لدى أطراف المجموعات الصغيرة .

#### تضمين الشفرة النبضية

### PCM-Pulse Code Modulation

طريقة تستخدم تكراراً لتحويل الإشارات التناظرية إلى نموذج رقمي. وفي مجال الاتصالات الهاتفية يستخدم PCM لتحويل الإشارات الصوتية للتناظرية إلى نموذج رقمي من ٨ بتات يعمل بمعدل تردد قدره ٨ كيلو هرتز

يشير الاصطلاح إلى الإدارات أو المؤسسات الحكومية التي قامت بشكل تقليدي بامتلاك وتشغيل شبكات PSTN بوصفها إدارات أو مؤسسات احتكارية ، وبخاصة في أوروبا وآسيا وأفريقيا .

#### إدارة البريد والبرق والهاتف

#### Post Telegraph and Telephone Administration (PTT)

منظمة تقليدية تشكل جزءاً من قطاع الاتصالات في الكثير من الدول ، وفيها تقوم الحكومة بامتلاك وتشغيل كل من خدمات الاتصال والخدمات البريدية .

#### التسعير الملبني Predatory Pricing

عبارة عن ممارسة مضادة للتنافسية تقدم فيها الخدمات بأسعار منخفضة إلى الحد الذي يدفع بالمناشئين بعيداً عن السوق أو يمنع دخول أطراف جديدة إلى السوق حتى يمكن احتكاره (راجع الوحدة الخامسة) .

#### الحد الأقصى للسعر Price Cap

نوع من تنظيمات الأسعار يقوم على القواعد التي تستخدم في تحديد الحد الأقصى للزيادة السعرية المسموح بها بالنسبة لخدمات معينة تقوم بها مؤسسة التشغيل لمسة معينة أو لعدد من السنوات . ويصفه قياسية تسمح المعاملة السعرية لمؤسسة التشغيل بأن ترفع أسعارها لخدمة أو لمجموعة خدمات سنوياً بمقدار يعادل قيمة للتضخم مطروحاً منه مبلغ يساوي المعدل الافتراضي لزيادات في الإنتاجية . وهناك متغيرات أخرى يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحد الأقصى للسعر مثل العوامل الخارجية التي تحكم مؤسسة التشغيل وتحدد نوعية الخدمة التي تقدمها تلك المؤسسة (راجع الوحدة الرابعة)

#### الوصلة البينية للمعدل الابتدائي

#### Primary Rate Interface

ميجسا هرتز (راجع DCS-1800) . ويستخدم هنا أيضاً الاصطلاح شبكة الاتصالات الشخصية (PCN) .

#### نقطة الربط بين الشبكات

#### Point of Interconnection (POI)

عبارة عن الموقع الفعلي الذي يحدث عنده ربط بين شبكتين

#### نقطة الوجود Point of Presence (POP)

هي عبارة عن مفتاح تحويل أو عقدة أو أي من التجهيزات الأخرى التي تتيح للمستخدم الوصول في موقع معينة إلى رقم تليفوني محدد، وكلما زاد عدد نقاط POP كلما زادت فرصة المستخدمين في الربط باستخدام مكالمات هاتفية محلية .

#### منفذ الإشارات Port

عبارة عن نقطة دخول فعلي إلى كمبيوتر أو مفتاح تحويل أو جهاز أو شبكة حيث يمكن إمداد الإشارات أو استخلاصها أو قياسها .

#### النقال Portal

يشير هذا الاصطلاح في مفهومه المتطور إلى نقطة البداية أو العمر الذي يجتاز من خلاله المستخدمون الشبكة العالمية لتحتاج لهم موارد وخدمات واسعة المدى مثل البريد الإلكتروني والمنتديات واليات البحث ومجموعات التسوق . ويعني النقال المحمول نقطة البدء التي يمكن الوصول إليها من خلال هاتف محمول .

#### إدارة البريد والهاتف والبرق

#### Post Telephone and Telegraph Administration (PTT)



## RAG

المجموعة الاستشارية للاتصالات الاسلكية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ITU (راجع الوحدة الأولى لوصف ITU) .

## تنظيم محل العائد

## Rate of Return Regulation (ROR)

هو شكل من أشكال التنظيم المقتن للأسعار ، وقد وضع لغرض التأكد من إمكانية إيفاء مؤسسة التشغيل بمتطلبات العائد ، وللتأكد أيضاً من أنه سوف يتم تعديل الأسعار ليسنى الإغناء بهذا الهدف. ووفقاً لهذه الخطة يتم حساب متطلبات عائدات مؤسسة التشغيل الخاضعة للتنظيم ، وبعد ذلك يتم تعديل أسعار الخدمة بحيث يغطي مجموع عائدات تلك الخدمة مثل المتطلبات الخاصة بالعائد (راجع الوحدة الرابعة) .

## Rate Rebalancing

## إعادة موازنة المعدل

يشير هذا الاصطلاح إلى تعديل وضبط معدلات الرسوم المفروضة على الخدمات المختلفة ليمكس تكاليف تلك الخدمات بشكل أقرب. وفي معظم الدول فإن ذلك يعني زيادة معدلات الإتاحة المحلية ، وانخفاض معدلات الاستخدام المحلي للمكالمات الدولية والخارجية ، وأيضاً معدلات إتاحة الإنترنت (راجع الملحق - ب ، والوحدة الرابعة ، والملحق المرفقة بالوحدة السادسة)

## Regulator

## الهيئة التنظيمية

يستخدم هذا الاصطلاح للإشارة إلى هيئة حكومية أو معهد أو هيئة رسمية مسئولة عن عمل تنظيمات قطاع الاتصالات كلياً أو جزئياً في دولة ما . وفي بعض الدول تكون هذه الهيئة عبارة عن هيئة تنظيمية وطنية NRA ،

أو هيئة تنظيمية مستقلة ، أو وزارة حكومية . وقد تفتص أحياناً هيئة واحدة ببعض الأغراض وتختص أخرى بأغراض مختلفة. وتتناقض الوحدة الأولى الطرق للتنظيمية المختلفة .

## Reseller

## مؤسسة لإعادة البيع

عبارة عن هيئة تقدم خدمة الاتصالات العامة ، وهي لا تمتلك تجهيزات للإرسال عبر الشبكة وإنما تحصل على تلك التجهيزات أو الخدمات من هيئات أخرى (عادة من PTO) لإعادة بيعها إلى عملائها. وقد يتم إعادة بيع تلك التجهيزات أو الخدمات مع خدمات أخرى (خدمات القيمة المضافة) أو بدونها (إعادة بيع بسيط) . وتقوم بعض مؤسسات إعادة البيع بتشغيل أجهزة التحويل ، والموجهات ومعدات للمعالجة الخاصة بهم ، بينما لا تفعل ذلك مؤسسات أخرى .

## Roaming

## التجول

هي خدمة تسمح لمستخدمي الهاتف الخليوي بأن يستخدموا هواتفهم على شبكات تتبع مؤسسات تشغيل أخرى .

## Router

## الموجه

حاسبات إلكترونية متخصصة تقوم باستقبال المجموعة البيانات المرسله إليها ومقارنتها مع جداول التوجيه الداخلية ، وتبعاً لمياسة التوجيه تقوم تلك الحاسبات بإرسال المجموعة إلى الوصلة البينية الملائمة . وقد تعدل تلك العملية لعدة مرات إلى أن تصل المجموعة لبينية إلى مواقعها الأخيرة الممنهدة.

## Routing Policy

## سياسة التوجيه



## النظام رقم ٧ لتبادل الإشارات

## Signaling System Number ٧

هو بروتوكول مشترك للاتحاد الدولي للاتصالات -ITU T يختص بتبادل الإشارات بين القنات ، ويتم به توفير وظائف معززة مثل نظام التوجيه الأمامي لخدمات الاتصال الرقمية ذات السرعة العالية بين عقد الشبكة الذكية ، حيث يتم هنا إرسال المعلومات الخاصة بتبادل الإشارات بسرعة قدرها ٦٤ كيلو بايت في الثانية . ويطلق على هذا النظام أيضاً الاصطلاح " للنظام رقم ٧ لتبادل الإشارات بين القنات (CCSSV) " ، أو " تبادل الإشارات بنظام CCITT رقم ٧ .

## قوى السوق الفعالة

## Significant Market Power

عبارة عن مقياس تعرضه تعليمات أوروبية مختلفة للتعرف على مؤسسات التشغيل التي تزيد أسهمها عن ٢٥% في سوق للاتصالات ويطلب منها الإيفاء بالتزامات معينة (تقضي المادة الرابعة من تعليمات الربط بإلزام مؤسسات التشغيل ذات قوى السوق الفعالة بأن تفي بجميع الطلبات المعقولة للدخول إلى الشبكة وإتاحتها ، ويتضمن ذلك الدخول عند نقاط غير تلك التي تقوم بوصول الشبكة مع الأجهزة الطرفية ، وهي الخدمة التي يقدمها معظم المستخدمين النهائيين) (راجع الوحدة الخامسة)

## Spectrum

## النطاق

هو نطاق لتردد لاسلكي في موجات هرتزية تستخدم كوسط لإرسال موجات لاسلكية خلوية ، وللتصفح اللاسلكي ، ولل اتصال عبر الأقمار الصناعية ، ولل بث

يشير هذا التعبير إلى كيفية اختيار ISP للطريقة التي توجه بها حركة مرور البيانات من وإلى الشبكة. وعلى سبيل المثال قد تختار ISP أن توجه حركة المرور بناء على تفضيلها لمسارات معينة أو من خلال ISP أخرى اعتماداً على العلاقات التجارية بين الأطراف .

## RRB

مجلس تخطيطات الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (راجع الوحدة الأولى لشرح (ITU)

## المرسل يحتفظ بالجميع

## Sender Keep All

هو اصطلاح آخر لمنهج فوتر واحتفظ "Bill and Keep" (راجع الوحدة الثالثة)

## Server

## وحدة الخدمة

(١) كمبيوتر مضيف على شبكة ترسل المعلومات المخزنة رداً على طلبات أو استفسارات

(٢) يستخدم الاصطلاح أيضاً للإشارة إلى البرنامج الذي يجعل من عملية الخدمة المعلوماتية خدمة ممكنة

## خدمة الرسائل القصيرة Short Message Service (SMS)

عبارة عن خدمة متاحة على الشبكات الرقمية ويمكن من خلالها وبشكل قياسي إرسال أو استقبال للرسائل التي يصل عدد حروفها إلى ١٦٠ حرفاً ، عن طريق مركز الرسائل التابع لمؤسسة تشغيل الشبكة إلى الهاتف المحمول الخاص بالمستخدم .

على الهواء مباشرة ، وغير ذلك من الخدمات الأخرى اللاسلكية .

## الفاصل

### Splitter

جهاز يستخدم في نظام للكلب أو في شبكة سلكية لتقسيم قوى المدخلات الفردية إلى اثنين أو أكثر من المخرجات الأقل قوة. وقد يستخدم الفاصل أيضاً عندما يتجمع لثتان أو أكثر من المدخلات في مخرج واحد منفرد .

### SSV

راجع النظام رقم ٧ لتبادل الإشارات

### Stand-alone Cost

## التكلفة المنفصلة

هي للتكلفة الكلية لتوفير منتج أو خدمة معينة من خلال عملية إنتاج منفصلة أي بدون الاستفادة من اقتصاديات المجال (راجع الملحق - ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها ) .

### Standards

## المعايير

عجالة عن توصيلات حول البروتوكول ، أو الوصلة البينية ، أو نوع الاتصال السلكي ، أو بعض الجوانب الأخرى للشبكة . وتبدأ تلك التوصيلات بالتعريف التصوري للإطار العام أو لنموذج هندسة الاتصالات وتنتهي إلى وصلات بينية محددة . ويتم وضع المعايير من قبل هيئات معترف بها دولياً ومطابقاً مثل ITU-T أو مؤسسات بيع معدات الاتصالات .

بطاقة وحدة هوية المشترك

### Subscriber Identity Module (SIM) Card

هي لوحة لدائرة مطبوعة يتم إدخالها في هاتف GSM المحمول عند التوقيع كمشارك. وتشتمل اللوحة على تفاصيل تتعلق بالمشارك ، ومعلومات أمنية ، وذاكرة لتدليل أرقام الهواتف الشخصية

## مفتاح التحويل

### Switch

من معدات الاتصال التي ترسخ وتوجه مسارات الاتصال بين خطوط أو مراكز تبادل تليفوني أو دوائر أخرى مختلفة . وتعمل مفاتيح التحويل على ترسيم دوائر أو مسارات بين مستخدمين نهائيين أو بين أجهزة أخرى مرتبطة بشبكة الاتصالات . وتعتبر PBX من أشكال مفاتيح التحويل الموجودة في مواقع العمل. وبالنسبة للاصطلاح " سنترال " فيعني مفاتيح التحويل المتصلة بشبكة PSTN .

### Synchronization

## التزامن

هو توقيت النبضات للحفاظ على هويتها الصحيحة بين النبضات المرسل والمستملة والنبضات المستقبلية .

### T - ١

معيير رقمي يستخدم في دول أمريكا الشمالية للإشارة إلى أي من خطوط أو وصلات الإرسال التي تعمل بمعدل DS١ قدره ١,٥٤٤ كهره في الثانية (راجع T-١)

### T - ٣

يشير إلى الإرسال بسرعة ٤٤,٧٣٦ ميجابت في الثانية ، (راجع E-١)

## مقدم تسيهيلات الاتصال

### Telecommunication Facility Provider



شبكة الاتصالات العالمية WWW. ويشير URL إلى كل من بروتوكول الاستخدام وعنوان الإنترنت مثل :

<http://www.itu.int>.

#### Universal Access

#### الإتاحة العامة

اصطلاح يستخدم بصفة عامة للإشارة إلى الحالات التي تتاح فيها لكل شخص وسيلة مناسبة للدخول إلى الهواتف المتاحة للعامة . ويمكن توفير الإتاحة العامة عن طريق الهواتف التي تعمل بالقطع النقدي، أو مركز للهواتف المشتركة ، أو محلات الاتصال ، أو الأجهزة الطرفية المشتركة لدخول إلى الإنترنت ، أو غير ذلك من الوسائل الأخرى للملازمة (راجع أيضاً الخدمة العامة، والوحدة السادسة ) .

#### النظام العام للاتصالات على الهاتف المحمول

#### Universal Mobile Telecommunication System (UMTS)

اصطلاح أوروبي لنظم المحمول الخليوي - الجيل الثالث. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع منتدى UMTS على العنوان الآتي :

<http://www.ums-forum.org>.

#### Universal Service

#### الخدمة العامة

يشير بصفة عامة إلى سياسة موجهة نحو تحفيز واستمرار الربط بين الأهالي وشبكات الاتصال العامة (راجع أيضاً الإتاحة العامة ، والوحدة السادسة )

#### التزام الخدمة العامة

#### Universal Service Obligation

يشير بصفة عامة إلى الالتزامات التي تفرض على مؤسسة التشغيل العاملة في مجال الاتصالات للايفاء بأهداف السياسة الخاصة بالربط بين الشبكات العامة مع جميع أو معظم الشبكات المنزلية لخاصة بالأهالي.

ويستخدم الاصطلاح بعمومية أكثر للإشارة إلى التزامات مؤسسة التشغيل نحو المبادرة بتشجيع وتحفيز الإتاحة العامة وأيضاً الخدمة العامة (راجع الوحدة السادسة).

#### الصومية/ الشمولية

Universality اصطلاح يستخدم في هذا الدليل ليشير إلى الإتاحة العامة والخدمة العامة (راجع الوحدة السادسة)

#### الصندوق العام / صندوق الخدمة العامة

#### Universality Fund/ Universal Service Fund

تقوم تلك الهيئات بجمع العائدات من مصادر مختلفة وتوزعها بالتساوي وفق نمط مستهدف لتحقيق أهداف عمومية محددة . وتبعاً لنظام الدولة فإن مصدر العائدات قد يشمل على ميزانيات حكومية ، ورسوم على خدمات الربط ، أو ضرائب تفرض على خدمات الاتصال أو مؤسسات التشغيل العاملة في هذا المجال (راجع الوحدة السادسة ) .

#### خدمات القيمة المضافة

#### Value Added Services ( VAS)

عبارة عن خدمات اتصال يتم تقديمها على شبكات عامة أو خلصة ، وهي تضيف إلى حد ما قيمة على نمط الانتقال الأساسي من خلال استخدام وسائل الحاسب الخاصة بتبادل المعلومات مثل نظم الحجز ولوحات البيانات وخدمات المعلومات ، وهي معروفة أيضاً باسم خدمات شبكة القيمة المضافة ( VANS ) ، والخدمات المعززة .

#### Variable Cost

#### التكلفة المتغيرة

هي التكلفة التي تتغير مع زيادة حجم الإنتاج (راجع الملحق - ب : لتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

#### الضغط الرأسمي للأسعار



## منظمة التجارة العالمية

WTO

(راجع الوحدة الأولى)

الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية

### WTO Regulation Reference Paper

عبارة عن وثيقة مختصرة تشتمل على مجموعة من المبادئ الخاصة بتنظيم خدمات الاتصالات الأساسية . وقد تم ضم هذه الوثيقة مع التزامات من جانب معظم الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO حول الاتصالات الأساسية (ABT) . وقد وردت هنا الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية (WTO) في الملحق - أ .

WTSC

المؤتمر العالمي للتوحيد القياسي في مجال الاتصالات  
للتابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

X- Factor

عمل - X

معامل الإنتاجية في تنظيمات الحد الأقصى للسعر

(راجع الوحدة الرابعة) .

۲G

نظام الاتصال على خطوط المحمول - الجيل الثالث

(راجع ۲۰۰۰-IMT)

بروتوكول غير مرخص للاتصالات اللاسلكية يمكن به تقديم خدمات الهاتف المحمول وقراءة صفحات شبكة الإنترنت من محطة طرفية متنقلة ، وبالتالي يكون مكلفاً لـ HTTP (بروتوكول نقل النصوص الفائقة) .

محطة المشترك المحلي اللاسلكية

Wireless Local Loop (WLL)

طريقة تستخدم التقنية اللاسلكية لتوصيل خدمة الربط من سنترال الهاتف إلى المشترك .

الشبكة العالمية World Wide Web (WWW)

(١) من الناحية الفنية يشير الاصطلاح إلى وحدات خدمة النصوص الفائقة (وحدات خدمة HTTP) ، وهي الوحدات التي تسمح لملفات النصوص والرسوم البيانية والأصوات بأن تختلط مع بعضها البعض .

(٢) على نحو شامل غير محدد يشير الاصطلاح إلى كافة أنواع المصادر التي يمكن إتاحتها ، بما في ذلك HTTP ، و Gopher ، و FTP ، و Telnet ، و USENET ، و WAIS .

WRC

المؤتمر العالمي للاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

WTAC

المجلس الاستشاري العالمي للاتصالات اللاسلكية للتابع للاتحاد الدولي للاتصالات ITU

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

المصادر : مختلفة ، وتشتمل على تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حول تنمية الاتصالات العالمية (١٩٩٩) ، ومطبوعات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بعنوان تحديثات الشبكة وتطوير الإنترنت (١٩٩٩) ، ومكارثي نترو ومصادر المجال العام .

## ملحق د - مصادر منتقاة

ملاحظة : تعتبر القائمة التالية من مصادر المعلومات انتقائية وليست شاملة ولقد تم توفير القائمة كنقطة بداية لأجراء الأبحاث، وليس لتوفير مصدر معلومات بشأن كافة الموضوعات ، و معظم قوانين وتنظيمات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات متاحة من قاعدة البيانات التنظيمية للاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع <http://www7.itu-treg/>

### الوحدة ١ - مداخل إلى التنظيمات

#### وثائق تنظيمية

ACA (هيئة الاتصالات الأسترالية) . ١٩٩٩ مبادئ لتخاذ القرار استراليا.

<http://www.austel.gov.au/publications/info/decision.htm>

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية) . ١٩٨٧ . نحو اقتصاد أوروبي ديناميكي : ورقة خضراء بشأن تطوير السوق المشتركة لخدمات ومعدات الاتصالات (COM(87) 290final,30.06.97)

CEC . ١٩٩٦ . توجيه المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير (شباط) المعدل لتوجيه المجلس رقم ٣٨٨/٩٠/ECC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات (96/19/EC, OJL 74/13,22.3.96).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html>

CEC ١٩٩٨ . الوضع التشريعي للاتصالات الصوتية على الإنترنت الخاصة لقانون المجموعة ، وخصوصا ، بموجب التوجيه رقم ٣٨٨/٩٠/ECC (OJ C6, 10.01.98)

[http://www.europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/voice\\_en.html](http://www.europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/voice_en.html)

CEC ١٩٩٨ . ب . توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٦ بشأن استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للاتصال في بيئة تنافسية (بدا من توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم ٦٢/٩٥/EC ، (98/10/EC OJL 101/24 1.4.98)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPV TEN.pdf>

CEC ١٩٩٨ . ج . قرار المجلس الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) بشأن تطوير السوق المشتركة لخدمات و معدات الاتصال حتى عام ١٩٩٢ (88/C 257/01; OJ C 257/1, 04.10.88).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/88c25701.html>

CEC ١٩٩٩ . توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٩ مارس (آذار) ١٩٩٩ بشأن معدات اللاسلكي و المعدات الطرفية للاتصالات و التمييز المتبادل لتطبيقها (1999/5/EC,09.03.1999)

<http://euopra.eu.int/comm/enterprise/rte/dir99-5.htm>

CEC. ٢٠٠٠. اقتراح بتوجيه البرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الإطار التنظيمي المشترك لشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية (COM(2000)393 final 2000/0184 (COD) 12.7.2000)

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en\\_500PC0393.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0393.pdf)

CITEL (مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين) . ٢٠٠٠ . سياسات الاتصالات للأمريكتين . الكتاب الأزرق ، الطبعة الثانية ، إبريل (نيسان) واشنطن العاصمة.

[http://www.itu.int/itu-d/publicat/b\\_book.html](http://www.itu.int/itu-d/publicat/b_book.html)

هيئة الاتصالات ، المجر . ٢٠٠٠ ، بيئة تنظيمات الاتصالات في المجر و الهيئة المجرية التنظيمية للاتصالات ، الطبعة التاسعة ، بودابست .

<http://www.hif.hu/english/bluebookeng.pbf>

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون و الاتصالات) . ١٩٩٢ . إدخال المنافسة في سوق المكالمات الخارجية التي تجرى بالاتصال الهاتفي الصوتي. قرار تليكوم CRTC ٢٩-١٢ ، ١٢ يونيو (حزيران) أوتوا .

<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1992/DT92-12e.htm>

CRTC . ١٩٩٤ . مراجعة الإطار التنظيمي ، لقرار تليكوم CRTC ٩٤-١٩ ، ١٦ سبتمبر (أيلول)، أوتوا .  
<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1994/DT94-19.htm>

CRTC . ١٩٩٥ . تنفيذ الإطار التنظيمي- التسمير المنفصل لقاعدة الأسعار و المواضيع المتصلة به ، قرار تليكوم CRTC ٩٥-٢١ ، ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ، أوتوا .

<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1995/DT95-21e.htm>

CRTC . ١٩٩٥ ب . الامتناع عن التدخل في الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات الكندية غير المهيمنة . قرار تليكوم CRTC ٩٥-١٩ ، ٨ سبتمبر (أيلول) ، أوتوا .

<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1995/DT95-19.htm>

CRTC . ١٩٩٨ . تنظيم توفير خدمات الاتصالات الدولية. قرار تليكوم CRTC ٩٨-١٧ ، أكتوبر (تشرين أول) ، أوتوا .

<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decision/1998/DT98-17.htm>

وزارة التجارة و الصناعة . ١٩٩٨ . صفقة عادلة للمستهلكين: تحديث إطار تنظيمات المرافق . لندن .  
<http://www.dti.gov.uk/urt/fairdeal/>

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات) . ١٩٧٦ . السياسات التنظيمية المتعلقة بإعادة البيع و الاستعمال المشترك للخدمات و التسهيلات العادية لمؤسسات الاتصالات ، تقرير وأمر ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٢٠٠٩٧ ، واشنطن العاصمة .



FCC. ١٩٩٦ أ. أحكام المنافسة المحلية في قانون ١٩٩٦ (للمواضيع غير المتعلقة بالتسعير) . حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٩٨ ، أغسطس (أب)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/ceb/local\\_competition/#docs](http://www.fcc.gov/ceb/local_competition/#docs)

FCC. ١٩٩٦ ب. . التقرير و الأمر الأول بشأن تنفيذ أحكام المنافسة المحلية في قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦ . حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٨ ، ٢٨ أغسطس (أب) ، واشنطن العاصمة .

[http://www.fcc.gov/ceb/local\\_competition/fcc96325.html](http://www.fcc.gov/ceb/local_competition/fcc96325.html)

FCC. ١٩٩٦ ج. . التقرير و الأمر الثاني بشأن الامتناع عن التدخل في (تعريف) مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٦١ ، ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/1996/fcc96424.txt](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96424.txt)

FCC. ١٩٩٧. . التقرير و الأمر الثالث بشأن الامتناع عن التدخل في (تعريف) مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٦١ ، ١٨ إبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٩. ربط العالم : دليل الجهات التنظيمية لبناء مجتمع معلومات عالمي . يونيو (حزيران) ، واشنطن العاصمة <http://www.fcc.gov/connectglobe/>

مجموعة عالية المستوى بشأن جمعية المعلومات . ١٩٩٤. أوروبا و جمعية للمعلومات العالمية : توصيات إلى المجلس الأوروبي تقرير بانجمان ، بروكسل .

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/backg/bangeman.html>

حكومة الهند . ١٩٩٩. سياسات الاتصالات القومية ، نيودلهي. <http://www.trai.gov.in/npt1999.htm>

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٣. تحدى للتغيير، تقرير اللجنة عالية المستوى لمراجعة هياكل و مهام الاتحاد الدولي للاتصالات ، جنيف.

ITU. ١٩٩٣. المنتدى رقم ١: الدور المتغير للحكومة في عصر تقليد التدخل التنظيمي ، جنيف

ITU. ١٩٩٦. سياسات الاتصالات في أفريقيا: الورقة الخضراء الأفريقية. جنيف [http://www.itu.int/treg/reform/Policy\\_Papers/green/green\\_eng.htm](http://www.itu.int/treg/reform/Policy_Papers/green/green_eng.htm)

ITU. ١٩٩٧. سياسات الاتصالات في الوطن العربي : للكتاب العربي . جنيف [http://www.itu.int/treg/reform/Policy\\_Papers/arab/arabbbook.htm](http://www.itu.int/treg/reform/Policy_Papers/arab/arabbbook.htm)

ITU. ١٩٩٨. الاتجاهات العامة لإصلاح الاتصالات، ١٩٩٨ "العالم". "الجزء الأول"، الطبعة الأولى ، مكتب تطوير الاتصالات ، جنيف

<http://www.itu.int/publications/index.html>

ITU، ١٩٩٩ أ. اتجاهات في إصلاح الاتصالات ١٩٩٩: التقارب والتنظيمات. جنيف

<http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp>

ITU. ١٩٩٩ب. تقرير تطوير الاتصالات في العالم ١٩٩٩: الخلوي المحمول ، جنيف.

[http://www.itu.int/it/publications/WTDR\\_99/wtdr99.htm](http://www.itu.int/it/publications/WTDR_99/wtdr99.htm)

وزارة البريد و الاتصالات و الإذاعة . ١٩٩٦. ورقة بيضاء بشأن سياسات الاتصالات ، جنوب أفريقيا.

<http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html>

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩١. انتشار الاتصالات المتقدمة في الدول النامية. باريس

OECD. ١٩٩٧. الإصلاح التنظيمي لخدمات الاتصالات . باريس

OECD. ١٩٩٩. نظرة عامة على قطاع الاتصالات عام ١٩٩٩ ملوس (أذار) ، باريس .

<http://www.oecd.org//dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm>

OECD، ٢٠٠٠. *تنظيمات الاتصالات: الهياكل المؤسسية والمسئوليات*. باريس

[http://www.oilis.oecd.org/oilis/1999doc.nsf/LinkTo/DSTI-ICCP-TISP\(99\)15-FINAL](http://www.oilis.oecd.org/oilis/1999doc.nsf/LinkTo/DSTI-ICCP-TISP(99)15-FINAL)

OFTEL (مكتب الاتصالات) ١٩٩٩. تليكم: التحكم في الأسعار و الخدمة الشاملة ،

<http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv/contents.htm>

OFTEL. ١٩٩٥. تقرير عن التجارة العلنية في الاتصالات . لندن

<http://www.oftel.gov.uk/fairtrade/fairtrad.htm>

١٩٩٧.OFTEL. تشجيع المنافسة في الخدمات عبر شبكات الاتصالات ، لندن .

<http://www.oftel.gov.uk/competition/pcstn.htm>

١٩٩٧. OFTEL. رسوم للشبكات بدءاً من ١٩٩٧ - وثيقة استشارية ، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/netcha97/contents.htm>

OFTEL 1997. مراجعة تنظيمات المرافق ، مقدم بواسطة المدير العام للاتصالات ، لندن .

<http://www.oftel.gov.uk/feedback/utility1.htm>

OFTEL. ١٩٩٨ أ. تعميق المسؤولية المحاسبية : خطوات إضافية. لندن

<http://www.oftel.gov.uk/consumer/impacc.htm>

٩٩٨. OFTEL أب مسائل تنظيمية متعلقة بالمرافق المتعددة ، ورقة مشتركة مقدمة بواسطة مدير ي عموم الإمداد بالكهرباء ،

و الإمداد بالغاز، و خدمات الاتصالات و المياه، و المدير العام للإمداد بالكهرباء (أيرلندا الشمالية) و المدير العام للغاز (أيرلندا الشمالية) ، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/feedbak/multi598.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. خطة الإدارة لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/about/plan599.htm>

٢٠٠٠. OFTEL. *تنظيمات الاتصالات في المملكة المتحدة*؛ ورقة مقدمة من المدير العام للاتصالات ، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/about/whit0700.htm>

SADC (مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية) ١٩٩٨. مشروع القانون النموذجي للاتصالات ، جنوب أفريقيا

[http://www.trasa.org/documents/sadcmodelelecombill\\_english.doc](http://www.trasa.org/documents/sadcmodelelecombill_english.doc)

SADC . ١٩٩٨ اب . سياسات الاتصالات لمجموعة تنمية جنوب أفريقيا

[http://www.trasa.org/documents/sadcmodelelecompolicy\\_english.doc](http://www.trasa.org/documents/sadcmodelelecompolicy_english.doc)

SECOM (وزارة الاتصالات الأرجنتينية). ٢٠٠٠. مرسوم رقم ٧٦٤/٠٠. تقليص التدخل التنظيمي في سوق الاتصالات .  
 بوبنس أيريس.

<http://www.secom.gov.ar>

TRA (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات) ١٩٩٨. ورقة استشارية بشأن تنظيمات مواجهة الاحتياجات التمويلية للمجلس التنظيمي الهندي للاتصالات . نيودلهي

TRAJ، ١٩٩٨ ب. جودة الخدمة - ورقة استشارية بشأن النقاط المرجعية والأهداف وآلية المراقبة والتنفيذ، نيودلهي.

<http://www.trai.gov.in/gos.htm>

UNDP (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) / ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٦ دليل إصلاح الاتصالات : المنظمات التنظيمية (ITU-RAS ٩٣ / ٠٣٥) ، بانجوك : برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) / الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

WTO (منظمة التجارة العالمية). ١٩٩٧. الملحق الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (اتفاقية بشأن خدمات الاتصالات الأساسية)، جنيف.

[http://www.wto.org/english/tratop\\_e/servte\\_e/4prot-e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/servte_e/4prot-e.htm)

WT0 ١٩٩٧.اب. وثيقة مرجعية بشأن المبادئ التنظيمية (مرافقة بالمعلق الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ) ، جنيف.

[http://www.wto.org/english/news\\_e/pres97\\_e/refpap-e.htm](http://www.wto.org/english/news_e/pres97_e/refpap-e.htm)

WTO ١٩٩٨ جداول الاستزمات وقوائم الإستثناءات من المادة الثانية المرفقة بالمحلق الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) (مسجلة بالدولة)، جنيف.

[http://www.wto.org/english/tratop\\_e/servte\\_e/gbtoff\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/servte_e/gbtoff_e.htm)

## وثائق أخرى

ارمسترونج ، إم. ، كوان ، سى ، وفيرز ، جى . ١٩٩٤. الإصلاح التنظيمي لتحليل اقتصادي وخبرة بريطانية . لندن : مطبوعة وزارة الاتصالات .

ارمسترونج ، إم . وفيرز جى .إس . ١٩٩٦. "الإصلاح التنظيمي للاتصالات في وسط وشرق أوروبا". اقتصاديات الانتقال الجزء الرابع نصص ٢٩٥-٣١٨

براجا ، سى . إيه . بى . ١٩٩٧. تحرير الاتصالات ودور منظمة التجارة العالمية". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٢٠ ، يوليو (تموز) ١٩٩٧ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/120/120braga.pdf>

براجا ، سى . إيه . بى . وفينك ، كارستن. ١٩٩٧. "القطاع الخاص و الإنترنت". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٢٢ ، يوليو (تموز) ١٩٩٧ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/122/122braga.pdf>

بوجدان-سمارتن ، دى . ١٩٩٩. الإصلاحات العالمية للاتصالات و مبادرات إصلاح قطاع مكتب تطوير الاتصالات (BDT) في الاتحاد الدولي للاتصالات، مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات حول إصلاح الاتصالات ، (٣-٥ مايو (أيار)) جابورون ، بيسوا : ITU

<http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/documents25.pdf>

بوندى ، جى . ١٩٩٧ أ "بواصت ثورة المعلومات - التكلفة و حساب القدرات ، و التقارب". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١١٨ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/118/118bond.pdf>

بوندى ، جى . ١٩٩٧ ب. "تسقط الاتصالات ، يحيا إنشاء الشبكات - تأثير ثورة المعلومات على صناعة الاتصالات. السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١١٩ ، واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/119/119bond.pdf>

دى لا تور-إم . ١٩٩٩. السور المتغير للجهة التنظيمية . مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات حول إصلاح الاتصالات ، (٣-٥ مايو (أيار)) جابورون ، بيسوا .

<http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document26.pdf>

ايزاجوير-إيه . ١٩٩٩. مشاركة القطاع الخاص في الاتصالات - اتجاهات حديثة". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ٢٠٤ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/204/204izagu.pdf>

ميلودى-ديليو . إتش . محرر . ١٩٩٧. إصلاح الاتصالات ، المبادئ و السياسات ، و التطبيقات التنظيمية ، اللندرك ، مركز معلومات الاتصالات ، الجامعة التقنية النمركية.

روجر . إن ١٩٩٩. "انجازات حديثة لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٩٦. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/196/196roger.pdf>

سالا. جي. ١٩٩٩. إصلاح وتطوير الاتصالات المجرية. مقدمة إلى حلقة بحث شبه إقليمية لمكتب تطوير الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بشأن "الأثار القانونية للإصلاح و اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، بودابست : هيئة الاتصالات.

ساتولا، دي. ١٩٩٩. خيارات السياسات لتحرير تجارة الدول النامية حول العالم : حالة تحتاج مزيد من الإصلاح مقدمة إلى مؤتمر " الأبعاد القانونية و التنظيمية لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". الاتحاد الفيدرالي لنقابات محامي الاتصالات (٣٠ مارس (آذار) ١٩٩٩). واشنطن العاصمة.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/telecoms/presentation2/index.htm>

شوارتز، تي. وساتولا، دي. ٢٠٠٠. التنظيم للاتصالات في الاقتصاديات الانتقالية و النامية. الورقة الفنية للبنك الدولي رقم ٤٨٩. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.

<http://global011.worldbank.org/Site/Products.nsf>

سميث. بي. ١٩٩٥. "اعتناق الاحتكار : قاموس محكرو الاتصالات-منقح". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ٥٣. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/53/53smith.pdf>

سميث. بي. ١٩٩٧. "ماذا يعنى تحويل أسواق الاتصالات بالنسبة للتنظيمات". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٢١. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/121/121smith.pdf>

سميث، بي، و ويلينبيوس. بي. ١٩٩٩. "تقليل المخاطرة للتنظيمية في مجال الاتصالات". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٨٩. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/189/189smith.pdf>

ويلينبيوس، بي. ١٩٩٧. "كيف ينجح إصلاح الاتصالات". السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٣٠. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/130/130welle.pdf>

ويلينبيوس، بي، و سفيرن، بي. محررون. ١٩٩٤. تنفيذ الإصلاحات في قطاع الاتصالات. دروس من التجربة. واشنطن العاصمة. البنك الدولي.

وولج، إيه. إس. كية. ١٩٩٩. إطار تطبيقي للاتصالات في هونغ كونج. مقدم إلى مجلس التجارة في الخدمات في دورة خاصة عن الاتصالات. جنيف.

[http://www.wto.org/spanish/tratop\\_s/serv\\_s/wong-hk/tsld001.htm](http://www.wto.org/spanish/tratop_s/serv_s/wong-hk/tsld001.htm)

## الوحدة الثانية - الترخيص وثائق تنظيمية

ANATEL (المؤسسة القومية للاتصالات). ١٩٩٨. اتفاقيات نموذجية لمنح امتيازات لتقديم خدمات المكالمات الهاتفية المحلية، و الخارجية، و الدولية. برازيليا.

<http://www.anatel.gov.br/biblioteca/contrato/Model/modelo.asp>

جمهورية الأرجنتين. ٢٠٠٠. تنظيمات ترخيص خدمات الاتصالات.

<http://www.secom.gov.ar/normativa/axl-licencias.htm>

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٦. توجيه المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير المُعدل لتوجيه المجلس رقم ٢٨٨/٩٠ /EEC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات (96/19/EC, OJL 74/13, 22.3.96).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.htm>

CEC. ١٩٩٧. التوجيه رقم EC/١٣/٩٧ للبرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ١٠ إبريل (نيسان) ١٩٩٧ بشأن الإطار المشترك للتفويضات العامة و الرخص الفردية في مجال خدمات الاتصالات، (97/13EC OJL 117, 7.5.1997).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/licences.htm>

CEC. ٢٠٠٠. اقتراح بتوجيه للبرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الترخيص لشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية، (COM(2000) 386 final 2000/0188(COD) 12.7.2000).

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en\\_500PC0386.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0386.pdf)

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة و التلفزيون و الاتصالات). ١٩٩٤. استخدام وسائل النداء الآلي. قرار تليكوم CRTC ٩٤ - ١٠ ، ١٣ يونيو (حزيران)، أوتاوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-10.htm>

CRTC. ١٩٩٨. تنظيم توفير خدمات الاتصالات الدولية. قرار تليكوم CRTC ٩٨ - ١٧ ، ١ أكتوبر (تشرين أول)، أوتاوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1998/DT98-17.htm>

وزارة التجارة و الصناعة، المملكة المتحدة. ١٩٩٨. إجراءات تعديل الترخيص : تغييرات مقترحة في قانون الاتصالات لعام ١٩٨٤ ، لندن.

<http://www.dti.gov.uk/pip/45teleco.htm>

ETO (المكتب الأوروبي للاتصالات). أجراء المكتب الأوروبي للاتصالات لمنح ترخيص خدمات الاتصالات دفعة واحدة ( إجراء الترخيص)، كوبنهاجن.

<http://www.eto.dk/oss.htm>

ETO ١٩٩٩. التقرير النهائي للجنة الاتحاد الأوروبي بشأن فئات الترخيص، أكتوبر (تشرين أول)، كوبنهاجن.

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/categ.pdf>

ETO. ١٩٩٩. دراسة مقدمة إلى لجنة الاتحاد الأوروبي بشأن رسوم ترخيص خدمات و شبكات الاتصالات، يوليو (تموز)، كوبنهاجن.

<http://ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/fees1.doc>

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٩. هيئة استماع بشأن إدارة النطاق، ٦ أيلول (نيسان)، واشنطن العاصمة.  
<http://fcc.gov/enbanc/040699/ir040699.pdf>

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٩. اتجاهات إصلاح الاتصالات ١٩٩٩ : التقارب والتنظيم. جنيف.  
<http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp>

وزارة الصناعة الكندية. ١٩٩٨. إطار لمزادات النطاق في كندا، أونتاريو.  
<http://www.spectrum.ic.gc.ca/auctions/engdoc/frame.pdf>

وزارة البريد و الاتصالات، اليابان. ١٩٩٦. كتيب للدخول في أعمال الاتصالات اليابانية، اليابان.  
<http://www.mpt.go.jp/policyreports/english/misc/Entry-Manual/contents.htm>

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات). ١٩٩٨. رخصة اتصالات عامة شكلية، دبلن.  
<http://www.odtr.ie/docs/odtr/9850r.doc>

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٧. شروط للتجارة العليلة : الانضمام إلى ترخيص الاتصالات الموجودة، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/licensing/ftcinc.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. مراجعة رسوم ترخيص الاتصالات في المملكة المتحدة، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/licensing/lfee1198.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. مذكرة بشأن النظام المعدل لرسم الترخيص، أغسطس (آب)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/licensing/fecs0899.htm>

RegTP (الهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد). ٢٠٠٠. قرار غرفة الرئيس الصادر في ١٨ فبراير ٢٠٠٠ بشأن أحكام و قواعد منح تراخيص النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة (UMTS)/الاتصالات الدولية للهواتف المحمولة - ٢٠٠٠ (IMT-2000)، الجيل الثالث لاتصالات الهواتف المحمولة، بون.  
[http://www.regtp.de/imperia/md/content/reg\\_tele/umts/8.pdf](http://www.regtp.de/imperia/md/content/reg_tele/umts/8.pdf)

SECOM (وزارة الاتصالات الأرجنتينية). ٢٠٠٠. تنظيمات تراخيص خدمات الاتصالات، بيونس آيريس.  
<http://www.secom.gov.ar>

وزارة الاتصالات و النقل، ١٩٩٠، تعديل حق امتياز الهاتف في المكسيك من شركة مساهمة إلى شركة محدودة، المكسيك.  
[http://www.cft.gob.mx/html/9\\_publica/telmex/Antec.html](http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/telmex/Antec.html)

وزارة الدولة للتجارة و الصناعة. ٢٠٠٠. لترخيص الممنوح بواسطة وزارة الدولة للتجارة و الصناعة إلى بريتش تليكوميونيكايشنز (شركة خاصة محدودة PLC) وفقا للنقسم ٧ من قانون الاتصالات لعام ١٩٨٤، لندن.  
<http://www.dti.gov.uk/cii/docs/psrcp130100.pdf>

TRAI (المجلس الهندي التنظيمي للاتصالات). ١٩٩٨. رسوم لترخيص مقدمي خدمة الاستدعاء اللاسلكي في المدن : ورقة استشارية بشأن تقييم استمرارية تحديد رسوم لترخيص، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/paging.html>

TRAI. ١٩٩٩. توصيات المجلس الهندي لتنظيمات الاتصالات بشأن رسوم الترخيص لمقدمي خدمة الاستدعاء اللاسلكي في المدن السنة الرابعة كما بعدها امد فترة الترخيص إلى ٥ سنوات، نيودلهي.

<http://www.trai.gov.in/recommend.html>

TRAI. ١٩٩٩ ب. ورقة استشارية بشأن رسوم الترخيص، وشروط و أحكام اتفاقية الترخيص بأجراء الاتصالات الشخصية العالمية بالهاتف المحمول باستخدام خدمة الأرقام الصناعية (GMPCS). نيودلهي.

<http://www.trai.gov.in/gmcov.htm>

TRAI. ٢٠٠٠. تنظيمات بشأن جودة الخدمات الأساسية، و جودة خدمات الهاتف الخليوي المحمول. نيودلهي.

<http://www.trai.gov.in/qosregln.doc>

TRAI. ٢٠٠٠ ب. ورقة استشارية بشأن المسائل المتعلقة بمنح الترخيص لمقدمي الخدمات الثابتة، نيودلهي.

<http://www.trai.gov.in/c1.htm>

وثائق أخرى

دي لاتور، إم. منح للتراخيص. وثيقة مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن إصلاح الاتصالات (٣-٥ مايو (أيار) ١٩٩٩) جابورون. بتسوانا.

<http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document35.pdf>

مونفورت، جي. وإي. مسائل متعلقة بمنح التراخيص. وثيقة مقدمة إلى مؤتمر النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول (UMTS) - الجيل القادم من الهاتف المحمول\* (٢٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٧) لندن.

<http://www.eto.dk/downloads/UMTS-Licensing.doc>

ويلينويس، بي، و روموتو، سي. ١٩٩٩. "إفخال المناقصة في مجال الاتصالات من خلال الترخيص بخدمات لاسلكية: دروس من المغرب"، السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٩٩، نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٩. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/htm/fpd/notes/199/199welle.pdf>



ACCC (المجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلكين). ١٩٩٧. مبادئ تسعير إتاحة الاتصالات، بالإضافة إلى وثائق عديدة بشأن تسعير الإتاحة ومساائل متعلقة به. أستراليا.

<http://www.accc.gov.au/telecom/fs-telecom.htm>

APEC (منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي). مبادئ الربط كما تم تنفيذها في الولايات المتحدة، و الصين الوطنية (تايبيه)، وهونج كونج، واليابان، وسنغافورة، وكوريا.

<http://apii.or.kr/apec/atwg/priitgtgr.html>

APEC. ١٩٩٩. مبادئ الربط ووثائق أخرى متعلقة به

<http://www.pecc.org/ptiif/interct.cfm>

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٢. توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٤٤/٩٢ بشأن الخطوط المؤجرة للتزود بشبكة مفتوحة (ONP)، (نص موحد غير رسمي).

<http://158.169.51.11/infosoc/legreg/docs/9244ecrev.html>

CEC. ١٩٩٦. توجيه المجلس رقم EC/١٩/٩٦ الصادر في مارس (آذار) ١٩٩٦ الممثل للتوجيه رقم EEC/٣٨٨/٩٠ بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات. (96/19/EC, OJL 74/13, 22.3.96).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html>

CEC. ١٩٩٧. توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٣٣/٩٧ الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن الربط في مجال الاتصالات و المتعلقة بضمان الخدمة الشاملة و إمكانية أجرئها من خلال استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP) (97/33/EC, OJL 199, 26.07.1997).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.htm>

CEC. ١٩٩٧. توجيه بشأن الخطوط المؤجرة الصادر في ٦ أكتوبر (تشرين أول) ممثل لتوجيه المجلس رقم EC/٤٤/٩٢ EEC من أجل التهيؤ للعمل في بيئة تنافسية في مجال الاتصالات، (97/51/EC OJL 295, 29.10.97)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-51en.pdf>

CEC. ١٩٩٨. توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٨ بشأن استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للاتصال الهاتفي الصوتي و بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في بيئة تنافسية (بدلا من توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٦٢/٩٥) (98/12/EC OJL 101/24, 1.4.98).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPVTEN.pdf>

CEC. ١٩٩٨. توصية الربط الصادرة في ٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٨ بشأن الربط في سوق اتصالات تم تحريره. الجزء الأول - تسعير الربط، (98/195/EC; OJL 73/41, 12.03.98).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/intconen.doc>

CEC. ١٩٩٨ ج. توصية السريبط الصادرة في ٨ ايلول (نيسان) بشأن الربيط في سوق اتصالات تم تحريره، الجزء الثاني  
فصل المحاسبة و حساب التكاليف، (98/322/EC; OJL 141/41, 13.05.98).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/c98160en.doc>

CEC. ١٩٩٨د. إطار اتفاقية الربط : توجيهات من أجل الاختبار، مايو (أيار) ، بروكسل.

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/ctp98b.doc>

CEC. ١٩٩٨ هـ. توصية للربط الصادرة في ٢٩ يوليو (تموز) مُعْتَمَدة لتوصية المجلس رقم ١٩٥/٩٨ الصادرة في

٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٨ بشأن الربط في أسواق الاتصالات تم تحريرها الجزء الأول -تمتصير الربط ، (٢٢٨ OJL) ، ١٥ -٨-١٩٩٨).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/intco2en.doc>

CEC. ١٩٩٨و. عرض مرجعي توضيحي للربط ، النسخة الثالثة ، بروكسل : DGXIII و CEC-DG IV

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/interconref.doc>

CEC. ١٩٩٩. توصية المجلس بشأن تسعير ربط الخطوط المؤجرة في سوق اتصالات تم تحريرها، C (١٩٩٩) ١٩٩٩،

٣٨٦٣ (نص تمهیدی).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/ic-ii-final-en.pdf>

CEC. ٢٠١٠. توصية المجلس المعنلة لتوصية المجلس رقم EC/٥١١/٩٨ الصادرة ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٩٨ بشأن

الربط في سوق اتصالات تم تحريرها (الجزء الأول - تفسير الربط). (٢٠٠٣-٢٠٠٠)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/rec20c0en.pdf>

CEC. ٢٠٠٠ ب. توصية المجلس بشأن الإتاحة المنفصلة لمكونات حقله محلية، (٢٠٠٠) ٢٦، ١٠٥٩-١٤-٢٠٠٠.

[http://www.europa.eu.int/comm/information\\_society/policy/telecom/localloop/pdf/c20001059\\_en.pdf](http://www.europa.eu.int/comm/information_society/policy/telecom/localloop/pdf/c20001059_en.pdf)

CEC. ٢٠١٠ ج١. اقتراح بتوجيه البرلمان والمجلس الأوروبي بشأن إتاحة، و ربط شبكات الاتصالات الإلكترونية و

التسهيلات المرتبطة بها، (COM(2000)384 final 2000/0186(COD)12.7.200)

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en\\_500PC0384.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0384.pdf)

CEC. ٢٠٠٠ د. اقتراح بتوجيه البرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الإتاحة المنفصلة لمكونات الحلقة المحلية،

(COM(2000)394 final 2000/0185(COD) 12.7.2000)

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en\\_500PC0394.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0394.pdf)

CRT (مجلس تخطيطات الاتصالات)، ٢٠١٠. السياسات و الإستراتيجيات العامة لتأسيس نظام ربط موحد (بالأسيانية)،

یولیو (تموز)، بوجوتا، کولومبیا.

[http://www.crt.gov.co/NoticiasYEventos/RUDI/RUDI\\_Ag15.PDF](http://www.crt.gov.co/NoticiasYEventos/RUDI/RUDI_Ag15.PDF)

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون و الاتصالات). ١٩٩٧. الموقع المشترك، قرار تليكوم CRTC ٩٧ - ١٥،

١٦ يونيو (حزيران)، اوتلوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1997/DT97-8.htm>

<http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1998/DT98-22.htm>

<http://www.crtc.gc.ca/cisc/eng/agreemen.htm>

[http://www.fcc.gov/ccb/local\\_competition/fcc96325.html](http://www.fcc.gov/ccb/local_competition/fcc96325.html)

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/1996/fcc96325.pdf](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96325.pdf)

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/1996/fcc96483.txt](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96483.txt)

Under the "Policy and Regulation" section at <http://www.ida.gov.sg>

<http://www7.itu.int/treg/Relatedlinks/linksAndDocs/interconnectlegisl.htm>

<http://www.itu.int/osg/sec/spu/ni/fmi/intro.html>

<http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp>

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات). ١٩٩٨. رخصه اتصالات علمه شكلية، دبلن.  
<http://www.odtr.ie/docs/odtr9850r.doc>

OECD (منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٧. مداخل السياسات في مجال الربط بين شبكات اتصالات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. سبتمبر (أيلول)، باريس.  
<http://www.oecd.org/dsti/sti/it/cm/news/INTRCNXN.HTM>

OECD. ٢٠٠٠. تسعير الإتاحة المطوية و التجارة الإلكترونية، يوليو (تموز)، باريس.  
[http://www.oecd.org/olis/2000doc.nsf/linkto/dsti-iccp-tisp\(2000\)1-final](http://www.oecd.org/olis/2000doc.nsf/linkto/dsti-iccp-tisp(2000)1-final)

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥. إطار من أجل المنافسة الفعالة. وثيقة استشارية بشأن مستقبل الربط و المسائل المتعلقة به، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/consumer/compet.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. أ. الربط و إمكانية تنفيذه : إطار من أجل تلخيص الشبكات، إيرل (نيسان)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/competition/interop.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. ب. لقتسام الممارات و أبراج الاتصالات. وثيقة استشارية، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/competition/ductpole.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. ج. رسوم الشبكات بدءاً من ١٩٩٧، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/nccjul97.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. د. رسوم الشبكات بدءاً من ١٩٩٧ - وثيقة استشارية، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/netcha97/anncont.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. أ. ربط الخدمات و إمكانية تنفيذه عبر شبكات الهاتف، تقرير للمدير العام للاتصالات، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/ij498.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. ب. تقرير للمدير العام للاتصالات بشأن التنظيم و لقسام التسهيلات، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/competition/mast1198.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. أ. حقوق و التزامات الربط في ظل توجيه المفوضية الأوروبية (EC) بشأن الربط ، بيان صادر من المدير العام للاتصالات، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/licensing/an20499.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. ب. تقرير عن مشغلي الشبكات العملية للهاتف المحمول، أكتوبر (تشرين أول)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/competition/mvno1099.htm>

OFTEL. ١٩٩٩ ج. إتاحة الدخول إلى الجيل الثاني من شبكات الهاتف المحمول بالنسبة للداخلين الجدد من مؤسسات اتصالات الهاتف المحمول من الجيل الثالث، وثيقة استشارية صادرة من المدير العام للاتصالات، مايو (أيار)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/licensing/2٤3٥0599.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠. تسهيلات إتاحة الشبكة : توجيهات مكتب الاتصالات بشأن الشرط ٨٣ في ترخيص بريتيش تليكوميونيكاشنز - توجيهات (فصل مكونات الحلقة المحلية)، سبتمبر (أيلول)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/competition/lug0900.htm>

SADC (مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية). ١٩٩٩. الربط: نظره عامه، يونيو (حزيران) ١٩٩٩، بوتسوانا.  
[http://www.trasa.org/documents/sadcinterconnectionpaper\\_english.doc](http://www.trasa.org/documents/sadcinterconnectionpaper_english.doc)

TRAI (المجلس الهندي التنظيمي للاتصالات). ١٩٩٨. ورقة استشارية بشأن استمرار التسجيل للربط، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/inter.htm>

TRAI. ١٩٩٩ أ. تنظيمات ربط شبكات الاتصالات (للتعامم الرسوم والعائدات) ١٩٩٩ (الأول لعام ١٩٩٩)، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/interregu.html>

TRAI. ١٩٩٩ ب. سجل تنظيمات لتفقيت الربط ١٩٩٩ (لثاني لعام ١٩٩٩)، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/reguinter.htm>

WTO (منظمة التجارة العالمية). ١٩٩٩. مجلس للتجارة في الخدمات، دورة خاصة حول الاتصالات (تشمل نماذج لتنفيذ تنظيمات الربط في المجر و بيلو)، ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٩٩، جنيف.  
[http://www.wto.org/spanish/tratop\\_s/serv\\_s/specess.htm](http://www.wto.org/spanish/tratop_s/serv_s/specess.htm)

## وثائق أخرى

نظام أركوم وسميث، ١٩٩٨. الإتاحة المتساوية و الربط : دراسة عن المسائل المتعلقة بالإتاحة العادلة والمتساوية وتقديم العروض المتوافقة للربط بشبكات و خدمات الاتصالات العامة في سياق التزود بشبكة وخدمات مفتوحة (ONP) ، ٢١ ، مارس (أذار) ١٩٩٧ ، بروكسل : CEC-DG XIII

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/Arcome.doc>

ارمسترونج، إم. ودويل سي. ١٩٩٥. لقتصاديات تسعير الإتاحة. ورقة عمل لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، باريس : منظمة للتعاون الاقتصادي و التنمية.

كيف، لم. ١٩٩٧. "من تحديد الأسعار أعلى من التكلفة إلى تسعير خدمات الشبكة وفقا لأقصى سعر".

*Information Economics and Policy, Volume 9, pp 151-160, Amsterdam: Elsevier Science B.V.*

<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

دياز، سي وسوتو، أر. ١٩٩٩. المسائل المتعلقة بالإتاحة المفتوحة في قطاعات الاتصالات و الكهرباء في شيلي، واشنطن العاصمة : بنك التنمية عبر الأمريكتين.

أطلس الربط الأوروبي (منفذ لصالح المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة لجمعية المعلومات كنيل عن حالة الربط في أوروبا لكل دولة)

<http://www.analysys.com/atlas/>

يونيليس للاستشارات، وهوروك للتكنولوجيا، ونيرا للاستشارات. ١٩٩٩. الأساليب الموصى بها للتنظيم و اقتسام التسهيلات الأخرى للبنية التحتية للاتصالات (التقرير الرئيسي، ودراسات خاصة ببعض الدول : فنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، و إسبانيا، و المملكة المتحدة، و الولايات المتحدة، و استراليا)، يناير (كانون ثاني) ، بروكسل : مجلس المجموعة الأوروبية (CEC).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/main.pdf>

جابل، دي. و ويمان، دي. اف. (محررون). ١٩٩٧. فتح الشبكات للمنافسة : تنظيمات و تسعير الإتاحة، *Topics in Regulatory Economics and Policy Series, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers*

جاميسون ، إم. ١٩٩٨. مسح دولي لسياسات الربط. ميامي : مركز دراسات المرافق، جامعه فلوريدا.

<http://bear.cba.ufl.edu/centers/purc/PRIMARY/PUBLICAT/interconn.html>

كاهن، إيه. إي. وتيلور، ديلو. ١٩٩٤. تسعير المدخلات المباعة إلى المنطقين : *Yale Journal On Regulation, spring, Volume4, No.2: 191-256*

كلينج، إم. ١٩٩٩. للربط للتلفسي في سوق اتصالات تم تحريره. بحث مقدم إلى منتدى مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين الثاني (CITEL/CC.1)، حلقة بحث حول الربط (مارس (أذار) ١٩٩٩)، فوزدي لجيازو، للبرازيل.

[http://www.citel.oas.org/pcc1/ijforum/748a5\\_i/tsld001.htm](http://www.citel.oas.org/pcc1/ijforum/748a5_i/tsld001.htm)

لافونت، جي. جي. ونيرو، جي. ٢٠٠٠. المناقشة في الاتصالات. مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا : كامبريدج، ماساتشوستس.

ليف، دي. إم. ١٩٩٥. الربط: مسائل تنظيمية. تقرير مقدم إلى المنتدى للتنظيمي الرابع، إيرل (نيسان)، جنيف.  
<http://www.itu.int/itudoc/osp/colloq/>

سوليفان، إم. ١٩٩٩. أساسيات الربط. بحث مقدم إلى ورشة عمل مكتب تطوير الاتصالات/ الاتحاد الدولي للاتصالات ورشة عمل حول إصلاح الاتصالات (مايو (أيار) ١٩٩٩) بوتسوانا.  
<http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document19.pdf>

جغرافيا الاتصالات. ٢٠٠٠. دليل نقاط تبادل الإنترنت، واشنطن العاصمة : مؤسسه جغرافيا الاتصالات .  
<http://www.telegeography.com/ix/>

أونجيرر، إتش. ١٩٩٨. ضمان الإتاحة الفعالة إلى تمهيلات الشبكة التي عليها طلب متزايد . بحث مقدم إلى ورشة عمل حول المناقشة (نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٨) بروكسل. مجلس المجموعة الأوروبية (CEC).  
<http://www.regulate.org/references/ungerer2.doc>

رايت، جي. رالف، إي. وكنيت، دي. ٢٠٠٠. ربط شبكات الاتصالات: تقرير من المراجع . APEC.  
<http://www.apii.or.kr/apecdta/telwg/interTG/ATTZ2FG1.htm>

زول، سسي. ١٩٩٧. مسائل متعلقة بالربط في بيئة متعددة الوسائط. بحث مقدم إلى مؤتمر "الربط في آسيا ٩٧" (٢٢-٢٤ إيرل (نيسان) ١٩٩٧) منغافورة  
[http://www.cutlerco.com.au/core/content/speeches/Interconnection%20issues/interconnection\\_issues.html](http://www.cutlerco.com.au/core/content/speeches/Interconnection%20issues/interconnection_issues.html)

## الوحدة الرابعة - تنظيمات التسعير

### وثائق تنظيمية

جمهورية الأرجنتين. ١٩٩٧. مرسوم S.C رقم ٩٧/٩٢ بشأن الهيكل العام لتعريفات الخدمات الهاتفية الأساسية. تعديلات. تنظيمات. JHS.

[http://www.redetel.gov.ar/Normativa/Archivos\\_de\\_normas/D\\_0092\\_1\\_97.html](http://www.redetel.gov.ar/Normativa/Archivos_de_normas/D_0092_1_97.html)

مركز الإنتاجية الأسترالي. ١٩٩٧. مسائل متعلقة بالخصومات وسياسات الاتصالات، أستراليا

جمهورية بوليفيا. ١٩٩٥. تنظيم قانون الاتصالات. لاباز

<http://www.sittel.gob.bo/lgsrtl.htm>

COFETEL ( المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٦. اتفاقية تم بواسطتها تسوية اجراء تسجيل تعريفات خدمات الاتصالات، بعد فرض القانون الاتحادي للاتصالات، المكسيك.

[http://www.cft.gob.mx/html/9\\_publica/tarifas/18nov96.html](http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/tarifas/18nov96.html)

CRTC (المجلس لكندا للإذاعة والتلفزيون و الاتصالات). ١٩٩٧. تنظيمات أقصى سعر و المسائل المرتبطة بها. قرار تليكوم CRTC ٩٧-٩ ، ١ مايو (أيار) ، لوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1997/DT97-9.htm>

CRTC. ١٩٩٧. اب. تنفيذ تنظيمات أقصى سعر - قرار يتعلق بالزيادات المؤقتة في أسعار المكالمات المحلية و موضوعات أخرى، قرار تليكوم CRTC ٩٧-١٨ ، ١٨ ديسمبر (كانون أول)، لوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1997/DT97-18.htm>

FCC (المكتب الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٥. التقرير و الأمر الأول بشأن تنظيمات أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية. حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٤-١ ، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/1995](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1995)

FCC. ١٩٩٥. اب. ملاحظة ثانية إضافية بشأن وضع القاعدة المقترحة لمراجعة أداء تنظيمات أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٤-١ ، وملاحظة إضافية بشأن وضع القواعد المقترحة لمعالجة خدمات مؤسسة الاتصالات وفقا لتنظيمات أقصى سعر. حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٣-١٢٤ ، وملاحظة ثانية إضافية بشأن وضع القواعد المقترحة لمراجعة قواعد أقصى سعر لشركة AT&T، حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٣-١٩٧ ، ٢٠ سبتمبر (أيلول) ، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Notices/1995/fcc95393.htm](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Notices/1995/fcc95393.htm)

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٨. تقرير تطوير الاتصالات العالمية ١٩٩٨: الإتاحة الشاملة، جنيف.

[http://www.itu.int/ti/publications/WTDR\\_98/index.htm](http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_98/index.htm)



ITU. ١٩٩٨ ب. "تخصيص الرسوم والمحاسبة نظير خدمات الاتصالات الدولية - مبادئ حساب أسعار خدمات الهاتف الدولية". توصية دي ١٤٠. جنيف.

وزارة النقل والاتصالات في شيلي. ١٩٩٨. مرسوم رقم ٦١٠ لسنة ١٩٩٨ تثبيت تعريفات الخدمات المقدمة من خلال الربط مع شركة شيلي سات تليفونيا برسونال. شركة مساهمة، سانتياجو. شيلي.

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٥. "تنظيمات أقصى سعر للاتصالات - سياسات وخبرات" في سياسة الاتصالات المتعلقة بمعلومات الحاسب. باريس

OECD. ١٩٩٩. نظره عامه على الاتصالات ١٩٩٩. مارس (آذار)، باريس

<http://www.oecd.org/dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm>

مكتب مدير تنظيمات الاتصالات. ١٩٩٩. مراجعة تنظيمات أقصى سعر بشأن شركة تليكوم ايربان، ورقة استشارية، وثيقة رقم ODTR ٣٤/٩٩، مايو (أيار)، دبان.

<http://www.odtr.ie/docs/odtr9934.doc>

مكتب تنظيمات المرافق. ١٩٩٨. إعادة موازنة أسعار الخدمات الهاتفية: وثيقة استشارية، جامايكا

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥. تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧ - وثيقة استشارية بشأن مراقبة أسعار بريتش تليكوميونيكاشنز وتحصيل رسوم للربط، مذكرة، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/pril997/contents.htm>

OFTEL. ١٩٩٦ أ. تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧ - لقرارات مكتب الاتصالات لمراقبة الأسعار وللتجارة العادلة، مذكرة، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/pril997b/chap1.htm>

OFTEL. ١٩٩٦ ب. تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧ - وثيقة استشارية ثانية بشأن مراقبة أسعار بريتش تليكوميونيكاشنز وتحصيل رسوم للربط، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/pril997a/intro.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. تقرير حول مبادئ إمكانية تقديم الخدمات، صادر من المدير العام للاتصالات، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/rvtd1198.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. مراجعة مراقبة الأسعار: التطورات المستقبلية للتنافسية في أسواق اتصالات المملكة المتحدة، وثيقة استشارية صادرة عن المدير العام للاتصالات، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/pricing/prc799.htm>

OFTEL. ١٢٠٠٠. مراجعة مراقبة الأسعار: وثيقة استشارية صالده عن المدير العام للاتصالات بشأن المداخل المحتملة لسعر التجزئة في المستقبل وكذا التحكم في رسوم الشبكة، مارس (آذار) ، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/pcr0300.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠ب. فاتورة الهاتف لمستهلك منزلي نمطي، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/tycu0500.htm>

OSIPTEL. ١٩٩٦. تعريفات أقصى سعر: الدولة المعنية، تقرير مقدم لمؤتمر " اللقاء الأول للهيئات المنظمة للاتصالات في أمريكا اللاتينية و الكاريبي"، ليما، بيرو.

ولاية رود أيلاند ومقاطعة بلانتاير، ١٩٩٥. خطة تنظيمات التسعير المطبقة على عمليات شركة نيكس في رود أيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية: ولاية رود أيلاند ومقاطعة بلانتاير.

TRAI. (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات). ١٩٩٧. تسعير الاتصالات: ورقة استشارية بشأن المفاهيم والمبادئ، و المنهجيات. نيودلهي.

TRAI. ١٩٩٨. تسعير الاتصالات: الورقة الاستشارية الثانية: إطار ومقترحات، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/tariff1.htm>

TRAI. ١٩٩٩. قرار تسعير الاتصالات لمدة ١٩٩٩ وتعديلاته. نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/torders.htm>

وثائق أخرى

اكتون. جي. بي و فوجل سانج، إي. ١٩٨٩. تنظيمات أقصى سعر: مقدمة " *RAND Journal of Economics* Vol.20:369-372

ارمسترنج، إم. وكوان، إس وفوكرز، جي. ١٩٩٥، التسعير غير الخطي و تنظيمات أقصى سعر. " *Journal of Public Economics* Vol.58, Issue1:33-55

افيرش، إتش، وجونسون، إل. ١٩٦٢ "سلوك المؤسسة تحت القيود التنظيمية" *American Economic Review* at 1050-69

بن جونسون وشركاه. ١٩٩٩. مقارنة تنظيمات أقصى سعر بالتنظيمات التقليدية.  
<http://www.microeconomics.com/essays/p-cap>

برج، إس. في وفورمان، إر. دي. ١٩٩٦ "لتنظيمات المحفزة و أداء تلو: كتاب تمهيدي". *Telecommunication Policy* Vol.20, No.9:641-652, Great Britain : Elsevier Science Ltd.  
<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

برنشتاين جى. اى وسابينجتون، دى . اى . إم ١٩٩٨. تحليل معامل الإنتاجية في خطط تنظيمات أقصى سعر المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ٦٦٢٢.

برايتجم ، إر. وبافز جى. ١٩٩٣. "تأثيرات الانتقال من تنظيمات معدل العائد إلى تنظيمات أقصى سعر". *American Economic Review*, أورلي و إجراءات AEA.

براجا، مى . إيه. بى. وفورستايير، إى. ويمترن، بى . إيه. ١٩٩٩. "الدول النامية و إصلاح أسعار المحاسبة- هل هو إعصار تكنولوجي تنظيمي؟ السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ١٧٣. واشنطن العاصمة . مجموعة البنك الدولي.  
<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/173/173braga.pdf>

برينان، تى. جى. ١٩٩١. "التنظيم بواسطة تحديد أقصى سعر"، -133: Vol.1 *Journal of Regulatory Economics*.  
148, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

بوش، مى إيه وهوفز، إل. ١٩٩٧. ملحق د: تفسير معامل الإنتاجية الكلى وفقا لسقواعد المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC): طريقة المجلس الاتحادي للاتصالات ، قرار FCC ٩٧-١٥٩ ، واشنطن العاصمة . : المجلس الاتحادي للاتصالات.

كريستمين، إل. إر. وشويك، بى. إى. وميتزين، إم. إى. ١٩٩٤. إنتاجية شركات الهاتف العاملة مطبا للخاضعة لتنظيمات التسعير، ٣ مايو (أيار).

كريستمين، إل. إر. وشويك، بى. إى. وميتزين، إم. إى. ١٩٩٥. إنتاجية شركات الهاتف العاملة مطبا للخاضعة لتنظيمات التسعير: تحديث عام ١٩٩٣، ١٦ يناير (كانون ثاني)

كريستمين، إل. إر. وشويك، بى. إى. وميتزين، إم. إى. ١٩٩٥. طرق معامل الإنتاجية الكلى لخطط أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية، ١٨ ديسمبر (كانون أول).

كولومبينو، يو. ١٩٩٨. تقييم تأثيرات تعريف الهاتف الجديدة على طلب ورفاهية المستخدمين المنزليين. نموذج من إيطاليا.  
*Information Economics and Policy* Vol.10: 283-303, Amsterdam: Elsevier Science B.V  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

كوان، إس. ١٩٩٧. تنظيمات أقصى سعر وعدم كفاءة التسعير النسبي". *Journal of Regulatory Economics*.  
Vol.12:53-70, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

ألتمان إس. إيه. ١٩٩٧. "المجلس الاتحادي للاتصالات وخفض أسعار المكالمات الخارجية المنزلية لشركة AT&A،  
*Review of Industrial Organization* Volume. 12: ١٩٩٢-١٩٨٠ هل انت تنظيمات أقصى سعر إلى ذلك ؟

إيهورن، إم. إيه، محرر. ١٩٩١ تنظيمات أقصى سعر والتنظيمات المحفزة في مجال الاتصالات ،

*Topics in Regulatory Economics and Policy Series. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.*

جلال، إيه. ونوريل، بي. ١٩٩٥. تنظيمات الاتصالات في الدول النامية : النتائج، والحوافز، و الالتزام. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

جرين، آر. وباردينا، آر. ١٩٩٩. إعادة تحديد أدوات مراقبة التمييز في المرافق التي تمت خصصتها : كتيب للجهات التنظيمية. واشنطن العاصمة : البنك الدولي.

جروب، إتش. جي. سي. ١٩٩٠. التنظيم الاقتصادي ونظرية الاحتكار الطبيعي، " مع ملخص بالإنجليزية. *Economica* Vol.36:71-96.

هيزز، إيه. جي. ومي، ليستون-هيزز. ١٩٩٨. تنظيمات أقصى سعر والتميز الفني. *Journal of Public Economics* Vol.68. Issue 1:137-151.

كنج، إس. ١٩٩٨. "مبادئ تنظيمات أقصى سعر". تنظيمات البنية التحتية وإصلاح السوق : المبادئ والتطبيق، المجلس الأسترالي للمنافسة والمستهلك (ACCC) و مركز أبحاث المرافق العامة (PURC).

كريل، دي. جي. سابينجتون، دي. ووايزمان، دي. ١٩٩٦. "تقرير عن تأثيرات التنظيمات المحفزة على صناعة الاتصالات". *Journal of Regulatory Economics* Vol.9:269-306.

كوكا الإبن، جي. إي. ١٩٩٦. الخصخصة، وتقليص الدور التنظيمي، و المنافسة : تقرير عن التأثيرات على الأداء الاقتصادي، منشور دوري رقم ٢٧ لقم تطوير القطاع الخاص بالبنك الدولي واشنطن العاصمة .

لويس، تي. آر. وسابينجتون، دي. إي. إم. ١٩٨٩. الخيارات للتنظيمية وتنظيمات أقصى سعر. *RAND Journal Of Economics* vol. 20:405-416

ليستون-هيزز، سي. ١٩٩٣. "تنظيمات أقصى سعر مقابل تنظيمات محل العائد" *Journal Of Regulatory Economics* Vol.5:25-48, The Netherlands, Kluwer Academic Publishers,

لينتل تشايلد، إس. سي. ١٩٨٣. إخضاع ربحه بريتش كومونيوكاشنز للتنظيم، تقرير مقدم إلى وزارة الدولة للتجارة و الصناعة، لندن : إدارة التجارة والصناعة.

ماتين، جي وسافاج، إس. جي. ١٩٩٩. "إنتاجية الاتصالات، للحاق بالتطورات و الإبداع" *Telecommunication Policy* Volume 23:65-81, Great Britain: Elsevier Science Ltd.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

ساجو مدار، إس. كيه. "التنظيمات المحفزة و الكفاءة الإنتاجية في صناعة الاتصالات في الولايات المتحدة" *Journal of Business* Vol. 70:547-576.

متشيل، بى. إم. و فوجل سانج، إل. ١٩٩١. *تفسير الاتصالات : النظرية والتطبيق*. كمبردج: مطبعة جامعة كمبردج.

نول، أر. جي. ١٩٩٩. إصلاح الاتصالات في الدول النامية، ورقة عمل لقسم الاقتصاد بجامعة ستانفورد.

بنت، إى. إم. ١٩٩١ "التأميم مقابل تمعير الاحتكارات": تأثيرات الملكية على الكفاءة". *Journal of Public Economics* Vol.44:131-164

كويجن، جي، ١٩٩٧، "الكفاءة مقابل مراعاة الظروف الاجتماعية: قضية تسعير الاتصالات" *Economics and Policy*, pp. 291-308, Amsterdam: Elsevier Science B.V.  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

رئيسي، إم. ١٩٩٩. *تتمو الإستراتيجية والتأظيم في قطاع الخدمة المالية في الولايات المتحدة*. *Information Economics and Policy* 11:23-44 Amsterdam: Elsevier Science B.V.  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

ورولفس، جي. اتش. ١٩٩٦. إخضاع الاتصالات للتنظيم : دروس من تجربة تنظيمات أقصى سعر في الولايات المتحدة، مجموعة البنك الدولي، مذكرة وجهه نظر رقم ٦٥. واشنطن للعاصمة : مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/65/65rohlf.pdf>

رويكورفت، تي. أر. ١٩٩٩. منظمات بديلة وكفاءة مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية : أدلة من ولايات تقديرات المعلومات الأمريكية. Telecommunications Policy 23:469-480 Great Britain : Elsevier Science B.V.  
http://www.elsevier.com/locate/telepol

ماسينجتون، دى. إى. إم. ووايزمان، دى. إل. ١٩٩٦. تصميم نظميات محفزة لصناعه الاتصالات، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا : كامبريدج، ماساتشوستس، ومطبعة AEI : واشنطن العاصمة.

استتار انزاله، جى. ليه، و آخرون. ١٩٩٤. "ميكمل الصناعه و الإنتاجية، و التنافس الدولى: قضيه الاتصالات".  
*Information Economics and Policy* Volume 6:121-142 Amsterdam: Elsevier Science B.V.

تارديف، تى. جى. و دبليو. إى. تايلور. ١٩٩٦. مراجعة تنظيمات أسمى سعر: الجبل القلاد من خطط للتنظيمات المحفزة، عرض مقدم إلى حلقة بحث حول الصناعات الخاضعة للتنظيم في مركز جامعة روتجرز للأبحاث، كمبريدج، ماساشوسيتس، الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية (NERA).

تأليف: إ. ١٩٩٣. الطبعة الأولى في النظرية والتطبيق. طبعة منقحة. دوريات. هولندا: Kluwer Academic Publishers.

تاييلور، دبليو. إي. ١٩٩٧. السمات الاقتصادية لتنظيمات أقصى مصر الكندية، القسم التاسع، كمبودج، ماساتشوستس: شركة الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية.

والستين، إس. جى. ١٩٩٩. تحليل تجريبي المنافسة، و الخصخصة، والتنظيم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

## الوحدة الخامسة - المنافسة

## وثائق تنظيمية

ACCC (المجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلكين). ١٩٩٩. السلوك المضاد للمنافسة في أسواق الاتصالات : ورقة معلومات ، أستراليا

<http://www.accc.gov.au/teleco/competition/antdis.html>

الكومسولت الأسترالي. ١٩٩٩. موجز لقانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ و المسؤوليات الإضافية للمجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلكين في ظل التشريعات الأخرى، أستراليا.

[http://www.accc.gov.au/pubs/tpa\\_summary/htoc.html](http://www.accc.gov.au/pubs/tpa_summary/htoc.html)

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٠أ. توجيه تنظيمي صادر في ٢٨ يونيو (حزيران) بشأن إنشاء الأسواق الداخلية لخدمات الاتصالات من خلال تنفيذ للترود بشبكة مفتوحة (ONP). (90/387/EEC, OJL 192/1, 24.07.90).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/90387eec.html>

CEC. ١٩٩٠ب. توجيه خدمات صادر في ٢٨ يونيو (حزيران) بشأن المنافسة في أسواق الاتصالات ، ( 90/388/EEC, OJL 192, 24.7.1990)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/90388eec.html>

CEC. ١٩٩١. توجيهات بشأن تطبيق قواعد المجلس الاقتصادي الأوروبي (EEC) بخصوص المنافسة في قطاع الاتصالات. (92/C 233/20; OJ C233/2, 06.09.91)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/91c23302.html>

CEC. ١٩٩٥. توجيه بشأن استخدام شبكات التليفزيون التي تعمل بالكابل صادر في ١٨ أكتوبر (تشرين أول) مُنْعَل للتوجيه رقم 90/388/EEC بشأن إلغاء القيود على استخدام شبكات التليفزيون التي تعمل بالكابل لتقديم خدمات الاتصالات التي تم تحريرها من قبل (95/51/EC; OJL 256/49, 26.10.95)

[http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/9551\\_en.html](http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/9551_en.html)

CEC. ١٩٩٦. توجيه تنفيذ المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير (شباط) و مُنْعَل لتوجيه المجلس رقم 90/388/EEC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات. (96/19/EC, OJL 74/13, 22.3.96).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html>

CEC. ١٩٩٧أ. توجيه رقم 97/33/EC للبرلمان و للمجلس الأوروبي الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن ربط شبكات الاتصالات فيما يتعلق بضممان الخدمة الشاملة و إمكانية تنفيذها من خلال تطبيق التزود بشبكة مفتوحة (ONP) (97/33/EC, OJL 199, 26.07.1997).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.html>

CEC. ١٩٩٧ ب. معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية، (OJ C340, 10.11.1997).

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/ec\\_cons\\_treaty\\_en.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/ec_cons_treaty_en.pdf)

CEC. ١٩٩٧ ج. مذكرة بشأن تعريف السوق المعنى بأهداف قانون المجموعة بشأن المنافسة، (OJ C372, 9.12.97)

CEC. مذكرة المجلس الصادرة في ٣١ مارس (آذار) بشأن تطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات الإتاحة في قطاع الاتصالات، (OJ 98/C 265/02, 22.8.98).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/ojc265-98en.html>

CEC. ١٩٩٩. توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم 99/64/EC الصادر في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٩٩ والمعدل  
رقم 90/388/EEC لضمان أن شبكات الاتصالات وشبكات التلفزيون العاملة بالكابل المملوكة لمؤسسات اتصالات  
قريبة هي كيانات قانونية منفصلة، (١٠.07.99، 175/39، OJL).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/99-64en.pdf>

CEC. ١٢٠٠٠. اقتراح بتوجيه البرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الإتاحة و ربط شبكات الاتصالات الإلكترونية و التسهيلات المرتبطة بها و، (COM(2000)384final 2000/0186 (CD) 12.7.2000)

[http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en\\_500PC0384.pdf](http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0384.pdf)

CEC. ٢٠٠٠ب. مشروع توجيه بشأن المنافسة يضم للتوجيهات الحالية بشأن المنافسة في أسواق الاتصالات (١٢-٠٧-٢٠٠٠).

[http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/telecom/draft\\_directive\\_2000\\_0712\\_en.pdf](http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/telecom/draft_directive_2000_0712_en.pdf)

COFETEL (المجلس الاتحادي للاتصالات). ٢٠٠٠. قرار تم بموجبه تحديد التزامات تيلمكس من منطلق أنها مؤسسة الاتصالات المسيطرة على خمسة أسواق لخدمة الاتصالات، ٨ سبتمبر (أيلول)، المكسيك

[http://www.cft.gob.mx/html/9\\_publica/resoluciones/resolucion.zip](http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/resoluciones/resolucion.zip)

CRT (المجلس الكولومبي لتنظيمات الاتصالات). ١٩٩٧. قرار رقم ٨٧ ، لسنة ١٩٩٧ بشأن إخضاع الخدمات المتكاملة لشركة TPBC في كولومبيا للتنظيم، بوجوتا، كولومبيا.

<http://www.crt.gov.co/Normatividad/pdf/Res087Compilada.pdf>

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٢. إدخال المنافسة في سوق المكالمات الخارجية الصوتية من الهواتف العمومية. قرار تليكوم CRTC ٩٢-١٢ الصادر في ١٢ يونيو (حزيران). أوتاوا.

<http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1992/DT92-12e.htm>

CRTC. ١٩٩٤. مراجعة الإطار التنظيمي - التمييز الممتد، و التمييز المضاد للمنافسة، و اختبار نظام خفض الضريبة لشركة الهاتف تول فيلبيجز، قرار تليكوم ٩٤ - ١٣، الصادر في ١٣ يوليو (تموز)، أوتاوا.

<http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-13.htm>

CRTC. ١٩٩٤ ب. تقابل التدخل التنظيمي لخدمات الهاتف الخليوي و الهاتف العمومي التي تعمل بدون سلك، قرار تليكوم CRTC ٩٤-١٥. الصادر في ١٢ أغسطس (آب)، أوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1994-DT94-15.htm>

CRTC. ١٩٩٤ ج. مراجعة الإطار التنظيمي، قرار تليكوم CRTC ٩٤-١٩، الصادر في ١٦ سبتمبر (أيلول)، أوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1994-DT94-19.htm>

CRTC. ١٩٩٥. تنفيذ الإطار التنظيمي بشأن تجزئة قاعدة الأسعار والمسائل المتعلقة بها، قرار تليكوم CRTC ٩٥-٢١، الصادر في ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، أوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1995-DT95-21e.htm>

CRTC. ١٩٩٧. المنافسة المحلية، قرار تليكوم CRTC ٩٧-٨، الصادر في ١ مايو (أيار)، أوتوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1997-DT97-8.htm>

وزارة العدل الأمريكية. ١٩٩٧. توجيهات بشأن النجم الأفقي، واشنطن العاصمة.

<http://www.ftc.gov/bc/docs/horizmer.htm>

مدير التحقيقات و الأبحاث (وزارة الصناعة الكندية، مكتب المنافسة). ١٩٩١. توجيهات بشأن تنفيذ النجم. أوتوا

<http://strategis.ic.gc.ca/SSG/ct01026e.html>

مدير التحقيقات و الأبحاث (وزارة الصناعة الكندية، مكتب المنافسة). ١٩٩٢. توجيهات تنفيذ التسمير الإفراسي. أوتوا

<http://strategis.ic.gc.ca/SSG/ct01139e.html>

محكمة العدل الأوروبية. ١٩٨٧. يونلايد بارنل ضد مجلس المجموعة الأوروبية، ١٤ فبراير (شباط) (قضية رقم 27/76-ECR 207)

[http://europa.eu.int/smartapi/sga\\_doc?smartapi!celexplus!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=676J0027](http://europa.eu.int/smartapi/sga_doc?smartapi!celexplus!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=676J0027)

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٦ أ. التقرير و الأمر الثاني بشأن الامتناع عن التدخل في تعريف مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية، حافظه مجلس الاتصالات رقم ٩٦-٦١، ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٦ ب. التقرير و الأمر الأول بشأن الضمانات غير المحسوبة لخدمات تبادل الاتصالات الدولية، و المعالجة التنظيمية لتقديم مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LEC) لخدمات تبادل الاتصالات الدولية الصادرة من منطقة تبادل اتصالات محلية لمؤسسة تبادل اتصالات محلية (LEC) و المنصوص عليها في الأقسام ٢٧١ و ٢٧١ من قانون الاتصالات، حافظه مبيعات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-١٤٩، ٢٤ ديسمبر (كانون أول)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/1996/fcc96489.txt](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96489.txt)

FCC. ١٩٩٧ أ. التقرير و الأمر الثاني بشأن الضمانات غير المحسوبة لخدمات تبادل الاتصالات الدولية و المعالجة التنظيمية لتقديم مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LEC) لخدمات تبادل الاتصالات الدولية الصادرة من منطقة تبادل



## ملحق د

اتصالات محلية لمؤسسة تبادل اتصالات محلية (LEC) : و المنصوص عليها في الأقسام ٢٧١ و ٢٧١ من قانون الاتصالات ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-١٤٩ ، ٢٤ ديسمبر (كانون أول)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٧.ب. التقرير و الأمر للثالث بشأن الامتثال عن التدخل في تعريفه مؤسسة تبادل الاتصالات الدولية، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-٦١ ، ١٨ أبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٨. هيئة استماع حول حالة المنافسة بشأن المكالمات للهاتفية المحلية، ٢٩ يناير (كانون ثاني)، واشنطن العاصمة.

<http://www.fcc.gov/cnbanc/012998/tr012998.txt>

FCC. ٢٠٠٠. المنافسة بشأن المكالمات للهاتفية المحلية في الألفية الجديدة، أغسطس (آب)، واشنطن العاصمة.  
[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Reports/FCC-State\\_Link/IAD/Icom0800.pdf](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Reports/FCC-State_Link/IAD/Icom0800.pdf)

IDA (هيئة تطوير الاتصالات و المعلومات في منغافورة). ٢٠٠٠. قانون تطبيق المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات، سبتمبر (أيلول)، منغافورة.

<http://www.ida.gov.sg>

مجلس الاتصالات و الوسائط المتعددة الماليزي. ٢٠٠٠. توجيه بشأن الوضع المهيمن في سوق الاتصالات (RG/DP/1/00(1)) . كوالا لمبور.

<http://www.cmc.gov.my/codes/communications.htm>

وزارة البريد و الاتصالات والإذاعة. ١٩٩٦. ورقة بيضاء بشأن سياسة الاتصالات، ١٥ مارس (آذار). جنوب أفريقيا.  
<http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html>

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات) . ١٩٩٨ رخصة اتصالات عامة شكلية، دبلن.  
<http://www.odtr.ie/docs/odtr/9850r.doc>

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٦. المنافسة في مجال الاتصالات، GD,96. 114، باريس.  
<http://www.oecd.org//daf/clp/Roundtables/tel.pdf>

OECD. ١٩٩٨. ( المجموعة للعامة في مجال سياسات خدمات الاتصالات و المعلومات) نقل الملكية و التقارب مواضيع متعلقة بالسياسات. (OECD.DSTI/ICCP/TISP.98.3/ Final)، باريس

OECD. ١٩٩٩. العلاقة بين الجهات التنظيمية و هيئات المنافسة، إدارة الشؤون المالية والضريبية و شؤون الشركات، باريس.

<http://www.oecd.org//daf/clp/Roundtables/relations.pdf>

OECD و البنك الدولي. ١٩٩٨. إطار التخطيط وتنفيذ سياسة وقانون المنافسة، باريس، واشنطن العاصمة.

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٤. إطار من أجل المنافسة الفعالة-وثيقة استشارية، لندن

OFTEL. ١٩٩٥. أ. المنافسة الفعالة : إطار للعمل ، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/consumer/compet.htm>

OFTEL. ١٩٩٥. ب. تقرير بشأن التجارة العادلة في مجال الاتصالات، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/fairtrade/fairtrad.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. أ. تشجيع المنافسة في الخدمات عبر شبكات الاتصالات

<http://www.oftel.gov.uk/competition/pcstn.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. ب. للتعامل مع الملوكيات المضادة للمنافسة -- دليل لمكتب الاتصالات، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/about/ac1297.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. ج. شروط التجارة العادلة: الانضمام إلى تراخيص الاتصالات القديمة، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/licensing/ftcinc.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. د. تعريف قوة السوق المؤثرة بغرض توضيح توجيه الخطوط المؤجرة كما تم تعديله ، نوفمبر (تشرين ثاني)، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/competition/smpl1197.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. أ. مراجعة المنافسة الفعالة، مذكرة بشأن تعريف السوق وتحليل المنافسة، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/competition/ecr298.htm>

OFTEL. ١٩٩٨. ب. مؤسسات الاتصالات ذات قوة السوق المؤثرة التي تطبق عليها القواعد التفصيلية وفقا لأهداف توجيه المفوضية الأوروبية بشأن الخدمة الهاتفية الصوتية و الخدمة الشاملة، مذكرة صادرة من المدير العام للاتصالات، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/competition/rvtd1098.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠. أ. مراجعة مكتب الاتصالات لسوق الاتصالات المحمولة عام ٢٠٠٠-٢٠٠١، مذكرة صادرة من المدير العام للاتصالات ، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/competition/mmrv0900.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠. ب. تطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات، يناير (كانون ثاني)، لندن

<http://www.oftel.gov.uk/competition/cact0100.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠. ج. تنفيذ إستراتيجية مكتب الاتصالات : توجيهات بشأن مراجعة إجراءات المنافسة الفعالة، أغسطس (آب)، لندن.

<http://www.oftel.gov.uk/about/crev0800.htm>

TRAI (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات). ١٩٩٩أ. ورقة استشارية بشأن إدخال المنافسة في خدمات اتصالات المكالمات الخارجية، نيودلهي.

TRAI. ١٩٩٩ب. ورقة استشارية بشأن إدخال المنافسة في خدمات اتصالات المكالمات الخارجية، نيودلهي.  
<http://www.trai.gov.in/dld1.htm>

## وثائق أخرى

بلاشارد، سى. ١٩٩٤. "تنظيمات الاتصالات في نيوزيلندا كيف تكون تنظيمات منع استغلال الوضع المهيمن فعالة؟"  
*Telecommunications Policy* 18, no2, 154-164.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

كارميرج، بى. ١٩٩٥. "الحاجة إلى هيئة منافسة واحدة لفاينانشيال تايمز"، ٢٤.

كلارك، جى. وشاذينكا، إتش. ١٩٩٩. التطويرات الحديثة في قوانين وسياسات الدمج الوطنية"  
*OECD Journal of Competition Law and Policy* Vol.2, No. 1.

كرونين، إلف، جى وآخرون. ١٩٩٣. "الطلب النسبى على الاتصالات".  
*Information Economics and policy* Vol. 5. No.1.

<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

دنس، إيس. ١٩٩٥. "الأداء بعد الخصخصة - دراسات من بريتش تليكوميونيكايشنز : اختبار الفوائد التنظيمية. السياسة العامة للقطاع الخاص مذكورة رقم ٦٠، أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٥، مجموعة البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/60/60dnes.pdf>

فريد بيول-كلاين، إم. وفريتا، إيه. ١٩٩٧. "الاتصالات و نظام منظمة التجارة العالمية: تقييم لاتفاقية منظمة للتجارة العالمية بشأن خدمات الاتصالات".  
*Telecommunications Policy* Vol.21, No.6 at 477-491.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

هيل، إيه. وعبدالله، إم. إيس. ١٩٩٤. "التنظيم، مؤسسات و التزام : الخصخصة و التنظيم في قطاع الاتصالات في الأرجنتين" أوراق عمل للبنك الدولي، واشنطن العاصمة. البنك الدولي.

كاهاي، إس. وكاسرمان، دى. ومايو جى. ١٩٩٦. هل الشركة المسيطرة مهيمنة؟ تحليل تجريبي للقوى السوقية لشركة  
*Journal of law and Economics* Vol.39. AT&T

كوكا، جى. ١٩٩٣. للسيطرة الاقتصادية في مجال الاتصالات، مخطوط.

لانديز، ديليو، وبوسنر، أر. ١٩٨١ "قوة السوق في الحالات المضادة للاحتكار".  
*Harvard Law Review*, v.94.

لارسون، إيه . سى. ١٩٨٩. تخصيصات التكلفة، والاقتراض، وتحويل الدعم في مجال الاتصالات.

بالم، إم. ١٩٩٨. " الانتشار العالمي لقانون المنافسة: تحليل تجريبي." *Antitrust Bulletin* vol 43, No. 1, at 105-145.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/184/184rosso.pdf>

<http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/63/63smith.pdf>

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/marketentry.pdf>

7. - 2

ACA (هيئة الاتصالات الأسترالية). ١٩٩٩. مراجعة خطة الخدمة الشاملة للتليسترا، تقرير مقدم إلى وزير الاتصالات، *Information Technology and the Art*، مارس (أذار)، أستراليا.

ACA. ٢٠٠٠. هيئة الاتصالات الأمستولية: تقدير التكاليف الصافية للخدمة الشاملة عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ و ١٩٩٩/٢٠٠٠، يناير (كانون ثاني)، استراليا.

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٤. قرار المجلس الصادر في ٧ فبراير (شباط) بشأن مبادئ الخدمة الشاملة في قطاع الاتصالات، (٩4/C 48/01; OJC 48/1, 16.02.94).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/94c4801.html>

CEC. ١٩٩٦ أ. خدمة شاملة ديناميكية من منظور بيئة تم تحريرها بالكامل، (COM(96)73).  
<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/d8.htm>

CEC. ١٩٩٦ ب. الخدمة الشاملة للاتصالات من منظور بيئة تم تحريرها بالكامل ، (١٤-٣-١٩٩٦).

CEC. ١٩٩٦ ج. التشاور بشأن معايير التقييم للمخططات الوطنية لتقدير تكاليف و تمويل الخدمة الشاملة للاتصالات، وتوجيهات للدول الأعضاء بشأن تشغيل تلك المخططات، (٢٧-١١-٩٦).

CEC. ١٩٩٧. توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم ٣٢/٩٧/EC، الصادر في ٣٠ يوليو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن ربط الاتصالات فيما يتعلق بضمان الخدمة الشاملة و إمكانية تنفيذها من خلال تطبيق مبادئ التردد شبكة مفتوحة (ONP)، (97/33/EC OJL 199, 29.07.1997)

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.htm>

CEC. ١٩٩٨. توجيه التزود بشبكة مفتوحة للهاتف الصوتي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٦ بشأن تطبيق التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للهاتف الصوتي و بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في بيئة تنافسية لإدلا من توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم ٩٥/٦٢/EC، (98/10/EC OJL 101/24, 1.4.98).

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPVTEN.pdf>

CEC. ١٩٩٨.ب. تقرير المراقبة الأول بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في الاتحاد الأوروبي (COM(98)182  
25.02.1998)  
<http://www.ispo.ccc.be/infosoc/telecompolicy/en/unisrvmain.pdf>

CEC. ١٩٩٩. بلاغ من المجلس إلى البرلمان و المجلس الأوروبي، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية و لجنة المناطق : التقرير الخامس بشأن تنفيذ مجموعة قوانين الاتصالات، (١٠-١١-١٩٩٩).

CEC. ٢٠٠٠. اقتراح بتوجيه البرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الخدمة الشاملة و حقوق المستخدمين المتعلقة بشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية، (COM(2000)392 12.7.2000).

جمهورية شيلي. ١٩٩٤. التنظيم الخاص بتمويل تطوير الاتصالات. الجريدة الرسمية، عدد رقم ٥٤٧، ٢٢ ديسمبر (كانون أول). سانتياجو، شيلي.

[http://www.subtel.cl/marco\\_legal/reglamentos/dto\\_457.htm](http://www.subtel.cl/marco_legal/reglamentos/dto_457.htm)

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة و التلفزيون و الاتصالات). ١٩٩٢. ليخال المنافسة في سوق المكالمات الهاتفية الصوتية الخارجية، قرار تليكوم CRTC ٩٢ - ١٢، ١٢ يونيو (حزيران)، أوتاوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1992/DT92-12e.htm>

CRTC. ١٩٩٩. الخدمات الهاتفية في المناطق ذات التكلفة العالية، قرار تليكوم CRTC ٩٩ - ١٦، ١٩ أكتوبر (تشرين أول)، أوتاوا.

<http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1999/DT99-16.htm>

وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات و الفنون. مراجعة ترتيبات تمويل للخدمات. ١٩٩٩. الخدمة الشاملة للاتصالات، استراليا.

<http://www.fdcita.go.au>

أسبانيا. ١٩٩٨. المرسوم الملكي رقم ١٧٣٦/١٩٩٧ بتاريخ ٣١ يوليو (تموز)، المتعلق بالتصديق على تعديل للقسم الثالث من القانون العام للاتصالات و المتعلق بالخدمة الشاملة للاتصالات. الجريدة الرسمية الأسبانية الصادرة في ٥ سبتمبر (أيلول)، أسبانيا.

[http://www.cmt.es/cmt/centro\\_info/legislacion/index.htm](http://www.cmt.es/cmt/centro_info/legislacion/index.htm)

أسبانيا. ١٩٩٨. ب. القانون ١١/١٩٩٨، الصادر في ٢٤ إبريل (نيسان) بشأن الاتصالات العامة. الجريدة الرسمية الأسبانية الصادرة في ٢٥ إبريل (نيسان)، أسبانيا.

[http://www.cmt.es/cmt/centro\\_info/legislacion/index.htm](http://www.cmt.es/cmt/centro_info/legislacion/index.htm)

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٦. قرار موصى به بشأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية-الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦ - ٤٥، ٨ نوفمبر (تشرين ثاني)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Reports/decision.html](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Reports/decision.html)

FCC. ١٩٩٧. تقرير و أمر بشأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية - الولايات الخاصة بالخدمات الشاملة، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦ - ٤٥، ٨ مايو (أيار)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/ccb/universal\\_service/fcc97157/](http://www.fcc.gov/ccb/universal_service/fcc97157/)

FCC. ١٩٩٧.ب. التقرير و الأمر الأول بشأن إصلاح الإتاحة حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-٢٦٢ ، ٧ مايو (أيار) ، واشنطن العاصمة.

<http://www.fcc.gov/ecb/access/fcc97158.html>

FCC. ١٩٩٨. تقرير مقدم إلى مجلس الشيوخ بشأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية - الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-٤٥ ، ١٠ أبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/ecb/universal\\_service/fcc97157](http://www.fcc.gov/ecb/universal_service/fcc97157)

FCC. ١٩٩٩. نموذج التكلفة التقريبية المخططة للنسخة ٢،٦ ، ٢٥ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.

<http://www.fcc.gov/ecb/apd/hcpm>

FCC. ٢٠٠٠. التقرير و الأمر السادس في حوافظ مستندات مجلس الاتصالات أرقام ٩٦-٢٦٢ و ٩٤-١ ، و تقرير و أمر في حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٩-٢٤٩ و التقرير و الأمر الحادي عشر في حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦-٥٤ (بشأن إصلاح رسم الإتاحة، ومراجعة أداء نظميات أقصى معر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية، ومستخدمو المكالمات الخارجية نوى الاستهلاك المنخفض، الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية - الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة) ٣١ مايو (أيار)، واشنطن العاصمة.

[http://www.fcc.gov/Bureaus/Common\\_Carrier/Orders/2000/fcc00193.txt](http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/2000/fcc00193.txt)

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٣. الدور المتغير للحكومة في عصر تقليص التدخل التنظيمي في مجال الاتصالات، مَقْدَمَةٌ للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، و تقرير عن المنتدى التنظيمي الثاني المنعقد في المركز الرئيسي للاتحاد الدولي للاتصالات. جنيف

ITU ١٩٩٨.أ. التقرير العالمي لتطوير الاتصالات عام ١٩٩٨: الإتاحة الشاملة، جنيف.

[http://www.itu.int/ti/publications/WTDR\\_98/index.htm](http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_98/index.htm)

ITU. ١٩٩٨.ب. مذكرة منهجية بشأن التزامات الخدمة الشاملة. جنيف

ITU. ١٩٩٩. التقرير العالمي لتطوير الاتصالات عام ١٩٩٩: الاتصالات المحمولة الخلوية ، جنيف.

[http://www.itu.int/ti/publications/WTDR\\_99/wtdr99.htm](http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_99/wtdr99.htm)

وزارة البريد و الاتصالات و الإذاعة. ١٩٩٥. ورقة خضراء بشأن الاتصالات، جنوب أفريقيا

<http://www.doc.org.za/docs/policy/telecomms.html>

وزارة البريد و الاتصالات و الإذاعة. ١٩٩٦. ورقة بيضاء بشأن سياسات الاتصالات، جنوب أفريقيا.

<http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html>

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٦. للتزامات الخدمة الشاملة في بيئة تنافسية، باريس.

<http://www.oecd.org/dsti/sti/it/prod/icppub22.htm>

OCED. ١٩٩٧. الخدمة الشاملة و الإتاحة العامة في مجتمع معلومات تشييط تكنولوجيا و مقارب ،  
(DSTI/ICCP/TISP(974) ، باريس .

OECD. ١٩٩٩. نظرة عامة على الاتصالات عام ١٩٩٩ ، مارس (آذار) ، باريس.  
<http://www.oecd.org/dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm>

OFTEL. (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥. خدمات الاتصالات للشاملة. وثيقة استشارية بشأن الخدمة للشاملة في المملكة المتحدة بدءاً من ١٩٩٧ ، لندن.  
[http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ\\_1.htm](http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ_1.htm)

OFTEL. ١٩٩٥. الاتصالات : مراقبة الأسعار و الخدمة للشاملة ، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv/section1.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. خدمات الاتصالات الشاملة . ترتيبات مقترحة للخدمة في المملكة المتحدة بدءاً من ١٩٩٧ ، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv2/contents.htm>

OFTEL. ١٩٩٧. خدمات الاتصالات للشاملة ، لندن  
[http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ\\_2.htm](http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ_2.htm)

OFTEL. ١٩٩٨. مذكرة بشأن مبادئ إمكانية تقديم للخدمة، مقدمة من المدير العام للاتصالات ، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/pricing/rvtd1198.htm>

OFTEL. ١٩٩٩. خدمات الاتصالات الشاملة؛ وثيقة استشارية منشورة بواسطة المدير العام للاتصالات ، يوليو (تموز)، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/consumer/uts799.htm>

OFTEL. ٢٠٠٠. مراجعة خدمات الاتصالات الشاملة. وثيقة استشارية منشورة بواسطة المدير العام للاتصالات ، لندن.  
<http://www.oftel.gov.uk/consumer/uso0900.htm>

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٥. ترتيبات للخدمات الشاملة : تقرير المرحلة الأولى، ورقة معلومات، ديسمبر (كانون أول)، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٦. ترتيبات للخدمة الشاملة، ورقة للمناقشة، ١٢ إبريل (نيسان)، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات ١٩٩٦. مفهوم الانترنت بالخدمة الشاملة، ورقة UCAC رقم ١٩٩٦/٣. هونج كونج  
<http://www.ofta.gov.hk/ad%2Dcomm/ucac/paper/uc96p3.htm>

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٧. ترتيبات للخدمة الشاملة، الإطار التنظيمي، ورقة للمناقشة، ٢٧ يوليو (حزيران)، هونج كونج.





تحليلات . ١٩٩٥. تكاليف، و مكاسب، و تمويل الخدمة الشاملة في المملكة المتحدة، يوليو (تموز)، لندن  
تحليلات . ١٩٩٧. مستقبل الخدمة الشاملة في مجال الاتصالات في أوروبا، للتقرير النهائي للمفوضية الأوروبية EC DG  
XIII/A1 لندن.

باروس، بي. بي و ميري، إم. سي. ١٩٩٩. "الخدمة الشاملة : هل أفادت المنافسة أم أضرت؟" *Information Economics Policy* 11:45-60.

بلينفانتا، إية و أيزنر، جي. ١٩٩٨. دعم الخدمة الشاملة وعائد الخدمة الهاتفية في كل ولاية، قسم تحليل الصناعة، المكتب  
المشارك لمؤسسات الاتصالات، المجلس الاتحادي للاتصالات، [US Analysis#12]  
[www.fcc.gov/ccd/stats](http://www.fcc.gov/ccd/stats)

بنايتز، دي و آخرون. ٢٠٠٠. هل نماذج لتكلفة مفيدة للجهات التنظيمية للاتصالات في الدول النامية؟، مجموعة البنك  
الدولي، أوراق عمل خاصة بأبحاث السياسات. N. 2384. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.  
<http://wbIn0018.worldbank.org/Research/workpapers.nsf/5fa5064715d156a5852566db005f7ccc/26aedcef40deded8525691300638b4b?OpenDocument>

بوش، سسي. إيه. و آخرون. ١٩٩٨. نموذج لتكلفة للتقريبية المختلطة : موقع العميل ونموذج تصميم الحلقة. المجلس  
الاتحادي للاتصالات، ورقة عمل، واشنطن العاصمة: المجلس الاتحادي للاتصالات.

كيف، إم و آخرون. ١٩٩٤. لوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في قطاع اتصالات تنافسي، تقرير مقدم إلى DGIV، مجلس  
المجموعة الأوروبية (CEC).

تشو، وإي. جي. و بروك، جي. دبليو. ١٩٩٨ تحليل اقتصادي قياسي للعوامل المؤسسية في إصلاح الاتصالات. المؤتمر  
السادس والعشرون لأبحاث سياسات الاتصالات ، الإسكندرية، فيرجينيا، برنامج الاتصالات للخريج الجامعي، جامعة  
جورج واشنطن، واشنطن العاصمة.

كروين، إف. جي. و آخرون. ١٩٩٣. الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات و التنمية الاقتصادية  
*Telecommunications Policy* no.17: 415-30.  
<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

ديموند، إية. و كيلي، أر. ١٩٩٧. خيارات تطوير الاتصالات الريفية، واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

جارنهام، إن. ١٩٩٧. "الخدمة الشاملة". في إصلاح الاتصالات : المبادئ و السياسات و التطبيقات التنظيمية،  
W.H. Melody, chapter 5, Denmark, Stougaard Jensen/Scantray KA/S

جرامام. إس. وكورنفورد، جى. و مارفين، إس. ١٩٩٦. "المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية للشبكة الهاتفية الشاملة، الخدمة الشاملة من وجهة نظر الطلب" *Telecommunications Policy* Vol.20, No.1:3-10.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

هاوسمان، جى. ١٩٩٧. فرض ضرائب بواسطة تنظيمات الاتصالات، ورقة عمل ٢٢٦٠، سلسلة أوراق عمل، المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية NBER، نوفمبر (تشرين ثاني)، كامبريدج، ماسشوستس.

<http://www.nber.org/papers/w6260>

كووكا، جى. إى، الابن. ١٩٩٦. للخصخصة، وتقليص للتدخل التنظيمي، والمنافسة، تقرير عن تأثيراتها على الأداء الاقتصادي، البنك الدولي، قسم تطوير القطاع الخاص. منشور دوري رقم ٢٧ لقسم تطوير القطاع الخاص

ميلان، مى. ١٩٩٨. "مراحل تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة" *Telecommunications Policy* Vol. 22, No.9: 775-77

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية. ١٩٩٧. تقرير الفريد. اى. كاهن و تيموثى جى. تارنيد بخصوص تمويل و توزيع دعم الخدمة الشاملة، مقدم إلى US WEST، ١٣ مارس (آذار)، نيويورك.

نيو، ديليو. و آخرون. ١٩٩٧. حساب تكلفة و تمويل التزامات الخدمة الشاملة في بيئة اتصالات تنافسية في الاتحاد الأوروبي، دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس الأوروبي، أكتوبر (تشرين أول) ألمانيا: Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste GmbH.

أوفسم. ٢٠٠٠. حساب المكاسب غير الملموسة التي تتحملها لكونك مقدم خدمة شاملة، تقرير مقدم إلى هيئة الاتصالات الأسترالية: التقرير النهائي، ١٢ يناير (كانون ثاني)، لندن.

بيهيا، جى. إم. ١٩٩٩. التزامات الخدمة الشاملة التي يمكن المتاجرة بها. *Telecommunication Policy* Volume 23:363-374.

<http://www.elsevier.com/locate/telepol>

بترازيني، بى. إية. ١٩٩٦. المنافسة في مجال الاتصالات: للتأثير على الخدمة الشاملة و للتوظيف، مجموعة البنك الدولي، مذكرة وجهة نظر رقم ٩٦. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

برايس ووتر هاوس وكوبرز. ١٩٩٨. تقرير بحثي: الخدمة الشاملة برنامج إعادة بناء الاتصالات في أفريقيا الجنوبية. مجموعة تطوير أفريقيا الجنوبية، المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية، برنامج تطوير قطاع الاتصالات في SATCC المعمول من المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية (US AID).

بروينز، إف، وبليستيدس، أرو. جى. هونديرو، جى. ٢٠٠٠. دور مركز الاتصالات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في  
الريف : توصيات بشأن خطط وقرص الاستثمارات في أمريكا الوسطى، بوليو (تموز) . واشنطن العاصمة : منظمة الأغذية  
و الزراعة (FAO)، و الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) و IDB.

روس، إية. جى. ١٩٩٩. "هل الملكية أو المنافسة مهمة؟ تأثيرات الإصلاح الاقتصادي على التوسع في الشبكة و كفاءتها  
". *Journal of Regulatory Economics* 15:65-92(1999). شركة الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية. (NERA)  
(، كميردج، ماساشوستس.

روس، إية. جى، بالترجى. إية. ٢٠٠٠. " خصخصة الاتصالات و إعادة موازنة التعريفات : دليل من أمريكا اللاتينية".  
*Telecommunications Policy* 24(200) 233-252 الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية، كميردج، ماساشوستس.  
[www.elsevier.com/locate/telpol](http://www.elsevier.com/locate/telpol)

روزنبرج، إى، إيه. وولهم، جى. دى. ١٩٩٨. تمويل وسياسة الخدمة الشاملة في الولاية : نظرة عامة و تقرير. NRRI  
٩٨- ٢٠ ، سبتمبر (أيلول). كولمبس، لوهايو: المؤسسة القومية للأبحاث التنظيمية.

روستون، جى، إل. ووير، بى. إس. ٢٠٠٠. "وضع الخدمة للشاملة". *Information Economics and Policy*  
Volume 12:261-283.  
[www.elsevier.nl/locate/econbase](http://www.elsevier.nl/locate/econbase)

سكالان، إم. ونيو، دبليو. ١٩٩٩. الجزء الأول لتقرير موجز، دراسة حول إعادة فحص مجال الخدمة الشاملة في قطاع  
الاتصالات بالاتحاد الأوروبي، في سياق مراجعة ١٩٩٩، دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس الأوروبي، إبريل  
(نيسان)، ألمانيا: *Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste GmbH*

سكالان، إم. ونيو، دبليو. ٢٠٠٠. الجزء الثاني- النص الأساسي، دراسة حول إعادة فحص مجال الخدمة  
الشاملة في قطاع الاتصالات بالاتحاد الأوروبي، في سياق مراجعة ١٩٩٩. دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس  
الأوروبي، إبريل (نيسان) ، ألمانيا. *Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste GmbH*

سيوكرو، إس. ١٩٩٦. التجربة الدولية في التنظيم و الخدمة الشاملة، الاتصالات و الخدمة الشاملة، المركز الدولي لأبحاث  
التطوير ، أوتاوا، كندا.

<http://www.idrc.ca/books/focus/809/html>

تيلر، إم. ووتسم، وهافز، وبارتليت. الدور المتغير للحكومة في عصر تقلص التدخل التنظيمي في الاتصالات، الخدمة  
الشاملة و الإبداع: تعزيز الأهداف المرتبطة من خلال السياسة التنظيمية، المنتدى التنظيمي الثاني للاتحاد الدولي  
للالاتصالات، تقرير مختصر، بوتلم، جنيف، سويسرا.

## ملحق د

والمستين، إس، جى. ١٩٩٩. تحليل تجريبي للمنافسة، و الخصخصة، و التنظيمات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، جامعة ستانفورد والبنك الدولي.

ويلينوس، بي. ١٩٩٧. مد خدمة الاتصالات إلى المناطق الريفية- تجربة ثيللي، مجموعة البنك الدولي، مذكرة و جهة نظر رقم ١٠٥، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

674 *Telecommunication Policy* Volume 23:645- "بيع التزامات الخدمة الشاملة بنظام المزايعة". دى، ١٩٩٩.

[www.elsevier.com/locate/telpol](http://www.elsevier.com/locate/telpol)

WIK. ١٩٩٧. "حساب التكلفة و تمويل التزامات الخدمة الشاملة في بيئة اتصالات تلفضية في الاتحاد الأوروبي". دراسة DGXIII للمفوضية الأوروبية، دراسات عن الدول، بادونيف : WIK.

## ملحق ب - اقتصاديات أسعار و تكاليف الاتصالات .

## وثائق تنظيمية

مركز الإنتاجية الأسترالي . ١٩٩٧. اقتصاديات الاتصالات و مسائل متعلقة بالمبيعات، أستراليا.

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٣. ملحق رقم ٣ للسلسلة D لقطاع مواصفات الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) و الخاصة بالتوصيات : دليل منهجية تحديد التكاليف ووضع تعريفات أسعار وطنية، جنيف.

مكتب المدير العام لتنظيمات الاتصالات. ١٩٩٩. تطوير تزايد تكلفة الربط على المدى الطويل. مذكرة قرار رقم ٩٩/٦، وتقرير بشأن الورقة الاستشارية لمكتب المدير العام لتنظيمات الاتصالات (ODTR) رقم ١٧-٩٩. دبلن  
<http://www.odtr.ie/docs/odtr9938.doc>

## وثائق أخرى

بانكر، آر. دي. وتشانج، إتش. وماجومدار، إس. كيه. ١٩٩٨. "اقتصاديات مجالات الإنتاج في الولايات المتحدة. صناعة الاتصالات". *Information Economics and Policy* Vol. 10:253-272 Amsterdam: Elsevier Science BV.  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

بن جونسون و شركاء. ١٩٩٩. تعريفات ومفاهيم حساب التكلفة

[www.microeconomics.com/essays/cost-def.htm](http://www.microeconomics.com/essays/cost-def.htm)

بيجهام، إف. ١٩٩٢. حساب تكلفة فئات الاتصالات في كندا: الإنجازات و مسائل مستعدة. إجراءات مؤتمر NARUC الثامن الذي يعقد كل سنتين بشأن المعلومات التنظيمية و الجزء الثالث، الاتصالات، كولامبس، لوهايو: المؤسسة الوطنية للأبحاث للتنظيمية، جامعة ولاية لوهايو.

بوتانييه، مارسيل. ١٩٧١ "حول إدارة الاحتكارات العامة للخاضعة لقيود متعلقة بالميزانية"، *Journal of Economic Theory*, Vol.3:219-240

براون، دي. جي. وهيل، جي. إم. ١٩٨٧ "تسعير راسمي في أسواق الاتصالات ذات الدخول الحر". *In Regulating Utilities in an Era of Deregulation*, Crew, Michael A. (ed.), pp.77-83. New York: St. Martins Press.

كيس، كيه. إي. وغير، آر. سي. ١٩٩٩. *Principles of Economics* (الطبعة الخامسة)، نيو جيرسي: برينتنس هل.

داس، بي. سرينيفاسان، بي. في. ١٩٩٩. "الطلب على الاستخدم الهاتفي في الهند". *Information Economics and Policy*, Vol.11:177-194, Amsterdam: Elsevier Science B.V.  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

دكتور. نونكان، جي. إم. وبيري، دي. إم. ١٩٩٤. "عمل نموذج المطالبة برسم Intra LATA تحليل ديناميكي للعائدات و استخدام البيانات". *Information Economics and Policy* Volume 6:163-178  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

الشركة الأوروبية المحدودة للأبحاث الاقتصادية. ٢٠٠٠. اقتصاديات أوروبا. التقرير النهائي بشأن دراسة نموذج يمكن مواضعته " لرفع الحد الأدنى للأسعار لحساب تزايد تكلفة أسعار خدمات الربط المتوقعة على المدى الطويل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مقدم إلى المفوضية الأوروبية، إبريل (نيسان) ٢٠٠٠.

<http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/iricmain.pdf>

إيفانز، دي. إس. وهيكمان. جي.جي. ١٩٨٤. "اختبار للإضافة الفرعية لوظيفة التكلفة مع تطبيق على نظام شركة BELL".  
American Economic Review Vol.74:615-623

فراسر، أر. ١٩٩٥. "العلاقة بين تكاليف و أسعار الاحتكار متعدد المنتجات: دور تنظيمات أقصى سعر".  
Kluwer Academic Publishers Journal of Regulatory Economics, Vol. 8:23-31

جارين- منوز، تي. وبييرز- امارال، تي. ١٩٩٨. "عمل نموذج اقتصادي قياسي للمكالمات الدولية الأسبانية ذات المسافات البعيدة جداً".  
Information Economics and Policy 10:237-252, Amsterdam: Elsevier Science B.V.  
<http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

جاميسون، إم. إية. ١٩٩٧. نظرة أخرى على اختبارات التكلفة المناسبة للاحتكار الطبيعي، ورقة عمل لمركز أبحاث المرافق العامة.

جاميسون، إم. إية. ١٩٩٨. "أساليب تنظيمية لمواجهة الربط، الإتحالة و تحويل الدعم في قطاع الاتصالات".  
In Infrastructure Regulation and Market Reform: Principles and Practice المجلس الاستراتيجي للمنافسة و المستهلك (ACCC) ومركز أبحاث المرافق العامة (PURC).

كاين، أية. إي. ١٩٩٨. The Economics of Regulations: Principles and Institutions, New York, Wiley

كرينل، دي. وراي-بورت، بي. وتابلور، إل. ١٩٩٧. "الطلب على المكالمات الخارجية IntraLATA: اختبار التردد، و طلب الاستخدام، و مرونة الأسعار. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتبني بالاتصالات، ١٩٩٧ ( ٢٤-٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٩٧) سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لينهات، بي. وبيير، جي. إيتن. ١٩٩٤. التسعير وفقاً للتكلفة من أجل التنظيم، تقرير وبييرمين وشركاه.

ليو، سي. جي. ١٩٩٣. تحليل اقتصادي قياسي لسياسة تسعير الخدمة الهاتفية المحلية، للتعريف المناسبة ذات الجزيئين".  
Academia Economic Papers, Vol.21: pp183-225

مارتينز- فيلهو، سي. و مايو (أيار)، جي. دبليو. ١٩٩٣. "الطلب على خدمات الاتصالات وتسعيرها: الأدلة وتأثيرها على الرفاهية".  
RAND Journal of Economics vol.24, No.3

ميلودي، دبليو. إتش. "تحليل تكلفة الشبكات: المفاهيم والطرق" *In telecom Reform : Principles Policies and Regulatory Practices*, ed. W.H.Melody, Chapter 17. Denmark: Slougaard Jensen/Scantryk A/S.

ميرمان، إل. جي. وسيلي، دي. ١٩٨٠. الأسعار غير الخطية المناسبة للاحتكارات متحدة المنتجات. *Bell Journal of Economics* Vol.11: 659-670.

ميتشل، بي. إم. ١٩٩٠. *Incremental Costs of Telephone Access and Local use*، مانتامونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.

ميتشل، بي. إم. و فوجل، سانج، إي. ١٩٩١. *Telecommunication Pricing: Theory and Practice*. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

نايري، إم. إي. وناندي بي ١٩٩٧. الهيكل المتغير للتكلفة و الطلب لصناعة الاتصالات في الولايات المتحدة *Information Economics and Policy* Vol. 9: 319-347 Amsterdam: Elsevier Science B.V. <http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

رامسي، إف، بي. ١٩٢٧. "مقالة حول نظرية فرض الضريبة". *Economic Journal* Vol. 37:47-61.

مولفاسون، دي. إل. ١٩٩٧. تحليل عينة نموذجية للاشتراك في الخدمة الهاتفية المنزلية في كندا باستخدام بيانات عام ١٩٩٤. *Information Economics and Policy* Vol.9:241-264 Amsterdam: Elsevier Science B.V. <http://www.elsevier.nl/locate/econbase>

تارديف، تي. جي. ١٩٩٩. تأثيرات التسعير على نماذج تكلفة الاتصالات. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنبؤ في قطاع الاتصالات، (١٧ يونيو (حزيران)، دنفر، كولورادو. الولايات المتحدة .

تايلور، إل. دي. ١٩٩٤. *Telecommunications Demand in Theory and Practice*. هولندا: Kluwer Academic Publishers.

تايلور، إل. دي. ١٩٨٠. *Telecommunication Demand: A Survey and Critique*. هولندا Kluwer Academic Publishers.

ترين، كية. إي. ١٩٩١. *Optimal Regulation: The Economic Theory of Natural Monopoly*. كامبريدج، ماساشوستس. ولندن، إنجلترا. The MIT Press

فالميتي، تي. إم. وإستاش، إية. ١٩٩٨. *The Theory of Access Pricing: An Overview for Infrastructure Regulations*. ورقة مناقشة للبنك الدولي، واشنطن العاصمة : البنك الدولي.

فيمسكوزي، دبليو. كية، وجي. إم. فيرون، وجي. إي. هارينجتون الابن. ١٩٩٥. *Economics of Regulation and Antitrust*. 2<sup>nd</sup> edition Cambridge, MA & London, England: MIT Press.

ويندروز، جي. تي. ١٩٨٧. *The Economics of Telecommunications : Theory and Policy*, Cambridge, Mass:Ballinger.

WIK. ١٩٩٨. نموذج لتحليل لتكلفة لشبكة محلية: وثيقة استشارية. أعدتها WIK للهيئة التنظيمية للاتصالات و البريد.























المطبعة  
المركزية  
طهران : ۱۳۹۱



Bibliotheca Alexandrina



0331278



البنك الدولي